شرح التسهيل

لابن مالك

جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي

«٦٠٠ - ٦٧٢ هـ»

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن السيد
الدكتور محمد بدوي المختون

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .　　　ا ب

قال الشيخ الإمام العلامة رئيس النحاة والأدباء[1] جمال الدين أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك الطائى الأندلسى رحمه الله ، حامدا الله ربه العليم ، ومصليًا على سيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد ، فإن بعض الفضلاء سألنى أن أشفع كتابى المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بكتب تشتمل على ما خفى من مسائله ، وتقرير ما اقتضى من دلائله ، على وجه يظفر معه بأتم البيان ، ويستغنى فيه بالخبر عن العيان ، فأحمدت ما أشار إليه ، وعمدت إلى تحصيل ما نبه عليه ، لأن الملتمس بعون الله هين ، وإسعاف ذوى الأهلية متعين ، والله المرجو لانقياد الحقائق ، وإبعاد العوائق ، لا اقتدار إلا بتقديره ، ولا استبصار إلا بتبصيره ، والله يحق الحق ، وهو يهدى السبيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

ص : الكلمةُ لفظٌ مستقلٌّ دالٌّ بالوضع تحقيقا أو تقديرا ، أو منوِيٌّ معه ، كذلك[2] وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ .

ش : الكلمة فى اللغة عبارة عن كلام تام كقوله تعالى[3] « وكلمة الله هى العليا » وكقوله عليه السلام « الكلمة الطيبة صدقة »[4] ، وعن اسم وحده ، أو فعل وحده ، أو حرف وحده . وهذا هو المصطلح عليه فى النحو ، وإياه قصد من تعرض لحد الكلمة .

---

(١) فى ب : رحمة الله عليه بدل : رئيس النحاة والأدباء .

(٢) كذلك فى ب .

(٣) سورة التوبة ، آية : ٤٠ .

(٤) رياض الصالحين ٧٦ ، ١٢٩ ، ٣٠٦ .

فتصديره باللفظ مخرج للخط ونحوه مما هو كاللفظ فى تأدية المعنى واللفظ أولى بالذكر من اللفظة ، لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفًا كان أو أكثر ، وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد ، لأن نسبتها من اللفظ نسبة الضربة من الضرب . ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به كقولهم للمخلوق خلق ، والمنسوج نسج ، والمعهود فى هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء ، ولذلك قلما يوجد فى عبارة المتقدمين لفظة ، بل الموجود فى عباراتهم لفظ ، كقول سيبويه فى الباب الذى ترجمته : هذا باب اللفظ للمعانى[1] :

« واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين » ثم قال : « فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو : جلس وذهب » .

ولم يقل اختلاف اللفظتين ، فتصدير حد الكلمة بلفظة[2] مخل ومخالف للاستعمال المشهور ، بخلاف تصديره بلفظ .

والمراد ههنا بالمستقل ماليس بعض اسم كياء زيد ، وتاء مسلمة ، ولا بعض فعل كهمزة أعلم ، وألف ضارب . فإن كل واحد من هذه المذكورات لفظ دال بالوضع ، وليس بكلمة لكونه غير مستقل .

وقيدت الدلالة بالوضع احترازا من اللفظ المهمل كديز مقلوب زيد ، فإنه يدل سامعه على حضور الناطق به وغير ذلك ، دلالة عقلية لا وضعية .

واحترز بذكر التقدير من أحد جزأى العلم المضاف كامرئ القيس ،فإن مجموعه كلمة واحدة باعتبار المعنى ، وكلمتان باعتبار اللفظ ، لأن أحد جزأيه مضاف والآخر مضاف إليه ، والمضاف والمضاف إليه لا يكونان[3] إلا اسمين أو فى تقدير اسمين ، فامرؤ القيس اسم واحد تحقيقًا لأن مسماه لا يدرك بأحد جزأيه ، وهو اسمان تقديرًا لأنه فى اللفظ بمنزلة غلام زيد . وإنما ذكر التحقيق توطئة للتقدير .

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ٢٤ تحقيق هارون .

(٢) بلفظة فى ب ومكانها فى ا به .

(٣) فى ب لا يكون .

والحاصل أن إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام : حقيقى وهو الذى لا بد من قصده . ومجازى مهمل فى عرف النحاة وهو إطلاق الكلمة على الكلام التام ، فلا يتعرض لهذا بوجه . ومجازى مستعمل فى عرف النحاة وهو إطلاق الكلمة على أحد جزأى العلم المضاف ، فترك التعرض له جائز ، والتعرض له أجود لأن فيه مزيد فائدة .

ولما كان الاسم بعض ما تتناوله الكلمة ، وكان بعض الأسماء لا يلفظ بها كفاعل أفْعِلْ وتَفْعَلْ ، دعت الحاجة إلى زيادة فى الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللفظ فقيل « أو منوى معه »[1] أى مع اللفظ ، ومنوى صفة قامت مقام موصوفها والتقدير : الكلمة لفظ مقيد بما ذكر ، أو غير لفظ منوى مع اللفظ ، وأشير بكذلك إلى الدلالة والاستقلال المنبه عليهما ، واحترز به من الإعراب المنوى فى نحو : فتى ، فإنه يصدق عليه أنه منوى مع اللفظ المقيد إلا أنه غير مستقل ولا منزل منزلة مستقل ، فإن الإعراب بعض الكلمة المعربة وإذا لفظ به لم يدخل فى مدلولات الكلمة ، فهو بأن لا يدخل حين لا يلفظ به أحق وأولى .

ثم الكلمة إن لم تكن ركن الإسناد فهى حرف ، وإن كانت ركنا له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهى اسم ، وإلا فهى فعل .

ص : والكلامُ ما تَضَمن من الكَلِم إسنادا مُفِيدًا مَقْصُودًا لذاته .

ش : صرح سيبويه فى مواضع كثيرة/ من كتابه بما يدل على أن الكلام ١٢ لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة ، فمن ذلك قوله[2] : « واعلم أن قلتُ فى كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلاما لا قولا » عنى بالكلام الجمل ، وبالقول المفردات ، ولا يريد أن القول مخصوص بالمفردات ، فإن إطلاقه على الجمل سائغ باتفاق . وقد سمى الاعتقاد قولا ، لأن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره والقول قد لا يتم معناه إلا بغيره ، بخلاف الكلام فإنه تام المعنى بنفسه ، ولذلك أطلق على القرآن أنه كلام الله تعالى ، ولم يطلق عليه أنه قول الله تعالى ، وقد شاع إطلاق القول على مالا يطلق عليه كلام كقول أبى النجم[3] :

قالت له الطير تَقَدَّمْ راشدًا   إنك لا ترجُع إلا حامدًا

---

(١) كذلك فى ب .

(٢) الكتاب : جـ ١ ص ١٢٢ تحقيق هارون .

(٣) البيت من الرجز ، وراجع اللسان فى « قول » والديوان ص ٩٤ .

وقال الآخر[1] :

فقالت له العينان سمعًا وطاعة وحدَّرتا كالدُّرِّ مالم يثقَّب

وبيَّن عنترة أن هذا الحال المعبر عنه بالقول ليس كلاما بقوله[2] :

لو كان يدرى ما المحاوَرَةُ اشتكى ولكان لو علم الكلامَ مُكلمى

وقد قسم سيبويه الكلام إلى : « مستقيم حسن[3] نحو : أتيته أمس ، وإلى مستقيم كذب نحو : حملت الجبل ، وإلى مستقيم قبيح نحو : قد زيدا رأيت ، وإلى محال نحو : أتيتك غدًا ، وإلى محال كذب نحو : سأحمل الجبل أمس » .

وزاد الأخفش الخطأ فقال : ومنه الخطأ نحو : ضربنى زيد ، وأنت تريد : ضربت زيدًا .

والظاهر أن سيبويه لا يرى الخطأ كلامًا لخلوه من القصد ، ويؤيد رأيه قوله ﷺ «كلام ابن آدم كله عليه لا له إلا ما كان أمرًا بمعروف ، أو نهيًا عن منكر ، أو ذكرا لله تعالى » فبين أن كل ما سوى هذه الثلاثة من كلام ابن آدم عليه ، أى يؤاخذ به ، وليس الخطأ أحد هذه الثلاثة ، ولا يؤاخذ به لقوله تعالى[4] (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) فليس بكلام ، ولذلك لم يعتد بقول الذى غلبه الفرح فقال مخطئًا : اللهم أنت عبدى وأنا ربك . بل عذره الرسول ﷺ فقال[5] (أخطأ من شدة الفرح) فإن أطلق على الخطأ كلام فعلى سبيل المجاز ، وإطلاق سيبويه على نحو : حملت الجبل ، كلاما أسهل من إطلاقه على الخطأ من وجهين : أحدهما كون أوله مستوفيا لقيود الكلام فلا يعتد بآخره بل يلغى . والثانى إمكان تأويله بالمبالغة فى وصف

---

(١) فى أمالى المرتضى جـ ٢ ص ٣٥٣ ، وكما قال الآخر : وقالت له العينان ..

وذكره ابن جنى فى الخصائص و لم ينسبه جـ ١ص ٢٢

وقالت ... وأبدت كمثل الدر لما يثقب

وذكره اللسان فى « قول » و لم ينسبه وروايته : قالت ... لما يثقب . والبيت من الطويل .

(٢) البيت من الكامل ، راجع ديوان عنترة ص ١٥٣ .

(٣) الكتاب جـ ١ ص ٢٥ – ٢٦ تحقيق هارون .

(٤) سورة الأحزاب ، آية : ٥ .

(٥) فى مسلم ٥٠/ ٥٩١ ، ورياض الصالحين ص ١٩ .

الجبل بالثقل فى نحو : حملت الجبل . وبأن يكون التقدير فى نحو : سآتيك أمس ، سآتيك فى مقابل أمس ، لأن غدًا مقابل أمس ، وكل ذلك مما قد يقصد ، بخلاف الخطأ فإنه مناف للقصد .

وقد صرح سيبويه وغيره من أئمة النحويين بأن ما لم يفد ليس بكلام مفردًا كان كزيد ، أو مركبًا دون إسناد كعبدك وخير منك ، أو مركبًا بإسناد مقصود لغيره نحو : إن قمت ، أو مركبا بإسناد مقصود لا لغيره لكنه مما لا يجهله أحد نحو : النار حارة . فيلزم مَنْ تَعرَّضَ لحدِّ الكلام أن يحترز من ذلك كله بإيجاز .

فقولى (ما تضمن من الكلم) إعلام بالجنس الذى منه الكلام ، وأنه ليس خطًّا ولا رَمْزًا ولا نحو ذلك ، وإنما هو لفظ أو قول أو كلم ، فاللفظ أبعد الثلاثة لوقوعه على المهمل والمستعمل بخلاف القول والكلم ، والقول مثل الكلم فى القرب لتساويهما فى عدم تناول المهمل ، لكن قد يقع القول على الرأى والاعتقاد مجازًا ، وشاع ذلك حتى صار كأنه حقيقة ثابتة ، ولم يعرض هذا للكلم ، فكان تصدير حد الكلام به أولى ، لكن على وجه يعم المؤلف من كلمتين فصاعدًا ، فلذلك لم أقل (الكلم المتضمن) لأن الكلم اسم جنس جمعى[1] كالنّبِق والطرَف واللّبِن ، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات . وإنما قيل (ما تضمن من الكلم) فصدر الحد بما لصلاحيتها للواحد فما فوته ، ثم خرج الواحد بذكر تضمن الإسناد المفيد ، فبقى الاثنان فصاعدا ، وهو المراد .

واحترز بمفيد مما لا فائدة فيه نحو : السماء فوق الأرض ، وتكلم أمس[2] .

واحترز بمقصود من حديث النائم ، ومحاكاة بعض الطيور الكلام .

واحترز بأن قيل « مقصود لذاته » من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها ، فإنه إسناد لم يقصد هو ولا ما تضمنه لذاته بل قصد لغيره ، فليس

---

(١) فى اللسان : النبق ثمر السدر .. والواحد فى الجميع بالهاء .

وفى اللسان : والطرف يجمع الطرفاء وقلما يستعمل فى الكلام إلا فى الشعر ، والواحد طرفة وقياسه قصبة وقصب وقصباء وشجرة وشجر وشجراء .

(٢) فى ب : إنسان مكان أمس .

كلاما بل هو جزء كلام ، وذلك نحو : قاموا ، من قولك : رأيت الذين قاموا ، وقمت حين قاموا .

وزاد بعض العلماء فى حد الكلام « من ناطق واحد » احترازا من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا أو مبتدأ ، ويذكر الآخر فاعل الفعل ، أو خبر المبتدأ ، فإن مجموع النطقين مشتمل على ما اشتمل عليه مثله إذا نطق به واحد ، وليس بكلام لعدم اتحاد الناطق ، لأن الكلام عمل واحد ، فلا يكون عامله إلا واحدا .

وللمستغنى عن هذه الزيادة جوابان : أحدهما أن يقول : لا نسلّم أن مجموع النطقين ليس بكلام ، بل هو كلام لاشتماله على قيود الكلام المعتبرة ، وليس اتحاد الناطق معتبرًا ، كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرًا/ فى كون الخط خطا ، فإنه لو اصطلح رجلان على أن يكتب أحدهما زيد ، ويكتب الآخر فاضل ، لكان المجموع خطا ، فكذلك إذا نطق رجل بزيد ، ونطق الآخر بفاضل ، وجب أن يحكم على المجموع بأنه كلام ، ولم يلزم من ذلك صدور عمل واحد من عاملين ، لأن المخبر عنه غير المخبر به . ٢ ب

فإن قيل : لو كان مثل ذلك كلاما كما هو الصادر من ناطق واحد لتساويا فى الحكم ، فكان يترتب على نطق المصطلحين ما يترتب على نطق الواحد من إقرار وتعديل وتجريح وقذف وغير ذلك ، وذلك منتف ، فبطل كون ذلك كلاما .

فالجواب أن انتفاء ترتيب الحكم على الكلام لا يمنع كونه كلاما ، فإن بعض الكلام صريح ، وبعضه غير صريح ، فنطق المصطلحين إن كان كلاما فهو غير صريح ، لأن السامع لا يعلم ارتباط أحد جزأيه بالآخر ، كما يعلم ذلك من نطق الناطق الواحد ، فلذلك اختلفا فى الحكم .

والثانى من جوابى المستغنى عن تلك الزيادة أن يقال : كل واحد من المصطلحين المشار إليهما إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالأخرى ، فمعناهما مستحضر فى ذهنه ، فمجموع ذلك المعنى والكلمة التى نطق بها كلام ، كما يكون كلاما قول القائل لقوم رأوا شبحًا : زيد ، أى : المرئى زيد ، فعلى هذا كل واحد

من المصطلحين متكلم بكلام ، وقد تقدم[1] أن من الكلام ما يكون أحد جزأيه غير منطوق به ، فثبت أن الزيادة المذكورة مستغنى عنها .

ص : فالاسمُ كلمةٌ يُسْنَدُ ما لمعناها إلى نفسِها أو نظِيرِها .

ش : الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه ، أو طلب بمطلوب منه ، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء ، وقيل فيه : وضعى وحقيقى ، كقولك : زيد فاضل .

وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو : زيد معرب . ولفعل نحو : قام مبنى على الفتح . ولحرف نحو : فى حرف جر . ولجملة نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة .

فقد ظهر بهذا لم قيل : « الاسم كلمة يسند مالمعناها إلى نفسها » ، فقيد الإسناد باعتبار المعنى لأنه خاص بالأسماء ، بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ فإنه عام .

ولما كان من الأسماء ما لا يقبل الإسناد باعتبار المعنى كأسماء الأفعال والأسماء الملازمة للنداء والظرفية احتيج إلى زيادة فى الرسم يتناول بها مالا يتناول بدونها ، فقيل « أو نظيرها » وليس المراد بالنظير ما وافق معنى دون نوع كالمصدر والصفة بالنسبة إلى الفعل ، بل المراد ما وافق معنى ونوعا ، كموافقة قول الآمر بالصمت سكوتا[2] لقوله : صه . لكن صه لا يقبل الإسناد الوضعى ويقبله السكوت ، فالمسند إلى السكوت بمنزلة المسند إلى صه لتوافقهما معنى ونوعا ، وكذا المسند إلى كريم وفلان بمنزلة المسند إلى « مكْرَمَان وفُلُ » وإن كان « مكْرَمَان وفُلُ » لم يستعملا إلا فى النداء ، وهذا سبيل محاولة الإسناد إلى نظير ما تعذر الإسناد إليه بنفسه .

ص : وَالفعلُ كلمةٌ تُسْنَدُ أبدا ، قابلةٌ لعلامَة فرعيَّة المسند إليه .

ش : صدر رسم الفعل « بكلمة » لأنه أقرب أجناسه كما فى رسم الاسم ، وخرج « بأبدا » ما يسند من الأسماء وقتا دون وقت ، وذلك كثير . ولما كانت أسماء الأفعال

---

(١) راجع ص ٣ وص ٥ .

(٢) سكوتا فى ب .

مشاركة للأفعال فى أنها تسند أبدًا احتيج فى الرسم إلى زيادة مخرجة لما لم يخرج بدونها ، فقيد الملازم للإسناد بكونه « قابلا لعلامة فرعية المسند إليه » كتاء التأنيث الساكنة ، فإن عدم قبولها مميز لشتان من افترق مع توافقهما فى المفهوم وملازمة الإسناد ، وكياء المخاطبة فإن عدم قبولها مميز لدراكِ من أدرك مع توافقهما فى المفهوم وملازمة الإسناد ، ومثل الياء فى الدلالة على فرعية المسند إليه وكون قبولها مميزا الفعل الأمر من اسمه كالألف والواو والنون فى : أدْرِكا وأدْرِكُوا وأدْرِكن . وقد حكم سيبويه بفعلية هَلُمّ على لغة تميم[1] لقولهم : هَلُمِّى وهَلُمَّا وهَلْمُمْنَ . وحكم باسميتها على لغة الحجازيين لأنهم يلزمونها التجريد ، كلزومه عند الجميع فى دراك وأخواتها .

ص : وَالحرفُ كلمةٌ لا تقبل إسنادا وَضْعِيا بنفسها وَلا بنظِير .

ش : صدر رسم الحرف « بكلمة » كما صدر رسم الاسم والفعل ، ثم رسم الحرف بنفى قبوله للإسناد الوضعى احترازا من الإسناد غير الوضعى فإنه صالح لكل لفظ كما تقدم . وأطلق الإسناد لأن المراد نفى قبول الحرف له من طرفيه لأن الحرف لا يُسندُ ولا يُسنَد إليه ، أعنى إسنادًا وضعيا . ولما كان من الأسماء ما يشارك الحرف فى كونه لا يسند ولا يسند إليه كالأسماء الملازمة للنداء احتيج فى الرسم إلى زيادة تخرج ما لم يخرج بدونها . فقيل : « لا بنفسها ولا بنظير » لأن الأسماء المشار إليها لا تقبل الإسناد الوضعى بنفسها ، ولكن تقبله بنظير كما تقدم/ ، والحرف لا يقبله بنفسه ولا بنظير .

١٣

ص : ويعتبر الاسم : بندائه ، وتنوينه فى غير رَوِىّ ، وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافةٍ إليه ، أو عودِ ضمير عليهِ ، أو إبدال اسم صريح منه ، وبالإخبار به مع مباشرة الفعل ، وَبموافقةِ ثابت الاسمية فى لفظ أو معنى دونَ مُعَارض .

ش : يستدل بالنداء على اسمية ما له علامة غيره نحو : أيا زيد . وعلى اسمية ما لا علامة له غيره نحو : أيا مَكْرمَان ، واعتبار صحة النداء بأيا وهيا وأى أولى من اعتبارها بيا ، لأن يا قد كثرت مباشرتها الفعل والحرف نحو : يا حبذا ، ويا ليتنى .

---

(١) الكتاب : جـ ١ ص ٢٤١ و ص ٢٥٢ تحقيق هارون .

وإنما اختص الاسم بالنداء لأن المنادى مفعول فى المعنى ، والمفعولية لا تليق بغير اسم .

وأما التنوين فإما أن يدل على بقاء الأصالة ، وهو تنوين الصرف كرجل وزيدٍ ، فلا يلحق غير الاسم ، إذ الأصالة له فيدل على بقائها .

وإما أن يدل على تنكير ما هو صالح للتعريف كصه وأفّ فلا يلحق غير اسم لعدم الحاجة إليه .

وإما أن يكون عوضًا عن مضاف إليه كحينئذ ، فلا يلحق غير اسم لأن الإضافة من خصائصه .

وإما أن يكون دليلا على مقابلة جمع مؤنث بجمع مذكر كمسلمات ، فلا يلحق غير اسم لأن الجمع من خصائصه .

وإما أن يكون عوضا من الإطلاق فى رَوِىٍّ مطلق فلا يختص باسم ، لأن الرَّوِى قد يكون بعض فعل ، كما يكون بعض اسم ، وذلك فى لغة تميم ، كإنشاد بعضهم[1] :

أَقِلّى اللومَ عاذِلَ والعِتَابنْ ... وقولى إنْ أصبت لقد أصابنْ

وقد ذكِر أيضا تنوينٌ سادس يسمى الغالى كإنشاد بعضهم[2] :

وقاتم الأعماق خاوى المخترِقنْ

ذكره الأخفش فى كتب القوافى ، وهو أيضًا غير خاص بالأسماء لأنه يلحق الروى المقيد سواء كان بعض اسم أو بعض فعل ، فقد جاء الاحتراز بتقييد الخاص بالاسم بكونه فى غير روى ، وقد أنكر السيرافى الغالى ، ونسب رواته إلى الوهم .

ويتناول اعتبار الاسم بتعريفه التعريف بالأداة نحو : الرجل والغلام ، وبالإضافة نحو : معاذ الله ، وياويح من ليس له ناصر .

---

(١) قائله جرير ، وهو من الوافر ، راجع الدرر جـ ٢ ص ١٠٣ و ص ٢١٤ ، وشرح المفصل جـ ٤ ص ١٥ ، وشرح ديوان جرير ص ٦٤ ، وفى صادر ص ٥٨ مطلع القصيدة .

(٢) قائله رؤبة بن العجاج ، وهو من الرجز . المخترق : موضع هبوب الريح ، راجع الدرر جـ ٢ ص ٣٨ وص ١٠٤ .

ولما كان فى غير الاسماء لعلة[1] ما يقبل الإضافة إليه والإخبار عنه بتأويل نحو قوله تعالى[2] ﴿ سواءٌ عليكم أدعوتموهم ﴾[3] ﴿ وأنْ تصوموا خير لكم ﴾[4] ﴿ ويومَ نسيِّر الجبال ﴾ لم يكن بُد من أن يقال : « بلا تأويل » ليعلم أن المحوج إلى التأويل حين يُخبر عنه أو يضاف إليه ليس باسم ، بل مؤول به .

واعتبار الاسم بعود الضمير كالاستدلال على اسمية مهما بعود الضمير عليها فى قوله تعالى[5] « مهما تأتنا به من آية » وكالاستدلال على اسمية ما فى : ما أحسن زيدا ، بعود ضمير الفاعل المستكن فى أحسن إلى ما ، والضمير لا يعود إلى غير اسم .

ومن دلائل الاسمية وقوع اسم صريح بدلا مما لم يتبين اسميته نحو : كيف أنت ؟ أصحيح أم سقيم ؟ فصحيح اسم صريح لقبوله علامات الاسم كلها ، وهو مبدل من كيف بدل الشىء على سبيل التفصيل ، ولا يبدل الاسم إلا من اسم ، ولما كان بدلا من اسم مضمن معنى همزة الاستفهام وجب أن يقرن هو بها ، كما يجب ذلك فى المبدل من كل اسم مضمن معنى الاستفهام نحو : من عندك ؟ أزيد أم عمرو ؟ وأين خالد ؟ أعندك أم فى بيته ؟ ومتى سفرك ؟ أغدا أم بعد غد ؟ وكم مالك ؟ أعشرون أم ثلاثون ؟

ومن دلائل الاسمية الإخبار بالكلمة مع مباشرة الفعل نحو : كيف كنت ؟وخروجُ زيد إذا خرجت ، فكيف خبر كان ، وإذا خبر المبتدأ الذى هو خروج زيد ، وكلاهما مباشر لفعل ، فالإخبار بهما ينفى الحرفية ، ومباشرة الفعل تنفى الفعلية ، فتعينت الاسمية .

ومن دلائل الاسمية موافقة ثابت الاسمية فى وزن يخص الاسم نحو : وَشكان وبُطْآن ، فإنهما من أسماء الأفعال ، ويدل على اسميتهما كونهما على وزن يخص الاسماء مع انتفاء الحرفية لكونهما عمدتين ، والحرف لا يكون عمدة[6] .

---

(١) لعلة فى ب .

(٢) سورة الأعراف ، آية : ١٩٣ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

(٤) سورة الكهف ، آية : ٤٧ .

(٥) سورة الأعراف ، آية : ١٣٢ .

(٦) فى ب : لا يكون إلا فضلة مكان : عمدة .

ومن دلائل الاسمية موافقة ثابت الاسمية فى معناه دون معارض ، كموافقة قدْ لحسب فى قولهم : قَدْك ، وقَدْ زيدٍ درهمٌ ، فقد[1] بمعنى حسب دون معارض ، وحسب ثابت الاسمية متمكن فيها ، فوجب كون قد اسما ، بخلاف واو المصاحبة فى نحو : استوى الماء والخشبة ، فإنها بمعنى مع ، ولا تلحق بها فى الاسمية لأن موافقة الاسمية عارضها كون الأسماء ليس فيها ما هو على حرف واحد إلا وموقعه موقع العجز لا موقع الصدر ، كتاء الضمير ويائه وكافه ، وإنما يقع موقع الصدر ما هو حرف كباء الجر ولامه وكافه ، وفاء العطف وواوه ، فلو حكم على واو المصاحبة بالاسمية لزم عدم النظير ، بخلاف الحكم عليها بالحرفية ، والعلامة اللفظية مرجحة على المعنوية ، ولذا حكم على وَشْكان وبُطآن بالاسمية مع موافقتهما لوَشُك وبَطُؤ فى المعنى ، وحكم على عسى بالفعلية لا تصالها بضمير الرفع البارز وتاء التأنيث الساكنة مع موافقتها لعل / فى المعنى ، وأمثال ذلك كثير . ٣ب

ص : وهو لعَيْنٍ أو مَعْنَى اسما أو وصفا .

ش : هو من « وهو لعين أو معنى » راجع إلى الاسم المرتفع ، فيعتبر . لما فرغ من ذكر علامات الاسم شرع فى بيان ما وضع له على سبيل الإجمال ، فقال : وهو لعين أو معنى ، ثم بيّن أن الدال على عين إما دال عليه دون تَعرُّض لقيد ، وهو المعبر عنه باسم عين كرجل وامرأة . وإما دال عليها مع قيد ، وهو المعبر عنه بوصف العين كعالم وحاكم . وكذا الدال على معنى إما دال عليه دون تعرض لقيد وهو المعبر عنه باسم معنى كعِلْم وحِلم ، وإما دال عليه مع قيد[2] وهو المعبر عنه بوصف المعنى كجَلِىّ وَخفِىّ ، ولا يخرج عن هذا من الأوصاف ما يصلح للعين والمعنى كنافع وضار ، ومن هذا القبيل ضمير الغائب ، وبعض أسماء الإشارة والموصولات .

---

(١) فى الأصل : فقد زيد .

(٢) من أول : وهو المعبر « إلى : مع قيد » ليس فى ب .

ص : ويعتبر الفعل : بتاء التأنيث الساكنة ، ونون التوكيد الشّائع ، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، وباتصاله بضمير الرفع البارز .

ش : تاء التأنيث الساكنة علامة تمييز الفعل الماضى متصرفا كان أو غير متصرف ، ما لم يكن أفْعل التعجب نحو : زكت هند فعست أن[1] تفلح ، ونعمت المرأة هى .

ونون التوكيد علامة للفعل ، وتلحق منه المضارع والأمر نحو : لا تَفْعَلَنَّ واذكُرَنَّ الله . وقد تلحق الفعلَ الماضىَ وَضْعًا المستقبلَ مَعنًى نحو قوله ﷺ « فإما أدْرَكَنّ واحدٌ منكم الدجال » فلحقت أدرك وإن كان بلفظ الماضى لأن دخول إما عليه جعله مستقبل المعنى ، وكذا قول الشاعر[2] :

دَامَنَّ سعدُكِ إن رحِمْتِ متيّمًا لولاكِ لم يك للصبابة جانحا

فلحقت دام لأنه دعاء ، والدعاء لا يكون إلا بمعنى الاستقبال ، وقد[3] تلحق أفعل فى التعجب كقول الشاعر[4] :

ومُسْتَبْدِلٍ مِنْ بعد غَضْيَا صُرَيْمَة فأحْرِ به من طُول فَقرٍ وأحْرِيَا

أراد أحرِيَنْ بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلها للوقف ألفا .

وقيد نون التوكيد بالشائع احترازا من شذوذ لحاقها اسم الفاعل فى قول الراجز ، أنشد ابن جنى[5] :

أرَيْتَ إنْ جاءتْ به أُمْلُودَا مُرَجّلًا ويَلبَسُ البُرُودا
أقائِلُنَّ أحْضِروا الشُهودا

---

(1) أن ليست فى النسختين .

(2) لم أعرف قائل البيت ، وهو من الكامل ، راجع العينى جـ ١ ص ١٢٠ ، ٤/ ٣٤١ والتصريح جـ ١ ص ٤١ ، والدرر ٢/ ٩٩ .

(3) فى ب : وكذلك ، مكان : قد .

(4) لم أعرف قائل البيت ، وهو من الطويل ، راجع الدرر جـ ١ ص ٩٨ . وشرح شواهد ابن عقيل ص ١٨٩ . الغضيا : مائة من الإبل . صريمة . تصغير صرمة بكسر الصاد ، وهى القطعة من الإبل نحو الثلاثين . أحربه : أجدر به .

(5) نسب العينى جـ ١ ص ١١٨ الرجز لرؤبة ، والديوان ص ١٧٣ ، وقال ابن دريد فى أماليه : أتى رجل من العرب أمة له فلما حملت جحدها فأنشدت : أريت .. أقائلون أحضروا الشهودا .

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

أملودا : ناعما لينا . مرجلا : مسرحا . البرود : جمع برد وهو نوع من الثياب .

ونون الوقاية اللازمة علامة للفعل ، وتلحق منه المتعدى ماضيا كان نحو : أكرمتنى ، أو مضارعا نحو : تكرمنى ، أو أمرا نحو : أكرمنى . فإن كان اتصالها غير لازم لم يستدل به على الفعلية ، لأنها تلحق على سبيل الجواز فعلا وغير فعل . ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلا ، وسيأتى بيان ذلك فى المضمرات .

والاتصال بضمير الرفع البارز علامة قاطعة لا يشارك الفعلَ فيها غيره ، وهى وتاء التأنيث الساكنة مميزان لأسماء الأفعال من الأفعال ، فأى كلمة[1] دلت بنفسها على حدث ماض وقبلت تاء التأنيث الساكنة فهى فعل ماض كبعد وافترق وإن لم تقبله و لم تكن أفعل تعجب فهى اسم كهَيْهات وشَتَّان .

وأى كلمة دلت على الأمر وقبلت الاتصال بضمير الرفع البارز فهى فعل كاسكت وأدْرِك ، فإن لم تقبله فهى اسم كصه ودراك .

ص : وأقسامه : ماضٍ ، وأمرٌ ، ومضارع .

ش : لما كَمَّل ما يُحْتَاجُ إليه من علامة الفعل شرع فى بيان أقسامه الأولية التى تترتب عليها معرفة ما هو منها مبنى وما هو منها معرب ، وما هو منها مبهم وما هو منها مختص بأحد الأزمنة . وجعل الماضى أولا فى الذكر ، والأمر ثانيا والمضارع ثالثا ، كما فعل سيبويه رحمه الله حين قال[2] : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون و لم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » ثم مثل لما مضى بذهب . ولما يكون و لم يقع باذهب وتذهب ثم بين أن تذهب وشبهه يراد به الحال أيضا ، وكأن سيبويه لحظ فى هذا الترتيب أن المضارع لا يخلو من زيادة ، وأن الماضى والأمر يخلوان منها كثيرا نحو : ضَرَب وَشرِب وقَرُب ودَحرجَ ، وخَفْ وبِعْ وقل ودحْرج ، والتجرد من الزيادة متقدم على التلبس بها ، فقدم ماله فى التجرد نصيب على مالا نصيب له فيه ، وتجرد الماضى أكثر من تجرد الأمر فقُدِّم عليه . وأيضا فإن كل واحد من الماضى والأمر إذا تجرد من القرائن وفى بما يقصد به على سبيل

---

(١) استعمل ابن مالك « أى » فى الدلالة على التعميم ، وإن لم يرد ذلك فى المعانى التى ذكرها النحاة لأى ، وأرى أنه استعمال صحيح لجريانه كثيرا على الألسنة ، واستعمال أئمة النحو كما ترى .

(٢) الكتاب : جـ ١ ص ١٢ تحقيق هارون .

التنصيص ، بخلاف المضارع فإنه لا يفى ببيان ما قصد به على سبيل التنصيص إلا بقرينة ، فكان أضعف منهما فأخر . وأيضا فإن كل حادث مسبوق بأَرَاد ، ثم بكُنْ ، ثم يعبر عنه بيكون لقوله تعالى[1] « إنما أمرُه إذا أراد شيئا أن يقولَ له كن فيكونُ » ، فاستحق الماضى لشبهه بأَرَاد التقدم ، والأمر لشبهه بكُنْ التوسط ، والمضارع لشبهه بيكون التأخر .

ص : فيمَيِّزُ الماضىَ التاءُ المذكورة ، والأمرَ معناه ونونُ التوكيد ، والمضارعَ افتتَاحُه بهمزة المتكلم مجردا ، وبنون له مُعَظّما أو مُشَارَكا ، وبتاء المخاطب مطلقا وللغائبة والغائبتَيْن ، وبياء المذكر الغائب مطلقا / والغائبات . ١٤

ش : التاء المذكورة هى تاء التأنيث الساكنة ، وقد تقدم الإعلام بأنها علامة تميز الفعل الموضوع للمضى متصرفا كان كضرب ، أو غير متصرف كنعم . و لم تلحق فعل الأمر للاستغناء عنها بياء المخاطبة نحو : افعلى . ولا المضارع للاستغناء عنها بتاء المضارعة نحو : هى تفعل ، ولأنها ساكنة والمضارع يسكن للجزم فلو لحقته التقى فيه ساكنان ، ولأن لحاقها للاسم أصل إذ مدلولها فيه بخلاف مدلولها إذا لحقت الفعل فإنه فى الفاعل ، وفتح ما قبلها فى الاسم لازم ، فوجب ذلك فى الفعل المفتوح الآخر وضعا وهو الماضى ، وبهذه التاء يتميز ما يدل على حدث ماض وهو فعل كافترق ، مما يدل على حدث ماض وهو اسم كشتان .

ولما كانت الدلالة على الأمر تستفاد من فعل كانزل ، ومن اسم كنزال ، دعت الحاجة إلى ما يميز الفعل وهو نون التوكيد ، فأى كلمة دلت على الأمر وصلحت لها فهى فعل ، وإلا فهى اسم ، فلذلك حكم باسمية نزال ودراك مع مساواتهما لانزل وأدرك فى المعنى ، وشارك فعل الأمر فى لحاق نون التوكيد الفعلُ المضارع ، لكن فعل الأمر يؤكد بهما لمجرد كونه على صيغة الأمر ، ولا يؤكد بهما المضارع إلا بسبب عارض يسوغ له ذلك كوقوعه جواب قسم ، واقترانه بحرف طلبى .

---

(١) سورة يس ، آية : ٨٢ .

واعلم بأن المضارع يميزه من غيره صلاحيته لأن تدخل عليه السين أو سوف أو لم أو لن أو كي ، وافتتاحه ببعض « نأتي » بشرط أن تشعر الهمزة بأنا ، والنون بنحن ، والتاء بحضور أو تأنيث ، والياءبغيبة . والإحالة على الافتتاح بأحد هذه الأحرف المشعرة بما ذكر أولى من الإحالة على سوف وأخواتها ، لأن افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة لازم لكل مضارع ، وليست الصلاحية لسوف وأخواتها لازمة ، إذ من الأفعال المضارعة مالا يدخله شيء منها كأهاء[1] وأهلم[2] ، فإنهما فعلان مضارعان لافتتاحهما بالهمزة المشعرة بأنا . ولا يقعان فى كلام العرب غالبا إلا بعد لا أو لم ، كقول من قيل له : هأو هلم : لا أهاء ولا أهاء ، ولا أهلم ولا أهلم[3] .

وتقييد الأحرف الأربعة بالمعانى المذكورة واجب ، لأن أمثالها فى اللفظ قد يفتتح بها الماضى نحو : أكْرَمَ وَتكرَّم . ونرْجَسَ الدواء إذا جعل فيه نرْجِسا ، وَيرْنَأَ الشيب إذا خضبه باليُرنّاء وهو الحناء ، ولكنها لا تشعر بالمعانى المذكورة ، فلم يكن ما افتتح بها مضارعا بل ماضيا .

ص : والأمر مستَقْبَلٌ أبدا ، والمضارعُ صالح له وللحالِ ، ولو نُفى بلا خلافا لمن خصهما بالمستقبل .

ش : لما كان الأمر مطلوبا به حصول مالم يحصل كقوله تعالى[4] ، « قمْ فَأنْذِر » ودوام ما حصل كقوله تعالى[5] « يأيُّها النَّبى اتقِ الله » لزم كونه مستقبلا ، وامتنع اقترانه بما يخرجه عن ذلك .

وأيضا فإن الفعل فعل بدلالته على الحدث والزمان المعين ، وكونه أمرا أو

---

(١) هاء بنفسه ارتفع إلى المعالى .

(٢) يقال : لا أهلمه بمعنى لا أعطيكه ، ويقال : إلام أهلم ، وأصله إلام ألم ، وتركت الهاء على ما كانت عليه .

(٣) فى ب : لا ها ولا أها ولا أهلم ولا هلم . وفى اللسان هلم = إذا قال الرجل لرجل هلم ، فأراد أن يقول لا أفعل قال : لا أُهَلِمُّ ولا أُهَلُمُّ ، ولا أُهَلَمَّ ، ولا أَهَلُمُّ : وفى الألف اللينة : إذا قلتُ لك هاء قلت : ما أهاءُ يا هذا وما أهاءُ ، أى : ما آخذ وما أعطى .

(٤) سورة المدثر ، آية : ٢ .

(٥) سورة الأحزاب ، آية : ١ .

خبرا معنى زائد على ذلك مطلوب بقاؤه ، إذ لا يمتاز أحد النوعين من الآخر إلا به ، والاستقبال لازم للأمرية ، فلو انتفى بتبدله انتفت الأمرية . بخلاف الخبرية المستفادة من الماضى والمضارع فإنها لا تنتفى بتبديل المضى باستقبال . والاستقبال بمضى ، وكون المضارع مستقبلا جَلىٌّ ، بخلاف كونه حالا فإن فيه إشكالا ، لأن كثيرا من الناس يعتقدون أن الحال هو المقارن وجود معناه لوجود لفظه ، وليس كذلك ، لأن مدة وجود اللفظ لا تتسع لوجود معنى الفعل ، ولا اشترط ذلك فى المضارع المراد به الحال ، بل جوز فى كل فعل طالت مدته أو قصرت .

وأيضا فإن المخبر بالفعل الماضى يتقدم شعوره بمضيه على التعبير عنه ، والمخبر بالمستقبل يتقدم شعوره باستقباله على التعبير عنه ، فكذا المخبر بالحال لابد من تقدم شعوره بحاليته على التعبير عنه ، وذلك موجب لعدم المقارنة المتوَهمَة ، بل مقصود النحويين أن الحال ما قارن وجود لفظه لوجود جزء من معناه ، كقولنا : هذا زيد يكتب ، فيكتب هنا مضارع بمعنى الحال ، ووجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا جميعها ، وعبر بالحال عن اللفظ الدال على الجميع لاتصال أجزاء الكتابة بعضها ببعض ، لأن أجزاءه المستقبلة مَدّة[1] لجزئه المقارن ، ولما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالا مستأنفة الوجود أشبه المستقبل المحض فى استئناف الوجود ، فاشتركا فى صيغة المضارع اشتراكا وضعيا لأن إطلاقه على كل واحد منهما لا يتوقف على مسوغ من خارج ، بخلاف إطلاق المضارع مرادا به المُضىّ ، وإطلاق الماضى مرادا به الاستقبال ، فإن ذلك يتوقف على مسوِّغ من خارج نحو : لو تقوم أمس لقمت ، وإن قمت غدا قمت ، فلولا « لو » و « إن » ما ساغ إعمال تقوم فى أمس ، ولا قمت فى « غدا » .

وإذا نفى المضارع بلا لَم يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية ، رُوى ذلك عن الأخفش نصا ، وهو لازم لسيبويه وغيره من القدماء لاجتماعهم على صحة

(١) فى ب : ممتدة .

قول القائل : قاموا لا يكون زيدا ، بمعنى : إلا زيدا . ومعلوم أن / ٤ ب
المستَثْنِي مُنْشِيءٌ للاستثناء ، والإنشاء لابد من مقارنة معناه للفظه ، و « لا يكون »
هنا استثناء فمعناه مقارن للفظه ، فلو كان النفى بلا مُخَلِّصا للاستقبال لم تستعمل
العرب « لا يكون » فى الاستثناء لمباينته الاستقبال .

ومثل هذا الإجماع إجماعهم على إيقاع المضارع المنفى بلا فى مواضع تنافى
الاستقبال نحو : أتظن ذلك كائنا أم لا تظنه ؟ وأتحبه أم لا تحبه ؟ ومالك لا تقبل وأراك
لا تبالى ، وما شأنك لا توافق ؟ ومثل ذلك فى القرآن كثير كقوله تعالى[1] « وما
لنا لا نؤمن بالله » و [2]« لا أجد ما أحملكم عليه » و [3]« والله أخرجكم من بطون
أمهاتكم لا تعلمون شيئًا » و [4]« ومالكم لا تؤمنون » و [5]« مالكم لا تَرْجُون »
و [6]« مالى لا أرى الهدهد » و [7]« ومالى لا أعبد » .

وهو فى غير القرآن أيضًا كثير ، ومنه قول الشاعر[8] :

يرى الحاضرُ الشاهِدُ المطمئن   من الأمرِ مالا يرى الغائب

وقال آخر[9] :

إذا حَاجةٌ وَلَّتْك لا تستطيعها   فَخُذْ طَرَفًا من غيرِها حين تَسْبِق

وقال آخر[10] :

كأن لم يَكُنْ بَينٌ إذا كان بعده   تَلَاقٍ ولكنْ لا إخالُ تلاقيا

---

(١) سورة المائدة ، آية : ٨٤ .
(٢) سورة التوبة ، آية : ٩٢ .
(٣) سورة النحل ، آية : ٧٨ .
(٤) سورة الحديد ، آية : ٨ .
(٥) سورة نوح ، آية : ١٣ .
(٦) سورة النمل آية : ٢٠ .
(٧) سورة يس ، آية : ٢٢ .
(٨) البيت من المتقارب ، ولم أعرف قائله .
(٩) قائله الأعشى ، راجع اللسان مادة « ولى » وديوان الأعشى ص ٢٢١ وهو من الطويل .
(١٠) ذكره فى الحماسة ولم ينسبه جـ ٢ ص ١٣٩ ، والبيت من الطويل وقائله ابن الدمينة ، راجع الديوان ص ٢٠٦ .

والذى غَرّ الزمخشريَّ وغيرَه من المتأخرين قولُ سيبويه فى باب نفى الفعل[1] (وإذا قال : هو يفعل أى هو فى حال فعل فإن نفيه ما يفعل . وإذا قال : هو يفعل ، و لم يكن الفعل واقعًا فإن نفيه : لا يفعل) فاستعمل (ما) فى نفى الحال . و (لا) فى نفى المستقبل ، وهذا لا خلاف فى جوازه ، وليس فى عبارته ما يمنع من إيقاع غير (ما) موقع (ما) ولا من إيقاع غير (لا) موقع (لا) وقد بيَّن فى موضع آخر أن (إنْ) النافية مساوية لما ، فيلزم من ذلك أن تستعمل لنفى الحال كما تستعمل (ما) وبَين أيضًا أن (لن) لنفى سيفعل ، فيلزم من ذلك موافقتها للا ، و لم يتعرض لذلك فى باب نفى الفعل ، فلا يوجب ذلك عدم جوازه فكذا لا يجب من تخصيص ما يقع على الحال امتناع نفيه بغير (ما) . ولكنه قصد فى باب نفى الفعل التنبيه على الأولى فى رأيه ، والأكثر فى الاستعمال ، وذلك أن استعمال (ما) فى النفى أكثر من استعمال (إنْ) ، ونفى الحال بها أكثر من نفيه بلا ، وكذلك « لا » فى المثال المذكور راجحة على « لن » من قبل مشاركة اللفظ ، لأن الفعل المتقدم مرفوع ، فإذا نفى الثانى بلا قوبل مرفوع بمرفوع ، فيكون الفعلان متشاكلين ، وإذا نفى بلن قوبل مرفوع بمنصوب فتفوت المشاكلة وهى مهمة فى كلامهم ، حتى حملهم الاهتمام بها على إخراج الشىء عن أصله نحو قولهم : أخذه ما قَدُم وما حَدُث[2] ، فضموا « دال » حدث لتشاكل « دال » قدم ، ولو أفرد حدث تعين فتح داله ، وقد قال سيبويه فى باب عدة ما يكون عليه الكلم[3] : « وتكون (لا) ضدًا لنعم ، وهذا إشعار بعدم تقيدها فى النفى بزمان دون زمان ، كما لا يتقيد نعم ، لأن نعم تصديق لما قبلها ماضيا كان أو حاضرًا أو مستقبلا نحو : أقام زيد ؟ وأتظنه قائمًا ؟ وأتسافر غدًا ؟ فنعم بعد الثلاثة الأفعال مقتضية لثبوت القيام الماضى ، والظن الحاضر ، والسفر المستقبل ، ولا بعدهن مقتضية لنفيهن . على أن كلام سيبويه لو كان صريحًا فى أن

---

(١) الكتاب جـ ٣ ص ١١٧ تحقيق هارون .

(٢) فى اللسان فى « حدث » وفى حديث ابن مسعود أنه سلم عليه وهو يصلى فلم يرد عليه السلام قال : فأخذنى ما قدم وما حدث ، يعنى همومه وأفكاره القديمة والحديثة . يقال حدَث الشىء ، فإذا قرن بقدم ضم للازدواج .

(٣) الكتاب جـ ٢ ص ٣٠٦ .

المضارع المنفى بلا لا يكون إلا مستقبلا لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدمنا .

ص : وَيَترجّحُ الحالُ مع التجريد ، ويتعين عند الأكثر بمصاحبة الآن وما فى معناه ، وبلام الابتداء ، ونفيه بليس وما وإن .

ش : لما كان للماضى فى الوضع صيغة تخصه كفعَل ، وللمستقبل صيغة تخصه كافْعلْ ولم يكن للحال صيغة تخصه ، بل اشترك مع المستقبل فى المضارع ، جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجريده من القرائن ، ليكون جابرًا لما فاته من الاختصاص بصيغة ، وإذا كان التجرد من قرائن الحال وقرائن الاستقبال مرجحًا للحال ، فوجدان قرينة من قرائنه تؤكد الترجيح ، فيصير الحال بها متعينًا ، كإعمال المضارع فى الآن وما فى معناه نحو : زيد يصلى الآن والساعة ، وكذا اقترانه بلام الابتداء نحو : إنى لأحبك ، ونفيه بليس كقول الشاعر[1] :

فلست وبيتِ الله أرضى بمثلها ولكنَّ مَنْ يمشى سَيَرْضَى بما رَكِبْ

ونفيه بما كقوله تعالى[2] ﴿ وما أدْرِى ما يُفْعَلُ بى ولا بكم ﴾ وبإنْ كقوله تعالى[3] ﴿ وإن أدرى أقريبٌ أم بعيدٌ ما تُوعَدُونَ ﴾ .

وبعض العلماء يجيز بقاء المقرون بالآن مستقبلا ، لأن الآن قد تصحب فعل الأمر مع أن استقباله لازم كقوله تعالى[4] ﴿ فالآن باشروهن ﴾ فعبر بالآن عن المدة التى رفع فيها الحرج عن المباشرين نساءهم فى ليالى الصوم ، وعن مدة بلوغ ذلك المخاطبين ، وعن المدة التى تقع فيها المباشرة ، لأن الآن ليس عبارة عن المدة المقارنة لنطق الناطق فحسب ، بل الآن عبارة عن مدة ما حضر كونه ، فلو أن الكائن / لا يتم كونه إلا فى شهر فصاعدا جاز أن يقال فيه : الآن هو كائن ، ومنه 15

---

(1) البيت من الطويل . وصدره فى المصون ص ١٧٧ منسوبا إلى عبد الله بن العباس الطالبى :
وما عن رضا كان الحمار مطيتى .
وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(2) سورة الأحقاف ، آية : ٩ .

(3) سورة الأنبياء ، آية : ١٠٩ .

(4) سورة البقرة ، آية : ١٨٧ .

قوله تعالى[1] ﴿ فمن يستمع الآن يجدْ له شهابًا رَصَدًا ﴾ ومنه قول على رضى الله عنه فى الخضاب : كان ذلك والإسلامُ قُلٌّ ، فأما الآن فقد اتسع نطاق الإسلام ، فامرؤ وما اختار[2] . وإذا ثبت هذا فقد يقال : الآن يكون كذا ، يقصد التعبير بالآن عن المدة التى يقع الكون فى بعضها ، أو يقصد المبالغة فى القرب ، إلا أن هذا خلاف الظاهر .

وأما لام الابتداء فمُخلصةٌ للحال عند أكثرهم ، وليس كما ظنوا ، بل جائز أن يراد الاستقبال بالمقرون بها كقوله تعالى[3] ﴿ وإن ربَّك ليحكمُ بينهم يومَ القيامة ﴾ و[4]﴿ إنى لَيَحْزُنُنى أن تذهبوا به ﴾ فيحزن مقرون بلام الابتداء وهو مستقبل ، لأن فاعله الذهاب ، وهو عند نطق يعقوب عليه السلام بيحزن غير موجود ، فلو أريد بيحزن الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل فى الوجود ، وهو محال .

والأكثرون أيضا على أن النفى بليس وما وإنْ قرينة مخلصة للحال ، مانعة من إرادة الاستقبال ، وليس ذلك بلازم ، بل الأكثر كون المنفى بها حالا ، ولا يمتنع كونه مستقبلا ، كما قال حسان فى وصف الزبير رضى الله عنهما[5] :

وما مثلهُ فيهمْ ولا كان قبله ... وليس يكونُ الدَّهرَ ما دام يَذْبُل

أى ما فى هذا العصر مثله ، ولا كان فيما مضى ، ولا يكون فيما يستقبل ، وهذا جلِىٌّ غير خفى ، ومثله قولُ الآخر[6] :

والمرءُ ساعٍ لأمرٍ ليس يدركه ... والعيش شح وإشفاقٌ وتَأميلُ

---

(١) سورة الجن ، آية : ٩ .

(٢) نهج البلاغة جـ ٢ ص ١٤١ . قال ذلك عندما سئل عن قول الرسول ﷺ : « غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود » قال الإمام محمد عبده شارح الكتاب : غيروا الشيب بالخضاب ليراكم الأعداء كهولا أقوياء .

(٣) سورة النحل ، آية : ١٢٤ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ١٣ .

(٥) البيت من الطويل ، راجع الدرر جـ ١ ص ٤ . يذبل : جبل فى بلاد نجد . وراجع ديوان حسان بن ثابت ص ٣٩٦ .

(٦) البيت من البسيط ، وقائله عبدة بن الطبيب ، راجع شعر عبدة بن الطبيب ص ١١ وص ٧٥ ، والبيان والتبيين جـ ١ ص ٢٠٣ .

وقال تعالى فى استقبال المنفى بما وإن[1] ﴿ قل ما يكونُ لى أن أُبَدِّلَهُ من تِلقاء نفسى إنْ أَتَّبِعُ إلا ما يُوحَى إلى ﴾ وقال أبو ذؤيب[2] :

أَوْدَى بَنِيَّ وأعقبونى حَسرَةً   عند الرُّقاد وعبرة ما تُقْلِع

وقال النابغة الجعدى يمدح النبى ﷺ[3] :

له نائلاتٌ ما يَغبُّ نوالُها   وليس عطاءُ اليوم مانعه غدا

وقال رجل من بنى طيىء[4] :

فإنك إن يَعْرُوك مَنْ أنت مُحْسِبٌ   ليزدادَ إلا كان أظْفَرَ بالنُّجح

أى ما ينزل بك من أحسبته بالعطاء ، أى أعطيته عطاء كان كافيا ليزداد على الكفاية إلا كان أظفر بالنجح ، فالمنفى بإن هنا مستقبل لا شك فى استقباله .

ص : ويَتخَلَّصُ للاستقبال بظرفٍ مستَقْبل ، وبإسناده إلى مُتَوَقَّع ، وباقتضائه طلبا أو وعدا ، وبمصاحبة ناصب ، أو أداة ترج أو إشفاق أو مجازاة ، أو لو المصدرية ، أو نون توكيد ، أو حرف تنفيس وهو السين أو سَوْف أو سَفْ أو سَوْ أو سَىْ .

ش : تخلص الاستقبال بظرف مستقبل على ضربين : أحدهما أن يكون الفعل عاملا فى الظرف . والثانى أن يكون الظرف مضافا إلى الفعل نحو : أزورك إذا تزورنى ، فأزورك عامل فى إذا ، وهو ظرف مستقبل مضاف إلى تزورنى ، فتخلصا به للاستقبال .

---

(١) سورة يونس ، آية : ١٥ .

(٢) البيت من الكامل ، راجع خزانة الأدب حـ ٣ ص ٤٩٨ .

(٣) البيت من الطويل ، ونسبه مغنى اللبيب للأعشى حـ ١ ص ٣٨٦ وروايته . له نافلات ما يغب . نافلات : عطايا . ويغب : يتأخر من أغب وهو أن ترد الإبل يوما وتترك يوما ، وديوان الأعشى ص ١٣٧ وروايته . له صدقات ما تغب ونائل ...

(٤) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله .

وتخلص الاستقبال بإسناد الفعل إلى متوقع كقول الشاعر[1] :

يَهُولك أن تموتَ وأنت مُلْغٍ لما فيه النجاةُ مِنَ العذاب

وباقتضائه طلبا كقوله تعالى[2] ﴿ والوالداتُ يُرْضعنَ ﴾ أو وعدا كقوله تعالى[3] ﴿ يُعَذِّبُ مَنْ يشاء ويَرحَمُ من يشاء ﴾ .

وبمصاحبة ناصب من نواصبه وهى : أن ولن وكى وإذن ، وليست المصاحبة للناصب مقصورة على الظهور ، بل تتناول المصاحبة ظهور الناصب نحو قوله تعالى[4] ﴿ وأن تصوموا خيرٌ لكم ﴾ وتقديره نحو[5] ﴿ ليبين لكم ويهديكم ﴾ أى : لأن يبين وأن يهدى ، فالاستقبال متخلص بمصاحبة ناصب مقدر كتخلصه بمصاحبة ناصب ظاهر .

ويتخلص الاستقبال أيضا بأداة ترج نحو قوله تعالى[6] ﴿ لعلى أرْجعُ إلى الناس لعلهم يعلمون ﴾ وكقول الشاعر[7] :

فقلتُ أعيرونى القَدومَ لعلنى أَخُطُّ بها قبرا لأبيضَ ماجد

وبأداة إشفاق كقوله[8] :

فأمَّا كَيِّسٌ فَنجَا ولكنْ عَسَى يغترُّ بى حَمِقٌ لئيم

ولا فرق بين الرجاء والإشفاق فى اللفظ بل فى المعنى ، لأن المرجو محبوب ، والمشفق منه مكروه .

---

(١) فى الدرر جـ ١ ص ٤ : لم أعرف قائله ، وهو من الوافر .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٣٣ ، فى ب « أولادهن » .

(٣) سورة العنكبوت ، آية : ٢١ .

(٤) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

(٥) سورة النساء ، آية : ٢٦ .

(٦) سورة يوسف ، آية : ٤٦ .

(٧) هى مُدرك بن حِصْن الأسدى ، كتاب تهذيب الألفاظ ص ٢٩٢ ، وهو من الطويل ، راجع العينى جـ ١ ص ٣٥٠ ، والدرر جـ ١ ص ٤٣ .

(٨) البيت لهدبة بن خشرم العذرى ، راجع خزانة الأدب جـ ٤ ص ٨٢ ، والكتاب جـ ٣ ص ١٥٩ ، وابن يعيش جـ ٧ ص ١١٧ . والكيس : العاقل الحكيم . والحمق : الأحمق .

وتخلص الاستقبال بالمجازاة كثير كقوله تعالى[1] ﴿ إن يَشَأْ يُذْهِبْكم ويأت بخلق جديد ﴾ وبلو المصدرية كقوله تعالى[2] ﴿ يَوَدُّ أحدُهم لو يُعَمَّرُ ألفَ سنة ﴾ وعلامة المصدرية أن يحسن فى موضعها أن ، واحترز بتقييدها من لو الدالة على امتناع لامتناع ، فإن تلك تؤثر ضد ما تؤثر هذه ، وسنبين ذلك .

والتخلص بنون التوكيد كقوله تعالى[3] ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بشيءٍ من الخوفِ والجوعِ ونقصٍ من الأموال والأنفس والثمرات ، وبَشِّرِ الصابرين ﴾ .

والتخلص بحرف التنفيس كقوله تعالى[4] ﴿ ولسوف يعطيك ربُّك فترضى ﴾ و[5] ﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾ ، وجاء عن العرب : سف أفعل ، وسَوْ أفعل ، وسَىْ أفعل وهى أغربهن ، حكاها صاحب المحكم . واتفقوا على أن أصل سف وسو وسى سوف ، وزعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة عن سوف ، ولكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة / وهذا عندى تكلف ودعوى مجردة عن الدليل ، وليس كذلك القول بأن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها . لأن الذى حمل على ذلك أنا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة ، كحذفها عند ملاقاة ساكن نحو أن تصل « قُومَنْ » باليوم ، فإنك تقول : قومَ اليوم ، فتحذف النون لالتقاء الساكنين ، ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافا ، ومثل ذلك فيما شأنه أن يُعل ممتنع ، فما ليس شأنه أن يعل أحق أن يمتنع ذلك فيه . فلما لم يمتنعوا من معاملة الخفيفة بهذه المعاملة علم أنها أصل برأسها .

٥ ب

وبدليل آخر أيضًا وهو أن الخفيفة إذا انفتح ما قبلها وقف عليها مبدلة ألفا كقول القارئ فى[6] ﴿ لنسفعنْ ﴾ : « لنسفعا » ولو كانت مخففة من الثقيلة لم يجز أن تبدل

---

(١) سورة إبراهيم ، آية : ١٩ .
(٢) سورة البقرة ، آية : ٩٦ .
(٣) سورة البقرة ، آية : ١٥٥ .
(٤) سورة الضحى ، آية : ٥ .
(٥) سورة الأعلى ، آية : ٦ .
(٦) سورة العلق ، آية : ١٥ .

ألفا ، لأن إبدال الباقى بعد الحذف تغيير ثان ، وذلك إجحاف أيضًا لا يسوغ مثله فيما هو من جنس ما يحذف منه ويزاد عليه ، فكيف يسوغ فيما ليس كذلك ؟ فلما كان القول بأن النون الخفيفة فرع الثقيلة مفضيا إلى هذا المحذور وجب اطراحه ، والقول بأن السين فرع سوف لا يفضى إلى مثل ذلك فوجب قبوله والتمسك به لأنه أبعد من التكلف .

وأيضًا فقد أجمعنا على أن : سَفْ وسَوْ وسَىْ عند من أثبتها فروع سوف ، فلتكن السين أيضًا فرعها ، لأن التخصيص دون مخصص مردود ، ويكون هذا التصرف فى سوف بالحذف شبيها بما فعل بأيمن الله فى القسم حين قيل : ايْمُ الله ، وامُ الله ، ومُنُ الله ، ومُ الله ، وقريبًا من قولهم فى حاشى : حاش ، وحشا ، وفى : أُفّى : أُفَّهْ وإفْ[1] .

وقال بعضهم : لو كانت السين فرع سوف كسف وسو لكانت أقل استعمالا منها لأنها أبعد من الأصل ، وهما أقرب إليه إذ الحذف فيهما أقل ، والأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع ، والفرع الأقرب أحق بها من الأبعد .

قلت : هذا تعليل ضعيف لأن من الفرع ما يفوق الأصل بكثرة الاستعمال كنِعْمْ وبئس فإنهما فرعَا نَعِم وبَئِس ، وهما أكثر استعمالا . وكأخ وأب المنقوصين فإنهما فرعَا المقصورين ، والمنقوصان أكثر استعمالا ، وأمثال ذلك كثيرة . وإذا جاز أن يفوق فرع أصلا بكثرة الاستعمال ، فأن يفوق فرع فرعًا أولى .

وقال بعضهم : لو كانت السين بعض سوف لكانت مُدَّةُ التسويف بهما سواء ، وليس كذلك ، بل هى بسوف أطول ، فكانت كل واحدة منهما أصلا برأسها .

قلت : وهذه دعوى مردودة بالقياس والسماع : فالقياس أن الماضى والمستقبل متقابلان ، والماضى لا يقصد به إلا مطلق المضى دون تعرض لقرب الزمان وبعده ، فينبغى ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ليجرى المتقابلان على سنن واحد ، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك ، فكان المصير إليه أولى ، وهذا قياس .

---

(١) من لغات : أف .

وأما السماع فإن العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن المعنى الواحد الواقع فى وقت واحد ، فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما ، فمن ذلك قوله تعالى[1] ﴿ وسوف يُؤْتِى الله المؤمنين أجرا عظيما ﴾ وقوله تعالى[2] ﴿ فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسَيُدْخلهم فى رحمة منه وفضل ﴾ وقوله تعالى[3] ﴿ كلا سيعلمون ﴾ و[4]﴿ كلا سوف تعلمون ﴾ ومنه قول الشاعر[5] :

وما حالةٌ إلا سَيُصْرَفُ حالها ... إلى حالة أخرى وسوف تزول

فهذا كله صريح فى توافق سيفعل وسوف يفعل فى الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت فى قرب وبعد ، إلا أن سيفعل أخف ، فكان استعمالها أكثر .

ص : وينصرف إلى المضى بلم ، ولمّا الجازمة ، ولو الشرطية غالبًا ، وبإذ ، وبربما ، وقد فى بعض المواضع .

ش : المضارع المنفى بلم ولما ماضى المعنى بلا خلاف ، وهل كان ماضى اللفظ فتغير لفظه دون معناه ، أو لم يزل مضارعًا فتغير معناه دون لفظه ففى ذلك خلاف ، والأول قول ضعيف لا نظير له ، والثانى هو الصحيح لأنه نظير ما أجمعَ عليه فى الواقع بعد لو وربما وإذ كقول الله تعالى[6] ﴿ ولو يؤاخذُ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة ﴾ وكقول كثير[7] :

لو يَسمعون كما سمعتُ كلامَها ... خرُّوا لعزَّةَ رُكَّعًا وسجودا

وكقول الشاعر فى ربما[8] :

لا يُضيع الأمينُ سرًّا ولكنْ ... ربَّما يُحسبُ الخئون أمينا

---

(١) سورة النساء ، آية : ١٤٦ .
(٢) سورة النساء ، آية : ١٧٥ .
(٣) سورة النبأ ، آيتا : ٤ – ٥ .
(٤) سورة التكاثر ، آية : ٣ .
(٥) البيت من الطويل ، وقائله طريف بن أبى وهب العبسى يرثى ابنه ، راجع ديوان الحماسة جـ ١ ص ٤٤٤ ، وراجع الدرر جـ ٢ ص ٨٩ ، والجنى الدانى ص ٦٠ .
(٦) سورة النحل ، آية : ٦١ .
(٧) البيت من الكامل ، وفى ب : كقول الشاعر ، الديوان ص ٤٤٢ .
(٨) البيت من الخفيف ، ولم أعرف قائله .

وكقوله تعالى[1] ﴿ وإذ تقول للذى أنعمَ اللهُ عليه وأنعمت عليه أمْسِك عليك زوجك ﴾ وقيدت (لما) بنسبة الجزم إليها ، لأنها إذا لم تكن جازمة لا يليها فعل مضارع بل ماضى اللفظ والمعنى إن كانت بمعنى حين ، أو ماضى اللفظ مستقبل المعنى إن كانت بمعنى إلا كقول الشاعر[2] :

قالتْ له بالله ياذا البُرْدَيْن ‍ ‍ ‍ ‍ لمَّا غَنِثْت نَفَسا أو اثنين

وأطلقت لم تنبيها على أنها صارفة إلى المضى أبدًا ، ولو لم يكن الفعل بعدها مجزوما كقول الشاعر[3] / :

١٦

لولا فوارسُ من نُعْمٍ واسُرَتهُم ‍ ‍ ‍ ‍ يوم الصُّلَيْفاء لم يُوفُون الجار

فرفع الفعل بعد لم ، وهى لغة لقوم .

وقيدت (لو) بالشرطية احترازا من المصدرية ، واحترز بغالبا من ورود الشرطية بمعنى إن كقوله تعالى[4] ﴿ وليخشَ الذين لو تركوا من خَلفهم ذريةً ضعافا خافوا عليهم ﴾ بمعنى إن تركوا ، فلو وقع بعد (لو) هذه مضارع لكان مستقبل المعنى كما يكون بعد (إن) كقول الشاعر[5] :

لا يُلْفِكَ الرَّاجيكَ إلا مُظهرًا ‍ ‍ ‍ ‍ خُلُق الكرامِ ولو تكونُ عديما

والانصراف إلى المضى بإذ نحو قوله تعالى[6] ﴿ وإذ تقولُ للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه ﴾ بمعنى وإذ قلت .

وإنما كانت ربما صارفة معنى المضارع إلى المضى لأن (رب) قبل اقترانها بما مستعملة فى المضى ، فاستصحب لها بعد الاقتران ما كان لها ، بل هى بذلك أحق

---

(١) سورة الأحزاب ، آية : ٣٧ .

(٢) البيت من الرجز قال فى الدرر : لم أعثر على قائله ، وذكره فى اللسان فى « غنث » ولم ينسبه . وغنث : شرب ثم تنفس ، وراجع الجنى الدانى ص ٥٩٣ ، ومعجم شواهد العربية .

(٣) قال فى الدرر جـ ٢ ص ٧٢ : لم أعثر على قائل هذا البيت وهو من البسيط ، وراجع شرح ابن يعيش للمفصل جـ ٧ ص ٨ ومغنى اللبيب جـ ١ ص ٣٧٥ ، والصليفاء موضع .

(٤) سورة النساء ، آية : ٩ . ليس فى ب : ﴿ خافوا عليهم ﴾ .

(٥) لم يسم قائله فى شرح شواهد المغنى القسم الثانى ص ٦٤٦ ، وفى التصريح جـ ٢ ص ٢٥٧ ، ومعجم شواهد العربية والبيت من الكامل .

(٦) سورة الأحزاب ، آية : ٣٧ .

لأن (ما) للتوكيد ، فيتأكد بها معنى ما تتصل به ، ما لم تقلبه من معنى إلى معنى كما فعلت بإذ حين قيل فيها (إذما) ففارقتها فى الدلالة على المضى وحدث فيها معنى المجازاة ، وما المتصلة برب غير قالبة معناها بل مؤكدة له ، فاستصحب ما كان لها من المضى .

وإذا دخلت (قد) على المضارع فهى كربما فى التقليل والصرف إلى معنى المضى ، وهذا ظاهر قول سيبويه ، لأنه قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم[1] (وأما قد فجواب لقوله : لمَّا يفعل ، فتقول : قد فعل) ثم قال : (وتكون بمنزلة ربما قال الهذلى[2] :

قد أتركُ القِرْنَ مُصفرًّا أناملهُ كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصاد

كأنه قال : « ربما » .

هذا نصه ، فإطلاقه القول بأنها بمنزلة ربما تصريح بالتسوية بينهما فى التقليل والصرف إلى المضى . فإن خلت من معنى التقليل خلت من الصرف إلى معنى المضى وتكون حينئذ للتحقيق والتوكيد كقوله تعالى[3] ﴿ قد نعلم إنه ليحزنك الذى يقولون ﴾ وكقول الشاعر[4] :

وقد تدرك الإنسانَ رحمةُ ربه ولو كان تحت الأرض سبعين واديا

وقد تخلو من التقليل وهى صارفة لمعنى المضى كقوله تعالى[5] ﴿ قد نرى تقلُّبَ وَجهك فى السماء ﴾ .

ص : وينصرف الماضى إلى الحال بالإنشاء[6] ، وإلى الاستقبال بالطلب ،

---

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٣٠٧ .

(٢) ونسب البيت لعبيد بن الأبرص وهو فى ديوانه ص ٢٦ وهو من البسيط . القرن : سيد القوم ، ومن كان على مثل سنك . مج : رش . الفرصاد : صبغ أحمر ، راجع الدرر جـ ٢ ص ٨٩ ، وشرح المفصل جـ ٨ ص ١٤٧ .

(٣) سورة الأنعام ، آية : ٣٣ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لورقة بن نوفل ، راجع شعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٦١٨ .

(٥) سورة البقرة ؛ آية : ١٤٤ .

(٦) أى غير الطلبى لقوله بعد وإلى الاستقبال بالطلب ، وكلامه يوهم أن الطلب ليس من أقسام الإنشاء .

والوعد ، وبالعطف على ما علم استقباله ، وبالنفى بلا وإن بعد القسم .

ش : الإنشاء فى اللغة مصدر أنشأ فلان يفعل كذا ، أى ابتدأ ، ثم عُبِّر به عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود كإيقاع التزويج بزوجت ، والتطليق بطلقت ، والبيع والشراء ببعت واشتريت . فهذه الأفعال وأمثالها ماضية اللفظ حاضرة المعنى ، لأنها قصد بها الإنشاء أى إيقاع معانيها حال النطق بها ، فإلى هذه الأفعال ونحوها الإشارة بقولنا (وينصرف الماضى إلى الحال بالإنشاء) .

وانصرافه إلى الاستقبال بالطلب نحو : غفر الله لزيد ، ونصر الله المسلمين وخذل الكافرين ، وعزمت عليك إلا فعلت ، ولما فعلت . ومن كلام العرب : اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يثب عليه .

وانصرافه إلى الاستقبال بالوعد كقوله تعالى[1] ﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾ و[2] ﴿ أشرقت الأرض بنور ربها ﴾ .

وانصرافه بالعطف على ما علم استقباله كقوله تعالى[3] ﴿ يَقدُمُ قومه يوم القيامة فأوردهم النار ﴾ و[4] ﴿ ويوم يُنْفخ فى الصور ففزع من فى السموات ومن فى الأرض إلا مَنْ شاء الله ﴾ .

وانصرافه بعد القسم بالنفى بلا كقول الشاعر[5] :

رِدُوا فوالله لاذُدْنَاكم أبـدًا ما دام فى مائنا وِرْدٌ لنُزَّال

وانصرافه بالنفى بإنْ كقوله تعالى[6] ﴿ إنّ الله يُمسك السموات والأرضَ أنْ تزولا ولئن زالتا إنْ أمسكهما من أحدٍ من بعده ﴾ أى والله لئن زالتا ما يمسكهما .

---

(١) سورة الكوثر ، آية : ١ .

(٢) سورة الزمر ، آية : ٦٩ . وفى ب زيادة : « ووضع الكتاب » .

(٣) سورة هود ، آية : ٩٨ .

(٤) سورة النمل ، آية : ٨٧ .

(٥) البيت من البسيط ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٤٥ : لم أعثر على قائله وفى ١/ ٤ برواية : وراد ، وانظر جـ ٢ ص ٤٥ ، ذدناكم : رددناكم . ومعجم شواهد العربية .

(٦) سورة فاطر ، آية : ٤١ .

ص : ويحتمل المضيَّ والاستقبالَ بعد همزة التَّسوية ، وحرف التحضيض ، وكلما ، وحيث ، وبكونه صلة أو صفة لنكرة عامة .

ش : إذا ورد الفعل الماضى بعد همزة التسوية نحو : سواء علىَّ أقمت أم قعدت ، احتمل أن يكون المراد : سواء على ماكان منك من قيام وقعود ، وأن يكون المراد : سواء على ما يكون منك من قيام وقعود . وإن كانت لم بعد أم تعين المضى كقوله تعالى :[1] ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ فإن لم يكن لم بعد أم فالاحتمال باق كقوله تعالى[2] ﴿ سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ﴾ .

وكذا الواقع بعد حرف التحضيض نحو : هلا فعلت ، يحتمل أن يراد به المضى فيكون لمجرد التوبيخ ، ولا يكون الاقتران بحرف التحضيض مغيرا للفعل عن موضعه . ويحتمل أن يراد به الاستقبال فيكون بمنزلة الأمر ، ولذلك احتج العلماء على وجوب العمل بخبر الواحد بقوله تعالى[3] ﴿ فلولا نفرَ من كل فرقة منهم طائفةٌ ليتفقهوا فى الدين ﴾ وجعلوه بمنزلة : لينفر من كل فرقة طائفة .

وكذا الواقع بعد كلما يحتمل أن يراد به المضى كقوله تعالى[4] ﴿ كلما جاءَ أمةً رسولُها كذبوه ﴾ . ويحتمل أن يراد به الاستقبال كقوله تعالى[5] ﴿ كلما نَضِجت / جلودُهم بدَّلناهم جلودا غيرها ﴾ . ٦ ب

وكذا الواقع بعد حيث يحتمل أن يراد به المضى كقوله تعالى[6] ﴿ فأتوهن مِن حيث أمركم الله ﴾ . ويحتمل أن يراد به الاستقبال كقوله تعالى[7] ﴿ ومن حيث خَرجْت فَوَلِّ وجهكَ شَطرَ المسجدِ الحرام ﴾ .

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٦ .
(٢) سورة الأعراف ، آية : ١٩٣ .
(٣) سورة التوبة ، آية : ١٢٢ .
(٤) سورة المؤمنين ، آية : ٤٤ .
(٥) سورة النساء ، آية : ٥٦ .
(٦) سورة البقرة ، آية : ٢٢٢ .
(٧) سورة البقرة ، آية : ١٤٩ .

وكذا الواقع صلة يحتمل المضى كقوله تعالى[1] ﴿ الذين قال لهم الناسُ إنّ الناسَ قد جَمعوا لكم فاخْشوهُم فزادهم إيمانا ﴾ والاستقبال كقوله تعالى[2] ﴿ إلا الذين تابوا من قبل أن تَقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفورٌ رحيم ﴾ وقد اجتمع الأمران فى قول الشاعر[3] :

وإنى لآتِيكم تذكُّرَ ما مضى ... من الأمر واسْتِيجابَ ما كان فى غد

وكذا الواقع صفة لنكرة عامة يحتمل المضى كقول الشاعر[4] :

رُبَّ رَفدٍ هرقته ذلك اليـو ... مَ وأسرى من معشر أقتـال

ويحتمل الاستقبال كقول النبى ﷺ[5] « نَضَّرَ الله امرأ سمعَ مقالتى فأدّاها كما سمعها » فإن هذا منه ﷺ ترغيب لمن أدركه فى حفظ ما يسمعه منه ﷺ ، وذلك يقتضى أن يكون المعنى : نضر الله امرأ يسمع مقالتى فيؤديها كما يسمعها .

---

(١) سورة آل عمران ، آية : ١٧٣ .

(٢) سورة المائدة ، آية : ٣٤ .

(٣) هو الطرماح بن حكيم والبيت من الطويل ، راجع الخصائص جـ ٣ ص ٣٣١ ، قال المحقق : والصواب . فإنى لآتيكم ... لأنه جواب شرط فى البيت السابق وهو :

من كان لا يأتيك إلا لحاجة ... يروح بها فيما يروح ويغتدى

وفى اللسان فى « كون » : وإنى لآتيكم .. واستنجاز ..

(٤) البيت للأعشى من قصيدة فى مدح الأسود بن المنذر اللخمى وهو من الخفيف . والرفد : القدح الضخم . أقتال : جمع قِتل وهو العدو والمقاتل والشجاع والقرن . راجع ، ديوان الأعشى الكبير ص ١٣ ، وشعر الحرب فى العصر الجاهلى جـ ١ ص ٨٤ .

(٥) رياض الصالحين ٧/٢٠٠ ، والجامع الصغير ٢/١٦٠ ، والتاج الجامع للأصول ١/٦٨ .

باب إعراب الصحيح الآخر

ص : الإعرابُ ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف . وهو فى الاسم أصلٌ ، لوجوب قبوله بصيغة واحدة معانىَ مختلفةً ، والفعل والحرف ليسا كذلك فبنيا ، إلا المضارع فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له فأعرب ، ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث .

ش : الإعراب فى اللغة التبيين ، يقال : أعرب فلان عما فى نفسه إذا بَينه ، وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما ، وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر ، كالضمة والفتحة والكسرة فى نحو : ضرب زيدٌ غلامَ عمرو . وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع : لا نَوُلُك أن تفعل ، ولعمرك . وكنصب سبحانَ الله ورويدَك . وكجر الكُلاع وعِرْيَط من ذى الكلاع وأمِّ عريط .

وبهذا الإعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الإعراب تغيرا ، وقد اعتذر عن ذلك بوجهين : أحدهما أن ما لازم وجها واحدا من وجوه الإعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغيِّر ، وعلى الوجه الذى لازمه تغير . والثانى أن الإعراب تجدد فى حال التركيب ، فهو تَغير باعتبار كونه مُنتقلا إليه من السكون الذى كان قبل التركيب .

والجواب عن الأول أن الصالح لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب إليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما به ، ألا ترى أن رجلا صالح للبناء إذا ركب مع لا ، وخمسة عشر صالح للإعراب إذا فك تركيبه ، ومع ذلك لا ينسب إليهما إلا ما هو حاصل فى الحال من إعراب رجل وبناء خمسة عشر ، فكذا لا ينسب تغيير إلى ما لا تغير له فى الحال .

والجواب عن الثانى أن المبنى على حركة مسبوق بأصالة السكون ، فهو متغير أيضا ، وحاله تغير ، فلا يصلح أن يحدّ بالتغيير الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة

البناء ، ولا يخلص من هذا القدح قولهم : لتغير العامل ، فإن زيادة ذلك توجب زيادة فساد ، لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعاملٍ تغَير ، ثم خلفه عامل آخر حال التركيب ، وذلك باطل بيقين ، إذ لا عامل قبل التركيب ، وإذا لم يصح أن يعبَّر عن الإعراب بالتغيير صح التعبير عنه بأنه المجعول آخرا من حركة وغيرها على الوجه المذكور .

وقال بعضهم : لو كانت الحركات وما جرى مجراها إعرابا لم تُضف إلى الإعراب ، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ، وهذا قول صادر عمن لا تأمل له ، لأن إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما واقعة فى كلامهم بإجماع ، وأكثر ذلك فيما يقدر أولهما بعضا أو نوعا ، والثانى كلا أو جِنْسا وكلا التقديرين فى حركات الإعراب صالح فلا يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا .

وينبغى أن تعلم أن المعانى التى تعرض للكلم على ضربين .

أحدهما ما يعرض قبل التركيب كالتصغير والجمع والمبالغة والمفاعلة والمطاوعة والطلب ، فهذا الضرب بإزاء كل معنى من معانيه صيغة تدل عليه ، فلا حاجة إلى الإعراب بالنسبة إليه .

والثانى من الضربين ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وكون الفعل المضارع مأمورا به أو معطوفا أو علة أو مستأنفا ، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض ، والاسم والفعل المضارع شريكان فى قبول ذلك مع التركيب ، فاشتركا فى الإعراب ، لكن الاسم عند التباس / بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه مقصورة عليه ، فجعل قبوله لها واجبا ، لأن الواجب لا محيص عنه ، والفعل المضارع وإن كان قابلا بالتركيب لمعان يخاف التباس بعضها ببعض فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه نحو : لا تُعنَ بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنه يحتمل أن يكون نهيا عن الفعلين مطلقا ، وعن الجمع بينهما ، وعن الجفاء وحده مع استئناف الثانى ، فالجزم دليل الأول ، والنصب دليل الثانى ، والرفع دليل الثالث . ويغنى عن ذلك وضع اسم موضع كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو أن تقول : لا تُعنَ بالجفاء ومدحِ عمرٍو ، ولا تعن بالجفاء مادحا عمرا ، ولا تعن بالجفاء ولك مدحُ عمرو . فقد ظهر بهذا

١٧

تفاوت ما بين سببى إعراب الاسم وإعراب الفعل فى القوة والضعف ، فلذا جعل الاسم أصلا والفعل المضارع فرعا .

والجمع بينهما بما ذكرته أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص ، ولام الابتداء ، ومجاراة المضارع اسم الفاعل فى الحركة والسكون ، لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جىء بالإعراب لأجله ، بخلاف المشابهة التى اعتبرتها . ولأن فى الفعل الماضى من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع ، ولعلها أكمل ، فمن ذلك أن الماضى إذا ورد مجردا من قد كان مبهما من بُعْدِ الماضى وقربه ، وإذا اقترن بقد فقد تخلص للقرب ، فهذا شبيه بإبهام المضارع عند تجرده من القرائن ، وتخلصه للاستقبال بحرف التنفيس .

وأما لام الابتداء ، وإن كان للمضارع بها مزيد شبه بالاسم ، لكونها لا تدخل إلا عليهما ، فتقاومها اللام الواقعة بعد لو ، فإنها تصحب الاسم والفعل الماضى خاصة كقوله تعالى[1] ﴿ ولو أنهم آمنوا واتقوْا لمثوبة ﴾ و[2] ﴿ ولو أسمعهم لتوَلَّوْا ﴾ وليس الاعتبار بتلك أحق من الاعتبار بهذه ، ولو لم يظفر بهذه لقاوم تلك تاء التأنيث فإنها تتصل بآخر الماضى كما تتصل بآخر الاسم ، فحصل للماضى بذلك من مشابهة الاسم مثل ما حصل للمضارع بلام الابتداء .

ويقاوم لام الابتداء أيضا مباشرة مذ ومنذ ، فإن الماضى يشارك الاسم فيهما دون المضارع .

وأما مجاراة المضارع اسم الفاعل فى الحركة والسكون ، فالماضى غير الثلاثى شريكه فيها ، وإنما يختص بها المضارع إذا كان الماضى على فَعَل مطلقا ، أو على فعِل متعديا . وللماضى ما يقاوم الفائت من اتحاد وزنه ووزن الصفة والمصدر وتقاربهما ، فالاتحاد نحو : طَلَب طَلَبا ، وحَلب حلبا . وغلب غلبا . وفرِح وأشِرو بطر ، فهو فرِح وأشِرو بطر . والتقارب نحو : تَعب تَعبا وحسب حَسْبا ، وكَذب كذِبا .

---

(١) سورة البقرة ، آية : ١٠٣ .

(٢) سورة الأنفال ، آية : ٢٣ .

ولا ريب فى أن التوازن فى هذا الضرب أكمل منه فى : يضرب فهو ضارب ، فبان بما ذكرناه تفضيل ما اعتبرناه .

وفى قولنا فى المضارع « فأعرب ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث » إشعار بأن المضارع لا يُحكم ببنائه لتوكيده بالنون مطلقا ، بل المؤكد بها معرب ومبنى ، فالمعرب ما أسند إلى ضمير اثنين أو جمع أو مخاطبة ، نحو : هل تفعلانِّ ، وهل تَفْعَلُنّ ، وهل تَفعلِنَّ . والمبنى ما ليسَ كذلك .

وإنما كان الأمر كذلك لأن المؤكدَ بالنون إنما بنى لتركيبه معها وتَنزُّله منها منزلة صدر المركب من عجزه ، وذلك منتف من يفعلانِّ وأخويه . هذا مذهب المحققين ، ويدل على صحته أن البناء المشار إليه إما بالتركيب ، وإما لكون النون من خصائص الفعل ، فضعف بلحاقها شَبَهُ الاسم ، إذ لا قائل بغير ذلك ، والثانى باطل لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل ، ولو كان ذلك مؤثرا لبنى المجزوم ، والمقرون بحرف التنفيس ، والمسند إلى ياء المخاطبة ، لأنها مساوية للمؤكد فى الاتصال بما يخص الفعل ، بل ضَعف شبه هذه الثلاثة أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون ، لأن النون وإن لم يَلِقْ لفظها بالاسم فمعناها به لائق ، بخلاف لم وحرف التنفيس وياء المخاطبة فإنها غير لائقة بالاسم لفظا ومعنى ، فلو كان الموجب بناء المؤكد بالنون كونها مختصة بالفعل لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنيا ، لأنها أمكن فى الاختصاص ، وفى عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أن موجب البناء التركيب إذ لا ثالث لهما . وإذا ثبت أن موجب البناء هو التركيب لم يكن فيه لتفعلانِّ وأخويه نصيب ، لأن الفاعل البارز حاجز ، وثلاثة أشياء لا تركب .

وأيضا فإن الوقف على نحو : هل تَفعلين ، بحذف نون التوكيد وثبوت نون الرفع ، فلو كان قبل الوقف مبنيا لبقى بناؤه ، لأن الوقف عارض ، فلا اعتداد بزوال ما زال لأجله ، كما لا اعتداد بزوال ما زال لا لتقاء الساكنين نحو : هل تذكرَ الله ، والأصل : تذكرنْ ، فحذفت النون الخفيفة لا لتقاء الساكنين ، وبقيت فتحة الراء الناشئة عن النون مع كونها زائلة ، لأن زوالها عارض فلم يعتد به ، ولا فرق بين العروضين ، فلو كان لتفعلُنْ ونحوه قبل الوقف بناء لاستصحب / عند عروض الوقف كما استصحب بناء هل تذكرَنْ عند عروض التقاء الساكنين .

٧ ب

وهذا منتهى القول فى المؤكد بالنون بالنسبة إلى بنائه وإعرابه دون تعرض إلى ما سوى ذلك من أسباب توكيده بها .

وسائر أسباب بنائه ما ذهب إليه سيبويه[1] من أنه مبنى حملا على الماضى المتصل بها[2] ، لأن أصل كل واحد منهما البناء على السكون ، فأخرج عنه المضارع إلى الإعراب للمناسبة المتقدم ذكرها ، وأخرج عنه الماضى إلى الفتح تفضيلا على الأمر لشبهه بالمضارع لوقوعه صفة وصلة وحالا وشرطا ومسندا بعد كان وإن وظن وأخواتها ، بخلاف الأمر ، فاشتركا فى العود إلى الأصل بالنون ، كما اشتركا فى الخروج عنه بالمناسبتين المذكورتين .

وقيل إنما بنى المتصل بنون الإناث لتركيبه معها ، لأن الفعل والفاعل كالشىء الواحد معنى وحكمًا ، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقًّا للاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه وجعله مع ما اتصل به شيئًا واحدًا . فمقتضى هذا أن يبنى المتصل بألف الضمير أو واوه أو يائه ، لكن منع من ذلك شبهه بالاسم المثنى والمجموع على حده ، كما منع من بناء « أى » مع ما فيها من تضمن معنى الحرف شبهها ببعض وكل معنى واستعمالا .

وقيل إنما بنى المتصل بنون الإناث لنقصان شبهه بالاسم لأنها لا تلحق الأسماء ، وما لحقته من الأفعال إن باين الاسم ازدادت بها مباينته ، وإن شابهه نقصت بها مشابهته .

ص : ويَمْنَعُ إعرابَ الاسم مُشابهةُ الحرفِ بلا مُعارِض ، والسَّلامةُ منها تَمَكُّن ، وأنواعُ الإعراب رفعٌ ونصب وجر وجزم .

ش : الحرف أمكن فى عدم الإعراب من الفعل ، لأن من الأفعال ما يعرب وليس من الحروف ما يعرب . وما لا يعرب من الأفعال شبيه بما يعرب : أما الماضى فلمشاركته المضارع فى وقوعه مواقعه المذكورة ، وفى كونهما مخرجين على الأصل ،

---

(١) الكتاب جـ ١ ص ١٦ – ١٨ . تحقيق هارون . وفى ب : أسباب فوات بنائه .

(٢) أى بنون النسوة .

مردودين بنون الإناث إليه . ولشبهه بالمعرب لم يجز أن تلحقه هاء السكت وقفا ، إذ لا يلحق متحركا بحركة إعرابية ولا شبيهة بإعرابية ، كاسم لا التبرئة ، والمنادى المضموم .

وأما الأمر فشبَهُهُ بالمجزوم بيِّن ، لأنه يجرى مجراه فى تسكين آخره إن كان صحيحًا ، وفى حذفه إن كان معتلا ، ولا يعامل هذه المعاملة غيره من المبنيات المعتلة ، بل يكتفى بسكون آخره كالذى والتى . وإذا ثبت أن المبنى من الأفعال يُشَبَّهُ بالمعرب ، ضعف جعل مناسبته سببًا لبناء بعض الأسماء ، فهذا بيان ضعف القول بأن أسماء الأفعال بنيت لمناسبة الأفعال التى هى واقعة موقعها كنَزَالِ وهَيْهات ، فإنهما بمعنى انزِل وَبعُد واقعان موقعهما . ويزيده ضعفًا أيضًا أن مثل هذه المناسبة موجودة فى المصادر الواقعة دعاء ، كسقْيًا له ، فإنه بمعنى سقاه « الله » وفى الواقعة أمرًا كقوله تعالى[1] ﴿ فضرْبَ الرقاب ﴾ فإنه بمعنى اضربوا الرقاب ، وهما معربان بإجماع .

وأيضًا فمن أسماء الأفعال ما هو بمعنى المضارع وواقع موقعه ، كأفٍّ وأوّه بمعنى اتضجر وأتوجع ، فلو كان بناء نزَالِ وَهيهات لوقوعهما موقع مبنيين ، لكان أفّ وأوّه معربين لوقوعهما موقع مضارعين . فثبت بهذا وبما قبله أن بناء أسماء الأفعال ليس لمناسبتها الأفعال بل لمناسبتها الحروف لأنها شبيهة بالحروف الناسخة للابتداء فى لزوم معنى الفعل والاختصاص بالاسم ، وكونها عاملة غير معمولة . وسنذكر فى مواضع الأسماء المبنية ما لكل منها من وجوه شبه الحرف .

ومما يشكل أمره من الأسماء المبنية ما بنى قبل التركيب كحروف التهجى المسرودة ، وهى أيضًا غير خالية من شبه الحرف ، لأنها كلها غير عاملة فى شيء ولا معمولة لشيء ، فأشبهت الحروف المهملة كهل ولو ولولا . وامتنع بعض النحويين من الحكم عليها بالبناء وقال : لو كانت مبنية لم تسكن أواخرها وصلا بعد ساكن نحو : سِين قاف ، إذ ليس فى المبنيات ما يكون كذلك . ولا يلزم أصلا من عدم الإعراب لفظًا عدمه حكمًا ، ولو لزم ذلك لم يقل فى الإفراد[2] : فتى ونحوه ،

---

(١) سورة محمد ، آية : ٤ .

(٢) فى ب : الإعراب .

لأن سبب الإعلال فى مثله فتح ما قبل آخره ، مع تحركه أو تقدير تحركه ، ولكان الموقوف عليه مبنيا ، وكذا المحكى والمتبع ، وهذا القول غير بعيد من الصواب .

والإشارة بقولنا « بلا معارض » إلى نحو« أى » فإنها فى جميع أحوالها تناسب الحروف ، إلا أن هذه المناسبة تعارضها مخالفة « أى » لسائر الموصولات ولأدوات الاستفهام والشرط بإضافتها ، وكونها بمعنى بعض إن أضيفت إلى معرفة ، وبمعنى كل إن أضيفت إلى نكرة ، فعارضت مناسبة أى للمعرب مناسبتها للحرف ، فغلبت مناسبة المعرب لأنها داعية إلى ما هو مستحق للاسم بالأصالة ، وليثبت بذلك مزية لما له جابر على ما لا جابر له . ولأن إلغاء شبه الحرف فى أى لما فيها من شبه التمكن ، كإلغاء عُجمة لِجامٍ ونحوه لما فيه من شبه الاسم العربى بقبول الألف واللام والإضافة .

وقولنا « والسلامة منها تَمَكُّن » أى سلامة الاسم من مناسبة الحرف المؤثرة تمكن ، أى تَثَبُّت فى مقام الأصالة .

فالاسم ضربان : متمكن وهو المعرب ، وغير متمكن وهو المبنى .

والمتمكن / ضربان : أمكن وهو المنصرف ، وغير أمكن وهو ما لا ينصرف . ١٨

ولما كان المضارع شريك الاسم فى الإعراب ، وكان الكلام فى الإعراب عموما ، لم يستغن عن ذكر الأنواع الأربعة ، وقدم الرفع والنصب للاشتراك فيهما ، وقدم الرفع لأن الكلام قد يستغنى به عن غيره ، وقدم الجر لأنه خاص بما هو أصل ، وأخر الجزم لأنه خاص بما هو فرع .

ص : وخُصَّ الجرُّ بالاسم لأن عامله لا يستقل ، فيحمل غيره عليه ، بخلاف الرفع والنصب ، وخُصَّ الجزم بالفعل لكونه فيه كالعوض من الجر .

ش : لما كان الاسم فى الإعراب أصلا للفعل ، كانت عوامله أصلا لعوامله ، فَقبل رافع الاسم وناصبه أن يُفرَّع عليهما ، لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلقهما بعامل آخر . بخلاف عامل الجر فإنه غير مستقل ، لافتقاره إلى ما يتعلق به من فعل أو ما يقوم مقامه ، فموضع المجرور نصب بما يتعلق به الجار ، ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله ، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف ، وربما اختير النصب . فشارك المضارع الاسم فى الرفع والنصب لقوة عامليهما بالاستقلال ، وإمكان التفريع

عليهما . وضعف عامل الجر لعدم استقلاله عن تفريع غيره عليه ، فانفرد به الاسم ، وجعل جزم الفعل عوضا مما فاته من المشاركة فى الجر فانفرد به . ليكون لكل واحد من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب[1] بتعادل ، وذلك أن الجزم راجح باستغناء عامله عن تعلق بغيره ، والجر راجح بكونه ثبوتا ، بخلاف الجزم فإنه بحذف حركة أو حرف فتعادلا بذلك .

ص : والإعرابُ بالحركة والسكون أصلٌ ، وينوب عنهما الحرفُ والحذفُ ، فارفع بضمة ، وانصب بفتحة ، وجرّ بكسرة ، واجزم بسكون ، إلا فى موضع النيابة .

ش : أى إعراب غير المجزوم بحركة أصلٌ لإعرابه بحرف ، وإعراب المجزوم بسكون أصل لإعرابه بحذف .

والدليل على أن الحركة أصل للحرف أنها لا يصار إلى غيرها إلا عند تعذرها ، ولذلك اشترك الاسم والفعل فى الرفع بضمة ، والنصب بفتحة ، و لم يشتركا فى الإعراب بحرف . وإنما كانت أصالة الإعراب فى غير الجزم للحركة لأنها أخف من الحرف وأبين ، أما رجحانها فى الخفة فظاهر ، وأما كونها أبين فلأنها لا تخفى زيادتها على بنية الكلمة لسقوطها وإدراك مفهوم الكلمة بدونها ، بخلاف الحرف فإن سقوطه فى الغالب مخل بمفهوم الكلمة ، ولذلك اختلف فى المعرب بحرف هل هو قائم مقام الحركة ، أو الحركة مقدرة فيه أو فيما قبله ؟

وإنما كان السكون فى الجزم أصلا لأن بنية الفعل لا تنقص به ، بخلاف حذف آخره . ولذلك قد يستغنى عن حذفه بتقديره ظاهر الحركة قبل الجزم كألم يأتيك[2] .

---

(١) فى ب : فتعادلا .

(٢) تكملة البيت :

ألم يأتيك والأنباء تنمى   بما لاقت لبون بنى زياد

قائله قيس بن زهير العبسى ، وهو من الوافر ، راجع اللسان ، وشرح المفصل جـ ٨ ص ٢٤ . وخزانة الأدب جـ ٣ ص ٥٣٤ . وشعراء النصرانية فى الجاهلية ٩٢٦/٦ .

ص : وتنوب الفتحةُ عن الكسرة فى جر ما لا ينصرف ، إلا أن يُضاف أو يَصْحب الألفَ واللام أو بَدلَها .

ش : الذى لا ينصرف من الأسماء ما امتنع تنوينه لسببين كأحمد وإبراهيم وعمران وعمر وطلحة ومعد يكرب[1] ، وأحمر وسكران وثلاث[2] ، أو لسبب بمنزلة سببين كصحراء[3] . ومساجد . فهذا النوع إذا جُرّ نابت الفتحة فيه عن الكسرة ، لأنه لو جر بالكسرة مع عدم التنوين لتُوهِّم أنه مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد حذفت لدلالة الكسرة عليها ، أو مبنى ، لأن الكسرة لا تكون إعرابية إلا مع تنوين أو ما يعاقبه من الإضافة والألف واللام . ولذلك إذا أضيف أو دخل عليه الألف واللام جر بالكسرة لزوال التوهم .

وقد تناول قولنا « أو يصحب الألف واللام » المعَرِّفةَ والزائدة والموصولة فإنهن متساويات فى إيجاب جر ما لا ينصرف بالكسرة ، بخلاف أن يقال حرف التعريف . فالمعرِّفة كقوله تعالى[4] ﴿ مثل الفريقين كالأعمى والأصمِّ ﴾ والزائدة كقول الشاعر[5] :

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيد مُبَاركا ... شديدًا بأعباءِ الخلافةِ كاهِلُه

والموصولة كقول الآخر[6] :

وما أنتَ باليقظانِ ناظِرُه إذا ... رَضيتَ بما يُنْسيكَ ذِكْرَ العَواقب

والهاء من قولنا « أو بدلها » عائدة إلى اللام ، وأشير بذلك إلى لغة من يجعل اللام ميما ، فإن حكمها فى ذلك حكم اللام ، كقول بعضهم[7] :

---

(١) السببان العلمية ومعها وزن الفعل أو العجمة أو زيادة الألف والنون أو العدل أو التأنيث أو التركيب المزجى .

(٢) السببان : الوصفية ومعها : وزن الفعل أو زيادة الألف والنون أو العدل .

(٣) السبب : انتهاء الاسم بألف التأنيث الممدودة ومثلها المقصورة ، وصيغة منتهى الجموع .

(٤) سورة هود ، آية : ٢٤ . جعل ال الداخلة على الصفة المشبهة معرفة .

(٥) هو ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، والبيت من الطويل ، راجع خزانة الآداب جـ ١ ص ٣٢٧ – ٣٢٨ ، والعينى ٢١٨/١ ، وشرح المفصل جـ ١ ص ٤٤ .

(٦) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله ، راجع العينى جـ ١ ص ٢١٥ ، ومعجم شواهد العربية .

(٧) فى العينى ٢٢٢/١ : قائله بعض الطائيين ، وروايته : ... تبيت بليل امأرمد ... وهو من الطويل . =

أإنْ شِمتَ مِن نجد بُريْقًا تَألّقا   تُكابدُ ليلَ امأرْمَد اعَتادَ أولقا

أراد : ليل الأرمد ، فجرّ أرمد بكسرةٍ مع الميم كما يجر بها مع اللام .

ص : والكسرةُ عن الفتحة فى نصب أولاتِ ، والجمع بالألف والتاء الزائدتين ، وإن سُمِّىَ به فكذاك ، والأعرفُ حينئذ بقاء تنوينه ، وقد يجعل كأرطاةَ علما .

ش : أولـو وأولات بمعنى ذوى وذوات ، إلا أن هذين جمعان لأن مفرديهما من لفظيهما بخلاف أولـو وأولات ، فلذلك لم يغن عن ذكرهما ذكر جمعى التصحيح ، بل أفردا بالذكر تنبيها على أن إعرابهما كإعراب جمعى التصحيح . وقيدت الألف والتاء بالزيادة احترازا من نحو قضاةٍ وأبيات ، فإن كلا منهما يصدق عليه أنه جمع بألف وتاء ، لكن ألف قضاة منقلبة عن أصل لا زائدة ، وتاء أبيات أصل . و لم يتعرض لتأنيث الواحد ولا لسلامة نظمه / لأن هذا الجمع قد يكون للمذكر كحمّامات ودريْهمات وأشهر معلومات . وسنبين المطرد من ذلك وغير المطرد . وقد يكون بغير سلامة النظم كتمرات وغرفات وكسرات .

٨ ب

وقولنا « وإن سمى به فكذلك » أى وإن سمى بهذا النوع الذى تنوب فيه الكسرة عن الفتحة فله بعد التسمية به من ثبوت التنوين ونيابة الكسرة عن الفتحة ما كان له قبل التسمية به ، لأنهُ سُلك بمسلمات ونحوه سبيل مسلمين ونحو ، فقوبل بالتنوين النون ، وبالكسرة الياء ، ولولا قصد هذه المقابلة لساوى عرفات عرفة فى منع التنوين والكسرة ، لتساويهما فى التعريف والتأنيث مع زيادة ثقل عرفات بعلامة الجمعية ، ومن العرب من يكتفى بعد التسمية بتقابل الكسرة والياء ويسقط التنوين فيقول : هذه عرفاتُ ، ورأيت عرفاتِ ، ومررت بعرفاتِ . ومنهم من يقول : رأيت عرفاتَ ، ومررت بعرفاتَ ، فيلحق لفظه بلفظ ما لا ينصرف . وإلى هذه اللغة الإشارة بقولنا « وقد يجعل كأرْطاةَ علما » أى يجعل كواحد زيد فى آخره ألف وتاء كأرطاة وسِعلاة وبهماة .

= وراجع الدرر جـ ١ ص ٧ ، ومعجم شواهد العربية .
الولق والألق : الضرب بالسيف أو الإسراع بالشىء .
والأولق : شبه الجنون ، وهو : أفعل أو فوعل .

ص : وتنوب الواو عن الضمة ، والألف عن الفتحة ، والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم من أب وأخ وحم غيرَ مماثلٍ قَرْوًا وقَرْءًا وخَطَأً ، وفمٍ بلا ميم ، وفى ذى بمعنى صاحب . والتزام نقص هَنٍ أعرف من إلحاقه بِهِنَّ .

ش : فى إعراب هذه الأسماء خلاف :

فمن النحويين من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة ، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات ، والحركات قبلها هى الإعراب .

ومنهم من يجعل إعوابها بالحركات والحروف معا .

ومنهم من زعم أن الحركات التى قبل حروف المد منقولة منها ، فسلمت الواو فى الرفع لوجود التجانس ، وانقلبت فى غيره بمقتضى الإعلال .

ومنهم من جعل إعرابها منويا فى حروف المد ، وما قبلها حركات إتباع مدلول بها على الإعراب المنوى . وسيأتى الكلام على هذا الوجه .

ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات ، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ، لأن الإعراب إنما جىء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلا ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة . ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف ، لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة ، أصلا كان أو زائدًا . مع أن فى جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة ، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده ، لأنهما فرعان على الواحد ، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه ، فإذا سبق مثله فى الآحاد أمن مِنَ استبعاد ، ولم يحد عن المعتاد .

فهذه خمسة أقوال ، أضعفها الثالث ، لأن فيه مخالفة النظائر من ثلاثة أوجه : أحدها النقل فى غير وقف إلى متحرك . والثانى جعل حرف الإعراب غير آخر . والثالث التباس فتحة الإعراب بالفتحة التى تستحقها البنية .

وهذا الوجه وارد على القول الثانى مع ما فيه من نسبة دلالة واحدة إلى شيئين . والأول أيضا ضعيف لأنه يلزم منه وجوب ما لا يجوز إلا فى الضرورة أو الندرة .

والحم أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه ، هذا هو المشهور ، وقد يطلق على أقارب الزوجة . وأشير بعدم مماثلة قروا وقرْءًا وخطأ[1] إلى ثلاث لغات يكون فيها معربًا بالحركات في حال إفراده وإضافته فيقال : هذا حَمْوٌ وحَمْوُك ، وحَمْءٌ وحَمؤُكَ ، وحَمَأٌ وحَمَؤُك ، فيعامل معاملة قَرْوٍ وقرءٍ وخَطإٍ وأشباهها .

وقيل « وفم بلا ميم » ليعم صور الاستعمال كلها ، بخلاف قول من يقول : فوك ، فإنه يوهم كون الحكم مقصورا على المضاف إلى الضمير .

وقيل لفظ « ذى بمعنى صاحب » لئلا يذهب الوهم إلى ذى المشار به إلى مؤنث . ولما كان « ذو » لا يضاف إلى ياء المتكلم بخلاف ما ذكر قبله لم يجز أن يعطف على المجرور بمن ، بل عطف على المجرور بفى وهو « ما » فلذلك أعيدت « فى » فقيل « وفى ذى بمعنى صاحب » حرصًا على البيان .

وقد جرت عادة أكثر النحويين أن يذكروا الهن مع هذه الأسماء فيوهم ذلك مساواته لهن فى الاستعمال ، وليس كذلك ، بل المشهور فيه إجراؤهُ مجْرَى يَدٍ فى ملازمة النقص إفرادا وإضافة ، وفى إعرابه بالحركات ، كما روى أن النبى ﷺ[2] قال : « من تَعَزَّى بعزاء الجاهلية فأعضُّوه بهن أبيه ولا تَكْنُوا » وقال على رضى الله عنه : من يَطُل هنُ أبيه ينتطق به . ومن ذلك قول الشاعر[3] :

رُحتِ وفى رجليكِ ما فيهما ... وقد بدا هنْك من المِئزَر

أراد : قد بدا هنُك ، فشبهه بعضد فسكن النون كما تسكن الضاد .

ومن العرب من يقول : هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك ، وهو قليل ، فمن لم ينبه عل قلته فليس بمصيب ، وإن حظى من الفضائل بأوفر نصيب .

---

(١) القرو : بفتح القاف وسكون الراء وبالواو القصد والتتبع ، وقدح من خشب .
والقرء : بفتح القاف وسكون الراء وبالهمزة الجمع والحيض والطهر ، وقد تضم فاؤه .

(٢) النهاية : ٢٧٢ ، والجامع الصغير ٢٢/١ .

(٣) فى اللسان : أنشد سيبويه : وذكر البيت و لم ينسبه . وفى الدرر : البيت من ثلاثة أبيات لأقيشر بن عبد الله الأسدى ، وذكر الأبيات الثلاثة ، والبيت من السريع ، راجع الدرر جـ ١ ص ٣٢ وشرح المفصل جـ ١ ص ٤٨ ، ومعجم شواهد العربية . وينشده المبرد : وقد بدا ذاك من المئزر .

١٩

ص : وقد تشدد نونه ، وخاء أخ ، وباء أب ، وقد يقال / أَخْوٌ ، وقد يقصر حَمٌ وهما ، أو يلزمهما النقص كيد ودم ، وربما قصرا أو ضُعِّف دم .

ش : ذكر الأزهرى أن تشديد خاء أخ وباء أب لغة ، وأنه يقال : استأبيت فلانًا بباءين ، أى اتخذته أبا ، وقال سُحيم عبد بنى الحسحاس فى تشديد نون هن[1] :

ألا ليتَ شِعْرِى هل أبيتن ليلة   وهَنِّى جاذٍ بين لِهْزِمَتَىْ هند

وقال رجل من طيىء فى أَخْو[2] :

ما المرءُ أَخْوَك إن لم تُلْفِه وَزَرًا   عند الكرِيهَة مِعْوانًا على النُّوبَ

وأنشد الفراء[3] :

لِأَخْوَيْنِ كانا أَحْسَنَ الناسِ شِيمَةً   وأنفعه فى حاجةٍ لى أريدُها

وقد يقصر حم وهما ، أى الأب والأخ فيقال : هذا أباك ، ومررت بأباك ، وكذا الأخ والحم ، وفى المثل[4] : مُكرَهٌ أَخاكَ لا بَطلٌ ، ويروى بالواو ، وقال الشاعر[5]:

أخاك الذى إن تَدْعُه لِمُلمَّةٍ   يُجبْك لما تبغى ويكفِيك من يبغى
وإن تَجْفُه يوما فليس مكافئًا   فيَطْمعَ ذو التزويرِ والوشى أن يصغى

وقال الراجز[6] :

إنّ أباها وأبا أباها   قد بلغا فى المجد غايتاها

---

(١) لم ينسبه فى اللسان « هنا » ، وفى الدرر ١١/١ ، ومعجم شواهد العربية . وهو من الطويل والأشباه والنظائر ١٢٠/١ ونسبه لسحيم ، وروايته : لهزمنى هنٌّ .
جاذ : ثابت على القيام . لهزمتى : اللهزمتان عظمان ناتئان فى اللحيين تحت الأذنين ، والمراد هنا جانبا الفرج .

(٢) البيت من البسيط ، قال فى الدرر جـ ١ ص ١٢ لم أقف على قائل هذا البيت ، وراجع معجم شواهد العربية .
تلف : تجد . وزرا : عونا وملجأ . النوب : الشدائد .

(٣) هو خليج الأعيوى كما جاء فى اللسان فى « أخا » وذكر قبله بيت آخر ، والبيتان كما جاءا فى اللسان :
قد قلت يوما والركاب كأنها   قواربُ طيرٍ حَانَ منها ورودها
لأخوين كانا خير أخوين شيمة   وأسرعه فى حاجة لى أريدها

(٤) الميدانى ٣١٨/٢ رقم ٤١١٧ ، وروايته : مكره أخوك .

(٥) البيتان من الطويل ، ولم يعرف قائلهما ، راجع شذور الذهب ص ٢٣٤ ، ومعجم شواهد العربية .
ملمة : نازلة . تبغى : تحب . يبغى : يظلم . تجفه : تعرض عنه .

(٦) نسب الرجز لأبى النجم العجلى ، وقيل إنه لرؤبة ، راجع العينى جـ ١ ص ١٣٣ ، والدرر جـ ١ ص ١٢ . =

واستعمال الحم مقصورًا مشهور على قلته ، قالوا للمرأة حماة[1] .

والتزام نقص الثلاثة قليل ، ومنه قول الراجز[2] :

بأبه اقتدَى عَدِىٌّ فى الكَرَم ومَن يُشَابهْ أَبَه فما ظَلَم

وعلى هذه اللغة قيل فى التثنية : أبان ، قال الشاعر[3] :

بما عُنِيتَ به من سُودَدٍ ونَدَى يحيى أباك رَهِينَىْ ميتة وبلى

ومثله[4] :

ولستَ وإنْ أَعيَا أَباك مَجَادةً إذا لم تَرُمْ ما أَسْلَفاه بماجد

ولما جرى ذكر يد ودم أشير إلى ما سمع فيهما من القصر كقول الراجز[5] :

يا رُبَّ سارٍ باتَ ما تَوَسَّدا إلا ذراعَ العَنْسِ أو كفّ اليَدَا

وكقول الشاعر[6] :

كأُطُوم فقدت بُرْغُزَها أَعْقَبَتْها الغُبْسُ منه عَدَما

غَفَلتْ ثم أَتَتْ تطلُبُه فإذا هى بعظام ودما

ومثل تضعيف الدم قول الشاعر[7] :

= وديوان رؤبة ص ١٦٨ ، وديوان أبى النجم ص ٢٢٧ .

(١) فى ب : وعلى قصره قالوا ....

(٢) فى الدرر جـ ١ ص ١٢ : البيت لرؤبة بن العجاج يمدح عدى بن حاتم . والديوان ص ١٨٢ .

(٣) البيت من البسيط ، و لم أعرف قائله ، وذكر فى : الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ورقة ٤٠ ظ عن الرسالة ص ٧٢ ، و لم ينسبه .

(٤) البيت من الطويل ، و لم أعرف قائله .

(٥) فى الدرر جـ ١ ص ١٣ : لم أعثر على قائل هذا البيت ، وقال فى اللسان : قال ابن سيده : واليدا لغة فى اليد جاء متمما على فعل عن أبى زيد وأنشد البيت ، وهو من الرجز ، والعنس : الناقة الصلبة . وراجع معجم شواهد العربية ، وشواهد التوضيح ص ٩ .

(٦) البيتان من الرمل ، قال فى الدرر جـ ١ ص ١٣ : لم أقف على قائلهما . راجع معجم شواهد العربية ، والتكملة ص ٣٠ واللسان « برغز » .

أطوم : بقرة وحشية . برغزها : ولدها . الغبس : جمع أغبس وهو الذئب .

(٧) البيتان من البسيط ، قال فى الدرر جـ ١ ص ١٤ لم أعثر على قائله . وبغيك فاعل أهان ، وإصرارا مفعول =

أهانَ دَمَّك فَرْغًا بعد عزته   يا عَمْرُو بغْيُك إصرارا على الحَسَد
فقد شُفِيتَ شفاءً لا انقضاءَ له   وسَعْدُ مُرْدِيك موفورٌ على الأَبَد

وقال آخر[1] :

والدمُّ يَجْرى بينهم كالجَدْول

ص : وقد تثلثُ فاءُ فم منقوصا أو مقصورا ، أو يضعّف مفتوح الفاء أو مضمومها ، أو تَتْبعُ فاؤه حرفَ إعرابه فى الحركة كما فُعِل بفاء مَرْءٍ وعينى امرِئٍ ، وابْنِم ، ونحوُها فوك وأخواتُه على الأصح ، وربما قيل « فا » دون إضافة صريحة نصبا ، ولا يختص بالضرورة نحو[2] .

يصبح ظمآنَ وفى البحر فَمُه

خلافا لأبى على .

ش : فى الفم تسع لغات : فتح الفاء وكسرها وضمها مع تخفيف الميم والنقص ، وفتحها وضمها مع تشديد الميم ، وفتحها وكسرها وضمها مع التخفيف والقصر ، وأنشد الفراء[3] .

يا حَبَّذَا عينا سُلَيمى والفَما

= لأجله ، والفرغ : السعة والسيلان ، والباطل والهدر ، وراجع معجم شواهد العربية .

(١) البيت من الرجز ، وقائله هو تأبط شرا ، وصدره : حيث التقت بكر وفهم كلها . راجع أمالى ابن الشجرى جـ ٢ ص ٣٤ .

(٢) البيت من الرجز وفى الدرر جـ ١ ص ١٤ والعينى جـ ١ ص ١٣٩ : وهو لرؤبة بن العجاج ، وهو من قصيدة طويلة وقبله :

بل بلد ملء الفجاج قتمه   لايشترى كتانه وجهرمه   يجتاب ضحضاح السراب أكمه

وفى شرح درة الغواص ص ١٠٤ أوله : كالحوت لا يلهيه شيء يلهمه ، وفى البصائر والذخائر مجلد / ٢ ص ٧٦٩ : يكفيه مكان يلهيه .

(٣) البيت من الرجز ذكره فى اللسان فى « فوه » ولم ينسبه ؛ وفى جمهرة اللغة لابن دريد جـ ٣ ص ٢٨٤ : وقال آخر فى الفم :

حبذا عينا سليمى والفما   والجيد والنحر وثدى قد نما

والدرر ١٣/١ .

وحكى ابن الأعرابى فى تثنيته فموان وفميان ، وهذا يدل على أن الفرزدق ليس مضطرا فى قوله[1] :

هما نَفَثا فى فِيَّ مِن فَمَوَيْهِما

بل هو مختار لأنه قد ثبت القصر فى الإفراد ، وثبت بنقل ابن الأعرابى رحمه الله أن العرب قالت فى تثنيته : فموان وفميان ، وأطلق القول . فعلم أن ذلك غير مختص بنظم دون نثر .

وحكى اللحيانى أنه يقال : فمّ وأفمام ، فعلم بهذا النقل أن التشديد لغة صحيحة لثبوت الجمع على وفقها ، فليس بمصيب من زعم أنّ التشديد لم يستعمل فى غير ضرورة ، بل الصحيح أن للفم ثلاث مواد : إحداها فَ مَ ى ، والثانية ف م و والثالثة ف م م ، ومادة رابعة من ف و ه ، وكلها أصول متوافقة فى المعنى ، لا أن أصلها فَوه كما زعم الأكثرون ، لأن ذلك مدَّعًى لا دليل عليه ، مع ما فيه من الجمع بين البدل والمبدل منه فى غير ضرورة ، مع تصرف وتوسع ، كما ثبت من اللغات المأثورة بالروايات المشهورة .

واللغة التاسعة النقص وإتباع الفاء الميم فى الحركة الإعرابية وغيرها .

ولما أشير إلى هذه اللغة بُيِّنَ ما وافق الفمَ فيها فقيل : كما فعل بفاء مرء وعينى امرئ وابنم . ففى مرء لغتان : إحداهما فتح الميم مطلقا ، وهى لغة القرآن . والثانية إتباعها الهمزة فى حركات الإعراب .

وفى امرئ وابنم أيضًا لغتان : إحداهما فتح راء امرأ ونون ابنم مطلقًا . والثانية إتباعهما الهمزة والميم فى حركات الإعراب ، وهذه أفصح اللغتين .

ونحوهما فوك وأخواته عند سيبويه وأبى على ، وهو مذهب قوى من جهة القياس ، لأن الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه ، وقد أمكن ذلك فى هذه الأسماء فوجب

---

(١) بقية البيت : على النابح العاوى أشد رجام ، والبيت من الطويل . راجع اللسان فى « فوه » والديوان جـ ٢ ص ٢١٥ طبعة دار صادر بيروت . والدرر ٢٦/١ .

المصير إليه ، واقتصر القول عليه . وإذا كان التقدير مرعيا فى المقصور نحو : جاء الفتى ، وفى المحكى كقولك : من زيدا ؟ لقائل : رأيت زيدا ، وفى المتبع كقراءة بعضهم[1] ﴿ الحمدِ لله ﴾ وكقولهم : واغلام زيداه ، مع عدم ظاهر تابع للمقدر ، فهو عند وجود ذلك أحق بالرعاية وأولى ، وهذا هو حال الأسماء الستة على القول المشار إليه .

ولهذا القول أيضا مرجح / آخر وهو أن من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل فيكون بالواو كقولك : أبو جاد هواز ، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها فى التوقف على عامل ، وفى عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك .

٩ ب

وهذا الرد أيضا وارد على ادعاء أن الإعراب فى الأسماء المذكورة هو الحروف مع الحركات ، أو الحركات دون الحروف ، لأن ذلك كله غير متوقف على عامل فى المثال المذكور وما أشبهه . وإذا بطلت تلك الأقوال صح ما اختاره[2] سيبويه وتعين المصير إليه ، ومثل هذا قول الشاعر[3] :

وداهيةٍ من دواهى المَنُو نِ يَرْهَبُها الناسُ لا فَاها

فأقحم اللام ونوى الإضافة ، وكقولهم : لا أبالك .

وزعم الفارسى أن قوله[4] :

يصبح ظمآن وفى البحر فمه

من الضرورات ، بناء على أن الميم حقها ألا تثبت[5] فى غير الشعر . وهذا من تحكماته العارية من الدليل ، والصحيح أن ذلك جائز فى النثر والنظم ، وفى الحديث

---

(١) سورة الفاتحة ، آية : ١ . قراءة شاذة للحسن البصرى ورؤبة ، شواذ ابن خالويه ص ١ .

(٢) فى ب : صح ما قاله .

(٣) من المتقارب ذكره اللسان فى « فوه » ولم ينسبه ، وهو لعامر بن الأحوص ، سيبويه جـ ١ ص ٣١٦ .

(٤) راجع ص ٤٧ .

(٥) فى ب : ألا تثبت مع إضافة فى غير ... .

الصحيح[1] « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » .

ومثال قولهم « فا » دون إضافة صريحة قول الراجز[2] :

خالط من سَلْمَى خَيَاشِيمِ وَفا

أراد خياشيمها وفاها ، فحذف المضاف إليه ونوى الثبوت ، وأبقى المضاف على الحال التى كان عليها .

ص : وتنوب النون عن الضمةِ فى فعل اتصل به ألفُ اثنين ، أو واو جمع ، أو ياء مخاطبة ، مكسورةً بعد الألف غالبا ، مفتوحةً بعد أختيها ، وليست دليل الإعراب خلافًا للأخفش .

ش : قد علم بما تقدم أىُّ فِعْلٍ هو المعرب ، فلم يحتج هنا إلى تقييد بمضارعة بل أطلق القول لأمن اللبس ، ويتناول قولنا « ألف اثنين أو واو جمع » كونهما ضميرين نحو : أنتما تذهبان ، وأنتم تذهبون . وكونهما علامتى تثنية الفاعل وجمعه كقوله ﷺ[3] « يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار » فالنون الواقعة بعد الألف بحاليها ، وبعد الواو بحاليها نائبة عن الضمة الإعرابية وكذلك النون المتصلة بياء المخاطبة نحو : أنت تفعلين . وقد كان ينبغى أن يستغنى بتقدير الإعراب قبل الحروف الثلاثة عن هذه النون ، كما استغنى بتقديره قبل ياء المتكلم فى نحو : غلامى ، لكن سهل الاستغناء بالتقدير فى نحو : غلامى ، كونُ الاسم أصيلَ الإعراب فلا يذهب الوهم إلى بنائه دون سبب قوى ، بخلاف الفعل ، فإن أصله البناء فلم يستغن فيه متصلا بهذه الحروف بتقدير الإعراب لئلا يذهب الوهم إلى مراجعة الأصل ، كما راجعه

---

(١) رياض الصالحين ص ٤٦٠ ، مختصر الزبيدى ٢ /١٥٠ .

(٢) هو العجاج فى اللسان فى « فوه » وبعده : صهباء خرطوما عقارا قرقفا . والصهباء : الخمر ، أو المعصورة من عنب أبيض اسم لها كالعلم . الخرطوم : الخمر السريعة الإسكار . العقار : الخمر لمعاقرتها أى ملازمتها الدن ، أو لعقرها شاربها عن المشى . القرقف كجعفر وعصفور الخمر يرعد منها صاحبها . وراجع درة الغواص ص ٤١ ، وفى ديوانه – السطلى – ص ٢٢٥ وأراجيز العرب ص ٥٠١ ، وفى ديوانه البيت الأول ص ٤٩٢ والثانى ص ٤٩١ وبينهما أبيات .

(٣) رياض الصالحين ٦/٢١٨ ، ومختصر الزبيدى ١/٢٣٧ ، وصحيح البخارى – طبعة الشعب – ٤/١٣٨ .

مع نون الإناث ، بل جيء بعد هذه الحروف بالنون المذكورة قائمة بثبوتها مقام الضمة ، وبسقوطها مقام الفتحة والسكون ، حملا للنصب على الجزم فى الفعل لأن الجزم فى الفعل نظير الجر فى الاسم ، وقد حملوا النصب على الجر فى المثنى وجمعى التصحيح نحو : مررت بالزيدين والهندات ، ورأيت الزيدين والهندات ، فحمل أيضًا النصب على الجزم فى نحو : لم يذهبا ولن يذهبا ، ولم يذهبوا ولن يذهبوا ، ولم تذهبى ولن تذهبى .

وأشير بكسرة هذه النون بعد الألف غالبًا إلى فتح بعض العرب إياها كقراءة بعض القراء[1] ﴿ أتعدانَنى أن أُخْرَج ﴾ .

وزعم الأخفش أن هذه النون دليل إعراب مقدر قبل الثلاثة الأحرف ، وهو قول ضعيف ، لأن الإعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل ، والنون وافية بذلك ، فادعاء إعراب غيرها مدلول عليه بها مردود ، لعدم الحاجة إليه ، والدلالة عليه .

ص : وتحذف جزما ونصبا ، ولنون التوكيد ، وقد تحذف لنون الوقاية ، أو تدغم فيها ، ونَدَر حذفها مفردة فى الرفع نظما ونثرا .

ش : قد تقدم الكلام على حذف النون جزمًا ونصبًا ، وعلى حذفها لأجل نون التوكيد ، عند الكلام على المؤكد بها متى يكون مبنيًّا ومتى يكون معربًا[2] ، وأما اجتماعها مع نون الوقاية فعلى ثلاثة أوجه :

أحدها الفك نحو[3] ﴿ أتعداننى أن أخرَج ﴾ .

والثانى الإدغام نحو[4] « أتعدانِّى » وهى قراءة هشام عن ابن عامر .

والثالث الحذف نحو[5] ﴿ أين شركائِىَ الذين كنتم تشاقُّونِ فِيهم ﴾ قرأ بها نافع .

---

(١) سورة الأحقاف ، آية : ١٧ ، هو عبد الوارث عن أبى عمرو ، شواذ ابن خالويه ص ١٣٩ .

(٢) راجع ص ٣٥ - ٣٦ .

(٣) سورة الأحقاف ، آية : ١٧ .

(٤) للحسن وابن عامر فى رواية هشام شواذ ابن خالويه ص ١٣٩ .

(٥) سورة النحل ، آية : ٢٧ .

وقرأ غيره « تشاقُّونَ » وقرأ ابن عامر[1] ﴿ أفغيرَ الله تأمرونني ﴾ وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون بالإدغام .

وفى المحذوف خلاف ، فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة فى التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع . ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك ، وهو الصحيح لوجوه : أحدها أن نون الرفع قد تحذف دون سبب ، مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية ، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون ، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه .

١١٠ وأيضا فإن نون الرفع / نائبة عن الضمة ، وقد حذفت الضمة تخفيفًا فى الفعل نحو قوله تعالى[2] ﴿ إن الله يأمرْكم ﴾ و[3] ﴿ وما يُشعرْكم ﴾ فى قراءة للسوسى . وفى الاسم كقراءة بعض السلف[4] ﴿ ورُسلْنا لديهم يكتبون ﴾ بسكون اللام و[5] ﴿ وبُعولتْهن أحق ﴾ بسكون التاء . فحذف النون النائبة عنها تخفيفًا أولى ، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل .

وأيضا فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها ، وحذف نون الوقاية أولا لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب ، وحذفُ ما يؤمَن بحذفه حذفٌ أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف .

وأيضًا لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء ، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثان ، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير .

ومثال حذفها مفردة فى الرفع نظما قول الراجز[6] :

---

(١) سورة الزمر ، آية : ٦٤ ، انظر الإتحاف ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .
(٢) سورة البقرة ، آية : ٦٧ .
(٣) سورة الأنعام ، آية : ١٠٩ ، الإتحاف ص ٢١٥ .
(٤) سورة الزخرف ، آية : ٨٠ .
(٥) سورة البقرة ، آية : ٢٢٨ ، لمسلمة بن محارب شواذ ابن خالويه ص ١٤ .
(٦) ذكر البيت في اللسان والدرر جـ ١ ص ٢٧ و لم ينسباه . وراجع معجم شواهد العربية . وشواهد =

أَبِيتُ أَسْرِى وتَبِيتِى تَدلُكِى وَجهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذكى

وقال أبو طالب[1] :

فإن يَكُ قومٌ سَرَّهم ما صنعتم سَيَحتَلِبُوها لاقِحًا غير باهِل

ومن حذفها فى الرفع نثرًا قراءة أبى عمرو من بعض طُرُقة[2] ﴿ قالوا ساحران تظّاهرا ﴾ بتشديد الظاء ، وقول النبى ﷺ[3] « والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا » .

ص : وما جِىءَ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية ، أو إتباعا ، أو نقلا ، أو تخلّصا من سكونين فهو بناء . وأنواعه : ضم وفتح وكسر ووقف .

ش : شبه الإعراب يعم البناء اللازم والعارض ، والوارد منه بسكون كمن وقُم ولمْ ، وبفتحة كأين وذهبَ وسوف ، وبكسرة كأمس وجيرِ ، وبضمة كنحنُ ومنذُ . وبنائب عن ضمة كيازيـدون ويازيدان ، وبنائب عن فتحة كلا رجلين ، وبنائب عن سكون كاخش وافعلا .

ويعم الحكاية نحو : مَنْ زيدٍ ؟ لقائل : مررت بزيدٍ ، ومنون ؟ لقائل : جاء رجالٌ :

ويعم الإتباع[4] ﴿ كالحمدِ لله ﴾ و[5] ﴿ للملائكةُ اسجدوا ﴾ والأولى قراءة

= التوضيح ١٧٣ ، والنكت الحسان ٣٠٨ .

(١) البيت من الطويل .

لقحت الناقة قبلت اللقاح فهى لاقح وحرب لاقح على المثل . وناقة باهل : لاصرار عليها أولا خطام أو لا سمة ، والباهل المتردد بلا عمل والراعى بلا عصا ، وفى شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٧٣ :

فإن سر قوما بعض ما قد صنعتم ستحتلبوها لا قحا غير ناهل . قال : ورواية البيت فى السيرة هكذا : فإن نك قوما نتئر ما صنعتم وتحتلبوها لقحة غير باهل .

وروى : نبتئر . اللقحة : ذات اللبن . ونتئر : نثأر . ونبتئر : ندخر .

(٢) سورة القصص ، آية : ٤٨ ، الإتحاف ١١٣ .

(٣) رياض الصالحين ٢٨٦/٣ ، و ٣٣٨/٥ . وصحيح مسلم بشرح النووى ٣٥/٢ .

(٤) سورة الفاتحة ، آية : ١ .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٣٤ .

زيد بن علي ، والثانية قراءة أبي جعفر المدني .

والنقل نحو[1] ﴿ ألم تعلمَ أن الله ﴾ وهي قراءة ورش .

والتخلص من سكونين[2] ﴿ من يشأِ الله يضلله ﴾ ولكلٍّ موضعٌ يُبَيّنُ فيه إن شاء الله تعالى .

---

(١) سورة البقرة ، آية : ١٠٦ .

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٣٩ .

باب إعراب المعتل الآخر

ص : يظهر الإعراب بالحركة والسكون ، أو يقدر فى حرفه وهو آخر المعرب ، فإن كان ألفا قدر فيه غير الجزم ، وإن كان واوا أو ياء يشبهانه قدر فيهما الرفع ، وفى الياء الجر .

ش : ظهور الإعراب بالحركة كيجيءُ زيدٌ ، وإن زيدًا لن يجيءَ إلى عمرٍو . وظهوره بالسكون نحو : لم يفعلْ .

ولما كان الألف صالحًا لكونه آخر اسم وآخر فعل ، و لم يكن الكلام فى إعراب أحدهما دون الآخر قيل « قدر فيه غير الجزم » أى الرفع والنصب والجر نحو : تعطَى المنى ، ولن تلقى أذى من فتى . ولا يقدر فيها جزم بل يظهر بحذفها .

ومشبه الألف من الياءات الخفيفة بعد كسرة ، ومن الواوات الخفيفة بعد ضمة ، ولا تقع الواو الخفيفة بعد ضمة حرف إعراب فى غير الأفعال إلا فى الأسماء الستة حال رفعها ، فلذلك عزى تقدير الرفع للياء والواو ، و لم يعز تقدير الجر من مشبهى الألف إلا للياء .

ص : وينوب حذف الثلاثة عن السكون إلا فى الضرورة ، فيقدر لأجلها جزمها ، ويظهر لأجلها جر الياء ورفعها ورفع الواو ، ويقدر لأجلها كثيرا وفى السعة قليلا نصبها ، ورفع الحرف الصحيح وجره ، وربما قدر جزم الياء فى السعة .

ش : الثلاثة التى ينوب حذفها عن السكون هى الألف والياء والواو اللذان يشبهانه ، نحو : من يهدِ الله يخشَه ويرجُـه ، فحذفت للجزم ياء يهدى ، وألف يخشى ، وواو يرجو ، ويكتفى بتقدير طرآن السكون مسبوقا بحركة فى الضرورة كقول الراجز[1] :

---

(١) هو رؤبة بن العجاج ، راجع الدرر جـ ١ ص ٢٨ ، ومعجم شواهد العربية .

إذا العجوز غضبتْ فطَلِّق   ولا تَرَضَّاهـا ولا تَمَلَّقِ

وكقول الشاعر[1] :

ألم يأتيك والأنباء تَنْمِى   بما لاقتْ لَبُونُ بنى زياد

وكقول الآخر[2] :

هجوتَ زَبّان ثم جئتَ معتذرا   من هَجْوِ زبانَ لم تهجو ولم تَدَع

ويظهر لأجل الضرورة جر الياء ، ورفعها ، فظهور جرها كقوله[3] :

فيوما يُوَافين الهوى غيرَ ماضِيٍ   وطورا ترى منهن غولا تَغَوَّلُ

وكقول أبى طالب[4] :

كذبتم وبيت الله نُبْزِى محمدا   ولم تُخْتَضَب سُمْر العوالِيِ بالدم

وظهور رفع الياء كقول جرير[5] :

---

(١) هو قيس بن زهير العبسى ، والبيت من الوافر ، راجع الدرر جـ ١ ص ٢٨ ، والعينى جـ ١ ص ٢٣٠ ، وذكر فى ص ٤٠ .

(٢) البيت من البسيط ، قال العينى جـ ١ ص ٢٣٤ : لم أقف على اسم قائله ، وفى الدرر جـ ١ ص ٢٨ : لم أعثر على قائله ، وقائله أبو عمرو بن العلاء ، راجع مدرسة البصرة النحوية ص ٤٢٧ .

(٣) البيت لجرير من قصيدة يهجو فيها الأخطل وهو من الطويل وروى البيت :

فيوما ....   ويوما ترى ....

بكسر الياء من « ماضى » مع تنوينها ، وغير ماضى أى غير نافذ ، والغول الهلكة والداهية ، أو دابة رأتها العرب وعرفتها . وتغول أصلها تتغول أى تتلون . وغير منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف ، أى وفاء غير نافذ . راجع النوادر فى اللغة ص ٢٠٣ والعينى جـ ١ ص ٢٢٧ ، وفى الديوان : فيوما يجارين الهوى غيرَ ماضِيًا ... وفيما يجوز للشاعر للقزاز ١٩٧ بلفظ : يجارين .

(٤) االبيت من الطويل . ونبزى : نبطش به أو نقهره . ويبزى : يغلب ويقهر .

ذكر فى الدرر الشطر الثانى وقال : لم أقف على قائله ولا تتمته جـ ١ ص ٣ . وفى خزانة الأدب :

كذبتم وبيت الله نُبزِى محمدا   ولمّا نطاعن دونه ونناضل

وفى اللسان :

كذبتم وحق الله يُبْزَى محمد   ولما نطاعن دونه ونناضل

ونسبه فى هامش كتاب النوادر للقالى لأبى طالب يعاتب قريشا ، وراجع الكتاب جـ ١ ص ٢٥٩ و جـ ٢ ص ٦٥ ، وشرح شواهد المغنى جـ ١ ص ٣٩٥ .

(٥) البيت من المتقارب . كبا الزند : لم يور . والديوان ص ١٠٣ .

وعرقُ الفرزدق شرُّ العُروق خبيثُ الثّرى كابِىُ الأزْنُـد

وظهور رفع الواو[1] كقول رجل من طيئ[2] :

إذا قلتُ علَّ القلبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ هَواجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْرِيه بالوجد

ويقدر لأجل الضرورة كثيرًا نصب الياء والواو ، كقول الراجز[3] :

كأن أيديهنّ فى القاعِ القَرِق أَيْدِى جَوارٍ يتعاطَيْنَ الـوَرِق

١٠ ب

وكقول زهير[4] : /

ومَنْ يَعصِ أطرافَ الزِّجاج فإنّه يطيعُ العَوالِى رُكِّبَتْ كلّ لَهْذَم

وكقول ابنه كعب[5] :

أرجُو وآمُلُ أن تدنُو مؤدَّتُها وما إخالُ لدينا منك تَنْويلُ

ومن ورود ذلك فى السعة قراءة جعفر بن محمد رضى الله عنه[6] ﴿ من أوْسط ما تطعمون أهاليكم ﴾ بسكون الياء ، وقراءة غيره[7] ﴿ إلّا أن يعْفُونَ أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح ﴾ بسكون الواو .

---

(١) فى الأصل « الياء » والصواب ما ذكرته .

(٢) البيت من الطويل ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٣٠ لم أقف على قائل هذا البيت ، وراجع العينى جـ ١ ص ٢٥٢ ، ومعجم شواهد العربية .

(٣) قال فى الدرر جـ ١ ص ٢٩ : البيتان نسبهما بعضهم لرؤبة . والديوان ص ١٧٩ .

القرق : المستوى . الورق : الدراهم المضروبة .

(٤) البيت من الطويل . الديوان – الأعلم – ص ١٤ .

الزجاج : جمع زج وهو حديدة فى أسفل الرمح . العوالى : جمع عالية وهى أعلى القناة أو رأس الرمح أو النصف الذى يلى السنان . اللهذم : كجعفر القاطع من الأسنة ، راجع القصائد العشر ص ١٢٤ . وفى ب : الرماح مكان الزجاج .

(٥) البيت من البسيط .

تنويل : عطاء . راجع خزانة الأدب جـ ٤ ص ٧ ، والدرر جـ ١ ص ٣١ .

(٦) سورة المائدة ، آية : ٨٩ ، البحر ٤/ ١٠ ، والكشاف ٣٦١/١ ، ومعجم القراءات ٢٣٥/٢ .

(٧) سورة البقرة ، آية : ٢٣٧ ، البحر ٢٣٦/٢ والكشاف ١٤٦/١ ومعجم القراءات ١٨٤/١ وهى للحسن والشعبى وأبى نهيك .

وتقدير رفع الصحيح كقراءة مسلمة بن محارب[1] ﴿ وبُعُولَتْهُن أحق بردهن ﴾ بسكون التاء ، وحكى أبو زيد الأنصارى[2] ﴿ ورُسلْنا لديهم يكتبون ﴾ بسكون اللام .

وحكى أبو عمرو أن لغة بنى تميم تسكين المرفوع من يعلمْهم ونحوه .

وتقدير جر الحرف الصحيح كقراءة أبى عمرو[3] ﴿ فتوبوا إلى بارئْكم ﴾ وقرأ حمزة[4] ﴿ ومَكْرَ السيئْ ﴾ .

ومثال تقدير جزم الياء فى السعة قراءة قنبل[5] ﴿ إنه من يتقي ويصبرْ ﴾ .

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٢٨ .

(٢) سورة الزخرف ، آية : ٨٠ ، الإتحاف ص ٣٨٦.

(٣) سورة البقرة ، آية : ٥٤ . وهى لغة أسد وتميم ، الإتحاف ١٣٦ .

(٤) سورة فاطر ، آية : ٤٣ . بسكون الهمزة وصلا ، الإتحاف ٣٦٢ .

(٥) سورة يوسف ، آية : ٩٠ . بإثبات الياء وصلا ووقفا ، الإتحاف ٢٦٧ .

باب إعراب المثنى والمجموع على حده

ص : التثنيةُ جَعْلُ الاسم القابل دليلَ اثنين ، متفقين فى اللفظ غالبا ، وفى المعنى على رأى ، بزيادة ألف فى آخره رفعا ، وياء مفتوح ما قبلها جرا ونصبا ، تليهما نون مكسورة ، وفتحها لغة ، وقد تضم ، وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة ، ولزوم الألف لغة حارثية .

ش : « جعل الاسم » أولى من جعل الواحد ، لأن المجعول مثنى يكون واحدا كرجل ورجلين ، ويكون جمعًا كجِمال وجِمالين ، ويكون اسم جمع كرَكب ورَكبَين .

وليس المراد بالجعل وضع الواضع ، فيدخل فى الحد نحو : زكا[1] من الموضوع لاثنين . بل الجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه .

وقيد (بالزيادة) لئلا يدخل المصدر المجعول لاثنين خبرًا أو وصفًا نحو : هذان رضا ، ومررت برجلين رضا .

وقيد الاسم (بالقابل) تنبيها على أن من الأسماء غير قابل للتثنية . كالمثنى والمجموع على حده للزوم الثقل بجمعه وتثنيته ، والذى لا نظير له فى الآحاد ، وأسماء العدد غير مائة وألف .

ولما كان من المثنى ما مفرداه متفقا اللفظ وهو المقيس كرجلين ، وما مفرداه مختلفا اللفظ وهو محفوظ كالقمرين فى الشمس والقمر ، نَبَّهت على ذلك بقولى (متفقين فى اللفظ غالبا) . وبقولى (وفى المعنى على رأى) على خلاف فى المختلفى المعنى كعين ناظرة وعين نابعة ، وأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه ، والأصح الجواز ، لأن أصل التثنية والجمع العطف ، وهو فى القبيلين جائز باتفاق ، والعدول

---

(١) الزكا : بالقصر الشفع من العدد .

عنه اختصار ، وقد أوثر استعماله فى أحدهما فليجز فى الآخر قياسًا ، وإن خيف لبس أزيل بعد العدول عن العطف بما أزيل قبله ، إذ لا فرق بين قولنا : رأيت ضاربا ضربا وضاربا ضربة ، وبين قولنا : رأيت ضاربين ضربًا وضربة .

وقال بعضهم : اختصار التثنية كاختصار الخبر ، فكما جاز : زيد ضارب وعمرو ، فحذف خبر عمرو اكتفاء بخبر زيد لتوافقهما معنى ، كذلك جاز أن تقول : جاء الضاربان فى المتوافقين معنى . وكما لم يجز أن يقال : زيد ضارب وعمرو ، فتحذف خبر عمرو إذا خالف خبر زيد معنى وإن وافقه لفظا ، كذلك لا يجوز أن يقال : زيد وعمر ضاربان مع مخالفة المعنى .

والجواب من وجوه : أحدها : أن حذف الخبر المخالف معنى لم يجز لأنه حذف بلا عوض فى اللفظ ولا دليل على معناه ، وأحد مفردى المثنى معوض عنه علامة التثنية ، ومقدور على الدلالة عليه بقرينة .

الثانى : أن ذكر عمرو فى المثال المذكور يوقع فى محذورين : أحدهما توهم المحذوف مماثلا للمذكور ، والآخر توهم إلغاء ذكر عمرو ، والمثنى لا يتوهم فيه إلغاء .

الثالث : أن التخالف فى اللفظ لابد معه من تخالف المعنى و لم يمنع من التثنية ، فأن لا يمنع منها التخالف فى المعنى مع عدم التخالف فى االلفظ أحق وأولى . وممن صرح بجواز ذلك ابن الأنبارى ، واحتج بقوله ﷺ[1] « الأيدى ثلاث فيد الله تعالى االعليا ، ويد المعطى ، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة » ويؤيد ذلك قوله تعالى[2] ﴿ نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحااق ﴾ ومما يؤيد ذلك قول أبى على القالى : من كلام العرب[3] : خِفَّة الظهر أحد اليسارين ، والعُزْبة أحد السِّباءَيْن ، واللبن أحد اللحمين ، والحِمْيةُ إحدى الموتتين . وقولهم : القَلم أحد السِّنانين ، والخال أحد الأبوين . ومن ذلك قول بعض الطائيين[4] :

---

(١) الجامع الصغير ١/١٠٧ ، وغريب الحديث للبستى ١/٥٩٤ - ٥٩٦ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٣٣ .

(٣) الأمالى جـ ٢ ص ٥٦ ، وفى بعض النسخ : أحد السبابين ... وإحدى الميتتين .

(٤) البيت من البسيط ، و لم أعرف قائله ، قال محقق شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٨ : لم أقف عليه ، و لم أعرف أضبطه إلا كلمة « فكأننى » فهى فكاننى ، وروايته : كم ليث أغربى . غرثت : جاعت . وفى =

كم ليثٍ اغترّبى ذَا أشْبُلٍ غَرَثت   فكاننى أعظَمُ الليثين إقداما

ومثله[1] :

وكائن سفكْنا نفسَ نفس عزيزة   فلم يُقْضَ للنفسينِ من سافِك ثأر

ويمكن أن يكون منه قول الشاعر[2] :

يداك كفَتْ إحداهما كلّ بائس   وإحداهما كفّتْ أذى كلِّ معتد

ويؤيد ذلك قوله تعالى[3] ﴿ إن اللهَ وملائكته يصلون ﴾ فإن الواو إما عائدة على المعطوف وهذا ممتنع لأنه من الاستدلال بالثانى على الأول كقول االشاعر[4] :

نحنُ بمـا عندنــــا وأنتَ بما   عندك راضٍ والرأىُ مختلـف

وهو ضعيف ، وإنما الجيد الاستدلال بالأول على الثانى كقوله تعالى[5] ﴿ والحافظين فروجهم والحافظات ﴾ وصون القرآن عن الوجوه الضعيفة واجب ، ولو سلم استعمال هذا الوجه / مع ضعفه لمنع من استعماله هنا تخالف المستدل به   ١/١١
والمستدل عليه فى المعنى ، وذلك لا يجوز بإجماع . فتعين عود الواو إلى المعطوف والمعطوف عليه ، وكون الصلاة معبرا بها عن حقيقتين مختلفتين ، وهو المطلوب .

ومثال فتح نون المثنى قول حميد بن ثور[6] :

= الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر للبعلى ورقة ٤١ ظ عن الرسالة ص ٧٤ : اعتن لى أى عرض لى . وكذا فى ب .

(١) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله ، وذكر فى الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ورقة ٤٢ ظ عن الرسالة ص ٧٤ .

(٣) سورة الأحزاب ، آية : ٥٦ .

(٤) قائله قيس بن الخطيم ، والبيت من المنسرح .

راجع ديوان قيس بن الخطيم ص ٢٣٩ ، والكتاب جـ ١ ص ٧٤ – ٧٥ تحقيق هارون . والبيت مذكور فى ديوان حسان بن ثابت ص ٣٣٧ ، وفى معانى القرآن جـ ٢ ص ٣٦٣ نسبه لمرّار الأسدى ، وفى تأويل مشكل القرآن ص ٢٢٢ لعمرو بن امرئ القيس الأنصارى كما فى اللسان جـ ٦ ص ٣٥١ .

(٥) سورة الأحزاب ، آية : ٣٥ .

(٦) البيتان من الطويل . قال العينى : جـ ١ ص ١٧٧ من قصيدة : بائية يصف فيها حميد القطاة ، وراجع الدرر جـ ١ ص ٢١ ، والديوان ص ٥٤ ، ٥٥ ورواية الأصل :

إذا ما تبالين البلى تزعمت   لهن قلولاة النجاء طلوب   =

وقَعْنَ بِجَوفِ الماءِ ثم تَصوَّبَتْ   بهن قَلَوْلاةُ الغُـدُو ضَرُوب
عَلَى أحْوَذِيَّينَ استَقَلَّتْ عشِيةً   فما هى إلا لَمحَةٌ وتغِيبُ

أنشده الفراء بالفتح ، وليس موضع ضرورة ، وحكى أبو على عن أبى عمرو الشيبانى : هما خليلانُ ، وقال : ضم نون التثنية لغة . وسقوطها للإضافة كثير ، وللضرورة فى قوله[1] :

هما خُطَّتا إمـا إسارٌ ومِنّـة   وإما دَمٌ والقتل بالحر أجدرُ

وأنشد ثعلب[2] :

لنا أَعْنُز لُبْن ثلاث فبعضها   لأولادها ثِنتا وما بيننا عَنـز

وقال[3] :

لها مَتْنَتـــان خَظَاتـــا كما   أكبَّ على ساعديْــــه النمر

وسقوطها لتقصير صلة كقول الشاعر[4] :

خليلَىَّ ما إن أنتما الصّادِقا هوى   إذا خِفتما فيه عَذُولا وواشيا

وكقول الآخر[5] :

أبِنِى كُلَيْب إن عمَّىَّ اللَّـذا   قتلا الملوك وفكّكا الأغـلالا

ولغة بنى الحارث بن كعب إلزام المثنى وما جرى مجراه الألف فى كل حال . وبهذه اللغة قرأ نافع وابن عامر والكوفيون إلا حفصا قوله تعالى[6] ﴿ إن هذان

= والمذكور هنا رواية اللسان فى « قلا » .

(١) البيت لتأبط شرا ، وهو من الطويل ، راجع الدرر جـ ١ ص ٢٢ .

(٢) البيت من الطويل ، و لم أعرف قائله ، وراجع الخصائص جـ ٢ ص ٤٣٠ ، ومعجم شواهد العربية واللبن : جمع لبون . وفى ب : لأولادنا .

(٣) البيت لامرىء القيس ، وهو من المتقارب الديوان ص ٥٦ السندوبى ، وراجع شرح المفصل جـ ٩ ص ٢٨ ، وراجع ديوانه ص ١٦٤ . وخظاتا : أصلها خظاتان فحذف النون ، أو أصلها خظتا أى ارتفعتا ، وقد جىء بها هنا للاستشهاد على الرأى الأول .

(٤) البيت من الطويل ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٢٣ : لم أعثر على قائله ، ومعجم شواهد العربية .

(٥) البيت للأخطل من قصيدة يفتخر فيها بقومه ويهجو جريرا ، وهو من الكامل ، راجع الدرر جـ ١ ص ٢٣ ، وراجع ديوانه ، ص ١٠٨ وشعر الأخطل ، صنعة السكرى ، تحقيق د . فخر الدين قباوة ص ٤٤ .

(٦) سورة طه ، آية : ٦٣ .

لساحران ﴾ ووافق فى ذلك الحارثيين بنو الهَجَيْم وبنو العنبر ، ومنه قول الشاعر[1] :

تَزَودَ منّا بين أذناه ضربــةً دعنه إلى هابى التراب عَقيم

وقال آخر[2] :

وأطرق إطراقَ الشُّجاع ولو رَأَى مَساغا لناباه الشُّجاعُ لصمَّمَا

وأنشد أبو زيد[3] :

طارُوا عَلاهن فشُلْ علاهــا واشدُد بِمَثْنَى حَقَب حَقْواها

ناجِيَةٌ وناجيا أباها

ص : وما أُعْرِب إعراب المثنى مُخالفا لمعناه ، أو غيرَ صالح للتجريد وعطف مثله عليه فمُلحَقٌ به ، وكلا وكلتا مضافين إلى مضمر ، ومطلقا على لغة كنانة .

ش : من المعرب إعراب المثنى وليس بمثنى ما يراد به التكثير كقوله تعالى[4] ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾ بمعنى كرات ، لأن بعده ﴿ ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير ﴾ أى مزْدَجرا وهو كليل ، ولا يكون ازدجار وكلال بكرتين فحسب ،

---

(١) البيت من الطويل وهو لهوبر الحارثى قال فى الدرر جـ ١ ص ١٤ : لم أقف على قائله ، وراجع شرح المفصل جـ ٣ ص ١٢٨ ، وكتاب ليس فى كلام العرب ص ٦٤ ، وشرح الملوكى فى التصريف ص ٢٢٧ . وفى اللسان « صرع » « وشظا » و « هبا » والصحاح « هبا » والضرورة للقزاز ص ١٨٦ والشذور ص ٤٩ .

(٢) هو المتلمس ، والبيت من الطويل ، راجع شرح الفصل جـ ٣ ص ١٢٨ ، وراجع شعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٣٣٨ ، وروايته ... ولو يرى مساغا لنابيه ....

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(٣) فى اللسان فى « علا » قال الراجز :

أى قلوص راكب تراها فاشدد بمثنى حقب حقواها

ناديــة ونادي أباهـــا طاروا علاهن فطر علاها

و لم ينسب البيتين ، وراجع شرح المفصل جـ٣ ص ١٢٩ فقد ذكر أنه قيل إن الأبيات لرجل من بنى الحارث ولأبى النجم . علاهن : عليها ، أى أسرعوا عليها . حقب : حبل يشد به الرحل . حقواها : مثنى حقو وهو الخصر . وراجع النوادر فى اللغة ص ٥٨ و ص ١٦٤ .

(٤) سورة الملك ، آية : ٤ .

بل بكرات . ومنه قولهم : سبحان الله وحنانيه ، وقول الراجز[1] :

ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْن مَرتين

قال الفراء : أراد : ومَهْمه بعد مهمه . وهذا النوع قد يغنى عنه التجريد وعطف مثله عليه ، وهو مع ذلك غير مثنى لأنه يدل على أكثر من اثنين . ومثال الاستغناء عنه بتجريده وعطف مثله عليه قول الشاعر[2] :

لو عُدَّ قبرٌ وقبر كنتَ أكرمهم ... ميتا وأبعدَهم عن منزلِ الذّام

وكقول جرير[3] :

إنا أتيناك نرجُو منك نافلةً ... من رَمْلِ يَبرين إن الخير مطلوب

تجرى بنا نُجُبٌ أفنى عرَائِكها ... خمسٌ وخمسٌ وتأويبٌ وتأويب

وكقول الآخر[4] :

إن النجاةَ إذا ما كنت ذا بَصَر ... من جانبِ الغَىِّ إبعادٌ وإبعاد

وقد يغنى فى هذا النوع التكرير عن العطف كقوله تعالى[5] ﴿ كلَّا إذا دكت الأرض دكا دكا * وجاء ربك والملك صفًّا صفا ﴾ أى : أى دكا بعد دك ، وصفا بعد صف .

ومن المعرب كمثنى وهو فى المعنى جمع قوله تعالى[6] ﴿ فأصلحوا بين

---

(١) هو خطام المجاشعى ، والمهمه : المفازة البعيدة . والقذف : البعيد أو المرتفع الصلب . والمرت : الأرض التى لا ماء فيها ولا نبات ، راجع الدرر جـ ١ ص ١٥ واللسان فى « مرت » وبعده :

ظهراهما مثل ظهور الترسين ... جبتهما بالنعت لا بالنعتين

(٢) البيت من البسيط ، وهو من أبيات أربعة أوردها أبو تمام والأعلم الشنتمرى وصاحب الحماسة البصرية فى حماساتهم لعصام بن عبيد الزمانى ، ونسبها الجاحظ فى البيان والتبيين لهمام الرقاشى وأولها :

أبلغ أبا مسمع عنى مغلغلة ... وفى العتاب حياة بين أقوام

وراجع ديوان الحماسة جـ ٢ ص ٥ وراجع جـ ٣ ص ٣٤٥ من خزانة الأدب . والبيان والتبيين جـ ٣ ص ٢٧٣ .

(٣) فى اللسان : يبرين ، اسم موضع يقال له ، رمل يبرين . وراجع الديوان ص ٣٦ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو للأفوه الأودى ، راجع شعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٧٠ وروايته : .... فى نفر : من أجَّةِ الغى .

(٥) سورة الفجر ، آيتا : ٢١ ، ٢٢ .

(٦) سورة الحجرات ، آية : ١٠ .

أخويكم ﴾ وقوله ﷺ[1] « البيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا » ومنه قول الشاعر[2] :

تُلقَى الإوزُّون فى أكْنَافِ دارَتِها تمشِي وبين يَديْها البُرُّ مَنْثُور

أراد بين أيديها .

ومن المعرب أعراب المثنى ما هو مفرد ولا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه وهو على ضربين : اسم جنس ككلبتى الحداد ، وعلم كالبحرين والدونكين وكنانين وهى أسماء مواضع ، قال الشاعر[3] .

يكادان بين الدَّوْنَكَيْن وألْوَة وذات القَتَاد السُّمر ينسلخان

وقال آخر[4] :

دعتنا بكهفٍ من كنانين دعوة على عجل والركبُ دهماء رائح

ومن المعرب إعراب المثنى ما يصلح للتجريد ولا يختلف معناه كحوْل وحَوال فتجريدهما كقوله تعالى[5] ﴿ فلما أضاءت ما حوله ﴾ .

وكقول الشاعر[6] :

أهَدَمُوا بيتَك لا أبالكـا وزعموا أنَّك لا أخَالكـا

وأنا أمْشِي الدَّألَى حَوالكا

---

(١) البيعان تثنية بيع وهو البائع والمشترى والمساوم ، رياض الصالحين ص ٤٦ .

(٢) فى اللسان :

تلقى الإوزين فى أكناف دارتها فوضى وبين يديها التين منثور

والبيت من البسيط ، وراجع شرح المفصل جـ ٥ ص ٥ . والبيت للنابغة الذبيانى من قصيدة وروايته فى شعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٦٨٤ : .... بيضا وبين يديها التبن منثور

وتنسب القصيدة لأوس بن حجر ، وراجع ديوان النابغة الذبيانى ص ٢٠٥ تحقيق د . شكرى فيصل .

(٣) البيت من الطويل نسبه فى القاموس المحيط لابن مقبل يصف هجفين بشدة العدو ، قال : أى ينسلخان من جلودهما . والهجف الظليم المسن أو الجافى الثقيل منه ومنا ، وفى اللسان فى « دنك » الدونكان : موضع قال : قال تميم بن أبى بن مقبل وذكر البيت .

(٤) البيت من الطويل . فى الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ورقة ٤٢ ظ عن الرسالة ص ٧٦ : هو تميم العجلانى ديوانه ص ٤٠ وروايته : .... كنابين .... على عجل دهماء ... ودهماء امرأة ابن مقبل .

(٥) سورة البقرة ، آية : ١٧ .

(٦) فى اللسان فى « دأل » : أنشد سيبويه فيما تضعه العرب على ألسنة البهائم لضب يخاطب ابنه : =

وتلبسهما بعلم التثنية كقول الراجز[1] :

يا إِبلى ما ذَامُه فَتأبَيَه ... ماءٌ رَوَاءٌ ونَصِيٌّ حَوْلَيه

وكقول النبى عليه السلام[2] « اللهم حوالَينا ولا علَينا » ونزر هذا الاستعمال فى متمحض الإفراد كقوله[3] :

على جَرْداءَ يقطعُ أَبْهَرَاها ... حِزامُ السَّرْجِ فى خيل سراع

الأبهر عرق معروف فثناه مجازا ، وكذا قيل فى قول الشاعر[4] :

تربع وَعْسَ الأَخْرَمَيْن وأرْبَلت ... له بعد ما ضاقت جِواء المَكَامِن

أراد الأخْرَم ، وهو موضع ، فثناه مجازا ، وأنشد ابن سيده فى المحكم[5] :

فجعَلْنَ مَدْفع عَاقِلَيْن أيَامِنا ... وجعلن أَمْعَز رَامَتَيْن شِمالا

وقال : أراد عاقلا وهو جبل . وأجاز الفراء أن يكون من هذا القبيل قوله تعالى[6] ﴿ ولمن خاف مقام ربِّه جنتان ﴾ .

= أهدموا بيتك لا أبالكا ... وأنا أمشى الدألى حوالكا

وفى كتاب المقصور والممدود ص ٤٠ : وقال الراجز ، وراجع سيبويه جـ ١ ص ٣٥١ ، والدرر جـ ١ ص ١٥ ، ونسبه فى معجم شواهد العربية للضب ، فيما تزعم العرب .

(١) فى اللسان فى « أبى » : قال ابن جنى وقد قالوا أبى يأبى أنشد أبو زيد ، وفيه : وقال الزفيان السعدى :

يا أبلى ما ذامه فتأبيه ... ماء رواء ونصى حوليه

والنصى : نبت ما دام رطبا ، فإذا ابيض فهو الطريفة ، فإذا ضخم ويبس فهو الحلى على وزن غنى . وراجع النوادر فى اللغة ص ٩٧ ، وفى كتاب ليس فى كلام العرب : .... فتِئبيه بكسر تاء المضارعة ، لأنهم لما رأوا المستقبل مفتوحا قد روا أن ماضيه مكسور فكسروا أول المستقبل للإشارة إلى ذلك .

(٢) جزء من حديث الاستسقاء .

(٣) قال فى الدرر : استشهد به على وقوع المثنى – أبهراها – موقع المفرد – أبهر – لأن الدابة لها أبهر واحد ، ولم أعثر على قائله جـ ١ ص ١٧ . وهو من الوافر ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله . والوعس : السهل اللين من الرمل . وأربلت الأرض : كثر ربلها وهو نوع من الشجر .

(٥) فى اللسان فى « عقل » : عاقل جبل وثناه الشاعر للضرورة فقال : يجعلن مدفع .. ولم ينسبه . والبيت من الكامل . ينظر ديوان جرير ص ٤٢٩ ، ورامة موضع ، والأمعز المكان الصلب الكثير الحصى . وفى طبعة صادر ص ٣٦١ وفيه : يجعلن .

(٦) سورة الرحمن ، آية : ٤٩ .

١١ ب ومما ينبغى أن يكون ملحقا بالمثنى نحو : القمرين فى الشمس / والقمر ، فإنه غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه ، بل للتجريد وعطف مباينه عليه . فإن قيل فيه مثنى فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح ، كما يقال لاسم الجمع جمع .

ومن المعرب إعراب المثنى وليس مثنى فى الاصطلاح لعدم الصلاحية للتجريد اثنان واثنتان ، والمِذْروان وهما طرفا الألية وطرفا القوس وجانبا الرأس ، ولا يستعمل مفردهما . ومثله : جاء فلان يضرب أصْدرَيْهِ ، إذا جاء فارغا . ومن هذا القبيل قولهم لعمرو ومعاوية ابنى شرحبيل بن عمرو بن الجون : الجَونان .

وقال أعرابى : جَنَّبك الله الأمَرَّيْن وكفاك شرَّ الأجْوفَيْن ، وأذاقك البَرْدَيْن ، أراد : الفقر والعُرْى ، والبطن والفرج ، والغنى والعافية . ومن هذا قولهم لما هو فى وسط شىء : هو فى ظَهْرَيْه وظَهْرانَيْه ، ولقيته بين الظهرين والظهرانَيْن ، أى فى اليومين أو الثلاثة .

وأما كلا وكلتا فمفردا اللفظ مثنيا المعنى ، واعتبار اللفظ فى خبرهما وضميرهما أكثر من اعتبار المعنى قال الله تعالى[١] ﴿ كلتا الجنتين آتت أُكُلَهَا ﴾ ولو اعتبر المعنى لقال « آتتا » وقد جمع الشاعر الاعتبارين فى قوله[٢] :

كلاهما حينَ جدّ الجرىُ بينهما قد أقلَعا وكلا أنْفَيْهما رابى

ولكونه مفرد اللفظ مثنى المعنى أعرب إعراب المفرد فى موضع ، وإعراب المثنى فى موضع ، إلا أن آخره معتل فلم يلق به من إعراب المفرد[٣] إلا المقدر ، فجعل ذلك له مضافا إلى ظاهر ، ليتخلص من اجتماع إعرابى تثنية فى شيئين كشىء واحد ، وجعل الآخر له مضافا إلى مضمر ، لأن المحذور فيه مأمون ، وقد أجرته كنانة مجرى المثنى مع الظاهر أيضا فيقولون : جاء كلا أخوَيك ، ومررت بكلْى أخويك ، ورأيت كِلْى أخويك ، وهذه اللغة التى رواها الفراء معزوةً إلى كنانة تبين صحة قول من

---

(١) سورة الكهف ، آية : ٣٣ .

(٢) هو الفرزدق ، والبيت من البسيط ، راجع الدرر جـ ١ ص ١٦ – ١٧ والعينى جـ ١ ص ١٥٧ ، والديوان جـ ١ ص ٣٤ .

(٣) ليس فى ب من أول : فى موضع وإعراب إلى : المفرد .

جعل كلا من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة ، فإن القائل إن « كلا » معرب بحركة مقدرة يزعم أن انقلاب ألفه ياء مع الضمير هو كانقلاب ألف لدى وإلى وعلى ، ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر فى لغة كنانة ، كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلاب ألف لدى وعلى وإلى مع الظاهر . على أن مناسبة كلا للمثنى أقوى من مناسبتها للدى وعلى وإلى ، ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما . وأيضا فإنّ تَغير ألف كلا حادث عند تغيير عامل ، وتغير ألف لدى وإلى وعلى حادث بغير تغير عامل ، فتباينا ، وامتنع أن يلحق أحدهما بالآخر .

وكلتا فى المؤنث ككلا فى المذكر .

ص : ولا يُغْنى العطف عن التثنية دون شذوذ أو اضطرار إلا مع قصد التكثير أو فَصْلٍ ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ .

ش : استعمال التثنية بدلا من العطف تخفيف يشبه الإعلال الملتزم ، فكما لا يرجع التصحيح فى مثال : أعان واستعان إلا فى شذوذ واضطرار كقول الراجز[1] :

كأنّ بينَ فكِّها والفَكِّ ... فارةَ مِسْكٍ ذُبحَتْ فى سُكِّ

أراد بين فكيها ، فجاء بالأصل المتروك ،إما شذوذًا بحيث لو كان فى غير شعر لم يمتنع ، وإما لضرورة إقامة الوزن . ومثله قول الآخر[2] :

كأن بين خلفها والخلف ... كشَّة أفعى فى يبيس قُفِّ

وأما استعمال العطف فى موضع الجمع فلا سبيل إليه لأنه أشق من استعماله فى موضع التثنية بأضعاف كثيرة . ولأن الجمع ليس محدودا فتذكر آحاده معطوفا بعضها

---

(١) ذكره فى اللسان فى « فكك » ولم ينسبه ونسبه فى « زكك » لمنظور بن مرثد الأسدى . وشرح المفصل ١٣٨/٤ و ٩١/٨ وفى كتاب تهذيب إصلاح المنطق ص ١٠ ، وأنشد لمنظور بن مَرْثد الأسدى :

يا حبذا جارية من عك ... تعقد المرط على مِدَك

شبه كثيب الرمل غيرك ... كأن ....

وفارة المسك : رائحته أو وعاؤه . والسك : الضيق .

(٢) البيت من الرجز ، ولم أعرف قائله ، والقف مايبس من البقل وسقط إلى الأرض فى موضع نباته ، كنز الحفاظ فى تهذيب الألفاظ ص ٣٥٣ ، والمثلث لابن السيد البطليوسى ٤٨٦/١ .

على بعض كما فعل بالمثنى . فلو كان الجمع مدلولا عليه ببعض ألفاظ العدد جاز استعمال العطف موضعه كقول الشاعر[1] :

ولقد شربتُ ثمانيا وثمانيا ... وثمانِ عَشْرَةَ واثنتين وأربعا

وكقول الآخر[2] :

وردن اثنتين واثنتين وأربعا ... يبادرنَ تغليسا ثمال المداهن

وقد تقدم بيان الاستغناء بالعطف عن التثنية المقصود بها التكثير ، وأما الاستغناء به لفصل ظاهر فقولك : مررت بزيد الكريم وزيد البخيل ، ولو ثنيت وأخرت الصفتين مفترقتين لجاز .

وأما الاستغناء به بفصل مقدر فكقول الحجاج ، وقد نعى له فى يوم واحد محمدٌ أخوه ومحمد ابنه : سبحان الله ، محمد ومحمد فى يوم . وإياهما قصد الفرزدق بقوله[3] :

إن الرَّزِيَّة لا رَزَيَّة مثلُها ... فقدان مثل محمد ومحمد

ص : والجمعُ جعلُ الاسم القابل دليل ما فوق الاثنين – كما سبق – بتغيير ظاهر أو مقدر وهو التكسير ، أو بزيادة فى الآخر مقدرٍ انفصالها لغير تعويض وهو التصحيح .

ش : قد تقدم بيان المراد بالجعل وأن المعنى به تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء ، فبذلك تخرج أسماء الجموع ونحوها .

ونبه « بالقابل » على أن من الأسماء ما لا يجمع ، كما أن منها ما لا يثنى[4] .

---

(١) هو الأعشى ، قال فى اللسان فى « ثمن » وقول الأعشى : ولقد شربت ثمانيا وثمانية ، والبيت من الكامل . وليس فى الديوان . ودرة الغواص ص ٧٥ . وروى : ثمانَ عشرة .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله .

(٣) البيت من الكامل ، راجع الدرر جـ ١ ص ١٦٧ ، وشرح ديوان الفرزدق جـ ١ ص ١٩٠ .

(٤) فى المزهر جـ ٢ ص ١٣٠ : وفى الصحاح : المرء الرجل يقال هذا مرء وهما مرآن ولا يجمع على لفظه . وفى فصيح ثعلب : يقال : امرؤ وامرؤان ، وامرأة وامرأتان ، ولا يجمع امرؤ ولا امرأة .

وفى نوادر اليزيدى : يقال جاء يضرب أسدريه ، وجاءوا كل واحد منهم يضرب أسدريه وهما منكباه =

وأشير بكون مدلوله فوق اثنين إلى أن أقل الجمع ثلاثة ، فإن استعمل لفظ الجمع فى أقل منه فليس جمعا بل هو مثنى أو مفرد استعير له لفظ الجمع نحو[1] / ﴿ فقد صغتْ قلوبكما ﴾ و[2] ﴿ ونحن الوارثون ﴾ .

١١٢ ا

والباء من قولنا « بتغيير » متعلقة بدليل ما فوق اثنين ؛ فلا تتناول تغيير نحو مصطفين ومصطفيات فإن مفرديهما مصطفى ومصطفاة ، وقد غيرا إذا جمعا بحذف وقلب ، إلا أن تغييرهما ليس هو المشعر بالجمعية ، بل المشعر بها الزيادة اللاحقة ، إذ لو قدر انفرادهما ولا حذف ولا قلب لم تجهل الجمعية ولو قدر العكس لجهلت الجمعية ، بخلاف تغيير رجل حين قيل فيه رجال ، فإن الجمعية لا تدرك إلا به .

والتغيير الظاهر إما بزيادة كصِنْو وصنوان . أو بحذف كتُخَمة وتُخَم ، أو بتبديل شكل كأَسَد وأُسْد ، أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال ، أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقُضُب ، أو بزيادة ونقص وتبديل شكل كغلام وغلمان .

والتغيير المقدر كفُلْك فإنه يقع على الواحد وعلى الجمع فإذا كان واحدا فهو كقُفل ، وإذا كان جمعا فهو كبُدْن فيقدر زوال الضمة الكائنة فى الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع ، هذا مذهب سيبويه ، ودعاه إلى ذلك أنهم قالوا فى تثنيته فلكان ، فعلم بذلك أنهم لم يقصدوا به ما قصد بجُنُب ونحوه مما أشرك فيه بين الواحد وغيره حين قالوا : هذا جُنب ، وهذان جُنب ، وهؤلاء جُنب . فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وبين ما لا يقدر تغييره مما لفظه فى الإفراد والجمع واحد وجدان التثنية وعدمها .

والإشارة بقولنا « كما سبق » إلى اتفاق اللفظ واتفاق المعنى على نحو ما مر فى التثنية ، ونظير قولهم فى الشمس والقمر : القمران قولهم : الخبيْبون ، يريدون خبيبًا وأصحابه ، وخُبَيْب لقب عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما ، قال الراجز[3] :

— ولا تجمع العرب هذا . ونقل عن البطليوسى أن سواء يفرد ولا يثنى وقالوا فى الجمع سواسية ، وكذا ضبعان للمذكر يجمع ولا يثنى . ونقل أن اليم والقبول والدبور وأنا براء منه وخلاء منه لا تثنى ولا تجمع .

(١) سورة التحريم ، آية : ٤ .

(٢) سورة الحجر ، آية : ٢٣ .

(٣) نسب البيت لحميد بن مالك الأرقط ، ونيل لأبى بحدلة . وهو خطاب لعبد الملك بن مروان وتعريض بعبد الله بن الزبير ، وبقيته : ليس الإمام بالشحيح الملحد . راجع الدرر جـ ١ ص ٤٢ والعينى جـ ١ =

قَدْنى من نصر الخُبَيْبين قَدِى

يروى بكسر الباء على ما ذكرته ، وبفتحها على أن يكون المراد خبيبًا وأخاه مصعبًا .

واحترز بكون الزيادة فى جمع التصحيح مقدرًا انفصالها من زيادة نحو : صنوان ، فإنها كزيادة زَيْدين فى سلامة النظم معها . إلا أن زيادة زيْدين مقدرة الانفصال لوجهين : أحدهما أن نونه تسقط للإضافة . والثانى أنه لو سمى به ونسب إليه لحذفت المدة والنون . وزيادتا صنوان ونحوه بخلاف ذلك .

وقولنا « لغير تعويض » احتراز من « سنين » ونحوه فإنه جمع تكسير جرى فى الإعراب مجرى التصحيح ، ومعنى التعويض فيه أن واحده منقوص يستحق أن يجبر بتكسير . كما جبر « يَدٌ » و « دمٌ » حين قيل فيهما : يُدِىّ ودُمِىّ ودِمَاء ، فزيدت آخره زيادتا جمع التصحيح عوضا من الجبر الفائت ، لأنهما يجعلانه شبيها بفعول لو كسر عليه .

ولكون هذا النوع مكسّرا فى الحكم غير فاؤه غالبًا فقيل فى سَنة : سِنون بكسر السين ، وقد روى ضمها .

ص : وإن كان لمذكر فالمَزِيدُ فى الرفع واو بعد ضمة ، وفى النصب والجرياءٌ بعد كسرة ، تليهما نونٌ مفتوحة ، تُكْسَر ضرورةً ، وتسقط للإضافة ، أو للضرورة ، أو لتقصير صلة ، وربما سقطت اختيارا قبل لام ساكنة غالبا .

ش : « إن كان لمذكر » أى إن كان جمع التصحيح لمذكر فالمزيد الذى يلحق آخره دلالة على جمعيته فى الرفع واو بعد ضمة نحو : جاء الزيدون . وفى الجر والنصب ياء بعد كسرة نحو : مررت بالزيدين ، ورأيت الزيدين . ولا يخرج عن ذلك جمع المقصور نحو[1] ﴿ وأنتم الأعْلَوْن ﴾ و[2] ﴿ إنهم عندنا لمن المصْطَفَيْن ﴾ لأن قبل

= ص ٢٥٧ – ٢٥٨ ، ومعجم شواهد العربية .

(١) سورة آل عمران ، آية : ١٣٩ .

(٢) سورة ص ، آية : ٤٧ .

الواو والياء ضمة وكسرة مقدرتين فى الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين . كتقدير الضمة والكسرة الإعرابيتين فى قولك : أسْنى الحُلَى العلم .

وقولى (وتليهما) أى تلى الياء والواو المذكورتين نون مفتوحة كان السكون أحق بها لأنها بمنزلة التنوين ، وكونها مسبوقة بالإعراب ، فحركت لالتقاء الساكنين ، فكان الفتح أولى لأنه أخف من الضم والكسر . ولأن توالى الأمثال لازم للكسر بعد الياء والضم بعد الواو ، وأمر ذلك فى الفتح مأمون فتعين .

ومثال كسرها ضرورة قول الشاعر[1] :

عَرِينٌ من عُرَيْنَةَ ليس مِنَّا ... بَرِئْتُ إلى عُرَيْنَةَ من عَرِينِ

عَرفْنَا جعفرا وبَنى عَبيد ... وأنكرْنا زَعَانِفَ آخرينِ

وسقوطها للإضافة كثير كقوله تعالى[2] ﴿ غيرَ مُحِلِّى الصيد ﴾ وللضرورة كقول الشاعر[3] :

ولسنا إذا تأبون سلْما بمذعنى ... لكم غير أنّا إن نُسَالَم نُسَالم

وسقوطها لتقصير صلة كقوله[4] :

قتلنا ناجِيًا بقتيل عمرٍو ... وخيرُ الطَّالبِى التِّرةَ الغَشُومُ

كذا رواه ابن جنى بنصب الترة ، ومثله قراءة الحسن وبعض رواة أبى عمرو[5]

---

(١) قائله جرير وهو من الوافر .

قال فى اللسان فى « عرن » ، قال ابن برى : عرين بن ثعلبة بن يربوع ..... وعرينة مصغر بطن من بجيلة ، وعرين وجعفر وعبيد أولاد ثعلبة بن يربوع ، راجع الدرر جـ ١ ص ٢١ – ٢٢ ، والعينى جـ ١ ص ١٨٧ ، والديوان جـ ٢ ص ٥٧٧ ويروى : وبنى أبيه .

(٢) سورة المائدة ، آية : ١ .

(٣) البيت من الطويل . ولم أعرف قائله . راجع المساعد ٤٦/١ .

(٤) البيت بهذه الرواية لم ينسب فى المحتسب جـ ٢ ص ٨٠ ولا فى اللسان فى « غشم » ، وشعراء النصرانية ص ٤٢٩ وهو من الوافر .

وفى الأمالى جـ ١ ص ٢٦٦ : غشوم حين يُبصَرُ مستفادٌ وخير الطالبى .... مع أبيات منسوبة لعبد الرحمن ابن يزيد ، وفى التنبيه للقالى ص ٨٤ الأحسن : حين يُبصِر مُستفادًا .

وفى الدرر : غشوم حين ينقذ ... ولم ينسبه جـ ١ ص ٢٤ ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٥) سورة الحج ، آية : ٣٥ ، لابن أبى إسحق ، شواذ ابن خالويه ص ٩٥ .

﴿ والمقيمى الصلاةَ ﴾ بالنصب ، كقول الشاعر[1] :

الحافِظو عورةَ العشيرةِ لا يأتيهم من ورائهم نَطَف

وكقول الآخر[2] :

وإنّ الذى حانتْ بفَلْجٍ دماؤهم هم القومُ كلُّ القوم يا أمَّ خالد

وسقوطها اختيارا قبل لام ساكنة كقوله تعالى[3] ﴿ واعلموا أنكم غير معجزى اللهَ ﴾ بالنصب ، حكاها أبو زيد : وحكى ابن جنى[4] ﴿ إنكم لذائقو العذابَ الأليم ﴾ بالنصب أيضا ، وهذا شبيه بقولهم فى بنى العنبر وأنشد ابن جنى[5] / : ١٢/ ب

ومساميح بماضُنّ به حابسو الأنفسَ عن سوء الطمع

كذا رواه بفتح سين الأنفس . وحكى ابن جنى أيضا عن الأعمش[6] ﴿ وما هم بضارِّى به من أحد ﴾ وهذا فى غاية من الشذوذ بخلاف الذى قبله ، فلهذا قلت : قبل لام ساكنة غالبا ، ومثل (بضارى به من أحد) لا يليق بالاختيار بل بالاضطرار نحو : بمذعنى لكم .

ص : وليس الإعرابُ انقلابَ الألف والواو ياء ، ولا مُقَدَّرا فى الثلاثة ، ولا مَدلولا بها عليه مقدرا فى مَتْلُوِّها ، ولا النونُ عوضا من حركة الواحدِ ولا من تنوينه ولا منهما ، ولا من تنوينين فصاعدا خلافا لزاعمى ذلك ، بل الأحرف الثلاثة إعرابٌ ، والنون لرفع توهم الإضافة أو الإفراد .

---

(١) هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجى أو قيس بن الخطيم والبيت من المنسرح . والنطف : العيب ، راجع المحتسب جـ ٢ ص ٨٠ والدرر جـ ١ ص ٢٣ ، وخزانة الأدب جـ ٢ ص ١٨٨ ، وديوان قيس بن الخطيم ص ١١٥ .

(٢) هو الأشهب بن رميلة ، والبيت من الطويل ، فلج : موضع ، راجع الدرر ج ١ ص ٢٤ ، والعينى جـ ١ ص ٤٨٢ ، وخزانة الأدب جـ ٢ ص ٥٠٧ .

(٣) سورة التوبة ، آية : ٢ . الهمع ١٦٩/١ ، لأبى السمال ، شواذ ابن خالويه ص ١٢٧ .

(٤) سورة الصافات ، آية : ٣٨ .

(٥) البيت من الرمل قاله سويد بن أبى كاهل اليشكرى ، وفى رواية : ومساميح بماضن ... حاسرو .... وراجع المفضليات ص ١٩٤ تحقيق وشرح أحمد شاكر وعبد السلام هارون . والمحتسب جـ ٢ ص ٨٠ تحقيق النجدى وشلبى ، وشعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٤٢٩ .

(٦) سورة البقرة ، آية : ١٠٢ ، تمهما فى ب : « إلا بإذن الله » .

ش : زعم قوم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة ، وأن ترك العلامة له علامة ، وإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياء كان إعرابا لحدوثه عن عامل ، وهذا ظاهر قول الجرمى واختيار ابن عصفور ، وهو مردود بوجوه :

أحدها : أن ترك العلامة لو صح جعله علامة الإعراب لكان النصب به أولى لأن الجر له الياء وهى به لائقة لمجانسة الكسرة ، والرفع له الواو وهى به لائقة لمجانسة الضمة ، وهى أصل الألف فى المثنى فأبدلت ألفا ، كما قيل فى : يَوْجل ياجل ، وفى : يَوْتعد ياتعد . فلم يبق للنصب إلا مشاركة الجر أو الرفع .

الثانى من وجوه الرد : أن القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر ، إذ ليس فى المعربات غير المثنى والمجموع على حده ما ترك العلامة له علامة ، وما أفضى إلى مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك .

الثالث : أن الرفع أقوى وجوه الإعراب ، فالاعتناء به أولى ، وتخصيصه بجعل علامته عدمية مناف لذلك ، فوجب اطراحه .

الرابع : أن تقدير الإعراب إذا امكن راجح على عدمه بإجماع ، وقد أمكن فيما نحن بسبيله ، فلا عدول عنه ، وذلك إما بتقدير مغايرة الألف والواو فى نحو : عندى اثنان وعشرون ، للألف والواو فيهما قبل التركيب ، كما تقدر مغايرة الألف والواو والياء فى نحو : نعم الزيدان أنتما يا زيدان ، ونعم الزيدون أنتم يا زيدون ، ومررت برجلين لا رجلين مثلهما ، وكما تقدر ضمة (حيثُ) مرفوعا بعد تسمية امرأة به ، غير ضمته قبل التسمية به ، وضمة يضربون غير ضمة يضرب ، وفتحة يا هنـدَ بنة عاصم ، غير فتحة يا هندا[1] ، وكسرة قمت أمس غير كسرة قمت بالأمسِ ، وكما تقدر ضمةُ فلك فى الجمع غير ضمته فى الإفراد ، وياء (بخاتى) مسمى به غير يائه منسوبا إليه ، ولهذا صرف فى النسب . وأمثال ذلك كثيرة .

وأما كون الإعراب مقدرا فى الثلاثة فمردود أيضا ، إذ لازمُه ظهورُ الفتحة فى نحو : رأيت بنيك ، لأن ياءه كياء (جواريك) مع ما فى جواريك من زيادة الثقل .

---

(١) يكون ذلك فى حال الندبة ، فالفتحة عارضة لأجل ألف الندبة ، أما فتحة هند الأولى ففتحة إتباع لفتحة ابنة أو فتحة بناء لتركبها معها .

ولما انتفى اللازم وهو ظهور الفتحة علم انتفاء الملزوم وهو تقدير الضمة والكسرة .

وأما القول الثالث وهو أن الإعراب مقدر فى الحرف الذى كان حرف الإعراب قبل طروٍّ التثنية والجمع ، وأن حروف اللين المتجددة دلائل عليه ، فهو قول الأخفش والمبرد ، وهو مردود أيضا من ثلاثة أوجه : أحدها أن الحروف المتجددة للتثنية والجمع مكملة للاسم ، إذ هى مزيدة فى آخره لمعنى لا يفهم بدونها ، كألف التأنيث وتائه وياء النسب ، فكما لم يكن ما قبل هذه محلا للإعراب ، كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلا له ، إذ الإعراب لا يكون إلا[1] آخرا . الثانى أن الإعراب لو كان مقدرا فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها ، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم ، وفى ألف المقصور . الثالث أن الإعراب إنما جىء به للدلالة على ما يحدث بالعامل ، والحروف المذكورة محصلة لذلك فلا عدول عنها . وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع ، وهو أن الحروف الثلاثة هى الإعراب .

وأما النون فليست عوضا من حركة الواحد لأن الحروف الثلاثة نائبة عن الحركات قائمة مقامها فى بيان مقتضى العامل فلا حاجة إلى التعويض ، وليست عوضا من تنوينه لثبوتها فيما لا تنوينين فى واحده نحو : يا زيدان ، ولا رجلين فيها ، وإذا لم تكن عوضا من أحدهما فأن لا تكون عوضا منهما أو من تنوينات فصاعدا أحق وأولى .

وأشير بالعوض من تنوينين فصاعدا إلى ما رآه ثعلب من أن نون التثنية عوض من تنوينين ، ونون الجمع عوض من تنوينات على حسب الآحاد . وضعف هذا القول غير خاف ، عفا الله عن قائله وعنا .

وإذا بطلت الأوجه الثلاثة ثبتت صحة ما قلنا ، إذ لا مقول بعد ما تقدم / غيره ، مع سلامته من موجبات رد ما قبله ، وهو كون النون رافعة لتوهم إضافة أو إفراد ، ورفع توهم الإضافة بيِّن ، وهو أنه لو لم يكن بعد الأحرف المذكورة نون لم تعلم إضافة من عدمها فى نحو : رأيت بنى كرماء ، وعجبت من ناصرى باغين . ورفع توهم الإفراد أيضا بيِّن فى مواضع منها : تثنية اسم الإشارة ، وبعض المقصورات

١١٣ ا

---

(١) إلا فى ب وليست فى ا .

نحو : هذان والخوزلان فى تثنية بعض العرب الخوزلى[1] . ومنها جمع المنقوص فى حال الجر نحو : مررت بالمهتدين ، وانتسبت إلى أبين كرام ، فلولا النون فى هذا وما أشبهه لكان لفظ الواحد كغيره .

ص : وإن كان التصحيح لمؤنث أو محمولٍ عليه فالمزيدُ ألف وتاء .

ش : تصحيح المؤنث على ضربين : مطرد وغير مطرد :

فالمطرد جمع ما فيه تاء تأنيث علما كعمرة وحمزة ، أو اسم جنس كنعجة وضَخمة .

وجمع ذى ألف التأنيث وليس فعلى فعْلان كسكرى ، أو فعلاء أفعل كحمراء .

وجمع ما لا علامة فيه من أعلام المؤنث كزينب .

ونحو : دريهمات من المصغرات .

وأيام معدودات من صفات المذكرات .

وغير المطرد ما سوى ذلك كجُرَذات وثيِّبات وَشمالات وحَمَّامات وحمَامات وحُسامات .

وإلى نحو : دريهمات وما بعده أشير (بمحمول عليه) ، لأنها مصححة تصحيح المؤنث وآحادها مذكرة .

ص : وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من تاء التأنيث المغايرة لما فى نحو : عِدَة وثُبة علمين ، ومن إعرَابٍ بحرفين ، ومن تركيب إسنادٍ أو مَزج ، وبكونه لمن يعقل ، أو مشبَّه به علمًا أو مُصَغَّرًا أو صفَة تقبَل[2] تاء التأنيث إن قُصِد معناه ، خلافا للكوفيين فى الأول والآخر .

ش : المراد بالمذكر هنا المسمى لا المذكر اللفظ ، لأن تذكير اللفظ ليس شرطا فى صحة هذا الجمع ، بل الشرط خلوه من تاء التأنيث ، ولذلك لو سمى رجلٍ بزينب أو سُعدى أو أسْماء لجاز بإجماع أن يقال فيه : زينبون وسُعْدَوْن وأسماءون . بخلاف

---

(١) الخوزلى : مشية فى تثاقل .

(٢) فى ب : تقبل زيادة تاء التأنيث .

المؤنث بالتاء المقيدة فإنه لا يجمع ، علما كان كطلحة ، أو غير علم كهُمَزَة .

ولأجل الحاجة فى النوعين إلى الخلو من تاء التأنيث قدم على سائر الشروط ، وعبر بتاء التأنيث دون هائه ليدخل فى ذلك أخت ومسلمات علمى رجلين ، فإنه لا يجمع بهذا الجمع ، كما لا يجمع نحو : طلحة وهُمَزة[1] .

وقيدت التاء المانعة من هذا الجمع (بمغايرة ما فى عدة وثبة علمين)[2] تنبيها على ما صار علما من الثلاثى المعوّض من لامه أو فائه هاء التأنيث ، فإنه يجمع بالواو والنون ، وبالألف والتاء ، ما لم يكسر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسيره أو يعتل ثانيه كسية فيلزم جمعه بالألف والتاء . فيقال فيمن اسمه عدة وثبة : جاء عدون وثبون ، ورأيت عدين وثبين . ذكر ذلك ابن السراج فى الأصول[3] ، وهو مأخوذ من كلام سيبويه . وأجاز سيبويه أيضا أن يقال فى (ربت) مخففا علما : رُبُون وربات .

وأشرت بقولى « ومن أعراب بحرفين » إلى ما جعل علما من نحو : زيدَيْن وزيدِين واثنين وعشرين . وبقولى « من تركيب إسناد أو مزج » إلى نحو : تأبط شرا وسيبويه . فإن هذه الأنواع لا تثنى ولا تجمع . فإن احتيج إلى تثنية شىء منها أضيف إليه ذوا ، وإن احتيج إلى جمعه أضيف إليه ذوو . وبعض النحويين يعامل الممزوج فى التثنية والجمع على حدها معاملته فى النسب ، فيحذف العجز ويولى آخر الصدر العلامة فيقول : جاءنى السيبان ، ومررتِ بالسيبين .

ومن شروط هذا الجمع كون المسمى ممن يعقل أو شبيه به ، فلا يقال فى لاحق اسم فرس لا حقون ، ولا فى سابق صفة له سابقون . ولا حاجة إلى تنكب التعبير بمن يعقل واستبداله بمن يعلم كما فعل قوم . لأن باعثهم على ذلك قصدهم دخول أسماء الله تعالى فيما يجمع هذا الجمع ، والعِلْم مما يخبر به عنه تعالى دون العقل . وباعثهم على ذلك غير مأخوذ به ولا معول عليه إلا فيما سمع ، كقوله تعالى[4] ﴿ وإنا على

---

(١) فى ب : حمزة .

(٢) ما بين القوسين مذكور فى ب .

(٣) ٤٢١/٢ .

(٤) سورة المؤمنين ، آية : ١٨ .

ذهاب به لقادرون ﴾ فليس لغير الله تعالى أن يجمع اسما من أسمائه ، إذ لا يُثنى عليه ولا يُخبر عنه إلا بما اختاره لنفسه فى كتابه العزيز أو على لسان نبيه ﷺ ، فقادرون ونحوه من المعبر به عن الله تعالى من المقصور على السماع ، فإذا لم يدع إلى تنكب لفظ العقل داع فهو أولى من العلم ، لأنه أدل على المقصود .

والإشارة بقولنا « أو شبيه به » إلى نحو[1] ﴿ رأيتهم لى ساجدين ﴾ لأن المراد به ما لا يعقل ، إلا أنه بنسبة السجود إليه أشبه ما يعقل فعومل معاملته فى الجمع ، والإضمار مطرد فيما جرى هذا المجرى مما لا يعقل ، ومنه قول الشاعر يصف قوسا ونبلا[2] :

فحالفَنى دُونَ الإخلاء نَبْعَةٌ ... تَرِنُّ إذا ما حُرِّكَتْ وتُزَمْجِر
لها فتيةٌ ما ضُون حيث رَمت بهم ... شَرَابهُم قانٍ من الدمِ أحمر

ومن المشبه بما يعقل الدواهى والعجائب والأسماء المستَعظمة نحو : أصابهم الأمَرُّون /[3] والفتكرون والبرُحون ، وعمل بهم العمِلِّين ، أى الأعمال العجيبة التى كأنها تعلم غاية ما أريد منها فتوهمها منقادة . وقالوا للمطر الذى يعظم شأنه ويعم نفعه : وابلون ، قال الشاعر[4] :

وأصبحتِ المذاهبُ قد أذاعت ... بها الإعصارَ بعد الوابلينـا

وقال أبو صخر الهذلى[5] :

١١٣

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٤ .

(٢) البيتان من الطويل ، و لم أعرف قائلهما ، والنبع : شجر أصفر العود رزينه ثقيله . وكل القسى إذا ضمت إلى قوس النبع كرمتها قوس النبع ، لأنها أجمع القسى للشدة واللين ، ولا يكون العود كريما ، حتى يكون كذلك اللسان فى « نبع » .

(٣) الأمرون : الشر والأمر العظيم . والفتكرون : بتثليث الفاء وفتح التاء ، وبكسر الفاء وسكون التاء وفتح الكاف الداهية أو الأمر العجب العظيم . والبرحون الدواهى والشدائد .

(٤) ذكره فى اللسان فى « وبل » ولم ينسبه ، وهو من الوافر .

الإعصار : الريح تثير السحاب ، أو التى فيها نار ، أو التى تهب من الأرض كالعمود نحو السماء ، أو التى فيها العِصار وهو الغبار الشديد .

(٥) البيت من البسيط . والمراد بالعصرين الغداة والعشى . قسطله : ترابه . تهتان : مطر . هتنت السماء انصب مطرها . التجاويد : أصله الأجاويد ، جمع أجواد ، جمع جود ، وهو المطر ، راجع العينى جـ١ ص١٦٢ .

تُلاعبُ الريحُ بالعَصْرَيْنِ قَسْطَلَه والوابلون وتَهْتَانُ التَّجاوِيد

وقد يدعو إلى هذا الجمع تنزيل الشىء منزلة ما يعقل فى الأنس به والحنو عليه كقول الراجز[1] :

قد رَوِيَتْ إلَّا دُهيدِهِينا قُلَيِّصَات وأُبَيْكرِينا

ومن شروط هذا الجمع كون الاسم علما كزيد ، أو صفة قابلة لتاء التأنيث عند قصده كمسلم ، فإن لم تقبلها لم يلق بها هذا الجمع كأحمر وسكران فى لغة غير بنى أسد ، وكصبور وقتيل . ويقوم مقام الوصفية التصغير كقولك : غليم وغليمون ، لأن التصغير وصف فى المعنى .

و لم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التأنيث ولا قبولها عند قصد معناه ، بل أجازوا أن يقال فى هبيرة : الهبيرون ، وفى أحمر : أحمرون . وإلى ذلك الإشارة بقولنا « خلافا للكوفيين فى الأول والآخر » والبصريون لا يجيزون شيئا من ذلك ، فإن سمع منه شىء عدوه نادرا و لم يقيسوا عليه ، ومن النادر قول العرب : عَلانون فى جمع علانية ، قالها الفراء[2] وهو الرجل المشهور . ومثله فى الندور قولهم : رجل رَبْعة وربعون ، فى جمع ربعة وهو المعتدل القامة . ومن النادر أيضا قول الشاعر[3] :

فما وَجَدَتْ نساءُ بنى نِزار حلائـلَ أسودِين وأَحْمَرِينا

وأسود وأحمر من الصفات التى لا تقبل تاء التأنيث لأن مؤنثها ليس على بناء مذكرها .

ص : وكونُ العقل لبعض مثنًّى أو مجموع كافٍ ، وكذا التذكير مع اتحاد المادة ، وشذ ضَبُعَان فى ضَبُعٍ وضِبْعان .

ش : أى إذا قصدت تثنية أو جمعا فيما لم يعمه العقل غلب ذو العقل وجُعِل ثبوته

---

(١) فى اللسان فى « بكر » : قد شربت إلا الدهيد هينا ، وراجع الأضداد جـ ٢ ص ٦٤١ ، ومعجم شواهد العربية . والدهداة صغار الإبل ، والدهدهان والدهيدهان من الإبل المائة فأكثر . والبكر : الفتى من الإبل ، وتجمع على أبكر ، وصغر الجمع ثم جمع على ابيكرين .

(٢) قالها الفراء فى ب .

(٣) هو حكيم بن عياش الكلبى ، والبيت من الوافر ، راجع الدرر جـ ١ ص ١٩ .

له مغنيا عن ثبوته لما زاد عليه ، فتقول فى رجل سابق وفرسين سابقين : سابقون ، وكذا يفعل إذا قُصِدت تثنية أو جمع فيما لم يعمه التذكير مع اتحاد المادة ، فيقال فى امرىء وامرأة ، ومسلم ومسلمة ، وأحمر وحمراء ، وسكران وسكرى ، وابن وابنة ، وأخ وأخت ، وفتى وفتاة : مسلمان ، وأحمران ، وسكرانان ، وابنان ، وأخوان ، وفتيان .

ولا يقال فى رجل وامرأة : رجلان . ولا فى ثور وبقرة : ثوران : ولا فى غلام وجارية : غلامان . إلا فى لغة من قال : رجلة وثورة وغلامة ، لأن المادة واحدة . وأما من لم يقل إلا رجل وامرأة ، وثور وبقرة ، وغلام وجارية فلا يقول : رجلان ولا ثوران ولا غلامان إلا فى : رجل ورجل ، وثور وثور ، وغلام وغلام .

ويُفهَم الكلام على الجمع من الكلام على التثنية فيغلب التذكير والعقل مطلقًا ، وإن ترك التغليب فهو أولى . وقالوا فى ضَبُع وضِبعانٌ ، ضَبُعان ، شذوذًا[1] .

ص : وما أُعْرِبَ مثلَ هذا الجمع غيرَ مستَوفٍ للشروط فمسموع ، كنحن الوارثون ، وأُولِى ، وعليين ، وعالَمين ، وأهلين ، وأرَضين ، وعِشرين إلى تسعين .

ش : هذا من قولنا « مثل هذا الجمع » إشارة إلى الجمع المعرب بالواو رفعا ، وبالياء نصبا وجرًّا . فمن المعرب بإعرابه الوارد كذلك من أسماء الله تعالى[2] ﴿ ونحن الوارثون ﴾ و[3] ﴿ وإنا لموسعون ﴾ و[4] ﴿ فنعم الماهدون ﴾ وكذلك أولو وعليون وعالمون وأهلون وأرضون وعشرون وأخواته .

فأما أسماء الله تعالى فمعنى الجمعية فيها ممتنع ، وما ورد منها بلفظ الجمع فتعظيم يتوقف فيه على السماع أصلا ، كما يتوقف عليه فى غيره من الثناء والحمد ، بل التوقف

---

(١) الضبع مؤنث ، والضبعان مذكر ، فضبعان فيه تغليب للمؤنث على المذكر . ولذا كان شاذا .

(٢) سورة الحجر ، آية : ٢٣ .

(٣) سورة الذاريات ، آية : ٤٧ .

(٤) سورة الذاريات ، آية : ٤٨ .

على السماع في هذا أحق ، لأن من الناس من أجاز اشتقاق الأسماء من أفعال الله تعالى على وجه يؤمَنُ معه إيهام ما لا يليق بجلاله تبارك وتعالى ، ولا أعلم أحدًا يجيز للداعي أن يدعو الله بلفظ الجمع ، لأن ذلك يوهم خلاف التوحيد ، وقد تقدم التنبيه على ذلك[١] ، وعلى قولهم : أو لو كذا .

وأما عليون فاسم لأعلى الجنة كأنه في الأصل[٢] فعيِّل من العلو ، فجمع جمع ما يعقل وسمي به أعلى الجنة ، جعلنا الله من أهله ، وله نظائر من أسماء الأمكنة منها :

صَرِيفَون ، وصِفُّون ، ونِصيبِّون ، والسَّيْلَحُون ، وقِنَّسْرُون ، ويَبْرُون ، ودَارون ، وفلسطون ، قال الأعشى[٣] :

وَيُجْبَى إليه السَّيْلَحُون ودُونَها ... صَرِيفُون في أنهارِها والْخَوَرْنَق

وقال زيد بن عدى بن حاتم[٤] :

تركتُ أخا بكر يَنُوء بصدرِه ... بصِفِّين مخضوبَ الجُيُوبِ من الدم

وأما عالَمون فاسم جمع مخصوص بمن يعقل وليس جمعَ عالَمَ ، لأن العالم عام والعالمين خاص ، وليس ذلك شأن الجموع ، ولذا أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عَرَب ، لأن العَرَب يعم الحاضرين والبادين ، والأعراب خاص بالبادين / وقال بعضهم : العالمون جمع عالم مرادًا به ما يعقل ، وفعل به ذلك لتقوم جمعيته مقام ذكره موصوفا بما يدل على عقله . وهذا لا يصح ، إذ لو جاز في عالم هذا الذي زعم لجاز في غيره من أسماء الأجناس الواقعة على ما لا يعقل وعلى ما يعقل ، فكنا نقول في جمع شيء أو شخص إذا أريد به ما يعقل : شيئون وشخصون ، وفي امتناع ذلك دليل فساد ما أفضى إليه .

١٤/ أ

أما أهلون فجمع أهل ، وأهل غير مستوف لشروط هذا الجمع ، إذ ليس علما

---

(١) راجع ص ٧٧ - ٧٨ .

(٢) في الأصل في ب .

(٣) البيت من الطويل ، راجع اللسان في « صرف » قال : وصريفون موضع بالعراق ، وديوان الأعشى ص ٢١٩ ، وشعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٣٨٣ .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٢٤ : تركنا ... ونسبه لزيد بن عدى بن زيد العبادي .

ولا صفة ، فكان حقه ألا يجمع على هذا الجمع ، كما لم يجمع عليه آل ، لكن أهلا استعمل استعمال « مستحق » فى قولهم : هو أهل كذا ، وأهل له ، فأجرى مُجرَاه فى الجمع ، قال الله تعالى[1] ﴿ شغلتنا أموالنا وأهلونا ﴾ و[2] ﴿ من أوسط ما تطعمون أهليكم ﴾ وقال النبى ﷺ « إن لله أهلين من الناس » ومثله قول الشاعر[3] :

وما رَحِمُ الأهلين إنْ سالموا العِدا بمجديةٍ إلا مضاعفةَ الكرب
ولكن أخو المرء الذين إذا دعا أجابوا بما يرضيه فى السلم والحرب

ومثل أهلين فى مخالفة القياس جمع مرء على مَرئين فى قول الحسن البصرى رضى الله عنه[4] : أحسنوا أملاءكم أيها المرْءُون ، و لم يُقل فى رجل رجلون .

أما أرَضون فخلوه من شروط هذا الجمع ظاهر ، لأنه جمع أرض ، وهو اسم جنس جامد مؤنث دال على ما لا يعقل ، إلا أن هذا النوع من الجمع قد صار عندهم دليلا على ما يستعظم ويتعجب منه ، لأن أعجب الأشياء ذو العقل ، فألحق به فى هذا الجمع الأشياء العجيبة فى نفع أو ضر ، تنبيها على مرتبتها واستعظامها ، وبذا علل الفراء « عليين » وقول العرب[5] : أطعمنا مَرَقة مَرَقيْن . ويؤيد هذا الاعتبار فى أرضين حسن وروده فى مقام التعجب والاستعظام كقول الشاعر[6] :

وأيَّــة بلـــدةٍ إلا أتينـــا من الأرَضِين تعلمـه نِـزار

وكقول الآخر[7] :

---

(١) سورة الفتح ، آية : ٢١ .

(٢) سورة المائدة ، آية : ٨٩ .

(٣) البيتان من الطويل ، و لم أعرف قائلهما .

(٤) أملاءكم ؛ جمع ملأ وهو الخلق ، أى أحسنوا أخلاقكم .

(٥) فى اللسان : الفراء : سمعت بعض العرب يقول : أطعمنا فلان مرقة مرقين ، يريد اللحم إذا طبخ ثم طبخ لحم آخر بذلك الماء . وكذا قال ابن الأعرابى .

ومرقين على هذه الرواية مثنى .

(٦) البيت من الوافر ، قال فى الدرر : لم أعثر على قائله ، جـ ١ ص ٢٠ .

(٧) البيت من الطويل ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٢٠ لم أعثر على قائله ، وهو لكعب بن معدان ، راجع المحتسب جـ ١ ص ٢١٨ ، ومعجم شواهد العربية .

لقد ضجَّتِ الأرْضُونَ إذ قام من بَنِى هدَادٍ خطيبٌ فوق أعوادِ مِنْبر

وقيل : إنما قالوا أرضون فى أرض على سبيل التعويض ، كما فعل فى سنة ونحوها ، لأن الأرض مثلها فى التأنيث المجازى ، وعدة الأصول ، ونقصان ما حقه ألا ينقص ، لأن الأرض اسم ثلاثى مؤنث ، فحقه أن يكون بتاء التأنيث ، فلما خلا منها نزل نقصها منزلة نقص لام سنة ، واستويا فى الجمعية تعويضا ، ولذا غيرت راء أرضون كما غيرت سين سنة . وقيل أرضون نائب عن أرَضات معدول عنه ، وسبب ذلك خوف الالتباس بجمع أرَضة .

وأما عشرون فشذوذه بين لانتفاء الجمعية وشروطها ، وكذلك أخواتها . وإن كانت بمعنى الجمعية . وقال بعضهم : ثلاثون وأخواته جموع على سبيل التعويض كما ذكر فى أرض ، لأن تاء التأنيث من مفرداتها سقطت حين عُدَّ بها المؤنث و لم يكن من حقها أن تسقط ، فجمعت هذا الجمع تعويضا ، وعوملت العشرة بذلك وإن لم يكن فى عشرين معنى الجمعية ، لأن المثنى قد يعرب إعراب الجمع ، وغيرت عينها وشينها كما غيرت سين سنة وراء أرض . وهذا قول ضعيف ، لأن ذلك لو كان مقصودا لم يكن واحد من هذه الأسماء مخصوصا بمقدار ، ولا يعهد ذلك فى شىء من الجموع قياسية كانت أو شاذة .

ص : وشاعَ هذا الاستعمالُ فيما لم يُكسَّر من المُعَوَّض من لامه هاءُ التأنيث ، بسلامة فاء المكسورها ، وبكسر المفتوحها ، وبالوجهين فى المضمومها ، وربما نال هذا الاستعمال ما كُسِّر ، ونحو : رِقة ، وأضاة . وإوَزَّة .

ش : « هذا الاستعمال » إشارة إلى الرفع بالواو والنصب والجر بالياء وزيادة النون بعدهما ، وخرج بما لم يكسر نحو : شفة وشاة ، فإنهما استغنيا عن هذا الاستعمال بأن كسِّرا على شفاه وشياه . بخلاف سنة وثبة ونحوهما فإنهما لم يكسَّرا ، فجعل لهما ولأمثالهما هذا الاستعمال عوضا .

وخرج بذكر « الهاء » دون « التاء » بنت وأخت .

وأشير « بكسر الفاء وفتحها وضمها » إلى ما حكى ابن كيسان عن الكسائى : أن المعوض من لامه هاء التأنيث إن كان مضموم الأول كقُلة وثُبة جاز فى جمعه الضم

والكسر . وإن كان مفتوح الأول أو مكسوره كسنة ومائة لم يجز فى جمعه إلا الكسر .

والإشارة « بربما نال هذا الاستعمال ما كسِّر » إلى بُرَة فإنه قيل فى جمعها برًى وبرَات وبرون ، وكذلك ظبة فإنه قيل فى جمعها ظبا وظبات وظبون ، قال الشاعر يصف سيوفا[1] :

يرى الرَّاءُون فى الشَّفَرات منها وَقُود أبى حُباحِب والظبينا

ومثل هذا مما وجد له تكسير قليل .

وكذا المعوَّض من فائه قليل أيضا ، والمحفوظ منه : رِقة ورقون ، ولِدة ولدون ، وحِشة وحشون ، والرِّقة الفضة ، واللدة المساوى فى السن ، والحشة الأرض التى لا إنس فيها . ومن كلام / العرب[2] : وِجْدانُ الرِّقين يغطى أفَن الأفين . وقال الشاعر فى جمع لِدة[3] :

١٤/ب

رأيْن لداتهن مُؤَزَّراتٍ وشَرْخُ لِدِىً أسنانُ الهِرام

ومن الوارد بهذا الاستعمال على قلة نحو : أضاة وإضون ؛ وإوَزَّة وإوزون ، ونحوها ، قال الشاعر[4] :

خلت إلا أياصر أو نُؤُيّا محافِرُها كأسْرِية الإضينا

وقال الشاعر[5] :

تُلْقَى الإوزّونَ فى أكْنافِ دَارَتِها تمشى وبين يديها البُرّ منثور

---

(١) البيت من الوافر ، فى اللسان فى « شفر » : قال الكميت : يرى الراءون بالشفرات منا ... أبو حباحب : من محارب وكان لا يوقد ناره إلا بالحطب الشخت لئلا ترى . والشخت الدقيق . وراجع مبادىء اللغة للخطيب الإسكافى ص ٦٠ ، ومعجم شواهد العربية . والديوان ١٢٧/٢ .

(٢) فى اللسان فى « ورق » : وفى المثل : إن الرقين تغفى على أفن الأفين ، وقال ثعلب : وجدان الرقين يغطى أفن الأفين . قيل معناه أى المال يغطى العيوب . الأفن : ضعف الرأى والعقل .

(٣) البيت من الوافر ، فى اللسان فى « ولد » قال الفرزدق :

رأين شروخهن .... ، وراجع الديوان جـ ٢ ص ٢٩١ طبعة دار صادر ببيروت .

(٤) البيت من الوافر ، ذكر فى اللسان الشطر الثانى فقط فى « أضا » ونسبه للطرماح ، وراجع التصريح جـ ٢ ص ٣١٢ . النؤى : جمع نؤى وهو حفرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر . أسرية : جمع سَرِىّ وهو النهر . إضون : جمع أضاة وهى الغدير . أياصر : جمع أيصر وهو حبل قصير .

(٥) راجع رقم ٢ ص ٦٥ .

ص : وقد يُجْعَلُ إعرابُ المعتلّ اللام فى النون منونةً غالبا ، ولا تُسْقِطُها الإضافةُ ، ويلزمه الياء . وينصب كائنا بالألف والتاء بالفتحة على لغة ، مَا لم يُرَدّ إليه المحذوفُ ، وليس الواردُ من ذلك واحدا مردودَ اللام خلافا لأبى على .

ش : من العرب من شبه سنين ونحوه بغسلين ، فتلزمه الياء ويعرب بالحركات فيقول : إن سنينا يطاع إليه فيها لسنينٌ ، وسنينك أكثر من سنينى . وبعض هؤلاء لا ينون فيقول : مرت عليه سنينُ ، فترك التنوين لازم لأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين فى حرف واحد ، وإنما اختص هذا النوع بهذه المعاملة لأنه أعرب إعراب جمع التصحيح ، وكان الأحق به إعراب جمع التكسير لخلو واحده من شروط جمع التصحيح ، ولعدم سلامة نظمه ، وكان جديرا بأن يجرى مجرى صِنْوَانٍ وقنوان[1] ، فلما كان له ذلك مستحقا و لم يأخذه نبه عليه بهذه المعاملة ، وكان بها مختصا ، ولو عومل بهذه المعاملة نحو رقين لجاز قياسا وإن لم يرد به سماع ، وقد فعل ذلك ببنين كقول الشاعر[2] :

وكان لنا أبو حَسَنٍ علىٌّ ... أبا بَرًّا ونحنُ له بنينُ

لأنه أشبه سنين فى حذف اللام وتغيير نظم الواحد ، ولتغيير نظم واحده قيل فيه : فعلت البنون ، ولا يقال : فعلت المسلمون . ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنا ، لأنها ليست جموعا ، فكان لها حق فى الإعراب بالحركات كسنين . ويمكن أن يكون هذا معتبرا فى الأربعين من قول جرير[3] :

عَرِينُ من عُرَيْنَةَ ليس مِنّا ... بَرِئْتُ إلى عُرَيْنَةَ من عَرِينِ
عرفنا جعفرا وبنى عَبِيد ... وأنكرْنا زعانفَ آخرينِ

---

(١) الصنو : الأخ الشقيق والابن والعم ، والجمع أصناء وصنوان . والنخلتان فما زاد فى الأصل الواحد كل منهما صنو ، وهما صنوان وصنيان ، مثلثين . والقنو : بالكسر والضم الكباسة ، والجمع أقناء وقنيان وقنوان .

(٢) قال العينى : جـ ١ ص ١٨٧ قائله أحد أولاد على بن أبى طالب والبيت من الوافر ، ونسبه فى خزانة الأدب جـ ٣ ص ٤١٩ لسعيد بن قيس الهمدانى ، وروايته :

ألم ترأن والينا عليا ... أبٌ بر ... ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٣) نسب فى الدرر جـ ١ ص ٢١ – ٢٢ البيتين الأولين لجرير ، وجعل البيت الأخير لسحيم بن وثيل ، والأبيات من الوافر ، والأبيات الثلاثة فى الديوان ص ٥٥٧ .

وماذا يدَّرِى الشعراءُ منى وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ

فتكون الكسرة كسرة إعراب ، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة كما سبق فى البيت قبله .

ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة ، كما أن فتح نون المثنى وما حمل عليه لغة ، ومن كسر نون الجمع ما أنشد ثعلب من قول الشاعر[1] :

إنِّى أبِىٌّ أبِىٌّ ذو محافَظة وابنُ أبِىٍّ أبِىٍّ من أبيينِ

وإذا جاز لهم الانقياد إلى التشبيه اللفظى فى الخروج عن أصل إلى فرع ، فالانقياد إليه فى الخروج عن فرع إلى أصل أحق بالجواز ، وذلك أنهم قالوا فى : ياسمين وسِرجين[2] وشياطين ، ياسمون وسرجون وشياطون ، فأعربوها إعراب جمع التصحيح تشبيها للآخر بالآخر ، وإن كان نون بعضها أصليا ، مع أن هذا الإعراب فرع ، والإعراب بالحركات أصل . فأنْ يشبه باب سنين وظبين بباب قَرين ومُبين أنسب وأقرب .

وإنما ألزموه إذا أعربوه بالحركات الياء دون الواو لأنها أحق ، ولأن باب غِسْلين أوسع مجالا من باب عَرَبُون ، ولأن الواو كانت إعرابا صريحا إذ لم يشترك فيها شيئان ، فلو لزمت عند الإعراب بالحركات لكان الرفع بالضمة معها كرفعين ، وليست الياء كذلك إذ لم ينفرد بها شيء واحد . على أن المبرد قد أجاز لزوم الواو عند التسمية بهذا الجمع ، فيقول فى المسمى بزيدين : هذا زيدونٌ ، ورأيت زيدونًا ، ومررت بزيدونٍ . ويؤيد قوله قولُهم : الماطِرُون وسَيْلَحُون وناطرون وما عزون فى أسماء أمكنة[3] ، والأجود إجراؤها مُجْرَى الجمع ، ثم التزام الياء ، وأما التزام الواو وجعل الإعراب فى النون فقليل ، والحمل عليه ضعيف .

---

(١) نسبه فى اللسان لذى الإصبع العدوانى ، وهو من البسيط ، راجع « أبى » جـ١٨ ص ٤ . وشعراء النصرانية فى الجاهلية ٥/٦٣٧ .

(٢) السرجين والسرقين الزبل .

(٣) فى اللسان فى « مطر » : ومطار موضع بين الدهناء والصمان ، والماطرون موضع آخر . والناطرون موضع بناحية الشام ، قال الجوهرى ، والقول فى إعرابه كالقول فى نصيبين . والسيلحون موضع ، منهم من يجعل الإعراب فى النون ، و منهم من يجريها مجرى مسلمين .

وقد جعل أبو على حمدون ونحوه أعجميا فمنعه من الصرف ، وحمله على ذلك اعتقاده أن زيادة نون وواو بعد ضمة فى آخر اسم ليس من وضع العرب ، لعدم ذلك فى النكرات التى هى الأصول ، وهذا شبيه بقول سيبويه إن « حَاميم » لو سمى به لم ينصرف للعلمية والعجمة ، لأن « فاعيل » ليس من الأوزان العربية بل من الأوزان العجمية كهابيل ، واعتبار سيبويه أقوى ، لأن فاعيلا لم يوجد فى لسان العرب نكرة ولا معرفة ، بخلاف المزيد فى آخره واو مضموم ما قبلها فإنه موجود فى النوعين ، فالنكرة كعَرَبُون وزَرَجُون[1] ، والمعرفة كَحمْدُون وسَعْدُون .

والضمير من قولى « وينصب كائنا بالألف والتاء » عائد إلى المعتل اللام المعوض منها تاء التأنيث ، أى إذا جمع هذا / النوع بالألف والتاء جاز عند بعض العرب أن ينصب بالفتحة ، كقول بعضهم : سمعْت لُغَاتَهم .　　١١٥

وكقول الشاعر[2] :

فلمَّا جَلَاها بالأيام تَحَيَّزَت　　ثُباتًا عليها ذُلُّها واكتئابُها

هكذا رواه الفراء بفتح التاء ، ولا يعامل بهذه المعاملة إلا نحو لُغَة وثُبَه من المعتل اللام المعوض منها التاء ، ما لم يرد إليه المحذوف ، فإن رد كسنوات وعضوات رجع إلى ما هو به أولى وهو النصب بالكسرة ، لأن نصبه بالفتحة قبل الرد كان لسببين : أحدهما : الشبه بباب قضاة فى أنه جمعٌ آخرُه تاءٌ مزيدة بعد الألف فى موضع لام معتلة . والثانى : ثُبات بإزاء ثبين ، وكسرته بإزاء يائه ، فكما جاز على لغة أن يراجع الأصل بثبين تشبيها بقرين ، جازت مراجعته بثبات تشبيها ببنات ، وكل واحد من السببين منتف مع رد المحذوف ، فيبقى على الإعراب الذى هو به أولى .

---

(١) العربون والعربون ، بفتحتين أو بضم فسكون ما عقد به المبايعة من الثمن . الزرجون ؛ شجرة العنب ، والخمرة والمطر الصافى .

(٢) قال فى اللسان فى « جلا » : قال أبو ذؤيب يصف النحل والعسل :

فلما جلاها .... ثبات عليها ....

جلاها : بمعنى أجلاها . الأيام : بضم الهمزة وكسرها الدخان . تحيزت : تنحت .

والبيت من الطويل ، وفى ديوان الهذليين القسم الأول ص ٧٩ :

فلما اجتلاها بالأيام تحيزت ثبات .... وراجع شرح المفصل جـ ٥ ص ٤ ، ٨ .

ولا يعامل[1] عدات من المعتل الفاء معاملة ثبات لانتفاء السببين المذكورين .

وزعم أبو على أن قول من قال : سمعت لُغَاتَهم ، بالفتح لا يحمل على أنه جمع بل على أنه مفرد رُدَّ لامه فقلب ألفا ، وهذا الذى ذهب إليه مردود من أربعة أوجه :

أحدها : أن جمعية لغات فى غير « سمعت لغاتَهم » ثابتة بإجماع ، والأصل عدم الاشتراك لا سيما بين إفراد وجمع .

الثانى : أن التاء فى هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة ، فلو ردت لكان ذلك جمعا بين عوض ومعوض منه ، وذلك ممنوع .

الثالث : أن قائل « تحيزت ثباتا » يصف مشتار[2] عسل من شق جبل ، والعادة جارية بأن النحل التى تكون هناك إذا نُفِّرت بالإيام ، وهو الدخان ، اعتزلت مع يعاسيبها ثبة ثبة ، فمعنى ثبات إذن جماعات ، لا يستقيم المعنى بغير ذلك .

الرابع : أن بعض العرب قال : رأيت ثباتك ، بفتح التاء ، حكاه ابن سيده ، وهذا نص فى الجمعية التى لا يمكن فيها ادعاء الإفراد . فبطل قول أبى على بطلانا جليا غير خفى .

---

(١) فى ب : نحو عدات .

(٢) فى اللسان فى « شور » شرت العسل واشترته اجتنيته وأخذته من موضعه .

باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح

ص : الاسمُ الذى حرفُ إعرابه ألف لازمةٌ مقصور ، فإن كان ياء لازمةً تلى كسرةً فمنقوص ، فإن كان همزة تلى ألفا زائدة فممدود .

ش : تبيين كيفية التثنية وجمعى التصحيح مفتقر إلى معرفة المقصور والمنقوص والممدود ، حتى إذا جرى فى الباب ذكر بعضها لم يجهل المعنى به .

فالمقصور هو الاسم الذى حرف إعرابه ألف لازمة . فذكر الاسم مخرج للفعل المضارع الذى حرف إعرابه ألف نحو : يَرْضى ، وذكر حرف الإعراب مخرج لكل اسم مبنى آخره ألف نحو : إذا وهما . وذكر اللزوم مخرج للمثنى المرفوع على اللغة المشهورة ، وللأسماء الستة فى حال النصب .

والمنقوص العُرْفى الاسم الذى حرف إعرابه ياء لازمة تلى كسرة . فالاسم مخرج للمضارع الذى حرف إعرابه ياء تلى كسرة نحو : يُعطى . وحرف الإعراب مخرج لكل اسم مبنى آخره ياء تلى كسرة نحو : هى ، والذى . واللزوم مخرج لنحو : الزيدين : وللأسماء الستة فى حال الجر .

ولما كان المنقوص فى اللغة متناولا لكل ما حذف منه شيء كيدٍ وعِدَة ، وكان المقصود هنا غير ذلك قيِّد بالعرفى ، لأن العرف الصناعى قد غَلَّب إطلاق المنقوص على نحو : شَجٍ وقاضٍ .

والممدود الاسم الذى حرف إعرابه همزة تلى ألفا زائدة . فذكر الاسم مسْتغنًى عنه ، لأن المخـرَج به فى رسم المقصور والمنقوص ما يشبههما من الأفعال المضارعة ، إذ لو لم يذكر اسم فى رسمهما لتناول رسم المقصور نحو : يَرْضَى ، ورسمُ المنقوص نحو يُعطى . وههنا لو لم يذكر اسم لم يتناول رسمُ الممدود فعلا ، إذ لا يوجد فعل آخره همزة تلى ألفا زائدة ، وإنما تلى ألفا منقلبة كيشاء ، ولكن ذكر الاسم ليعلم من أول وهلة أن الممدود ليس من أصنافه غيره .

وذكر حرف الإعراب ليعلم من أول وهلة أن المقصود ممدود معرب .

وذكرت زيادة الألف احترازًا من : داء وماء ونحوهما ، فإن الألف فى مثل هذا لا تكون زائدة، لأن الحكم بزيادتها يوجب نقصا عن أقل الأصول، وإنما هى بدل من أصل .

ص : فإذا ثُنِّى غيرُ المقصورِ والممدود الذى همزته بدل من أصل أو زائدة لَحِقَت العلامةُ دون تغيير ، ما لم تَنُب عن تَثنيته تثنِية غيره غالبا .

ش : غير المقصور والممدود المقيد يعم الصحيح الآخر كرجل وامرأة ، والمعتل الآخر الجارى / مجرى الصحيح كمَرمىّ ورَمْى ومَغْزُوّ وغزْو ، والمعتل المنقوص كشج وقاضٍ ، والمهموز الذى ليس ممدودًا كرَشأ وماء ونَسِيء ومَكْلوء ، والممدود الذى همزته أصل كقُرَّاء ، وهو الكثير القراءة ، فكل هذه وأشباهها لا تغير فى التثنية بأكثر من فتح الآخر ولحاق العلامة التى سبق ذكرها .

١٥ ب

وأشرت بقولى « ما لم تنب عن تثنيته تثنية غيره » إلى نحو قولهم فى تثنية سواء : سِيّان ، فإنه تثنية سِىّ ، واستغنوا به غالبا عن تثنية سواء . وقلت « غالبا » احترازا عن رواية أبى زيد عن بعض العرب : هذا سواءان . وكذلك استغنوا غالبا بأَلْيَيْن وخُصْيَيْن عن أليتين وخصيتين[١] ، وقد يقولون ألْىٌ وخُصْىٌ بمعنى خصية ، وقد يقال فى التثنية أليتان وخصيتان ، قال عنترة[٢] :

متى ما تَلقَنى فَرْدَيْن تَرْجُف رَوَانِف أَلْيَتَـيْك وتُسْتطَـارا

وقال طفيل الغنوى[٣] :

وإنَّ الفَحْل تُنْـزَعُ خُصْيتــاه فَيَصْبِحُ جافرا قَرِحَ العِجـان

ومن الاستغناء بتثنية عن تثنية قولهم فى ضَبُع وضِبْعان[٤] : ضَبُعان ، ولم يقولوا : ضبعَانان ، وهو القياس ، كما يقال فى : امرئ وامرأة ، وابن وابنة : امرآن وابنان .

---

(١) فى ب زيادة : لأنهم إذا أفردوا فالغالب أن يقولوا : ألية وخصية .

(٢) البيت من الوافر ، راجع العينى جـ ٣ ص ١٧٤ ، والديوان ص ٧٥ . روانف : أطراف .

(٣) فى اللسان فى « خصى » . قال يزيد بن الصعق :

.... فيضحى جافرا ....

والجافر : الكبير ، جفر الصبى إذا انتفخ لحمه وأكل . قرح : مكتمل . العجان : العنق .

(٤) الضبع : الأنثى . والضبعان : الذكر .

ص : وإذا ثُنّى المقصورُ قِلبتْ ألفُه واوا إن كانت ثالثةً بدلا منها ، أو أصلا ، أو مجهولةً ولم تُمَلْ ، وياء إن كانت بخلافِ ذلك ، لا إن كانت ثالثةَ واويّ مكسورِ الأول أو مضمومِه ، خلافا للكسائى . والياءُ – فى رَأيٍ – أولى بالأصل والمجهولة مطلقا .

ش : لما كان آخر الاسم إذا ثنى مستحقا لفتحة ، وكانت الألف لا تقبل حركة ، وجب لها عند لقاء علم التثنية أن تحذف أو تبدل حرفا قابلا للحركة ، فامتنع الحذف لأنه كان يوقع فى الالتباس بالمفرد حال الرفع والإضافة ، فتعين القلب . فإن كانت رابعة فصاعدا قلبت ياء ، سواء كانت بدل واو كمُعطًى ، أو بدل ياء كمَرْمَى ، أو زائدة كحُبْلَى وعَلقَى[1] .

وإن كانت ثالثة ردت إلى الواو إن كانت بدلها كقفًا . وإلى الياء إن كانت بدلها كهُدًى . وقد يكون لها أصلان فيجوز فيها الوجهان كرَحًى . فإنها يائية فى لغة من قال : رَحَيْت ، وواوِيّة فى لغة من قال : رَحَوْت ، فلمن ثناها أن يقول : رحيان ورحوان ، والياء أكثر .

وإن كانت الألف أصلا لكونها فى حرف أو شبهه كألا الاستفتاحية ومَتى ، أو كانت مجهولة الأصل كخَسا بمعنى فرد ، ولَقًى بمعنى ملْقًى لا يعْبَأ به ، فالمشهور فيما كان من هذين النوعين أن يعتبر حاله فى الإمالة فإن أمالته العرب كبَلَى ومَتَى ثُنّى بالياء إذا سمِّى به ، وإن لم تمله العرب كإلَى وأمَا بمعنى حقا ثُنّى بالواو . ومن النحويين من لا يعدل عن الياء فى النوعين ثَبَتت الإمالة أو لم تثبتْ ، ومفهوم قول سيبويه عاضِدٌ لهذا الرأى ، لأنه أصَّل فى الألف المجهولة أصلا يقتضى ردها إلى الواو إذا كانت موضع العين ، وردها إلى الياء إذا كانت موضع اللام ، وعلل ذلك بأن انقلابها ثانية عن واو أكثر من انقلابها عن ياء ، وأمر الثالثة بالعكس[2] .

---

(١) فى اللسان فى « علق » : والعلقى شجر تدوم خضرته فى القيظ .. قال الجوهرى : علقى نبت ، وقال سيبويه تكون واحدة وجمعا ..... وفى المحكم ... واحدته علقاة .

(٢) قال سيبويه جـ ٣ ص ٣٨٦ تحقيق هارون : اعلم أن المنقوص « المراد بالمنقوص هنا المقصور » إذا =

وأجاز الكسائى فى نحو : رضًى وعُلا من ذوات الواو المكسورة الفاء والمضمومة أن تثنى بالياء قياسًا على ما ندر ، كقول بعض العرب : رضى ورضيان ، وشذوذ هذا صارف عن إشارة إليه لقياس عليه .

ص : وتبدل واوا همزةُ الممدودِ المبدلة من ألف التأنيث ، وربما صُحِّحت أو قُلِبت ياءً ، وربما قلبت الأصليةُ واوا ، وفِعْل ذلك بالْمُلحقة أوْلى من تصحيحها ، والمبدلة من أصل بالعكس ، وقد تقلب ياء ، ولا يقاس عليه خلافا للكسائى .

ش : الهمزة من : صَحْراء أو ثُلاثاء وأَرْبعاء وقاصعاء ونُفسَاء ، ونحوها من المؤنث مبدلة من ألف التأنيث لا موضوعة للتأنيث خلافًا للكوفيين والأخفش ، ويدل على ذلك ثلاثة أوجه : أحدها : أن كون الألف حرف تأنيث ثابت فى غير هذه الأمثلة بإجماع ، وكون الهمزة للتأنيث فى غير هذه الأمثلة منتف بإجماع ، وإبدال همزة من حرف لين متطرف بعد ألف زائدة ثابت بإجماع ، والحكم على الهمزة المشار إليها بأنها مبدلة من ألف مانع من مفارقة الإجماع المذكور ، فيتعين الأخذ به .

الوجه الثانى : أن القول بذلك مكمل لما قصد من توافق هاء التأنيث وألفه ، وتركه مفوت لذلك ، فوجب اجتنابه ، وذلك أنهم ألحقوا هاء التأنيث بألفه فى التزام فتح ما قبلها وجواز إمالته ، فألحقوا ألفه بهائه فى مباشرة المفتوح تارة ، وانفصالها

= كان على ثلاثة أحرف فإن الألف بدل وليست بزيادة كزيادة ألف حبلى .

فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو فى التثنية ... وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء .

فأما ما كان من بنات الواو فمثل : قفا ، لأنه من قفوت الرجل ، تقول : قفوان ...

وأما الفتى فمن بنات الياء قالوا : فتيان وفتية ، وأما الفتوة والندوة فإنما جاءت فيهما الواو لضمة ما قبلها .

فإذا جاء شىء من المنقوص ليس له فعل تثبت فيه الواو ، ولا له اسم تثبت فيه الواو ، وألزمت ألفه الانتصاب « أى لم تمل » فهو من بنات الواو ، لأنه ليس شىء من بنات الياء يلزمه الانتصاب لا تجوز فيه الإمالة ... وذلك نحو : لدى وإلى .

فإن جاء شىء من المنقوص ليس له فعل تثبت فيه الياء ، ولا اسم تثبت فيه الياء ، وجازت الإمالة فى ألفه ، فالياء أولى به فى التثنية .

وهذا مؤيد للرأى المشهور كما هو واضح .

وسمى الفراء كتابه : الممدود والمنقوص ، وعنى بالمنقوص المقصور .

بألف زائدة تارة ، فسَكْرَى نظير تمرة / ، وصحراء نظير أرطاة ، وتوُصِّل بذلك ١١٦
أيضًا إلى إبدال الألف همزة لتوافق الهاء بظهور حركة الإعراب وهذه حكمة لم يبدها إلا القول بأن الهمزة المشار إليها بدل الألف فوجب اعتقاد صحته .

الوجه الثالث : أن الهمزة لو كانت غير بدل لساوت الأصلية فى استحقاق السلامة فى التثنية والجمع والنسب فكان يقال بدلا من صحراوَيْن وصحرَاوَات وصحراوىٌ : صحراءان وصحراءات وصحرائى ، كما يقال : قثاءان وقثاءات وقثائى . بل كانت همزة صحراء أحق بالسلامة ، لأن فيها ما فى همزة قثاء من عدم البدلية كما زعموا ، وتزيد عليها أنها دالة على معنى ، وسلامة ما يدل على معنى أحق من سلامة ما لا يدل على معنى ، فثبت ما أردناه والحمد لله .

وبعد تقرير هذا فلتعلم أن الهمزة المشار إليها لما كانت بدل ألف كره بقاؤها فى التثنية ، لأن وقوعها بين ألفين كتوالى ثلاث ألفات ، فُتوقِّىَ ذلك ببدل مناسب ، وهو إما واو وإما ياء ، فكانت الواو أولى ، لأنها أبعد شبها من الألف . وإنما تركت الهمزة لقربها من الألف ، والياء مثلها فى مقاربة الألف فتركت ، وتعينت الواو .

وبعض العرب يبقى الهمزة ، وبعضهم يؤثر الياء لخفتها ، وكلاهما نادر . ومثله فى الندور إبدال الهمزة الأصلية واوا كقول بعضهم فى تثنية قرّاء : قرَّاوان . وفِعْل ذلك بِعلْبَاء[1] وقوباء ونحوهما أولى من التصحيح ، والتصحيح فى نحو كساء ورداء أولى من إبدال الهمزة واوا .

وإلى همزة نحو : كساء ورداء أشير بقولنا « والمبدلة من أصل » وأن المقيس عليه قلبُ المبْدَلة من ألف التأنيث واوا كصحراوين ، وسلامة الأصلية كقرّاءين ، وإجازة وجهين فى الملحقة مع ترجيح القلب كعلباوين وعلباءين . وإجازة الوجهين فى المبدلة من أصل مع ترجيح السلامة ككساءين وكساوين ورداءين ورداوين . وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا على رأى الكسائى ، وقد بُين .

---

(١) فى اللسان : « فى علب » والعلباء ممدود عصب العنق ، قال الأزهرى : الغليظ خاصة .. وقال اللحيانى : العلباء مذكر لا غير ... والجمع العلابى .

ص : وصَحَّحُوا مِذرَوَيْنِ وثِنَايَيْنِ تصحيحَ شَقاوة وسِقاية ، للزوم عَلَمى التثنية والتأنيث .

ش : المِذْروان طرفا الألية ، وطرفا القوس ، وجانبا الرأس ، ولا يستعمل مفردهما ، كذا قال أبو على القالى فى كتاب الأمالى ، والمشهور إطلاقه على طرف الألية قال عنترة(1) :

أَحَوْلِى تَنْفُض اسْتُكَ مِذْرَويْها لِتقْتُلَنــى فهأنــذَا عُمَـــارا

وهو تثنية مذرى فى الأصل ، إلا أنه لا يفرد فشبه بمفرد فى حشْوه واو مفتوحة كشقاوة ، ولو أفرد لقيل فى تثنيتة مذريان ، كما يقال فى تثنية ملهى ملهيان ، لأن ألف المقصور إذا كانت رابعة فصاعدا قلبت فى التثنية ياء مطلقا .

والثِّنايان طرفا العقال ، لا يستعمل إلا بلفظ التثنية ، هكذا قال الأئمة الموثوق بقولهم ، ولو أفرد لقيل فيه ثناء ، وفى تثنيته ثناءان وثناوان كما يفعل بكل ممدود همزته مبدلة من أصل ، لكنه لم يفرد ، فشبه بمفرد فى حشوه ياء كسقاية .

ص : وحُكْمُ ما أُلْحِقَ به علامةُ جمع التصحيح القياسيةُ حكم ما ألحق به علامةُ التثنية ، ألا أنْ آخر المقصور والمنقوص يحذفان فى جمع التذكير ، وتلى علامتاه فتحة المقصور مطلقا ، خلافا للكوفيين فى إلحاق ذى الألف الزائدة بالمنقوص .

ش : احترز بالقياسية من نحو : بنين وعلانين وربعين ، فى جمع ابن ورجل علانية وربعة ، فإن مقتضى القياس أن يقال فى ابن : ابنون ، كما يقال فى التثنية : ابنان . وأن يقال فى علانية وربعة علانيات وربعات ، كما يفعل بكل ما فيه تاء التأنيث .

والحاصل أن الصحيح الآخر غير المؤنث بالتاء ، والمعَلّ الجارى مجرى الصحيح(2) ، والمهموز غير الممدود ، والممدود الذى همزته أصل إذا جُمِع جَمْعَ التصحيح لحقته علامته دون تغيير ، كما لحقته علامة التثنية ، وأن الممدود الذى همزته

---

(1) يهجو عمارة بن زياد العبسى ، والبيت من الوافر . راجع الديوان ص ٧٥ ، وشرح المفصل جـ ٤ ص ١١٦ و ١١٩ .

(2) فى ب : ترك ما بعد الصحيح الأولى إلى الثانية .

غير أصل ينال همزته فى جمع التصحيح ما نالها فى التثنية فيقال فى : زيد وهند وعلى وأمر مقضّى ومَحْبُوّ وأمْر مُرْجأ وأمر مَرْجُوّ وإرجاء وزكرياء وصحراء وعطاء علما لرجل : زيدون ، وهندات ، وعليون ، وأمور مقضيات ، ومحبوون ، وأمور مرجُوَّات ، ورجال مرجُوون ، وأمور مُرْجَآت وإرجاءات ، وزكرياءون ، وصحراوات ، وعطاءون ، وسماوات ، فتصحح ما تصحح فى التثنية وتعل ما أعل فيها .

وأما المقصور فتحذف ألفه فى جمع التذكير وتلى الواو والياء الفتحة ، ويستوى فى ذلك ما ألفه منقلبة عن أصل كالأعلى ، وما ألفه زائدة كحُبْلى اسم رجل فيقال : جاء الأعلَوْن والحُبْلَون ، ومررت بالأعلَيْن والحبلَين . هذا مذهب / البصريين . ١٦ ب

وأما الكوفيون فيحذفون الألف الزائدة ، ويضمون ما قبلها مع الواو ويكسرونه مع الياء ، فيقولون : جاء الحبلُون ومررت بالحبلِين . فإن كان المقصور أعجميًا أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها .

وأما المنقوص فتحذف ياؤه فى جمع التذكير ، ويضم ما قبلها مع الواو ، ويترك على حاله مع الياء ، نحو : جاء القاضُون ، ومررت بالقاضِين .

وللمقصور والمنقوص مع ألف جمع التأنيث ما لهما مع ألف التثنية ، كقولك فى : حُبلى ، وأمْرٍ بادٍ :.حبلَيات ، وأمور بادِياتٌ .

ص : وربما حُذِفت خامسةً فصاعدا فى التثنية ، والجمع بالألف والتاء ، وكذا الألف والهمزة من قاصِعَاء[1] ونحوه ، ولا يقاسَ عليه ، خلافا للكوفيين .

ش : الضمير فى « حذفت » عائد على الألف الزائدة ، والإشارة بذلك إلى ما روى الفراء من قول بعض العرب فى تثنية الخوزلى[2] وخنفساء وباقلاء وعاشوراء :

---

(١) فى اللسان : « فى قصع » القصعة والقصعاء والقاصعاء جحر يحفره اليربوع فإذا فرغ ودخل فيه سد فمه لئلا يدخل عليه حية أو دابة ، وقيل هى باب جحره . ،وقيل فم جحر اليربوع أول ما يبتدىء فى حفره .
(٢) فى اللسان فى : « خزل » ابن سيده الخزل والتخزل والانخزال مشية فيها تثاقل وتراجع ،زاد غيره وتفكك ، وهى الخيزل والخيزلى والخوزلى .

خوزلان وخنفسان وباقلان وعاشوران ، وأنشد[1] :

تَـرَوَّحَ فى عُمِّيـة وأعانـــه على الماء قوم بالهَراوات هوج

بفتح هاء الهَراوات وهو جمع هَرَاوَى ، وهَرَاوى جمع هِراوَة . وهذا يدل على أن الألف قد تحذف وإن لم تكن زائدة ، لأن ألف هَرَاوى منقلبة عن لام الكلمة . والكوفيون يقيسون على هذا ، والمنصفون من غيرهم يقلبون ما سمع منه ولا يقيسون عليه لقلته .

ص : وتُحْذَف تاء التأنيث عند تصحيح ما هى فيه ، فيعامل معاملة مؤنث عارٍ منها لو صُحِّحَ . ويقال فى المراد به من يعقل من : ابن وأب وأخ وهَنٍ وذى : بنـون وأبون وأخُون وهَنُون وذَوُو ، وفى بِنْت وابنة وأخت وهنَة وذَات : بنات وأخَوَات وَهَنَات وهنوات وذوات وأمهات فى الأم من الناس أكثر من أُمَّات ، وغيرها بالعكس .

ش : إذا جمع ما فيه تاء التأنيث بالألف والتاء حذفت التاء منه ، ووليت ألف الجمع ما كان قبل التاء من غير تغيير إن لم يكن ألفا ولا همزة ممدود مبدلة كقولك فى مسلمة وجارية وعرقوة وقارئة وقراءة : مسلمات وجاريات وعرقوات وقارئات وقراءات ، فإن كان الذى قبل التاء المحذوفة ألفًا أو همزة ممدود مبدلة فعل به ما كان يفعل بمثله مباشرا لألف التثنية ، فيقال فى : فتاة فتيات ، وفى قناة قنوات ، وفى سماء سماءات وسماوات ، وفى باقلاء باقلاوات .

وكان حق ابن وابنة أن يقال فى تصحيحهما : ابنون وابنات ، كما قيل فى تثنيتهما ابنان وابنتان ، إلا أن المسموع ما ذكر من بنين وبنات ، فنبه عليه . وحاملهم على ذلك الإشعار بأن أصل الباء فى الإفراد الفتح .

وأما قولهم فى أب وأخ وهن : أبونَ وأخون وهَنُون ، فاصلة : أَبوُن وأُخُوون

---

(١) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله ، وفى معانى القرآن جـ ٢ ص ٨١ :

تروح فى عمية وأغاثـه على الماء قوم بالهراوات هوج
مؤخر عن أنيابه جلد رأسه لهنّ كأشباه الزِّجاج خروج

وهنُوون بالإتباع ، ثم حذفت ضمة الواو تخفيفًا ، فالتقى ساكنان فحذف سابقهما ، وبقيت ضمة العين مباشرة فى اللفظ لواو الجمع . ويقال فى غير الرفع ، أبِين ، والأصل : أبِوين ، ثم عرض السكون والقلب والحذف .

ومن شواهد أخين وأبين قراءة بعض السلف[1] ﴿ قالوا نعبد إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل وإسحق ﴾ وقال أبو طالب[2] :

أَلم تَرَنى من بعدِ هَمٍّ هَمَمْتُه ... لفرقَةِ حُرٍّ من أبين كِـرامِ

وأنشد ابن دريد[3] :

كريمٌ طابت الأعْـراقُ منـه ... وأشبـه فِعلُه فعـلَ الأبينـا

كـريم لا تُغَيِّـرُه الليـالى ... ولا اللَّأْواء فى عهد الأخينا

فجمع أبا على أبين ، وأخا على أخين ، وقال آخر[4] :

فلمـا تَبَيَّـنَّ أَصْوَاتَنـا ... بكيَـنْ وفَدَّيْننـا بالأَبِينَـا

وأنشد الفراء مستشهدًا على أخ وأخين[5] :

فقُلْنا أسْلِموا إنّـا أخـوكم ... وقد بَرِئت مِنَ الإحَن الصُّدور

وأنشد غيره[6] :

---

(١) سورة البقرة ، آية : ١٣٣ ، ليحيى بن يعمر ، شواذ ابن خالويه ص ٩ .

(٢) البيت من الطويل ، وروايته كما فى خزانة الأدب جـ ٢ ص ٢٧٥ :

ألم تر أنى بعدهم ... .

(٣) ذكرهما فى جمهرة ابن دريد جـ ٣ ص ٤٨٥ ولم ينسبهما .

وذكرهما فى اللسان مادة « أبو » ولم ينسبهما ، وروايته :

كريم .... يفدى بالأعم وبالأبينا

واللأواء : الشدة . والبيتان من الوافر . ونسب الأول لغيلان بن مسلم الثقفى كما فى تحقيق الشوملى لشرح ألفية ابن معط والشرح لابن جمعة ١/٢٥١ .

(٤) هو زياد بن واصل السلمى ، وهو شاعر جاهلى . خزانة الأدب جـ ٢ ص ٢٧٥ - ٢٧٦ وفى اللسان فى « أبى » : فلما تعرفن أصواتنا ...... وراجع الخصائص جـ ١ ص ٣٤٦ . والبيت من المتقارب .

(٥) نسبه اللسان للعباس بن مرداس السلمى ، وروايته فى « أخا » :

فقلنا أسلموا .... فقد سلمت من الإحن الصدور

والبيت من الوافر .

(٦) ذكر البيتان فى ص ٨٢ ، رقم ٣ .

وما رحم الأهلين إنْ سالموا العدا بمجدية إلا مضاعفةَ الكرب
ولكن أخو المرءِ الذين إذا دعا أجابوا بما يرضيه فى السلم والحرب

وقال آخر فى هن وهنين[1] :

أُرِيدُ هَنَاتٍ من هَنِينَ وتَلتَوِى عَلىَّ وآبَى من هَنين هنـاتِ

ولو قيل : حم وحمون لم يمتنع ، ولكن لا أعلم أنه سمع .

وأما ذو فقيل فيه ذوُو بتصحيح العين بعد فتحة ، و لم يفعل به من الإتباع ما فعل بأخواته لإفضاء ذلك فيه إلى حذف عينه بعد حذف لامه ، فتخلص من ذلك برد فائه إلى حركته الأصلية كما فعل فى التثنية .

وكان حق بنت وأخت أن يقال فيهما بنتات وأختات لأن تاءهما قد غيرت لأجلها البنية وسكن ما قبلها فأشبهت تاء ملكوت ، ولأجل ذلك جمع يونس بينها وبين ياء النسب فقال : بِنتىّ وأُخْتِىّ ، لكنه وافق ههنا على الامتناع من بنتات وأختات لأن تاء بنت وأخت وإن خالف لحاقهما لحاق تاء التأنيث . فهى مخصوصة ببنية لا يراد بها إلا مؤنث . ولفظها كلفظ المستقلة بالدلالة على التأنيث ، فكان اجتماعها مع / تاء الجمع أثقل من اجتماعها مع ياء النسب . فلذلك اتفق على حذفها فى الجمع ، واستغنوا عن ابنات ببنات ، كما استغنوا عن ابنين ببنين . ١/١٧

ونظير هنات لثات وسنات ، ونظير هَنَوات سَنَوات وعِضوات .

وأما ذات وذوات فكقناة وقنوات ، لأن تاء ذات واجب لها من الحذف ما وجب لتاء قناة ، فباشرت الألف المنقلبة عن العين ألف الجمع فاستحقت الفتح والرد إلى الأصل فقيل : ذوات بحذف اللام . ولو ردت اللام لقيل : ذويات وذايات .

وكان حق « أم » ألا يجمع بالألف والتاء ، لأن ذلك حكم ما لا علامة فيه من أسماء الأجناس المؤنثة كعنز وعناق . ولكن العرب جمعته بهما . فلحق بما بابه السماع كسماوات وأَرَضات ، وزادوا الهاء قبل العلامة فى الأناسى غالبًا وفعلوا فى البهائم

---

(١) ذكره فى اللسان و لم ينسبه ، راجع « هنا » ، وذكره فى درة الغواص و لم ينسبه ص ٤٧ وروايته :
يزيد هنات ...... وتأتى من هنين ...... ، والبيت من الطّويل . وفى فرحة الأديب للغندجانى ١٨٣ ، وهو مثل ويروى : وأنّى من هنين هنات .

بالعكس ، واجتمع الاستعمالان فى قوله[1] :

إذا الأُمَّهَاتُ قَبُحْنَ الوُجــوه فَــرَجْتَ الظَّــلامَ بأُمَّاتكــا

ومن ورود أمات فى الأناسى قول كلثوم بن عياض[2] :

حماةُ الضيم آبــاءٌ كــرام وأمّــاتٌ فـأنجدَ واستغــارا

وقول عبد الله بن عمرو اللخمى[3] :

أولئك أُمَّاتى رفعْنَ مقائمــى إلى طالع فى ذِرْوَةِ المجد صاعد

ومن وروده فى البهائم قول حميد بن ثور[4] :

وأمات إطلاءٍ صغارٍ كـأنها دمالـجُ يجلوهـا لينفـق بائـع

وربما قيل فى أم أمهة[5] ، قال قصى بن كلاب[6] :

إنى لَدَى الحرب رخِيٌّ لَبَبِى عنـد تنـاديهم بهالٍ وهَبِــى

مُعتزِم الضربـة عـال نسبــى أُمَّهَتِى خندفُ واليـاس أبى

ص : والمؤنثُ بهاءٍ ، أو مجردا ثلاثيا صحيح العين ساكنةً غيرَ مضاعف ولا صفة تتبع عَينُه فاءه فى الحركة مطلقا ، وتفتح وتُسكّن بعد الضمة والكسرة ، وتُمْنَعُ

---

(١) البيت من المتقارب ذكره فى اللسان و لم ينسبه ، راجع مادة « أمم » ، وهو لمروان بن الحكم ، راجع شرح الملوكى فى التصريف ص ٢٠٢ وشرح المفصل جـ ١٠ ص ٣ - ٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى جـ ٤ ص ٣٠٨ .

(٢) البيت من الوافر ، واستغار : هبط .

(٣) البيت من الطويل .

(٤) البيت من الطويل . أطلاء : جمع طلا وهو الولد من ذوات الخف والظلف « الدمالج » : جمع دملج وهو ما يوضع فى العضد من الحلى . وليس فى الديوان .

(٥) فى ب : فى أم الأناسى .

(٦) فى اللسان : فى « أمم » معتزم الصولة ....

وفى العينى : إنى لدى الحرب رخى اللبب ....

وزاد فى خزانة الأدب ٣/٣٠٤ : حيدة خالى ولقيط وعلى وحاتم الطائىُ وهاب المئى

رخى اللبب : أى فى سعة وأمن . وهال : زجر للخيل . وهبى : زجر للفرس أى تباعدى والمعتزم : الأسد .

وفى المحتسب جـ ٢ ص ٢٢٤ الشطر الأخير قال : ويشهد لوصلُ ألف إلياس قوله :

امهتى خندف والياس أبى . وراجع شرح شافية ابن الحاجب للرضى جـ ٣ ص ٣٠٣ .

الضمةُ قبل الياء ، والكسرةُ قبل الواو باتفاق ، وقبلَ الياءِ بِخُلف ، ومطلقا عند الفراء فيما لم يُسْمَع . وشذ جِروَات .

والتزم فَعْلات فى لَجْبَة ، وغُلِّبَ فى رَبْعَة لقول بعضهم لَجَبة ورَبَعة ، ولا يقاس على ما ندر من كَهَلَات ، خلافا لقطرب ، ويسوغ فى لَجْبَة القياس وفاقا لأبى العباس ، ولا يقال فَعْلات اختيارا فيما استحق فَعَلات ، إلا لاعتلال اللام ، أو شبه الصفة . وتُفْتح هُذَيْل عين جَوزَات وبَيضات ونحوهما ، واتّفق على عِيَرات شُذوذًا .

ش : المراد بذى الهاء نحو : تَمْرَة وغُرْفة وكِسرة ، وبالمجرد نحو : دَعْد وجُمل وهِنْد ، فإن سيبويه سوى بينهن فيما ذكرته ، فلدعْد وجمْل وهنْد ما لتمرة وغرفة وكسرة إذا جمعن بالألف والتاء .

واحترز بصحيح العين عن معتله نحو : جَوْزة وديمة ودوْلة . وبساكن العين من متحركه كشجرة وسَمُرة ونَمِرة . وبنفى التضعيف من نحو : حَجَّة وحُجّة وحِجّة . وبنفى الوصفية من نحو : ضخْمة وجِلفة وحُلوة .

وأشير بإطلاق الإتباع إلى عدم الفرق فيه بين المفتوح الفاء والمضمومها والمكسورها من ذى الهاء والمجرد نحو : تَمَرات وُغُرفات وكِسرات ، ودَعَدات وجُمُلات وهِندات .

والضمير فى « تفتح وتسكن » عائد إلى العين ، أى ويجوز مع ضم العين فى المضموم الفاء الفتح والتسكين ، وهما أيضًا جائزان فى المكسور الفاء ، فيكون فى كل واحد منهما ثلاثة أوجه ، وسكت عن ذكر عدم الإتباع فى المفتوح الفاء ، فعلم أن الإتباع فيه لازم فلا يعدل عن فتح عينه وهو مستوف للشروط ، إلا إذا اعتلت لامه فإن ذلك يفتح عند قوم من العرب لتسكين العين فى الاختيار ، ومن ذلك : ظبْيات وشرْيات فى جمع ظبية وشرية ، حكاه أبو الفتح ، واللغة المشهورة ظبَيات وشرَيات . وربما عدل عن الفتح إلى السكون لشبه الصفة كقولهم : أهْل وأهْلات ، وأهَلات بالفتح أشهر وأنشد سيبويه[1] :

---

(١) البيت للمخبل السعدى ، وهو من الطويل . راجع الكتاب جـ ٣ ص ٦٠١ تحقيق هارون .

وَهمْ أَهَلات حولَ قيس بن عاصم   إذا أَدْلجُوا باللَّيل يَدعُونَ كَوثرا

وقيل أيضًا : أهْلة بمعنى أهل ، حكاه الفراء ، فالأولى بأهْلات أن يكون جمعا له لا لأهل .

وقد تسكن عين فعَلات جمع فعْلة إذا كان مصدرًا كحسْرات ، تشبيها بجمع فعلة صفة ، لأن المصدر قد يوصف به ، قال أبو الفتح : ظبْيات أسهل من رفْضات لاعتلال اللام ، ورفْضات أسهل من تمرات لأن المصدر يشبه الصفة .

قلت : فإذا قيل : امرأة كلبة ، ففى جمعه الفتح باعتبار الأصل ، والتسكين باعتبار العارض .

ولا يُعْدل عن فعَلات إلى فعْلات فيما سوى ذلك إلا فى ضرورة ، وهو من أسهل الضرورات ، لأن العين المفتوحة قد تسكن فى الضرورة وإن لم تكن فى جمع ولا ساكنة فى الأصل ، فلأن تسكن إذا كانت فى جمع وكانت ساكنة فى / الأصل أحق وأولى ، ومن تسكينها مع كونها غير جمع وغير ساكنة فى الأصل قول الشاعر[1] :   ١٧ ب

وعَرْبَة أرضٌ لا يُحِلُّ حرامها   من الناسِ إلا اللوْذَعىُّ الحُلاحِل

أراد عَرَبة وهى أرض مكة . وقال آخر[2] :

الموتُ يأتى بمقدار خَوَاطِفُه   وليس يُعْجزه هَلْكٌ ولا لُوح

أراد هَلكا ، والهَلك ما بين كل أرض إلى الأرض السابعة . واللوح ما بين السماء والأرض . وقال آخر[3] :

يا عَمْرُو يا بنَ الأَكْرَمِينَ نَسْبا   قد نَحبَ المجد عليك نَحْبا

---

(١) فى القاموس المحيط فى « عرب » وعربة أرض ما يحل ......

وقال . العربة : .... وناحية قرب المدينة . وأقامت قريش بعربة فنسبت العربة إليها ، وهى باحة العرب .... واضطر الشاعر إلى تسكين رائها فقال : وعربة .... يعنى النبى ﷺ ، ولم ينسبه ، وكذا لم ينسبه فى تاج العروس . وفى اللسان « عرب » . وهو من الطويل .

(٢) فى اللسان فى « هلك » : الموت تأتى لميقات .....

ولم ينسبه ، وهو من البسيط .

(٣) لم ينسبه فى اللسان فى : « نسب » .

والنحب : النذر ، ورفع الصوت بالبكاء . وراجع معجم شواهد العربية والعينى ٥٢٠/٤ ، وشرح التصريح ٢٩٨/٢ .

وقال آخر[1] :

وما كلُّ مبْتاعٍ ولو سَلْفَ صَفْقُه   يراجعُ ما قد فاته بــرَدادِ

أراد : ولو سَلَف ، فسكن اللام ضرورة .

وحكى يونس فى جمع جِرْوَة جرِواتَ بكسر الراء ، وهى فى غاية من الشذوذ .

ويقال للشاة إذا قل لبنها : لجْبة بسكون الجيم وفتح اللام وكسرها وضمها ، ويقال لها أيضًا : لجَبة بفتح الجيم واللام . وأكثر النحويين يظنون أنه جمع لجبة الساكن الجيم فيحكمون عليه بالشذوذ ، لأن « فعْلة » صفة لا تجمع على فعَلات بل على فعْلات ، وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح الجيم فى الإفراد ثابت . وكذا اعتقدوا أن « رَبعات » بفتح الباء جمع « ربْعة » بالسكون وإنما هو جمع رَبَعة بمعنى ربْعة للمعتدل القامة ، ذكر ذلك ابن سيده .

وأجاز أبو العباس المبرد أن يقال فى جمع لجَبَة لجْبات بالسكون ، وأجاز قطرب فعَلات فى فعْلة صفة كضخْمة وضَخَمات قياسًا على ما ليس بصفة . ويعضد قوله ما روى أبو حاتم من قول بعض العرب : كَهْلة وكَهَلات بالفتح ، والسكون أشهر .

ونبهت بقولى « وتُمْنع الضمة قبل الياء والكسرة قبل الواو » على أن نحو : مُنْية لا يجوز ضم عينه ، ونحو : ذِرْوة لا يجوز كسر عينه ، بل يقتصر فيهما على التسكين أو الفتح تخييرا ، لأن الضمة قبل الياء والكسرة قبل الواو مستثقلان ، لا سيما إذا كانت الياء والواو لامين ، مع وُجدان مندوحة عن ذلك . فلو كانت لام المكسور الفاء ياء كلِحية ، ففى كسر عينه خلاف ، فمن البصريين من منعه لاستثقال الياء بعد كسرتين ، ومنهم من أجازه .

ومنع الفراء فِعِلات مطلقًا ، واحتج بأن فِعلات يتضمن فعِلا ، وفِعِل وزن أهمل إلا فيما ندر كإبل وبِلز[2] ، ولم يُثْبت سيبويه منه إلا إبلا ، وما استثقل فى الإفراد

---

(١) البيت من الطويل فى اللسان نسبه فى « ردد » للأخطل ، وروايته :

وما كل مغبون ... والرداد : الرد . وراجع شرح المفصلى جـ ٧ ص ١٥٢ ، والمنصف جـ ١ ص ٢١ . وشرح الملوكى فى التصريف ص ٣١ . وضرائر ابن عصفور بلا نسبة ص ٨٤ بلفظ : وما كل مغبون ... وشرح أدب الكاتب للجواليقى ص ٣٨٦ . والديوان – صباحانى ص ١٣٧ :

(٢) فى اللسان : « فى بلز » امرأة بلز ضخمة مكتنزة ... قال ثعلب : لم يأت من الصفات على فعل إلا حرفان : امرأة بلز وأتان إبد . والإبد الأتان تلد كل عام . =

حتى كاد يكون هملا حقيق بأن يُهمل ما يتضمنه من أمثلة الجموع ، لأن الجمع أثقل من المفرد . والجواب من أربعة أوجه : أحدها : أن المفرد وإن كان أخف من الجمع قد يستثقل فيه ما يستثقل فى الجمع لأنه معرض لأن يتصرف فيه بتثنية وجمع ونسب ، وإذا كان على هيئة مستثقلة يضاعفُ استثقالها بتعرُّض ما هى فيه إلى استعمالات متعددة ، بخلاف الجمع فإن ذلك فيه مأمون .

الثانى : أن فِعِلا أخفُّ من فُعُل ، فمقتضى الدليل أن تكون أمثلة فِعِل أكثر من أمثلة فعُل ، إلا أن الاستعمال اتفق وقوعه بخلاف ذلك ، فأى تصرف أفضى إلى ما هو أحق بكثرة الاستعمال فلا ينبغى أن يجتنب ، بل يجوز أن يؤثر جَبرا لما فات من كثرة الاستعمال ، ويؤيد هذا أنهم لا يكادون يسكنون عين إبل ، بخلاف فعُل فإنه يسكن كثيرا .

الثالث : أن فُعُلات يتضمن فُعُلا وهو من أمثلة الجمع ، وفِعِلات يتضمن فِعِلا وليس من أمثلة الجمع ، وهو أحق بالجواز ، لأنه جمع لا يشبه جمع الجمع ، بخلاف فُعلات فإنه يشبه جمع الجمع ، والأصل فى جمع الجمع الامتناع ، فما لا يشبهه أحق بالجواز مما يشبهه .

الرابع : إن فعِلات قد استعملته العرب جمعا لفِعْلة كنعمة ونِعمات . وقد أشار سيبويه إلى أن العرب لم تجتنب استعماله كما لم تجتنب استعمال فِعْلات ، وقد رجح بعض العرب فِعِلات على فُعُلات إذ قال فى جمع جِرْوة : جرِوات ، فاستسهل النطق بكسر عين فِعِلات فيما لامه واو ، و لم يستسهل النطق بضم عين فعْلات فيما لامه ياء ، فبان بما ذكرته إن فعِلات فى جمع فِعلة كفُعُلات فى جمع فُعْلة ، أو أحق منه بالجواز .

والتزم غير هذيل فى نحو : جوزة وبيضة سكون العين ، فسوَّوْا فى ذلك الأسماء والصفات ، وأما هذيل فسلكوا بهذا النوع سبيل ما صحت عينه ، فقالوا : جوَزات وبَيضات ، كما قال جميع العرب : تَمَرات وجَفَنات . وقالوا فى الصفات : جوْنات

=وفى اللسان فى « أبد » : قال الجوهرى : الإبد على وزن الإبل الولود من أمة أو أتان .

وغيْلات[1] بالسكون ، كما قال الجميع : ضخْمات وصعْبات .

١١٨ | وأما عِيرَات فى جمع عِير فجائز عند / جميع العرب مع شذوذه عن القياس ، لأنه مؤنث مكسور الفاء ، فلم يكن فى تحريك يائه بفتحة بعد الكسرة ما فى بَيضات بتحريك الياء ، لأن تحرك الياء بعد فتحة يوجب إبدالها ألفا ، فتحريكها إذا كان أصلها السكون بعد فتحة تعريض لها إلى الإبدال أو إلغاء سبب الإعلال ، إلا أن هذيلا لم يكترثوا بذلك لعروضه ، ومنه قول بعضهم[2] :

أَخو بَيَضَات رائح مُتـأَوِّب ... رفيقٌ بمسْح المَنكبين سَبُوح

فصل : ص : يُتَم فى التثنية من المحذوف اللام ما يتمُّ فى الإضافة لا غير ، وربما قيل : أَبان وأَخان ويدَيان ودَميان ودَمَوان وفَمَيان وفَمَوان . وقالوا فى ذات : ذَاتا على اللفظ ، وذَوَاتا على الأصل .

ش : المحذوف اللام يتناول المنقوص العرفى المنون فى غير النصب ، والأسماء الستة ، واسما واستا وابنًا ويدًا ودمًا وفمًا وحِرًا وغَدًا وظبة وسنة ونحو ذلك ، والذى يتم منها فى الإضافة المنقوص العرفى ، وأب وأخ وحم فى أكثر الكلام وهن فى لغة بعض العرب ، ومن التزم النقص فى الإفراد التزمه فى التثنية ، وعلى ذلك قيل : أبان وأخان ، ومنه قول رجل من طيىء[3] .

إذا كنت تهوى الحمدَ والمجد مُولَعا ... بأفعالِ ذى غىّ فلستَ براشد

ولست وإن أعيا أباك مجادة ... إذا لم تَرُم ما أسلفاه بماجد

وقد تقدم أن من العرب من قصر يدا ودما وفمًا[4] ، فعلى ذلك قيل فى التثنية : يديان ودميان وفميان وفموان ، والمشهور فى تثنية ذات : ذواتا بالرد إلى الأصل ،

---

(١) الجونة : السوداء . الغيلة : المرأة السمينة .

(٢) فى العينى جـ ٤ ص ٥١٧ : قائله شاعر هذلى ، ولم ينسبه فى اللسان ، وروايته : أبو بيضات .... وهو من الطويل . وفى معجم شواهد العربية : أحد الهذليين .

(٣) البيتان من الطويل ، ولم أعرف قائلهما .

(٤) راجع ص ٤٦ .

وقد ثنى على لفظه بالنقص فقيل : ذاتا ، قال الراجز[1] :

يا دارَ سلمى بين ذاتى عوج

ص : ويثنى اسمُ الجَمع والمُكسَّرُ بغير زنة منتهاه .

ش : مقتضى الدليل ألا يثنى ما دل على جمع ، لأن الجمع يتضمن التثنية ، إلا أن الحاجة داعية إلى عطف جمع على جمع ، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد ، فإذا اتفق لفظا جمعين مقصودٍ عطف أحدهما على الآخر استغنى فيهما بالتثنية عن العطف ، كما استغنى بها عن عطف الواحد على الواحد ، ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد ، كما منع فى نحو : مساجد ومصابيح . وفى المثنى والمجموع على حده مانع آخر وهو استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة ، ولأجل سلامة نحو : مساجد ومصابيح من هذا المانع الآخر جاز أن يجمع جمع تصحيح كقولهم فى أيامن : أيامنون ، وفى صواحب : صواحبات . وامتنع ذلك فى المثنى والمجموع على حده .

والمسوغ لتثنية الجمع مسوغ لتكسيره ، والمانع من تثنيته مانع من تكسيره ، ولما كان شبه الواحد شرطا فى صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أولى به ، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع ، كقوله تعالى[2] ﴿ قد كان لكم آية فى فئتين التقتا ﴾ وكذا قوله تعالى[3] ﴿ يوم التقى الجمعان ﴾ وكقول النبى ﷺ[4] « مَثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين » .

ص : ويُخْتَارُ فى المضافين لفظا أو معنى إلى مُتَضَمِّنَيْهما لفظُ الإفراد على لفظ التثنية ، ولفظُ الجمع على لفظِ الإفراد . فإن فُرِّق مُتَضمِّناهما اختير الإفراد ،

---

(١) فى اللسان فى « عوج » وقول بعض السعديين أنشده يعقوب : يا دار سلمى بين ذات العوج . وعلى ذلك لا شاهد فيه . وفى الدرر جـ ١ ص ١٩ : لم أعثر على قائل هذا الرجز .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٣ .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٥٥ .

(٤) تعير إلى هذه مرة وإلى هذه مرة لا يدرى أيهما تتبع ، الخزانة ٥٨٠/٧ . هارون : رواه نافع عن ابن عمر وفى الهامش تخريجه . والحديث فى صحيح مسلم ٦٥٣/٥١ طبع الشعب . وفى غريب الحديث للبستى ٤٨٠/١ .

وربما جُمع المنفصلان إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ ، ويقاس عليه وفاقا للفراء ، ومطابَقةُ ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظِه جائزة .

ش : المضافان لفظًا إلى مَتُضَمِّنَيْهما كقوله تعالى[1] ﴿ فقد صَغَتْ قلوبُكما ﴾ والمضافان إليهما معنى كقول الشاعر[2] :

رأيْتُ ابنى البَكْرِىّ فى حَوْمَةِ الوَغى   كفَاغِرَى الأفْوَاه عند عَرِيـــــن

وهذه العبارة متناولة ما أضيف فيه جزءان أو ما هما كجزأين إلى ما يتضمنهما من مثنى المعنى وإن لم يكن مثنى اللفظ . وسواء كانت الإضافة صريحة « كصغت قلوبكما » أو غير صريحة « كفا غرى الأفواه » فإن الأفواه غير مضافة فى اللفظ وهى فى المعنى مضافة ، والتقدير : كفا غِرَيْن أفواههما ، يعنى أسدين فاتحين أفواههما عند عَرِينهِما ذَابَّيْن عن أشبالهما .

فإذا وجدت الشروط فى المضافين المذكورين فلفظ الجمع أولى به من لفظ الإفراد ، ولفظ الإفراد أولى به من لفظ التثنية ، وذلك أنهم استثقلوا تثنيتين فى شيئين هما شىء واحد لفظا ومعنى ، وعدلوا إلى غير لفظ التثنية ، فكان الجمع أولى لأنه شريكهما فى الضم ، وفى مجاوزة الإفراد . وكان الإفراد أولى من التثنية لأنه أخف منها والمراد به حاصل ، إذ / لا يذهب وهم فى نحو : أكلت رأس شاتين ، إلى أن معنى الإفراد مقصود . ولكون الجمع به أولى جاء به الكتاب العزيز نحو[3] ﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾ و[4] ﴿ فاقطعوا أيْديَهما ﴾ وفى قراءة ابن مسعود « فاقطعوا أيمانهما » وفى الحديث[5] « إزْرَةُ المؤمن إلى أنصاف ساقيه » وجاء لفظ الإفراد أيضًا فى الكلام الفصيح دون ضرورة ، ومنه الحديث فى وصف وضوء النبى ﷺ[6]

١٨ ب

---

(١) سورة التحريم ، آية : ٤ .

(٢) لم ينسبه فى الدرر ، جـ ١ ص ٢٥ وروايته : رأيت بنى .... ومعجم شواهد العربية والبيت من الطويل . وحاشية يس ١٢٢/٢ .

(٣) سورة التحريم ، آية : ٤ .

(٤) سورة المائدة ، آية : ٣٨ . فى شواذ ابن خالويه ص ٣٣

(٥) مسند ابن حنبل عن شواهد التوضيح ص ٦١ .

(٦) شواهد التوضيح ص ٦٠ .

« ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما » ولم يجيء لفظ التثنية إلا فى شعر كقوله[1] :

فتخالسَا نفسَيْهما بنوافذ كنوافذ العُبط التى لا تُرْقَع

ولما استقر التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع عند وجود الشرط المذكور ، صارت إرادة الجمع به متوقفة على دليل من خارج ، ولذلك انعقد الإجماع على ألا يقْطعَ فى السرقة إلا يد من السارق ويد من السارقة . ولو قصد قاصد الإخبار عن يدَىْ كل واحد من رجلين لم يكتفَ بلفظ الجمع ، بل تضم إليه قرينة تزيل توهم غير مقصوده ، كقوله : قطعت أيديهما الأربع .

وإذا فرق المضاف إليه كان الإفراد مختارًا كقوله تعالى[2] ﴿ لُعِن الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داودَ وعيسى ابن مريم ﴾ وفى حديث زيد بن ثابت رضى الله عنه : حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدر أبى بكر وعمر رضى الله عنهما . ولو جىء فى مثل هذا بلفظ الجمع أو لفظ التثنية لم يمتنع .

وإن لم يكن المضاف جزأى المضاف إليه ولا كجزأيه لم يعدل عن لفظ التثنية غالبًا نحو : قضيت درهميكما ، لأن العدول فى مثل هذا عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع موقع فى اللبس غالبًا ، فإنْ أمن اللبسُ جاز العدول إلى الجمع سماعا عند غير الفراء ، وقياسًا عنده ، ورأيه فى هذا أصح ، لكونه مأمون اللبس ، مع كثرة وروده فى الكلام الفصيح ، كقول النبى ﷺ لأبى بكر وعمر رضى لله عنهما[3] « ما أخرجكما من بيوتكما » وقوله لعلى وفاطمة رضى الله عنهما[4] « إذا أويتما إلى مضاجعكما فسبحا الله تعالى ثلاثا وثلاثين الحديث » وفى حديث آخر « هذه فلانة وفلانة تسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر » وفى حديث على وحمزة رضى الله عنهما « فضرباه بأسيافهما » وأمثال ذلك كثيرة .

---

(١) البيت من الكامل ، فى اللسان فى « خلس » قال أبو ذؤيب :

فتخالسا نفسيهما ..... فتخالسا : أى خالس كل منهما الآخر وطعنه . نوافذ : أى طعنات نافذة . العبط : جمع عبيط وهو المشقوق . وراجع الدرر جـ ١ ص ٢٧ ، وشعر الحرب ص ٤٩٥ ، وديوان الهذليين القسم الأول ص ٢٠ ، ومعجم شواهد العربية ، وشواهد التوضيح ص ٦١ .

(٢) سورة المائدة ، آية : ٧٨ .

(٣) صحيح مسلم ١٦٠٩/٣ ، ورياض الصالحين ص ٢٢٦ .

(٤) رياض الصالحين ص ٥٢٦ .

ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه دون لفظه[1] كقول الشاعر[2] :

قلوبُكما يغشاهما الأمنُ عادةً إذا منكما الأبطال يغشاهم الذعر

وقال آخر[3] :

وساقان كَعْباهما أصْمَعان أعاليهما لُكَّتا بالدّيم

وقال آخر[4] :

رأَوْا جَبَلا هَزَّ الجبالَ إذا التقت رُءوس كبيريهن ينتطحان

وعلى هذا حمل أبو العباس المبرد قول الشاعر[5] :

أقامت على رَبْعَيهما جارتا صفَا كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما

فأعاد الضمير المضاف إليه المصطلى على الأعالى لأنها مثناة فى المعنى ، وهو توجيه حسن .

ومطابقة ما لهذا الجمع للفظه دون معناه كقول الشاعر[6] :

خَليليَّ لا تهلك نفوسُكما أسى فإنْ لها فيما به دُهِيَتْ أسا

فقال دهيت لأنه راعى مطابقة جمع اللفظ ، ولو راعى مطابقة المعنى لقال : دهيتا ، كما قال الآخر ، لُكّتا .

---

(١) أى مطابقة الضمير العائد إليه .

(٢) البيت من الطويل ، و لم أعرف قائله ، راجع يس جـ ٢ ص ١٢٢ ، ومعجم شواهد العربية .

(٣) فى اللسان : وقال امرؤ القيس :

وساقان كعباهما أصمعا ن لحم حماتيهما منتبر

الأصمع : الضامر . والحماة : عضلة الساق . منتبر : ممتلىء .

وراجع ديوان امرىء القيس ص ١٦٣ تحقيق أبى الفضل إبراهيم ، وتحقيق السندوبى . والبيت من المتقارب .

(٤) هو الفرزدق ، راجع شرح ديوان الفرزدق ٨٧٢/٢ ، وروايته : رأوا جيلا دق الجبال .... والبيت من الطويل .

(٥) هو الشماخ بن ضرار ، راجع الشماخ بن ضرار لصلاح الهادى ، وديوان الشماخ ص ٨٦ ، وأمالى المرتضى جـ ٢ ص ٣٠ وكتاب سيبويه جـ ١ ص ١٩٩ تحقيق هارون ، وفهرس شواهد سيبويه . والبيت من الطويل .

الربع المنزل . جارتا صفا : الأثفيتان اللتان توضعان بجوار الجبل ، وهو ثالثة الأثافى . الكميت : بين الحمرة والسواد . جونتا : مسودتان ، مصطلاهما : موضع الصلا وهو النار .

(٦) البيت من الطويل ، و لم أعرف قائله ، وراجع يس جـ ٢ ص ١٢٢ – ومعجم شواهد العربية . أسى : حزنا . أسا : علاج ودواء . المساعد ٧٢/١ .

ص : ويعاقبُ الإفرادُ التَّثنيةَ فى كلِّ اثنين لا يُغْنى أَحدُهما عن الآخر ، وربما تعاقبا مطلقا . وقد يقع افْعلَا ونحُوه موقع افْعَل ونحوِه .

ش : المراد بكل اثنين لا يغنى أحدهما عن الآخر : العينان والأذنان والجفنان والجوربان ونحو ذلك ، فيقال : عيناه حسنتان ، وعيناه حسنة ، وعينه حسنة ، وعينه حسنتان .

فالأول أكثر لأنه الأصل ، ومنه قول الشاعر[1] :

وعينان قال اللهُ كُونا فكانتا فَعُولانِ بالألباب ما تفعل الخَمر

وقال آخر[2] :

له أذنان تعرفُ العِتق فيهما كسَامِعَتى مذعُورة وسطَ ربرب

ومن الثانى قول امرىء القيس[3] :

لمن زُحلُوفَـــةٌ زُلُّ بها العينـــان تَنْهَـــلّ

وقال آخر[4] :

وكأن فى العينين حَبَّ قَرَنْفل أو سُنبلا كُحِلت به فانهلت

وقال آخر[5] :

---

(١) هو ذو الرمة ، والبيت من الطويل ، راجع شرح شواهد المغنى ، القسم الثانى ص ٦١٩ ، وراجع مجالس أبى مسلم ص ٤٨ ، والاقتراح ص ٦٩ . والديوان ٣٤ من قصيدته : الأيا اسلمى يا دارمى ...

(٢) هو امرؤ القيس من قصيدته التى أولها : خليلى مرا بى على أم جندب .....

كسامعتى مذعورة : أى بقرة ذعرت فنصبت أذنيها وحددتهما . والربرب : القطيع من البقر . والبيت من الطويل . راجع ديوان امرىء القيس ص ٤٨ تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم . وروى : له حَرّتان .

(٣) البيت من الهزج ، وهو فى ملحق بالشعر المنسوب إلى امرىء القيس مما لم يرد فى أصول الديوان المخطوطة تحقيق أبى الفضل إبراهيم . وروى : زحلوفة ، وهى بمعنى زحلوفة ، وهى مكان الانزلاق . يتحدث عن قبر . راجع المحتسب جـ ٢ ص ١٨٠ .

(٤) نسب فى الأمالى جـ ١ ص ٨٠ لسُلْمِى بن ربيعة من بنى ضبة وهو شاعر جاهلى ، وكذا فى ديوان الحماسة جـ ١ ص ٢١٢ ، وراجع اللسان جـ ٢ ص ٤٠٧ ، والعقد الفريد جـ ٥ ص ٣٨٩ . والنوادر فى اللغة ص ١٢١ وفى بعضها : فكان مكان وكان . وفلفل مكان سنبل .

ونسب فى الأصمعيات ص ١٨٣ إلى علباء بن أرقم بن عوف وأوله : وكأنما فى العين .

(٥) فى خزانة الأدب جـ ٣ ص ٣٧٦ : وأنشد الفراء : =

سأجزيك خذلانا بتقطيعى الصُّوَى إليك وخفًا زاحفٍ تقطُر الدِّما

ومن الثالث قول الشاعر[1] :

ألا إن عينا لم تَجُد يوم واسطٍ عليك بجارى دمعها لجمــودُ

وقال آخر[2] :

أظن انهمالَ الدَّمع ليس بمنتــه عن العينِ حتى يَضمَحِل سوادُها

ومن الرابع قول الشاعر[3] :

إذا ذَكَرت عينى الزمانَ الذى مضى بصحـراءِ فلـجٍ ظلتـا تكفَـــان

١١٩ والمراد بتعاقب الإفراد والتثنية / مطلقًا وقوع أحدهما موقع الآخر ، وإن لم يكونا مما تقدم الكلام عليه كاليدين والخفين ، ولا من المزال عن لفظ التثنية لأجل الإضافة ، فمن وقوع المفرد موقع المثنى قوله تعالى[4] ﴿ فأْتيا فرعونَ فقولا إنا رسولُ رَبّ العالمين ﴾ وقوله تعالى[5] ﴿ عن اليمين وعن الشمال قعيد ﴾ ، وشبيه به قول حسان رضى الله عنه[6] :

إنَّ شَرْخ الشباب والشَّعَر الأسْـ ـوَد ما لَمْ يُعاصَ كان جُنونا

= سأجزيك .... الصفا .... وخفا واحد يقطر.........

وفى اللسان : وقال اللعين المنقرى :

واخذل خذلانا ...... الصوى .... وخف راعف يقطر ....

والبيت من الطويل . والصوى : جمع صُوَّة وهى الحجر .

(١) نسب البيت لأبى عطاء السندى فى رثاء ابن هبيرة فى الأمالى جـ ١ ص ٢٧١ ، وديوان الحماسة جـ ١ ص ٣٣١ وخزانة الأدب جـ ٤ ص ١٦٧ ، والعقد الفريد جـ ٣ ص ٢٨٧ . ونسبه فى أمالى المرتضى جـ ١ ص ٢٢٣ لمعن بن زائدة فى رثاء ابن هبيرة . والبيت من الطويل .

(٢) هو جرير يرثى قيس بن ضرار بن القعقاع ، ديوان الحماسة جـ ١ ص ٤٦٤ ، وانظر شرح ديوان جرير ص ١١٥ . وصادر ص ٩١ . والبيت من الطويل .

(٣) ذكره فى الدرر ولم ينسبه جـ ١ ص ٢٥ ، وهو من الطويل ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٤) سورة الشعراء ، آية : ١٦ .

(٥) سورة ق ، آية : ١٧ .

(٦) البيت من الخفيف . فى اللسان فى « عصا » وعاصاه أيضا مثل عصاه ، وراجع الديوان ص ٤١٣ . والشرح ص ٢٥١ ، وهو مطلع .

ومن وقوع المثنى موقع المفرد قول الشاعر[1] :

إذا ما الغلامُ الأحمق الأم سامَنى بأطراف أنفيه استمر مقَارِعًا[2]

وقد تقدمت الإشارة إلى هذا ، وذكرت أيضا له شواهد .

وقد يقع الفعل المسند إلى ضمير واحد مخاطب بلفظ المسند إلى ضمير مخاطبين ، إذا كان امرًا أو مضارعًا ، والقصد بذلك التوكيد والإشعار بإرادة التكرار ، ومن ذلك ما روى من قول الحجاج : يا حَرَسِيّ اضربَا عُنُقَه ، ومنه قول الشاعر[3] :

فإنْ تَزْجُرانِى يابنَ عَفّانَ أزْدجر وإن تَدَعانِى أَحْمِ عِرْضا مُمَنَّعا

وقال آخر[4] :

فقلتُ لصاحِبِى لا تَحْبِسَانـا بِنَزْع أصُولِه واجْتَـز شِيحـا

وجعل بعض العلماء من ذلك قوله تعالى[5] ﴿ أَلقِيَا فى جهنمَ كلَّ كفارٍ عنيد ﴾ .

ص : وقد تُقَدّرُ تسميةُ جُزْء باسم كُلٍّ فيقعُ الجمعُ موقِعَ واحِدِه أو مثناه .

ش : وقوع الجمع موقع واحده على تقدير تسمية كلٍّ جزء من أجزائه باسم

---

(١) البيت من الطويل . ولم أعرف قائله .

(٢) فى ب : وأسرعا .

(٣) فى اللسان : قال سويد بن كراع العكلى :

وإن تزجرانى يابن عفان انزجر .

وابن عفان هو سعيد بن عثمان ، والبيت من الطويل ، وراجع شرح القصائد العشر ص ٣ ، وشرح القصائد السبع ص ٣ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٢٥ .

(٤) قال فى اللسان فى « جزز » أنشد ثعلب والكسائى ليزيد بن الطثرية :

فقلت لصاحبى لا تحبسنا ...

ثم قال : قال ابن برى ليس هو ليزيد وإنما هو لمضرس بن ربعي الأسدى وذكر قبله بيتين . راجع مادة « جزز » وفى « جرر » قال : وانجر الشيء انجذب ، واجتر واجدرّ قلبوا التاء دالا وذلك فى بعض اللغات ولا يقاس على ذلك . وشرح المفصل جـ ١٠ ص ٤٩ ، وشرح القصائد العشر ص ٣ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٢٤ وشرح شافية ابن الحاجب جـ ٣ ص ٢٢٨ .

(٥) سورة ق ، آية : ٢٤ .

الجمع كقول الشاعر[1] :

قال العواذلُ ما لجهلِكَ بعدما ... شابَ المَفارِقُ واكتسين قَتِيرا

وقال آخر[2] :

ولَقدْ أرُوحُ على التِّجَار مُرَجَّلا ... مَـذِلًا بمالِـى لَيِّنًـا أَجْيَـادِى

ووقوع الجمع موقع مثناه كقول الشاعر[3] :

فالعيْنُ بعدَهم كأنْ حِدَاقها ... سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فهى عُورٌ تدْمَع

أراد بالعين العينين ، وبالحِدَاق الحَدَقتين ، وأراد بقوله فهى عور : فهما عوراوان . ومن وقوع الجمع موقع المثنى قول الآخر[4] :

أشكُو إلى مَولاَىَ من مَوْلاتِى ... تربط بالحبـل أكَيْرِعَـاتى

ومن كلام العرب : رَجُلٌ عظِيم المناكب والهادى[5] ، وغليظ الحواجب والوجنات ، وشديد المرافق ، وماش على كراسيعه .

فصل : ص : يُجْمَعُ بالألف والتاء قياسا : ذُو تاء التأنيث مطلقا ، وعلمُ المؤنث مطلقا ، وصفة المذكر الذى لا يعقِل ، ومُصَغَّرُه ، واسمُ الجنس المؤنث بالألف إن لم يكن فَعْلى فَعْلان أو فَعْلاء أفعل غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكما . وما سِوى ذلك مقصور على السماع .

ش : ذو تاء التأنيث يعم ذا التاء المبدلة هاءً فى الوقف كتمرة ، وذا التاء السالمة من ذلك كبنت وأخت ، فلا يقال فى جمعها إلا بَنَات وأخَوَات ، سمِّى بهما أو لم

---

(١) هو جرير والبيت من الكامل ، راجع الكتاب جـ ٢ ص ١٣٨ ، وشرح ديوان جرير ص ٢٨٩ ، وصادر ص ٢٢٢ والقتير من القتر وهو الغبار ، والمراد الشيب .

(٢) فى اللسان : قال الأسود بن يعفر : ولقد أروح ....

والمذل بالمال : القلق به حتى ينفقه . والبيت من الكامل . راجع « مذل » ، وراجع ديوان الهذليين القسم الأول ص ٣ .

(٣) نسبه فى اللسان لأبى ذؤيب الهذلى ، وهو من الكامل . راجع مادة « عور » ، والعقد الفريد جـ ٣ ص ٢٥٣ ، وكذا كتاب الأضداد جـ ١ ص ٣٦٨ ، وشعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٤٨٢ .

(٤) البيت من الرجز ، ولم أعرف قائله . فى الخزانة هارون ٥١/٨ ، وشرح الجمل ٣٧٧/٢ .

(٥) الهادى : العنق .

يسَمَّ بهما . وكذلك ذَيْت وكَيْتَ لو سمي بهما لقيل في جمعهما ذَيَات وكَيَات ، مذكرًا كان المسمى بهما أو مؤنثًا ، نص على ذلك سيبويه .

وذكرت « مطلقًا » ليدخل في ذلك العلم واسم الجنس والمدلول فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة . وذكرت « مطلقًا » بعد علم المؤنث ليتناول العاري من علامة والمتلبس بعلامة كزينب وسَلمةَ وسُعدَى وعفراء .

وأشرت بصفة المذكر الذي لا يعقل إلى نحو : جبال راسيات ، وأيام معدودات .

وبمصغر المذكر الذي لا يعقل إلى نحو : دريهم ودريهمات ، وكتيب وكتيبات .

وأشرت باسم الجنس المؤنث بالألف إلى نحو : بُهْمى وبهميات ، وحبلى وحبليات ، وصحراء وصحراوات ، وقاصعاء وقاصعاوات[1] .

واستثنيت فعلى وفعلاء المقابلين لفعلان وأفعل لأنهما لا يجمعان بالألف والتاء كما لم يجمع مذكراهما بالواو والنون . ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعلاء ولا مذكر لها على أفعل نحو قولهم : امرأة عجْزاء ، وديمة هطلاء ، وحُلة شوْكاء[2] ، لأن منع الألف والتاء من نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من أحمر ، وذلك مفقود في عجزاء وأخواتها ، فلا منع من جمعها بالألف والتاء ، على أن الجمع بالألف والتاء مسموع في « خَيفاء » وهي الناقة التي خَيِفتْ أي اتسع جلد ضرعها ، وكذا سمع في « دَكَّاء » وهي الأكمة المنبسطة ، وكلاهما نظير ما ذكرت من عجزاء وهطلاء وشوكاء في أنهن صفات على فعلاء لا مقابل لها على أفعل ، فثبت ما أشرت إليه والحمد لله .

ونبهت بقولي « غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكمًا » على نحو : حوَّاء ، فإن « حواء » علم امرأة منقول من « حواء » أنثى أحْوى ، وبطحاء صفة مقابلة في الأصل لأبطح ، إلا أنها غلب استعمالها مستغنية عن موصوف ، فأشبهت / ١٩ ا ب

---

(١) جحر اليربوع .

(٢) عليها خشونة الجدة .

الأسماء . فجاز أن تعامل فى الجمع معاملة صحراء .

والمراد « بما سوى ذلك » ما لا علمية فيه ولا علامة من أسماء المؤنث وصفاته فتدخل فى ذلك نحو : شمس ونفس ، وأتان وعناق ، وامرأة صبور ، وكف خضيب ، وجارية حائض ومعطار ، فلا يجمع شيء من هذه الأسماء والصفات ونحوها بالألف والتاء إلا إذا سمع ، فيعد من الشواذ عن القياس ، ولا يُلْحقُ به غيره . فمن الشاذ : سماء وسماوات ، وأرضْ وأَرَضات وعُرُس وعُرُسات[1] وعِير وعِيرَات ، وشمال وشمالات ، وخَوْد وخَوْدَات ، وثيب وثيبات .

وأشذ من هذا جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة كحسام وحسامات ، وحمّام وحمامات ، وسرادق وسرادقات ، وكل هذا شاذ مقصور على السماع .

(١) العرس طعام الوليمة .

باب المعرفة والنكرة

ص : الاسم معرفة ونكرة .

فالمعرفة : مُضْمرٌ ، وعلم ، ومشار به ، ومُنَادى ، وموصول ، ومضاف ، وذو أداة .

وأعرفُها ضميرُ المتكلم ، ثم ضميرُ المخاطب ، ثم العلم ، ثم ضميرُ الغائب السالمُ من إبهام ، ثم المشارُ به ، والمنادى ، ثم الموصول ، وذو الأداة ، والمضافُ بحسب المضاف إليه . وقد يَعْرِض للمفوق ما يجعله مساويا أو فائقا .

والنكرة ما سوى المعرفة .

وليس ذو الإشارة قبل العلم خلافا للكوفيين ، ولا ذو الأداة قبل الموصول ، ولا مَنْ وما المستفهمُ بهما معرفتين خلافا لابن كَيْسَانَ فى المسألتين .

ش : من تعرض لحدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ، لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا ، وعكسه ، وما هو فى استعمالهم على وجهين .

فالأول : نحو قولهم : كان ذلك عاما أول . وأول من أمس ، فإن مدلول كل واحد معين لا شياع فيه ، ولكنهما لم يستعملا إلا نكرتين .

والثانى : نحو قولهم للأسد : أسامة ، فإنه يجرى فى اللفظ مجرى حمزة فى منع الصرف ، والاستغناء عن الإضافة والألف واللام ، وفى وصفه بالمعرفة دون النكرة ، واستحسان مجيئه مبتدأ وصاحب حال . وهو فى الشياع كأسد .

والثالث : كواحد أمِّه وعبد بطنه ، فإن بعض العرب يجريهما معرفتين بمقتضى الإضافة ، وبعض العرب يجعلهما نكرتين ، ويدخل عليهما رب ، وينصبهما على الحال ، ذكر ذلك أبو على .

ومثلهما فى إعطاء حكم المعرفة تارة وحكم النكرة أخرى ذو الألف واللام

الجنسيتين ، فإنه من قبلِ اللفظ معرفة ، ومن قبل المعنى لشياعه نكرة ، فلذلك يجوز أن يوصف بمعرفة اعتبارا بلفظه وهو الأكثر[1] ، ويجوز أن يوصف بنكرة اعتبارا بمعناه نحو : مررتُ بالرجل خيرٍ منك . وعلى ذلك حمل المحققون قوله تعالى[2] ﴿ وآيةٌ لهم الليلُ نسلخ منه النهار ﴾ فجعلوا « نسلخ » صفة الليل ، والجمل لا يوصف بها إلا النكرات .

فإذا ثبت كون الاسم المعرفة بهذه المثابة ، فأحسنُ ما يُبيَّن به ذكرُ أقسامه مستقصاة ، ثم يقال : وما سِوَى ذلك فهو نكرة .

وأكثرهم يجعل أقسامه خمسة : فيغفلون المعرف بالنداء ، ويعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول ، ثم يقولون : والمبهم على ضربين : اسم إشارة وموصول ، فَيَئول ذلك إلى أن أقسامه ستة .

واختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء ، فقال قوم : تعريفه بحرف حذف لفظا وبقى معنى ، كما بقى معنى الإضافة فى[3] نحو قوله تعالى[4] ﴿ وكُلًّا ضربنا له الأمثال ﴾ وقال قوم : بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه ، وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه[5] . وإذا كانت الإشارة دون مواجهة مُعَرِّفة لاسم الإشارة . فأنْ تكونُ مَعرِّفَة ومعها مواجهة أولى وأحرى . وهذا أظهر وأبعد عن التكلف .

وأمكنها فى التعريف ضمير المتكلم ؛ لأنه يدل على المراد بنفسه ، وبمشاهدة مدلوله ، وبعدم صلاحيته لغيره ، وبتميز صوته . ثم ضمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه ، وبمواجهة مدلوله . ثم العلم لأنه يدل على المراد به حاضرا وغائبًا على سبيل الاختصاص . ثم ضمير الغائب السالم من إبهام نحو : زيد رأيته . فلو تقدم اسمان وأكثر نحو : قام زيد وعمرو كلمته . لَتَطرَّق إليه إبهام ونقص تمَكُّنهُ فى التعريف . ثم المشار به والمنادى وهما متقاربان . ثم الموصول ، وهو بحسب صلته

---

(١) من أول : « يجوز إلى الأكثر » ، ليس فى ب .

(٢) سورة يس ، آية : ٣٧ .

(٣) من أول : فقال ، إلى : « فى نحو » ليس فى ب .

(٤) سورة الفرقان ، آية : ٣٩ .

(٥) الكتاب جـ ١ ص ٣١٠ .

فيكمل تعريفه بكمال وضوحها وينقص بنقصانها . ثم المعرَّفُ بالأداة . والمعرف بالإضافة بحسب المضاف إليه .

وسيأتى عند ذكر كل واحد منها ما يختص به من بيان وتفصيل .

وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساويا أو فائقًا ، كقولك لرجلين حضراك دون ثالث / : لك مَبرَّةٌ ، بل لك ، فإنهما لا يعرفان بمجرد هذا اللفظ المعطوف من المعطوف عليه ما لم يُعْضَد اللفظ بمواجهة أو نحوها . بخلاف قوله : للكبير منكما مبرة بل للصغير ، أو بالعكس . أو يقول : للذى سبق منكما مبرةُ بل للذى تأخر ، فإنهما لا يرتابان فى مراده بالأول والثانى . فقد عرض لذى الأداة والموصول ما جعلهما فائقين فى الوضوح لضمير الحاضر .

1120

وكذلك يعرض للعلم ما يجعله أعرف من ضمير المتكلم كقول من شُهِرَ باسم لا شركة له فيه لمن قال له : من أنت ؟ أنا فلان . ومنه قوله تعالى[1] ﴿ أنا يوسف ﴾ فالبيان لم يستفد بأنا بل بالعلم بعده .

وقد يعرض للموصول مثل الذى عرض للعلم كقول من شُهِرَ بفعل لا شركة فيه لمن قال : من أنت ؟ أنا الذى فعل كذا . ومن هذا القبيل : سلام الله على من أُنزِلَ عليه القرآن ، وعلى من سجدت له الملائكة ، وامن حفر بئر زمزماه .

وتمييز النكرة بعد عَدِّ المعارف بأن يقال : وما سوى ذلك نكرة ، أجود من تمييزها بدخول رُبَّ والألف واللام ، لأن من المعارف ما تدخل عليه الألف واللام كفضل وعباس ، ومن النكرات ما لا تدخل عليه رُبَّ ولا الألف واللام كأيَن وكيفَ وعَرِيبٍ ودَيّار .

واسم الإشارة عند الكوفيين أعرف من العلم ، ولهم فى ذلك شبهتان : إحداهما : أن اسم الإشارة ملازم للتعريف غير قابل للتنكير ، والعلم بخلاف ذلك ، فكان تعريفه دون تعريف اسم الإشارة ، والثانية : أن تعريف اسم الإشارة حسى وعقلى ، وتعريف العلم عقلى لا غير ، وتعريفٌ من جهتين أقوى من تعريف من جهة .

---

(1) سورة يوسف ، آية : 90 .

والجواب عن الأولى أن يقال : لزوم الشىء معنى لا يوجب له مزية ، فيتعرف بالإضافة مع عدم لزومه لها ، ولم يتعرف « غيرك » بها مع لزومه لها ، كما ثبت للجميع على الجماء فى قولهم : جاءوا الجماءَ الغَفيرَ ، بحيثُ عدَّ الجميع معرفة غير مؤولة بنكرة مع عدم لزوم الألف واللام ، وأول الجماء الغَفِير بنكرة مع لزوم الألف واللام .

والجواب عن الثانية أن يقال : المعتبر فى كون المعرفة معرفة الدلالة المانعة من الشياع ، سواء حصل ذلك من جهة واحدة أو من جهتين . والمعتبر فى ترجيح التعريف قوة منع الشياع وزيادة الوضوح ، ومعلوم أن اسم الإشارة وإن عين المشار إليه حقيقته لا تستحضر به على التزام ، ولذلك لا يستغنى غالبا عن صفة تكمل دلالته ، بخلاف العلم ، لا سيما علم لم تعرض فيه شركة ، كإسرائيل وطَالوت وأُدَد ونِزَار ومكة ويثرب .

وذهب ابن كيسان إلى أن ذا الأداة أعرف من الموصول ، وشبهته أن ذا الأداة يوصف بالموصول كقوله تعالى[1] ﴿ قُلْ مَنْ أَنْزل الكتابَ الذى جاء به موسى ﴾ والموصوف به إما مساو وإما دون الموصوف ، ولا قائل بالمساواة ، فثبت كون الذى أقل تعريفا من الكتاب .

والجواب أن نقول : لا نسلم كون الذى فى الآية صفة ، بل هو بدل أو مقطوع على إضمار فعل ناصب أو مبتدأ ، وعلى تقدير كون الذى صفة فالكتاب علم بالغَلَبَة ، لأن المَعْنيِّين بالخطاب بنو إسرائيل ، وقد غلب استعمال الكتاب عندهم مرادا به التوراة ، فألحق فى عرفهم بالأعلام ، فلا يلزم من وصفه بالذى جواز وصف غيره مما لم يلحق بالأعلام .

وبالجواب الأول يجاب من أورد نحو قوله تعالى[2] ﴿ لا يَصْلاهَا إلا الأشْقَى * الذى كذَّب وتَوَلى * وسيُجنَّبها الأتقَى * الذى يُؤْتى مَاله يَتَزَكى ﴾ وقد تقدمت الإشارة إلى أن الموصول قد تتضح صلته وضوحا تجعله فى رتبة العلم ، ولا يكون ذلك فى ذى

---

(١) سورة الأنعام ، آية : ٩١ .

(٢) سورة الليل الآيات من : ١٥ – ١٨ .

الأداة غالبا إلا إذا عرض له ما عرض « للنَّجم والصَّعِق » من الغلبة الملحقة بالأعلام الخاصة .

وقد ألحق ابن كيسان بالمعارف « مَنْ وما » الاستفهاميتين ، نظرا إلى أن جوابهما يكون معرفة ، والجواب يكون مطابقا للسؤال ، فإذا قيل : مَنْ عندكَ ؟ فجوابه : زيد ، ونحوه . وإذا قيل : ما دعاك إلى كذا ؟ فجوابه : لقاؤك ، أو نحوه . فدل تعريف الجواب على تعريف المجاب .

وهذا ضعيف لوجهين : أحدهما : أن تعريف الجواب غير لازم ، إذ لمن قيل له : من عندك ؟ أن يقول : رجل من بنى فلان . ولمن قيل له : ما دعاك إلى كذا ؟ أن يقول : أمرٌ مهم .

والثانى : أنّ « مَنْ وما » فى السؤالين قائمان مقام : أى إنسان ؟ وأى شىء ؟ وهما نكرتان ، فوجب تنكير ما قام مقامهما . والتمسك بهذا أقوى من التمسك بتعريف الجواب ، لأن تطابق شيئين قائم أحدهما مقام الآخر ألزم وآكد من تطابق الجواب والسؤال . وأيضا فالتعريف / فرع ، فمن ادعاه فعليه الدليل بخلاف ادعاء التنكير . ٢٠ ب

باب المضمَر

ص : وهو الموضوع لتعيين مُسَمّاه مشعرا بتكَلُّمِه أو خطابه أو غَيْبَتِه .

ش : المراد بالتعيين جعل المفهوم مُعَاينًا للسامع أو فى حكم المُعَاين ، فذكره مخرج للنكرات .

وذكر الوضع مخرج للمنادى ، والمضاف ، وذى الأداة .

وذكر الإشعار بالتكلم أو الخطاب أو الغيبة مخرج للعلم ، واسم الإشارة ، والموصول ، لأن كل واحد منها لا يختص بواحدة من الأحوال الثلاث ، بل هو صالح لكل واحدة منها على سبيل البدل ، بخلاف المضمرات ، فإن المشعر منها بإحدى الأحوال الثلاث لا يصلح لغيرها .

ص : فمنه واجبُ الخَفَاءِ ، وهو المرفوعُ بالمضارع ذى الهمزة والنون ، وبفعل أمر المخاطب ومضارعِه ، واسم فِعْل الأمر مطلقًا[1] .

ش : الواجب الخفاء هو الذى لا يزال مستكنا ، ولا يغنى عنه ظاهر ولا مضمر بارز ، كالمَنْوِىّ فى نحو : أَفْعَلُ ، ونَفْعَلُ ، وافْعَلْ ، وتَفْعَلُ ، ونَزَالِ ، فكل واحد من هذه الأمثلة الخمسة رافع اسم استغنى بمعناه عن لفظه ، فإن قصد توكيده جىء بالبارز المطابق وهو : أنا بعد أفعل ، ونحن بعد نفعل ، وأنت بعد البواقى .

وذكرت « مطلقا » بعد اسم فعل الأمر تنبيها على أنه يستوى فيه خطاب الواحد المذكر وغيره ، نحو : نزال يا زيد ، ويا زيدان ، ويا زيدون ، ويا هند ، ويا هندان ، ويا هندات . ولم أذكر مطلقا مع فعل الأمر ومضارعه تنبيها على أن وجوب خفاء مرفوعهما مخصوص بالإفراد والتذكير .

---

(١) مطلقا فى ب .

ص : ومنه جائز الخفاء ، وهو المرفوعُ بفعل الغائب والغائبة ، وما فى معناه من اسم فِعْل ، وصفة ، وظرف ، وشبهه .

ش : الجائز الخفاء هو الذى يخلفه ظاهر أو مضمر بارز ، كقولك : زيدٌ حَسُنَ ففى حسن ضمير منوى مرفوع به ، وليس خفاؤه واجبا بل جائزا ، لأنه قد يخلفه ظاهر نحو : زيدٌ حَسُنَ وَجهُه ، ومضمر بارز نحو : زيد ما حَسُنَ إلا هو . وهكذا حكمه مع فعل الغائبة نحو : هند حَسُنَت ، وحَسُنَت صورتُها ، وما حَسُنَ إلا هى .

ومثال المرفوع باسم الفعل المشار إليه : هند هَيْهات ، فهَيهَات رافعٌ ضميرا عائدا على هند ، وليس خفاؤه واجبا وإن كان لا يثنى ولا يجمع ، لكن قد يخلفه ظاهر نحو : هند هيهات دارُها .

ومثال المرفوع بصفة وظرف وشبهه : زيدٌ حَسَنٌ ، وعمرٌو عندك ، أو فى الدار ، فحَسَنٌ وعندَك وفى الدار قد ارتفع بكل منها ضمير مستكن جائز الخفاء ، لأنه قد يخلفه ظاهر أو ضمير بارز نحو : زيدٌ حَسَنٌ وجهُه أو ما حَسَنٌ إلا هو . وعمرٌ وعندك مقامُه ، أو ما عندك إلا هو . وبِشْرٌ فى الدار شخصُه ، أو ما فيها إلا هو .

ص : ومنه بارزٌ مُتصل ، وهو إن عُنِىَ به المَغْنِىُّ بنفعل « نا » فى الإعراب كلِّه .

وإن رُفِعَ بفعل ماض « فتاء » تُضَم للمتكلم ، وتفتح للمخاطَب ، وتكسر للمخاطَبة ، وتُوصَلُ مضمومةً بميمٍ وألِفٍ للمخاطَبَيْن والمخاطبَتَيْن ، وبميم مضمومة ممدودة للمخاطَبين ، وبنون مشددة للمخاطبات ، وتسكين ميم الجمع إنْ لم يلها ضميرٌ متصل أعرف ، وإن وَلِيَها لم يجز التسكين ، خلافا ليونس .

وإن رُفِعَ بفعلٍ غيره فهو « نون » مفتوحة للمخاطبات أو الغائبات ، و« ألف » لتثنية غير المتكلم ، و « واو » للمخاطَبين أو الغائِبين و « ياء » للمخاطَبة .

وللغائب مطلقا مع الماضى ماله مع المضارع ، وربما استُغْنِى معه بالضمة عن الواو ، وليس الأربع علاماتٍ والفاعلُ مُسْتَكِنٌّ خلافا للمازنى فيهنّ ، وللأخفش فى الياء .

ش : البارز ضد المُسْتكن ، وهو على ضربين : متصل ومنفصل :

فالمتصل ما لا يقع أولا ، ولا يَسْتَغْنى عن مباشَرَة العامل لفظا وخطا ، فمنه « نا »

للمتكلم المعظم نفسه ، أو المبين كونه مشارَكا بواحد أو أكثر . وإلى هذا أشرت بقولى « نا فى الإعراب كله » .

ومن البارز المتصل المرفوع « تاء » يشترك فيها المتكلم والمخاطب ، فَضَمُّها مجرَّدةً دليل على نفس المتكلم ، وفتْحُها مجردةً دليل على المخاطب المذكر ، وكسرها مجردة دليل على المخاطبة الواحدة ، وضمها متلوةً بما دليل على المخاطَبيْنِ والمخاطَبتينِ ، وضمها متلوة بنون مشددة دليل على المخاطبات ، وضمها متلوة بميم ساكنةٍ أو مضمومة باختلاس أو إشباع دليل على ذكور مخاطَبين ، والإشباع هو الأصل ، واستعماله أكثر من الاختلاس ، وأقل من السكون ، ولقلة الاختلاس لم يتعرض له فى المتن / وإذا ولى الميم ضَميرٌ منصوب لزم الإشباع ، كقوله تعالى[1] ﴿ فقد رأيتُمُوه وأنتم تَنْظُرُون ﴾ وأجاز يونس السكون نحو « فقد رأيتُمْه » ولا أعلم فى ذلك سماعا إلا ما رَوَى ابنُ الأثير فى غريب الحديث من قول عثمان رضى الله عنه : أراهُمْنى الباطل شيطانا .

١٢١

والضمير فى قولى « وإن رفع بفعل غيره » عائد إلى الضمير البارز ، أى إن رُفِع الضمير البارز المتصل بفعل غير الماضى وقصد به إناث مخاطبات أو غائبات فصورته نون مفتوحة نحو : افعَلْنَ وتفعَلْنَ ويفعَلْنَ . وإن قصد به تثنية المخاطب أو المخاطبة ، أو تثنية الغائب أو الغائبة ، فصورته ألف نحو : افْعَلا وتَفْعَلان ، والزيدان يَفْعَلان ، والهندان تَفْعَلان . وإن قصد به جمع مذكر مخاطب أو غائب فصورته واو نحو : افْعَلُوا ، وتَفْعَلُون ، ويَفْعَلون . وإن قصد به مخاطبة واحدة فصورته ياء نحو : افْعَلِى ، وتَفْعَلِين .

وتُسنِدُ الماضى فى الغيبة إلى ما تُسْنِد إليه المضارع فتقول : زيد فَعَل ، وهند فَعَلتْ ، والزيدان فَعَلا ، والهندان فَعَلتَا ، والزيدون فَعَلوا ، والهندات فَعَلن ، وإلى هذا أشرت بقولى « وللغائب مطلقا مع الماضى ماله مع المضارع » .

ومن الاستغناء معه بالضمة عن الواو قول الشاعر[2] :

(١) سورة آل عمران ، آية : ١٤٢ .

(٢) ذكره فى الدرر جـ ١ ص ٣٣ وقال : لم أعثر على قائله ، وهو من الكامل ، وروايته : هلع . واللقح : =

يا رُبَّ ذِى لُقُح بِبَابِك فاحشٍ ‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍‍ هاعٍ إذ ما الناسُ جاعُ وأَجْدَبُوا

وأنشد السيرافى[1] :

لو أَن قومى حين أَدعوهم حَمَلْ ‍‍‍‍‍‍ عَلَى الجبال الصُّمِّ لانهد الجبلْ

أراد : حملوا ، فحذف الواو واكتفى بالضمة ، ثم وقف فسكن ، وربما فعل مثل هذا مع فعل الأمر كقوله[2] :

إن ابنَ الأَحْوَصَ معروف فبلغُهُ ‍‍‍‍‍‍ فى ساعِدَيه إذا رام العلا قِصَرُ

الأصل فبلغوه .

وزعم المازنى أن النون والألف والياء المشار إليها حروف تدل على أحوال الفاعل كالتاء من فَعَلتْ ، والفاعل مستكن كاستكنانه فى : زيد فَعَل ، وهند فَعَلَتْ . وما زعمه غير صحيح ، وإنما هى أسماء أسند الفعل إليها ودلت على مسمياتها ، كدلالة النون والألف من فعلنا ، والتاء من فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ ، ولأن المراد مفهوم بها ، والأصل عدم الزيادة . ولأنها لو كانت حروفا تدل على أحوال الفاعل المستكن كالتاء من : هى فعلتْ ، لجاز حذفها فى نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا . كما جاز حذف التاء فى نحو[3] :

* فإن الحوادثَ أَوْدَى بها *

* ولا أرضَ أَبقَل إبقالَها[4] *

= جمع لقوح وهى الحلوب . والهاع : الحريص .

(1) البيت من الرجز ، وقد ذكره فى شرح المفصل جـ ٩ ص ٨٠ و لم ينسبه وروايته :

لو ان قومى ..... ‍‍‍‍ ...... لا رفض الجبل

(2) قائله أبو حية النميرى ، وهو من البسيط ، راجع خزانة الأدب جـ ٤ ص ٥٨٨ وروايته :

إن ابن أحوص مغرور ....

وراجع المحتسب جـ ١ ص ١٩٦ تحقيق النجدى وشلبى .

(3) البيت من المتقارب ، وقائله أعشى ميمون ، وصدرة : فإما ترينى ولى لمة ، راجع العينى جـ ٢ ص ٤٦٦ . والديوان ص ١٧١ وروايته :

فــإن تعهدينــــى ولى لمة ‍‍‍‍ فــإن الحوادث ألـــوى بها

(4) البيت من المتقارب ، وقائله عامر بن جوين الطائى ، وصدره : فلا مزنة ودقت ودقها . راجع العينى جـ ٢ ص ٤٦٥ .

بل كانت الألف وأخواتها أحق بجواز الحذف لأن معناها أظهر من معنى التأنيث ، وذلك أن علامة التأنيث اللاحقة للأسماء لا يوثق بدلالتها على التأنيث إذ قد تلحق المذكَرات كثيرا كراوية وعَلّامة وهُمزَة ولمزَة ، فدعتِ الحاجة إلى التاء التى تلحق الفعل ، وليس الأمر كذلك فى علامتى التثنية والجمع ، إذ لا يمكن أن يعتقد فيما اتصلتا به خلوه من مدلولهما ، فذكر الفعل على إثر واحدٍ منهما مُغْنٍ عن علامة تلحق الفعل ، ولما لم يستغنوا بما يلحق الاسم عما يلحق الفعل علم أن لهم داعيًا إلى التزامه غير كونه حرفا ، وليس ذلك إلا كونه اسما مسندًا إليه الفعل ، ولذلك لم يجز حذفه بوجه ، إذ لو حذف لكان الفعل حديثا عن غير محدثٍ عنه ، وذلك محال .

ورُوِىَ عن الأخفش أن ياء المخاطبة حرف يدل على تأنيث الفعل . والفاعل مستكن كما هو مستكن فى نحو : هند فعلت ، وهذا القول مردود أيضًا بما رَدَّ قول المازنى . وشيء آخر وهو أن الأخفش جعل « ياء » افعلى كتاء فَعَلَتْ ، فيقال له : لو كانت الياء كالتاء لساوتها فى الاجتماع مع ألف الاثنين ، فكان يقال : افعليا كما يقال : فعلتا ، لكنهم امتنعوا من ذلك ، فعلم أن ما نعهم كونُ ذلك مستلزما اجتماع مرفوعين بفعل واحد ، وذلك لا يجوز .

ص : ويُسَكَّنُ آخرُ المسنَدِ إلى التاء والنون ونا ، ويحذف ما قبله من معتل ، وتُنْقَل حركتُه إلى فاء الماضى الثلاثى ، وإن كانت فتحةً أُبدِلت بمُجَانسةِ المحذوفِ ونقلت ، وربما نقل دون إسناد إلى أحد الثلاثة فى : زال وكاد ، أُخْتَى كان وعسى ، وحركة ما قبل الواو والياء مجانِسةٌ ، فإن ماثلها أو كان أَلفا حُذِف ووَلِىَ ما قبلَه بحالِه . وإن كان الضمير واوا والآخِرُ ياء أو بالعكس ، حُذِفَ الآخِرُ ، وجعلت الحركةُ المجانِسةُ عَلَى ما قبله .

ش : المسند إلى « نا والتاء » لا يكون إلا فعلا ماضيًا نحو : فَعَلْنا وفعلْت . والمسند إلى « النون » قد يكون ماضيا ومضارعا وأمرا نحو : فعْلنَ وتفعْلنَ وافْعَلْنَ . وقد تناول ذلك كله قولى « ويُسَكَّنُ آخر المسند إلى التاء والنون ونا » .

٢١ ب وأن يقال « آخر المَسْنَد » أولى من أن يقال / « لام المسند » لأن المسَكّن كما يكون لامـا كضربْتُ ، قد يكون حرفا زائدا كتسلقيْتُ .

واختلف فى سبب هذا السكون ، فقال أكثرهم سببه اجتناب توالى أربع حركات

فى شيئين هما كشىء واحد ، لأن الفاعل كجزء من الفعل ، وهذا السبب إنما هو فى الماضى ثم حملَ المضارع عليه . وأما الأمر فاستصحب له ما كان يستحقه من سكون ، صحيح الآخر كان كاذهبْن ، أو معتّله كاخشيْن .

وهذا التعليل ضعيف من وجهين : أحدهما : أن التسكين عامّ ، والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال ، لأن توالى الحركات إنما كان يوجد فى الصحيح من : فَعَل وفَعِل وانْفَعَل وافتَعل وَفعُل ، لا فى غيرها ومعلوم أن غيرها أكثر ، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل .

والثانى : أن توالى أربع حركات ليس مهملا فى كلامهم ، بل مُسْتخف بالنسبة إلى بعض الأبنية . بدليل : عُلَبِط[1] ، وأصله : عُلابط . وعَرَتن[2] وأصله : عَرَنْتن . وجنَدِل[3] ، وأصله : جَنَادِل عند البصريين « وَجَنْدِيل عند الكوفيين ، وعلى كل تقدير فقد حذفوا مدة منه ومن علابط ، ونونا من عَرَنتن ، مع إفضاء ذلك إلى أربع حركات متوالية ، فلو كان توالى أربع حركات منفورًا منه طبعًا ، ومقصود الإهمال وضعا ، لم يتعرضوا إليه دون ضرورة فى الأمثلة المذكورة وأشباهها ، ولسِدُّوا باب التأنيث بالتاء فى نحو : بَركة ، ومعدة ، ولُمزة ، فإنه موقع فى توالى أربع حركات فى كلمة واحدة ، لا سيما كلمة تلازمها التاء كملازمتها هذه الثلاثة الأسماء . ومن العجب اعتذارهم عن تاء التأنيث بأنها فى تقدير الانفصال ، وأنها بمنزلة كلمة ثانية ، مع أنها جزء كلمة مفردة لا يستغنى بها فيحسن السكوت عليها ، ولا يستغنى عنها فيقوم غيرها مقامها ، بخلاف تاء فعلتُ فإنها جزء كلام تام ، وهى قابلة للاستغناء عنها بغيرها نحو : فعل زيد : وما فعل إلا أنا . فظهر بهذا ضعف القول بأن سبب سكون لام « فعلْتَ » خوف توالى أربع حركات .

وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول فى نحو : أكرمْنا وأكرَمَنا ، ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما لنا فى الرفع ، والاتصال ، وعدم الاعتلال .

---

(١) الضخم ، والقطيع من الغنم ، واللبن الخاثر .

(٢) شجر يدبغ به .

(٣) الموضع تجمع فيه الحجارة .

وإن كان ما قبل المسكن للسبب المذكور حرف علة ساكنا حذف لالتقاء الساكنين ، واقتصر على ذلك فى الأمر والمضارع نحو : خفْن ولا تخفن . وصحْن ولا تصحن ، وقُلْن ولا تقلنَ . وإن كان حرف العلة فى عين ماضٍ ثلاثى حرك ما قبله بحركته إن كانت كسرة أو ضمة نحو : جُدْتُ وخِفْتُ . فإن كانت الحركة فتحة أبدلت كسرة فيما عينه ياء ، وضمة فيما عينه واو ، ثم فُعِل بالكسرة والضمة المبدلتين ما فعل بالأصليتين نحو : بِعتَ وقُمْت ، وإلى هذا أشرت بقولى « وإن كانت فتحة أبدلت بمجانِسَة المحذوف ونقلت » .

وأشرت بقولى « وربما نقل دون إسناد إلى أحد الثلاثة فى زال وكاد » إلى قول بعض العرب . ما زيل زيدٌ فاضلا ، وكيد زيدٌ يفعل ، قال أبو خراش الهذلى[1] :

وكِيدَتْ ضِباعُ القُفِّ يأكلْنَ جُثَّتى وكِيدَ خِراشٌ يومَ ذلك يَيْتَمُ

واحترزت بقولى « أختى كان وعسى » من زال بمعنى ماز وذهب أو تحول ، ومن كاد بمعنى احتال وأراد ومكر . ويجمعها أن يقال : التى مضارعها يكيد ، فإن مضارع تلك يكاد .

وحركة ما قبل الياء والواو مجانسة ، أى ضمة قبل الواو ، وكسرة قبل الياء ، نحو : يفعلُون وتفعلين ، فإن ما ثلها ، أى إن كان آخرُ المسند إلى الواو واوا ، وآخر المسند إلى الياء ياء ، أو كان ألفا مطلقًا ، حذفت الواو والياء والألف ، واتصل بالمسند إليه – واوا كان أو ياء – ما كان متصلا بالمحذوف دون تبديل حركته نحو : أنتم تدعُون ، وأنت ترمِين ، وأنتم تَخشَوْن .

وإن كان الضمير واوا والآخر ياء ، أو بالعكس ، أى إن كان المسند إليه واو الضمير وآخر الفعل المسند ياء ، أو كان المسند إليه ياء الضمير وآخر الفعل المسند واوا ، حذف آخر الفعل ، وضم ما قبل المحذوف إن كان المسند إليه واوا نحو : أنتم

---

(١) فى اللسان : وكيد ، والبيت من الطويل . راجع مادة « كيد » ، وفى ديوان الهذليين القسم الثانى ص ١٤٨ :

ولولا دراك الشَّدِّ قاظتْ حليلتى تخيَّرُ من خطابها وهى أيِّم
فتقعدُ أو ترضى مكانى خليفة وكاد خِراش يوم ذلك ييتم

فى ب : الحى مكان القف .

تِرْمُون ، وكسر ما قبله إن كان المسند إليه ياء نحو : أنت تَعفين وَترمِين ، والأصل : ترميُون وتعفُوِين ، واستثقل ضم الياء المكسور ما قبلها ، وكسر الواو المضموم ما قبلها ، فخففتا بالتسكين ، وخيف انقلابهما فحرك ما قبلهما بما يجانسهما .

١ ٢٢

ص : ويأتى ضميرُ الغائبين / كضمير الغائبةِ كثيرا لتأَوُّلهم بجماعة ، وكضمير الغائب قليلا لتأولهم بواحد يُفْهِم الجمعَ أو لسَدِّ واحد مَسَدّهم ، ويُعامَلُ بذلك ضميرُ الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيرا ، ودونه قليلا .

ش : إتيان ضمير الغائبين كضمير الغائبة كقوله تعالى[١] ﴿ وإذا الرُّسلُ أُقتَت ﴾ وكقول الراجز[٢] :

قد علمتْ والدَتِى ما ضَمَّت ... إذا الكماةُ بالكماةِ التفَّت

فهذا كثير ، بخلاف إتيانه كضمير الغائب فإنه قليل ، ومنه قول الشاعر[٣] :

وإنّى رأيتُ الصَّامِرِين متاعَهم ... يموتُ ويَفْنَى فارْضَخِى من وِعَائِيا

أراد يموتون ، فأفرد ، كأنه قال : يموت مَنْ ثَمَّ ، أو مَنْ ذكرت ، وعلى ذلك يحمل قول الآخر[٤] :

تَعَفَّقَ بالأَرْطى لها وأرادهـا ... رِجَالٌ فبذَّتْ نَبْلُهم وكَلِيبُ

أى تعفق بالأرطى رجال ، وأرادها جمعهم ، فبهذا التوحيد يصعب الانتصار للكسائى بهذا البيت فى حذف الفاعل ، وللفراء نسبة العمل إلى العاملين ، وقد أجاز سيبويه

---

(١) سورة المرسلات ، آية : ١١ .

(٢) قاله جحدر بن ضبعة بن قيس بن ثعلبة كما فى ديوان الحماسة جـ ١ ص ١٩٥ ، وشعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٢٦٩ ، والبيت فيها مكون من شطرى بيتين والأصل :

قد علمت والدتى ما ضمت ... ما لففت فى خرق وشمت

إذا الكماة بالكماة التفت ... أمخدج فى الحرب أم أتمت

المخدج : الناقص الخلق ، أى علمت حين كانت تضمنى وتلفنى أنها ولدتنى تاما غير ناقص .

(٣) لم ينسبه فى اللسان ، والصامرين : من صمر يصمر صمرا وصمورا بخل ومنع . والبيت من الطويل ، راجع مادة « صمر » .

(٤) البيت لعلقمة بن عبدة ، وتعفق : لجأ ولاذ واستتر . وكليب جمع كلب كعبيد وعبد . والبيت من الطويل . راجع اللسان مادة « عفق » وراجع العينى جـ ٣ ص ١٥ ، والنوادر فى اللغة ص ٦٩ ، وشعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٥٠٢ ، والديوان – السقال – ص ٣٨ .

أن يقال : ضربت وضربنى قومَك ، أراد : وضربونى ، فأفرد على تقدير : وضربنى مَنْ ثم ، وأنشد أبو الحسن[1] :

وبالبدو منا أسرةٌ يحفظوننا سراع إلى الداعى عظام كراكره

فأفرد ضمير الأسرة ، لأنهم نسب إليهم الحفظ ، فصح تأولهم بحصن أو ملجأ ، فجاء بالضمير على وفق ذلك ، فكأنه قال : أسرة هم بحفظهم إيانا ملجأ عظيم كراكره .

ومن كلام العرب : هو أحسن الفِتْيان وأجمله ، لأنه بمعنى أحسن فتى ، فأفرد الضمير حملا على المعنى .

وإلى نحو هذا أشرت بقولى « أو لسَدِّ واحد مسدهم » ومثل هذا قوله تعالى[2] ﴿ وإنَّ لكم فى الأنعام لعِبرةً نُسْقِيكم مما فى بطونه ﴾ وقال الراجز[3] :

وطَابَ ألبانُ اللِّقاح وبَرَد

لأنّ النَّعمَ واللبَن يَسُدَّان مسد الأنعام والألبان .

ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيرا ، مثال ذلك فى ضمير الاثنين قول الشاعر[4] :

وميَّةُ أَحْسَنُ الثَقَلَين جيدا وسالِفَةً وأحسَنُه قَذَالا

وقال الآخر[5] :

---

(١) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله . والكراكر : الجماعات واحدتها كركرة ، قال الجوهرى : الكركرة من الناس ، اللسان مادة « كرر » .

(٢) سورة النحل ، آية : ٦٦ .

(٣) فى اللسان فى « كتد » :

إذا رأيت أنجما من الأسد جبهته أو الخراة والكتد
مال سهيل فى الفضيخ ففسد وطاب ألبان اللقاح وبرد

الخراة والكتد من كواكب الأسد . والفضيخ : الرطب المفضوخ ، وراجع مجالس ثعلب ص ٤٨٩ .

(٤) قائله ذو الرمة ، وهو من الوافر . وفى اللسان :

ومية أحسن الثقلين وجها .... وراجع الدرر جـ ١ ص ٣٤ ، ٣٥ ، وخزانة الأدب جـ ٤ ص ١٠٨ ، وديوانه ٦٣ برواية : الثقلين خدًّا .

(٥) قائل البيت أحد شعراء جديس ، وقيل قائلته عنز ، وهو من الرمل . =

شرَّ يَوْمَيْهــــا وأغــــواه لها   ركِبَتْ عَنْزٌ بِحدْجٍ جَمَـلا

ومثال ذلك فى ضمير الإناث[1] (خيرُ النِّساء صَوَالحُ نساءِ قريش ، أحْناه على ولد فى صِغَره ، وأرْعاه على زوجٍ فى ذاتِ يده) كأنه قال ﷺ : أحق هذا الضرب ، أو أحنى مَنْ ذكرت . فهذا بعد أفعل التفضيل وهو كثير .

ومثال ذلك دون أفعل التفضيل قول الشاعر[2] :

أخُو الذِّئبِ يَعْوِى والغرابِ ومَنْ يكن   شَريكَيْه تَطْمَعْ نفسُه كُلَّ مَطْمَع

أى ومن يكن الذئب والغراب شريكه ، فأفرد الضمير مؤولا ، كأنه قال : ومن يكن هذا النوع ، أو ومن يكن مَنْ ذكرت ، وإلى هذا أشرت بقولى (ودونه قليلا) .

ص : ولجمع الغائب غيرِ العاقل ما للغائبة أو الغائباتِ ، و « فَعَلَتْ » ونحوُه أولى من « فَعَلْنَ » ونحوِه بأكثرِ جمعهِ وأقله ، والعاقلات مطلقا بالعكس . وقد يُوقِعُ « فَعَلْنَ » موقع « فعلوا » طَلَبُ التشاكل ، كما قد يُسَوِّغُ لكلماتٍ غيرَ مالها من حُكمٍ ووزن .

ش : إعطاء جمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو قوله تعالى[3] ﴿ وإذا الكواكبُ انْتَثرت ﴾ وإعطاؤه ما للغائبات كقوله تعالى[4] ﴿ فأَبَيْنَ أن يحملْنَها وأشْفَقْن منها ﴾ إلا أن الأكثر فى الاستعمال أن يعطى الكثرة ما للغائبة ، والقلة ما للغائبات ، كقولهم : الجذوع انكسرت ، والأجذاع انكسرن . قال تعالى[5] ﴿ إن عدةَ الشُهور عندَ الله اثنا عَشَر شهرًا فى كتاب الله يومَ خَلَق السموات والأرض

= الحدج : مركب من مراكب النساء . وعنز : اسم امرأة . وشر يوميها منصوب على الظرفية متعلق بركبت ، أى ركبت فى شر يوميها . راجع اللسان مادة « عنز » .

(١) مسند ابن حنبل ٣١٩/٢ ، وصحيح مسلم - طبعة الشعب - ٣٨٧/٤٦ و ٣٨٨ .

(٢) قائلته غضوب وهى امرأة من رهط ربيعة بن مالك تهجو سبيعا ، وهو بيت من ثلاثة أبيات من الطويل ، راجع الخصائص جـ ٢ ص ٤٢٣ ، والمحتسب جـ ٢ ص ١٨٠ تحقيق النجدى وشلبى ، والنوادر فى اللغة ص ١١٩ ، وورد شطره الأول فى مجمع الأمثال ٣٥٩/١ رقم ١٩٢٢ .

(٣) سورة الانفطار ، آية : ٢ .

(٤) سورة الأحزاب ، آية : ٧٢ .

(٥) سورة التوبة ، آية : ٣٦ .

منها أربعةٌ حُرُم ، ذلك الدين القَيِّمُ فلا تظلموا فيهن أنفسَكم ﴾ فمنها عائد على « اثنا عشر » و « فيهن » على أربعة .

وهذا إنما هو فى غير العاقلات ، وأما العاقلات « فَفَعَلن » وشبْهه أولى من « فعلت » وشبهه ، كقوله تعالى[1] ﴿ فإذا بَلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن فى أنفسهن بالمعروف ﴾ وكقوله ﷺ[2] « استوصوا بالنساء خيرًا ، فإنهُن عوَانٍ بينكم » ، ولو قيل فى الكلام موضع (فعلن فى أنفسهن) فعلت فى أنفسها ، وموضع (فإنهن عوان) فإنها عوان لجاز ، كقوله تعالى[3] ﴿ ولهم فيها أزواج مُطَهرة ﴾ فهذا على طهُرتْ ، ولو كان على طهرن لقيل مطهرات . ومن استعمال فَعَلتْ فى ضمير العاقلات قول الشاعر[4] :

وإذا العَذَارَى بالدُّخانِ تَلفَّعت ... واستعجلت نَصْبَ القدرو فملَّت
دَرَّتَ بأرزاقِ العُفَاة مَغالِـقٌ ... بيدَىَّ من قَمَعِ العِشار الجِلَّة

وقال آخر[5] :

ولَوْ أنّ ما فى بَطِنه بَيْن نِسوَة ... حَبِلْن وما كانت قَوَاعِد عُقَّرا

٢٢ ب / وفى بعض الأحاديث المأثورة (اللهم ربَّ السموات وما أظللن ، ورب الأرَضَين وما أقللن ، ورب الشياطين وما أضْللنَ) أراد : ومن أضَلوا ، لكن إرادة التشاكل حملت على إيقاع النون موقع الواو . كما حملت على الخروج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال فى قوله ﷺ[6] « لا دَرَيت ولا تَلَيت » وإنما بابه

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٣٤ .

(٢) رياض الصالحين ، باب الوصية بالنساء ص ٥٩ وروايته : فإنما هن عَوان عندكم : جمع عانية وهى الأسيرة .

(٣) سورة البقرة آية ٢٥ .

(٤) هو سلمى بن ربيعة من بنى ضبة . والبيتان من الكامل .

ملت : أدخلت اللحم أو غيره فى الملة وهو الرماد الحار . العفاة : جمع عاف وهو السائل والقمع : جمع قمعة ، وهو رأس السنام . والعشار من الإبل التى لها عشرة أشهر عشراء ، أو التى نتج بعضها و لم ينتج بعضها وهى أحسن الإبل . راجع ديوان الحماسة جـ ١ ص ٢١٣ ، والأمالى جـ ١ ص ٨١ ، والدرر ١/٣٥ ، والنوادر فى اللغة ص ١٢١ .

(٥) ذكره فى اللسان و لم ينسبه مادة « عقر » وروايته :

لو أن .... حبلن ولو كانت .....

والبيت من الطويل .

(٦) من أحاديث منكر ونكير عند سؤال القبر ، وهو مثل فى مجمع الأمثال ٢/٢٣٦ وفيه : ولا ائتليت .

تلوت . ومن حكم الإدغام إلى حكم الفك فى قوله ﷺ « أيتكن صاحبة الجَمل الأدْبَب تَنْبحها كلاب الحوْأب » وإنما بابه الأدَبّ . وكما حملت على الخروج من وزن الكلمة إلى غيره ، كقول العرب : أخذه ما قَدُم وما حدُث ، وهَنَأه ومرَأه ، وفعلته على ما يسُوءُك وينُوءُك[1] . ولا يقولون فى الإفراد إلا : حدَث ، وأمرأه ، وأناءهُ يُنيئه . وهذا ونحوه المراد بقولى (كما قد يسَوِّغ لكلمات غيرَ مالها من حكْم ووزن) .

ص : ومن البارز المتصل فى الجرّ والنصب « ياء » للمتكلم ، و « كاف » مفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة ، و « ها » للغائبة و « هاء » مضمومة للغائب ، وإن وَلِيَتْ ياءً ساكنةً أو كَسْرَةً كسَرها غيرُ الحجازيين ، وتُشْبَع حَرّكتها بعدَ مُتَحَرِّك ، ويختار الاختلاسُ بعد ساكن مطلقا وفاقا لأبى العباس ، وقد تُسَكَّنُ أو تُخْتلسَ الحركة بعدَ مُتحَرِّك عند بنى عُقَيل وكلابٍ اختيارا ، وعند غيرهم اضطرارا ، وإن فَصَلَ المتحركَ فى الأصل ساكنٌ حذِف جَزْمًا أو وقْفًا جازت فيه الأوجه الثلاثةُ .

ش : البارز خلاف المستكن ، والمتصل خلاف المنفصل ، وإضافة الياء إلى المتكلم لئلا يذهب الوهم إلى ياء المخاطبة . ولما كان سبب وضع الضمائر طلبَ الاختصار ناسب ذلك أن يُشْرَكَ بين الجر والنصب فى الضمائر التى منها ياء المتكلم وكاف المخاطب والمخاطبة وها الغائبة وهاء الغائب وما يتفرع من ذلك ، وسيأتى الجميعُ مبيَّنا إن شاء الله تعالى . والمفْتَقَرُ إليه الآن مثُلٌ يستَأْنس بذكرها، فمثال ذلك فى الياء[2] ﴿ ربِّى أكْرَمَنِى ﴾ ومثاله فى الكاف[3] ﴿ ما وَدّعَك ربُّك ﴾ ومثاله فى ها الغائبة[4] ﴿ وتَقْواها * قد أفْلَحَ من زكَّاها ﴾ ومثاله فى هاء الغائب[5] ﴿ فقال لِصَاحبه وهو يُحَاورُه ﴾ .

---

(١) راجع شرح درة الغواص ٨٠ – ٨١ .
(٢) سورة الفجر ، آية : ١٥ .
(٣) سورة الضحى ، آية : ٣ .
(٤) سورة الشمس ، آيتا : ٨ ، ٩ .
(٥) سورة الكهف ، آية : ٣٤ .

ولغة الحجازيين فى هاء الغائب الضم مطلقا ، وهو الأصل ، فيقولون : ضربته ، ومررت بهُ ، ونظرت إليهُ .

ولغة غيرهم الكسر بعد الكسرة أو الياء الساكنة إتباعا ، وبلغة غيرهم قرأ القرّاء إلا حَفْصًا فى[1] ﴿ وما أنْسَانيهِ إلا الشيطان ﴾ و[2] ﴿ بما عاهد عليهِ الله ﴾ وحمزة فى[3] ﴿ لأهلِه امْكثوا ﴾ فى الموضعين ، فإنهما قرآ بالضم على لغة الحجازيين .

وما ذكر من إشباع حركة الغائب فهو الأصل ، إلا أنّ اللافظ بذلك بعد ساكن كالجامع بين ساكنين ، فلذلك كثر اختلاس الضمة والكسرة فى نحو : منه ، وتأتيه ، ونَرْجوه . ورجح سيبويه الإشباع إذا لم يكن الساكن حرف لين ، ورَدَّ ذلك أبو العباس ويَعْضده السماع الشائع . ومن العرب من يكسر هاء الغائب بعد كسرة مفصولة بساكن ، ومنه[4] ﴿ أرْجِئهِ وأخاه ﴾ فى قراءة ابن ذكوان .

وأما اختلاس الضمة والكسرة بعد متحرك فلغة رواها الكسائى عن بنى عقيل وبنى كلاب ، وبهذه اللغة قرأ أبو جعفر « له وبه » وما أشبههما ، قال الكسائى : سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون[5] ﴿ إن الإنسانَ لربهْ لكَنود ﴾ بالجزم ، و « لربه لكنود » بغير تمام ، ولهْ مال وله مال . وغير بنى عقيل وبنى كلاب لا يوجد فى كلامهم اختلاس ولا سكون فى « له » وشبهه إلا فى ضرورة كقول الشاعر وهو الشماخ[6] :

لَهُ زَجَل كأنَّهْ صَوْتُ حادٍ إذا طلبَ الوَسِيقَة أو زَمِيـرُ

وقال آخر[7] :

---

(١) سورة الكهف ، آية : ٦٣ ، الإتحاف ص ٢٩٢ .

(٢) سورة الفتح ، آية : ١٠ ، الإتحاف ص ٣٩٥ .

(٣) سورة طه ، آية : ١٠ ، الإتحاف ص ٣٠٢ .

(٤) سورة الأعراف ، آية : ١١١ ، سورة الشعراء ، آية : ٣٦ ، شواذ ابن خالويه ص ٤٥ وهى لابن عامر .

(٥) سورة العاديات ، آية : ٦ .

(٦) البيت من الوافر ، الوسيقة : الأنثى . يتحدث عن حمار وحش ، راجع كتاب سيبويه جـ ١ ص ٣٠ تحقيق هارون ، والدرر جـ ١ ص ٣٤ .

(٧) ذكره فى اللسان فى الألف اللينة « ها » ولم ينسبه ، وكذا لم ينسبه فى الدرر جـ ١ ص ٣٤ ، وروى « ظمأ » =

وأَشْرَبُ الماءَ ما بى نحوَه عَطَش   إلَّا لأنّ عُيُونَهْ سَيْـلُ واديها

فإن فَصَل المتحرك فى الأصل ساكنٌ حذف[1] جزما أو وقفًا جاز فى الهاء التحريك مع الإشباع ، والتحريك مع الاختلاس ، والتسكين نحو قوله تعالى[2] ﴿ وإن تشكروا يَرْضَه لكم ﴾ فمن أشبع نظر إلى اللفظ ، ولأن الهاء متصلة بحركة ، ومن اختلس استصحب ما كان للهاء قبل أن يحذف الألف لأن حذفها عارض ، والعارض لا يعْتَد به غالبا . ومن سَكنْ نظر إلى أن الهاء قد وقعت موقع المحذوف الذى كان حقه ، لو لم يكن حرف علة ، أن يسَكَّن ، فأعطيت الهاء ما يستحقه المحل من السكون . وهذه الأوجه الثلاثة المشار إليها .

ص : ويَلِى الكاف والهاءَ فى التثنية والجمع ما وَلِى التاءَ ، وربما كسِرت الكاف فيهما بعد ياء ساكنة أو كسـرة . وكسْرُ ميم الجمع بعدَ الهاء المكسورة باختلاس قبلَ ساكنٍ وبإشباع / دونه أقْيَسُ ، وضمُّها قبلَ ساكنٍ وإسكانُها قبل متحرك أشهر ، وربما كُسِرَتْ قبل ساكنٍ مطلقا .

١٢٣ أ

ش : قد تقدم أن « تاء » الضمير تُوصَلُ مضمومة بميم وألف للمخاطَبَيْن والمخاطَبَتَيْن ، وبميم مضمومة ممدودة للمخاطَبين ، وبنون مشددة للمخاطبات . وأنّ تسكين ميم الجمع إنْ لم يلها ضمير متصل أعرف ، وإن وَلِيَها لم يجز التسكين خلافًا ليونس . فإلى جميع ذلك أشرت بقولى « ويلى الكافَ والهاء فى التثنية والجمع ما ولى التاء » فكما قيل : فعلتُما ، وفعلتُم ، وفعَلْتن ، يقـال : إنَّكمَا معهما ، وإنَّكمْ معهم ، وإنَّكنّ معهن .

ومَنْ كَسَرَ هاءَ المفرد إتْباعا للكسرة والياء الساكنةِ كَسَر هاءَ التثنية والجمع ، ومن لم يكسر لم يكسر . وبعض العرب يكسر كاف التثنية والجمع بعد كسرة أو

= مكان « عطش » والبيت من البسيط ، وفى الخصائص جـ ١ ص ٣٧١ نسبة لقطرب : وضرورة الشعر لابن عصفور ١٢٤ ، والمقرب ٢٠٤/٢ .

(١) فى الأصل : حذف له .

(٢) سورة الزمر ، آية : ٧ .

ياء ساكنة إلحاقًا بالهاء نحو : مررتُ بِكِما وبِكِم وبِكِن ، ورغبت فيكِما وفيكِم وفِيكِنّ قال الشاعر[1] .

وإن قال مَوْلاهم عَلَى كلِّ حادثٍ   من الدَّهرِ رُدُّوا بعضَ أحلامِكِم رَدُّوا

كذا روى هذا البيت بكسر كاف أحلامكم على هذه اللغة . وكسر ميم الجمع بعد كسر الهاء أقيس من ضمها ، لأن الخروج من الكسر إلى الضم ثقيل ،وضمُّها قبل ساكن نحو[2] ﴿ بهمُ الأسباب ﴾ أشهر ، ولذلك قرأ به أكثر القراء ، وقد تكسر الميم قبل ساكن وإن لم يكن قبلها كسرةٌ ولا ياءٌ ساكنة ، نحو قوله[3] :

فَهُمُ بطانَتُهُـم وَهـم وزراؤهـم   وهمِ القضاةُ وَمِنهمِ الحُكّـامُ

ومثله قول الآخر[4] :

ألا أن أصحابَ الكُنَيْفِ قصدتهم   همِ الناسُ لما أخْصبُـوا وَتموَّلوا

كذا أنشده ابن جنى فى المحتسب بكسر ميم « همِ القضاة » و « همِ الناس » .

ص : تَلْحَقُ قَبلَ ياءِ المتكلم إن نُصِبَ بغيرِ صفةٍ ، أو جُرَّ بمن أو عَنْ أو قد أو قطْ أو بَجَل أو لَدُن ، نونٌ مكسورةٌ للوِقاية ، وحذفُها مع لَدُن وأخوات ليت جائز ، وهو مع بَجَل ولعلّ أعرفُ من الثبوت ، ومع ليس وليت ومِن وعَن وقط بالعكس .

---

(١) هو الحطيئة ، والبيت من الطويل .
وفى الديوان (جل) مكان (كل) راجع ديوان الحطيئة ص ٤١ ، والكتاب جـ ٣ ص ٢٩٤ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٦٦ .

(٣) لم ينسبه فى المحتسب جـ ١ ص ٤٥ ، وكذا ذكره فى الدرر و لم ينسبه ، والبيت من الكامل والشطر الثانى فيها :
.... وهم الملوك ومنهم الحكماء وراجع معجم شواهد العربية .

(٤) هو عروة بن الورد كما فى المحتسب جـ ١ ص ٤٥ تحقيق النجدى وشلبى ، والبيت من الطويل . ونسبه فى شرح المفصل لقطرب ، وروايته :
ألا إن أصحاب الكنيف وجدتهم   هم القوم لما أخصبوا وتمولـوا
وفى هامش الكتاب نقل رواية ابن السكيت فى شرح ديوان عروة .... كما الناس .... جـ ٢ ص ١٣١ ، ويراجع شعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٨٩٣ . وديوانا عروة بن الورد والسموأل ، ص ٥٦ ، وفيه : وجدتهم مكان قصدتهم ، وكما مكان هم .

وقد تلحق مع اسم الفاعل ، وأفعل التفضيل ، وهى الباقية فى : فَلَيْنى ، لا الأولى وفاقا لسيبويه .

ش : تقدم فى ذكر علامات الفعل أن هذه النون تصحب ياء المتكلم[1] على سبيل اللزوم إذا عمل فيها فعل ماض كأكْرَمَنى ، أو مضارع كيكرمنى ، أو أمر كأكْرِمنى . وينبغى الآن أن تعلم أنّ فعل الأمر أحق بها من غيره ، لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران : أحدهما التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة . والثانى : التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة . فبهذه النون تُوقِّى هذان المحذوران فسميت نون الوقاية لذلك . لا لأنها وقت الفعل من الكسر ، إذ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقا هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم ، لأن ياء المتكلم فضلة فهى فى تقدير الانفصال ، بخلاف ياء المخاطبة لأنها عمدة . ولأن ياء المتكلم قد تغنى عنها الكسرة التى قبلها ، ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو[2] ﴿ فيقول ربى أكر منْ ﴾ وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك . فلما صحبت النون الياء مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوبا ، ليدل لحاقها على نصب الياء . ولحقت إنّ وأخواتها جوازا لشبهها بالأفعال . ولو جعل لحاقها مع المضارع أصلا لم يمتنع ، لأنها صانتة من خفاء الإعراب وتَوَهُّم صيرورته مبنيا ، فاحتُرِز بالنون من ذلك ، كما احترز منه حين اتصل بالمضارع ألف الضمير وواوه وياؤه فجئ بالنون بعدهن نائبة عن الضمة ، ولم يحتج إلى ذلك فى نحو : غلامى ، بل اكتفى بتقدير الإعراب لأصالته فيه ، فلا يذهب الوهم إلى زواله دون سبب جلى ، ثم صارت النون أولى بالياء من غيرها – إذا عرض سبب كالمحافظة على بقاء سكون – من وأخواتها .

وقد يؤَيِّدُ اعتبارُ وقاية الفعل من الكسر بأن الكسر الذى وقى الفعل إنما هو كسر يلحق الاسم مثلُه ، وهو كسر ما قبل ياء المتكلم ، لا كسر ما قبل ياء المخاطبة فإنه خاص بالفعل ، فلا حاجة إلى صون الفعل منه ، وهذا فرق حسن ، لكنه مرتب على ما لا أثر له فى المعنى ، بخلاف الذى اعتبرته فإنه مرتب على صون من خلل ولبس فكان أولى .

---

(١) ص ١٥ .

(٢) سورة الفجر ، آية : ١٥ .

ولما كان للأمر والمضارع المستقبل الأصالة فى لحاق النون لم يمنع عدم التصرف من وجوب اتصالها « بِهَبْ » أخت « ظن » ، لأمريَّتها ، ولا من وجوب اتصالها « بعسى » للزوم استقبال مصحوبها ، ولقولهم فى التعجب : أعْسِ به ، ولفظه لفظ الأمر ، وكذا فعل التعجب لم يمنع من وجوب اتصاله بالنون المشار إليها عدمُ تصرفه لعروضه ، ولكون / أحد مثاليه بلفظ الأمر . ٢٣ ب

ولما عدمت « ليس » التصرف ، ولزوم الاستقبال ، ولم يكن لها فى الأمرية نصيب ، كمثل ما كان لعسى وفعل التعجب مع شبه لفظها بلفظ ليت ، عوملت معاملة ليت فى لحاق النون ، فقيل : ليتنى ، كقول بعض العرب : عليه رجلا ليسنى . ولم يرد ليتى وليسى إلا فى نظم قال زيد الخيل[1] :

كمُنْيَةِ جابرٍ إذ قال لَيْتِي ... أُصَادفُه ويتلفَ بعضُ مالى

وقال الراجز[2] :

عددتُ قومى كعَديد الطَّيْس ... إذ ذَهَب القومُ الكِرَامُ ليسى

ولحاق النون مع لدن أكثر من عدم لحاقها ، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات وليس كذلك ، بل هو جائز فى الكلام الفصيح ، ومن ذلك قراءة نافع[3] ﴿ من لدُنِى عُذرا ﴾ بتخفيف النون وضم الدال ، ولا يجوز أن تكون نون لدنى نون الوقاية ، ويكون الاسم لدُ ، لأن لد متحرك الآخر ، والنون فى لدن وأخواته إنما جيء بها لتصون أواخرها عن زوال السكون ، فلا حظ فيها لما آخره متحرك ، وإنما يقال فى « لَدُ » مضافا إلى الياء « لِدى » نص على ذلك سيبويه . وقرأ أبو بكر مثل نافع ، إلا أنه أشم الدال ضما ، وقرأ الباقون بضم الدال وتشديد النون ، مُدْغمين نون لدن فى نون الوقاية .

وكان مقتضى الدليل استواء « ليت » وأخواتها فى لحاق النون لشبهها بالأفعال

---

(١) البيت من الوافر ، وفى رواية : * أصادفه وأفقد جل مالى ، راجع الدرر جـ ١ ص ٤١ ، والعينى جـ ١ ص ٣٤٦ ، والكفاية فى النحو جـ ١ ص ١٠٧ .

(٢) هو رؤبة بن العجاج . عديد : عدد : الطيس : التراب أو الرمل . راجع الدرر جـ ١ ص ٤١ ، والعينى جـ ١ ص ٣٤٤ . والكفاية فى النحو جـ ١ ص ١٠٦ . والديوان ص ١٧٥ .

(٣) سورة الكهف آية ٧٦ . الإتحاف ص ٢٩٣ .

المتعدية ، لكن استثقل لحاقها بأواخر غير ليت لأجل التضعيف ، فحسن حذفها تخفيفا ، وثبوتها للشبه المذكور ، ولم يكن فى ليت معارض للشبه فلزمها ثبوتُها فى غير ندور .

ولما نقص شبه لعل بالفعل من أجل أنها تُعَلِّقُ فى الغالب ما قبلها بما بعدها ، ومن أجل أنها تجُر على لغة ، ضعف وجوب لحاق النون المذكورة بها ، فكثر « لَعَلِّى » كقوله تعالى[1] ﴿ لعلى أبلغ الأسباب ﴾ و[2] ﴿ لعلى أرجع إلى الناس ﴾ وقلَّ لعلنى ومنه قول الشاعر[3] :

فقلت أَعِيرَانى القَدُومَ لعلنى   أَخُطُّ بها قَبْرًا لأبيض ماجد

والضمير من قولى « وهو مع بجل ولعل أعرف » عائد إلى الحذف ، أى قول العرب : بَجَلى ولعلِّى أعرف من قولهم : لعلنى وبجلنى ، ومعنى « بجل » حسب ، وكذلك معنى « قد وقط » ومن قال : بجلى وقدى وقطى بلا نون شبهها بحسب ، إلا أن بجل أشبه به لأنه ثلاثى مثله ، ولمساواته فى اشتقاق فعل منه إذا قيل : أبجله وأحسبه ، بمعنى كفاه ، فلذلك فاق عدمُ النون مع بجل ثبوتها ، بخلاف قد وقط ، وفى الحديث[4] « قط قط بعزتك وكرمك » يروى بسكون الطاء وكسرها ، مع ياء ودون ياء ، وقطنى بنون الوقاية ، وقطٍ بالتنوين ، وبالنون أشهر ، قال الراجز[5] :

امْتَلأَ الْحوْضُ وقال قَطْنِــى   مَهْلًا رُوَيْدًا قدْ مَلأْتَ بطنى

وقال آخر فى قدنى وقدى[6] :

قَدْنـىَ مِنْ نَصْـرِ الخُبَيْبَيْنِ قدِى

---

(١) سورة غافر ، آية : ٣٦ .

(٢) سورة يوسف ، آية : ٤٦ .

(٣) هو مدرك بن حصن الأسدى ، راجع كتاب تهذيب الألفاظ ص ٢٩٢ ، وهو من الطويل . وراجع الدرر جـ ١ ص ٤٣ ، والعينى جـ ١ ص ٣٥٠ ، وراجع ص ٢٤ من هذا الكتاب .

(٤) صحيح مسلم ٧٠٢/٥٢ .

(٥) قال العينى : قائله راجز من الرجاز لم أقف على اسمه . راجع العينى جـ ١ ص ٣٦١ ، ومعجم شواهد العربية .

(٦) سبق ذكره فى ص ٧١ .

وقال الشاعر فى الحذف مع عن ومن[1] :

أَيُّهـا السائِلُ عَنْهـم وَعنِـى   لستُ من قيس وَلا قيسُ منِى

وحكى سيبويه : عليكنى ، وعليك بى[2] . وسمع الفراء بنى سليم تقول : مكانى ، يريـد : انتظرنى فى مكانك . وإذا أعملت رويد فى الياء قلت : رويدنى ، أى أمهلنى . وكذلك تفعل بكل متعد من أسماء الأفعال .

ومثال لحاقها الصفة قول الشاعر ، أنشده الفراء[3] :

ومَا أدْرى وَظنى كلُّ ظـن   أَمُسْلمُنِى إلى قومِـى شَرّاح

وأنشد ابن طاهر[4] فى تعليقه على كتاب سيبويه[5] :

وليس بمُعْيِينى وفى الناس مَمْتَع   صديقٌ إذا أعيا عَلَىّ صديقُ

وأنشد غيرهما[6] :

وليس المُوَافِينى ليُرفَدَ خائبا   فإنّ له أضعافَ ما كان أَمَّلا

ومعيينى والموافينى يرفعان تَوهُّم كون نون مسلمنى تنوينا ، لأن ياء المنقوص المنون لا ترد عند تحريك التنوين لملاقاة ساكن نحو : أغادٍ ابنُك أم رائح ؟ وياء معيينى الثانية ثابتة فى : وليس بمعيينى ، فعلم أن النون الذى وليه ليس تنوينا وإنما هو نون

---

(١) لم أعرف قائل البيت ، وهو من الرمل . راجع العينى جـ ١ ص ٣٥٢ .

(٢) ذكر الرضى أن الباء تزاد كثيرا فى مفعول أسماء الأفعال لضعفها فى العمل . انظر حاشية الصبان جـ ٣ ص ١٥١ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو ليزيد بن محمد الحارثى كما فى الدرر ، وابن محرم كما فى العينى ٣٨٥/١ ورواية الدرر جـ ١ ص ٤٣ :

فما أدرى وكل الظن ظنى   أمسلمنى إلى قومى شراحى

وفى اللسان والقاموس شراحيل ، وفى معانى القرآن جـ ٢ ص ٣٨٦ ..... أمسلمنى إلى قومٍ .... يريد : شراحيل ، ولم يقل : أمسلمى ، وهو وجه الكلام .

(٤) الإشبيلى المعروف بالخدب اشتهر بتدريس الكتاب، توفى فى عشر الثمانين وخمسمائة قال السيوطى : وقفت على حواشيه على الكتاب بمكة المشرفة . البغية ٢٨/١ .

(٥) قال فى الدرر لم أعثر على قائله ، وهو من الطويل ، وقال فى شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح : وقائله مجهول . وراجع الأشمونى جـ ١ ص ١٠٧ ومعجم شواهد العربية .

(٦) قال العينى ٣٨٧/١ : لم أقف على اسم قائله ، وهو من الطويل ، والدرر جـ١ ص٤٣ ، ومعجم شواهد العربية .

الوقاية ، ولذلك ثبت مع الألف واللام فى الموافينى . وأيضا فإن التنوين إذا اتصل بما معه كشىء واحد حذف تنوينه نحو : وابن زيداه ، ولا يقال : وابن زيدناه فتحرك التنوين ، بل تحذف ، لأن زيادة المندوب للندبة كشىء واحد . وكذا ياء المتكلم مع متلوها كشىء واحد ، ولذا كسر ما قبلها كما كسر ما قبل ياء النسب .

وأجاز الكوفيون تحريك التنوين لأجل ألف الندبة فى نحو : وابن زيدناه .

وأيضًا فمقتضى الدليل مصاحبة النون الياء مع الأسماء المعربة لتقيها خفى الإعراب ، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك فنبهوا عليه فى بعض أسماء الفاعلين / كما مضى من : أمسلمنى ، ومعيينى ، والموافينى . ومن ذلك قراءة بعض القراء[1] ﴿ هل أنتم مُطْلِعُونِ ﴾ بتخفيف الطاء وكسر النون . وفى البخارى أن النبى ﷺ قال لليهود « هل أنتم صادقونى » كذا فى ثلاثة مواضع فى أكثر النسخ المعتمد عليها . ولما كان لأفعل التفضيل شبه بالفعل معنى ووزنًا ، وخصوصًا بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة فى قول النبى ﷺ[2] « غيرُ الدَّجّال أخوفنى عليكم » والأصل : أخوف مخوفاتى عليكم ، فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هى مقامه ، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون كما فعل بأسماء الفاعلين المذكورة ، وأخوف على هذا الوجه مصوغ من فعل المفعول كقولهم[3] : أشْغَلُ من ذات النِّحْيَيْن ، وأزْهَى من دِيك . وكقوله ﷺ « أخوف ما أخاف على أمتى الأئمة المضلون » ويمكن أن يكون من « أخاف » فإنَّ صَوْغ أفعل التفضيل وفعل التعجب من فِعْلٍ على أَفْعَل مطرد عند سيبويه ، فيكون المعنى على هذا : غير الدجال أشد إلىَّ إخافة عليكم من الدَّجال . ويجوز أن يكون من باب وصف المعانى على سبيل المبالغة بما يوصف به الأعيان ، فيقال : شِعْرٌ شاعرٌ ، وخَوْفٌ خائفٌ ، ومَوْت مائت ، وعَجَبٌ عاجب ، ثم يصاغ أفعل باعتبار ذلك المعنى فيقال : شعرك أشعر من شعره ، وخوفى أخوف من خوفك ، ومنه قوله ﷺ[4] « أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لبيد[5] » .

١٢٤ ا

---

(١) سورة الصافات ، آية : ٥٤ ، الجعفى عن أبى عمرو وابن عباس وابن محيصن . شواذ ابن خالويه ص ١٢٨ .

(٢) التاج الجامع للأصول ٣٤٥/٥ .

(٣) مجمع الأمثال ٣٧٦/١ .

(٤) صحيح مسلم ١٤١/٤١ ، ورياض الصالحين ص ٢٢٣ .

(٥) البيت من الطويل ، وبقيته : وكل نعيم لا محالة زائل .

=

أَلَا كُلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ

ومنه قول الشاعر[1] :

يَداك يدٌ خيرُها يُرتَجَى   وأُخْرَى لأعدائِها غائِظه

فأمَّا التى خيرُها يُرتَجَى   فأجْوَدُ جُودًا مِنَ اللافِظه

وأمَّا التى يُتَّقَى شَرُّها   فَنَفْسُ العَدُوِّ بها فائظَه

وتقدير الحديث مسلوكا به هذا السبيل : خوفُ غير الدجالِ أخوفُ خَوْفى عليكم ، فحذف المضاف إلى غير وأقيم غير مقامه ، وحذف المضاف إلى الياء وأقيمت الياء مقامه فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون على ما تقرر .

ولما كان للفعل بهذه النون صون ووقاية مما ذكر حوفظ على بقائها مطلقا إذا لَقِيها مثلها ودعت الحاجة إلى حذف ، فهى الباقية عند سيبويه فى قول الشاعر[2] :

تَراه كالثَّغامِ يُعَلُّ مِسْكا   يَسُوءُ الفَالِياتِ إذا فَلَيْنى

أراد : إذا فلينني ، فحذف الأولى وبقيت الثانية . كما أنها هى الباقية فى[3] ﴿ أفغَيرَ اللهِ تأمرونى ﴾ وقد تقدم الكلام على ذلك .

فصل : ص : من المُضْمَرِ مُنْفَصِلٍ فى الرفع ، للمتكلم منه أنا ، محذوف الألف فى وصل عند غير تميم ، وقد يقال هَنا ، وأنَ ، وآنَ ، ويتلوه فى الخطاب « تاء » حرفية كالاسمية لفظا وتصرفا ، ولفاعل نفعل « نحن » وللغيبة « هو » و « هى » و « هم » و « هن » ولميم الجمع فى الانفصال ما لها فى الاتصال .

ش : زعم الأكثرون أن ألف « أنا » زائدة للوقف كزيادة هاء السكت ، وأيدوا

= راجع الدرر جـ ١ ص ٢ ، والعينى جـ ١ ص ٥ ، وراجع لبيد بن ربيعة العامرى ص ٣٣٨ ، وشرح ديوانه ص ٢٥٦ .

(١) نسبت الأبيات للخليل ولطرفة ، وهى من المتقارب ، العينى جـ ١ ص ٥٧٢ ، والتصريح على التوضيح جـ ١ ص ١٨٢ ، ومعجم شواهد العربية . ولم ينسبها فى اللسان فى « فيظ » .

(٢) هو عمرو بن معد يكرب ، كما فى اللسان فى « فلا » قال : والنساء يقال لهن : الفاليات والفوالى . والثغام : نبت ، وراجع معانى القرآن جـ ٢ ص ٩٠ : والبيت من الوافر .

(٣) سورة الزمر ، آية : ٦٤ .

ذلك بأن الهاء تعاقبها ، كقول حاتم[1] : هذا فزدى أنه ، والصحيح أنا (أنا) بثبوت الألف وقفا ووصلا هو الأصل ، وهى لغة بنى تميم ، وبذلك قرأ نافع قبل همزة قطع[2] (كأنا أحيى) و[3] (إن ترن أنا أقل) وقرأ بها أيضا ابن عامر فى قوله تعالى[4] ﴿ لكنا هو الله ربى ﴾ والأصل : لكن أنا ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون ، وأدغمت النون فى النون .

ولمراعاة الأصل كان نون أنا مفتوحا فى لغة من لفظ به دون ألف وجعل الفتحة دليلا عليها ، كما أنّ من حذف ألف « أما » فى الاستفتاح قال : أَمَ والله . ولو كان وضع أنا فى الأصل من همزة ونون فحسب لكانت النون ساكنة ، لأنها آخر مبنى بناء لازما ، وقبلها حركة ، وما كان هكذا فحقه السكون كمن وعن وأن ولن ، ولو حرك على سبيل الشذوذ لم يعبأ بحركته بحيث يلزم صونها فى الوقف بزيادة ألف أو هاء سكت ، فإذا قيل : إن الألف أصل وحذفها عارض ، وأبقيت الفتحة دليلا عليها ، سلم من مخالفة النظير وتكلف التقدير ، لكون « أنا » فى تخفيفه بحذف ألفه وبقاء الفتحة دليلا مُذَكِّرا بِرَدٍّ ما يوقف عليه ، نظير « أما » حين قيل : أَمَ والله ، ونظير « ما » الاستفهامية إذا حذف ألفها فى الجر فقيل : لِمَ فعلت ؟

وفى قول من قال فى : أنا فعلت : أنْ فعلت من الشذوذ ما فى قول من قال : لِمْ فعلت ؟ كما قال الشاعر[5] :

يا أسَدِيًّا لِمْ أكلتَه لِمَه ... لو خافك اللهُ عليه حرّمه

ومن قال : آنَ فعلت بالمد ، فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب فى رأى راء ،

---

(١) راجع النوادر فى اللغة ص ٦٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى الاستراباذى تحقيق نور الحسن وآخرين جـ ٢ ص ٢٩٤ . وفزدى بمعنى فصدى ، وفى المثل : لم يحرم من فزد له ، القاموس المحيط فى : فصد .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٥٨ ، الإتحاف ص ١٦٢ .

(٣) سورة الكهف ، آية : ٣٩ ، الإتحاف ص ٢٩٠ .

(٤) سورة الكهف ، آية : ٣٨ ، الإتحاف ص ٢٩٠ .

(٥) البيت من الرجز فى اللسان « روح » ، قال سالم بن دارة :

يا فقعسى ... لو خافك ... فما أكلت لحمه ولا دمه

وفى الإنصاف مسألة ٤٠ :

يا أسدى ... لو خافك ... فما قربت لحمه ولا دمه

ومنه قول الشاعر[1] :

وكلُّ خَلِيلٍ راءنى فهو قائل   منَ اجْلكِ هذا هامَةُ اليومِ أو غَد

ولا ينبغى أن يكون آن بالمد من الإشباع ، لأن الإشباع لا يكون غالبا إلا فى الضرورة .

وأما من قال : هَنا فعلت ، فمن إبدال الهمزة هاء ، وهو كثير ، وعكسه قليل .

٢٤ ب ويلتزم / فى الخطاب حذف الألف والتسكين ، لأن الحاجة إلى تخفيف المركب أشد من الحاجة إلى تخفيف المفرد . وفاعل نفعل هو المتكلم العظيم أو المشارك ، وقد تقدم بيان ما لميم الجمع من هيأتها حال التلفظ بها ، فأغنى عن إعادته الإحالة عليه[2] .

ص : وتسكينُ هاء « هو » و « هى » بعد الواو والفاء واللام وثمَّ جائزٌ ، وقد تسَكَّنُ بعد همزة الاستفهام ، وكافِ الجَرِّ ، وتحذف الواو والياء اضطرارا ، وتُسَكِّنهما قيس وأسد ، وتُشَدِّدهما هَمْدَان .

ش : فى هو وهى مخالفة للنظائر من وجهين : أحدهما بناؤهما على حركة بعد حركة ، وإنما يكون ذلك فيما بناؤه عارض كالمنادى واسم لا . أو فيما حذف منه حرف كأنا . والثانى سكون أولهما بعد الحروف المذكورة .

فأما سبب بنائهما على حركة فقصد امتيازهما من ضمير الغائب المتصل ، فإنه فى اللفظ هاء مضمومة وواو ساكنة ، أو هاء مكسورة وياء ساكنة ، فلو سكن آخر هو وهِى لالتبس المنفصل بالمتصل . ولم يبال بذلك قيس وأسد حين قالوا : هُو قائم ، وهى قائمة ، لأن موضع المنفصل فى الغالب يدل عليه فيؤمن التباسه بالمتصل . وإنما قلت فى الغالب ، لأن من المواضع ما يصلح للمتصل والمنفصل نحو : من أعطيته زيد ، ومن لم أعطه هند ، فيجوز أن يراد بالضميرين الاتصال فيكونا مفعولين ، وأن يراد بهما الانفصال على لغة قيس وأسد فيكونا مبتدأين ، والعائد محذوف ،

---

(١) هو كثير عزة ، كما فى اللسان ، والبيت من الطويل . راجع مادة « رأى » ، والديوان ص ٤٣٥ .

(٢) راجع ص ١٣٣ – ١٣٤ .

والأصل : من أعطيته هو زيد ، ومن لم أعطها هى هند ، ثم حذف العائدان لمفعوليتهما واتصالهما ، وأسكن آخر هو وهى فأشبها متصلين .

ويجوز أن يكون الأصل : هُوّ وهِيّ كما يقول همدان ، ثم خففا وتركت الحركة مشعرة بالأصل .

وأما تسكين الهاء ففرارا من مخالفة النظائر ، وذلك لأنه ليس فى الكلمات ما هو على حرفين متحركين ثانيهما حرف لين غيرهما ، فقصد تسكين أحدهما ، فكان ثانيهما أولى ، إلا أنه لو سُكِّنَ وُقِعَ بتسكينه فى التباس المنفصل بالمتصل ، فعُدِل إلى تسكين الأول من الحروف المذكورة لأنها كثيرة الاستعمال ، وبمنزلة الجزء مما يدخل عليه ، أعنى الواو والفاء واللام ، وألحقت بها ثم . وبمقتضى ذلك قرأ قالون والكسائى ووافقهما أبو عمرو مع غير ثم ، ولم يجئ السكون مع الهمزة والكاف إلا فى الشعر ، فمن ذلك قول الشاعر[1] :

فقُمْتُ للطَّيْفِ مُرْتاعا وأرَّقنى ... فقلتُ أهْىَ سَرَت أم عادنى حُلُم

وقال آخر[2] :

وقالوا اسْلُ عن سَلْمَى برؤية شبهها ... من النَّيِّرات الزُّهر والعين كالدُّمى

وقد علموا ما هُنَّ كهْىَ فكيف لى ... سُلُوٌّ ولا أنفكُّ صبّا مُتَيَّما

ومثال حذف الواو والياء اضطرار قول الشاعر[3] :

بَيْنَاهُ فى دار صدق قد أقام بها ... حينا يُعَللنا وما نُعَلله

وقال آخر فى حذف ياء هى[4] :

سالمتُ من أجلِ سلمى قومها وهم ... عِدًى ولولاهِ كانوا فى الفلا رِممَا

---

(١) فى الدرر جـ ١ ص ٣٧ : البيت من قصيدة للمرار العدوى فى الحماسة ، والذى فى الحماسة ١٥٦/٢ : وقمت للزور ، وقد نسبته لزياد بن حمل وهو من البسيط ، وراجع العينى ج ١ ص ٢٥٩ .

(٢) فى الدرر جـ ١ ص ٣٧ . ذكر البيت الثانى وقال : لم أعثر على قائله . وهما من الطويل ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٣) هو من البسيط ذكره فى الدرر جـ ١ ص ٣٦ و لم ينسبه ، وذكره فى الكتاب جـ ١ ص ٣١ و لم ينسبه ، وقال فى شرح شواهد سيبويه : من الأبيات التى لم يعرف قائلها .

(٤) البيت من البسيط ، و لم أعرف قائله . المساعد ١٠١/١ .

ومثال تسكين الواو والياء على لغة قيس قول الشاعر[1] :

وركْضُكَ لولا هُو لقيتَ الذى لَقُوا فأصبحتَ قد جاوزت قومًا أعاديا

وقال الآخر[2] :

إنَّ سَلمى هى التى لو تراءت حبَّذا هِى من خُلَّة لو تُخَالى

كأنه أراد . تخالل ، فأبدل الياء من أحد حرفى التضعيف .

ومثال التشديد على لغة هَمْدَان قول الشاعر[3] :

وإنّ لسانى شُهدةٌ يُشتَفَى بها وهُوَّ عَلَى من صبّه الله عَلقَمُ

وقال آخر فى تشديد ياء هى[4] :

والنَّفْس إنْ دُعِيَتْ بالعُنْفِ آبيةٌ وهِيَّ ما أُمِرَتْ باللطفِ تَأتمر

ص : ومن المُضْمَرات « إيّا » خلافا للزَّجَّاج ، وهو فى النصب كأنا فى الرفع ، لكن يليه دليل ما يُرَادُ به من متكلم أو غيره ، اسما مضافًا إليه وفاقا للخليل والأخفش والمازنى ، لا حرفًا خلافًا لسيبويه ومن وافقه ، ويقال : إيّاكَ وأيّاك وهِيَّاك وهَياك[5] .

ش : « إيّا » ضمير لا ظاهر خلافا للزجاج أبى إسحق ، والدليل على أنه ضمير أنه يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره ، لتقديم على العامل نحو : إياك أكرمت ، أو لإضماره نحو : إياك والأسدَ ، أو لانفصاله بحصر أو غيره نحو : ما أكْرِمُ إلا إياك ،

---

(١) قال فى الدرر جـ ١ ص ٣٧ : لم أعثر على قائله ، ونسبه فى اللسان فى الألف اللينة « ها » لعبيد بن الأبرص . وهو من الطويل ، وليس فى الديوان الذى قدمه سير شالس ليال .

(٢) فى اللسان فى « خلل » : وأما قول الهذلى :

إن سلمى هى المنى لو ترانى حبذا هى من خلة لو تخالى

وإنما أراد لو تخالل ، فلم يستقم له ذلك ، فأبدل من اللام الثانية ياء . والبيت من الخفيف .

(٣) فى الدرر جـ ١ ص ٣٧ : لم يعرف قائله ، وفى التصريح : قائله رجل من همدان ، وهو من الطويل . انظر ص ٢٣١ هامش ٥ ، وأمالى اليزيدى .

(٤) فى الدرر جـ ١ ص ٣٨ : لم يعرف قائله ، وهو من البسيط . وراجع معجم شواهد العربية .

(٥) فيها سبع لغات : فتح الهمزة وكسرها مع تشديد الياء وتخفيفها ، وإبدال الهمزة هاء مع فتحها وكسرها ، ومع تشديد الياء وتخفيفها ، إلا الهاء المفتوحة فإن الياء لا تشدد معها .

وأكرمتُه وإياك ، فَخَلَفَهُ كما يخلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند تعذره ، فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة . ولأن بعض المرفوعات كجزء من رافعه ، وقد ثبت لضميره منفصلٌ ، فثبوت ذلك لضمير النصب أولى ، إذ لا شيء من المنصوبات كجزء من ناصبه ، ولأن « إيا » لا تقع دون ندور فى موضع رفع ، وكل اسم لا يقع فى موضع رفع فهو مضمر أو مصدر / أو ظرف أو حال أو منادى ، ومُبَايَنَةُ « إيّا » لغير المضمر متيقنة ، فتعيَّن كونه مضمرا .

١٢٥

ولأن « إيا » لو كان ظاهرا لكان تأخره عن العامل واتصاله به جائزا بل راجحا على انفصاله عنه وتقدمه عليه كحال غيره من المنصوبات الظاهرة . والأمر بخلاف ذلك ، فامتنع كونه ظاهرا ولزم كونه ضميرا ، لكنه وضع بلفظ واحد ، فافتقر إلى وصله بما يبين المراد به من الكاف وأخواتها ، وهى ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف . هذا هو مذهب الخليل والأخفش والمازنى وهو الصحيح ، لأن فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل :

أحدها : أن الكاف فى « إياك » لو كانت حرفا كما هى فى « ذلك » لاستعملت على وجهين : مجردة من لام ، وتالية لها ، كما استعملت مع « ذا » و « هُنا » ولحاقها مع « إيا » أولى لأنها ترفع توهم الإضافة ، فإن ذهاب الوهم إليها مع « إيا » أمكن منه مع « ذا » لأن « إيا » قد يليها غير الكاف ، ولذا لم يختلف فى حرفية كاف « ذلك » بخلاف كاف « إياك » .

الثانى : أنها لو كانت حرفا لجاز تجريدها من الميم فى الجمع كما جاز تجريدها مع « ذا » كقوله تعالى[1] ﴿ فما جزاءُ من يفعلُ ذلك منكم ﴾ و[2] ﴿ ذلك خير لكم وأطهر ﴾ .

الثالث : أنه لو كانت اللواحق « بإيا » حروفا لم يحتج إلى الياء فى « إياى » كما لم يحتج إلى التاء المضمومة فى « أنا » .

الرابع : أن غير الكاف من لواحق « إيا » مجمع على اسميته مع غير « إيا » مختلف

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٨٥ .

(٢) سورة المجادلة ، آية : ١٢ .

فى اسميته معها ، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه ، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجرى الجميع على سنن واحد .

الخامس : أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف فى لفظ واحد ، وفى القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك ، فوجب المصير إليه .

السادس : أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماءً مجرورةَ المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب : إذا بَلَغ الرجلُ الستين فإياه وإيا الشَّوَابِّ ، وروى : فإياه وإيا السَّوْءَاتِ . وهذا مستند قوى ، لأنه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتى المعنى ، ثم إن هذا الكلام يتضمن وعظا وترغيبا لمن بلغ الستين فى ذكر الموت والإعراض عن الفتنة بالنساء الشواب فإنهن يلهينه ويعجز عما يبغينه ، ومن رواه بالسِّين والتاء فقد أصاب أيضا ، ومعناه النهى عن القبائح ، فإن اجتنابها مأمور به عموما ، والشيخ باجتنابها أحق لأن صدورها منه أقبح .

فإن قيل : هذه الوجوه مؤدية إلى إضافة (إيا) وهى ممتنعة من وجهين :

أحدهما : أن « إيا » لو كان مضافا لم تخل إضافته من قصد تخفيف أو تخصيص فقصد التخفيف ممتنع لأنه مخصوص بالأسماء العاملة عمل الأفعال ، وإيا ليس منها وقصد التخصيص ممتنع أيضا لأن « إيا » أحد الضمائر ، وهى أعرف المعارف ، فلا حاجة بها إلى تخصيص .

الثانى : أن « إيا » لو كان مضافا لكانت إضافته إضافة شىء إلى نفسه وهى ممتنعة .

فالجواب أن يقال : أما إضافة التخفيف فمسلم امتناعها من « إيا » وأما إضافة التخصيص فغير ممتنعة ، فإنها تصير المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة ، وإلا ازداد بها وضوحًا كما يزداد بالصفة كقول الشاعر[1] :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لرجل من طيئ يفتخر برجل منهم اسمه زيد قتل رجلا من بنى أسد اسمه زيد ، فأقاد السلطان منه . راجع جـ ١ ص ٨٧ من الأشباه والنظائر للخالديين ، وجـ ١ ص ٣٢٧ من خزانة الأدب ، وجـ ٢ ص ١٠٣ من الكامل ، وشرح شواهد المغنى جـ ١ ص ١٦٥ – ١٦٦ وقد ، جاء فى بعض الروايات :

علا زيدنا يوم الوغى .... بأبيض من ماء الحديد يمان

عَلَا زَيدُنا يومَ النَّقا رأسَ زيدِكم   بأبيضَ ماضِى الشَّفْرَتيْنِ يَمانِى

فإضافة زيد هنا أوجبت له من زيادة الوضوح مثل ما يوجب وصفه إذا قيل : علا زيد الذى منا زيدا الذى منكم ، فكما قبل زيادة الوضوح بالصفة قبل زيادة الوضوح بالإضافة من غير حاجة إلى انتزاع تعريفه . وقد يضاف عَلَمٌ لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحْوجِ إلى زيادة الوضوح ، كقول ورقَةَ بنِ نَوْفَل[1] :

وَلُوجا فى الذى كَرِهت قريشٌ   ولو عَـجَّت بمكتها عَجيجـا

فإذا جازت إضافة مكة ونحوها مما لا اشتراك فيه ، فإضافة ما فيه الاشتراك أولى بالجواز كإيًّا ، فإنه قَبلَ ذِكْرِ ما يليه صالح أن يراد به واحد من اثنى عشر معنى ، فالإضافة إذا له صالحة ، وحقيقته بها واضحة . وكان انفرادها بالإضافة دون غيرها من الضمائر كانفراد « أى » بها دون سائر الموصولات . ورفعوا توَهُّم حرفية ما يضاف إليه بإضافتها إلى الظاهر فى قولهم : فإياه وإيا الشّواب . والاحتجاج بهذا للخليل على سيبويه شبيه باحتجاج سيبويه على يونس بقول الشاعر[2] :

دَعَـوْتُ لما نَابَنِـــى مِسْوَرا   فَلَبَّـى فَلَبَّـى يَـدَىْ مِسْوَر

لأن يونس يرى أن ياء « لبَّيْك » ليست للتثنية ، بل هى كياء « لَدَيْك » فاحتج سيبويه بثبوت ياء لَبَّى مع الظاهر ، ولو كانت كياء لَدَى لم تثبت إلا مع المضمر كما أن ياء « لدى » لا تثبت إلا / مع المضمر ، وأما إلزامهم بإضافته أيضا إضافة الشىء إلى نفسه فنلتزمها معتذرين بما اعتذر عنها فى نحو : جاء زيد نفسه ، وأشباه ذلك . ٢٥ ب

والكلام على ما فى إياك من اللغات غنى عن التفسير ، إذ ليس فيه إلا النقل ، وأعرف لغاته تخفيف الياء .

فصل : ص : يتعينُ انفصالُ الضميرِ إنْ حُصر بإنما ، أو رُفِع بمصدر مضاف إلى المنصوب ، أو صفةٍ جَرَتْ عَلَى غير صاحبها ، أو أُضْمِرَ العاملُ ، أو أُخّر ،

---

(١) البيت من الوافر .

(٢) نسب البيت إلى أعرابى من بنى أسد ، وهو من المتقارب . راجع العينى جـ ٣ ص ٣٨١ . ومعجم شواهد العربية .

أو كان حرفَ نَفْى ، أو فَصله مَتْبُوعٌ ، أو وَلِىَ واوَ المُصَاحَبة ، أو إلّا ، أو إمَّا ، أو اللامَ الفارقةَ ، أو نصبَه عاملٌ فى مضْمَرٍ قبله غيرِ مرفوع إن اتفقا رُتْبَة ، وربما اتصلا غائبين ، إن لم يشتبها لفظا .

وإن اختلفا رُتْبَةً جاز الأمران .

ووجبَ فى غير نُدُورٍ تقديمِ الأسبق رتبةً مع الاتصال ، خلافا لكثير من القدماء ، وشذ « الّاكِ » فلا يقاس عليه .

ش : يتعين انفصال الضمير لحصره بإنما كقوله[1] :

أنا الفارسُ الحامى الذِّمار وإنما يُدافِع عن أَحْسَابه أَنا أو مثلى

ومن ذلك قول الشاعر[2] :

كأَنَّا يومَ قُرَّا إنما نَقْتُلُ إيانا

وقد وَهم الزمخشرى فى قوله :

إنما نقتل إيانا

فظن أنه من وُقوع المنفصل موقع المتصل ، وليس كذلك ، لأنه لو أوقع هنا المتصل فقال : إنما نقتلنا ، لجمع بين ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى ، وذلك مما يختص به الأفعال القلبية : وغَرَّ الزمخشرى ذكرُ سيبويه هذا البيتَ فى باب[3] : ما يجوز فى الشعر من إيّا ولا يجوز فى الكلام ثم قال : (فمن ذلك قول حُمَيد الأرقط[4] :

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق كما فى العينى جـ ١ ص ٢٧٧ والدرر جـ ١ ص ٣٩ وروايتهما :

أنا الذائد الحامى .... يدافع عن أحسابهم ....

وراجع الديوان جـ ٢ ص ١٥٣ طبعة دار صادر بيروت .

(٢) هو ذو الإصبع العدوانى أو أبو بجيلة والبيت من الهزج ، وبعده :

قتلنـــــــا منهم كل فتـــى أبـيض حُسَّانـــا

راجع الكتاب جـ ١ ص ٢٧١ ، و ٣٨٣ وجـ ٢ ص ١١١ والإنصاف ص ٦٩٩ وابن يعيش جـ ٣ ص ١٠١ – ١٠٢ ، وكتاب تهذيب الألفاظ ص ٢١٠ .

(٣) راجع كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٣٦٢ تحقيق هارون .

(٤) راجع كتاب سيبويه جـ ١ ص ٣٨٣ ، وجـ ٢ ص ٣٦٢ وفهرس شواهد سيبويه ، وقبله :

أتتك عنس تقطع الأراكا . وهو من الرجز .

إليكَ حتى بلَغَت إيا كا

فهذا ونحوه مخصوص بالشعر ، لأنه لولا انكسار الوزن لقال : (حتى بلغتك) ثم ذكر البيت الذى أوله : كأنا ، لا لأن ما فيه لا يجوز إلا فى الشعر ، بل لأن « إيانا » مُوقَعٌ فيه موقع أنفسنا ، فبينه وبين الأول مناسَبَة من قِبَل أن « إيا » فى الموضعين واقعٌ موقعا غيرُه به أولى ، لكن فى الثانى من معنى الحصر المستفاد بإنما ما جعله مساويًا للمقرون بإلا ، فحسُنَ وقوع « إيا » فيه كما يحسن بعد إلا ، وهذا مطرد « فمن اعتقد شذوذه فقد وهم » .

ومثال الانفصال لكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب قول الشاعر[1] :

بَنَصرِكم نحن كنْتُم ظافرين وقد أَغْرى العِدَا بكم استِسْلامُكم فَشَلا

ومثال انفصاله لكونه مرفوعا بصفة جرت على غير صاحبها قوله[2] :

غَيْلانُ ميَّةَ مَشْغوفٌ بها هُوَ مُذْ بَدَتْ له فحِجاه بَان أو كَرِبَا

ومثال انفصاله لإضمار العامل قوله[3] :

فإنْ أنتَ لم يَنْفَعْك عِلمُك فانْتَسِب لعلّك تهديك القرونُ الأوائِل

ومثال انفصاله لتأخير العامل قوله تعالى[4] ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ .

ومثال انفصاله لكون العامل حرف نفى قوله تعالى[5] ﴿ وما أنتم بمعجزين ﴾

---

(١) لم ينسبه العينى جـ ١ ص ٢٨٩ ، وقال فى الدرر جـ ١ ص ٣٩ : لم أعثر على قائله ، وهو من البسيط . وفى بعض الروايات :

بنصركم نحن كنتم واثـقين ....

وراجع معجم شواهد العربية .

(٢) هو ذو الرمة ، والبيت من البسيط . راجع الدرر جـ ١ ص ٣٩ . وليس فى ديوانه .

(٣) هو لبيد بن ربيعة ، والبيت من الطويل . راجع الدرر جـ ١ ص ٤٠ ، والعينى جـ ١ ص ٢٩١ ، ولبيد ابن ربيعة العامرى ص ٣٣٧ وروايته : فإن أنت لم تصدقك نفسك ... وشرح ديوانه ص ٢٢٥ وروايته : .... لم تصدقك نفسك ...

(٤) سورة الفاتحة ، آية : ٥ .

(٥) سورة الأنعام ، آية : ١٣٤ .

وقول الشاعر[1] :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيا عَلى أحـدٍ إلا عَلَـى أضْعَـفِ المجانين

ومثال المفصول بالمتبوع قوله تعالى[2] ﴿ لقد كنتم أنتم وآباؤكم فى ضلال مبين ﴾

وقول الشاعر[3] :

مُبَرَّأ من عيوبِ الناس كلِّهم فاللهُ يَرْعَى أبا حَرْب وإيَانا

ومثال المفصول بواو المصاحبة قول الشاعر[4] :

فآلَيْتُ لا أَنفَكُّ أحْذُو قصيدة تكونُ وإيّاها بها مثلا بعدى

ومثال المفصول بإلا قوله تعالى[5] ﴿ أمرَ ألا تعبدوا إلا إياه ﴾ .

ومثال المفصول بإما قول الشاعر[6] :

بِكَ أو بِى اسْتعانَ فليلٍ إمّا أنا أو أنت ماابتغى المستعينُ

وقال الأخفش فى كتاب المسائل بعد أن مثل بإن كان زيد لصالحا : فإن جئت فى هذا القياس بفعل لا يحتاج إلى مفعول أوقعت اللام على الفاعل فقلت : إن قام لزيد ، وإن كان الاسم مضمرا قلت : إن قعد لأنا ، لأنك إذا لم تصل إلى التاء جعلتها أنا إذا عَنى بها المتكلم نفسه ، وأنت إذا عَنى غيره ، وكذلك : إن قام لنحن . هذا نصه . وإليه أشرت بقولى « أو ولى واو المصاحبة ، أو إلا ، أو إما ، أو اللام الفارقة » ومن هذا النوع قول الشاعر[7] .

---

(١) قال فى الدرر جـ ١ ص ٩٦ – ٩٧ : لم يعرف قائله ، والبيت من المنسرح ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٢) سورة الأنبياء ، آية : ٥٤ .

(٣) فى الدرر جـ ١ ص ٤٠ : فالله يرعى أبا حفص ....

قال : ولم يعرف قائله ، والبيت من البسيط ، وراجع كتاب سيبويه جـ ٢ ص٣٥٦ تحقيق هارون . ومعجم شواهد العربية .

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلى ، والبيت من الطويل . راجع الدرر جـ ١ ص ٤٠ . وديوان الهذليين قسم ١ ص ١٥٩ وروايته : ..... أدعك وإياها ...

(٥) سورة يوسف ، آية : ٤٥ .

(٦) قال العينى ٢٩٩/١ : لم أقف على اسم قائله ، وهو من الخفيف ، ومعجم شواهد العربية .

(٧) ذكر البيت فى العينى جـ ١ ص ٣٠١ . وفى الدرر جـ ١ ص ٤٠ ، ولم يذكر قائله ، وهو من =

إنْ وجدتُ الصديقَ حقًا لِإيّا ك فَمُرْنى فلن أزال مُطِيعا

فوافق فى الرتبة : علمتك إياك ، أى أنت فى علمى الآن كما كنت قبلُ .

والمراد بالموافقة فى الرتبة كونهما لمتكلم كعلمتنى إياى ، أو لمخاطب كعلمتك إياك ، أو لغائب كزيد علمته إياه ، أو لغائبين كقولك : مال زيد أعطيته إياه ، فانفصال ثانى الحاضرين متعين أبدًا ، لأنه لا يكون إلا مثل الأول لفظا ومتحدا به معنى فاستثقل اتصالهما ، ولأن اتصالهما يوهم التكرار .

وانفصال ثانى الغائبين متعين أيضا إن كان هو الأول فى المعنى نحو : زيد علمته إياه .

أو شبيها بما هو الأول فى المعنى نحو : مال زيد أعطيته إياه .

فإن غاير الأولَ لفظا جاز اتصاله على ضعف ، فمن ذلك ما رَوى الكسائىُ من / قول بعض العرب : هم أحسنُ الناسِ وُجوها وأنْضَــرهموها، ومنه قول مَغلس ابن لقيط[1] :

١٢٦ ا

وقد جَعَلَتْ نفسِى تطيب لِضَغْمَة لضَغْمِهماها يقرعُ العظمَ نابُها

ومثال جواز الأمرين لاختلاف الرتبة : الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إياه .

فمع الانفصال لك أن تقدم الأسبق رتبة وأن تؤخره ، نحو : أعطيته إياك . ومع الاتصال ليس لك إلا تقديمه سماعا على العرب ، فلو قلت : أعطيتهوك أو نحوه لم يجز عند سيبويه وفاقا للمسموع واقتصارا عليه . وأجازه غيره قياسا ، قال سيبويه[2] :

فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكنى ، أو بدأ بالغائب قبل المخاطب فقال : أعطاهوك ، فهذا قبيح لا تتكلم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه .

= الخفيف . وراجع معجم شواهد العربية .

(١) يرثى أخاه أطيطا . والضغمة : العضة ، والمراد الشدة والمصيبة . يقرع العظم : يدقه . والبيت من الطويل . وهو فى العينى ٣٣٣/١ ، والكتاب ٣٨٤/١ ، واللسان « ضغم وجعل » ونسب إلى مُغَلِّس فى الجيم ٢٨٠/٢ بلفظ : على غل غيظ يهزم .

(٢) نص عبارة سيبويه : فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكنى ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد أعطاهونى ، فهو قبيح لا تكلم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه . الكتاب جـ ٢ ص ٣٦٤ تحقيق هارون .

قلت : ولا يعضد قول من أجاز القياس فى ذلك قولُ العرب : عليكنى ، لكون الكاف فيه متقدمة على الياء ، لأن الكاف فى عَليك فاعل فى المعنى ، فيتنزَّل تقدمها على الياء منزلة تقدم التاء فى قولك : أكرمتنى ، فلا يجوز أن يجرى مُجْراها « كاف » ليس لها حظ فى الفاعلية نحو « كاف » أعطاك ، ولكن يعضد قولَ من أجاز القياس فى ذلك ما رَوَى ابنُ الأنبارى فى غريبه من قول عثمان رضى الله عنه : أَرَاهُمنى الباطل شيطانا ، فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل .

وأشرت بقولى « وشذ إلاكِ » إلى قول الشاعر[1] :

وما نُبَالِى إذا ما كنتِ جَارتنا ألا يُجاورَنـــا إلَّاكِ دَيّـــارُ

والأكثرون على أن الاتصال فيه لم يستبح إلا للضرورة ، لأن حق الضمير الواقع بعد إلا الانفصال اعتبارًا بأن إلا غير عاملة ، ومن حكم على إلا بأنها عاملة لم يعدّ هذا من الضرورات ، بل جعله مُرَاجعة لأصل متروك ، ويعتذر عن مثل : قاموا إلا إياك ، بكون الاستعمال استمر بالانفصال ، والأولى به الاتصال ، وهذا متعلق بالاستثناء ، فأخّرْت استيفاء الكلام فيه إلى بابه حتى نأتيه إن شاء الله تعالى .

وأما ما أجاز ابنُ الأنبارى من أن يقال : حتاك ، فلا مسموع له ، إلا إن جعِلتْ حتى جارة وذلك أيضا مفتقر إلى نقل عن العرب ، لأن العرب استغنت فى المضمر بإلى عن حتى ، كما استغنت بمثل عن كاف التشبيه ، وقد يرد دخول الكاف على ضمير الغائب ، ولم يرد دخول حتى على ضمير أصلا .

ص : ويُخْتارُ اتصال نحو « هاء » أعطيتكه ، وانفصال الآخر من نحو : فِرَاقيها ومَنْعُكهَا وخِلْتُكَه . وكهاء أعطيتكه هاء نحو : كُنته ، وخَلَف ثانى مفعولى نحو : أعطيت زيدا درهمًا ، فى باب الإخبار . ونحو : ضَمِنَتْ إياهم الأرضُ ، ويَزِيدُهم حُبًّا إلىَّ هُم ، من الضرورات .

ش : لما ذكرت ما يجوز فيه الاتصال والانفصال ، وكان بعضُه مختارَ الاتصال ،

---

(١) قال العينى جـ ١ ص ٢٥٤ : هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى أحد ، وقال فى الدرر جـ ١ ص ٣٣ : لم أعثر على قائله مع كثرة الاستشهاد به ، وهو من البسيط ، وراجع معجم شواهد العربية .

وبعضه مختار الانفصال ، أخذت فى بيان ذلك فكل ضمير تراه كهاء أعطيتكه ، فى كونه ثانى منصوبين بفعل غير قلبى ، فهو جائز الاتصال والانفصال ، واتصاله أجود ، ولذلك لم يأت فى القرآن إلا متصلا كقوله تعالى[1] ﴿ إذ يُريكهمُ اللهُ فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا لفشلتم ﴾ وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازم ، ويدل على عدم لزومه قول النبى ﷺ[2] « فإن الله مَلّككم إياهم ، ولو شاء ملكهم إياكم » .

وأشرت « بالآخر من نحو (ومنعكها) إلى ما كان من الضمائر منصوبا بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول أول ، أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول .

فالمنصوب بمصدر مضاف إلى ضمير هو فاعل كقول الشاعر[3] :

لَئِن كانَ حُبِّيكِ لى كاذبًا فقد كان حُبِّيكِ حقّا يقينا

ومثله قول الآخر[4] :

تَعَزَّيْتُ عنها حِقْبَةً فتركتُها وكان فِراقيها أمرَّ من الصبر

والمنصوب بمصدر مضاف إلى ضمير هو مفعول أوَّل كقوله[5] :

فلا تَطْمعْ أبيتَ اللعنَ فيها ومَنعُكها بشىءٍ يُستَطاع

وإلى ذا البيت والأول الذى قبله أشرت بقولى « من نحو : فِراقِيها ، ومنعكها » .

والمنصوب باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول كقول الشاعر[6] :

لا تَرْجُ أو تخْشَ غيرَ الله إنَّ أذًى واقيكه اللهُ لا يَنْفَكّ مأمونا

---

(١) سورة الأنفال ، آية : ٤٣ .

(٢) من خطبة الوداع ، الترمذى فى وصايا – ٥ – وابن ماجه وصايا – ٦ – .

(٣) من أبيات الحماسة ، و لم ينسب لأحد ، هو من المتقارب .راجع العينى جـ ١ ص ٢٨٣ . ومعجم شواهد العربية .

(٤) قائله يحيى بن طالب الحنفى كما فى خزانة الأدب جـ ١ ص ٣٠٥ ، وهو من الطويل .

(٥) هو قحيف العجلى ، وقيل رجل من تميم ، والبيت من الوافر ، راجع خزانة الأدب جـ ١ ص ٣٠٢ .

(٦) قال العينى ٣٠٨/١ : استشهد به ابن مالك ، و لم يعزه إلى أحد ، و لم أقف على اسم قائله ، وهو من البسيط . ومعجم شواهد العربية .

وإنما المختار فى هذه الثلاثة وأمثالِها الانفصال ، ولكنه تُرِك واستعمل الاتصال ، لأن الوزن لم يتأت إلا به .

وإذا كان الضمير كهاء « خِلتكه » فى كونه ثانى مفعولى أحد أفعال القلوب ، فالانفصال به أولى ، لأنه خبر مبتدأ فى الأصل ، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر ، بخلاف هاء كنته فإنه خبر مبتدأ فى الأصل ، ولكنه شبيه بهاء ضربته فى أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، فكأن الفعل مباشر له ، فكان مقتضى هذا ألا ينفصل كما لا ينفصل هاء ضربته ، إلا أنه أجيز الانفصال به مرجوحا لا راجحا خلافا لسيبويه ومن تبعه . ودليلنا على ذلك من وجهين :

أحدهما : أن المشار إليه ضمير منصوب بفعل لا حاجز له إلا ما هو كجزء منه ، فأشبه مفعولا لم يحجزه من الفعل إلا الفاعل ، فوجب له من الاتصال / ما وجب للمفعول الأول ، فإن لم يساوه فى وجوب الاتصال فلا أقل من كون اتصاله راجحا . ٢٦/ب

الوجه الثانى : أن الوجهين مسموعان فاشتركا فى الجواز ، إلا أن الاتصال ثابت فى النظم والنثر ، والانفصال لم يثبت فى غير استثناء إلا فى النظم ، فرجح الاتصال لأنه أكثر فى الاستعمال ، ومن الوارد من ذلك فى النظم دون ضرورة قول الشاعر[1] :

كم ليث اغترَّ بى ذا أشْبُلٍ غَرَثَت ... فكاننى أعْظمُ الليثين إقداما

فقال فكاننى مع تمكنه أن يقول : فكنته أعظم الليثين إقداما ، جعل أعظم بدلا من الضمير ، كما قالوا : اللهم صل عليه الرءوفِ الرحيم . ومن الوارد منه فى النثر قول النبى ﷺ لعائشة رضى الله عنها « إياكِ أن تكونيها ياحميراء » وقوله ﷺ لعمر رضى الله عنه فى ابن صياد[2] « إن يكُنْه فلن تُسَلّط عليه ، وإن لا يكنه فلا خير لك

---

(١) البيت من البسيط ، راجع ص ٦١ من هذا الكتاب .

(٢) البخارى ص ٢٣ من كتاب الجنائز ، و ٧٩ باب إذا أسلم الصبى فمات .. والبخارى ـ طبعة الشعب ـ ٨٦/٤ ، وشواهد التوضيح ص ٢٨ .

فى قتله » ومن ذلك قول بعض العرب : عليه رجلا ليسنى . وقال سيبويه[1] : بلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسنى ، وكذلك كاننى . هذا نَصُّه ، و لم يحك فى الانفصال نثرا إلا قولهم فى الاستثناء : أتونى ليس إياك ، ولا يكون إياك ، وهذا يتعين انفصاله فى غير الضرورة ، لأن ليس ولا يكون فيه واقعان موقع إلا ، فعومل الضمير بعدهما معاملته بعدها ، فلا يقاس على ذلك ما ليس مثله ، والاتصال فى قوله[2] :

إذْ ذَهَب القومُ الكرامُ ليسى

من الضرورات ، لأنه استثناء ، ولو لم يكن استثناء لكان الاتصال أولى من الانفصال كما تقرر .

ومن انفصال ثانى مفعولى أفعال القلوب قول الشاعر[3] :

أخى حَسِبْتُكَ إياه وقد مُلِئَت ... أرجاءُ صدرِك بالأَضْغانِ وَالإِحَنِ

ومن وروده متصلا قوله[4] :

بُلِّغْتُ صنعَ امرِىءٍ بَرٍّ إخالكه ... إذ لم تزلْ لاكتساب الحمدِ مُبْتَدِرا

ومثال الإخبار عن ثانى مفعولى أعطيت زيدا درهما : الذى أعطيته زيدا درهمٌ ، هذا على أن تخبر بالضمير الذى هو خلف عن المخبر عنه متصلا ، وإن جئت به منفصلا مراعاة للترتيب الأصلى قلت : الذى أعطيت زيدا إياه درهم . والاتصال رأى أبى عثمان المازنى ، وباختياره أقول ، لأن الاتصال هو الأصل ، فإذا أمكنَ بلا محذور فلا عدول عنه عند مراعاة الأولى ، فلو كان بدل الدرهم مفعولا لا يعلم كونه ثانيًا إلا بالتأخير نحو : أعطيت زيدا عمرا ، فأخبر عنه ، تعين انفصاله ، لأن وصله بالفعل يوهم كونه أولا ، فلو عضد بهذا قول غير المازنى لاعتضد ، فيقال : إذا تعين

---

(١) راجع كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٣٥٩ تحقيق هارون ، باب استعمالهم إيا إذا لم تقع مواقع الحروف التى ذكرنا .

(٢) راجع ص ١٣٦ .

(٣) ذكره العينى و لم ينسبه ، ٢٧٦/١ وهو من البسيط ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) قال العينى ٢٨٧/١ : هذا البيت احتج به جماعة من النحاة ، و لم أر أحدا منهم نسبه إلى قائله ، وهو من البسيط ، ومعجم شواهد العربية .

الانفصال فى بعض صور الإخبار فيلتزم فى جميعها ، ليجرى الباب على سنن واحد كما فعل فى غيره .

والإشارة بنحو : ضمنت إياهم الأرض ، إلى قول الشاعر وهو الفرزدق[1] :

إنى حَلَفْتُ ولم أحلِفْ عَلَى فَنَدٍ فناءَ بيتٍ من السَّاعين معمور
بالباعثِ الوارثِ الأموات قد ضمِنت إياهم الأرضُ فى دَهْرِ الدَّهارير

فأوقع الضمير المنفصل بغير سبب موقع المتصل ، فلولا ضرورة إقامة الوزن لكان خطأ . وكذا قول الآخر[2] :

وما أصَاحِبُ من قومٍ فأذكرهم إلا يزيدهــم حُبًّــا إلىّ هُـــمُ

فهم الأخير فاعل يزيد ، وظن بعضهم أن هذا جائز فى غير الشعر ، لأن قائله لو قال : يزيدونهم ، لصلح ، فيجعل المتصل وهو الواو فاعلا ، والمنفصل توكيدًا ، وهذا وهم ، لأن لك ضميرين متصلين لمسمى واحد أحدهما فاعل والآخر مفعول وذلك لا يكون فى غير فعل قلبى .

ص : الأصلُ تقديمُ مُفَسِّر ضميرِ الغائب ، ولا يكون غيرَ الأقرب إلا بدليل ، وهو إما مُصَرَّحٌ بلفظه ، أو مُسْتَغنى عنه بحضور مدلوله حِسّا أو علْمًا ، أو بذِكْرِ ما هوَ لهُ جزْءٌ أو كلٌّ أو نظير[3] أو مُصَاحِبٌ بوجهٍ ما .

ش : لما كان ضميرُ الحاضر مُفسَّرًا لمشاهدة تقارنه ، ولم يكن لضمير الغائب مشاهدة تقارنه ، جعلوا تقديم مُفَسِّره خلفًا عما فاته من مُقَارَنةِ المُشَاهَدَة ، ومقتضى هذا القصد تقديم الشعور بالمفسِّر كمَا يتقدم الشعور بذاتٍ يصلح أن يُعَبَّر عنها بضمير حاضر . واللائق بالمفسِّر لكونه جزءَ المفَسَّر فى تكميل وضوحه أن يتصل به ، فلذلك

---

(١) البيتان من البسيط ، راجع العينى جـ ١ ص ٢٧٤ ، والديوان جـ ١ ص ٢٦٤ .

(٢) هو زياد بن حمل التميمى ، وقيل زياد بن منقذ ، وقيل منقذ ، والبيت من البسيط ، راجع العينى جـ ١ ص ٢٥٦ – ٢٥٧ ، وراجع ديوان الحماسة جـ ٢ ص ١٥٣ وروايته : لم ألق بعدهم حيا فأخبرهم . والعقد الفريد ٤٢٦/٢ .

(٣) نظير ليست فى ب .

إذا ذكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعدا جُعل للأقرب ، ولا يجعل لغيره إلا بدليل من خارج .

وعَوْدُ هو من قولى : « وهو إما مصرح بلفظه » على المُفسِّر ، أى المفسِّر إما مصرح بلفظه كزيد لقيته ، وإما مستغنى عن لفظه بحضور معناه فى الحس كقوله تعالى[1] ﴿ هى رَاوَدَتْنى عن نفسى ﴾ و[2] ﴿ يا أَبَتِ استأجره ﴾ أو بحضور معناه فى العِلْم كقوله تعالى[3] ﴿ إنا أنزلناه فى ليلة القَدْر ﴾ أو بذكر ما صاحب الضمير كقول الشاعر[4] / ١٢٧

أَماوِىّ ما يُغْنِى الثَّراءُ عن الفتى ... إذا حشْرَجَت يوما وضاق بها الصَّدْرُ

فذكر الفتى مُغْنٍ عن ذكر النفس لأنها جزؤه ، فعاد إليها فاعلِ حشرجت والضمير المجرور بالباء ، ومن هذا قولهم : من كَذَب كان شرًّا له ، فأضْمَر فى كان ضمير الكَذِب لأنه جزء مدلول كَذَب ، ومثله قوله تعالى[5] ﴿ اعدلوا هو أقربُ للتقوى ﴾ فهو عائد إلى العدل ، لأنه جزء مدلول اعدلوا ، ومن هذا أيضًا قول الشاعر[6] :

وإذا سُئِلت الخيرَ فاعلم أنها ... حُسْنى تُخَصُّ بها من الرحمن

فأعاد الضمير على المسألة لأنها جزء من مدلول سئلت ، ومن هذا أيضًا قول الشاعر[7] :

إذا نُهِىَ السَّفِيه جَرَى إليه ... وخَالَفَ والسَّفِيهُ إلى خلاف

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٢٦ .

(٢) سورة القصص ، آية : ٢٦ .

(٣) سورة القدر ، آية : ١ .

(٤) فى الدر جـ ١ ص ٤٤ : البيت من قصيدة لحاتم الطائى ، وهو من الطويل . وفى اللسان : لعمرك ما يغنى الثراء ولا الغنى .. راجع ديوان حاتم ص ٥٠ .

(٥) سورة المائدة ، آية : ٨ .

(٦) البيت من الكامل ، قاله كعب الغنوى لابنه على ، راجع الأمالى جـ ٢ ص ٣١٤ والبيت كما جاء فيها :
وإذا سئلت .... نعمى تخص بها ....

(٧) الإنصاف مسألة / ١٥ ، وخزانة الأدب ٢٢٩/٢ قال فى الدرر جـ ١ ص ٤٤ : لم يعثر على قائله ، والبيت من الوافر ، ومعجم شواهد العربية ، ونسب فى إعراب القرآن لأبى قيس الأسلت الأنصارى ص ٩٠٢ وهذا البيت وما علق به عليه ليس فى ب .

فالهاء من إليه عائدة على السَّفه ، فإنه جزء مدلول السفيه .

ويستغنى أيضا عن ذكر صاحب الضمير بكونه كُلًّا وكون المذكور جزءا ، فإن الجزء يدل على الكل ، كما يدل الكل على الجزء ، ومن ذلك قوله تعالى[1] ﴿ ولا يُنْفِقُونها فى سبيل الله ﴾ فإن الذهب والفضة بعض المكنوزات ، فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع حتى كأنه قيل : والذين يكنزون أصناف ما يُكْنز ولا ينفقونها . ومن ذلك أيضا قول الشاعر[2] :

ولو حلفت بين الصَّفَا أُمُّ مَعْمَر ومروتها بالله بَـرَّتْ يمينُها

فأعاد الضمير إلى مكة لأن الصفا جزء منها ، وذكر الجزء مُغْنٍ عن ذكر الكل فى بعض الكلام . ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى[3] ﴿ كلُّ من عليها فانٍ ﴾ فيكون الضمير للدنيا وإن لم يجر ذكرها فى هذه السورة ، لأن ما جرى ذكره بعضها ، والبعض يدل .

وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما لصاحبه بوجه ما كالاستغناء بمستلزِم عن مستلزَم ، فمن ذلك قوله تعالى[4] ﴿ فمَنْ عُفى له من أخيه شيء فاتِّباع بالمعروف وأداء إليه بإِحْسَان ﴾ فعُفى يستلزم عَافِيًا فأغنى ذلك عن ذكره ، وأعيد الهاء من إليه عليه . ومثال هذا أيضًا قول الشاعر[5] :

فإنَّكَ والتأبينَ عُرْوَة بعد ما دعاكَ وأيدينا إليه شَوارِعُ
لكا لرَّجُل الحادى وقد تَلَع الضُّحَى وطيرُ المنايا فوقهن أوَاقِع

فالحادى يستلزم إبلا مَحْدُوّة ، فأغنى ذلك عن ذكرهن ، وأعاد ضمير فوقهن عليهن ، ومثل هذا قوله تعالى[6] ﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾ ففاعل توارت ضمير

---

(١) سورة التوبة ، آية : ٣٤ .
(٢) البيت من الطويل ، و لم أعرف قائله . وفى الأصل : جعلت .
(٣) سورة الرحمن ، آية : ٣٦ .
(٤) سورة البقرة ، آية : ١٧٨ .
(٥) قال العينى جـ ٣ ص ٥٢٤ : لم أقف على اسم قائلهما ، والبيتان من الطويل . شوارع : مرتفعة . تلع : ارتفع ، أواقع : أصلها وواقع قلبت الواو همزة ، ومعجم شواهد العربية .
(٦) سورة ص ، آية : ٣٢ .

الشمس ولم تذكر ، لكن أغنى عن ذكرها ذكر العشى وأوله وقت الزوال ، فذكره يستلزم معنى الشمس فكأنها مذكورة ، ويجوز أن يكون فاعل توارت[1] ضمير الصافنات .

وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما يصاحبه ذكْرًا أو استحضارا ، كذكر الخير وحده متلوا بضمير اثنين مقصود بهما المذكور وضده ، كقول الشاعر[2] :

وما أدْرِى إذا يَمَّمْتُ أمرا أُريدُ الخيرَ أيُّهما يلينى

وقد يعاد الضمير على المسكوت عنه لاستحضاره بالمذكور وعدم صلاحيته[3] له كقوله تعالى[4] ﴿ إنا جعلنا فى أعناقِهم أغلالا فهى إلى الأذقان ﴾ فهى عائد على الأيدى لأنها تصاحب الأعناق فى الأغلال ، فأغنى ذكر الأعناق عن ذكرها ، ومثله قوله تعالى[5] ﴿ وما يُعَمَّرُ من مُعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ من عمره ﴾ أى من عمر غير المعَمّر ، فأعيد الضمير على غير المعمر ، لأن ذكر المُعَمَّر مُذَكِّر به لتقابلهما ، فكان مصاحبه فى الاستحضار الذهنى .

ص : ويقدم الضمير المكمل معمول فعل عَلَى مُفَسِّرٍ صريح كثيرا إن كان المعمول مُؤَخّر الرتبة ، وقليلا إن كان مُقَدَّمها ، وشاركه صاحب الضمير فى عامله .

---

(١) ليس فى ب من أول : ضمير الشمس إلى : توارت .

(٢) البيت من الوافر للمثقب العبدى ، راجع المفصليات ص ٢٩٢ ، وخزانة الأدب جـ ٤ ص ٤٢٩ ، والعينى جـ ١ ص ١٩٢ ولسان العرب جـ ١٤ ص ٣٠٣ والصناعتين ص ١٨٥ ، وشرح شواهد المغنى جـ ١ ص ١٩١ والعمدة جـ ٢ ص ٢٧٧ ، وفى بعض الروايات : فما أدرى ... وفى بعضها . وما أدرى إذا وجهت وجها ....

وبعده : أألخير الذى أنا أبتغيه أم الشر الذى هو يبتغينى

وشعراء شواهد النصرانية ص ٤٠٩ .

(٣) أى عدم صلاحية المذكور للضمير .

(٤) سورة يس ، آية : ٨ .

(٥) سورة فاطر ، آية : ١١١ .

ش : مثال ما يقدم كثير اضرب غلامَه زيدٌ ، وغلامَه ضربَ زيدٌ ، وضربَ غلامَ أخيه زيدٌ ، وغلامَ أخيه ضربَ زيدٌ ، وما أراد أَخَذ زيدٌ ، وضربَ جاريةً يحُبُّها زيدٌ ، وهذه الأمثلة وأشباهها مندرجة تحت قولى : المكمل معمول فعل ، لأن المضَاف إليه يكمل المضاف ، ومعمول الصلة يكمل الموصول ، كما يكمل « ما » بفاعل « أراد » الممثل به ، ومعمول الصفة مكمل للموصوف كما تكمل جارية بفاعل يحبها .

ومثل : ضرب غلامه زيدٌ ، قوله تعالى[1] ﴿ فأوْجَس فى نفسه خِيفةً موسى ﴾ .

ومثل : غلامَه ضرب زيدٌ ، قول العرب : فى بيته يُؤْتَى الحكم[2] ، وشَتَّى تَئوبُ الحَلبَةُ[3] ، فإن بيته فى موضع نصب بيؤتى والهاء عائدة على الحكم ، وقد تقدما على العامل والمفسر ، وشتّى حال من الحَلبَة وفيه ضمير عائد عليهم وقد تقدما على العامل والمفسِّر . والكوفيون لا يجيزون مثل هذا . وسماعه عن فصحاء العرب ، وهو حجة عليهم .

ومثال : غلامَ أخيه ضربَ زيدٌ قول الشاعر[4] :

شرَّ يَوْمَيْهَا وأغواه لها ركبتْ عَنْزٌ بِحِدْجٍ جَمَلا

٢٧ ب / لأن شر يوميها ظرف لركبت .

ومثل : ما أراد أخذ زيد ، قول رجل من العرب[5] :

ما شاء أنشأ ربِّى والذى هو لم يشا فلستَ تراه ناشئا أبدا

ومثال الضمير الذى يتقدم قليلا قول حسان يرثى مطعم بن عدى جد نافع بن جبير[6] :

---

(١) سورة طه ، آية : ٦٧ .

(٢) مجمع الأمثال ٧٢/٢ رقم ٢٧٤٢ ، مما زَعمت العرب على ألسن البهائم .

(٣) مجمع الأمثال ٣٥٨/١ رقم ١٩١٤ .

(٤) راجع ص ١٢٩ .

(٥) البيت من البسيط ، و لم أعرف قائله .

(٦) البيت من الطويل ، راجع ديوان حسان ص ٤٥٤ ضبط البرقوقى .

ولو أن مَجْدًا أَخْلَدَ الدهرَ واحدا   من الناس أبقى مجدُه الدهرَ مُطْعِما

وقال غيره[1] :

كَسَا حِلْمُهُ ذا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدُدٍ   ورَقَّى نداه ذا الندى فى ذُرَا المجد

وقال[2] :

لما رأى طالِبُوه مُصْعَبا ذُعِرُوا   وكادَ لو ساعَدَ المَقْدُورُ ينتصر

وقال[3] :

لقد جاز من يعنى به الحمدُ إنْ أَبَى   مكافأة الباغين والسفهاء

وأنشد أبو الفتح بن جنى[4] :

ألا ليتَ شِعرى هل يَلُومَنَّ قومُه   زُهَيْرًا عَلَى ما جَرَّ من كل جانب

وأشد أيضا[5] :

جَزَى بنوه أبا الغِيلان عن كِبَر   وحُسْنِ فعل كما يُجْزَى سِنِمّارُ

والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا ، والصحيح جوازه لوروده عن العرب فى الأبيات المذكورة وغيرها . ولأن جواز نحو : ضرب غلامُه زيدا ، أسهل ، من جواز : ضربونى وضربت الزيْدِين ، ونحو : ضربته زيدا ، على إبدال زيد من الهاء . وقد أجاز الأولَ البصريون ، وأُجيز الثانى بإجماع ، حكاه ابن كيسان ، وكلاهما فيه ما فى : ضرب غلامُه زيدا من تقديم ضمير على مُفَسِّر مُؤَخر الرتبة ، لأن مفسِّر واو ضربونى معمولُ معطوفٍ على عاملها ، والمعطوف ومَعمولهُ أمكن فى استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة إلى الفاعل ، لأن تقدم المفعول على الفاعل

---

(١) ذكره العينى و لم ينسبه ، وهو من الطويل ، راجع العينى جـ ٢ ص ٤٩٩ ، ومعجم شواهد العربية .

(٢) البيت من البسيط قال العينى ٢/٥٠١ : قائله هو أحد أصحاب مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما يرثى به مصعبا لما قتل بدير الجاثليق فى سنة إحدى وسبعين للهجرة . ومعجم شواهد العربية .

(٣) البيت من الطويل ، و لم أعرف قائله .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله هو أبو جندب بن مرة القِرْدى ، وزهير من بنى لَحْيان ، أغار عليهم أبو جندب فقتل منهم وسبى من نسائهم وذراريهم راجع القسم الثالث ص ٨٧ من ديوان الهذليين ، وجـ ١ ص ١٤١ من خزانة الأدب .

(٥) البيت من البسيط ، وقائله هو سليط بن سعد ، راجع خزانة الأدب جـ٢ ص ٤٩٥ ، والدرر جـ ١ ص ٤٥ .

يجوز فى الاختيار كثيرا ، وقد يجب ، وتقدم المعطوف وما يتعلق به على المعطوف عليه بخلاف ذلك ، فيلزم من أجاز : ضربونى وضربت الزيدين أن يحكم بأولية جواز : ضربَ غلامُه زيدا ، لما ذكرناه . وكذلك يلزم من أجاز إبدال ظاهر من مضمر لا مفسِّر له غيره نحو : ضربته زيدا ، واللهم صلى عليه الرءوف الرحيم ، لأن البدل تابع ، والتابع مؤخر بالرتبة ، ومؤخر فى الاستعمال على سبيل اللزوم ، والمفعول ليس كذلك إذا لم يلزم تأخيره .

ومما حكم بجوازه لشبهه بما نحن بصدده أن يقال : ضَرَبَتْ جاريةٌ يُحبُّها زيدا ، فيتقدم « يحبها » وهو مسند إلى ضمير يعود إلى زيد وإن كان متأخرا لفظا ورتبة ، لأن يحبها مكمل لجارية إذ هو صفتها ، فجاز تأخر مفسِّر ضميرها ، كما جاز تأخر مفسر ضمير المضاف إليه نحو : ضرب غلامُه زيدا .

ولو لم يشارك صاحب الضمير المكمل به فى عامله لم يجز التقديم نحو : ضربَ غلامُها جارَ هند ، لأن « هند » مؤخر الرتبة من وجهين ، ولا تعلق لها بضرب ، بخلاف ضرب غلامُها هندًا .

فمن مثل هذا احترزت بقولى : وشاركه صاحب الضمير فى عامله ، فإن صاحب الضمير فى : ضربَ غلامُه زيدا ، قد شارك المكمل به الضمير فى عامله ، وصاحب الضمير فى : ضرب غلامُها جارَ هند غير مشارك فى العَامل .

ص : ويتقدم أيضا غيرَ مَنْوىِّ التأخير إن جُرَّ بِرُبَّ ، أو رُفِع بِنِعْم أو شبهها أو بأول المتنازعين ، أو أبدل منه المفسِّر ، أو جُعِل خبَرَه ، أو كان المسَمَّى ضميرَ الشأنِ عند البصريين ، وضمير المجهول عند الكوفيين .

ش : مثال المتقدم المجرور برب قولُ الشاعر أنشده أبو العباس أحمد بن يحيى[1] :

وَاهٍ رَأبت وشيكا صَدْع أعظمِه ورُبّه عَطِبًا أنقذتُ من عَطَبه

---

(١) فى اللسان فى كين :

كاين رأبتَ وَهايا صدع أعظمه ورَبّه عطبا أنقذت من عطبه

و لم ينسبه ، ورواية الدرر كرواية ابن مالك ، وقال أنشده ثعلب و لم يعزه ، وهو من البسيط ، راجع الدرر جـ ١ ص ٤٥ . ومعجم شواهد العربية .

ومثال المتقدم المرفوع بنعم قول الشاعر[1] :

نِعمَ امْرَأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبة إلا وكان لمُرْتَاع بها وَزَرا

ومثال المتقدم المرفوع بأول المتنازعين قول الشاعر[2] :

جَفَوْنى ولم أجْفُ الأَخلاَءَ إننى لغير جميلٍ من خَلِيلى مُهْمل

ومثال المفسَّر ببدل : اللهم صل عليه الرءوفِ الرحيم ، حكاه الكسائى .

ومثال المفسَّر بخبره[3] ﴿ إن هى إلا حياتنا الدنيا ﴾ قال الزمخشرى : هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يُتْلى به ، وأصله ، إن الحياة إلا حياتنا ، ثم[4] وضع هى موضع الحياة ، لأن الخبر يدل عليها ويبينها . ومنه : هى النفس تحمل ما حملت ، وهى العرب تقول ما شاءت ، وهذا من جيد كلامه .

وفى تنظيره بهى النفس وهى العرب ضعف ، لإمكان جعل النفس والعرب بدلين . ومثال ضمير الشأن ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ولكل واحد منها موضع يستوفى فيه ما يحتاج إليه من البيان إن شاء الله تعالى .

ص : ولا يفسَّر إلا بجملةٍ خبرية مُصَرَّح بجزأيها خلافا للكوفيين فى نحو : ظننته قائما زيدٌ ، وإنّه ضُرِب أو قام .

ش : إذا قصد المتكلم أن يستعظم السامع حديثه فقبل الأخذ فيه افتتحه بالضمير المسمى ضمير الشأن عند البصريين وضمير المجهول / عند الكوفيين ، وهو بمنزلة ضمير غائب تقدم ذكره ، فلذلك استتر مرفوعا بكان أو كاد أو إحدى أخواتهما ، ولا يجوز عند البصريين حذف بعض الجملة التى تفسره ، لأنها مؤكدة به ، ومدلول به على فخامة مدلولها ، واختصارها مناف لذلك فلا يجوز ، كما لا يجوز ترخيم

١/١٢٨

---

(١) نسب إلى زهير بن أبى سلمى ، والبيت من البسيط ، ولم يوافق على هذه النسبة معجم شواهد العربية جـ ١ ص ١٤٣ ولم ينسبه ، وراجع شذور الذهب ص ١٦٠ ، والتصريح جـ ٢ ص ٩٥ .

(٢) قال العينى جـ ٣ ص ١٤ : أنشده الفراء وغيره ولم يعزوه إلى أحد ، وهو من الطويل . وراجع معجم شواهد العربية .

(٣) سورة المؤمنين ، آية : ٣٧ .

(٤) ليس فى ب من أول : الدنيا ؛ قال .. إلى : ثم وضع .

المندوب ، ولا حذف حرف النداء قبله .

فبهذا يعلم أن ما أجازه الكوفيون من : إنه ضرب ، وإنه قام ، ونحوهما غير مستقيم ولا سليم ، لافتتاحه بمزيد الاعتناء بالمحدث عنه ، واختتامه بحذف ما لابد منه .

وأما تجويزهم نحو : ظننته قائما زيد ، على أن تكون الهاء ضمير الشأن ، فمردود أيضا ؛ لأن سامعه يسبق إلى فهمه كون زيد مبتدأ مؤخرا ، وكون ظننت ومفعوليها خبرا مقدم ، وذلك مفوت للغرض الذى لأجله جيء بضمير الشأن ، لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك ، حتى يحصل به من فخامة الأمر ما قصده المتكلم .

ص : وإفرادُه لازمٌ ، وكذا تذكيرُه ، ما لم يله مؤنث ، أو مذكر شُبِّه به مؤنث ، أو فعلٌ بعلامة تأنيث فيرجَّح تأنيثه باعتبار القصة ، على تذكيره باعتبار الشأن . ويبرز مبتدأ ، واسم ما ، ومنصوبا فى بابى إنّ وظنّ ، ويَسْتَكِنُّ فى بابَى كان وكاد .

ش : لا يجوز أن يكون ضمير الشأن مثنى ولا مجموعا ، لأنه كناية عن الشأن فى التذكير وعن القصة فى التأنيث ، وهما مفردان فوجب إفراد ما هو كناية عنهما ، فيقال : إنه أخواك منطلقان ، وإنها جاريتاك حسنتان ، وإنه إخوتك صالحون ، وإنها إماؤك مُطيعات ، ولا يؤنث إلا إذا وليه مؤنث كقوله تعالى[1] ﴿ فإذا هى شاخِصَةٌ أبصارُ الذين كفروا ﴾ أو مذكر شُبِّه به مؤنث نحو : إنها قمرٌ جاريتك ، أو فعل بعلامة تأنيث مسندا إلى مؤنث كقوله تعالى[2] ﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ﴾ وقول الشاعر[3] :

عَلَى أنها تَعْفُو الكلومُ وإنما نُوَكَّلُ بالأدنى وإنَ جَلَّ ما يمضى

فهذا وأمثاله التأنيث فيه أجود من التذكير ؛ لأن مع التأنيث مشاكلة تحسن اللفظ

---

(١) سورة الأنبياء ، آية : ٩٧ .

(٢) سورة الحج ، آية : ٤٦ .

(٣) قاله أبو خراش الهذلى عندما أسر ابنه خراش فطرح عليه رجل رداءه فنجاه ، ديوان الهذليين رقم ٢ ص ١٥٨ وروايته : بلى ... راجع أمالى المرتضى ج ١ ص ١٩٩ ، والبيان والتبيين جـ ١ ص ١٤٠ ، والأشباه والنظائر جـ ١ ص ١٧٢ ، وديوان الحماسة جـ ١ ص ٣٧٧ ؛ وشرح شواهد المغنى القسم الأول ص ٤٢١ . وفى العقد الفريد جـ ٥ ص ٢٧٢ ذكر الشطر الأخير ونسبه إلى حُمَيْد بن ثور الهلالى . والبيت من الطويل .

مع كون المعنى لا يختلف ، إذ القصة والشأن بمعنى واحد ، والتذكير مع ذلك جائز ، كما قال أبو طالب[1] :

وإنْ لا يكنْ لحمٌ غَرِيض فإنه   تُكَبُّ عَلَى أفواهِهن الغرائِـرُ

وكما قال غيره[2] :

نَخَلَت له نَفْسى النصيحةَ إنَّه   عند الشدائد تذهبُ الأحقادُ

فلو كان المؤنث الذى فى الجملة بعد مذكر لم يُشبَّه به مؤنث فضلة أو كالفضلة لم يُكْتَرث بتأنيثه فيؤنث لأجله الضمير ، بل حكمه حينئذ التذكير ، كقول الشاعر[3] :

ألا إنّه من يلغ عاقِبة الهوى   مطيـع دواعيــه يبــؤ بهوان

وكذلك لا يكترث بتأنيث ما هو كفضله ، كقوله تعالى[4] ﴿ إنّه من يأتِ ربَّه مُجرِما فإن له جهنم ﴾ فذكّر تعالى الضمير مع اشتمال الجملة على جهنم[5] وهى مؤنثة ، لأنها فى حكم الفضلة ، إذ المعنى : من يأت ربه مجرما فجزاؤه جهنم .

وكذلك لا يُكْتَرَثُ بتأنيث ما ولِى الضمير من مؤنثٍ شبِّه به مذكر نحو : إنه شمس وجهك .

ولا بتأنيث فاعل فعل وَلِى الضمير بلا علامة تأنيث نحو : إنه قام جاريتك .

---

(١) فى خزانة الأدب جـ ١ ص ١٧٧ : قاله أبو طالب عم النبى ﷺ من قصيدة رثى بها أبا أمية بن المغيرة ، وأول البيت : فإلا يكن ....

وفى العينى جـ ٣ ص ٥٣٩ : وإلا يكن ....

والبيت من الطويل .

(٢) نسبه فى الأمالى جـ ٢ ص ١٩١ لمالك بن أسماء بن خارجة عندما سجن الحجاج أخاه عيينه لجنايات كانت له ، وقبله :

لما أتـانى عـن عيينـه أنــه   أمسى عليه تظَاهَرُ الأقيـاد

وفى التنبيه ص ١١٠ أنه لعويف القوافى ، وهو عويف بن معاوية بن حصن ، وكذا فى ديوان الحماسة ج ١ ص ٩١ .

(٣) البيت من الطويل ، و لم أعرف قائله .

(٤) سورة طه ، آية : ٧٤ .

(٥) ليس فى ب من أول : « فذكر » إلى « جهنم » .

وبروزه مبتدأ كقوله تعالى[1] ﴿ قل هو الله أحد ﴾ .

وبروزه اسم ما كقول الشاعر[2] :

وما هو مَنْ يأسُو الكُلُومَ ويُتَّقَى ... به نائباتُ الدهر كالدَّائم البخل

وبروزه فى باب إن كقوله تعالى[3] ﴿ وإنه لما قام عبدُ الله يدعوه ﴾ .

وفى باب ظن كقول الشاعر[4] :

علمتُه الحقُّ لا يَخفَى عَلَى أحد ... فكُنْ مُحِقًّا تنل ما شئتَ من ظَفَر

واستكنانه فى باب كان كقول الشاعر[5] :

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنْفان شامِتٌ ... وآخَرُ مثْن بالذى كنت أصْنَع

واستكنانه فى باب كاد كقوله تعالى[6] ﴿ كادَ يزيغُ قلوبُ فريق منهم ﴾ فى قراءة حمزة وحفص .

ص : ويُبْنَى المُضْمَرُ لشبهه بالحرف وضعا وافتقارا وجُمودا ، أو للاستغناء باختلاف صِيَغِه لاختلاف المعانى .

وأعلاها اختصاصا ما للمُتَكلم ، وأدناها ما للغائب ، ويُغَلَّبُ الأخص فى الاجتماع .

ش : المراد بشبه الحرف وضعا كون بعض المضمرات على حرف واحد كتاء فعلت ، وكاف حدثتك . وعلى حرفين كنا . فبناء ما هو كذا واجب لخروجه عن وضع الأسماء المختصة والتحاقه بوضع الحروف ، وحملت البواقى على هذه ، لأن هذه أصول أو كالأصول ، وليجرى الباب على سنن واحد .

---

(١) سورة الإخلاص ، آية : ١ .

(٢) ذكره فى الدرر جـ ١ ص ٤٦ وقال : لم أقف على قائله ، وهو من الطويل ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٣) سورة الجن ، آية : ١٩ .

(٤) ذكره فى الدرر جـ ١ ص ٤٦ وقال : لم أقف على قائله ، وهو من البسيط ، وراجع معجم شواهد العربية . وليس فى ب من أول : وفى باب ظن إلى نهاية البيت .

(٥) قال فى الدرر جـ ١ ص ٤٦ : البيت من قصيدة للعجير السلولى وهو شاعر إسلامى يحتج بشعره ، وهو من الطويل .

(٦) سورة التوبة ، آية : ١١٧ . الإتحاف ص ٢٤٥ ، والنشر ٢٨١/٢ .

والمراد بالافتقار كون المضمر لاتتم دلالته على مسماه إلا بضميم من مشاهدة أو مايقوم مقامها ، فأشبه بذلك الحرف لأنه فى الغالب لا يفهم معناه بنفسه بل مع ضميم .

والمراد بالجمود عدم التصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ، وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات ، وبأن يبنى منه مفعلة دالا على الكثرة كما فعل بالمتمكن من الأسماء ، وإن لم يكن مشتقا ، كمسْبعة لموضع كثرة / السباع ، ومَذْأبة لموضع كثرة الذئاب . ٢٨ ب

والمراد باختلاف صيغه لاختلاف المعانى أن المتكلم إذا عبر عن نفسه خاصة فله تاء مضمومة فى الرفع ، وفى غيره ياء . وإذا عبر عن المخاطب فله تاء مفتوحة فى الرفع ، وفى غيره كاف مفتوحة فى التذكير ومكسورة فى التأنيث ، فأغنى ذلك عن إعرابه ، لأن الامتياز حاصل بدونه .

وتغليب الأخص عند الاجتماع بأن يقال : أنا وأنت فعلنا ، وأنت وهو فعلتما ، ولا يغلب غير الأخص فيقال فى الأولى : فعلتما ، ولا فى الثانى فعلا .

فصل : ص : من المضمرات المسمَّى عند البصريين فَصْلا وعند الكوفيين عمادا ، ويقع بلفظ المرفوع المنفصل ، مطابقًا لمعرفةٍ قبلُ ، باقى الابتداء أو منسوخه ، ذى خبرٍ بعدُ ، معرفة أو كمعرفة فى امتناع دخول الألف واللام عليه . وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين ، وربما وقع بين حال وصاحبها ، وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضرٍ قائمٍ مقامَ مُضاف .

ش : الضمير المسمى فصلا وعمادا كهو من قولك : حسبت زيدا هو الكريم ، فسمى فصلا للفصل به بين شيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعًا . وسمى عمادًا لأنه معتمد عليه فى تقرير المراد ومزيد البيان .

وذكر التابع أولى من ذكر النعت ، لأن الضمير المشار إليه قد يقع بعد ما لا ينعت ، وقبل ما لا ينعت به . ولابد من مطابقةٍ لما قبله فى حضوره وغيبته وتذكيره وتأنيثه ، وإفراده وتثنيته وجمعه . ولا يكون ما قبله عند غير الأخفش إلا مبتدأ أو ما كان مبتدأ ، ثم دخل عليه بعض نواسخ الابتداء . وقد تناول هذا قولى « باقى الابتداء أو منسوخه » .

وقلت « مطابقًا لمعرفة قبلُ وذى خبر بعدُ » ليعلم أنه لو قدم الخبر لاستغنى عنه .

ولا يكون ما بعده إلا معرفة أو مضارعًا لها فى عدم قبول حرف التعريف ، كحسبتك أنت مثله أو خيرًا منه . ولو أوقع قبل نكرة تقبل حرف التعريف لم يجز .

والإشارة بوقوعه بين نكرتين كمعرفتين إلى نحو : ما أظن أحدًا هو خيرا منك ، فإن أحدًا بما فيه من العموم شبيه بالمعرف بالألف واللام الجنسية ، وخيرًا منك شبيه بمعرفة فى امتناع دخول حرف التعريف عليه . وقد حكى سيبويه أن أهل المدينة يجيزون وقوع الفصل بين نكرتين كهاتين . وروى عن يونس أن أبا عمرو رآه لحنا . ولم يجعلوه فصلا وقبله نكرة ، كما أنه لا يكون وصفا ولا بدلا لنكرة .

وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتى بالفصل بين الحال وصاحبها فيقول : ضربت زيدًا هو ضاحكا ، وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم[1] ﴿ هؤلاءِ بناتى هُنَّ أطهرَ لكم ﴾ بنصب أطهر .

وأشرت بقولى « وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر » إلى قول الشاعر[2] :

وكائِنْ بالأباطِح من صديقٍ ... يرانى إنْ أُصِبْتُ هو المصابا

تقديره عند أكثرهم : يرى مصابى إن أصبتُ هو المصاب ، فحذف المضاف إلى الياء وأقامه فى اللفظ مقامه ، وطابق الفصل المحذوف لا الثابت . ويجوز أن يكون هو توكيدا لضمير الفاعل .

ص : ولا يتقَدَّمُ مع الخبر المُقَدَّم خلافا للكسائى ، ولا موضع له من الإعراب عَلَى الأصح ، وإنما تتعين فصليته إذا وليه منصوبٌ وقُرِنَ باللام ، أو وَلِى ظاهرا ، وهو مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب .

ش : لما كانت فائدة الفصل صونَ الخبر من توهمه تابعًا لزم من ذلك الاستغناء عنه إذا قدم الخبر ، لأن تقدمه يمنع من توهمه تابعًا ، إذ التابع لا يتقدم على المتبوع ، فلو قدم المفعول الثانى : فى حسبت زيدًا هو خيرًا منك ، لترك الفصل لعدم الحاجة

---

(١) سورة هود ، آية : ٧٨ . قراءة ابن مروان وعيسى بن عمر فى شواذ ابن خالويه ص ٦٠ وقال أبو عمرو ابن العلاء من قرأ « هن أطهر » بالفتح فقد تربع فى اللحن .

(٢) البيت من قصيدة لجرير ، وهو من الوافر . راجع الدرر جـ ١ ص ٤٦ ، وديوان جرير ص ١٧ .

إليه مع كونه فى محله ، فلأن يترك ولا يجاء به بعد الخبر المقدم أحق وأولى . فظهر بهذا بطلان ما أجازه الكسائى رحمه الله من ذلك .

ولا موضع له من الإعراب ، خلافًا لقوم يجعلونه توكيدًا لما قبله ، قال سيبويه[1] : لو كان كذلك لجاز : مررت بعبد الله هو نفسه ، ثم قال : « ويدخل عليهم : إن كان زيد لهو الظريفَ ، وإن كنا لنحن الصالحين ، فالعرب تنصب هذا ، والنحويون أجمعون ، ولا يكون هو ونحن صفة وفيهما اللام » يعنى بالصفة التوكيد . ثم قال سيبويه « فصارت هو وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغوا ، فى أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر » . فكلام سيبويه مشعر بأن الفصل لا موضع له من الإعراب ، ويؤيد ذلك عدم تغيره لتغيِّر ما قبله كقولك : زيدٌ هو الفاضلُ ، وعلمت زيدًا هو الفاضلَ ، فلو كان له موضع من الإعراب لقلت : علمت زيدا إياه / الفاضل ، كما تقول : ما أكرمنى إلا أنت ، وما أكرمت إلا إياى . ١٢٩

والحاصل أن الضمير المشار إليه إذا وقع بين مخبر عنه وخبر متأخر ، فإن كان الخبر نكرة لا تشبه المعرفة كشبه مثلك وخير منك امتنعت الفصلية ، فإن كان معرفة أو شبهها ورفعته احتمل أن يكون الضمير فصلا وأن يكون مبتدأ . فإن نصبته وقرن الضمير باللام المفتوحة تعينت الفصلية ظاهرا كان ذو الخبر أو ضميرا . وإن نصبت الخبر ولم يقرن الضمير باللام تعينت الفصلية إن كان المخبر عنه ظاهرًا ، وجاز التوكيد والفصلية إن كان المخبر عنه ضميرا .

ومن العرب من يجعل الضمير المشار إليه مبتدأ ويرفع ما بعده بمقتضى الخبرية مطلقا ، قال سيبويه[2] : بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظن زيدًا هو خيرٌ منك ، وحدثنا عيسى أنَّ ناسًا كثيرًا من العرب يقولون[3] ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ﴾ وأنشد[4] :

تبكى عَلَى لُبْنى وأنت تركتها ‏ ‏ ‏ وكنت عليها بالملا أنتَ أقْدر

---

(١) الكتاب : جـ ٢ ص ٣٩٠ - ٣٩١ تحقيق هارون .

(٢) الكتاب : جـ ٢ ص ٣٩٢ - ٣٩٣ تحقيق هارون .

(٣) سورة الزخرف ، آية : ٧٦ . لأبى زيد النحوى ؛ شواذ ابن خالويه ١٣٦ .

(٤) هو قيس بن ذريح ، راجع الكتاب جـ ٢ ص ٣٩٣ .

باب الاسم العلم

ص : وهو المخصوصُ مطلقًا غَلَبةً أو تعليقا بمسمًّى غير مقدَّرِ الشياع ، أو الشائع الجارى مجراه .

ش : المخصوص مخرج لاسم الجنس فإنه شائع غير مخصوص .

وقولنا « مطلقا » مخرج للمضمرات ، فإن كل واحد منها مخصوص باعتبار ، غير مخصوص باعتبار ، وذلك أن لفظ « أنا » وضع ليخص به المتكلم نفسه ، ولكل متكلم منه نصيب حين يقصد نفسه ، فهو مخصوص باعتبار كونه لا يتناول غير الناطق به ، وغير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مخبر عن نفسه . وكذا اسم الإشارة ، فإن لفظة « ذا » وضع ليُخَصَّ به مشارٌ إليه مفردٌ مذكرٌ قريب . فهو مخصوص باعتبار الحال والمحل ، غير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل ما اتصف بالحال وحصل فى المحل .

وقولنا « تعليقا أو غلبة » بيان لصنفَىْ الأعلام ، لا إخراج لشىءٍ خِيف دخولُه ، ولا إدخال لشىء خيف خروجه ، لأنّ ما سواهما مغن لكن بإجمال . والمراد بالتعليق تخصيص الشىء بالاسم قصدا ، كتسمية المولود له ابنٌ زيدا . والمراد بالغلبة تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات فى شائع اتفاقا ، كتخصيص عبد الله بابن عمر ، ويثرب بالمدينة ، ومصنف سيبويه بالكتاب .

وقولنا « غير مقدر الشياع » مخرج للشمس والقمر ونحوهما ، فإنهما مخصوصان بالفعل شائعان بالقوة .

وقولنا « أو الشائع الجارى مجراه » أى الجارى مجرى المخصوص . والإشارة به إلى العلم الجنسى كأسامة للأسد ، وذؤالة للذئب ، وشبوة للعقرب ، فإنها أعلام فى اللفظ إذ لا تضاف ، ولا يلحقها حرف التعريف ، وتوصفُ بالمعرفة دون النكرة ، وتجىء مبتدأ بلا شرط ، وصاحب حال ، ولا يصرف منها ذو سبب زائد على العلمية كثعالة للثعلب ، وكيسان للغدر .

وهى باعتبار المعنى شائعة غير مخصوصة ، إلا أنها تستعمل استعمال ذى الألف

واللام المعهود ، فيقال : هذا أسامة مفترسا ، كما يقال : هذا الأسد منظورا إليه . ويقال : أسامة شرٌّ من ذؤالة ، فتقصد بهما الشمول ، كما تقصد إذا قيل : الأسد شر من الذئب .

ص : وما استعمل قبل العلمية لغيرها ، فمنقول منه ، وما سواه مرتجل ، وهو إما مقيس وإما شاذٌّ ، بفكِّ ما يدْغَم ، أو فتح ما يُكْسَر أو كسر ما يُفتح ، أو بتصحيح ما يُعَلّ ، إو إعلال ما يصحَّح . وما عَرِى من إضافة وإسناد ومزج مفرد ، وما لم يَعْرَ مُرَكّب ، فذو الإسناد جملة وغير جملة ، وذو الإضافة كُنْيةٌ وغيرُ كُنْيَة ، وذو المزج إن خُتِمَ بغير وَيْه أُعْرِب غير منصرف ، وقد يضاف ، وإن ختمَ بويه كسِر ، وقد يعرب غيرَ منصرف ، وربما أضيفَ صدرذى الإسناد إلى عجزُهِ إن كان ظاهرا .

ش : قولنا « ما استعمل قبل العلمية لغيرها » يتناول ما كان قبل النقل مصدرا كسَعْد وفَضْل ، وما كان اسم فاعل كحارث وغالب ، وما كان اسم مفعول كمسعود ومنصور ، وما كان صفة مشبهة كحسن وسعيد ، وما كان فعلا ماضيا كشَمَّر وكعْسَب[1] ، وما كان فعلا مضارعا كتغلب ويشكر ، وما كان جملة من فعل وفاعل ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر كبَرَق نحرُه وأطْرقا فى قول الشاعر[2] :

عَلَى أطْرِقا باليـاتِ الخيـا م إلَّا الثُّمـام وإلا الـعِصِىّ

وكقول الراجز[3] :

نُبِّئْتَ أخْوَالى بنـى يزيـدُ ظُلْمًـا علينـا لهم فَدِيـد

ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ / وخبر ، ولا منقول من فعل أمر دون إسناد إلا إصْمِت اسما للفلاة الخالية ، فإن من العلماء من زعم أنه منقول عن الأمر بالصمت ، وذلك عندى غير صحيح لوجهين : أحدهما : أن الأمر بالصمت إما أن يكون من : أصْمَت ، وإما أن يكون من : صَمَت ، فالذى من أصْمت مفتوح

٢٩ ب

---

(١) كعسب : عدا وهرب ومشى سريعا .

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلى ، والبيت من المتقارب ، راجع العينى جـ ١ ص ٣٩٨ . وديوان الهذليين قسم ١ ص ٦٥ .

(٣) هو رؤبة بن العجاج ، راجع العينى جـ ١ ص ٣٨٨ ، والديوان ص ١٧٢ وروايته : نبأت ...

الهمزة ، والذى من صمت مضمومها ومضموم الميم ، وإصمت بخلاف ذلك والمنقول لا يغيَّر .

والثانى : أنه قد قيل : إصمتة ، بهاء التأنيث ، ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث .

وإذا انتفى كونه منقولا من فعل أمر ، و لم يثبت له استعمال فى غير العلمية ، تعين كونه مرتجلا .

وزاد بعضهم فى المنقول منقولا من صوت ، وعَنَى بذلك : بَبَّة ، والصحيح أن بَبَّة منقول من قولهم للصبى السمين بَبَّةٌ ، وقد تَبَب ، فهو : بَبٌّ وبَبة إذا سمن .

وما سوى المنقول مرتجل ، فإن سُلِك به سبيل نظيره من النكرات فهو مقيس ، وإن عدِل به عن سبيل نظيره فهو شاذ بأحد الأوجه التى ذكرت . والشذوذ بفك كمَحْبب ، فإنه من مفعل من الحب ، فالقياس يقتضى أن يكون مَحَبّا بالإدغام ، لأن ذلك حكم كل مفعل مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد .

والشذوذ بفتح ما يكسر كموهَب فإنه مفعل من وهب ، فالقياس يقتضى أن يكون موهِبا بالكسر ، لأن ذلك حكم كل مفعل مما فاؤه واو ولامه صحيحة .

والشذوذ بكسر ما يفتح كمَعْدِى كرب[1] ، فإن القياس يقتضى أن يكون مَعْدَى ، لأن نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح كمرمَى ومَسْعَى ومَوْلى ومَأوَى ومثْوَى .

ومن الشذوذ بكسر ما حقه الفتح ما حكاه قطرب أن صَيْقِل بكسر القاف اسم امرأة من نساء العرب ، فالقياس يقتضى أن يكون بفتح القاف ، لأن نظيره من النكرات الصحيحة العين يلزمه الفتح كهَيْثَم وضَيْغم وصَيْرَف .

والشذوذ بتصحيح ما يعل كمَديْن ومَكْوَزَة ، فإن القياس يقتضى إعلالهما بقلب الياء والواو ألفا كما فُعِل بنظائرهما ، كمَنَال ومَهَابة ومفازة .

والشذوذ بإعلال ما حقه التصحيح كدَارَان ومَاهَان ، فإن القياس يقتضى تصحيحهما وأن يقال فيهما : دَوَرَان ومَوَهان ، كما يقال فى نظائرهما من النكرات

---

(١) فى ب : كمعدى من معد يكرب .

كالجَوَلان والطوَفان والدَّوَران .

وإذا لم يكن فى العلم إضافة ولا إسناد ولا مزج فهو مفرد .

والمراد بالمزج التركيب بتنزيل عجز المركب منزلة تاء التأنيث ، فإن لم يكن عجزه ويه فهو معرب غير منصرف كحضرموت . وقد يضاف صدره إلى عجزه فيقال : هذا حَضْرُمَوْتٍ . وإن كان عجزه ويه بنى على الكسر فقيل : هذا سيبويهِ ، ورأيت سيبويهِ ، ومررت بسيبويهِ . وبعض العرب يعربه ويمنعه من الصرف .

وإذا كان المركب جملة وثانى جزأيها ظاهر فمن العرب من يضيف أول الجزأين إلى الثانى فيقول : جاء برقُ نحرِه .

ص : ومن العَلم اللّقَبُ ، ويتلو غالبا اسمَ ما لقب به بإتباع ، أو قطعٍ مطلقا ، وبإضافة أيضًا إن كانا مفْرَدَيْن .

ش : إذا كان للشخص اسم ولقب وجمع بينهما دون إسناد أحدهما إلى الآخر قدم الاسم ، وجعل اللقب عطف بيان أو بدلا ، أو قطع بنصب على إضمار أعنى ، أو برفع على إضمار مبتدأ . فهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيهما على كل حال ، مُركبَين كانا كعبد الله أنف الناقة ، أو مركبا ومفردا كعبد الله قفة[1] ، وزيد عائذ الكلب ، أو مفردين كسعيد كرز[2] . وهذا معنى قولى « بإتباع أو قطع مطلقا ، وبإضافة أيضا إن كانا مفردين » فالمفردان يشاركان فى الإتباع والقطع ، وينفردان بالإضافة ، كسعيد كرز ، ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة ، لأنها على خلاف الأصل ، فبين استعمال العرب لها ، إذ لا مستند لها إلا السماع ، بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل . وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل ، لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد ، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه ، فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثانى بالاسم ، ليكون تقدير قول القائل : جاء سعيد كرزٍ ، جاء مسمى هذا اللقب ، فيخلص من إضافة الشيء إلى نفسه ، والإتباع والقطع لا يحوجان

---

(١) القفة : الرجل الصغير ، أو القصير الضعيف ، والأرنب .

(٢) الكرز : خرج الراعى .

إلى تأول ، ولا يوقعان فى مخالفة أصل ، فاستغنى سيبويه عن التنبيه عليهما .

وإنما يؤول الأول بالمسمى لأنه المعرض للإسناد إليه ، والمسند إليه فى الحقيقة إنما هو المسمى . وهذا أيضا موجب لتقديم الاسم على اللقب ، لأن اللقب فى الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة وقفة وكرز ، فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه / الأصلى ، وذلك مأمون بتأخيره ، فلم يعدل عنه إلا فيما ندر من الكلام ، كقول جنوب أخت عمرو ذى الكلب[1] :

١٣٠

أَبلِغْ هُذَيْلا وَأَبْلِغْ من يُبَلِّغُها ... عنى حديثا وبعضُ القول تكذيبُ
بأنَّ ذا الكلب عمرًا خيرَهم حَسَبا ... ببطن شِرْيان يعوى حولَه الذِّيبُ

قدمت اللقب على الاسم .

ص : ويلزم ذا الغَلَبة ، باقيا على حاله ، ما عُرِف به قَبْلُ دائما إن كان مضافا ، وغالبًا إن كان ذا أداة . ومثله ما قارنت الأَدَاةُ نقله أو ارتجاله . وفى المنقول من مُجَرَّدٍ صالح لها مَلْمُوحٍ به الأصل وجهان .

ش : ذو الغلبة من الأعلام هو كل اسم اشتهر به بعض ماله معناه اشتهارا تاما ، وهو على ضربين : مضاف كابن عمر وابن رألان[2] ، وذو أداة كالأعشى والنابغة . فحق ابن عمر وابن رَألاَن أن يكون كل واحد منهما عند إطلاقه صالحا لكل أحد من أبناء أبيه ، إلا أن الاستعمال جعل عبد الله مختصا بابن عمر . وجابرا مختصا بابن رألان ، حتى إذا قصد غيرُهما لم يفهم إلا بقرينة . وكذلك الأعشى والنابغة حقهما إذا أطلقا أن يصلحا لكل ذىعشى ونبوغ ،إلا أن الاستعمال صرفهما عن الشياع وجعلهما مختصين . وإن عرض لشىء من هذا القبيل اشتراك اغتفر كما يغتفر فى الأعلام المُعَلَّقِةِ ، إما ردًّا للتنكير لحاجة تعرض ، كقول الشاعر[3] :

---

(١) البيتان من البسيط ، راجع العينى جـ ١ ص ٣٩٥ ، وديوان الهذليين ، القسم الثالث ص ١٢٥ . والدرر جـ ١ ص ٤٧ .

(٢) هو جابر بن رألان الشاعر ، من طيىء .

(٣) البيت لبعض بنى دبير ، وهو من الرجز ، وبعده : ولا فتًى مثل ابن خيبرى ، راجع الدرر جـ ١ ص ١٢٤ ، ومعجم شواهد العربية .

لا هَيْثَمَ الليلة للمطى

وكقول الآخر[1] :

إن لنا عُزَّى ولا عُزَّى لكم

ومثله قول الشاعر[2] :

إذا دَبَرَانا منك يوما لقِيتُــه أُؤمِّل أن ألقاك غَدْوًا بأَسْعُد

وإما اتكالا على تكميل الوضوح بنعت أو ما يقوم مقامه ، كزيد القرشى ، والأعشى الهمدانى .

وقد يقدر زوال اختصاصه فيجرد ويضاف ليصير مختصا ، كقولهم : أعشى تغلب ، وأعشى قيس ، ونابغة بنى ذبيان ، ونابغة بنى جعدة ، ومثله قول الشاعر[3] :

ألَا أَبْلِغْ بنى خلَفٍ رسُولا أَحقًّا أنَّ أخطلكم هجـانى

وكقول الآخر[4] :

فلو بلغت عَوَّا السِّمَاكِ قبيلةٌ لزادت عليها نهشل وتَعَــلَّت

---

(١) هو أبو سفيان بن حرب ، قالها بعد انتهاء موقعة أحد ، راجع جـ ٢ ص ١١١ من الكامل فى التاريخ ، لابن الأثير .

(٢) ذكره فى الدرر جـ ١ ص ٤٧ وقال : لم أعثر على قائله ، وهو من الطويل ، وراجع معجم شواهد العربية وقائله كثير عزة الديوان ص ٤٣٥ ، وروايته :

إذا دبرانٌ .... ألقاك بعدُ ....

فإن تسل عنك النفس أو تدع الهوى فباليأس تسلو عنك لا بالتجلد

وكل خليل راءنى فهو قائل من اجلك هذا هامة اليوم أو غد

وانظر ص ١٥٦ . والدبران : نجم يلى الثريا إذا طلع علم أن الثريا قد طلعت . غدوا : غدا ، جاء به على أصله لأن أصله غد وحذفت واوه بلا عوض . أسعد : جمع سعد ، وسعود النجم وأسعدها عشرة .

(٣) هو النابغة الجعدى يهجو الأخطل ، والبيت من الوافر ، راجع الدرر جـ ١ ص ٤٧ .

(٤) ذكر هذا البيت وحده فى ديوان الفرزدق جـ ١ ص ١٣٨ ، وقال جامعه فى الهامش راجع اللسان جـ ١ ص ٣٤٦ وقد نسبه ابن برى إلى الحطيئة ، وأضافة صاحب اللسان إلى الفرزدق ، جـ ١٩ ص ٣٤٦ .

وذكر البيت كذلك فى ديوان الحطيئة ص ١٩٨ ، من أبيات يمدح فيها بنى ذهل مطلعها :

لعمرك ما ذَمَّتْ لَبُونى ولا قلت مساكنها من نهشل إذ تولت

والبيت من الطويل . والعوا والعواء : من منازل القمر .

ولذلك يقدر زوال اختصاص المضاف إليه ابن فيتغير حال المضاف كقولك : مَنْ ابن عمر كابن الفاروق ، أو ابن خليفة الصديق . وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى « باقيا على حاله » فإن هذه العوارض وما أشبهها غيرت العلم ذا الغلبة عن حاله فى المعنى ، فجاز أن يتغير حاله لفظا .

وأشرت أيضا إلى تغيير الحال بقصد النداء فيعرى عن الأداة ، كقول النبى ﷺ « إلا طارقا يطرق بخير يارحمان » وكقول الشاعر[1] :

يا أَقْرَعُ بنَ حابِسٍ يا أَقْرَعُ إنَّك إنْ يُصْرَع أخوك تُصْرَعُ

والمراد بقولى « دائما » أن إضافة المضاف من هذا القبيل دائمة غير زائلة ما لم تتغير حاله .

وأما المعرف بالأداة فقد يجرد منها وإن لم تتغير حاله ، وذلك قليل ، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعض العرب : هذا يوم اثنين مباركا فيه . وحكى ابن الأعرابى أن من العرب من يقول : هذا عيوقٌ طالعا[2] ، والعيوق من الأعلام التى علميتها بالغلبة . وزعم ابن الأعرابى أن ذلك جائز فى سائر النجوم ، ومنه قول الشاعر[3] :

تَنَظَّرتُ نَصْرا والسِّماكين أيْهما علىّ من الغيث استهلت مواطره

ويشارك ذا الغلبة المصاحبُ للأداة فيما نسب إليه ما قارنت الأداة نقله كالنضر والنعمان ، أو ارتجاله كالسموأل واليسع . فلا يجرد هذان النوعان إلا لنداء أو غيره من العوارض التى يجرد لها « الأعشى » ونحوه من الأعلام الغالبة ، بل هذان النوعان أحق بعدم التجرد ، لأن الأداة فيهما مقصودة فى التسمية قصد همزة أحمد وياء يشكر وتاء تغلب ، بخلاف الأداة فى الأعشى فإنها مزيدة للتعريف ، ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة أغنتا عنها ، إلا أن الغلبة مسبوقة بوجودها وحاصلة بمصاحبتها ، فلم

---

(١) هو عمرو بن خثارم البجلى أو جرير بن عبد الله البجلى ، والبيت من الرجز ، راجع العينى جـ ٤ ص ٤٣٠ والدرر جـ ١ ص ٤٧ .

(٢) العيوق كوكب أحمر مضىء بحيال الثريا فى ناحية الشمال .. ، وسمى بذلك لأنه يعوق الثريا عن لقاء الدبران .

(٣) البيت للفرزدق من قصيدة يمدح بها نصر بن سيار ، راجع شرح ديوان الفرزدق ص ٣٤٧ ، واللسان « أىْ » وهو من الطويل .

تنتزع ما دام التعريف مقصودًا ، كما لا تنتزع المقارنة للنقل والارتجال .

ومن الأعلام التى قارن وضعَها وجودُ الألف واللام الله تعالى المنفرد به ، وليس أصله الإله كما زعم الأكثرون ، بل هو علم دال على الإله الحق دلالة جامعة لمعنى الأسماء الحسنى كلها ما علم منها وما لم يعلم ، ولذلك يقال : كل اسم سوى الله من الأسماء الكريمة هو من أسماء الله ، ولا ينعكس ، ولو لم يُرَدّ على من زعم أن أصل الله الإله إلا بكونه مدعيًا ما لا دليل عليه لكان ذلك كافيًا ، لأن الله والإله مختلفان فى اللفظ / والمعنى : أما فى اللفظ فلأن أحدهما فى الظاهر الذى لا عدول عنه دون دليل مُعْتَلُّ العين ، والثانى مهموز الفاء صحيح العين واللام ، فهما من مادتين ، وَرَدُّهما إلى أصل واحد تحكم وزيغ عن سبيل التصريف . وأما اختلافهما فى المعنى فلأن الله خاص بربنا تبارك وتعالى فى الجاهلية والإسلام ، والإله ليس كذلك ، ولهذا يستحضر بذكر الله مدلولات جميع الأسماء ، ولا يستحضر بالإله إلا ما يستحضر بالمعبود ، وهذا بيّن من قول بعض الأنصار رضى الله عنهم[٢] :

٣٠ ب

باسم الإله وبه بَدينا ولو عبدنا غيرَه شَقِينا

ثم مراد من زعم أن أصل الله الإله لا يخلو من أحد أمرين : أحدهما أن تكون الهمزة حذفت ابتداء ثم أدغمت اللام فى اللام . والثانى : أن تكون الهمزة نقلت حركتها إلى اللام الأولى ، وحذفت هى على مقتضى النقل القياسى .

فالأول باطل لأن حاصله ادّعاء حذف فاء بلا سبب ولا مشابهة ذى سبب من كلمة ثلاثية اللفظ ، فذكر الفاء تنبيه على أن حذفها أشد استبعادا من حذف العين واللام ، لأن الأواخر وما اتصل بها أحق بالتغيير من الأوائل . وقولى « بلا سبب » تنبيه على أن الفاء قد تحذف بسبب ، كحذف واو عدة ، فإنه مصدر يعد ، فحمل المصدر على الفعل فى الحذف طلبا للتشاكل . وقولى « ولا مشابهة ذى سبب » تنبيه على رِقَة بمعنى وَرِق ، فحذفت فاؤه لا لسبب كما فى عدة ، بل لشبهه بعدة وزنا واعتلالا ، ولولا أن رِقَة بمعنى وَرِق لتعين إلحاقه بالثنائى المحذوف اللام كشفة ولثة ،

---

(١) قال فى اللسان فى « بدا » وبدأت بالشىء وبديت ابتدأت ، وهى لغة الأنصار ، قال ابن رواحة : باسم الإله ... والبيت من الرجز .

وهذا مع تحقق محذوف ككون الاسم ثنائيا لفظا كحرٍ ، أو ثلاثيا مقطوعا بزيادة بعضه كلثة ، وما نحن بسبيله ليس ثنائيا لفظا ، ولا ثلاثيا مقطوعا بزيادة بعضه ولا مظنونا ، فكان حذف فائه أشد استبعادا .

فإن قيل : قد حذفت الفاء بلا سبب فى الناس ، فإن أصله أناس ، فلنحكم بذلك فيما نحن بسبيله . قلنا : لو صحَّ كون الناس مُفَرَّعا على أناس لم يجز أن يحمل عليه غيره ، لأن الحمل عليه زيادة فى الشذوذ ، وتكثُّر من مخالفة الأصل دون سبب يلجىء إلى ذلك ، فكيف والصحيح أنّ ناسا وأناسا لفظان بمعنى واحد من مادتين مختلفتين ، أحداهما أنس ، والأخرى نوس . كما أن ألْوَقة ولُوقة من مادتين مختلفتين[1] ، وهما اسمان لتمر معجون بزبد أو سمن . وكما أن أوقية ووقية بمعنى واحد وأحدهما من أوق ، والآخر من وق ، وأمثال ذلك كثيرة .

وأما ادّعاء نقل حركة همزة الإله إلى اللام فأحق بالبطلان لأنه يستلزم مخالفة الأصل من وجوه :

أحدها : نقل حركة همزة فى كلمتين على سبيل اللزوم ، ولا نظير لذلك .

الثانى : نقل حركة همزة إلى مثل ما بعدها ، وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين ، وهو أثقل من تحقيق الهمزة بعد ساكن ، لأن اجتنابه فى اللام آكد ، إذ هو ملتزم فى : أوعَدَ وبابه ، بخلاف النقل فإنه لم يلتزم إلا فى أفعال الرؤية ، مع أن من العرب من لا يلتزمه وهم تيم اللات ، قال[2] :

أُرِى عَيْنَىَّ ما لم تَرْأَياه كلانا عَالِمٌ بالتُّرَّهات

الثالث من الوجوه : مخالفة الأصل من تسكين المنقول إليه الحركة ، وذلك يوجب كون النقل عملا كلا عمل ، لأن المنقول إليه كان ساكنا ثم حرك بحركة

---

(١) الأولى من ألق ، والثانية من لوق ، وفى كتاب مبادىء اللغة ص ٧٤ - ٧٥ : الألوقة الزبد بالرطب يضرب ويليّن ... واللوقة الزّبدة ... والألوقة ليست من اللوقة لأن الهمزة فاء فيها ، ويجوز أن تجعل منها فتكون أفعلة ، وإن قل هذا البناء .

(٢) هو سراقة الباهلى ، والبيت من الوافر ، راجع اللسان مادة « رأى » ، والنوادر فى اللغة ص ١٨٥ . والمحاسن والأضداد .

الهمزة إبقاء عليها وصونا لها من محض الحذف ، وإذا سكن فات ذلك ، وعاد الحرف إلى ما كان عليه قبل النقل ، فكأن النقل لم يكن ، ومع هذا ففاعل هذا التسكين بعد النقل بمنزلة من نقل فى يَئس فقال ييس ، ثم سكن فقال : يَيْس ، فلا يخفى ما فى هذا من القبح مع كونه فى كلمة واحدة ، والمدعَى فى الله من كلمتين ، فهو أمكن فى الاستقباح ، وأحق بالإصلاح .

الرابع : إدغام المنقول إليه فيما بعد الهمزة ، وذلك بمعزل عن القياس ، لأن الهمزة المنقولة الحركة فى تقدير الثبوت فإدغام ما قبلها فيما بعدها كإدغام أحد المنفصلين فى الآخر ، وقد اعتبر أبو عمرو بن العلاء فى الإدغام الكبير الفصل بمحذوف واجب الحذف نحو[1] ﴿ ومنْ يبْتَغ غير الإسلام ﴾ فلم يدغم الغين فى الغين فلأن يعتبر الفصل بمحذوف غير واجب الحذف أحق وأولى . ولأجل الاعتداد بالمحذوف تحقيقًا جاز أن يقال فى مثل : اغْدَوْدن من وأل ووَل ، بتصدير واوين ، وأصله : أو أو أل ، ثم نقلت حركتا الهمزتين إلى الواوين واعتبر بتصديرهما دون قلب أولاهما همزة لانفصالهما بالهمزة تقديرا . ومثل هذا المدعى فى الله قد ندر فى لكن أنا إذا قيل فيه : لكنا ، إلا أن هذا ليس ملتزمًا .

١٣١ ثم إن الذى زعم أن أصل / الله الإله يقول : إن الألف واللام عوض من الهمزة ، ولو كان كذلك لم يجمع بينهما فى الحذف فى قولهم : لاهِ أبوك ، يريدون لله أبوك ، إذ لا يحذف عوض ومعوض منه فى حال واحدة . وقالوا أيضًا : لَهْى أبوك ، يريدون : لله أبوك ، فحذفوا لام الجر والألف واللام ، وقدموا الهاء وسكنوها ، فصارت الألف ياء ، وعلم بذلك أن الألف كانت منقلبة عنها لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلما وليت ساكنا عادت إلى أصلها ، وفتحتها فتحة بناء ، وسبب البناء تضمن معنى حرف التعريف ، هذا قول أبى على ، وهو عندى قول ضعيف ، لأن الألف واللام فى الله زائدة مع التسمية ، مستغنى عن معناها بالعلميّة ، فإذا حذفت لم يبق لها معنى يتضمن .

والذى أراه أن لَهْى مبنى لتضمن معنى حرف التعجب ، وإن لم يكن للتعجب

---

(١) سورة آل عمران ، آية : ٨٥ .

حرف موضوع ، كما قال الجمهور فى اسم الإشارة إنه مبنى لتضمن معنى حرف الإشارة ، ومرادهم بذلك أن الإشارة معنى من المعانى النسبية الحقيقة بأن يوضع لها حروف ، فاستغنى باسم الإشارة عن وضع حرف الإشارة ، فلذلك قيل فى حد اسم الإشارة : إنه الاسم الموضوع لمسمى وإشارة إليه . فكما بنى اسم الإشارة لتضمن معنى الإشارة بنى لَهْى لتضمن معنى التعجب ، إذ لا يقع لهَى فى غير تعجب ، كما لا يقع اسم الإشارة فى غير إشارة . وهذا مع بنائه فى موضع جر باللام المحذوفة ، واللام والمجرور بها فى موضع رفع بمقتضى الخبرية ، وأبوك مرفوع بالابتداء .

وإذا كان العلم منقولا من صفة أو مصدر أو اسم عين ، وكان عند التسمية به مجردا من أداة التعريف جاز فى استعماله علمًا أن يلمح به الأصل فتدخل عليه الأداة ، ولا يلمح فيستدام تجريده . وأكثر دخولها على المنقول من صفة كحسن وعباس وحارث ، ويلى ذلك دخولها على منقول من مصدر كفضل وقيس ، ويليه دخولها على منقول من اسم عين كليث وخِرْنق[١] . وإلى هذا التفصيل أشرت بقولى : « وفى المنقول من مجرد صالح لها ملموح به الأصل وجهان » واحترزت بصالح لها من المنقول من فعل نحو : يزيد ويشكر فإنه لا تدخل عليه الأداة إلا لضرورة أو عروض تنكير .

ص : وقد يُنكَّر العلم تحقيقا أو تقديرًا فَيُجْرَى مُجْرَى نكرة ، وَيُسْلَب التعيين بالتثنية والجمع ، فَيُجْبرَ بحرف التعريف إلا فى نحو : جُمَادَيْنِ ، وعَمَايتين ، وعَرَفات .

ش : كقولك : رأيت زيدًا من الزيدين ، وما مِنْ زيد كزيد بن ثابت ، وقضيةٌ ولا أبا حسن لها ، وكقول نَوْف البِكالِىّ[٢] : ليس موسى بنى إسرائيل . وإنما موسى آخر .

وتنكيره تقديرا مثل قول أبى سفيان : لا قريش بعد اليوم ، وكقول بعض العرب : لا بصرة لكم ، وكقول الشاعر[٣] :

---

(١) أخت طرفة بن العبد ، والخرنق الفتى من الأرانب ، أو ولده . القاموس المحيط .

(٢) هو نوف بن فضالة البكالى التابعى إمام دمشق .

(٣) ذكره فى اللسان وقال : نكر عراق لأنه جعل كل جزء منه عراقا جـ ١٢ ص ١١٩ . وذكره فى الكامل –

أزْمان سَلْمَى لا يَرَى مثلها الرّاءُون ... فى شام ولا فى عِــــرَاقْ

وكقول الآخر[1] :

إذا دَبَرَانًا منك يوما لَقِيتــه ... أُؤمل أن ألقاك غَدْوا بأَسْعُد

وإذا ثنى العلم أو جمع تنكر كقول الشاعر[2] :

رأيت سُعُودا من شعوبٍ كثيرة ... فلم أرَ سَعْدًا مثلَ سعدِ بن مالك

فإن قصد تعريفه بعد تثنيته أو جمعه عرف بالأداة كقول الشاعر[3] :

وقَبْلِى مات الخالدان كلاهما ... عميدُ بنى حَجْوَان وابن المُضَلَّل

وكقول الآخر[4] :

أخالِدَ قد عَلِقْتُكِ بعد هِنْدٍ ... فشَيَّبنى الخَوَالِـدُ والهُنُــود

فإن اشترك فى العلم ما لا يفترق لم يحتج إلى الأداة فى تثنية ولا جمع كجُمادَيين فى الشهرين المعروفين ، وعَمايتين فى جبلين ، وعرفات لمواقف الحج ، واحدها عرفة ، كقول الشاعر فى جمادين[5] :

حتى إذا رجبٌ تَوَلَّى وانقضى ... وجُمَادَيَان وجاء شهرٌ مقبل

وقل آخر فى عمايتين[6] :

= ولم ينسبه جـ ١ ص ٢٤٧ ، والبيت من السريع .

(١) راجع ص ١٧٥ .

(٢) البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد كما فى الديوان – بيروت – ص٧٢ الأضداد جـ ١ ص ٤٠٤ ، وشعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٣١٣ واللسان فى « سعد » وروايته :

رأيت سعودا ..... فلم ترعينى مثل سعد بن مالك .

(٣) هو الأسود بن يعفر ، راجع اللسان فى « خلد » والبيت من الطويل ، والنوادر فى اللغة ص ١٦٠ ، والبخلاء ص ٦٦ .

(٤) فى اللسان فى « هند » : أنشد سيبويه لجرير ، والبيت من الوافر ، وفى ديوان جرير ص ١٦ : فَبَلَّتْنى مكان فشيبنى .

(٥) قائله أبو العيال الهذلى ، وهو شاعر مخضرم ، أسلم ومات فى خلافة معاوية ، والقصيدة كتبها لمعاوية وهو محصور فى بلاد الروم ، والبيت كما جاء فى ديوان الهذليين :

حتى إذا رجب تخلى وانقضى ....

القسم الثانى ص ٢٥٤ . والبيت من الكامل .

(٦) هو جرير . والعصم : جمع أعصم : وعمايتان : جبلان بالبحرين . ويذبل : جبل بنجد . والأوعال : =

لو أنّ عُصْمَ عمايتين ويَذْبِلٍ   سَمِعا حديثك أنْزَلا الأوْعَالا

ثم إن العلم المسمى به ما لا يفترق إن لازم لفظه التثنية كالفرقدين ، أو الجمع كعرفات وأذرعات ، فله من مصاحبة الألف واللام وعدمها ما لعلم مسمى به مفرد على حسب ما سبق ، فللفرقدين ما للدبران ، وكذا السرّطان[1] غالبًا ، وقُرَيْشيات وأذرعات بمنزلة المسمى به مجردا مع الإفراد لفظًا ومعنى .

ص : ومُسَمَياتُ الأعلام أُولو العلم ، وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات ، وأنواعُ معانٍ ، وأعيانٌ لا تؤلف غالبًا . ومن النَّوْعِيِّ ما لا يلزم التَّعريف .

ش : أولو العلم يعم الملائكة عليهم السلام ، وأشخاص الإنس والجن ، والقبائل ، ويعمُّ ما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات : السُّوَرَ ، والكتبَ ، / والكواكب ، والأمكنة ، والخيلَ والبغالَ والحميرَ ، والإبلَ ، والبقرَ والغنمَ ، والكلابَ ، والسلاحَ ، والملابسَ ، فهذه وما أشبهها تدعو الحاجة إلى تعيين مسمياتها ، فاستحقت أن توضع لأفرادها أسماءٌ تتميز بها .

٣١ ب

وأما ما لا يحتاج إلى تعيين فرد من أفراده كالمعاني والوحوش فلا يصلح أن يوضع له علم خاص ، بل إن وضع لشيء منه علم فللنوع بأسره ، وليس بعض أشخاصه أولى به من بعض ، فمثال ما وضع منه للنوع المعنوى : برَّةُ للمبرة ، وفجارِ للفجْرة ، وخَيّاب بن هَيّاب للخسران ، ووَادِى تخيّبَ للباطل .

ومثال ما وضع للنوع العَيْنى : أبو الحارث وأسامة للأسد ؛ وأبو جَعْدة وذؤالة للذئب ، قال سيبويه[2] : إذا قلت : هذا أبو الحارث ، فإنما تريد هذا الأسد ، أى هذا الذى سمعت باسمه أو عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كمعرفة زيد ، ولكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم . هذا نصه

= جمع وعل وهو تيس الجبل . وفى رواية : أنزل الأوعالا . راجع طبقات فحول الشعراء ، وديوان جرير ص ٤٥٠ وطبعة صادر ص ٣٦١ وروايته : .... سمعت حديثك أنزل .... والبيت من الكامل .

(١) السرطان : برج فى السماء .

(٢) الكتاب جـ ٢ ص ٩٣ مع تغيير فى بعض الألفاظ لا يغير المعنى أو المقصود .

فى باب ترجمته : هذا بابٌ من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعًا فى أمته ليس واحد منها بأولى من الآخر .

فجعله خاصا شائعا فى حال واحدة ، فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة فى الذهن ، وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطا من تلك الحقيقة فى الخارج .

ولما كان لهذا الصنف من الأعلام خصوص من وجه ، وشياع من وجه جاز فى بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما تعطاه المعارف الشخصية ، وأن يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما تعطى النكرات ، والطريق فى ذلك كله السماع . فمما جاء بالوجهين : فَيْنَة وغُدْوة وبُكرة وعَشِيّة ، فلك أن تقول : فلان يأتينا فَيْنَهَ بلا تنوين ، أى يأتينا الحين دون الحين . ولك أن تقول : يأتينا فينةً بتنوين ، أى حينا دون حين . فتختلف التقديرات والمراد واحد . وكذلك فلان يتعهدنا غدوة وبكرة وعشية ، أى الأوقات المعبر عنها بهذه الأسماء ، فلا تنون إذا قصدت بها ما يقصد بالمقرون بالألف واللام عهديتين أو جنسيتين كما تفعل بأسامة وذؤالة ، إلا أن لك فى غدوة وبكرة وعشية أن تنونها مؤولا لها بمجرد من الألف واللام ، وليس لك ذلك فى أسامة وذؤالة . ولا علة لذلك إلا مجرد الاتّباع لما صحّ من السماع .

وقد وضعوا لبعض المألوفات أعلاما نوعية ، كقولهم للأحمق أبو الدَّغْفاء ، وللمجهول شخصه ونسبه هَيَّان بن بَيَّان ، والضَّلَالُ بنُ بُهْلُل ، وَثهْلَل وفَهْلَل . ومن ذلك قولهم لنوع الأَمَة : اقعُدى وقومِى . ولنوع العبد : قنوَّر بن قنور . ولنوع الفرس أبو المضاء .

ومن أبى الدغفاء وما بعده احترزت بقولى « لا تؤلف غالبًا » وإلى نحو فَيْنَة أشرت بقولى « ومن النوعى ما لا يلزم التعريف » .

ص : ومن الأعلام الأمثلةُ الموزونُ بها . فما كان منها بتاء تأنيثٍ أو عَلَى وزنِ الفعلُ به أولى ، أو مزيدًا آخره ألفٌ ونون ، أو ألف إلحاقٍ مقصورة لم ينصرف إلا مُنَكّرا .

وإن كان عَلَى زنة منتهى التكسير ، أو ذا ألف تأنيثٍ لم ينصرف مطلقا ، فإن صلحت الألف لتأنيثٍ وإلحاقٍ جاء فى المثال اعتباران ، وإن

قرن[1] بما ينزله منزلة الموزون فحكمه حكمه .

ش : الأمثلة الموزون بها كقولك : وزن عامِر وطلحة وأَرْنَب وعُمَر : فاعِل وفَعْلَة وأفعل وفُعَل . فهذه وأشباهها معارف لأن كل واحد منها يدل على المراد دلالة تتضمن الإشارة إلى حروفه وهَيْأته ، ولذلك تقع المعرفة بعده صفة والنكرة حالا ، كقولك : لا ينصرف فُعَلُ المعدول ، بل ينصرف فُعَلٌ غير معدول .

والأمثلة المشار إليها بالنسبة إلى الصرف ومنعه على أربعة أقسام : قسم ينصرف مطلقا ، وقسم لا ينصرف مطلقا ، وقسم لا ينصرف فى التعريف دون التنكير ، وقسم له اعتباران هو فى أحدهما كالثانى ، وفى الآخر كالثالث .

فالأول كفُعَل ، لأنه ليس فيه مع العلمية سبب ثان .

والثانى كفعلاء وفعلى مما فيه ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة ، وكمَفَاعِل ومفاعيل مما فيه زنة منتهى التكسير .

والثالث كفَعْلة وأفعل وفعلان وَفعلى ، مما فيه التأنيث أو وزن الفعل أو الألف والنون المزيدتان أو ألف الإلحاق المقصورة ، فهذه لا تنصرف ما دامت معارف ، وتنصرف إذا وقعت موقعا يوجب تنكيرها ، كقولك : كل فَعْلة صحيح العين فجمعه فَعَلات إن كان اسما ، وفَعْلات إن كان صفة . وكل فعلان ذى مؤنث على فَعْلى لا ينصرف ، وكل أفعل غير علم ولا صفة ينصرف .

١٣٢ والرابع الذى له اعتباران فعلى / بفتح الفاء وكسرها ، فإن ألفه صالحة للتأنيث وصالحة للإلحاق ، فإن حكم بتأنيثها كان ما هى فيه غير منصرف فى تعريف ولا تنكير ، وإن حكم بكونها للإلحاق كان ما هى فيه غير منصرف فى التعريف منصرفا فى التنكير .

وإن قُرِن بالمثال ما ينزله منزلة الموزون ، فحكمه حكم ما نزل منزلته ، كقولك : هذا رجلٌ أفعل ، فحكم أفعل هنا حكم أسود ونحوه من الصفات ، لأن اقترانه برجل نزلة منزلة الموزون ، فتساويا فى الحكم وامتناع الصرف . وخالف سيبويه المازنى فى هذا الأخير فقال : ينبغى أن يصرف . ورد المبرد عليه وصوب قول سيبويه .

---

(١) فى ب : وإن قرن مثال .

ص : وكذا بعض الأعداد المطلقة .

ش : المراد بالأعداد المطلقة المدلول بها على مجرد العدد دون تقييد بمعدود ، كقولهم : ثلاثة نصف ستة ، وأربعة نصف ثمانية . فهذه الأسماء قد حكم بعلميتها ومَنْع صرفها للتعريف والتأنيث ، وهى جديرة بذلك ، لأن كلًّا منها يدل على حقيقة معينَة دلالة مانعة من الشركة ، متضمنة الإشارة إلى ما ارتسم منها ، ولو عومل هذه المعاملة كلُّ عدد مطلق لصح ، ولو عومل بذلك غير المعدود من أسماء المقادير لم يجز ، لأن الاختلاف فى حقائقها واقع ، بخلاف العدد فإن حقائقه لا تختلف بوجه .

ص : وكَنَوْا بفلَانٍ وفلانة عن نحو : زيد وهند ، وبأبى فلانٍ وأمِّ فلانةَ عن أبى بكر وأم سلَمَة ، وبالفُلانِ والفلانةِ عن نحو : لاحقٍ وَسكاب[1] وبهَنٍ وهنَةٍ أو هَنْت عن اسم جنس غير علم ، وبهَنَيْتُ عن جامَعْت ، وبكَيْتَ أو كيَّة وبذَيْتَ أو ذَيَّةً أو كذا عن الحديث ، وقد تُكْسَرُ أو تضم تاء كيتَ وذيتَ .

ش : فلانٌ وفلانة وأبو فلان وأم فلانة أسماءٌ يكْنى بها عن أعلام أولى العلم ، إلا أن فلانا كناية عن اسم مذكر علم كزيد وعبد الله ، وأبو فلان كناية عن كنية مذكر علم كأبى زيد وأبى عبد الله . وفلانة كناية عن اسم امرأة كهند وأمة الله ، وأم فلان كناية عن كنية امرأة كأم خالد وأم سليم .

ودعتهم الحاجة إلى الكناية عن أعلام البهائم المألوفة ، فكنوا عن مذكرها كلاحق بالفلان ، وعن مؤنثها كسكابِ بالفلانة ، فزادوا الألف واللام فرقا بين الكنايتين .

وكما كُنِىَ عن علم المذكر بفلان ، وعن المؤنث بفلانة ، كنى عن مذكر اسم الجنس بهَنٍ ، وعن مؤنثه بهَنة أو هنت إذا كان للمتكلم غرض فى السر . ولذاك كثرت الكناية به عن الفرج ، وعن فعل الجماع بَهَنيتُ . ويقال للمرسل بحديث قل : ذيْتَ وكيْتَ . أو قل : كيْتَ وذيت ، بفتح التاء وكسرها وضمها ، وليس مع التشديد إلا الفتح ، وقد يقع مكانها كذا وكذا .

---

(١) فرس .

باب الموصول

ص : وهو من الأسماء ما افتقر أبدا إلى عائدٍ أو خَلَفه ، وجملةٍ صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية .

ش : نبهت بقولى « وهو من الأسماء » على أن الحرف الموصول لم يقْصَد دخوله فى الحد ، بل قُصِد الاقتصارُ على حد الموصولات الاسمية .

واحترزت « بالعائد » من : حيث وإذ وإذا ، فإنها أسماء تفتقر إلى جملة لكنها مستغنية عن عائد .

واحترزت « بأبدا » من النكرة الموصوفة بجملة فإنها على حال وصفها بها تفتقر إليها وإلى عائد ، لكن الموضع بالأصالة لمفرد ، وتؤول الجملة به ، ويغنى ذكره عنها ، فالافتقار إلى ما تؤول به لا إليها ، وإن صدق فى الظاهر أنها مُفْتقرٌ إليها ، فلا يصدق على الافتقار إليها أنه كائن أبدا . بخلاف الجملة الموصول بها فإن الافتقار إليها كائن أبدا عند ذكر الموصول ، وإذا وقع موقعها ظرف أو حرف جر وجب تعليقه بفعل مسند إلى ضمير الموصول وإذا وقعت الصلة صفة موصولا بها الألف واللام يجب تأولها بفعل[1] ، ولذلك تعمل حينئذ ماضية المعنى وحاضرته ومستقبلته . وإذا لم تقع صلة فلا تعمل إلا فى حضور أو استقبال . وإلى الصفة المشار إليها والظرف وحرف الجر أشرت بقولى « أو مؤولة » .

وأشرت بقولى « أو خَلَفه » إلى أن العائد قد يغنى عنه قرينة تدل عليه ، أو ظاهر يقوم مقامه كقوله[2] : وأنت الذى فى رحمة الله أطمع

---

(١) فى ب : بفعل مسند .

(٢) البيت من الطويل وأوله :

فياربَّ ليلى أنتَ فى كلِّ موطن ....

ذكره فى ديوان الحماسة ضمن أبيات ونسبه إلى ابن مَيّادة جـ ٢ ص ١٢١ ، ونسبه فى الدرر ٦٤/١ لمجنون بنى عامر .

أراد : وأنت الذى فى رحمته أطمعُ

وقيد الجملة الموصول بهابكونهاغير طلبية ولا إنشائية[1] لأن الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للموصول ، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد ، فهى أحرى بألا يتحصل بها وضوح غيرها ، وأما الإنشائية فإن حصول معناها/ مقارن لحصول لفظها ، فلا يصلح وقوعها صلة ، لأن الصلة مُعَرِّفة ، والموصولُ مُعَرَّف ، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه .

٣٢ ب

والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونهامعهودة ، وذلك غير لازم ، لأن الموصول قد يراد به معهود ، فتكون صلته معهودة ، كقوله تعالى[2] ﴿ وإذ تقولُ للذى أنْعَمَ اللهُ عليه وأنعمت عليه ﴾ وكقول الشاعر[3] :

ألا أيُّها القلبُ الذى قادَه الهوى أفِقْ لا أَقَرَّ اللهُ عينَك من قلب

وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته ، كقوله تعالى[4] ﴿ كمَثَل الذى يَنْعِقُ بمالا يسمعُ إلا دعاءً ونداء ﴾ وكقول الشاعر[5] :

فَيَسْعَى إذا أَبْنِى ليهدمَ صالحى وليس الذى يبنى كمَنْ شأنُه الهدْم

وقد يُقْصدُ تعظيمُ الموصول فتبْهم صلته كقول الشاعر[6] :

فإنْ أستَطعْ أغْلِبْ وَإنْ يَغْلبِ الهوى فمثلُ الذى لا قيْتُ يُغْلَبُ صاحبُه

---

(١) راجع صفحة ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) سورة الأحزاب آية ٣٧ .

(٣) البيت من الطويل وقد ذكره فى ديوان الحماسة ، ولم ينسبه جـ ٢ ص ٧٥ وقبله :

وقلت لقلبى حين لج به الهوى وكلفنى مالا أطيق من الحب

(٤) سورة البقرة آية ١٧١ .

(٥) هو معن بن أوس المزنى ، راجع الأمالى جـ ٢ ص ٩٩ ، وأوله فيها : ويسعى ... وفى خزانة الأدب جـ ٣ ص ٢٥٩ : فأسعى لكى ابنى ...

والبيت من الطويل .

(٦) البيت من الطويل . وقال فى الدرر جـ ١ ص ٦٢ : لم أعثر على قائله ، وهو لابن ميادة الرماح ، راجع ديوان الحماسة جـ ٢ ص ١٢١ والأمالى ١٦٥/١ .

ومثله قوله عز وجل[1] ﴿ فغشيهم من اليمِّ ما غشيهم ﴾ وقال الشاعر[2] :

وكنتَ إذا أرْسَلْتَ طَرْفَكَ رائدا ... لقلبك يوما أَتْعبَتْكَ المناظـرُ
رأيتَ الذى لا كلُّه أنت قادرٌ ... عليه ولا عن بعضه أنت صابر

ص : ومن الحُرُوف ما أُوِّل مع ما يليه بمصدر ، ولم يَحْتج إلى عائد .

ش : لما كان الموصول على ضربين : أحدهما من الأسماء ، والآخر من الحروف ، وفرغت من حد الأول ، شرعت فى حد الثانى .

فقولى « ما أوِّل بمصدر » يتناول : صه ، أى سكوتا ونحوه ، فإنه يؤول بمصدر معرفة إن لم ينون ، وبمصدر نكرة إن نون . ويتناول أيضا الفعل المضاف إليه نحو : حين قمت ، فإن معناه : حين قيامك . ويتناول أيضا نحو : هو ، من قوله تعالى[3] ﴿ هو أقرب للتقوى ﴾ فإنه بمعنى العدل . فاحترزت من هذه الأشياء ونحوها بقولى « مع ما يليه » فإن هذه الأشياء مؤولة بمصادر لا مع شىء يليها ، بخلاف الحروف الموصولة فإنها تؤول بمصادر مع ما يليها من صلاتها .

ولما كان « الذى » قد يوصف به مصدر ثم يحذف المصدر ويقام هو مقامه ، فيصدق عليه حينئذ أنه مؤول مع ما يليه بمصدر ، مع أنه ليس من الحروف الموصولة ، احترزت منه بعدم الاحتياج إلى عائد ، فإن « الذى » الموصوف به مصدر على ما قدر لا يستغنى عن عائد ، ومثال ذلك قوله تعالى[4] ﴿ وخُضْتم كالذى خاضوا ﴾ أى كالخوض الذى خاضوه ، فحذف الخوض وأقيم الذى مقامه ، وحذف العائد إلى الذى لأنه منصوب متصل بفعل ، وحذف مثله كثير .

ص : فمن الأسماء : الذى والتى للواحد والواحدة ، وقد تُشَدُّ ياءاهما

---

(١) سورة طه ، آية : ٧٨ .
(٢) ذكرهما فى ديوان الحماسة ولم ينسبهما جـ ٢ ص ٧٥ ، والبيتان من الطويل .
وفى الأنصاف : وكنت متى .... ولم ينسبه ، مسألة ١١٥ .
(٣) سورة المائدة ، آية : ٨ .
(٤) سورة التوبة ، آية : ٦٩ .

مكسورتين أو مضمومتين ، أو تُحْذَفان ساكنا ما قبلهما أو مكسورا ، ويخلفهما في التثنية عَلامَتُها مُجوَّزا شذُّ نونها وحذفها وإنْ عُنِيَ بالذى من يَعْلَم أو شِبْهُه فجمعه الذين مطلقا . ويُغْنى عنه الذى فى غير تخصيص كثيرا ، وفيه للضرورة قليلا ، وربما قيل : اللَّذُون رفعا ، وقد يقال : لَذِى ولَذان ولَذين ولَتى ولاتى .

ش : لما ثبت أن الموصول ضربان : أحدهما من الأسماء والآخر من الحروف ، شرعت فى ذكر الأسماء ، فبدأت بالذى والتى لأنهما كالأصل لغيرهما ، فإن غيرهما إذا أشكل أمره يستدل على موصوليته بصلاحية موضعه للذى إن كان مذكرا والتى إن كان مؤنثا . وفى الذى والتى ست لغات :

الأولى : ما بدىء به .

والثانى : حذف الياء مع بقاء الذال والتاء مكسورتين كقول الشاعر[1] :

لا تَعذِل اللَّذِ لا يَنفَكُّ محتسبا ... حمدا وإن كان لا يُبقى ولا يذَر

والثالثة : حذف الياء وتسكين الذال والتاء كقول الشاعر[2] :

فلمْ أرَ بيْنا كان أحسَنَ بَهْجةً ... من اللَّذْ له من آل عزَّةَ عامر

وكقول الآخر[3] :

ما اللَّذْ يسوءك سُوءًا بعد بَسْط يد ... بالبِرّ إلا كمثل البغى عدوانا

ومثله[4] :

فما نحن إلا من أناس تحرّموا ... بأدنى من اللذ نحن فيه وأبرءوا

والرابعة : تشديد الياء مكسورة كقول الشاعر[5] :

---

(١) البيت من البسيط ، و لم أعرف قائله . المساعد ١/١٣٩ ونسبه محققه لصفية الباهلية كما فى معجم الشواهد .

(٢) البيت من الطويل وفى الدرر جـ ١ ص ٥٦ ، لم يعرف قائله ، وروايته .

فلم ...... كان أكثر ...... من اللذبه .....

(٣) البيت من البسيط ، و لم أعرف قائله .

(٤) البيت من الطويل ، و لم أعرف قائله .

(٥) البيتان من الوافر ، وقد ذكرهما فى اللسان فى « لذا » و لم ينسبهما ، وكذا فى خزانة الأدب جـ ٢ ص ٤٩٧ ، وقال فى الدرر جـ ١ ص ٥٥ : لم يعرف قائلهما . مع اختلاف فى بعض الألفاظ ، كوضع : من الأقوام بدل وإن أرضاك ، ويصطفيه بدل يمتهنه ، ويريد بدل ينال . وراجع معجم شواهد العربية .

ولـيسَ المالَ فاعلمـــهُ بمالٍ وإن أرضاك إلا لِلَّـــذِىٍّ
يَنـالُ بـه العــلاءَ ويمتهنْــه لِأَقــرَبِ أَقْربيــه وللــقَصِىِّ

والخامسة : تشديد الياء مضمومة كقول الشاعر[1] :

أَغْضِ ما اسطعتَ فالكريمُ الذىُّ يألُفُ الحِلمَ إن جَفَاهُ بذِىُّ

السادسة : حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة ، وبهذه اللغة قرأ بعض الأعراب ، قال أبو عمرو بن العلاء : سمعتُ أعرابيا يقرأ بتخفيف اللام[2] ﴿ صراط لذين ﴾ .

ومن استعمال اللَّتِ قوله[3] :

شُغِفَتْ بكَ اللَّتِ تَيَّمْتكَ فمثلُ ما بك ما بها من لَوْعَةٍ وغرام

ومن استعمال اللتْ قوله[4] :

أرضنا اللَّتْ/ أَوَتْ ذوى الفقرِ والذُّ لِّ فآضُوا ذوى غِنًى واعتزازِ ١٣٣

ومثله[5] :

فقل لِلَّتْ تلومُك إن نفسى أراهــا لا تُعَــوَّذ بالتَّـــمِيم

---

(١) البيت من الخفيف ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٥٦ لم أعثر على قائله ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٢) شواذ ابن خالويه ص ١ .

(٣) البيت من الكامل ، وقال فى الدرر جـ ١ ص ٥٦ : لم أعثر على قائله ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٤) البيت من الخفيف ، ولم أعرف قائله .

(٥) البيت من الوافر ، قال فى خزانة الأدب جـ ٢ ص ٤٩٩ : أنشده ابن الشجرى فى أماليه عن الفراء ، وقال التميم جمع تميمة وهى التعويذة وقال فى الدرر : لم أقف على قائله ، جـ ١ ص ٥٦ ، وراجع معجم شواهد العربية .

وقد استغنوا فى التثنية بقولهم : اللذان واللتان عن اللذيَين واللتَيَين ، فاعتبروا أخف اللغات وإن كانت أقل من الذى والتى . وذلك أن المفرد أخف من المثنى ، وخفف جوازا بحذف الياء ، فلما قصدوا التثنية وهى أثقل من الإفراد وأحوج إلى التخفيف التزمَ فيها من حذف الياء ما كان فى الإفراد جائزا . وجوز تشديد النون عوضا عن المحذوف . ولما كان الحذف مستعملا فى الإفراد بوجه ما لم يكن التعويض لازما بل جائزا .

ولما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة ولحقت الذى والتى ، وكان لحاقها لها معارضا لشبهها بالحروف أعربا فى التثنية ، كما جُعِلت إضافة أى معارضة لشبهها بالحروف فأعربت .

ولم يُعربْ أكثر العرب « الذين » وإن كان الجمع من خصائص الأسماء لأن الذين مخصوص بأولى العلم ، والذى عام ، فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة ، بخلاف اللّذَين واللّتَين ، فإنهما جرتا على سنن المثنيات المتمكنة لفظا ومعنى .

وعلى كل حال ففى الذى والذين شبه بالشجى والشَّجين فى اللفظ وبعض المعنى فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب الذين ، بل إعرابه فى لغة هذيل مشهور ، فيقولون : نصرت الذين آمنوا على الذين كفروا ، ومن ذلك قول بعضهم[1] :

وبنو نويجية الَّذون كأنهم   معط مخرمة من الخزان

وإذا لم يقصد بالذى مخصص جاز أن يعبر به عن جمع حملا على مَنْ كقوله

(١) البيت من الكامل . فى شرح الجمل لابن عصفور ١٧٢/١ ونسبة ابن الشجرى لأحد الهذليين وليس فى ديوانهم كما علق محققه : انظر أمالى الشجرى ٣٠٧/٢ وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٣٠ . وروايته : معط مخدمة من الخزان .

تعالى[1] ﴿ والذى جاءَ بالصِّدْقِ وصَدق به أولئك هم المتقون ﴾ ولو لم يكن المراد به جمعا لم يشَر إليه بجمع ولا عاد عليه ضمير جمع ، ومن ذلك أيضا قوله تعالى[2] ﴿ كما يقومُ الذى يتخبَّطه الشيطانُ من المسِّ ﴾ فلو لم يَرد به جمعٌ لم يضرب به مثل لجمع .

فإن قُصِد بالذى مُخَصَّص فلا محيصَ عن اللَّذَيْن فى التثنية ، والذِين فى الجمع ، ما لم يضطر شاعر ، كقوله[3] :

أَبنِى كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّىَّ آللَّذَا … قَتَلَا الملوكَ وفَكَّكاْ الأغلالا

وكقول الآخر[4] :

وإنَّ الَّذِى حَانتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤهم … هُمُ القَوْمُ كلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خَالِد

ومن قال : الذون رفعًا والذين نصبا وجرا قال فى اللاء إذا أريد به ما يراد بالذين : اللاءون رفعا ، واللائين جرا ونصبا . ومن قال « الذين » مطلقا قال « اللائين » مطلقا . وقيل : اللاءون فى الرفع واللائين فى النصب والجر لغة هذيل .

ويقال أيضا فى اللاء بمعنى اللاتى إذا جمع اللاءات معربا ومبنيا على الكسر ، ومنه قول الشاعر[5] :

أولئكَ إخْوَانِى الذين عرفتهم … وَأَخْوَاتُكَ اللاءات زُيِّنَ بِالكتَم

---

(١) سورة الزمر آية ٣٣ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٥ .

(٣) البيت للأخطل ، وهو من الكامل . راجع اللسان مادة « لذا » ، وراجع ص ٦٦ .

(٤) هو الأشهب بن رميلة ، والبيت من الطويل . راجع اللسان مادة « لذا » .

(٥) البيت من الطويل ، وقد ذكره فى اللسان مادة « لتى » ولم ينسبه ، وذكره فى الدرر جـ ١ ص ٥٨ وقال : لم أعثر على قائله ، وروايتهما : =

بضم التاء على الإعراب ، وبكسرها على البناء .

ص : وبمعنى الذين الألى والأُلاءِ والَّلاءِ والَّلائين مطلقا ، أو جَرًّا ونصبا واللاؤون رفعا . وجمع التى اللائى واللاتى واللواتى ، وبلا ياءات ، والَّلا والَّلوَا ، واللاءات مكسورًا أو معربا إعراب أولات والألى . وقد ترادف التى واللاتى ذات وَذَوَات مضمومتين مطلقا .

ش : المشهور فى الألى ورودها بمعنى الذين ، وفى اللاء ورودها بمعنى اللاتى ، وقد ترد الألى بمعنى اللاتى ، واللائى بمعنى الذين ، وقد جاءت الألى بالمعنيين فى قول الشاعر[1] :

وتُفنى الألى يَسْتَلْئِمُون عَلَى الألى   تَرَاهُنَّ يوم الرَّوْع كالحِدَأ القُبْل

وقال آخر فى ورود الألى بمعنى اللائى[2] :

وأمّا الأُلى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهامةٍ   فكلُّ فتاةٍ تتركُ الحِجْلَ أَفصَما

= أولئك أخدانى الذين ....   وأخـدانك ....

وراجع معجم شواهد العربية ونوادر أبى زيد .

(١) هو أبو ذؤيب الهذلى ، والبيت من الطويل .

راجع العينى جـ ١ ص ٤٥٥ ، والدرر جـ ١ ص ٧ وروايتهما :

وتبلى الألى ..... ومثلهما رواية ديوان الهذليين ، القسم الأول ص ٣٧ .

(٢) البيت من الطويل ، قال العينى جـ ١ ص ٤٥٣ : أنشده ولد الناظم ولم يعزه إلى أحد ، وكذا أنشده والده ولم يبين قائله ، ولم أقف على اسم قائله . وفى هامش ديوان حميد بن ثور ص ٢١ ما يوحى بأنه منسوب إليه ، وفى اللسان فى « فصم » هو لعمارة بن راشد ، وروايته :

.... فكل كعاب ... والفصم : الكسر .

وشرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم ص ٨٤ .

وقال آخر فى ورود اللاء بمعنى الذين[1] :

فمـا آباؤنـا بأَمَـنَّ منـه ... علينا اللاءِ قد مَهَدُوا الْحجُورا

وقال ابن الزَّبِير[2] :

أَرِحنى من اللائى إذا حلّ بينهم ... يُمَشُّون فى الدّارات مشى الأرامل

وقال كثير[3] :

تَرُوق عيونَ اللاء لا يَطْعمونها ... ويروى بريّاها الضجيع المكافِح

وله[4] :

من اللائى يعود الحلم فيهم ... ويعطون الجزيل بلا حساب

وقال آخر فى اللائين[5] :

وإنّا من اللائين إن قَدَرُوا عَفَوْا ... وإنْ أَتْرَبُوا جادوا وإن تَرِبُوا عَفُّوا

فقوله من اللائين يحتمل أن يكون على لغة من يبنى ، ويحتمل أن يكون على لغة من يعرب ، فإن فيه لغتين كما فى الذين ، واللاءون رفعا لغة هذيل ، ومنه قول بعضهم[6] :

هُمُ اللاءُون فكُّوا الغُلَّ عنى ... بمَرْوِ الشاهِجَان وهُمْ جناحى

---

(١) البيت من الوافر ، نسبه فى الدرر لرجل من بنى سليم جـ ١ ص ٥٧ ، وقال العينى : قائله هو رجل من بنى سليم أنشده الفراء ، جـ ١ ص ٤٢٩ . ومعجم شواهد العربية .

(٢) البيت من الطويل . راجع شعر عبد الله بن الزبير الأسدى ص ٣٣ و ١١٣ وروايته : أرحنى... حل دَيْنهم .....

(٣) البيت من الطويل الديوان ص ١٨٧ .

(٤) البيت من الوافر .

(٥) البيت من الطويل . قال فى الدرر جـ ١ ص ٥٨ : ولم أعثر على قائله . وراجع معجم شواهد العربية أترب : استغنى وكثر ماله . وترب : لصق بالتراب من الفقر – اللسان .

(٦) البيت من الوافر ، وقد ذكره فى الدرر جـ ١ ص ٥٨ وقال : لم أعثر على قائله ، ولم ينسبه فى اللسان ، وقال فى شرح شواهد المغنى : قائله مجهول ، ونسبه فى معجم شواهد العربية إلى الهذلى .

وقيل الألاء بمعنى اللألى ، قال كثير[1] :

أبى الله للشُّمِّ الألاءَ كأنهم سُيوفٌ أجادَ القَيْنُ يوما صِقَالها

والصحيح أن الذين / جمع الذى مرادًا به من يعقل ، وأن اللائين جمع اللاء مرادف الذين ، وأن اللاءات جمع اللاء مرادف اللاتى . وكذلك اللوائى واللواتى هما جمعان للائى واللاتى ، على حد قولهم فى الهادِى وهو العنق هواد ، وفى الهابى وهو الغبار هواب .

٣٣ ب

وأما اللاتى فيحتمل أن يكون اسما للجمع ، لأنه ليس على بناء من أبنية الجمع ، ويحتمل أن يكون جمعا لأنه متضمن لحروف التى ، ويغتفر كونه مخالفا لأبنية الجموع كما اغتفر فى اللتيا كونه مخالفا لأبنية التصغير .

وأما اللاء والألى وغيرهما من الموصولات الدالة على جمع فأسماء جموع ، لأنها لا تتضمن حروف الواحد . وإثبات ياءات اللاتى واللائى واللواتى واللوائى هو الأصل ، وحذفها تخفيف واجتناب للاستطالة ، وقد بالغوا حتى حذفوا التاء والياء من اللاتى واللوائى فقالوا : اللا واللوا ، قال الراجز[2] :

جمعتُها من أيُنُق غِزَار من اللَّوا شُرِّفْن بالصِّرَار

وقال الكميت[3] :

وكانت من الَّلا لا يغيِّرها ابنُها إذا ما الغلامُ الأحمقُ الأمَّ غيَّرا

وقال آخر[4] :

فدومى عَلَى العهد الذى كان بيننا أم انْت من الَّلا ما لهُنّ عُهُود

والأظهر عندى أن الأصل فى : اللّوا ، اللواء . وفى : اللا ، اللاء ، ثم قصرا . وروى الفراء عن بعض فصحاء العرب : بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذاتُ

---

(١) البيت من الطويل . المساعد ١/١٤٣ والديوان ص ٨٧ .

(٢) ذكره فى الدرر جـ ١ ص ٥٨ وقال : لم أعثر على قائله ، وكذا ذكره فى اللسان ولم ينسبه ، ورواية الدرر : ... من أينق عكار . ورواية اللسان « فى لتى » جمعتها من أنوق خيار ، وفى النواد فى اللغة ص ٦٠ : وقال كثير بن عطية ، زعم ذلك المفضل .

(٣) البيت من الطويل ، راجع اللسان فى « لتى » و « لوى » وشعر الكميت جـ ١ ص ٢٢١ .

(٤) البيت من الطويل ، وقد ذكره فى اللسان ولم ينسبه ، راجع « لوى » .

أكرمكم اللهُ بَهْ ، أراد : التى أكرمكم الله بها ، فحذف الألف ، وحرك الباء بحركة الهاء . وأَنْشدَ فى ذوات بمعنى اللاتى[1] :

جَمَعْتُهَا من أيْنَقٍ مَوَارِقِ ذواتُ يَنْهَضْنَ بغيرِ سائق

أراد اللاتى ينهضن . وتاء ذات وذوات مضمومة أبدًا .

ص : وبمعنى الذى وفُرُوعِه « مَنْ » و « ما » و « ذا » غيرَ مُلغًى ولا مُشَارٍ به بعد استفهام بما أو مَنْ ، و « ذو » الطائيةُ مبنيةً غالبا ، و « أىّ » مضافًا إلى معرفة لفظا أو نية ، ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمُه خلافا للكوفيين ، وقد يؤنث بالتاءُ موافِقا للتى ، وبمعنى الذى وفروعه « الألف واللام » خلافا للمازنى ومن وافقه فى حرفيتها ، وتُوصَل بصفةٍ مَحْضة ، وقد تُوصَل بمضارع اختيارا ، وبمبتدأ وخبر أو ظرف اضطرارا .

ش : فروع الذى اللذان والذين والتى واللتان واللاتى ، فمن وما صالحان لمواقعها كلها كقولك لمن قال : مررت برجل وبرجال وبامرأة وبنسوة : عرفت مَن مررت به ومَن مررت بهم ، ومن مررت بها ، ومن مررت بهن . وكقولك لمن قال : اشتريت كتابا وثوبين وعمامة وملاحف ، عرفت ما اشتريته ، وما اشتريتهما ، وما اشتريتها ، وما اشتريتهن .

وكذلك « ذا » بعد استفهام بما أو من يقع أيضا موقع الذى وموقع كل واحد من فروعه المبنية عليها ، نحو : ماذا علمت أخير أم شرٌّ ؟ وماذا أنفقت أدرهمان أم ديناران ؟ وماذا صليت أركعةٌ أم تسليمةٌ ؟ ومن ذا خطبت أهندٌ أم دعدٌ ؟

فلو ألغيت (ذا) حقيقة بتقدير سقوطها ، أو حكما بجعلها مع (ما) و (من) شيئا واحدا حكم للموضع بما يستحقه لفظ أى الاستفهامية لو وقعت فيه ، ويظهر أثر ذلك فى الجواب والتفصيل . فالجواب كقولك : خيرا ، لمن قال لك : ماذا صنعت ؟

والتفصيل كقولك : أخيرا أم شرا ؟ وأزيدا أم عمرا ؟ فلو جعل (ذا) بمعنى

---

(١) البيت من الرجز ، وقائله رؤبة . راجع الدرر جـ ١ ص ٥٨ . والديوان ص ١٨٠ .

الذى لكان الرفع أولى فى الحالين ، كما قال الشاعر[1] :

أَلا تسألانِ المرءَ ،ماذا يحاول　　أَنَحْبٌ فَيقْضى أم ضلالٌ وباطلُ

وعلى هذا تحمل قراءة أبى عمرو[2] ﴿ قل العفوُ ﴾ بالرفع ، وقراءة غيره بالنصب محمولة على الوجه الآخر .

ولو قصد « بذا » الإشارة ، لكان « ماذا » و « من ذا » مبتدأ وخبرا واستغنى عن جواب وتفصيل .

وقد تكون « ماذا » فى غير الاستفهام والإشارة اسما واحدا بمعنى الذى ، أو بمعنى شيء كقول الشاعر[3] :

دَعى ماذا علمتُ سأتَّقيه　　ولكن بالْمُغَيَّبِ حَدِّثينى

وأنشد أبو على قول الشاعر[4] :

أَنَوْرًا سَرْعَ ماذَا يا فَرُوق　　و حَبْلُ الْوَصْلِ مُنْبَتٌّ حَذِيق

وقال : فاعل سرع « ماذا » وما زائدة ، ويجوز أن يكون « ماذا » اسما واحدا كما هما فى قوله : دعى ماذا علمت ...

أى دعى شيئا علمت ، كذا قال أبو على . وعندى أن جَعْلَ « ماذا » فى البيت الذى أوله « دعى » بمعنى الذى أولى من جعلها بمعنى شيء .

ومثل « ماذا » فى احتمال معنى شيء ومعنى الذى فى غير استفهام قول الشاعر[5] :

فلله ماذا هَيَّجَتْ من صبابة　　عَلَى هالِكٍ يَهْذِى بهند ولا يدرى

---

(١) هو لبيد بن ربيعة ، والبيت من الطويل . راجع العينى جـ ١ ص ٤٤٠ ، ولبيد بن ربيعة العامرى ص ٣٣٦ ، وشرح ديوانه ص ٢٥٤ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢١٩ ، الإتحاف ص ١٥٧ .

(٣) البيت من الوافر ، وقد نسبه فى اللسان إلى أبى حية النميرى ، ونسبه العينى جـ ١ ص ٤٨٨ لسحم بن وثيل الرباحى ، وقال فى الدرر جـ ١ ص ٦٠ لم يعرف قائله ونسبته إلى المثقب العبدى غير صحيحة .

(٤) البيت من الوافر ، نسبه فى اللسان فى « سرع » لزغبة الباهلى ، والحذيق المقطوع ، وروايته :
..... وحبل الوصل منتكث ......

(٥) قائله جرير ، والبيت من الطويل . راجع شرح ديوان جرير ص ٢٧٧ ، وصادر ص ٢١٢ . ونسبه إليه فى ب .

١٣٤

ويتعين إلغاء « ذا » أو جعلها مركبة مع ما فى قول جرير[١] :

يا خُزْرَ تَغْلبَ ماذا بالُ نِسْوَتكم لا يَسْتَفِقْن إلى الدَّيْرَيْنِ تحنانا

ويترجح ذلك إذا كان بعدها / الذى كقول ابن الدُمَيْنة[٢] :

فماذا الذى يَشْفى من الحب بعدما تشربه بطنُ الفؤادِ وظاهــره

وقد تجعل « ذا » فى هذا البيت بمعنى الذى ، والذى بعدها توكيدا أو خبر مبتدأ مضمر ، كقول معاوية رضى الله عنه[٣] :

إنَّ الذين الألى أدخلتهم نَفرٌ لـولا بـوادر إرعاد وإبــراق

ويتعين أيضا التركيب والإلغاء فى قول الشاعر[٤] :

وأبلغ أبا سعد إذا ما لقيته نذيـرا ومـاذا ينفعـنَّ نذيــر

لأنها لو جعلت (ذا) بمعنى الذى لم يؤكد الفعل بعدها بالنون لأنه موجب ، وإذا لم يجعل بمعنى الذى كان الاستفهام مستوليا على الفعل بعدها فيسوغ توكيده بالنون .

ومثال « ذا » الموصولة بعد مَن الاستفهامية قول الأعشى ميمون[٥] :

وغريبة تـأتى الملـوك كــريمةٍ قد قُلْتُها لِيُقَالَ مَنْ ذا قالها

والاحتجاج بهذا البيت أولى من الاحتجاج بقول ابن أبى كاهل[٦] :

وَيحسب أنَّ النائباتِ تركنـه ومن ذا الذى عَرينه فهو وازرُ

لاستصعاب دخول موصول على موصول ، إلا أن يجعل الثانى توكيدا لفظيـا ، أو خبر مبتدأ كما تقدم من قول ابن الدمينة[٧] :

---

(١) البيت من البسيط ، وقائله جرير فى هجاء الأخطل ، راجع شرح ديوان جرير ص ٥٩٨ ، وصادر ص ٤٩٤ .

(٢) البيت من الطويل ، راجع الأمالى جـ ١ ص ٧٩ ، وديوان ابن الدمينة ص ١٨٤ .

(٣) البيت من البسيط .

(٤) البيت من الطويل . ولم أعرفَ قائله . راجع الجنى الدانى ص ٢٤٠ .

(٥) البيت من الكامل ، وفى قطر الندى جـ ١ ص ١٠٤ : وقصيدة تأتى الملوك غريبة .. وراجع الدرر جـ ١ ص ٥٩ ، وديوان الأعشى ص ٢٧ وفيه : حكيمة بدل كريمة .

(٦) البيت من الطويل .

(٧) الصفحة نفسها / ٢ .

فماذا الذى يشفى من الحب

ومثل قول الأعشى قول أمية بن أبى عائذ الهذلى[1] :

ألا إنّ قلبى لدَى الظاعِنين   حزينٌ فَمَنْ ذا يُعَزِّى الحَزِينَا

وبمعنى الذى وفروعه « ذو » فى لغة طيىء ، قال حاتم[2] :

ومن حَسَدٍ يَجُورُ عَلَىّ قوم   وأىّ الدهـر ذُو لم يحسدونى

أراد ، أى الدهر الذى لم يحسدونى فيه . ويتميز بعضها من بعض بالعائد أو بما هى له كقول الشاعر[3] :

فإن الماءَ مـاءُ أبى وجَـدِّى   وبِئرى ذو حَفَرتُ وذو طويتُ

أى التى حفرت والتى طويت .

وبناؤها هو المشهور ؛ وبعضهم يعربها بالحروف كما يعرب « ذو » بمعنى صاحب . ويروى بالوجهين قول الشاعر[4] :

وإما كرامٌ موسِرُون أتيتُهـم   فَحَسْبِىَ من ذى عندهم ما كَفانيا

ومنهم من يقول : رأيت ذاتُ فعلت ، وذواتُ فعلن ، بمعنى التى فَعلت واللاتى فعلن . وقد تقدم التنبيه على ذلك .

وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها[5] . وأظن حامله على ذلك قولهم : ذات وذوات بمعنى : التى واللاتى . فأضربت عنه لذلك .

ومن المستعمل بمعنى الذى وفروعه « أىّ » مضافة إلى معرفة لفظا كقولك : أقصد أيَّهم هو أكرم . أو نية كقولك : سل منهم أيا تلقاه . ولا يلتزم استقبال عامله

---

(١) نسب العينى البيت إلى أمية بن أبى الصلت ، وهو من المتقارب جـ ١ ص ٤٤١ . وحزين خبر لأن بعد خبر . وليس فى ديوان الهذليين .

(٢) البيت من الوافر .

(٣) البيت من الوافر ، وهو من جملة أبيات لسنان بن الفحل الطائى يخاطب بها عبد الرحمن بن الضحاك فى شأن بئر وقع فيها نزاع بين حيين من العرب . راجع الدرر جـ ١ ص ٥٩ .

(٤) هو منظور بن سحيم الفقعسى ، راجع الدرر جـ ١ ص ٥٩ .

(٥) المقرب ٥٦/١ ــ ٥٧ .

ولا تقديمه كما لا يلزم مع غيره . وقال الكوفيون بلزوم ذلك ، ولا حجة لهم إلا كون ما ورد على وفق ما قالوه . كقوله تعالى[1] ﴿ ثم لننزِعَنّ من كلّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ ﴾ وكقول الشاعر[2] :

فادْنُو إلى حقكم يأخذْه أيكمُ شئتم وإلا فإيـــاكم وإيانـــا

وتقول فى « أى » قاصدا بها معنى التى : عليك من النساء بأيِّهن تُرْضيك ، وبأيتهن ترضيك ، قال الشاعر[3] :

أمَّا النِّسَاء فأهوى أيْهن أرى للحب أهلا فلا أُنْفَك مَشغُوفا

وقال آخر[4] :

إذا اشتبه الرُّشدُ فى الحادثا ت فارْضَ بأيَّتها قد قُـدِرْ

ومن المستعمل بمعنى الذى وفروعه « الألف واللام » فى نحو : رأيت الحسن وجهُه ، والحسن وجهُها ، والكريمَ أبوهما ، والكريم أبوهم ، والكريم أبوهن .

وزعم المازنى أن الألف واللام للتعريف ، وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة . وهذا ضعيف لوجهين : أحدهما أن ذلك لو جاء مع الألف واللام المعرفة لجاز مع التنكير ، إذ لا فرق بين تقدير الموصوف منكرا وتقديره معرفا ، بل كان ذلك مع التنكير أولى ، لأن حذف المنكر أكثر من حذف المعرف .

الثانى : أن الألف واللام لو كانت المعرفة لكان لحاقها اسم الفاعل قادحا فى صحة عمله مع كونه بمعنى الحال والاستقبال ، والأمر بخلاف ذلك ، فإن لحاق الألف واللام به يوجب صحة عمله وإن كان ماضى المعنى ، فعلم بذلك أن الألف واللام غير المعرفة ، وأنها موصولة بالصفة ، لأن الصفة بذلك يجب تأولها بفعل ليكون فى حكم الجملة المصرح بجزأيها ، ولأجل هذا التأويل وجب العمل مطلقا ، وحسُن

---

(١) سورة مريم آية ٦٩ .

(٢) البيت من البسيط و لم أعرف قائله .

(٣) البيت من البسيط ، و لم أعرف قائله .

(٤) قال فى الدرر : لم أعثر على قائله ، جـ ١ ص ٦٠ ، والبيت من المتقارب . أورده بركات فى هامش المساعد ١٤٩/١ .

أن يعطف على اسم الفاعل الموصول به فعل صريح ، كقوله تعالى[1] ﴿ فالمغيرات صبْحا * فأثْرن به نقعا ﴾ و[2] ﴿ إن المصدقين والمصدِّقات وأقرضوا الله قرضا حسنا ﴾ .

وعَنيْت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين[3] .

ووصل الألف واللام بفعل مضارع نحو قول الشاعر[4] :

ما أنتَ بالحَكم التُرْضَى حكومَتُه ... ولا الأصيلِ ولا ذى الرأى والجَدَل

وكقول الآخر[5] :

يقولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْم ناطقا ... إلى ربِّنا صوتُ الحمار اليُجَدَّع

وكذا قول الآخر[6] :

ما كاليـرُوحُ ويَغْدُو لاهِيًا مَرِحا ... مُشَمِّرًا يستديمُ الحزمَ ذُو[7] رَشَد

ومثله[8] :

وليس اليُرَى للخِلِّ مثل الذى يرى ... له الخِلُّ أهلا أن يُعَدَّ خليـلا

واستدل ابن بَرهَان على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل . واستدلاله قوى ، لأن حرف التعريف فى اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس فى اختصاصه

---

(١) سورة العاديات آيتا ٣ ، ٤ .

(٢) سورة الحديد آية ١٨ .

(٣) يلاحط أنه جعل « ال » الداخلة على الصفة المشبهة معرفة لا موصولة فى ص ٤١ .

(٤) هو الفرزدق ، والبيت من البسيط ، راجع العينى جـ ١ ص ١١١ . وفى الدرر جـ ١ ص ٦١ : والبيت ثانى بيتين للفرزدق يهجو بهما أعرابيًّا فضل جريرا على الفرزدق والأخطل فى مجلس عبد الملك بن مروان .

(٥) هو ذو الخِرَق الطُّهَوى ، واسمه دينار بن هلال شاعر جاهلى . والخنا : الفحش . اليجدع . المجدع الذى قطعت أذناه . والبيت من الطويل . وهو الشاهد الأول من الخزانة ص ١٤ وراجع العينى جـ ١ ص ٤٦٧ ، والنوادر فى اللغة ص ٦٧ .

(٦) البيت من البسيط ، قال فى الدرر : لم أقف على قائله ، جـ ١ ص ٦١ ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٧) فى ب : ذا رشد .

(٨) البيت من الطويل. و لم أعرف قائله، راجع شرح الأشمونى جـ١ ص١٦١، وشرح أبيات مغنى اللبيب جـ١ /٢٩٢ .

بالفعل ، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم ، لا يدخل حرف التعريف على فعل ، فوجب اعتقاد الألف واللام فى : الترضى ، واليجدع ، واليرى ، واليروح أسماء بمعنى الذى ، لا حرف تعريف .

وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة ، لتمكن قائل الأول أن يقول :

ما أنت بالحكم المرضى حكومته

ولتمكن قائل الثانى من أن يقول :

إلى ربنا صوت الحمارِ يُجدع

ولتمكن الثالث من أن يقول :

ما مَنْ يروح

ولتمكن الرابع من أن يقول :

وما من يرى

فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار .

وأيضا فمقتضى النظر وصل الألف واللام ، إذ هما من الموصولات الاسمية ، بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والفعلية والظروف ، فمنعوها ذلك حملا على المعرِّفة ، لأنها مثلها فى اللفظ ، وجعلوا صلتها ما هو جملة فى المعنى ومفرد فى اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه ، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات . ثم كان فى التزام ذلك إيهام إن الألف واللام معرفة لا اسم موصول ، فقصدوا التنصيص على مغايرة المعرفة ، فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع ، فلما كان حاملهم على ذلك هذا السبب ، وفيه إبداء ما يحق إبداؤه ، وكشف ما لا يصلح خفاؤه ، استحق أن يجعل مما يحكم فيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار ، ولذلك لم يقلّ فى أشعارهم ، كما قل الوصل بجملة من مبتدأ وخبر كقوله[1] :

مِنَ القومِ الرسُولُ اللهِ منهم   له دَانَتْ رِقابُ بنى مَعَدّ

(١) قال العينى ١/٤٧٧ : أنشده ابن مالك للاحتجاج به و لم يعزه إلى قائله ، وهو من الوافر . وفى الدرر : لم أعثر على قائله ، جـ ١ ص ٦١ ، تراجع خزانة هارون ١/٣٣ وعجزه مختلف . وراجع معجم شواهد العربية .

وبظرف كقول الراجز[1] :

مَنْ لا يَزَال شاكرا عَلَى المعه   فهو حَرٍ بِعِيشَةٍ ذاتِ سَعَة

والتقدير : الذين رسول الله منهم ، وعلى الذى معه . وقال متمم[2] .

وغَيَّرنى ما غالَ سَعْدا ومالكا   وعمرًا وحجرا بالمُشَقَّرِ أَلْمَعَا

قال بعضهم : أراد الذين معا ، وقال الكسائى : أراد معا فأدخل الألف واللام ، والقولان متقاربان .

وقال الشلوبين : الدليل على أن الألف واللام حرف قولك : جاء القائمُ ، فلو كانت اسما لكانت فاعلا واستحق قائم البناء ، لأنه على هذا التقدير مهمل ، لأنه صلة ، والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول .

والجواب أن يقال : قد قام الدليل على أنها غيرا لمعرفة بدخولها على الفعل ، وتصحيحها عمل اسم الفاعل ذى المضى ، فلم يبق إلا كونُها اسما موصولا إذ لا ثالث .

والجواب عن شبهة الشلوبين أن يقال : مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول فى آخر الصلة ، لأن نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه ، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة ، والجمل لا تتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف واللام فى اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع .

ص : ويجوزُ حذفُ عائِدِ غير الألف واللام إن كان متصلا منصوبا بفعل أو وصف ، أو مجرورا بإضافة صفة ناصبة له تقديرا ، أو بحرفٍ جُرَّ بمثله معنى ومُتَعَلَّقا الموصولُ أو موصوفٌ به . وقد يحذف منصوبُ صلة الألف واللام ، والمجرور بحرف وإن لم يكمل شرط الحذف .

---

(١) قال العينى ١/٤٧٥ : قائله راجز لم أقف على اسمه . وفى الدرر : لم أعثر على قائله جـ ١ ص ٦١ ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٢) هو متمم بن نويرة ، والبيت من الطويل . راجع خزانة الأدب جـ ١ ص ٢٣٦ وروايتها : وغيرنى ما غال قيسا ... وراجع المفضليات ص ٢٦٩ ، والمشقر : حصن باليمن .

ولا يحذف المرفوع إلا مبتدأ ليس خبره جملة ولا ظرفا ، بلا شرط عند الكوفيين ، وعند البصريين بشرط الاستطالة فى صلة غير « أىّ » غالبا ، وبلا شرط فى صلتها .

ش : قيد العائد الذى يجوز حذفه بكونه لغير الألف واللام ، لأن عائدهما عند الأكثر لا يحذف ، لأنه يكمل صلتهما تكميل صلة غيرهما ويميزهما من المعرفتين ، ويبدى من التأنيث والتثنية والجمع ما لا يبديانه .

وقيد بالنصب احترازا من غير المنصوب ، فإنه فيه تفصيل يأتى ذكره .

وقيد المنصوب بالاتصال احترازا من المنفصل فإنه لا يجوز حذفه ، إذ لو حذف جهل كونه منفصلا / . ١/٣٥

واشترط فى المتصل انتصابه بفعل أو وصف احترازا من نصبه بغيرهما ، نحو : رأيت الذى كأنه أسد ، فإن حذفه لا يجوز . ومثل الجائز الحذف لاتصاله بفعل قوله تعالى[١] : ﴿ وآمنوا بما أنزلتُ مصدقا ﴾ ومنه قول الشاعر[٢] :

كأنك لم تُسْبَقْ من الدهرِ ساعة ... إذا أنت أدركتَ الذى كنت تطلب

وقال آخر[٣] :

وحاجةٍ دونَ أخرى قد سمحت بها ... جعلتُها للتى أخْفَيْتُ عنوانا

ومما جاء بوجهين قوله تعالى[٤] ﴿ وما عملته أيديهم ﴾ و[٥] ﴿ وفيها ما تشتهيه الأنفسُ ﴾ قرأ أبو بكر وحمزة والكسائى بالحذف فيهما ، ووافقهم فى « تشتهى »

---

(١) سورة البقرة آية ٤١ .

(٢) فى ديوان الحماسة جـ ١ ص ٧١ : كأنك لم تسبق من الدهر ليلة ...

وقال : إنه لبعض بنى فقعس . وقال فى شرح التبريزى : قيل هو مرة بن عداء الفقعسى ، منسوب إلى فقعس ابن طريف أبى حى من أسد ، ولم تعلم لمرة هذا ترجمة . وفى خزانة الأدب جـ ١ ص ٤٥٠ ، ونسب صاحب الحماسة البصرية هذه الأبيات إلى عمرو بن أسد الفقعسى . والأبيات من الطويل .

(٣) هو سَوَّار بن المُضَرَّب ، راجع ديون الحماسة جـ ٢ ص ١٣٧ ، وفيها : سنحت مكان سمحت ، وسنح به أظهره . وفى المحتسب جـ ٢ ص ١٤٢ : .... عرضت لها . وفى اللسان مادة « أبو » : جعلتها للذى ، وكذا فى النوادر فى اللغة ص ٤٥ .

(٤) سورة يس آية ٣٥ ، الإتحاف ص ٣٦٥ .

(٥) سورة الزخرف آية ٧١ .

ابن كثير وأبو عمرو .

ومثال المتصل الجائز الحذف لنصبه بوصف قوله[1] :

ما الله مُوليكَ فضلٌ فاحْمَدَنْه به فما لَدَى غيرِهُ نَفْعٌ ولا ضرر

وقوله[2] :

وليس من الراجى يخيب بما جد إذا عجزه لم يَسْتَبِن بدليل

تقدير الأول : موليكه ، وتقدير الثانى : من الراجيه .

ومثال المجرور بإضافة صفة ناصبة تقديرا قوله تعالى[3] ﴿ وتُخْفى فى نفسِك ما الله مبديه ﴾ فهذا مثال الإثبات . ومثال الحذف قوله تعالى[4] ﴿ فاقض ما أنت قاض ﴾ ومثله قول الشاعر[5] :

ويَصْغُر فى عينى تِلادِى إذا انثنت يمينى بإدراكِ الذى كنتُ طالبا

ومثله[6] :

لَعَمْرُك ما تدْرِى الضواربُ بالحصى ولا زَاجِراتُ الطير ما الله صانع

ومثال المجرور بحرف جُرَّ بمثله الموصول أو موصوف به : مررت بالذى مررت به ، أو بالرجل الذى مررت به ، فهذا مثال الإثبات . ومثال الحذف قوله تعالى[7] ﴿ ويشرب مما تشْربون ﴾ ومثله قول الشاعر[8] :

نُصلِّي لِلَّذِى صَلَّتْ قريشٌ ونعبده وإن جَحَد العمومُ

---

(١) لم يعرف قائل البيت ، وهو من البسيط ، راجع شرح الأشمونى جـ ١ ص ١٨٩ ، ومعجم شواهد العربية .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله .

(٣) سورة الأحزاب آية ٣٧ .

(٤) سورة طه آية ٧٢ .

(٥) هو سعد بن ناشب ، والبيت من الطويل ، راجع ديوان الحماسة جـ ١ ص ١٥ .

(٦) قائله لبيد بن ربيعة العامرى من قصيدة يرثى بها أخاه أربد وأولها :

بلينا وما تبلى النجوم الطوالع وتبقى الجبال بعدنا والمصانع

المصانع : المبانى تتخذ للماء أو هى القصور ، راجع ديوان لبيد بن ربيعة ص ٩٠ ، والبيت من الطويل .

(٧) سورة المؤمنين آية ٣٣ .

(٨) البيت من الوافر ، وقد ذكره قطر الندى ولم ينسبه ، راجع جـ ١ ص ١١٠ ، وذكره شارح الجمل بدون نسبة ١/١٨٥ ، ومعجم شواهد العربية .

أراد نصلى للذى صلت له ، فحذف العائد المجرور باللام ، لأن الموصول مجرور بمثلها معنى ومتعلقا ، وكذا لو كان أحد المتعلقين فعلا والآخر صفة بمعناه كقوله[1] :

وقد كنتَ تُخْفى حُبَّ سمراءَ حِقبَةً   فَبُحْ لانَ منها بالذى أنت بائح

وكذا لو كان الموصوف مجرورا بها كقوله[2] :

إنْ تُعْن نفسُك بالأمرِ الذى عُنِيَت   نفوسُ قوم سَمَوْا تَظْفَرْ بما ظَفِروا

أراد الذى عنيت به فحذف المجرور بالباء لأن الموصوف بالموصول مجرور بمثلها .

ولا يجوز حذف العائد المجرور إن خلا مما شرط فى جواز حذفه إلا قليلا ، ومنه قول حاتم[3] :

ومِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَىّ قَوْمِى   وأىُّ الدهرِ ذو لم يَحْسُدُونى

ومثله قول الفرزدق[4] :

لَعل الذى أَصْعَدْتِنى أن يردَّنى   إلى الأرض إنْ لم يَقْدِر الحينَ قادر

وربما حذف إن جر بمثل ما جر به الموصول معنى لا متعلقا كقول الشاعر[5] :

فأبلغ الحارث بن نضلة والـ   ـمَـرء معنى بلوم من يثق

أراد من يثق به ، ومثله[6] :

---

(١) هو عنترة بن شداد العبسى ، والبيت من الطويل ، راجع العينى جـ ١ ص ٤٧٨ ، من خزانة الأدب ، والديوان ص ٤٢ .

(٢) البيت من البسيط ، ولم أعرف قائله .

(٣) البيت من الوافر ، راجع ص ١٩٩ .

(٤) هو الفرزدق ، والبيت من الطويل . راجع ديوان الفرزدق جـ ١ ص ٢٦٠ وروايته :

لعل الذى .... الحين قادره

(٥) البيت من المنسرح ، ولم أعرف قائله .

(٦) البيت من الطويل ، نسبه فى التصريح لرجل من همدان ، وقال فى الدرر جـ ١ ص ٣٨ : لم أعثر على قائله . وفى العينى جـ ١ ص ٤٥١ : أنشده قطرب ولم يعزه ، ويقال إنه لرجل من همدان . وراجع ص ١٥٩ ، ومعجم شواهد العربية .

وإنّ لسانى شُهْدَةٌ يُشْتَفى بها   وهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّه اللهُ عَلْقَمُ

أراد : من صبه الله عليه ، وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام كقوله[1] :

ما المستفِزُّ الهَوَى محمودَ عاقبة   ولو أُتِيحَ له صَفْوٌ بلا كَدَرِ

وقد يحذف العائد المجرور لوجود مثله بعد الصلة كقوله[2] :

لو أنَّ ما عالجتُ لين فؤادِها   فقسا استُلِينَ به لَلَان الجَنْدَل

أراد : لو أن ما عالجت به لين فؤادها فقسا ، فحذف به المتصل بعالجت استغناء عنه بالمتصل باستلين وإن كان بعد الصلة ، لأنه عائد على ما ، والكلام واحد ، وإلى مثل هذين أشرت بقولى : وقد يحذف المجرور بحرف ، وإن لم يكمل شرط الحذف .

وقيدت جواز حذف العائد المرفوع بكونه مبتدأ احترازا من غير المبتدأ كالفاعل ، فإن حذفه وحذف ما أشبهه لا يجوز ، وأما المبتدأ فإن عاد على أىّ جاز حذفه بإجماع طالت الصلة أو لم تطل ، ما لم يكن خبره جملة أو ظرفا . وإن عاد على غير أى و لم يكن خبره جملة ولا ظرفا جاز حذفه عند الكوفيين مطلقا كجوازه فى صلة أى ، و لم يجز حذفه عند البصريين دون استكراه إلا إذا طالت الصلة ، كقول بعض العرب : ما أنا بالذى قائلٌ لك سوءا ، أراد : ما أنا بالذى هو قائل لك سوءا ، فحسُن الحذف لطول الصلة بالمجرور والمنصوب . فإن زاد الطول ازداد الحذف حسنا كقوله تعالى[3] ﴿ وهو الذى فى السماء إلهٌ وفى الأرض إله ﴾ التقدير والله أعلم : وهو الذى هو فى السماء إله ، وهو فى الأرض إله .

فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف و لم يمتنع كقول / الشاعر[4] :   ٣٥ ب

---

(١) البيت من البسيط ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٦٨ : لم أعثر على قائله ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٢) البيت من الكامل وهو للأحوص الأنصارى من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز وأولها :

يا بيت عاتكة الذى أتعزل   حذر العدى وبه الفؤاد مُوَكَّل

إنى لأمنحك الصدود وإننى   قسما إليك مع الصدود لأميل

راجع خزانة الأدب جـ ١ ص ٢٤٨ ، وشعر الأحوص ص ١٥٤ وروايته :

لو بالذى عالجت لين فؤاده   فأبى يلين به للان الجندل

(٣) سورة الزخرف ، آية ٨٤ .

(٤) البيت من البسيط ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٦٩ : لم أعثر على قائل هذا البيت ، وراجع معجم شواهد العربية .

مَنْ يُعْنَ بالحمد لم يَنْطِق بما سَفَهٌ ولا يَحِد عن سبيل الحلم والكرم

أراد : لا ينطق بما هو سفه . ومثله قراءة بعض السلف[1] ﴿ تماما على الذى أحسنُ ﴾ .

واشترط فى جواز الحذف كون الخبر غير جملة ولا ظرف ، لأنه لو كان أحدهما ثم حذف المبتدأ لم يعلم حذفه ، لأن ما بقى من الجملة أو الظرف ، صالح للوصل به دون شىء آخر ، فامتنع الحذف .

ص : وهى حينئذ عَلَى موصُوليتها مبنية عَلَى الضم غالبا ، خلافا للخليل ويونس ، وإن حُذِف ما تُضافُ إليه أعربت مطلقا ، وإنْ أنثتْ بالتاء حينئذ لم تمنع الصرف خلافا لأبى عمرو .

ش : مذهب الخليل ويونس أن « أيًّا » الموصولة مُعْربةٌ أبدا ، وما ورد عنهم مما يوهم البناء عند حذف شطر صلتها كقوله تعالى[2] ﴿ ثم لَنَنْزِعَنّ من كلِّ شِيعَةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتِيًّا ﴾ جعله الخليل محكيا بقول مقدر . وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها ، لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، والحجة عليهما قول الشاعر[3] :

إذا ما لَقِيتَ بَنِى مالِك فسَلِّم عَلَى أيُّهم أفضلُ

لأن حروف الجر لا تعلق ، ولا يضمر قول بينها وبين معمولها ، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعين البناء ، إذ لا قائل بخلاف ذلك .

ونبهت بقولى « غالبا » على أن بناء أى عند حذف شطر صلتها غير لازم ، وإنما هو أحق من الإعراب ، ومن شواهد الإعراب قراءة طلحة بن مُصرِّف ومعاذ بن مسلم ﴿ لننْزِعَنَّ من كلِّ شِيعَةٍ أيَّهم ﴾ بالنصب ، وإعرابها حينئذ مع قلته قوى ،

---

(١) سورة الأنعام ، آية : ١٥٤ ، للحسن والأعمش ويحيى بن معمر وابن أبى إسحاق ، الإتحاف ص ٢٢٠ ومعجم القراءات ٢/٣٣٥ .

(٢) سورة مريم ، آية : ٦٩ ، لمعاذ بن سلم الهراء وطلحة بن مصرف شواذ ابن خالويه ص ٨٦ .

(٣) البيت لغسان بن وعلة ، وهو من المتقارب ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٠ .

لأنها فى الشرط والاستفهام تعرب قولا واحدا لمخالفتها غيرها من أسماء الشرط والاستفهام ، بإضافتها ووفاقها فى المعنى لبعض إن أضيفت إلى معرفة ، ولكلٍّ إن أضيفت إلى نكرة . والموصولة أيضا مخالفة لغيرها من الأسماء الموصولة بإضافتها ، إلا أنها لا تضاف إلا إلى معرفة ، فوافقت فى المعنى بعضا دون كلٍّ ، فضعف بذلك مُوجِبُ إعرابها ، فجعل لها حالان : حال بناء وحال إعراب ، وكان أولى أحوالها بالبناء الحال التى يحذف فيها شطر صلتها مع التصريح بما تضاف إليه ، لأن حذف شطر صلتها لم يستحسن فيها ولا فى غيرها إلا لتنزيل ما تضاف إليه منزلته ، وذلك يستلزم تنزُّلها حينئذ منزلة غير مضاف لفظا ولا نية ، وإنما أعربت لإضافتها ، فإذا صارت فى تقدير ما لم يضف ضعف سبب إعرابها فبنيت غالبا . فإن حذف ما تضاف إليه أعربت على كل حال ، لأن ذلك يبدى تمكنها فى الإضافة لاستغنائها بمعناها عن لفظها ، وإلحاق التنوين بها عوضا ، فأشبهت بذلك كلًّا ، فإن كُلًّا يحذف ما يضاف إليه كثيرا ويجاء بالتنوين عوضا منه .

وإذا قيل فى « أىّ » أية لإرادة معنى التى فإما أن يصرح بما تضاف إليه وإما أن يحذف وينوى ، فإن صرح به فحكم « أية » معه حكم « أى » حين يصرح بما تضاف إليه بلا خلاف ، وإن نوى فكذلك أيضا ، وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف ، لأن التعريف بالإضافة المنوية شبيه بالتعريف بالعلمية ولذلك منع من الصرف جُمعَ المؤكد به ، لأن فيه عدلا وتعريفا بإضافة منوية فكان كالعلم المعدول ، إلا أنَّ شَبَه جُمعَ بالعلم أشد من شبه أيَّة ، لأن جُمع لا يستعمل ما يضاف إليه ، بخلاف أية فإن استعمال ما تضاف إليه أكثر من عدمه ، فلم تشبه العلم .

ص : ويجوز الحضور أو الغيبة فى ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم ، ما لم يُقْصَد تشبيهه بالمخبر به فتتَعين الغيبة ، ودون التشبيه يجوز الأمران إن وُجد ضميران .

ش : الإشارة بهذا الكلام إلى نحو : أنت الذى فعل ، وأنت فلان الذى فعل ، وأنت رجل فعل ، ففى فعل الأول ضمير عائد على موصول مخبر به ، وفى فعل الثانى ضمير عائد على موصول موصوفُه مُخْبَرٌ به ، وفى فعل الثالث ضمير عائد على نكرة مخبر به ، والمخبر عنه فى الأمثلة الثلاثة حاضر مقدم ، وقد جىء بمضمر خبره غائبا

مُعْتبرا به حال الخبر ، ولو جىء به حاضرا معتبرا به حال المخبر عنه جاز ، فكنت تقول : فعلتَ ، فى الأمثلة الثلاثة ، لأن المخبر عنه والمخبر به شىء واحد فى المعنى ، وفى حديث محاجَّةِ موسى آدم عليهما السلام « أنت آدم الذى أخرجتك خطيئتك من الجنة ؟ فقال آدم : أنت موسى الذى اصطفاك الله برسالته ؟ » وفى رواية « أنت الذى أعطاه الله علم كل شىء واصطفاه على الناس برسالته ؟

ومن اعتبار حال المخبر عنه قول الفرزدق[1] :

وأنتَ الذى تَلْوِى الجنودُ رءوسها إليك وللأيتامِ أنتَ طعامُها

ومثله قول قيس العامرى[2] :

١٣٦ وأنت الذى/إن شئت نَعَّمتَ عيشتى وإن شئت بعد الله أنعمت باليا

ومن اعتبار حال الخبر قول الفرزدق[3] :

وأنت الذى أمست نزار تَعُدُّه لدَفْعِ الأعادى والأمور الشدائِد

فلو قصد تشبيه المخبر عنه بالمخبر به تعين كون العائد بلفظ الغيبة كقولك : أنت الذى فعل ، بمعنى كالذى فعل . وكذلك تتعين الغيبة عند تأخر ما يدل على الحضور كقولك : الذى فعل أنت ، فلذلك قلت فى الأصل « عن حاضر مقدم » .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو من قصيدة فى مدح هشام بن عبد الملك ، راجع شرح ديوان الفرزدق جـ ٢ ص ٢٨٥ .

(٢) البيت من الطويل روى البيت فى شرح شواهد المغنى منسوبا لمجنون ليلى قيس بن الملوح هكذا :

فأنت التى إن شئت أشقيت عيشتى وإن شئت بعد الله أنعمت باليا

وروى البيت فى ديوان جميل ص ٢٢٠ تحقيق د . حسين نصار فى قصيدة مطلعها :

عاودت من جمل قديم صبابتى وأخفيت من وجدى الذى كان خافيا

وأنت التى إن شئت كدرت عيشتى وإن شئت بعد الله أنعمت باليا

والمطلع فى ياقوت :

وعاودت من خل .... الذى ليس خافيا

(٣) البيت من الطويل ، من قصيدة فى مدح عيسى بن خصيلة السلمى ، شرح ديوان الفرزدق جـ ١ ص ١٩٧ .

ومثال ما يجوز فيه الأمران إن وجد ضميران مع عدم التشبيه قولُ بعض الأنصار رضى الله عنهم[1] :

نحن الذين بايَعُوا محمدا على الجهادِ ما بقينا أبدا

ومثله[2] :

أأنت الهلالىُّ الذى كنتَ مرةً سمعنا به والأرحبىُّ المعَلَّقُ

أى ومعه الأرحبى .

ص : ويُغْنى عن الجملة الموصول بها ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ مَنْوِىٌّ معه استَقَرَّ أو شبهُه ، وفاعلٌ هو العائد أو ملابسٌ له ، ولا يُفْعَل ذلكَ لِذِى حَدَث خاص ما لم يعمل مثله فى الموصول أو موصوف به ، وقد يغنى عن عائد الجملة ظاهرٌ .

ش : الظرفُ الموصول به جملةٌ فى المعنى ، لأنه لابد من تعلقه بفعل لا يستغنى عن فاعل ، وكذا حرف الجر الموصول به ، فلو استغنيت عن ذكرهما بذكر الجملة لكان الإلغاء ، إلا أن التصريح بذكرهما أجود ، وذلك نحو : عرفت الذى عندك ، أى الذى استقر عندك ، والذى فى الدَّار ، أى الذى استقر فيها . وتقدير الفعل هنا مجمع عليه ، بخلاف تقديره فى غير صلة ففيه خلاف يذكر فى باب المبتدأ إن شاء الله تعالى .

ولو تعلق الظرف والجار بذى حدث خاص كجلس أو قام لم يجز الاستغناء بتقدير ، إذ ليس بعض المقدرات أولى من بعض ، فإن عمل مثله فى الموصول أو موصوف به جاز الاستغناء به ، فقد حكى الكسائىُ : نزلنا المنزل الذى البارحة ، والمراد : نزلنا المنزل الذى نزلناه البارحة .

ومثل ورود الظاهر مغنيا عن عائد الجملة قول الشاعر - أنشده الكسائىُّ[3] :

---

(١) قال فى الدرر جـ ١ ص ٦٣ نقلا عن الدمامينى كقول بعض الأنصار ، والبيت من الرجز ، وراجع معجم شواهد العربية . ويستشهد به على استعمال ضمير الغيبة فى « بايعوا » وضمير المتكلمين فى « بقينا » .

(٢) لم ينسبه فى الدرر جـ ١ ص ٦٤ ، وروايته : ... المهلب ... قال : والرواية الصحيحة « المعلق » بدل المهلب ، والبيت من الطويل ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٣) سبق ذكره فى ص ١٨٦ .

فياربّ ليلى أنتَ فى كلِّ مَوْطِن ... وأنتَ الذى فى رحمةِ الله أطمع

أراد : وأنت الذى فى رحمته ، فاستغنى بالظاهر عن الضمير ، ومثله[1] :

إن جُملَ التى شغفت بجمل ... ففؤادى وإن نأت غيرُ سال

ومثله[2] :

سعادُ التى أضْنَاكَ حبُّ سعادا ... وإعراضُها عنك استمر وزادا

أراد سعاد التى أضناك حبها ، فاستغنى بظاهر سعاد عن ضميرها ، ومن هذا القبيل : أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى . ومثل هذا فى الصلة نادر ، وإنما يكثر الاستغناء بالظاهر عن المضمر فى الإخبار ، وله موضع يأتى إن شاء الله تعالى .

فصل : ص : « مَنْ وما » فى اللفظ مفردان مُذَكَّران ، فإن عُنِى بهما غير ذلك فمراعاةُ اللفظ فيما اتصل بهما وبما أشْبَهَهُمَا أولى ، مالم يَعْضُد المعنى سابقٌ فيُخْتارُ مراعاتُه ، أو يلزمْ بمراعاة اللفظ لَبْسٌ أو قُبْح فيجب مراعاة المعنى مطلقا ، خلافا لابن السَّرَّاج فى نحو : مَنْ هى مُحْسِنةٌ أمُّك ، فإنْ حُذِفَ « هى » سَهل التذكير . ويُعْتَبَر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا ، وقد يُعْتَبر اللفظ بعد ذلك .

ش : قد تقدم أن « مَنْ » و « ما » يقع كل واحد منهما موقع الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما ، والكلام الآن فى أنهما فى اللفظ مفردان مذكران ، فإن وافق معناهما لفظهما[3] ... المتكلم واستوى العالم والمتعلم وإذا خالف معناهما لفظهما فلك فيما لهما من ضمير وغيره مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى لكن مراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أولى « كقوله تعالى[4] ﴿ أفمن اتبع رضوان الله كمن باء بسَخط من الله ﴾ و[5] ﴿ لكيلا تأسَوْا على ما فاتكم ولا تَفْرَحُوا بما آتاكم ﴾ .

---

(١) البيت من الخفيف ، ولم أعرف قائله .

(٢) البيت من الطويل ، وهو من الأبيات التى تذكر كثيرا فى كتب النحو ولم ينسب لقائله ، راجع معجم شواهد العربية .

(٣) يبدو أن هنا نقصا ، تمم على هامش النسخة ، ولم تتضح فيه لفظة واحدة مكانها النقط .

(٤) سورة آل عمران آية ١٦٢ .

(٥) سورة الحديد آية ٢٣ .

ومراعاة المعنى فيما اتصل بهما جائز ، كقوله تعالى[١] : ﴿ ومنهم من يستمعون إليك ﴾ و[٢] ﴿ ومن الشياطين من يَغُوصون له ﴾ ومنه قول امرئ القيس[٣] :

فتُوضِحَ فالمِقْرَاةِ لم يعفُ رسمُها … لما نَسَجَتْها من يمين وشمأل

أى للذى نسجتها ، ومثله قول الآخر[٤] :

تعشَّ فإن عاهدتَنى لا تخونُنى … نكنْ مثلَ مَنْ ياذئبُ يصطحبان

أى نكن مثل اللذين يصطحبان . هذا إذا لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقول الشاعر[٥] :

وإن من النِّسْوانِ مَنْ هى روضةٌ … تَهِيجُ الرياضُ قبلها وتَصُوحُ

فاعتضد اعتبار المعنى وهو التأنيث بسبق النسوان .

والإشارة بقولى « أو بما أشبههما » إلى : كم وكأين .

وأشرت بقولى « ما لم يلزم لبس » إلى نحو قولك : أعط من سألتْك لا مَنْ سألك ، وأعرض عمن مررت بها ، فهذا وأمثاله يجب فيه مراعاة / المعنى لئلا يوقع فى لبس وفهم غير المراد . ٣٦ ب

وأشرت « بما يلزم منه قبح » إلى نحو : من هى حمراء أمتُك ، فإن مراعاة المعنى فيه متعينة ، إذ لو استعمل التذكير مراعاة للفظ (مَنْ) فقيل : مَنْ هو أحمر أمتك ، لكان فى غاية من القبح .

---

(١) سورة يونس آية ٤٢ .

(٢) سورة الأنبياء آية ٨٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو من معلقة امرئ القيس ، توضح والمقراة : موضعان . لم يعف : لم يدرس و لم يذهب . والرواية المشهورة : .... من جَنُوب وشَمْأَل . راجع شرح القصائد العشر ، والديوان ؛ والدرر جـ ١ ص ٦٤ .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق من قصيدة يتحدث فيها عن ذئب قابله فى بعض أسفاره وهو نازل بالبادية ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٤ ، ٦٥ ، والديوان جـ ٢ ص ٣٢٩ طبعة بيروت .

(٥) هو جران العود ، واسمه عامر بن الحارث بن كلفة أو ابن كلدة ، والبيت من الطويل ، راجع العينى جـ ١ ص ٤٩٢ . والذى فى الديوان ص ٤٤ :

ولسن بأسواء فمنهن روضة … تهيج الرياض غيرها لا تصوّح

ووافق ابن السراج[1] على منع التذكير فى هذا وأمثاله . وأجاز فى نحو : مَنْ هى محسنةٌ أمك ، أن يقال : من هى محسن أمُّك ، أو : منْ محسنٌ أمك . فأما : مَنّ محسن أمك ، فغريب ، وأما : من هى محسنٌ أمُّك ، ففيه من القبح قريب ما فى : من هى أحمر أمتك ، فوجب اجتنابهما .

والذى حمل ابنَ السراج على جواز : من هى محسن أمك ، شبه محسن بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خالٍ من علامة ، بخلاف أحمر فإن إجراء مثله على مؤنث لم يقع ، فلذلك اتفق على منع : من هى أحمر أمتك .

واعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ كقوله تعالى[2] ﴿ ومِنَ الناس مَن يقولُ آمنّا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين ﴾ .

فلو عُضِد المعنى بعد اعتبار اللفظ تعين اعتبار المعنى ، ولذلك قرأ[3] ﴿ ومن يَقنُت منكنّ لله ورسوله وتعمل ﴾ بالتأنيث الخمسةُ غير حمزة والكسائى ، لأن معنى التأنيث قد اعتضد بسبق (من يقنت منكن) وهو نظير اعتضاد التأنيث فى (من هى روضة) لسبق (وإن من النسوان) .

واعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى كقوله تعالى[4] ﴿ ومنْ يؤمن بالله ويعمل صالحا يُدْخله جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا ﴾ ومثله قول الشاعر[5] :

لست ممن يَكِعّ أو يستَكِينو ... ن إذا كافَحَتْه خيلُ الأعادى

ص : وتقعُ « مَنْ وما » شرطِيَّتين . واستفهاميتين ، ونكرتين موصوفتين ، ويُوصف بما على رأى .

ولا تزاد « مَنْ » خلافا للكسائى ، ولا تقع على غير من يعقل إلا مُنَزَّلا منزلتَه

---

(١) الأصول ٢/٣٤٢ .

(٢) سورة البقرة آية ٨ .

(٣) سورة الأحزاب آية ٣١ . ابن خالوية ص ١١٩ ومن تقنت بالتاء ابن عامر فى رواية .

(٤) سورة الطلاق آية ١١ .

(٥) البيت من الخفيف . كع : يكع بكسر الكاف وضمها ضعف وجبن .

أو مُجامِعا له بشُمُولٍ أو اقترانٍ خلافا لقطرب .

و « ما » فى الغالب لما لا يعقل وحدَه ، وله مع من يعقل ، ولصفات من يعقل ، وللمُبْهَم أمرُه ، وأفْرِدَت نكرةً ، وقد تساويها « مَنْ » عند أبى على .

وقد تقع « الذى » مصدرية ، وموصوفة بمعرفة أو شبهها فى امتناع لحاق أل .

ش : مثال (من وما) فى الشرط قوله تعالى[1] ﴿ ومن يؤتَ الحِكْمة فقد أوتِىَ خيرا كثيرا ﴾ و[2] ﴿ وما يفعلوا من خير فلن يُكْفَروه ﴾ ومثالهما فى الاستفهام قوله تعالى[3] ﴿ ومَنْ أصدقُ من الله حديثا ﴾ و[4] ﴿ وما تِلك بيمينك يا موسى ﴾ .

ومثالهما نكرتين موصوفتين قول الشاعر[5] :

ألا رُبَّ من تَغْتَشُّه لك ناصحٌ ومُؤتَمنٍ بالغيبِ غيرُ أمين

وقال آخر[6] :

ربما تكره النفوسُ من الأمـ ـر له فَرْجَةٌ كحلِّ العِقال

وأجاز الأخفش تنكير (أىّ) ووصفها قياسا على (من وما) نظرا إلى أنها أمكن فى الاسمية منهما ، فهى أحق منهما بأن تستعمل معرفة ونكرة وموصوفة وغير موصوفة ، وقد وصفت فى النداء ، فوصفها فى غيره ليس بِبِدْع ، إلا أن السماع بذلك مفقود .

---

(١) سورة البقرة آية ٢٦٩ .

(٢) سورة آل عمران آية ١١٥ .

(٣) سورة النساء آية ٨٧ .

(٤) سورة طه آية ١٧ .

(٥) البيت من الطويل ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٦٩ : لم أعثر على قائله ، وذكره فى اللسان مع اختلاف فى رواية الشطر الثانى و لم ينسبه ، وراجع سيبويه جـ ٢ ص ١٠٩ ، ومعجم شواهد العربية ومحاضرات الأدباء ١٦١/١ . وهو لعبد الله بن همام كما فى حماسة البحترى ١٧٥ .

(٦) البيت من الخفيف ، وقائله أمية بن أبى الصلت ، راجع الدرر جـ ١ ص ٤ ، ٦٩ . وقال فى العينى جـ ١ ص ٤٨٤ قائله هو أمية بن أبى الصلت ، وذكر فى الحماسة البصرية أن قائله هو حنيف بن عمير اليشكرى ، ويروى أنه النهار ابن أخت مسيلمة الكذاب لعنه الله ، والأول أشهر . وذكره فى شعراء النصرانية ٢٣٠/٢ مع أبيات لأمية بن أبى الصلت .

واختُلفَ فى (ما) من نحو قولهم[1] : لِأمْر ما جَدَع قصيرٌ أنفه ، فالمشهور أنها حرف زائد منبه على وصف مُراد لائق بالمحل ، وقال قوم : هى اسم موصوف به .

والأول أولى ، لأن زيادة ما عوضا عن محذوف ثابت فى كلامهم ، من ذلك قولهم : أمّا أنت منطلقا انطلقت ، فزادوا ما عوضا من كان ، ومن ذلك قولهم : حيثما تكنْ أكنْ ، فزادوا ما عوضا من الإضافة . وليس فى كلامهم نكرةٌ موصوفٌ بها جامدةٌ كجمود ما إلا وهى مردفة بمُكَمِّل كقولهم : مررت برجل أىٍّ رجل ، وأطعمنا شاةً كلّ شاة ، وهذا رجلٌ ماشئت من رجل ، فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية جاء بما لا نظير له ، فوجب اجتنابه .

وأجاز الكسائىُ وقوع مَن زائدة مستشهدا بقول الشاعر[2] :

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لمن حَلَّت له حَـرُمَت علىّ ولـيتها لم تحرم

ولا حجة فيما استشهد به لوجهين : أحدهما : أن الرواية : يا شاة ما قنص ، بزيادة ما . والثانى : أن (من) على تقدير صحة الرواية بها يحتمل أن تكون نكرة موصوفة بقنص ، على تقدير : يا شاة رجل قنص ، أى ذى قنص ، والحمل على هذا راجح لأنه تقدير شائع أمثاله بإجماع ، إذ ليس فيه إلا حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وأمثال ذلك كثيرة . بخلاف ما ذهب إليه الكسائىُ رحمه الله فإنه لم يثبت مثله دون احتمال فوجب اجتنابه .

وزعم محمد بن المستنير الملقبُ قطْرُبا أن (مَنْ) تقع على ما لا يعقل دون اشتراط ما يصحح ذلك ، وجعل من ذلك قوله تعالى[3] ﴿ ومَنْ لستم له برازقين ﴾ وهذا القول غير / مرضى ، إذ لا دليل عليه ولا محْوج إليه ، وإنما تقع على ما لا يعقل إذا نزل منزلة من يعقل كقوله تعالى[4] ﴿ ومَنْ أضلُّ مِمّن يدعو من دون الله مَنْ

١٣٧

---

(١) مجمع الأمثال ٢/١٩٦ ، قالته الزباء ، وفيه ١/٢٣٥ : لمكر ما جدع قصير أنفه .

(٢) هو عنترة العبسى ، والبيت من الكامل . راجع شرح ديوان عنترة بن شداد ص ١٥٢ ، وشرح شواهد المغنى قسم ١ ص ٤٨١ ، وخزانة الأدب جـ ٢ ص ٥٤٩ ، وشرح المفصل جـ ٤ ص ١٢ ، وفى بعضها :

يا شاة ما قنص .....

(٣) سورة الحجر ، آية : ٢٠ .

(٤) سورة الأحقاف ، آية : ٥ .

لا يَسْتَجيبُ له ﴾ فعبر بمن عن الأصنام لتنزلها منزلة من يعقل ، ومثله[1] :

بكيتُ عَلَى سِرْب القَطَا إذ مَرَرْن بى فقلتُ ومثلى بالبكاء جديرُ
أسِرْبَ القطا هَل مَنْ يعير جناحَه لعلى إلى مَنْ قد هَويتُ أطيرُ

وكذا إذا جامع من يعقل بشمول كقوله تعالى[2] ﴿ ألم تَرَ أن الله يسبح له من فى السموات والأرض ﴾ وباقتران كقوله تعالى[3] ﴿ خَلَق كلَّ دابّة من ماء فمنهم مَنْ يمشى على بطنه ومنهم مَنْ يمشى على رجلين ﴾ وكقوله تعالى[4] ﴿ أفمَنْ يخلق كَمنْ لا يخلق ﴾ ومثله ما حكى الفراء من قول بعض العرب : اشتبه علىَّ الراكب وجمله ، فما أدرى مَنْ ذا ومن ذا .

وما فى الغالب لما لا يعقل ، واحترزت بقولى (فى الغالب) من نحو قوله تعالى[5] ﴿ ما منعك أن تسجد لِمَا خلقت بيدى ﴾ ومن قول العرب : سبحان ما سخَّركن لنا ، ومجيئها لما لا يعقل كثير .

وله مع من يعقل كقوله تعالى[6] ﴿ ولله يسجد ما فى السموات وما فى الأرض من دابة ﴾ ولصفات من يعقل كقوله تعالى[7] ﴿ فانْكِحُوا ما طاب لكم من النساء ﴾ وللمبهم أمره كقولك وأنت ترى شبحا تُقَدِّر إنسانيته وعدم إنسانيته أبصرت ما هناك . وكذا لو علمت إنسانيته و لم تدر أذكر هو أم أنثى ، ومنه قوله تعالى[8] ﴿ إنى نَذَرْتُ لك ما فى بطنى محررًا ﴾ .

---

(١) هو العباس بن الأحنف أو مجنون بنى عامر ، والبيتان من الطويل . راجع العينى جـ ١ ص ٤٣١ ، والدرر جـ ١ ص ٦٩ ، والتصريح جـ ١ ص ١٣٣ .
(٢) سورة النور ، آية : ٤١ .
(٣) سورة النور ، آية : ٤٥ .
(٤) سورة النحل ، آية : ١٧ .
(٥) سورة ص ، آية : ٧٥ .
(٦) سورة النحل ، آية : ٤٩ .
(٧) سورة النساء ، آية : ٣ .
(٨) سورة آل عمران ، آية : ٣٥ .

وأردت « بإفرادها نكرة » إخلاؤها من صفة ومن تضمين معنى شرط أو استفهام ، وذلك فى التعجب نحو : ما أحسن فلانا . وفى باب نعم وبئس كقوله تعالى[1] ﴿ فنعماهى ﴾ على رأى . وفى نحو قولهم : إنى مما أفعل ، أى من أمر أن أفعل .

وقد تساويها « مَنْ » فى وقوعها نكرة غير موصوفة ولا مضمنة شرطًا ولا استفهاما ، وهذا مما انفرد به أبو على الفارسى ، وحجته فى ذلك قول الشاعر[2] :

وكيفَ أرْهَبُ أمرا أو أراعُ به وقد زكأتُ إلى بِشْرِ بنِ مروان

ونِعْمَ مَزْكَأً مَنْ ضاقَتْ مذاهبه ونِعْمَ مَنْ هو فى سِرٍّ وإعلان

فمن الثانية فى موضع نصب على التمييز ، وفاعل نعم مضمر مُفسَّر بمَنْ كما فُسِّر بما فى نعما ، وهو مبتدأ خبره الجملة التى قبله ، وفى سر وإعلان متعلق بنعم .

والصحيح غير ما ذهب إليه ، وبيان ذلك مستوفى فى باب نعم وبئس .

وحكى أبو على فى الشيرازيات عن أبى الحسن عن يونس وقوع الذى مصدريَّة غير محتاجة إلى عائد ، وتأول على ذلك قوله تعالى[3] ﴿ ذلك الذى يُبَشِّرُ اللهُ عباده ﴾ قال أبو على : ويقوى هذا أنها جاءت موصوفة غير موصولة ، وأنشد الأصمعى[4] :

حتى إذا كانا هما اللذَيْن مثلَ الجَدِيلَيْن المُحَمْلَجَيْن

فنصب مثل الجديلين وجعله صفة للذين . قال أبو على : ويجىء قوله تعالى[5] ﴿ كالذى خاضوا ﴾ على قياس ، فيكون التقدير : وخضتم كخوضهم ، فلا يعود

---

(١) سورة البقرة آية ٢٧١ .

(٢) البيتان من البسيط ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٧٠ . لم أقف على قائلهما . وقال العينى جـ ١ ص ٤٨٧ أنشده أبو على و لم يعزه إلى قائله . وراجع معجم شواهد العربية جـ ١ ص ٤٠٢ ، وشرح شواهد المغنى جـ ٢ ص ٧٤١ .

(٣) سورة الشورى آية ٢٣ .

(٤) قال فى شرح المفصل جـ ٣ ص ١٥٣ : لم أعثر على نسبة هذا البيت ، وهو من الرجز ، وراجع معجم شواهد العربية والدرر ٦٢/١ .

(٥) سورة التوبة آية ٦٩ .

إلى الذى شيء ، لأنها فى مثل هذا حرف .

قلت : حاصل كلام أبى على أن الذى على ثلاثة أقسام : موصولة ، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة ، ومصدرية محكوم بحرفيتها . وهذا المذهب أيضا هو مذهب الفراء رحمه الله ، وهو الصحيح ، وبه أقول .

وأجاز الفراء فى قوله تعالى[1] ﴿ تمامًا على الذى أحسن ﴾ أن يكون الذى مصدرية والتقدير : تمامًا على إحسانه ، أى على إحسان موسى عليه السلام . وأجاز أن تكون موصوفة بأحسن على أن أحسن أفعل تفضيل ، قال : لأن العرب تقول : مررت بالذى خير منك ، ولا تقول : مررت بالذى قائم ، لأن خيرًا منك كالمعرفة إذ لم تدخل فيه الألف واللام . وكذا يقولون : مررت بالذى أخيك ، وبالذى مثلك ، إذا جعلوا صفة الذى معرفة أو نكرة لا تدخله الألف واللام ، جعلوها تابعة للذى ، أنشد الكسائى[2] :

إنّ الزُّبَيْرِىّ الذى مثلَ الجَلَم　　مشى بأسلافك فى أهل الحرم

قلت : وهذا الذى أنشد الكسائى مثل الذى أنشد الأصمعى :

حتى إذا كانا ...... البيت

وحكى الفراء عن بعض العرب : أبوك بالجارية الذى يكفل ، وبالجارية ما يكفل ، والمعنى : أبوك بالجارية كفالته ، وهذا صريح فى ورود الذى مصدرية . ومنه قول عبد الله بن روحة[3] :

فثبَّتَ الله ما أتاكَ مــن حسن　　فى المُرْسَلِين ونَصْرًا كالذى نُصِرُوا

أى ونصرا كنصرهم . ومثله قول جرير[4] :

---

(١) سورة الأنعام ، آية : ٥٤ .

(٢) البيت من الرجز ، ولم أعرف قائله .

والجلمان : المقراضان ، واحدهما جلم للذى يجز به ، والجلم اسم يقع على الجلمين ، والجلم الهلال ليلة يهل « والجلم القمر » راجع اللسان فى « جلم » وذكره فى الدرر جـ ١ ص ٦٢ وروايته أنا الزبيرى ...

(٣) البيت من البسيط .

(٤) البيت من البسيط ، راجع ديوان جرير ص ٤٩١ طبعة بيروت ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م والبيت من =

يا أُمَّ عَمْرٍو جزاك الله مغفرة ردّى عَلَىَّ فؤادى كالذى كانا

ومثله قول ابن أبى ربيعة[1] :

٣٧ ب / لو أنّهم صبروا عنّا فنعرفه منهم إذا لصبرنا كالذى صبروا

ومثله قول الآخر[2] :

دعاني أبو سعد وأهدى نصيحة إلىّ ومما أن تغــر النصائـــح

لأجرر لحيى كلب نبهان كالذى دعا القاســطىَّ حَتفُه وهو نازح

فصل : ص : وتقع « أىٌّ » شرطية ، واستفهامية ، وصفة لنكرة مذكورة غالبا ، وحالا لمعرفة ، ويلزمها فى هذين الوجهين الإضافة لفظا ومعنى إلى ما يماثل الموصوف لفظا ومعنى ، أو معنى لا لفظا .

وقد يُسْتَغنى فى الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن علم المضاف إليه .

وأىٌّ فيهما بمنزلة كلٍّ مع النكرة ، وبمنزلة بعضٍ مع المعرفة .

ولا تقع نكرة موصوفة خلافا للأخفش .

وقد يحذف ثالثُها فى الاستفهام ، وتضاف فيه إلى النكرة بلا شرط ، وإلى المعرفةِ بشرطِ إفهامِ تثنيةٍ أو جمعٍ أو قصدِ أجزاءٍ أو تكريرها عطفا بالواو .

ش : من شواهد أى الشرطية قول الشاعر[3] :

أىَّ حين تلمّ بى تَلْقَ ما شِئْـ ـتَ من الخير فاتخذنى خليــلا

ومن شواهد الاستفهامية قوله تعالى[4] ﴿ فأىُّ الفرِيقَين أحقُّ بالأمن ﴾ وقول

= قصيدة مطلعها :

بان الخليط ولو طووعت ما بانا وقطعوا من حبال الوصل أقرانا

(١) البيت من البسيط ، راجع ديوان عمر بن أبى ربيعة ص ١٤١ وروايته : لو أنهم صبروا عمدا لنعرفه ..

(٢) البيتان من الطويل ، وهما لعمارة بن عقيل ، والبيت الثانى أوله : لأُجْزِرَ لحمى ... أى لأكون جَزَرة له أى بدنة تنحر ، راجع الكامل للمبرد جـ ١ ص ٩٨ .

(٣) البيت من الخفيف ، ولم أعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ٧٠ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) سورة الأنعام ، آية : ٨١ .

ابن مسعود رضى الله عنه للنبى ﷺ[1] « أىُّ العمل أحبُّ إلى الله ؟ قال : الصلاةُ على وقتها » ومن شواهد الواقعة صفة لنكرة قول الشاعر[2] :

دعوت امرأ أىَّ امرئ فأجابنى   وكنتُ وإيّاه ملاذًا وموْئِلا

وأشرت بقولى « مذكورة غالبا » إلى ندور قول الفرزدق[3] :

إذا حاربَ الحجاجُ أىَّ منافق   علاه بسيف كلّما هزّ يقطع

أراد : منافقا أىَّ منافق . ومن شواهد الواقعة حالا لمعرفة قول الآخر[4] :

فأوْمَأْتُ إيماءً خفِيًّا لِحَبْترٍ   فلله عينا حَبْترٍ أيَّما فتى

ولا تستغنى فى هذين الوجهين عن الإضافة معنى ولفظا إلى نكرة تماثل ما هى له لفظا ومعنى نحو : دعوت امرأ أى امرىء ، أو معنى لا لفظا نحو : دعوت امرأ أى فتى .

فأما فى الشرط والاستفهام فيجوز استغناؤها بمعنى الإضافة عن لفظها إن كان المضاف إليه معلوما كقوله تعالى[5] ﴿ أيًّا ما تدعوا فله الأسماءُ الحُسْنى ﴾ فهذا مثال حذف المضاف إليه فى الشرط ، ومن حذفه فى الاستفهام قول ابن مسعود رضى الله عنه « ثم أىٌّ ؟ قال : بر الوالدين . قلت : ثم أىٌّ ؟ قال : الجهاد فى سبيل الله » وهى فيهما مع النكرة بمنزلة كلٍّ ، ومع المعرفة بمنزلة بعض . ولهذا يقال فى التنكير : أىُّ رجلين أتيا ؟ وأىُّ رجال ذهبوا ؟ فتثنى الضمير وتجمعه كما تفعل حين تقول :

---

(١) رياض الصالحين ص ٤٧٦ رقم ١٢٨٣ .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ٧٠ ، ومعجم شواهد العربية .

(٣) البيت من الطويل ، راجع الدرر جـ ١ ص ٧١ ، وديوان الفرزدق جـ ٢ ص ٥١٥ .

(٤) البيت للراعى النميرى ، وهو من الطويل ، راجع الدرر جـ ١ ص ٧١ .

(٥) سورة الإسراء ، آية : ١١٠ .

كل رجلين أتيا ، وكل رجال ذهبوا[1] .

ويقال فى التعريف : أىّ الرجلين أتى ؟ وأىّ الرجال ذهب[2] ؟

وأجاز الأخفش وقوع أىّ نكرة موصوفة نحو قولك : مررت بأىٍّ كريم ، ولا حجة له إلا القياس على « ما » و « من » فى قول العرب : رغبتُ فيما خيرٍ مما عندك ، و[3] :

فكفى بنا فضلا على مَنْ غيرِنا

والقياس فى مثل هذا ضعيف .

وأشرت بقولى « وقد يحذف ثالثها فى الاستفهام » إلى قول الفرزدق[4] :

تنظرت نصْرًا والسِّماكين أَيْهما ... علىَّ من الغَيْث استهلت مواطره

وتناول قولى « وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية أو جمع » ما أضيف إلى مثنى لفظا ومعنى ، وإلى جمع لفظا ومعنى ، وإلى مثنى معنى لا لفظا نحو : أىّ الرجلين أفضل ؟ وأىّ الرجال أفضل ؟ وأيُّهما أكرم ؟ وأيُّهم أكرم ؟ فإن كانت المعرفة التى أضيف إليها أى مفردة اللفظ والمعنى لم يضف إليها إلا مقصودا أجزاؤها ، نحو : أىّ ثوبك بلى ؟ أو معطوفا عليها بالواو ، ومثله قول الشاعر[5] :

فلئن لقيتُك خاليَيْن لتعلمَنْ ... أَيِّى وَأَيُّك فارس الأحزاب

فصل : ص : من الموصولات الحرفية « أنْ » الناصبةُ مضارعا ، وتوصَلُ بفعل متصرف مطلقا .

ومنها « أنّ » وتوصل بمعموليها .

---

(١) ليس فى ب من أول : فتثنى الضمير ... إلى : ذهبوا .

(٢) فى ب زيادة : كما تقول : بعض الرجلين أتى ، وبعض الرجال ذهب .

(٣) البيت من الكامل ، وقائله حسان بن ثابت أو كعب بن مالك أو عبد الله بن رواحة أو بشير بن عبد الرحمن ابن كعب بن مالك وبقيته : حب النبى محمد إيانا . راجع الدرر جـ ١ ص ٧٠ ، والعينى جـ ١ ص ٤٨٦ ، وشرح المفصل جـ ٤ ص ١٢ . واللسان فى « منن » .

(٤) فقد حذف الحرف الثالث فيها ، وراجع ص ١٧٦ .

(٥) البيت من الكامل ، قال العينى جـ ٣ ص ٤٢٢ : لم أقف على اسم قائله ، وراجع العينى جـ ٢ ص ٦٢ – ٦٣ ، والدرر جـ ٢ ص ٦٢ ، ومعجم شواهد العربية .

ومنها « كَيْ » وتوصل بمضارع مقرونةً بلام التعليل لفظا أو تقديرا .

ومنها « ما » وتوصل بفعل متصرف غيرِ أمرٍ ، وتختص بنيابتها عن ظرف زمان ، موصولةً فى الغالب بفعل ماضى اللفظ ، مثبتٍ أو منفيٍّ بلم ، [وليست اسما فتفتقر إلى ضمير ، خلافا لأبى الحسن وابن السراج ،][1] وتُوصلُ بجملة اسمية على رأى .

ومنها « لو » التاليةُ غالبا مُفْهِمَ تمنٍّ ، وصلتها كصلة « ما » فى غير نيابة ، وتغنى عن التمنى فينتصب بعدها الفعلُ مقرونًا بالفاء] .

ش : قد تبين من كلامى فى أول هذا الباب أن الموصولات الحرفية هى التى تقوم بصلاتها مقام مصادر ، والحاجة الآن داعية إلى تعيينها .

فمنها « أنْ » وقيدت « بنصبها المضارع » احترازا من التى أصلها « أنّ » نحو[2] ﴿ علم أن سيكون ﴾ ومن الزائدة نحو[3] ﴿ فلما أن جاء البشير ﴾ ومن التفسيرية نحو[4] ﴿ فأوْحَيْنا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر ﴾ ولهن موضع يذكرن فيه ، وكذا المصدرية لاستيفاء القول فيها موضع آخر .

والذى دعت الحاجة إليه هنا / كيفية وصلها وبيان ما توصل به ، فذكر أنها توصل بفعل متصرف مطلقا ، ليتناول ذلك الفعل المضارع المتصرف نحو : أريد أن تفعل ، والماضي المتصرف نحو ، عجبت من أن أتيت ، والأمر المتصرف نحو : أرسلت إليه بأن افعلْ ، وقرنت أن بالباء بعد : أرسلت ، لئلا يوهم تجردها من الباء أنها التفسيرية . ١٣٨

وعلم بذكر « التصرف » قيدا لما توصل به أنْ ، أنها لا توصل بما لا تصرف له من مضارع كينبغى[5] فى الأشهر ، ولا ماض كعسى ، ولا أمر كهَلُمَّ فى لغة بنى تميم .

---

(١) من أول : « وليست اسما ... » إلى : ابن السراج « ليس فى المخطوطتين » ، وهو من التسهيل المحقق ص ٣٨ والخلاف صحيح . راجع الهمع ٨١/١ .

(٢) سورة المزمل آية ٢٠ .

(٣) سورة يوسف آية ٩٦ .

(٤) سورة الشعراء آية ٦٣ .

(٥) فى اللسان فى « بغى » وقولهم : ينبغى لك أن تفعل كذا فهو من أفعال المطاوعة تقول بغيته فانبغى ... الزجاج يقال انبغى لفلان أن يفعل كذا أى صلح له أن يفعل كذا .

وإذا ثبت هذا فاعلم أن الواقعة فى قوله تعالى[1] ﴿ وأَنْ عسى أَنْ يكون قد اقترب أجلهم ﴾ و[2] ﴿ وأنْ ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾ مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف ، والجملة بعدها خبرها .

ومثال وصل « كى » مقرونة بلام التعليل لفظا ، جئت لكى أراك . ومثالها مقرونة بها تقديرا : جئت كى أراك . ولا يتعين كون « كى » مصدرية إلا وهى مقرونة باللام لفظا ، وأما إذا لم تقارنها اللام لفظا فيحتمل أن تكون مصدرية ، واللام مقدرة كما تقدر مع « أن » فى : جئت أنْ أراك . ويحتمل أن تكون حرف جر بمعنى اللام ، ويكون الفعل بعدها منصوبا بأن مقدرة ، فإذا لفظ باللام لم تكن بمعناها لئلا يلزم دخول حرف جر على حرف جر وأما قول الشاعر[3] :

فقالت أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانحًا ... لسانَك كيما أن تَغُرَّ وتخدعا

فكى فيه حرفُ جرٍ لا حرفُ مصدرى ، لئلا يلزم دخول حرف مصدرى على حرف مصدرى ، وأجاز الفراء ذلك وجعل أحدهما مؤكدا للآخر ، وأيَّدَ مذهبه فى ذلك بقول الشاعر[4] :

أردتُ لكيما أن تطيرَ بِقرْبَتِى ... فتتركها شَنًّا ببيداء بَلْقَع

فجمع بين اللام وكى وأن ، فهذا لا محيص فيه من أحد أمرين مُسْتَغْرَبَيْن : إمَّا أن تكون كى مصدرية فيلزم اجتماعها مع أنْ وهما حرفان مصدريان ، وإمَّا أن تكون حرف جر فيلزم اجتماعها مع اللام وهما حرفا جر . إلا أن اجتماع حرفين مصدريين أسهل

---

(١) سورة الأعراف آية ١٨٥ .

(٢) سورة النجم آية ٣٩ .

(٣) البيت من الطويل ، الدرر جـ ٢ ص ٥ وقال فى خزانة الأدب ٣/٥٨٤ : والصحيح أن البيت لجميل العذرى .

(٤) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، راجع شرح المفصل جـ ٧ ص ١٩ ، وخزانة الأدب جـ ٣ ص ٥٨٥ . والشن : القربة الخلق . والبيداء : الفلاة التى يبيد من يدخلها . والبلقع : القفر ، وراجع معجم شواهد العربية .

من اجتماع حرفى جر ؛ لأن للحرف المصدرى شبها للأسماء بوقوعه مواقعها ، وتوكيد اسم بمثله جائز ولو كان موصولا كقراءة زيد بن على رضى الله عنهما[1] ﴿ خلقكم والذين مَنّ قبلكم ﴾ وكقول معاوية رضى الله عنه[2] :

إنّ الذين الألى أدخلتهم نفر   لولا بَوادِرُ إبْرَاق وإرْعَاد

وكذا توكيد ما له شبه بالأسماء من الحروف ، بخلاف ما لا شبه له بها كحروف الجر .

ويجوز جعل : مَنّ فى الآية ، والألى فى البيت خبرَ مبتدأ مضمر ، هو وخبره صلة الذين .

وأشرت بالتنبيه على أن « كى » لا تخلو من لام التعليل إلى أنها لا تتصرف تصرف « أنْ » فإنَّ أنْ يبتدأ بها ، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافًا إليها ومجرورة بأكثر حروف الجر . وكى لا تقع إلا مجرورة باللام ، أو مقدرًا معها اللام .

وأما « ما » المصدرية فتوصل بفعل متصرف غير أمر ، وأكثر ما يكون ماضيًا كقوله تعالى[3] ﴿ وضاقت عليكم الأرضُ بما رَحُبَتَ ﴾ وكقول الشاعر[4] :

يَسُرُّ المرءَ ما ذهب الليالى   وكان ذهابُهنّ له ذهابا

وتقع هى وصلتها موقع ظرف الزمان كقولك : جُدْ ما دُمْتَ واجدا ، أى مدة دوامك واجدا ، ولا يشاركها فى هذا الاستعمال غيرها .

وقد أجاز الزمخشرى مشاركة « أنْ » إياها فى ذلك ، وجعل من ذلك قوله تعالى[5] ﴿ أَلَمْ تَرَ إلى الذى حَاجَّ إبراهيم فى ربِّه أن آتاه الله الملك ﴾ والذى ذهب إليه غير جائز عندى ؛ لأن استعمال أن فى موضع التعليل مجمع عليه ، وهو لائق فى هذا الموضع فلا يعدل عنه . واستعمالها فى موضع التوقيت لا يعترف به أكثر

---

(١) سورة البقرة آية ٢١ البحر ١/٩٥ ومعجم القراءات ١/٢٧ .

(٢) البيت من البسيط ذكر فى ص ١٩٨ .

(٣) سورة التوبة آية ٢٥ .

(٤) البيت من الوافر ، ولم يعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ٥٤ – ٥٥ ، ومعجم شواهد العربية .

(٥) سورة البقرة آية ٢٥٨ .

النحويين ، ولا ينبغى أن يعترف به ، لأن كلّ موضع أدُّعى فيه ذلك صالح للتعليل ، فالقول به موقع فى لبس .

وأجاز الزمخشرى أيضًا فى قوله تعالى[1] ﴿ ودية مُسَلَّمَةٌ إلى أهله إلا أنْ يصدقوا ﴾ ما أجاز فى ﴿ أن آتاه الله ﴾ وأن يكون حالا ، كأنه قيل :

مسلمة إليهم إلا حين يتصدقون على القاتل بالعفو ، أو متصدقين بالعفو . وليس كما قال ، بل التقدير : مسلمة إليهم إلا بأن يصدقوا بالعفو ، وهذا التقدير موافق للمعنى والاستعمال المجمع على مثله ، إذ ليس فيه إلا حذف حرف جر داخل على أن ، وهو مطرد ، بخلاف الوجهين اللذين ادعاهما الزمخشرى .

وقد استشهد بعضهم على وقوع أنْ وصلتها موقع ظرف الزمان بقول الشاعر[2] :

فقلتُ لها لا تَنْكِحِيه فإنــه   لأول سَهْمٍ أنْ يلاقِيَ مَجْمَعا

٣٨ ب وزعم المستشهد به أن معناه : لأول سهم زمان ملاقاته / مجمعا ، ولا حجة فيه لإمكان أن يكون التقدير : فإنه لأول سهم بأن يلاقى مَجْمعًا ، أى سبب ملاقاته مجمعًا ، وهذا التقدير موافق للمعنى ، مع الاتفاق على كثرة نظائره ، فهو أولى .

وإذا وقعت « ما » المصدرية موضع الظرف لم توصل فى الغالب إلا بفعل ماضى اللفظ مثبت أو منفى بلم كقول الشاعر[3] :

ولَن يلبث الجُهّالُ أنْ يَتَهَضَّمُوا   أخا الحِلم ما لم يَسْتَعِن بجهول

وقد توصل بمضارع خال من النفى بلم كقول الشاعر[4] :

نُطوِّف ما نُطوِّف ثم يأوى   ذوو الأموال منا والعديــمُ

---

(١) سورة النساء آية ٩٢ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لتأبط شرا . راجع الدرر جـ ١ ص ٢٠٠ ، وروايته :
وقالوا لها لا تنكحيه فإنه   لأول نصل ......

(٣) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ٥٥ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) البيتان من الوافر ، وهما من قصيدة لبُرْج بن مُسْهِر الطائى ، وهو شاهد على وصل « ما » بفعل مضارع مثبت قليلا ، والجوف : جمع أجوف . والصفاح : الحجارة العراض . راجع ديوان الحماسة جـ ٢ ص ٨٩ ، وشرح شواهد المغنى جـ ١ ص ٢٨٠ – ٢٨١ .

إلى حُفَر أسَافِلُهن جُوفٌ   وأعلاهن صُفَّاحٌ مُقيمُ

وقد توصل بجملة اسمية كقول الشاعر[1] :

وَاصِلْ خلِيلَك ما التوصلُ ممكنٌ   فلَأَنت أو هو عن قريبٍ ذاهب

وقال آخر[2] :

فعسْهُم أبا حسَّانَ ما أنت عائِسُ

وقد توصل بمضارعٍ المصدريةُ غير الظرفية كقول الشاعر[3] :

وللمنية أسباب تُقَرِّبُها   كما تقرب للوحْشية الذُّرُع

وقد توصل بجملة اسمية كقول الشاعر[4] :

أحلامُكم لسقام الجهل شافيةٌ   كما دماؤكُمْ تشفى من الكَلَب

وكذا قول الآخر[5] :

أعَلاقةً أمَّ الوُليدِ بعدما   أفنانُ رأسِكَ كالثَّغام المُخْلِس

والحكم على « ما » هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة ، لأنها إذا كانت مصدرية كانت هى وصلتها فى موضع جر بالكاف فى البيت الأول ، وبإضافة الظرف فى البيت الثانى ، ولم يصرف شيء عما هو له ثابت ، بخلاف الحكم بأن (ما) كافة .

---

(١) البيت من الكامل .

(٢) هذا شطر بيت من الطويل ، وقد ذكره فى اللسان فى « عوس » ولم ينسبه ولم يكمله ، والعَوْس والعَوَسانُ الطوْف بالليل ، وهو لخفاف كما فى الجيم ٢٤٧/٢ وصوره : رأيت رجالا يألَهُونَ هَوَانَهم .

(٣) البيت من البسيط ، والذرع : الناقة التى يستتر بها رامى الصيد كالذُّرْعَة ، القاموس المحيط .

ذكر البيت فى اللسان « ذرع » ولم ينسبه .

يقول حسان بن ثابت :

إذا نصبنا لقوم لا ندب لهم   كما يدب إلى الوحشية الذرع

ديوان حسان ص ٣٠٧ . وذكر فى غريب الحديث للبستى ٣٢٤/١ .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله الكميت بن زيد . راجع الدرر جـ ١ ص ٥٤ ، و جـ ١ ص ٨١ شعر الكميت ابن زيد الأسدى ، د . داود سلوم وروايته :

.... كما دماؤكم يُشْفَى بها الكلبُ

(٥) البيت من الكامل ، وقائله المرار الأسدى ، راجع اللسان فى « ثغم » والثغام شجر يبيض كأنه الثلج ، وخزانة الأدب جـ ٤ ص ٤٩٣ ، وكتاب تهذيب إصلاح المنطق ص ٧٧ .

وأيضًا فإن النظر يقتضى أن تكون (ما) مصدرية لكثرة استعمالها ، وعملها غير مقصورة على الوصل بالفعل ، بخلاف أنْ وكى ، ولا تستحق ذلك (لو) المصدرية لقلة استعمالها ، فإن الحاجة إلى اختلاف المصحوب فى صلة وغيرها دون كثرة استعمال غير ماسة .

وأيضًا فمن مواقع ما المصدرية النيابة عن وقت واقع ظرفا ، والوقت الواقع ظرفًا يضاف إلى جملة اسمية كما يضاف إلى جملة فعلية ، فإذا وصلت ما بكلتا الجملتين حين وقوعها موقع ذلك الوقت سلك بها سبيل ما وقعت موقعه ، فكان الحكم بجواز وصلها بجملة اسمية راجحا على الحكم بمنعه ، هذا على تقدير عدم ذلك مسموعًا ، فكيف وقد ظفرت به فى البيتين السابق ذكرهما : أعنى :

واصلْ خليلك ، و : فعسهم أبا حسان . وإذا ثبت وصل ما المصدرية النائبة عن الظرف بجملة اسمية ، لم يستبعد وصلها بها إذا لم تكن نائبة عن ظرف .

وأما « لو » المصدرية فعلامتها أن تصلح فى موضعها « أن » ، وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنٍّ كقوله تعالى[1] ﴿ يود أحدهم لو يعمر ألف سنة ﴾ وقد تكون غير مسبوقة بتمنٍّ كقول قتَيلة أخت ضرار[2] :

ما كان ضَرَّك لو مننتَ وربما ... مَنْ الفتى وهو المَغِيظُ المُحْنَق

وقال آخر[3] :

لقد طَوَّفْتُ فى الآفاق حتى ... بليت وقد أَنَى لى لو أبيد

وقال آخر[4] :

وربّما فاتَ قومًا جلُّ أمرِهم ... من التأنِّى وكان الحزمَ لو عَجِلوا

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٩٦ .

(٢) البيت من الكامل . راجع الدرر جـ ١ ص ٥٣ — ٥٤ ، والتصريح جـ ٢ ص ٢٥٥ .

(٣) البيت من الوافر ، وقائله المِسْجاح بن سِباع الضبى ، ديوان الحماسة جـ ١ ص ٤١٧ .

(٤) البيت من البسيط ، للأعشى أو للقطامى من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك وقبله :

والناس من يلق خيرا قائلون له ... ما يشتهى ولأم المخطئ الهبل =

ولا توصل إلا بفعل متصرف ماض أو مضارع ، وهذا المراد بقولى : « وصلتها كصلة ما فى غير نيابة » وأكثر النحويين لا يذكرون « لو » فى الحروف المصدرية ، وممن ذكرها الفراء وأبو على ، ومن المتأخرين التبريزى وأبو البقاء . وقال أبو على فى التذكرة ، وقد حكى قراءة بعض القراء[1] ﴿ وَدُّوا لو تدهن فيدهنوا ﴾ بنصب فيدهنوا ، حمله على المعنى كأنه قال : ودوا أنْ تدهن فيدهنوا كما حمل[2] ﴿ أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض و لم يعى بخلقهن بقادر ﴾ على : أو ليس بقادر .

وأشرت بقولى « وتغنى عن التمنى فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء » إلى نحو قول الشاعر[3] :

سَرَيْنا إليهم فى جموع كأنها جبالُ شَرَوْرَى لو نُعانُ فَنَنْهَدا

فلك فى نصب ننهد أن تقول : نصب لأنه جواب تَمن إنشائى كجواب ليت لأن الأصل : وددنا لو نعان ، بحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه ، فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى دون لفظه ، فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا عندى هو المختار .

ولك أن تقول : ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر . لأن « لو » والفعل فى تأويل مصدر ، والمصدر قد يعطف عليه الفعل فينصب بإضمار أن ، كقول الشاعر[4] :

لقد كان فى حولٍ ثواءٍ ثوَيْتَه تَقَضِّى لُبانات ويسأَمَ سائم

= قد يدرك المتأنى بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزلل .

راجع حاشية الأمير على المغنى جـ ١ ص ٣٦٠ – ٣٦١ ، ومعجم شواهد العربية . والبيتان فى ديوان القطامى ص ٢٥ ، وليس فى القصيدة الشاهد المذكور . وليس فى ديوان الأعشى .

(١) سورة القلم ، آية : ٩ . البحر ٣٠٩/٨ ، ومعجم القراءات ١٩٦/٧ .

(٢) سورة الأحقاف ، آية : ٣٣ .

(٣) البيت من الطويل ، و لم يعرف قائله ، وننهد : ننهض . راجع العينى جـ ٤ ص ٤١٣ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للأعشى . وثواء بدل اشتمال من حول ، وحذف الضمير للعلم به والتقدير : ثواء فيه ، راجع شرح المفصل جـ ٣ ص ٦٥ ، وراجع كتاب سيبويه جـ ٣ ص ٣٨ . وديوان الأعشى ص ٧٧ .

ومنه قراءة السبعة إلا نافعًا[1] ﴿ إلا وَحْيا أو من وراء حجاب أو يرسلَ ﴾ بالنصب عطفا على « وحْيا » .

وذهب أبو على فى « لو » التى بعدها : نعان ، وشبْهها إلى أنها بمعنى الأمر وأن النصب بعدها كالنصب بعد الأمر ، قال فى التذكرة بعد كلامه على قراءة من قرأ « فيدهنوا » بالنصب : يجوز أن تكون « لو » هذه أجريت مجرى (لو) التى بمعنى الأمر فى قوله : (لو نعان / فنَنهد) أى : أعنا يا الله (فننهد) . وقال أيضا فى قوله تعالى[2] ﴿ فلو أنّ لنا كَرَّة فنكون من المؤمنين ﴾ أى : أحدِثْ لنا كرة فنكون . هذا نص كلامه فى التذكرة .

١٣٩

وأما الزمخشرى فإنه قال : وقد يجىءُ (لو) فى معنى التمنى كقولك : لو تأتينى فتحدثنى ، كما تقول : ليتك تأتينى فتحدثنى ، فإن أراد بهذا الكلام ما أردته أنا فهو صحيح ، وإن أراد أن (لو) حرف موضوع للتمنى كليت فغير صحيح ، لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لا يجمع بينه وبين ليت . وذلك أن حروف المعانى مقصودها النيابة عن أفعال على سبيل الإنشاء ، فالجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب عنه ، ولهذا امتنع الجمع بين لعلَّ وأترجى ، وبين إلا وأستثنى ، فلو كانت (لو) موضوعة للتمنى كليت لساوتها فى امتناع ذكر فعل التمنى معها ، فكان قول القائل : تمنيت لو تفعل ، غير جائز ، كما أن قولك : تمنيت ليتك تفعل غير جائز ، والأمر بخلاف ذلك ، فصح ما قلته والحمد لله .

فإن قيل : كيف دخلت « لو » المصدرية على أنّ فى نحو ﴿ فلو أن لنا كرة ﴾ ؟

فالجواب من وجهين : أحدهما : أن لو داخلة على (ثبت) مقدرا رافعا لأنَّ ، فلا يلزم من ذلك مباشرة حرف مصدرى لحرف مصدرى .

الثانى : أن يكون هذا من باب التوكيد اللفظى ، وهو من أحسنه ، لأنه توكيد كلمة بما يوافقها معنى دون لفظ ، وهو أجود من التوكيد بإعادة اللفظ بعينه ، ومنه

---

(١) سورة الشورى ، آية : ٥١ . نافع وابن ذكوان برفع اللام ، الإتحاف ص ٣٨٤ .

(٢) سورة الشعراء ، آية : ١٠٢ .

توكيد السبل بالفجاج فى قوله تعالى[1] ﴿ لتَسْلكوا منها سبلا فجاجا ﴾ ومنه توكيد الذين بمَنْ فى قراءة زيد بن على[2] ﴿ والذين مَنْ قبلكم ﴾ ولتفضيل هذا النوع من التوكيد على إعادة اللفظ بعينه كان قولك : زيد كمثل عمرو ، شائعا مستحسنا فى النثر والنظم ، بخلاف : زيد ككعمرو ، فإنه مخصوص بالضرورة كقوله : ككما يُؤَثْفين[3] ، وقد اجتمعت أنْ ولو المصدرية فى قول على رضى الله عنه مخاطبا لعامله : ما كان عليك أن لو صمت لله أياما ، وتصدقت بطائفة من طعامك محتسبا .

فصل : ص : الموصول والصلة كجزأى اسم ، فلهما ما لهما من ترتيب ، ومَنْع فصل بأجنبى إلا ما شَذَّ ، فلا يُتْبَع الموصولُ ، ولا يُخْبَرُ عنه ، ولا يُسْتَثنى منه قبل تمام صلته أو تقدير تمامها .

وقد تَرِدُ صلةٌ بعد موصولين أو أكثر مُشتَركا فيها ، أو مَدْلولا بها عَلى ما حذف إلا أل .

وقد يُحْذَفُ ما عُلم من موصولٍ غير الألف واللام ، ومن صلة غيرهما .

ولا تُحْذَفُ صلةُ حرفٍ إلَّا ومَعْمُولُها باق ، ولا موصولٌ حَرْفىٌ إلا « أنْ » .

وقد يلى معمولُ الصِّلة الموصول إن لم يكن حرفا ، أو الألف واللام .

ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوفٍ دَلَّ عليه صلتُها ، ويندر ذلك فى الشعر مع غيرها مطلقا ، ومعها غير مجرورة بمن .

ش : للموصول مع الصلة شبَه بشطرى الاسم ، وأشبَه الأسماء بهما المركبُ تركيب مَزْج كبعلبك ، فإن المفرد مباين لهما بعدم التركيب ، والمضاف والجملة

---

(١) سور نوح ، آية : ٢٠ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢١ .

(٣) من قول خطام المجاشعى :

لم يبق من آى بها يُحَلَّيْن ... غيرُ خطام ورَماد كِنْفَيْنْ
وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْنْ

راجع اللسان فى « ثفا » و « غرا » والكتاب جـ ١ ص ١٣ و ٢٠٣ وخزانة الأدب جـ ١ ص ٣٦٧ وجـ ٢ ص ٣٥٣ . والبيت من السريع .

مباينان لهما بتأثير صدرهما فى عجزيهما ، والمركب تركيب مزج خال من تلك المباينات ، فكان شبهه أولى بالاعتبار .

والضمير من قولى (فلهما) عائد إلى الموصول والصلة ، ومن قولى (ما لهما) عائد على جزأى الاسم ، أى للموصول من التقدم ما لصدر الاسم المشار إليه ، وللصلة من التأخر ما لعجزه ، فهذا هو المراد بالترتيب ، لأن الصلة لا يتقدم بعض أجزائها على بعض ، كما لا يتقدم بعض أجزاء العجز على بعض ، بل يجوز فى الجملة الموصول بها من تقديم وتأخير ما يجوز فيها قبل كونها صلة ، ما لم يعرض فى الوصل مانع من بعض ما كان جائزا ، وسيأتى بيان ذلك إن شاء الله تعالى .

وكما وجب الترتيب وجب منع الفصل بأجنبى إلا ما شذ ، ولا يدخل فى الأجنبى القسم لأنه يؤكد الجملة الموصول بها ، كقول النبى ﷺ « وأبنوهم بمَنْ والله ما علمت عليهم من سوء قط » ولا جملة الاعتراض كقول الشاعر[1] :

ماذا ولا عَتْبَ فى المَقْدُور رُمْتَ أما ... يَكْفِيك بالنُّجحِ أم خُسْرٌ وتضليل

ففصل بين (ذا) و (رمت) بلا عتب فى المقدور ، لأن فيه توكيدا وتشديدا لمضمون الجملة الموصول بها .

والجملة الحالية أولى ألا تعدَّ أجنبية كقول الشاعر[2] :

إنّ الذى وهو مُثْرٍ لا يَجُود حَرٍ ... بفاقةٍ تعتريه بعد إثراء

فقوله : وهو مثر ، جملةٌ حاليةٌ العاملُ فيها فعل الصلة وهو يجود ، وما عَمِلَ فيه فعل الصلة فهو من الصلة ، فلا يكون أجنبيا .

ومما لا ينبغى أن يُعَدّ أجنبيا النداء الذى يليه مخاطَبٌ كقول الشاعر[3] :

وأنتَ الذى يا سعد بُؤْتَ بمَشْهَد ... كريم وأثوابِ المكارم والحمد

---

(١) البيت من البسيط ، و لم يعرف قائله : راجع الدرر جـ ١ ص ٦٥ ، ومعجم شواهد العربية .

(٢) البيت من البسيط ، و لم يعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٥ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو من قصيدة لحسان بن ثابت يرثى بها سعد بن معاذ ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٥ وروايته :

وأنت .... وأبت .... وأثواب السيادة والحمد

فلو لم يَله مخاطب عُدَّ أجنبيا و لم يجز إلا فى ضرورة كقوله[1] :

۳۹ ب

تَعشّ فإن عاهَدْتنى لا تخونُنى نكن مثل مَنْ يا ذئب يصطحبان

ومن الفصل الذى يعد شاذا لكونه أجنبيا محضا قوله[2] :

وأبْغَضُ مَنْ وَضعْت إلىّ فيه لسانِىَ مَـعشَرٌ عنهم أذُودُ

ففصل بين « فيه » و « لسانى » وبين ما يتعلقان به وهو وضعت « بإلىّ » وهو أجنبى ، لأنه متعلق بما قبل الموصول وهو « أبغض » والأصل أن يقال : وأبغض من وضعت فيه لسانى إلىّ معشرٌ .

ومثال ورود الصلة مشتركا فيها قول الشاعر[3] :

صِلِ الذى والتى مِنَّا بآصرة وإن نأَتْ عن مدى مرماهما الرحمُ

ومثال ورودها مدلولا بها على ما حذف قوله[4] :

وعند الذى واللات عُدنك إحنة عليك فلا يغررك كيدُ العوائد

ومثله قول الآخر[5] :

من اللواتى والتى واللاتى يزعمن أنى كبرت لِداتى

وإذا كان الموصول « الألف واللام » لم يجز حذفه ولا حذف صلته .

وإذا كان حرفا مصدريا لم يجز حذفه أيضا ، إلا إذا كان « أنْ » فإنها فاقت أخواتها بكثرة الاستعمال ، فأوثِرَتْ بجواز الحذف ، لأن الشعور بها عند حذفها ممكن ، بخلاف أخواتها ، وهى فى حذفها على ضربين : أحدهما أن تحذف ويبقى عملها ، والثانى أن تحذف ولا يبقى لها عمل :

فأما الحذف الباقى معه عملها فيذكر إن شاء الله فى باب إعراب الفعل .

---

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق ، وقد سبق ذكره فى ص ٢١٣ .

(٢) البيت من الوافر ، و لم يعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٤ ، ومعجم شواهد العربية ، والفصل فيه ليس بين الموصول والصلة ، بل بين أجزاء الصلة بأجنبى .

(٣) البيت من البسيط ، و لم يعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٦ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) البيت من الطويل ، و لم يعرف قائله ، راجع الدرر جـ ٢ ص ٦٦ ، ومعجم شواهد العربية ، ومغنى اللبيب جـ ٢ ص ٣٥٦ .

(٥) البيت من الرجز ، وذكره فى اللسان فى « لتى » و لم ينسبه وروايته :

.... يزعمن أن قد كبرت لداتى

وراجع خزانة الأدب جـ ٢ ص ٥٥٩ .

وأما الثانى وهو الذى لا يبقى معه عملها فمنه قوله تعالى[1] ﴿ ومن آياته يريكم البرق ﴾ فيريكم صلة (لأن) حذفت وبقى (يريكم) مرفوعا ، وهذا هو القياس ، لأن الحرف عامل ضعيف ، فإذا حذف بطل عمله ، ومن ذلك أيضا قول الشاعر[2] :

فجاءت به وهو فى غربة فلولا تُجاذبُه قد غلب

أراد : فلولا أن تجاذبه ، ومثله قول الفرزدق[3] :

أَلَا إنَّ هذا الموتَ أضحى مسَلَّطا وكلُّ امرىء لا بُدَّ يُرْمى مُقَاتله

وقال ذو الرمَّة[4] :

وحُقَّ لِمَنْ أبو موسى أبوه يُوَفّقُه الذى نَصَب الجِبَالَا

ومثله قول الآخر[5] :

أو ليس من عجب أسائلكم ما خطبُ عاذِلَتى وما خطبى

أراد أن أسائلكم ، وقال الفرزدق أيضا[6] :

بحقٍّ امرئٍ بين الأقارعِ بيتُه وصعْصَعَةَ البحرِ الجزيل المواهب
يكون سبوقا للكرام إلى العلا إذا اتصل المقياس بين الحلائب

المقياس الغاية والحلائب المسابقة ومثله[7] :

وقالوا ما تشاءُ فقلت ألْهُو إلى الإصباح آثِرَ ذى أثير

---

(١) سورة الروم ، آية : ٢٤ .

(٢) البيت من المتقارب .

(٣) البيت من الطويل ، راجع ديوان الفرزدق جـ ٢ ص ٦٧٤ ، أو تُرمى مقَاتله .

(٤) البيت من الوافر ، راجع ديوان شعر ذى الرمة تصحيح وتنقيح كارليل هنرى هيس ، مطبعة كلية كمبردج سنة ١٣٣٧ هـ – ١٩١٩ م .

(٥) البيت من الكامل .

(٦) البيتان من الطويل ، وليسا فى شرح ديوان الفرزدق ، لعبد الله إسماعيل الصاوى .

(٧) البيت من الوافر ، وهو لعروة بن الورد العبسى ، ديوانا عروة والسموأل ص ٣٢ وشرح درة الغواص ص ١٤٤ راجع الدرر جـ ١ ص ٣ ، واللسان مادة « أثر » وآثر ذى أثير أى أول كل شىء ، ولقيته أول ذى أثير وآثر ذى أثير ، وقيل الأثير الصبح ، وذو أثير وقته .

أراد أن أَلْهُوَ . ومن كلام بعض العرب : أذهبُ إلى البيت خيرٌ لى ، وتزورُنى خيرٌ لك ، وتسمعُ بالمعيدى خيرٌ لا أن تراه[1] .

وإذا كان الموصول اسما أجاز الكوفيون حذفه إذا علم ، وبقولهم فى ذلك أقول ، وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش ، لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع ، فالقياس على « أنْ » فإنَّ حذفها مكتَفًى بصلتها جائز بإجماع مع أن دلالة صلتها عليها أضعفُ من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه ، لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ويميل المذهب إليه ، وفى ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة . وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها ، فكان الموصول الأسمى أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفى . وأيضًا فإن الموصول الاسمى كالمضاف ، وصلته كالمضاف إليه ، وحذف المضاف إذا علم جائز ، فكذلك ما أشبهه .

وأما السماع فمنه قول حسان[2] :

فوالله ما نِلتُم ولا نِيلَ منكم　　　بمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ ولا متقارِبِ

أراد : ما الذى نلتم وما نيل منكم .

ومنه قول بعض الطائيين[3] :

ما الذى دَأْبُه احتياط وحزم　　　وهواه أطاع يستويان

أراد : والذى هواه أطاع ، وأقوى الحجج قوله تعالى[4] ﴿ وقُولوا آمنّا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم ﴾ أى : وبالذى أنزل إليكم ، ليكون مثل[5] ﴿ آمِنُوا بالله ورسوله والكتاب الذى نَزّل على رسوله والكتاب الذى أنزلَ من قبل ﴾ .

ومثال حذف صلة الاسم للعلم بها قول الشاعر[6] :

---

(١) الميدانى ١/١٢٩ أول من قاله المنذر بن ماء السماء .

(٢) البيت من الطويل ، وقيل هو لعبد الله بن رواحة ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٨ ، وليس فى ديوان حسان . وشرح أبيات مغنى اللبيب تحقيق عبد العزيز رباح وزميله جـ ٧ ص ٣٤٦ .

(٣) البيت من الخفيف ، ولم يعرف قائله ، راجع المغنى جـ ٢ ص ٣٥٦ .

(٤) سورة العنكبوت ، آية : ٤٦ .

(٥) سورة النساء ، آية : ١٣٦ .

(٦) البيت من الطويل .

أَبِيدُوا الأَلَى شَبُّوا لَظَى الحرب وادرَءُوا   شذَاها عن اللائى فَهُنّ لكم إمَا

فحذف صلة اللائى للعلم بها ، وهذا من الاستدلال بالمتقدم ، وهو كثير فى ذا الباب وغيره . ومثله قول الشاعر[1] :

أُصِيبَ به فَرْعا سُلَيْمٍ كلاهما   وعزّ علينا أن يُصَابا وعَزَّما

أى وعزٍّ ما أصيبا به .

ومن الاستدلال فى هذا بالمتأخر قول الشاعر[2] :

نحنُ الألى فاجْمَعْ جموعَك ثم وَجِّههم إلينا

١٤٠ فحذف صلة الألى لدلالة ما بعده / فكأنه قال : نحن الألى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم ، وفهم هذا بقوله : فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا .

ومثال حذف صلة الحرف باقيا معمولُها قول العرب : لا أفعل ذلك ما أنَّ حِراء مكانه ، وما[3] أن فى السماء نجما ، أى ما ثبت أن حراء مكانه ، وما ثبت أن فى السماء نجما فحذفوا الفعل الموصول به وأبقوا فاعله ، وهو أنّ وما عملت فيه . ومن ذلك قولهم : أمّا أنت منطلقا ، أى : لأن كنت ، فحذفوا كان وهى صلة أنْ ، وأبقوْا اسمها وهو أنت ، وخبرها وهو المنصوب ، وجعلوا ما عوضا من كان . ومن ذلك أيضا قول العرب : كلُّ شيء مَهَهٌ[4] ما النساءَ وذكرَهن ، أرادوا : ما عدا النساءَ وذكرهن ، فحذفوا صلة « ما » وهو « عدا » ، وأبقَوْا المنصوب به والمعطوف عليه .

وقد يلى الموصولَ معمولُ الصلة نحو قولك فى : جاء الذى أعطى أبوه زيدا درهما :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للخنساء ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٨ ، والديوان ص ١٣١ وروايته :
..... فعز   يصاب ونرغما

(٢) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لعبيد بن الأبرص يخاطب امرأ القيس ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٨ . والمغنى جـ ٢ ص ٣٥٦ والديوان ص ٩ .

(٣) الميدانى ٢/٢٢٨ .

(٤) المهمه والمهاه : الشيء الحقير اليسير ، وقيل : المهاه النضارة والحسن ، اللسان فى « مهه » وهو مثل ، الميدانى ٢/٣٢ وفيه : ما خلا النساء ويروى : مهاهن .

جاء الذى زيدا درهما أعطى أبوه ، فجاء هذا فى صلة الذى ، إذ لا ضرر فى جوازه ، بخلاف صلة الحرف وصلة « الألف واللام » فإن معمولها لا يتقدم عليها .

فأمّا الحرف فلأن امتزاجه بصلته أشدُّ من امتزاج الاسم بصلته ، لأن اسميته منتفية بدونها ، فلو تقدم معموله كان تقدمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزأى مصدر ، وليس كذلك تقدم معمول صلة الاسم غير الألف واللام ، لأن له تماما بدونها ، ولذلك جعل إعرابه إن كان معربا قبلها ، والإعراب الاسمى قبل تمام المعرب . ولما له من التمام بدونها جاز أن يستغنى عنها وعن معمولها إذا علمت ، بخلاف الموصول الحرفى ، فأما « الألف واللام » فامتزاجها بالصفة التى توصل بها أشد من امتزاج أنْ بالفعل الذى توصل به ، لأن « أن » قد تفصل من الفعل بلا النافية كقوله تعالى[1] ﴿ وحسبوا أن لا تكون فتنة ﴾ ولا تفصل الألف واللام من الصفة بلا ولا غيرها ، لأنها أشبهت أداة التعريف ، فعوملت معاملتها لفظا .

ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف تدل عليه صلتها كقوله تعالى[2] ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ و[3] ﴿ إنى لعملكم من القالين ﴾ و[4] ﴿ إنى لك من الناصحين ﴾ أى : كانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، وإنى قال لعملكم من القالين ، وإنى ناصح لك من الناصحين .

ويكثر هذا الحذف قبل الألف واللام داخلا عليه من التبعيضية ، لأن فى ذلك إشعارا بأن المحذوف بعض المذكورين بعد ، فتقوى الدلالة عليه .

ويقل إذا لم تدخل مِنْ على الألف واللام ، ومنه قول الشاعر[5] :

تقول ودَقتْ صدرَها بيمينها أَبَعْلِىَ هذا بالرَّحَى المتقاعسُ

أراد : بعلى هذا كائنا بالرحى ، ومتقاعسا بالرحا .

---

(١) سورة المائدة ، آية : ٧١ .

(٢) سورة يوسف ، آية : ٢٠ .

(٣) سورة الشعراء ، آية : ١٦٨ .

(٤) سورة القصص ، آية : ٢٢ . وليست فى ب .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأعرابى من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم وكان مُمْلَكا فنزل به أضياف فقام إلى الرحى فطحن لهم فمرت به زوجته فى نسوة فقالت لهن : أهذا بعلى : فأعلم بذلك فقال هذا البيت من أبيات . =

وكذلك يقل الحذف قبل غير الألف واللام ، وُجِدَت مِنْ أو لم تُوجَد ، ومثال ذلك مع وجود مِنْ قول الشاعر[1] :

لا تظلموا مِسْورا فإنه لكُمُ من الذين وَفَوْا فى السرِّ والعَلَن

ومثاله مع كون الموصول لم يجر بمن قول الشاعر[2] :

وأهْجُو مَنْ هجانى مِنْ سِوَاهم وأُعْرِضُ منهم عَمَّن هَجانى

أراد : وأعرض عمن هجانى منهم عمن هجانى منهم ، على سبيل التوكيد ، ثم حُذِف (منهم) من المُؤَكِّد ، وحُذِف ما سواهما من المُؤكَّد ، ومثال هذا والذى قبله لا يجوز إلا فى الضرورة بخلاف ما تقدم .

= والمتقاعس الذى يخرج صدره ويدخل ظهره ، راجع الكامل . جـ ١ ص ٢٣ ، وفى معجم الشواهد اسمه الهذلول بن كعب ، وراجع العقد الفريد جـ ١ ص ١٢٨ .

(١) البيت من البسيط ، ولم يعرف قائله ، راجع الدرر جـ ١ ص ٦٦ ، ومعجم شواهد العربية .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لهُدْبة بن خَشْرم ، راجع ديوان الحماسة جـ ١ ص ١٨٢ ، وروايته : سأهجو من هجاهم من سواهم ... ، وهدبة بن الخشرم العذرى ، حياته وشعره ص ٢٨ .

باب اسم الإشارة

ص : وهو فى القُرْب مفردا مذكرا « ذا » ثم « ذاك » ثم « ذلك » و « آلك » . وللمؤنثة « تى » و « تا » و « تِهْ » و « ذى » و « ذِهْ » وتُكسَرُ الهاءان باختلاس وبإشباع . و « ذاتُ » ثم « تِيكَ » و « تَيْكَ » و « ذِيكَ » ثم « تِلك » و « تَلكَ » و « تَيْلِكَ » و « تالِكَ » .

ش : للنحويين فى أسماء الإشارة مذهبان :

أحدهما : أن لها مرتبتين ، قريبة وبعيدة كالمنادى .

والثانى : أن لها ثلاث مراتب ، قريبة وبعيدة ومتوسطة ، وهذا هو المشهور ، وإن كان الأول أولى بالصواب ، وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى .

وقد سردتها على وفق المشهور لأنه السابق إلى أكثر الأذهان ، فما عطفته بالواو فهو لغة فيما عطف عليه وفى مرتبته ، وما عطفته بثم فهو فى المرتبة التى تلى .

والحاصل أن المشار إليه فى المرتبة الأولى إن كان مفردًا و لم يقصد معه تثنية فله فى التذكير لفظ واحد وهو « ذا » . وله فى التأنيث عشرة ألفاظ ، خمسة بتاء وخمسة بذال والتى بالتاء : تى ، وتا ، وتِهْ بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع . والتى بالذال : ذى ، وذات ، وذِهْ بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع .

وإن كان المشار إليه المفرد فى المرتبة الثانيةُ ، و لم يقصد معه تثنية فله فى التذكير لفظ واحد وهو « ذاك » وله فى التأنيث ثلاثة ألفاظ وهى : تيك وتَيْك وذِيك .

وإن كان المشار إليه المفرد فى المرتبة الثالثة فله فى التَذكِير لفظان وهما :

ذلك وآلك . وله فى التأنيث أربعة ألفاظ وهى : تِلك وتَلك ، وتيلِك وتالِك ، كلها مروية عن العرب إلا أن بعضها أشهر / من بعض . ٤٠ ب

ص : وتلى الذَّالَ والتَاءَ فى التثنية علامتها مجوّزا تشديد نُونِها ، وتليها الكاف وحدها فى غير القرب ، وقد يقال « ذانِيكَ » وفى الجمع مطلقا أولاء ، وقد ينون ،

ثم أولئك ، وقد يقصران ، ثم أولَا لِك على رأيٍ ، وعلى رأيٍ أولاءِ ، ثم أولاك ، ثم أولئك وأولَا لِكَ .

وقد يقال : هُلَاءِ ، وأولاءُ ، وقد تُشْبَع الضمةُ قبل اللام ، وقد يقال : هَوْلاءِ وألَّاك .

ش : لما أنهيت القول فى مفرد المشار إليه ، شرعت فى مثناه وجمعه باعتبار المراتب ، وأشرت بقولى « وتلى الذالَ والتاءَ فى التثنية علامتُها » إلى أن ألفى « ذاوتا » تحذفان فى التثنية ، وتتصل بالذال من « ذا » وبالتاء من « تا » ألف فى الرفع ، وياء فى الجر والنصب ، بعدهما نون مكسورة ، كما يفعل بالأسماء المتمكنة إذا ثنيت ، إلا أن هذه التثنية مخالفة لتثنية الأسماء المتمكنة بأمرين :

أحدهما : حذف الألف التى كانت آخر المفرد لزوما ، ومثل ذلك لا يفعل باسم متمكن إلا شذوذا[(١)] .

والثانى : أن نون هذه التثنية يجوز تشديدها ، ونون تثنية الاسم المتمكن لا يجوز تشديدها ، وقد مضى الكلام على مثل ذلك فى باب الموصولات[(٢)] .

والهاء من قولى « وتليها الكاف » عائدة على نونها . وقلت « وحدها فى غير القرب » ليعلم أن اللام تجتمع مع الكاف فى التثنية كما اجتمعت فى الإفراد ، وأنّ لِمُثَنَّى المشار إليه فى البعد ما له فى التوسط ، لأنهم استثقلوا اللام بعد النون .

وزعم قوم أن من قال « ذانِّك » بتشديد النون قصد تثنية « ذلك » . ويبطل هذا القولَ جوازُ التشديد فى نون « ذين وَتين » بل التشديد جابر لما فات من بقاء

---

(١) يرى الكوفيون أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه فى التثنية ، فقالوا فى تثنية : خوزلى وقهقرى : خوزلان وقهقران . وذهبوا أيضا فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الأخيران ، فأجازوا فى : قاصعاء وحاثياء : قاصعان وحاثيان .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك فى مقصور ولا ممدود .

راجع الإنصاف ، مسألة رقم ١١٠ .

(٢) راجع صفحة : ١٩١ من التحقيق .

الألف التى حقها ألا تحذف كما لا تحذف ألف المقصور . ويؤيد صحة هذا الاعتبار جواز تشديد نون « اللذين واللتين » ليكون جابرا لما فات من بقاء ياء « الذى والتى » كما تبقى ياء المنقوص حين يثنى .

وإذا جمع اسم الإشارة وهو فى المرتبة الأولى قيل فيه « أُولَاءِ » مطلقا ، أى فى التذكير والتأنيث ، عاقلا كان المشار إليه أو غير عاقل .

وحكى قطرب أن « أولاءٍ » بالتنوين لغة ، وتسمية هذا تنوينا مجاز ، لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين .

والجيد أن يقال : أن صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة « أولاء » نونا ، كما زيد بعد فاء « ضيف » نون ، إلا أن « ضيفا » معرب ، فلما زيد آخرَه نونٌ صار حرف إعراب فتحرك ، و « أولاء » مبنى فلما زيد أخره نون سكن إذ لا موجب لتحركه ، فإنه آخر مبنى بحركة[1] .

وإذا كان جمع المشار إليه مجاوزا للمرتبة الأولى قيل فيه « أولئك » ثم « أولالك » على رأى قوم .

وعلى رأى آخرين أن جمع المشار إليه فى المرتبة الثالثة « أولئك وأولا لك » معا ، وله فى المرتبة المتوسطة « أولاك » ، بالقصر .

وقد حكى الفراء أن المدفى « أولاء وأولئك » لغة الحارثيين[2] ، وأن القصر فيهما لغة التميميين . وهذا هو المأخوذ به ، لأن مستنده رواية ، ومستند غيره رأى ، والرواية أولى من الرأى .

و « هُلَاءِ » فى « أولاء » من باب إبدال الهمزة هاء ، وهو باب واسع .

وأما « أولاءُ »[3] بضم الهمزتين ، و « وأولاءِ » و « أولئك » بإشباع الضمة فلغتان عربيتان ذكرهما قطرب .

---

(١) فى الأصل : مبنى مسبوق بحركة .

(٢) فى ابن عقيل ١١٦/١ : لغة الحجازيين .

(٣) جاء فى التسهيل ص ٣٩ : وقد يقال : هُلاءِ وأولاءِ ، وقد تشبع الضمة ، والصواب أولاءُ بضم الهمزة كما يدل على ذلك كلام ابن مالك .

وذكر أبو على الشلوبين أن من العرب من يقول (هَوْلاءِ) وأنشد[1] :

تَجَلَّد لا يَقُلْ هَـوْلاءِ هـذا بَكَى لمَّا بَكَى حَذَرًا عليك

وقال أبو على أيضًا : حكى اللغويون (أولّاك) بالقَصْر والتشديد ، وأنشد[2] :

مِنْ بَيْنِ أولّاك إلى أُولَّاكا

وقرأ ابن كثير فى شاذ[3] : ﴿ فذانِيك ﴾ بتخفيف النون وزيادة ياء .

ص : ومن لم يرَ التوسط جعل المجرَّد للقرب ، وغيرَه للبعد ، وزعم الفرَّاء أنّ تركَ اللام لغة تميم .

ش : المراد بالمجرد ما ليس معه كاف الخطاب ، سواء كان معه التثنية أو لم تكن معه ، وقد تقدم أن للنحويين فى اسم الإشارة مذهبين : أحدهما أن له مرتبتين بعيدة وقريبة . والثانى : أن له ثلاث مراتب .

والأول هو الصحيح ، وهو الظاهر من كلام المتقدمين ، ويدل على صحته أربعة أوجه : أحدها : أن النَّحويين مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان مرتبة للقرب تستعمل فيها الهمزة ، ومرتبة للبعد وما هو فى حكمه تستعمل فيها بقية الحروف . والمشار إليه شبيه بالمنادى ، فليقتصر فيه على مرتبتين إلحاقا للنظير بالنظير .

والثانى : أن المرجوع إليه فى مثل هذا النقل لا العقل ، وقد روى الفراء أن بنى تميم يقولون : ذاك وتيك ، بلا لام ، حيث يقول الحجازيون : ذلك وتلك ، باللام ، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام ، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام ، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له

---

(١) على أن هَوْلاء ، بفتح الهاء وسكون الواو مخفف هؤلاء بحذف ألف ها وقلب همزة أولاء واوا ، وقد ذكر فى رواية الكافية : ..... بكى لما بكى أسفا وغيظا . وفى رواية الشلوبين : أسفا عليكا . ثم قال : و لم أدر أى الروايتين صحيحة . راجع خزانة الأدب جـ ٢ ص ٤٧٠ ، ومعجم شواهد العربية ، ويروى : أسفا وعيا .

(٢) راجع الدرر جـ ١ ص ٥٠ ، وروايته : إلاك بكسر الهمزة ، قال الشنقيطى : والصواب أنها مضمومة . و لم يعثر على قائله ، وهو من الرجز ، وراجع معجم شواهد العربية .

(٣) سورة القصص ، آية : ٣٢ . شواذ ابن خالويه ص ١١٣ ، ومعجم القراءات ٥/ ٢٠ - ٢١ ، والبحر ٧/ ١١٨ .

إلا مرتبتان : إحداهما للقرب ، و الأخرى لأدنى البعد وأقصاه .

الثالث : أن القرآن / العزيز ليس فيه إشارة إلا لمجرد من اللام والكاف معًا ، أو لمصاحب لهما معًا . أعنى غير المثنى والمجموع ، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة[1] ، وهذا مردود بقوله تعالى[2] ﴿ ونزلنا عليك الكتابَ تبْيَانًا لكل شيء ﴾ .

١٤١ ا

الرابع : أن التعبير « بذلك » عن مضمون كلام على إثر انقضائه شائع فى القرآن وغيره ولا واسطة بين النطقين ، كقوله تعالى[3] ﴿ ذلك ما كنا نبغى ﴾ و[4] ﴿ ذلك ليعلم أنى لم أخُنْه ﴾ و[5] ﴿ ذلك تأويلُ ما لم تسطع عليه صبرا ﴾ و[6] ﴿ ذلكم حكم الله ﴾ .

الخامس : أنه لو كانت مراتب الإشارة ثلاثًا لم يكتف فى باقى التثنية والجمع بلفظين ، لأن فى ذلك رجوعًا عن سبيل الإفراد ، وفى اكتفائهم بقولهم « هذان وذانك » و « هؤلاء وأولئك » دليل على أن « ذاك وذلك » مستويان ، وأن ليس للإشارة إلا مرتبتان .

ولا التفات إلى قول من قال : إن تشديد نون ذانك دليل على البعد ، وتخفيفها دليل على القرب ، لأنه قد سبق الإعلام بأن التشديد عوض مما حذف من الواحد ، لأنه يستعمل مع التجريد من الكاف كما يستعمل مع التلبس بها .

---

(١) هذا دليل من الأدلة الجدلية التى لا يعول عليها ، إذ المعروف أن القرآن الكريم حجة فى كل ما جاء فيه ، وأن ما لم يأت فيه يثبت بوروده فى الحديث الشريف أو الشعر العربى الصالح للاستشهاد به أو النثر الذى استوفى شروط الاستشهاد .

وقد ذكر ابن مالك أنه سيذكر أربعة أوجه يؤيد بها كلامه ، ولكنه ذكر خمسة ، منها الدليل الثالث ، وهو كما ترى دليل ضعيف .

(٢) سورة النحل ، آية : ٨٩ .

(٣) سورة الكهف ، آية : ٦٤ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ٥٢ .

(٥) سورة الكهف ، آية : ٨٢ .

(٦) سورة الممتحنة ، آية : ١٠ .

وكذلك لا يلتفت إلى قول من زعم أن « أولا لك » للبعد دون « أولئك » لقلة « أولا لك » وكثرة الحاجة إلى جمع « ذلك » لأنه يلزم منه خلو القرآن من إشارة إلى جماعة بُعَدَاء ، وذلك باطل بمواضع كثيرة من القرآن ، فثبت ما أردناه والحمد لله .

ص : وتصحَبُ هاءُ التنبيه المجرّدَ كثيرا ، والمفردَ المقرونَ بالكاف دُون اللام قليلا .

وفَصْلها من المجرد « بأنا » وأخواتِه كثيرٌ ، وبغيرها قليل ، وقد تعاد بعد الفصل توكيدا .

والكافُ حرف خطاب يُبيِّن أحوال المُخَاطَب بما يُبَيِّنُها إذا كان اسما . وقد يغنى ذلك عن ذلكم ، وربما استغنى عن الميم بإشباع ضمة الكاف .

ش : قد تقدم أن المراد بالمجرد ما لم تتصل به كاف الخطاب فيدخل فى ذلك « ذا وذان وذى وأخواتها » . و « تان وأولا وأولاء » فيقال : هذا ، وهذان ، وهذى إلى العاشرة ، وهاتان وهؤلا وهؤلاء .

ولا تلحق المقرون بكاف الخطاب إلا مجردًا من اللام ، وعدم لحاقها إياه أكثر من لحاقها . ومن لحاقها إياه قول طرفة[1] :

رأيتُ بنى غَبْرَاءَ لا يُنْكِروننى ... ولا أهلُ هذاكَ الطرافِ الممدد

ومثله قول الآخر[2] :

ياما أُمَيْلح غِزلانا شَدَنْ لنا ... من هَؤُلَيّائِكُن الضَّالِ والسَّمُر

ولا تلحق المقرون باللام فلا يقال هذالك ، كرهوا كثرة الزوائد ولا تلحق أيضًا المقرون بالكاف فى التثنية والجمع فلا يقال : هذانك ، ولا هؤلائك[3] لأن واحدهما ذاك وذلك ، فحمل على ذلك مثناه وجمعه لأنهما فرعاه

---

(١) البيت من الطويل ، وهو من معلقة طرفة بن العبد ، راجع الدر جـ ١ ص ٥٠ ، وشرح القصائد العشر ص ٨١ .

(٢) البيت من البسيط ، وقال فى الدرر جـ ١ ص ٤٩ : البيت من جملة أبيات لكامل الثقفى ، وقال العينى إنه من قصيدة للعرجى ، وهذا البيت قد روى للمجنون ولذى الرمة وللحسين بن عبد الله ، راجع العينى جـ ٣ ص ٦٤٣ ، وجـ ١ ص ٤١٦ .

(٣) مثل قبل أسطر بهؤليائكن ، وهو عنده قليل لا ممتنع .

وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظًا ومعنى .

وفصل هاء التثنية من اسم الإشارة المجرد بأنا وأخواته كقولك : هأنذا ، وها نحن أولاء ، إلى : هاهنّ أولاء . ومنه قول السائل عن وقت الصلاة : « هأنذا يا رسول الله » وقوله تعالى[1] ﴿ ها أنتم أولاء تحبونهم ﴾ ومثل الفصل بغير ذلك قول الشاعر[2] :

ها إنّ ذى عِذْرَة إن لا تكنْ نَفَعت فإن صاحبَها مُشَارك النَّكـد

وأنشد سيبويه[3] :

ونحنُ اقْتَسَمنا المالَ نصفين بيننا فقلتُ لهم هَذا لَها ها وذا لِيا

قال سيبويه : كأنه أراد أن يقول : وهذا لى ، فصير الواو بين « ها » و « ذا » وزعم الخليل أن مثل ذلك : أى ها الله ذا .

وقال سيبويه[4] : وقد تكون « ها » فى : ها أنت ذا ، غير مقدمة ، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها فى « هذا » يدلك على ذلك قوله تعالى[5] « ها أنتم هؤلاء » فلو كانت « ها » المتقدمة مصاحبة أولاء لم تعد مع أولاء .

وإلى نحو « ها أنتم هؤلاء » أشرت بقولى « وقد تعاد بعد الفصل » .

والكاف حرف خطاب كتاء أنت ، تدل على أحوال المخاطب فى حرفيتها بما تدل فى اسميتها ، فيقال : ذاكَ وذاك وذاكم وذاكنّ ، كما يقال : رأيتكَ ورأيتك ورأيتكما ورأيتكم ورأيتكُنّ ، فيستوى اللفظ بالحرفية والاسمية ، كما استوى اللفظ بتاء أنت وتاء فعلت .

---

(١) سورة آل عمران ، آية : ١١٩ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبيانى فقد فصل بإن بين ها التنبيه واسم الإشارة راجع الدرر جـ ٢ ص ٨٦ ، وخزانة الأدب جـ ٢ ص ٤٧٨ . والديوان ص ٢٧ .

(٣) جـ ٢ ص ٣٥٤ ، وقائله هو لبيد كما عند الشنتمرى ، وفيه فصل بالواو العاطفة بين ها التنبيه واسم الإشارة . قال الأستاذ عبد السلام هارون : وليس فى ديوانه ولا ملحقاته .

(٤) المرجع السابق ، مع اختلاف فى بعض الألفاظ التى لا تغير المعنى ولا المقصود .

(٥) سورة آل عمران ، آية : ٦٦ .

وقد يقال فى خطاب جماعة الذكور كما يقال فى خطاب الواحد ، كقوله تعالى[1] ﴿ فما جزاء من يفعل ذلك منكم ﴾ و[2] ﴿ ذلك خير لكم وأطهر ﴾ فأغنى ذلك عن ذلكم ، و لم يُغن أنت عن أنتم . وذلك أن « الذال والألف » قد يستغنى بهما عن الكاف عند تقدير القرب أو قصد الحكاية كقوله تعالى[3] ﴿ هذا ما توعدون ليوم الحساب ﴾ و[4] ﴿ هذا من شيعته وهذا من عدوه ﴾ و[5] ﴿ وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ﴾ فجاز الاستغناء بالكاف عن مصحوبها ، ولا يستغنى بالهمزة والنون عن التاء ، فلم يجز الاستغناء بالتاء عن الميم .

وأشرت بقولى « وربما استغنى عن الميم بإشباع ضمة الكاف » إلى ما أنشده بعض الكوفيين من قول الراجز[6] :

وإنما الهالك ثم التـــــالكُ ذو حَيْرة ضاقت به المسالكُ
كيفَ يكون النوْك إلا ذلكُ

أراد : ذلكم فأشبع الضمة واستغنى عن الميم بالواو الناشئة عن الإشباع .

ص : وتتَّصل « بأَرأيت » موافقة « أخْبِرْنى » هذه الكافُ ، مُغْنيًا لحاقُ علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء ، وليس الإسنادُ إليها مُزَالا عن التاء خلافا للفرّاءَ ، وتتصل أيضا بحيَّهل ، والنَّجاء ، ورُوَيد ، أسماء أفعال . وربما اتصلت ببَلَى ، وأبْصَرَ ، وكَلَّا ، وليس ، ونعْم ، وبِئْس ، وحسبت .

ش : إذا أريد « بأرأيت » معنى « أخْبرنى » جاز أن تتصل به كاف الخطاب وألا تتصل به ، فإن لم تتصل به وجب للتاء ما يجب لها مع سائر الأفعال من تذكير

٤١ ب

(١) سورة البقرة ، آية : ٨٥ .
(٢) سورة المجادلة ، آية ١٢ .
(٣) سورة ص ، آية : ٥٣ .
(٤) سورة القصص ، آية : ١٥ .
(٥) سورة فاطر ، آية : ١٢ .
(٦) من الرجز ، قال فى الدرر : لم أقف على قائل هذه الأشطار . راجع الدرر جـ ١ ص ٥١ ومعجم شواهد العربية .

وتأنيث وتثنية وجمع ، ومنه قوله تعالى[1] ﴿ قُلْ أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم ﴾ .

وإن اتصلت به استُغْنِيَ بما يلحق الكاف من علامة تأنيث وتثنية وجمع عما يلحق التاء ، وألزمت التاء ما يلزمها فى خطاب المفرد المذكر ، ومنه قوله تعالى[2] ﴿ قل أرأيتَكم إن أتاكم عذاب الله ﴾ . ولو كان الخطاب لاثنين بهذا المعنى لقيل : أرأيتَكما . ولو كان لأنثى لقيل : أرأيتَكِ . ولو كان لإناث لقيل : أرأيتَكنَّ . فيلزم التاء الفتح ، ويلزم الكاف التحريك . والكاف فى هذا كله حرف خطاب لا موضع له من الإعراب .

واستدل سيبويه على ذلك بقول العرب[3] : أريتَكَ فلانا ما حاله . ومنه قوله تعالى[4] ﴿ أرأيتَكَ هذا الذى كرَّمْتَ علىَّ ﴾ .

وزعم الفراء أن موضعه رفع بالفاعلية ، وأن التاء حرف خطاب[5] .

والقول الأول أولى ، لأن التاء لا يستغنى عنها والكاف يستغنى عنها ، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يستغنى عنه . ولأن التاء محكوم بفاعليتها على غير هذا الفعل بإجماع والكاف بخلاف ذلك ، فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل .

فلو لم يُرَد بأرأيت معنى أخبرنى وجب للتاء والكاف مجتمعَيْن ما يجب لهما منفردين فيقال : أرأيتَكَ قادرًا ، وأرأيتِكِ قادرة ، وأرأيتماكما قادرين ، وأرأيتموكم قادرين ، وأرأيتنكن قادرات ، كما يقال أعلمتك قادرا وأعلمتماكما قادرين ، وأعلمتموكم قادرين ، وأعلمتك قادرة ، وأعلمتماكما قادرتين وأعلمتنكن قادرات .

ومثال اتصال الكاف المذكورة بحَيَّهَل ، والنَّجاء ، ورُوَيْد : حَيَّهلَك ،

---

(١) سورة الأنعام ، آية : ٤٦ .

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٤٠ .

(٣) كتاب سيبويه جـ ١ ص ٢٤٥ تحقيق هارون .

(٤) سورة الإسراء ، آية : ٦٢ .

(٥) وذكر السيوطى فى الهمع رأيا ثالثا هو أن الكاف فى موضع نصب عند الكسائى ، ورده بأنه يلزم عليه أن يكون المفعول الأول وما بعده هو الثانى فى المعنى ، وأنت إذا قلت : أرأيتك زيدا ما فعل ، لم تكن الكاف بمعنى زيد ، فعلم أنه لا موضع لها من الإعراب ، وأن زيدا هو المفعول الأول وما بعده هو المفعول الثانى . راجع الهمع جـ ١ ص ٧٧ .

والنجاءَكَ ورُوَيْدَك ، بمعنى : ائت ، وأسرع ، وأمهل .

وروى أيضًا اتصالها ببلى ، وأبصر ، وكَلّا ، وليس ، ونعم ، وبئس ، وحسِب ، أنشد أبو على[1] :

وجِئْتَ وما حَسِبْتُكَ أن تَجِينا

وأجاز أن تكون فيه حرف خطاب ، وحمله على ذلك وجود « أنْ » بعدها ، فإنه إن يكن الأمر كما قال لزم الإخبار بأن والفعل عن اسم عين ، وذلك لا سبيل إليه فى موضع يخبر عنه فيه بمصدر صريح نحو : زيد رضًى ، فكيف به فى موضع بخلاف ذلك .

ص : وقد ينوب ذو البعد عن ذى القرب لعظمة المشير أو المشار إليه ، وذو القرب عن ذى البعد لحكاية الحال ، وقد يتعاقبان مُشَارا بهما إلى ما قد ولِياه ، وقد يشار بما للواحد إلى الاثنين وإلى الجمع .

ش : من نيابة ذى البعد عن ذى القرب لعظمة المشير قوله تعالى[2] ﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ﴾ . ومن نيابته عنه لعظمة المشار إليه قوله تعالى[3] ﴿ ذلكم الله ربى ﴾ ومنه قول امرأة العزيز مُشِيرةً إلى يوسف عليه السلام[4] ﴿ فذلِكُنّ الذى لُمْتُنَّنى فيه ﴾ بعد أن أشارت إليه النسوة بهذا إذ قلن[5] ﴿ ما هذا بَشَرًا ﴾ والمجلس واحد ، إلا أن مَرْأى يوسف عند امرأة العزيز كان أعظمَ من مَرْآه عند النسوة ، فأشارت إليه بما يشار به إلى البعيد إجلالا وإعظاما .

---

(١) البيت من الوافر ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٥١ : لم أعثر على قائله ، وصدره :

لسان السوء تهديه إلينا   وجئت وما حسبتك أن تجينا

راجع شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤٦ ، وشرح شواهد المغنى جـ ١ ص ٥٠٦ ، والجنى الدانى ص ٩٤ ، ومعجم شواهد العربية .

(٢) سورة طه ، آية : ١٧ .

(٣) سورة الشورى ، آية : ١٠ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ٣٢ .

(٥) سورة يوسف ، آية : ٣١ .

ومن نيابة ذى القرب عن ذى البعد لحكاية الحال قوله تعالى[1] ﴿ كُلًّا نُمِدّ هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك ﴾ وقوله تعالى[2] ﴿ فوَجَد فيها رجلين يَقْتَتلان هذا من شيعَته وهذا من عدوه ﴾ .

وأما تعاقب ذى القرب وذى البعد على إثر ما الإشارة إليه فكقوله تعالى متصلا بقصة عيسى عليه السلام[3] ﴿ ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم ﴾ ثم قال[4] ﴿ إنّ هذا لهو القَصص الحق ﴾ ومنه قوله تعالى[5] ﴿ لهم ما يشاءون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين ﴾ وقوله تعالى[6] ﴿ وعندهم قاصرات الطرف أتراب * هذا ما تُوعَدُون ليوم الحساب ﴾ ومنه[7] ﴿ إن فى ذلك لذكرى ﴾ و[8] ﴿ إن فى هذا لبلاغا ﴾ .

والإشارة بما للواحد إلى الاثنين كقوله تعالى[9] ﴿ عَوَانٌ بين ذلك ﴾ أى بين الفارض والبكر ، ومنه قول الشاعر[10] :

إن الرَّشادَ وإن الغيَّ فى قَرَنٍ بكل ذلك يأتيك الجديدان

والإشارة بما للواحد إلى الجمع كقول لبيد[11] :

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناسِ كيفَ لبيدُ

---

(١) سورة الإسراء آية ٢٠ .

(٢) سورة القصص آية ١٥ .

(٣) سورة آل عمران آية ٥٨ .

(٤) سورة آل عمران آية ٦٢ .

(٥) سورة المائدة آية ٨٥ .

(٦) سورة ص آية ٥٢ .

(٧) سورة الزمر آية ٢١ .

(٨) سورة الأنبياء ، آية ١٠٦ .

(٩) سورة البقرة ، آية ٦٨ .

(١٠) البيت من البسيط . فى خزانة الأدب جـ ٢ ص ١٢١ قال سويد بن عامر المصطلقى : والخير والشر مقرونان ... والعقد الفريد ٢٧٥/٥ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٦٤/٤ ومثله فى اللسان – منى – و لم ينسبه .

(١١) البيت من الكامل ، راجع اللسان فى « نصب » ، ولبيد بن ربيعة العامرى ص ١٥٢ .

ومثله قول مسكين الدارمى[1] :

وبينا الفتى يرجو أمورا كثيرة   أتى قدر من دون ذاك مُتَاح

ص : ويشار إلى المكان « بهُنا » لازمَ الظرفية أو شِبْهها ، معطى ما « لذا » من مُصَاحبة وتجَرُّد ، وكهنالك « ثَمَّ » و « هنَّا » بفتح الهاء وكسرها ، وقد يقال « هَنَّتْ » موضع « هنّا » وقد تصحبها الكاف .

وقد يراد بهنالك وهناك وهَنَّا الزمان .

وبُنى اسمُ الإشارة لتَضَمّنِ معناها ، أو لشبَه الحرف وضعا وافتقارا .

ش : من قال فى الإشارة إلى الشخص القريب « ذا » قال فى الإشارة إلى المكان القريب « هُنا » دون تنبيه ولا خطاب ، ومن رأى مصاحبة التنبيه فقال : هذا ، قال : « ههنا » . ومن قال : ذاك ، قال : هناك . ومن قال : ذلك ، قال : هنالك . ومن سَوَّى : ذاك وذلك ، مُلْغيا للتوسط ، سَوَّى : هناك وهنالك ومن لم يُسَوِّهما معترفا بالتوسط ، لزمه مثل ذلك فى : هناك وهنالك : ومن قال : هذاك ، جامعا بين التنبيه والخطاب ، قال : ههناك . ولا يقال : ههنالك ، كما لا يقال : هذالك .

ويشار أيضًا إلى المكان البعيد بثَمَّ ، وهَنّا ، وهِنَّا ، كما يشار إليه بهنالك ، وقد يقال . هَنّاك وهِنَّاك . وقد يقال . هَنَّتْ ، موضع هنّا . ومن شواهد هنّا قول الشاعر[2] :

١٤٢ كـأنّ وَرْسا خالـطَ اليَرَنّــا   خَالطه مِـن / هَهُنـا وَهِنّــا

ومن شواهد هنَّتْ قول الآخر[3] :

وذكرها هَنّت ولات هنّتِ

أراد : هنا ، ولات هنا .

---

(١) البيت من الطويل .

(٢) البيت من الرجز ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٥٢ : لم أعثر على قائله ، وروايته :

كأن ردينا .....   وراجع معجم شواهد العربية .

(٣) من الرجز ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٥٢ : لم أعثر على تمامه ولا قائله ، وراجع معجم شواهد العربية .

وكل هذه الأسماء المشار بها إلى المكان لا تفارق الظرفية إلا بدخول مِنْ أو إلى عليها ، وإلى ذلك أشرت بقولى (لازم الظرفية أو شبهها) لأن حرف الجر والمجرور بمنزلة الظرف .

وقد يشار بهناك وهنالك وهنا إلى الزمان ، فمن الإشارة إليه بهناك قول الأفوه الأودى[1] :

وإذا الأمورُ تعاظمت وتَشَابَهت   فهناك يعترفون أينَ المَفْـزع

ومن الإشارة بهنالك قوله تعالى[2] ﴿ هنالك ابتُلى المؤمنون وزُلزلوا زلزالا شديدا ﴾ ومنه قول الشاعر[3] :

إذا هِىَ قامتْ حاسِرًا مُشْمَعِلَّةً   نَخِيبَ الفُؤَادِ رأسُها ما يُقَنَّع

وقمتُ إليه باللِّجَام مُـيسرًّا   هنالِك يجزينى الذى كنتُ أصنع

ومن الإشارة إلى الزمان بهَنّا قول الشاعر[4] :

حَنَّت نَوَارِ ولات هَنَّا حَنَّت   وبدا الذى كانت نَـوارِ أَجَنَّت

فهنّا إشارة إلى وقت ، وهو منصوب على الظرفية ، وحَنت فى موضع رفع بالابتداء ، والخبر الظرف ، وهذا أحد المواضع المخبر فيها عن الفعل مؤولا بالمصدر .

وزعم بعض المتأخرين أن « هنا » اسم لات ، والتقدير : ليس ذلك الوقت وقت حنت ، أى وقت حنان . وليس ما زعم صحيحا لأن هذا الاستعمال مخالف لاستعمال « لات » الملحقة بليس ، ولاستعمال « هنا » ؛ فإن « لات » إنما يكون

---

(١) البيت من الكامل ، راجع العينى جـ ١ ص ٤٢١ ، والدرر جـ ١ ص ٥٢ .

(٢) سورة الأحزاب آية ١١ .

(٣) البيتان من الطويل ، وقائلهما هو الأعرج المعنى ، مع أبيات أخرى ، وهو شاعر مخضرم .

الحاسر : المنكشف الرأس . المشمعل : الجاد السريع . النخيب : الضعيف .. المقنع : لابس القناع . ميسرا : مهيئا . يقـول : إن زوجته كانت تلومه لأنه يؤثر فرسه بلبن ناقته ، ولكن عندما يشتد الأمر وتقوم امرأته فزعة مضطربة يجزينى الفرس بما كنت أقدمه له عندما أذهب إليه فأرى ما يرضينى .

راجع ديوان الحماسة جـ ١ ص ١٣٠ .

(٤) البيت من الكامل ، وقائله هو شبيب بن جعيل التغلبى ، وكان قد أسر ، ونوار أمه وهى بنت عمرو بن كلثوم ، راجع العينى جـ ١ ص ٤١٨ ، والدرر جـ ١ ص ٥٢ .

اسمها الحين محذوفا كقوله تعالى[1] ﴿ ولاتَ حينَ مَناص ﴾ أى : وليس الحين حين مناص ، وهنا بخلاف ذلك ، فلا يكون اسم لات . وأيضا فإن « هَنا » لا تفارق الظرفية إلا بدخول « من » أو « إلى » عليها ، وارتفاعه علىّ أن يكون اسم لات مناف لذلك ، فلا يصح .

والضمير من قولى « لتضمنِ معناها » عائد على الإشارة ، فإن معناها حقيق بأن يوضع له حرف يدل عليه ، كما وضع للتنبيه والاستفتاح وغيرهما من المعانى الزائدة على مدلولات الأسماء والأفعال ، فاستغنوا عن وضع حرف إشارة بتضمُن أسماء لمعناها ، فلذا يحد اسم الإشارة بأنه : الدال بالوضع على مسمى وإشارة إليه .

واستحق البناء لتضمنه معنى من المعانى الحرفية ، وإذا كان الاسم يستحق البناء لتضمن معنى حرف لم يستغن به عن وضعه كاسم الاستفهام ، فبناء ما تضمن معنى حرف استغنى عنه به كاسم الإشارة أحق وأولى .

وهذا السبب يقتضى بناء كل اسم إشارة . ولكن عارضه فى ذين وتين شبههما بمثنيات الأسماء المتكمنة ، فأعربا ، وقد تقدم التنبيه على ذلك وشبهه[2] .

وأما الشبه فى الافتقار فالمراد به هنا حاجة اسم الإشارة فى إبانة مسماه إلى مواجهة أو ما يقوم مقامها مما يتنزل منه منزلة الصلة من الموصول ، وهذا أيضا سبب عام .

وأما الشبه فى الوضع فالمراد به كون « ذا » و « ذى » وأخواتها موضوعة على حرفين . وذلك من وضع الحروف ، فاستحقت البناء بذلك ، وحملت البواقى عليها لأنها فروع أو كالفروع .

وإنما قلت « أو كالفروع » لأن منها « هنا » وأخواتها ، وليست فروعا « لذا » و « ذى » ولكنها كالفروع ، ولإمكان الاستغناء عنها « بذا » أو « ذى » والمستغنى به أصل للمستغنى عنه .

---

(١) سورة ص آية ٣ .

(٢) راجع ص ١٩١ من هذا الكتاب .

باب المُعَرَّف بالأداة

ص : وهى « أل » لا اللام وحدها ، وفاقا للخليل وسيبويه ، وقد تخلفها « أم » وليست الهمزة زائدة ، خلافا لسيبويه .

ش : قد اشتهر عند المتأخرين أن أداة التعريف هى اللام وحدها ، وأن المعبِّر عنها « بالألف واللام » تارك لما هو أولى ، وكذا المعبر عنها « بأل » حتى قال ابن جنى « ذكر عن الخليل أنه كان يسميها « أل » ولم يكن يسميها « الألف واللام » كما لا يقال فى قد : القاف والدال .

قلت : قد عبر سيبويه عن أداة التعريف « بأل » كما فعل الخليل ، فإنه قال فى باب : عدة ما يكون عليه الكلم[1] : « وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل » فذكر : أم وهل ولم ولن ومن وما ولا وأن وكى وبل وقد وأوويا ، ومن ثم قال : « وأل تعرف الاسم كقولك : القوم والرجل » معبرا عنهما بأل ، وجعلها من الحروف الجائية على حرفين كأم وأخواتها .

وقال فى موضع آخر : « وإنما هى حرف بمنزلة قولك قد » ثم قال : « ألا ترى أن الرجل يقول إذا نسى فتذكر ، ولم يرد أن يقطع كلامهُ : ألى ، كما يقول : « قدى » ثم يقول : « كأل وكأل » وهذا نصه ، وهو موافق لما روى عن الخليل ، فلولا أنه نسبها إلى الزيادة فى موضع آخر لحكمت بموافقته الخليل مطلقا ، إلا أن الخليل يحكم بأصالة الهمزة ، وأنها مقطوعة فى الأصل كهمزة « أم » و « أن » و « أو »[2] .

---

(١) كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٣٠٥ – ٣٠٨ المطبعة الأميرية .

(٢) ومع هذا فقد عبر سيبويه بالألف واللام فى مواضع متعددة من كتابه ففى جـ ١ ص ٢٢ يقول : وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر . وفى ص ٣٧٢ يقول : وهذا ما جاء منه فى الألف واللام وذلك قولك : أرسلها العراك . وانظر ص ٣٧٥ و ص ٣٩٧ وجـ ٣ ص ٥٠٤ تحقيق هارون . كما عبر ابن مالك نفسه عنها بالألف واللام ، انظر ص ٤٣ وغيرها .

وسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة « اسمع » ونحوه بحيث لا يعده رباعيا فيعطى مضارعه من ضم الأول ما يعطى مضارع الرباعى للاعتداد بهمزته وإن كانت همزة وصل زائدة ، فكذا / لا يعد لام التعريف وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة .

٤٢ ب

على أن الصحيح عندى ، قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل ، وموجبة لعدم النظائر :

أحدها : تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف .

الثانى : وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ، ولا نظير لذلك .

الثالث : افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك أيضا .

الرابع : لزوم فتح همزة وصل بلا سبب ، ولا نظير لذلك أيضا .

واحترزت باللزوم ونفى السبب من همزة « أيمن » فى القسم فإنها تفتح وتكسر ، وكسرها هو الأصل ، ففتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين ، ولم تضم لئلا تتوالى الأمثال المستثقلة .

فإن جعِلَ فتحُ همزة حرف التعريف طلب التخفيف لأجل الاستعمال لزم محذور آخر وهو أن التخفيف مصلحة تتعلق باللفظ فلا يترتب الحكم عليها إلا بشرط السلامة من مفسدة تتعلق بالمعنى كخوف اللبس ، وهو هنا لازم ، لأن همزة الوصل إذا فتحت التبست بهمزة الاستفهام ، فيحتاج الناطق بها إلى معاملتها بما يليق بها من إبدال وتسهيل ليمتاز الاستفهام عن الخبر ، وذلك يستلزم وقوع البدل حيث لا يقع المبدل منه ، لأن همزة الوصل لا تثبت إذا ابتدىء بغيرها ، فإذا أبدلت أو سهلت بعد همزة الاستفهام وقع بدلها حيث لا تقع هى ، وذلك ترجيح فرع على أصل أفضى إليه القول بأن همزة « أل » همزة وصل زائدة فوجب اطراحه .

الخامس : أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن نحو : رَزيدا ، والأصل : ارْءَ ، فنقلت حركة الهمزة إلى الرَّاء ، واستغنى عن همزة الوصل ، ولم يفعل ذلك بلام التعريف المنقول إليه حركة إلا على شذوذ ، بل يبتدأ بالهمزة

على المشهور من قراءة ورش فى مثل : الإخوة[1] ، وذلك فى مثل : رَزيدا ، لا يجوز أصلا ، فلو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل زائدة له لم يبدأ بها مع النقل ، كما لا يبدأ بها الفعل المذكور .

السادس : أنه لو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل لم تقطع فى : يا ألله ، ولا فى قولهم : فألله لأفعلنّ ، بالقطع تعويضا من حرف الجر ، لأن همزة الوصل لا تقطع إلا فى اضطرار ، وهذا الذى ذكرته قطع فى الاختيار ، روجع به أصل متروك ، ولو لم يكن مراجعة أصل لكان قولهم : فألله لأفعلن ، أقرب إلى الإجحاف منه إلى التعويض ، إذ فى ذلك جمع بين ما أصله أن يثبت ، وإثبات ما أصله أن يحذف ، فصح أن الهمزة المذكورة كهمزة : أم ، وأن ، وأو ، لكن التزم حذفها تخفيفا إذا لم يبدأ بها و لم تَل همزة استفهام ، كما التزم أكثر العرب حذف عين المضارع والأمر من رأى ، وحذف فاء الأمر من أخذ وأكل ، وهمزة أمّ فى : ويْلمّه .

واحتج بعض النحويين لسيبويه بأن قال : قد قيل : مررت بالرجل ، فتخطى العامل حرف التعريف ، فلو كان الأصل « أل » لكان فى تقدير الانفصال ، وكان يجب أن يقع قبل الجار ، كما أن الحروف التى لا تمتزج بالكلمة كذلك ، ألا ترى أنك تقول : هل بزيد مررت ؟ ولا تقول : بهل زيدٍ مررت ؟ فلولا أن حرف التعريف بمنزلة الزاى من زيد ما تخطاه العامل .

والجواب : أن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف ، بل على إفادة معنى زائد على المعنى المصحوب ولو كان المشعر به حرفا واحدا كهمزة الاستفهام ، فإنها وإن كانت حرفا واحدا فى تقدير الانفصال ، لكون ما تفيده من المعنى زائدا على مصحوبها ، غير ممازج له . وعدم تقدير الانفصال يترتب على إفادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف ، فإنها وإن كانت على ثلاثة أحرف غير مقدرة الانفصال ، لكون ما تفيد من المعنى ممازجا لمعنى الفعل الذى تدخل عليه . فإنها تعينه للاستقبال ، وذلك تكميل لدلالته . وهكذا حرف التعريف غير مقدر الانفصال ، وإن كان على حرفين ، لأن ما أفاده من المعنى تكميل ليعين الاسم مسماه ، فتنزل منزلة الجزء من مصحوبه

---

(١) فى ب : الآخرة .

لفظا كما تنزل منزلة الجزء معنى ، إلا أن امتزاج حرف التعريف بالاسم أشد من امتزاج سوف بالفعل لوجهين :

أحدهما : أن معنى حرف التعريف لا يختص به بعض مدلول الاسم بخلاف معنى سوف فإنه مختص بأحد جزأى مدلول الفعل .

والثانى : أن حرف التعريف يجعل الاسم المقرون به ، شبيها بمفرد قصد به التعيين وضعا كالمضمر واسم الإشارة والعلم المرتجل ، فلا يقدح فى الامتزاج المعنوى كون المتمازجين بحرفين أو أكثر . وسوف وإن مازج معناها معنى مصحوبها لكن لا تجعله شبيها بمفرد قصد به وضعا ما قصد بها وبمصحوبها ، لأن ذلك غير موجود .

وقد ترتب على هذا امتناع الفصل بين حرف التعريف والمعرف به ، ووقوعُه بين سوف والفعل المصاحب لها كقول الشاعر[1] :

وما أدرى وسوف إخالُ أدرى أقـــومٌ آل حِصْنٍ أم نساءُ

١٤٣ وفعل ذلك / أيضا بقد كقول الشاعر[2] :

لقد أرسلُونى فى الكَواعبِ راعيا فقد وأبى راعِى الكواعب أفْرِسُ

أراد : فقد أفرس راعى الكواعب وحق أبى ، فسكن الياء وفصل .

واحتج قوم على الخليل بأن قالوا : لما كان التنكير مدلولا عليه بحرف واحد وهو التنوين ، كان التعريف مدلولا عليه بحرف واحد كذلك وهو اللام ، لأن الشىء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره .

وهذا ضعيف جدا لأن الضدين قد يتفقان فى العبارة مطلقا كصَعُب صُعُوبة فهو صَعْب ، وسَهُل سُهُولة فهو سَهْل .

وقد يختلفان مطلقا كشَبع شِبَعا فهو شَبْعان ، وجَاع جُوعا فهو جائِع .

وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه كرَضِىَ رِضًا فهو رَاض ، وسخط سُخْطا فهو ساخِط . والاختلاف أولى بهما ليكون سبيلهما فى المعنى واللفظ واحد .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لزهير بن أبى سلمى ، راجع الدرر جـ ١ ص ١٣٦ ، وديوان زهير ص ٧٣ .

(٢) البيت من الطويل ، قال فى اللسان فى « فرس » أنشده ابن الأعرابى . وفيه : قال ابن السكيت : وأفرس =

وإن سُلِّم حمل الشيء على ضده فيشترط تعذر حمله على نِدِّه ، وقد أمكن الحمل عليه ، فتعين الجنوح إليه .

ونقول : التعريف نظير التأنيث فى الفرعية ، فاشتركا فى استحقاق علامة ، والتنكير نظير التذكير فى الأصالة ، فينبغى أن يشتركا فى الخلو من علامة . فإن وضع للتنكير علامة فحقها أن تنقص عن علامة التعريف ، تنبيها على أنه أحق بالعلامة لفرعيته وأصالة التنكير ، وذلك موجب لكون علامة التعريف حرفين وهو المطلوب .

وأيضا فإن التعريف طارئ على التنكير كطُرُوّ التثنية على الإفراد فيُسَوَّى بينهما بجعل علامة لكل واحد منهما حرفين ، أحدهما يحذف فى حال دون حال .

وأيضا لما كانت « مِنْ » ذاتَ حرفين ، ومدلولها العموم فى نحو : ما فيها مِنْ رجلٍ ، وكان حرف التعريف نظيرها فى العموم سُوِّىَ بينهما ، فكان حرف التعريف حرفين ، تسوية بين النظيرين .

ولما كانت اللام تدغم فى أربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف العين الذى فاؤه همزة ، جعل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميما ، لأن الميم لا تدغم إلا فى ميم ، وقد تقدم الاستشهاد على ذلك .

ص : فإنْ عُهِدَ مَدْلول مصحوبها بحضور حِسِّيٍّ أو علمِيٍّ فهى عَهْدية ، وإلَّا فجِنْسِيَّة .

ش : أشرت بالحُضُور الحسى إلى حضور ما ذُكِرَ كقوله تعالى[1] ﴿ كما أرسلنا إلى فِرْعَونَ رسولا * فعصى فرعونُ الرسول ﴾ وإلى حضور ما أُبْصِرَ كقولك لمن سَدَّد سهما : القرطاسَ واللهِ .

وبالحضور العلمى إلى نحو قوله تعالى[2] ﴿ اليومَ أكملتُ لكن دينكم ﴾ و[3]

= الراعى أى فَرَس الذئب شاة من غنمه . قال : وأفرسَ الرجلُ الأسدَ حمارَه إذا تركه له ليفترسه وينجو هو ... واستعمله بعض الشعراء فى الإنسان .

(١) سورة المزمل ، آيتا ١٥ و ١٦ .

(٢) سورة المائدة ، آية : ٣

(٣) سورة التوبة ، آية : ٤٠ .

﴿ إذ هما فى الغار ﴾ و[1] ﴿ إذ ناداه ربُّه بالوادِ المقدسِ ﴾ و[2] ﴿ إذْ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ .

ثم قلت « وإلا فجنسية » أى إن لا يكن المدلول عليه بمصحوب الأداة معهودا بأحد الحضورين المبينين بالأداة فهى جنسية .

ص : فإنْ خلَفها كلٌّ دون تَجَوُّز فهى للشُّمول مطلقا ، ويُستَثنَى من مصحوبها . وإن أفرد فباعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره أوْلى .

فإن خلفها تجَوُّزا فهى لشمول خصائص الجنس عَلَى سبيل المبالغة .

ش : مثال التى يخلفها كلٌّ دون تجوز قوله تعالى[3] ﴿ وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفًا ﴾ والمراد بكون الشمول مطلقا عموم الأفراد والخصائص ، بخلاف التى يخلفها كل على سبيل التجوز كقولك : زيد الرجل ، بمعنى الكامل فى الرجولية ، الجامع لخصائصها ، فإن هذا تجوز لأجل المبالغة .

ويستعملونُ كلًّا بهذا المعنى تابعا وغير تابع فيقولون : زيد كل الرجل ، وزيد الرجل كل الرجل ، وحكى الفراء عن العرب : أطعمنا شاة كل شاة .

والشمول الحقيقى هو الأصل ، ولذلك استَغْنَى عن قرينة ، ولم يستَغنِ الثانى عنها .

ومثال الاستثناء من مصحوبها قوله تعالى[4] ﴿ والعصر * إن الإنسانَ لفى خسْر * إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾ فلولا أن أداة التعريف اقتضت شمول الحقيقة والإحاطة بأفرادها ، لم يستثن الذين آمنوا من المعرف بها وهو الإنسان .

والأكثر فى نعت مصحوب الإحاطية وخبره موافقةُ اللفظ كقوله تعالى[5]

---

(١) سورة النازعات ، آية : ١٦ .

(٢) سورة الفتح ، آية ١٨ .

(٣) سورة النساء ، آية : ٢٨ .

(٤) سورة العصر .

(٥) سورة النساء ، آية : ٣٦ .

﴿ والجار ذى القُرْبَى والجار الجُنُب ﴾ وكقوله تعالى[1] ﴿ لا يَصْلاها إلا الأشقى * الذى كذب وتولى * وسَيُجَنَّبُها الأتقى * الذى يُؤْتى ماله يَتزَكى ﴾ .

وموافقة المعنى دون اللفظ كقوله تعالى[2] ﴿ أو الطفلِ الذين لم يظهروا على عورات النساء ﴾ وحكى الأخفش : أهْلَكَ الناسَ الدينارُ الحُمْر والدرهمُ البيضُ .

ومن موافقة المعنى دون اللفظ ما هو من الأحد ، أى من الناس ، أنشد اللحيانى[3] :

وليس يظلِمُنى فى وَصْل غانية　　　إلا كعمرٍو وما عمرٌو من الأحدِ

قال اللحيانى : ولو قلت : ما هو من الإنسان تريد من الناس أصبت .

ص : وقد تعرِضُ زيادُتها فى عَلمٍ ، وحالٍ ، وتمييزٍ ، ومضافٍ إليه تمييزٌ . وربما زيدت فلزمت .

والبدلية فى نحو : ما يحسُنُ بالرجل خيرٍ منك ، أولى من النعت والزيادة . وقد تقوم فى غير الصلة مقام الضمير .

ش : عروض زيادتها فى علم كقول الشاعر[4] :

وقد جَنَيْتُك أكْمُؤًا وعَسَاقِلا　　　ولقد نهيتك عن بناتِ الأوْبَرِ

أراد بنات أوبر ، وهو علم لضرب من الكمأة . وقال آخر[5] :

أمـا ودمــاءٍ مائــراتٍ تخالها　　　عَلَى قُنْةِ العُزَّى وبالنَّسْر عنْدَما

---

(١) سورة الليل ، آيات : ١٥ – ١٨ .

(٢) سورة النور ، آية : ٣١ .

(٣) البيت من البسيط ، راجع التصريح جـ ٢ ص ٢٠٠ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) البيت من الكامل ، ولم يعرف قائله ، راجع العينى جـ ١ ص ٤٩٨ . ومعجم شواهد العربية . جنيتك جنيت لك . أكمؤ : جمع كمء واحد الكمأة وهى نبات . عساقل : جمع عسقول وهى الكمأة الكبار البيض . بنات أوبر : جمع ابن أوبر ، كمأة صفار رديئة .

(٥) البيت من الطويل ، ذكره فى اللسان فى « عندم » ولم ينسبه ، وفى « لوى » قال : وأنشد أبو على . والمائرة : السائلة المضطربة ، والعندم : صبغ ، ودم أحمر ، ودم الغزال . وراجع العينى جـ ١ ص ٥٠٠ ، فقد نسبه إلى عمرو بن عبد الجن والمنصف لابن جنى شرح التصريف للمازنى جـ ٣ ص ١٣٤ .

أراد نَسْرًا وهم صنم .

٤٣ ب وعروض زيادتها فى الحال كقراءة بعض القراء[١] / ﴿ لَيَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذَلَّ ﴾ أى ليخرجن العزيز منها ذليلا . وكقول بعض العرب : ادخلوا الأول فالأول ، أى : أولا فأولا . ومنه قول الشاعر[٢] :

دُمْتَ الحَمِيدَ فما تَنْفَكُّ مُنْتَصِرا   على العِدا فى سبيلِ المجدِ والكرم

وعروض زيادتها فى التمييز كقول الشاعر[٣] :

رأيتُك لَمّا أن عرفتَ وجوهنا   صدَدْتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو

ومنه الحديث : أن امرأة كانت تهراق الدماء ، والأصل : تهراق دماؤها ، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة ، وصار المسند إليه منصوبا على التمييز ، ثم أدخل عليه حرف التعريف زائدًا .

وعروض زيادتها على ما أضيف إليه تمييز كقول الشاعر[٤] :

إلى رُدُحٍ من الشِّيزَى مِلاءٍ   لبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهادِ

أراد : لبابَ بُرٍّ وأنشد أبو على[٥] :

تُولى الضَّجِيعَ إذا تَنَبَّه مَوْهِنا   كالأقحُوَانِ من الرَشَاش المُسْتَقى

---

(١) سورة المنافقين آية ٨ : شواذ ابن خالويه ص ١٥٧ ، والإتحاف ص ٤١٧ .

(٢) البيت من البسيط ، قال فى الدرر جـ ١ ص ٥٣ : لم أعثر على قائل هذا البيت ، ومعجم شواهد العربية .

(٣) البيت من الطويل ، من قصيدة لرشيد بن شهاب اليشكرى ، وقيس هو ابن مسعود اليشكرى راجع الدرر جـ ١ ص ٥٣ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) البيت من الوافر ، وقائله هو أمية بن أبى الصلت ، أو أبو الصلت يمدح عبد الله بن جدعان ، أو ابن الزبعرى ردح : جمع رداح أى عظيمة ، والشيزى : شجر تعمل منه القصاع ، أو قصاع من خشب الجوز . ويلبك : يخلط . الشهاد : جمع الشهد وهو العسل . راجع اللسان فى « ردح » و « شيز » و « لبك » و « شهد » والدرر جـ ١ ص ٥٣ ، والأمالى جـ ١ ص ١٢٢ ، وشعراء النصرانية قبل الإسلام ص ٢٢٢ .

(٥) البيت من الكامل ، وقائله هو القطامى . والوهن : نحو نصف الليل أو حين يدبر . راجع العينى جـ ٤ ص ٤٠ . وفى الديوان ص ١١٠ – ١١١ :

تعطى ....   منها وقد أمنت له من يتقى
عـذبَ المذاق مُفَلجـا أطرافـه   كالأقحوان ....

وزعم أن قائله أراد : من رشاش المستقى ، فزاد الألف واللام ، و لم يعتد بهما فلذلك أضاف إلى ما هما فيه .

وهذا الذى ذهب إليه بعيد ، ولكن يوجه البيت على أن قائله أراد : كالأقحوان المستقى من الرشاش المستقى ، فحذف من الأول ، وأبقى الثانى دليلا عليه ، كما فعل من قال[1] :

تقولُ ودَقَّتْ صدرها بيمينها أَبَعْلِىَ هذا بالرَّحَى المُتقاعِسُ

أراد : بعلى هذا المتقاعس بالرحى المتقاعس ، ثم حذف ، وهذا التوجيه نظائره كثيرة ، ولا نظير لما وجه به أبو على ، فلذلك لم أقل بقوله .

وأشرت بقولى « وربما زيدت فلزمت » إلى نحو : اليسع ، والآن ، والذى .
وأشرت بقولى « والبدلية فى نحو : ما يحسنُ بالرجل خيرٍ منك ، أولى من النعت » إلى قول سيبويه فى باب [2] : « مجرى نعت المعرفة عليها » ومن النعت : ما يحسن بالرجل مثلك أو خير منك أن يفعل ذاك . وزعم الخليل أنه إنما جر هذا على نية الألف واللام . ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام ، كما أن الجَمّاء الغَفيرَ على نية إلغاء الألف واللام نحو : « طرا وقاطبة » فحكم الخليل فى المقرون بالألف واللام المتبع بمثلك وخير منك بتعريف المنعوت والنعت .

وذهب أبو الحسن[3] إلى أنهما نكرتان ، وأن الألف واللام زائدتان فى نية الاطراح .

وعندى أن أسهل مما ذهب إليه الحكم بالبدلية ، وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما .

وأشرت بقولى . وقد تقوم فى غير الصلة مقام ضمير إلى نحو : مررت برجل حسنٍ الوجهُ ، بتنوين حسن ورفع الوجه ، على معنى : حسنٍ وجهُه ، فالألف واللام

---

(١) البيت من الطويل ، راجع ص ٢٢٧ من هذا الكتاب .
(٢) راجع الكتاب جـ ٢ ص ١٣ تحقيق هارون ، والعبارة فيها بعض الحذف ولكنه لا يؤثر فى المعنى المقصود .
(٣) أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، المعروف بالأخفش الأوسط ، وهو المراد فى كتب النحو عند الإطلاق ، فإن أريد الأخفش الأكبر أو الأصغر ذكر ذلك .

عوض من الضمير ، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين ، وإن كان بعض المتأخرين قد عد هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . وأنكر ذلك أبو الحسن على بن محمد بن على المعروف بابن خروف وقال : لا ينبغى أن يجعل بينهما خلافٌ ، لأن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضًا من الضمير فى قوله فى باب البدل[1] : « ضُرِبَ زيدٌ الظَهرُ والبطنُ » وهو يريد : ظهره وبطنه ، ولم يقل الظهر منه ولا البطن منه .

قلت : لما كان حرف التعريف بإجماع مغنيًا عن الضمير فى نحو : مررت برجل فأكرمت الرجل ، جاز أن يغنى عنه فى غير ذلك لاستوائهما فى تعيين الأول ، ولذلك لم يختلف فى جواز مررت برجل حسنٍ وجهُ أبيه ، واختلف فى جواز نحو : مررت برجل حسنٍ وجهُ أب ، إذ ليس فيه ضمير ولا حرف تعريف ، والمنع به أولى ، وهو مذهب سيبويه .

ومن ورود الألف واللام عوضا من الضمير قوله تعالى[2] ﴿ فأما من طغى * وآثر الحياة الدنيا * فإن الجَحِيم هى المَأْوَى * وأما من خاف مَقَام ربِّه ونَهَى النفس عن الهوى * فإن الجنة هى المأْوَى ﴾ ذكر ذلك الأستاذ أبو الحسن بن خروف ، وعزاه إلى جماعة من أئمة النحو ، وعلى ذلك يحمل قوله تعالى[3] ﴿ جنات عدن مُفَتَّحةً لهم الأبواب ﴾ وزعم أبو على والزمخشرى أن الأبواب بدل من ضمير مستكن بمفتحة ، وهذا تكلف يوجب أن يكون الأبواب مرتفعًا بمفتحة المذكور ، على القول بأن العامل فى البدل والمبدل منه واحد ، أو بمثله مقدرا ، على القول بأن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه . وعلى كل حال قد صح أن « مفتحة » صالح للعمل فى الأبواب ، فلا حاجة إلى تكلف إبدال .

وأيضا فالحاجة إلى الضمير فى بدل البعض كالحاجة فى السببى المرفوع بما جرى على ما هو من سببه ، فقد قامت الألف واللام مقام الضمير على كل تقدير .

---

(١) راجع كتاب سيبويه جـ ١ ص ١٥٨ – ١٥٩ .

(٢) سورة النازعات ، آيات : ٣٧ – ٤١ .

(٣) سورة ص ، آية : ٥٠ .

قال ابن خروف : « وحمل أبو على وغيره من المتأخرين هذا المرفوع على البدل من ضمير فى الصفة ، ولا يطرد لهم ذلك فى مثل : مررت برجل كريمٍ الأبُ ، وحسن وجهُ الأخ ، لا سبيل إلى البدل فى هذا وأمثاله ، فإذا امتنع البدل ، فالباب كله على ما ذهب إليه الأئمة » .

فقد تضمن كلام ابن خروف رحمه الله أن الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة ، وكفى بنقله شاهدًا .

وقد منع التعويضَ بعضُ المتأخرين وقال : لو كان حرف التعريف عوضًا من الضمير لم يجتمعا ، إذ اجتماع العوض / والمعوض منه ممتنع ، وقد اجتمعا فى قول طرفة[1] :

١/٤٤

رَحِيبٌ قِطابُ الجيبِ منها رفيقةٌ ... بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّة المُتَجَرَّدِ

والجواب من وجهين : أحدهما : أن نقول : لا نسلم أن حرف التعريف الذى فى البيت عوض ، بل جئ به لمجرد التعريف ، فجمع بينه وبين الضمير إذ لا محذور فى ذلك .

ونظير هذا أن التاء فى جهة ، عوض من الواو التى هى فاء ، وقد قالوا : وجهة ، ولم يُجْعَلْ ذلك جمعا بين العوض والمعوض منه ، بل حمل ذلك على أن التاء فى وجهة لمجرد التأنيث بخلاف تاء جهة .

الثانى : أن نقول : سلمنا كون حرف التعريف الذى فى البيت عوضًا ، إلا أنه جمع بينه وبين ما عوض منه اضطرارًا ، كما جمع الراجز بين ياء النداء والمعوض منها فى قوله[2] :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو من قصيدته التى مطلعها :

لخولةَ أطلالٌ ببُرْقَة ثهمد ... تلوح كباقى الوشم فى ظاهر اليد

راجع القصائد العشر للتبريزى ص ٨٠ .

(٢) البيت من الرجز ، وقائله هو أبو خراش الهذلى ، راجع العينى جـ ٤ ص ٢١٦ ، والنوادر فى اللغة ص ١٦٤ – ١٦٥ .

إنّـى إذا مـا حَـدَثٌ أَلَمَّـا أقولُ يـا اللهُـمَّ يـا اللهُمَّـا

ومما يقوى كون حرف التعريف عوضا قول الشاعر فى صفة صقر[1] :

يأوِى إلى قُنَّة خَلقاء راسية حُجْنٍ المخالِبِ لا يَغْتالُه الشِّبع

أراد : حجن مخالبه ، ولولا ذلك لقال : أحجن المخالب ، كما يقال : رجل أحمر الثياب ، وأنشد الكوفيون[2] :

أيا ليلةً خُرسَ الدجاجِ سَهِرْتُها ببغدادَ ما كادت عن الصُّبح تنجلى

أراد : خرسا دجاجُها ، ولولا ذلك لقال : خرساء الدجاج ، كما يقال : امرأة حمراء الثياب .

وإذا صح التعويض فلا يقاس عليه إلا ما سمع له نظير ، ولا يقدح فى صحته عدم استعماله فى صلة وغيرها على سبيل الاطراد ، كما لا يقدح فى كون تنوين حينئذٍ عوضا من الإضافة امتناعُ ذلك فى إذا وغيرها من الملازمات للإضافة .

لكن شرط التعويض المشار إليه أن يكون فيما يُسْتقْبح خلوه من الضمير والألف واللام معا ، فلا يجعل من ذلك نحو : البُرُّ الكُرُّ بستين[3] ، لأنك لو قلت : كُرٌّ بستين ، فأخليته من الضمير والألف واللام معا لم يُسْتَقبح ، بخلاف ما تقدم .

فصل : ص : مدلولُ إعراب الاسم ما هو به عمدةٌ ، أو فَضْلَةٌ ، أو بينهما . فالرفع للعمدة . وهى مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو نائبه ، أو شبيه به لفظا .

---

(١) البيت من البسيط . وهو لزهير كما فى الأساس « غوْل :

مـــن مـــــرقب فى ذرا خَلْقاء راسية .... الشبع

الديوان بيروت – كرم البستانى – ص ٢٤٢ .

(٢) البيت من الطويل ، و لم أعرف قائله ، راجع المقرب الصفحة الأولى من ورقة رقم ٢٧ من مخطوطة بدار الكتب و لم ينسبه ، وقال : وخرس مفرد مخفف من خرس ، يقال : ليلة خرس إذا لم يسمع فيها صوت ، وليس بجمع . وفى اللسان فى « خرس » خرس خرسا فهو أخرس ... وسحابة خرساء لا رعد فيها ، والعظام الخرس الصم ، وهذا يوحى بأنه يجمع ، وراجع اللسان فى « بغد » ومعجم شواهد العربية .

(٣) البر : القمح . والكر : مكيال لأهل العراق ، ستون قفيزا ، قال ابن سيدة : يكون بالمصرى أربعين إردبا ، راجع اللسان فى « كرر » .

وأصلها المبتدأ ، أو الفاعل ، أو كلاهما أصل .

والنصب للفضلة وهى : مفعول مطلق ، أو مقيد ، أو مستثنى ، أو حال ، أو تمييز ، أو مشبه بالمفعول به .

والجر لما بين العمدة والفضلة ، وهو المضاف إليه .

وأُلْحِقَ من العمدة بالفضلات المنصوبُ فى باب : كان ، وإنَّ ، ولا .

ش : العمدة عبارة عما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به .

والفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقا إلا لعارض ، وسيأتى توضيح ذلك إن شاء الله تعالى .

ولما كان المضاف إليه فى موضع يكمل العمدة نحو : جاء عبد الله ، وفى موضع يكمل الفضلة نحو : أكرمت عبد الله .

وفى موضع يقع فضلة نحو : زيد ضارب عمرٍو ، حكم عليه بأنه بين العمدة والفضلة .

ولما كان الاهتمام بالعمدة أشدَّ من الاهتمام بغيرها جعل إعرابه الرفع ، لأن علامته الأصلية ضمة ، وهى أظهر الحركات . وإنما قلنا : هى أظهر الحركات لوجهين :

أحدهما : أنها من الواو ، ومخرجها من الشفتين ، وهو مخرج ظاهر ، بخلاف الفتحة والكسرة فإنهما من الألف والياء ، ومخرجاهما من باطن الفم .

والثانى : أن الضمة يمكن الإشارة إليها بالإشمام عند سكون ما هى فيه وقفا وإدغاما بخلاف غيرها .

ولما كانت الكسرة تشبه الضمة جعلت علما للمضاف إليه ، لأنه قد يكمل العمدة ، ولأن الكسرة متوسطة بين الثقل والخفة ، فجعلت للمتوسط بين العمدة والفضلة .

ولما جعلت الضمة للعمدة ، والكسرة للمتوسط بين العمدة والفضلة ، تعينت الفتحة للفضلة ، وتبع كلَّ واحد من الحركات ما هو بالنيابة عنها ، وقد تقدم بيان

ذلك فى باب الإعراب[1] .

والمراد بالمفعول المطلق : المصدرُ الموكِّد . والمبيِّن للنوع ، أو لعدد المرات .

والمراد بالمُقَيَّد : المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه .

ولما تقدَّم أن النصب إعراب الفضلات ، وكان ما نصب فى باب « كان » وباب « إن » وباب « لا » عمدة ، لكونه أحد ركنى الإسناد ، نبهت على ذلك بقولى « وألحق من العُمَد بالفضلات » إلى آخره .

---

(١) راجع العلامات الفرعية التى تنوب عن العلامات الأصلية من أول قوله : والإعراب بالحركة والسكون أصل ، وينوب عنهما الحرف والحذف ، فارفع بضمة ، وانصب بفتحة ، وجر بكسرة ، واجزم بالسكون إلا فى مواضع النيابة . ص ٤٠ ومابعدها .

باب المبتدأ

ص : وهو ما عَدِم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من مُخْبَرٍ عنه ، أو وصفٍ سابق رافع ما انفصل وأغنى .

والابتداء كون ذلك كذلك ، وهو يرفع المبتدأ ، والمبتدأُ الخبرَ ، خلافا لمن رفعهما به ، أو بتجرُّدِهما للإسناد ، أو رفع بالابتداء المبتدأ ، وبهما الخبر ، أو قال : ترافعا .

ش : قد تقدم ما يدل على أن الإخبار عن الشيء يكون باعتبار لفظه ، كما يكون باعتبار معناه ، وأن المخبر عنه بالاعتبارين يكون[1] اسما ، نحو : زيد كاتب ، وزيد معرب . ويكون غير اسم نحو[2] ﴿ وأن تصُوموا خيرٌ لكم ﴾ فخير خبر عن « أن / تصوموا » باعتبار المعنى . فلو قلت : أنْ وتصوموا ، ناصب ومنصوب ، لكان إخبارا باعتبار اللفظ ، ومن الإخبار باعتبار المعنى[3] والمُخْبَر عنه فى اللفظ غير اسم قوله تعالى[4] ﴿ سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لمْ تُنْذِرهم ﴾ أى سواء عليهم الإنذارُ وعدمه . ولذا لم أُصَدِّر حد المبتدأ بالاسم ، لأنه بعض ما يكون مبتدأ ، بل صَدّرته بما عدم عامِلا لفظيا ليتناول الاسم وغيره .

٤٤/ ب

واحترزت بقولى : أو حكما ، من المبتدأ المجرور بحرف زائد نحو[5] ﴿ هل من خالقٍ غيرُ الله ﴾ فإن « خالقا » مبتدأ ، و لم يعدم عاملا لفظيا عدما حقيقًا ، بل عدما حكميا ، لأن « مِنْ » زائدة ، فهى – وإن وجدت لفظا – معدومة حكما .

---

(١) من أول : باعتبار لفظه إلى « يكون » ليس بالنسخة ب ص ١٠٥ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

(٣) من أول : فلو قلت ، إلى باعتبار المعنى فى النسخة ب ص ١٠٥ وليس بالنسخة ا .

(٤) سورة يس ، آية : ١٠ .

(٥) سورة فاطر ، آية : ٣ .

وقُيد العامل الذى عدمه المبتدأ بكونه لفظيا ، إشعارا بأن للمبتدأ عاملا معنويا ، وهو الابتداء .

ولما كان ما عدم عاملا لفظيا صالحا لتناول أسماء الأفعال ، ولتناول الفعل المضارع العارى من ناصب وجازم ، وكان المبتدأ ينقسم إلى مُخْبَر عنه وغير مخبر عنه ، ذكرت مخبرا عنه والوصف المقيد ، منعا لدخول مالا يقصد دخوله ، وجمعا لنوعَىْ المبتدأ .

والمراد هنا بالوصف ما كان كضارب أو مضروب من الأسماء المشتقة وما جرى مجراها باطراد . ومن الابتداء بالمشتق : أضاربٌ الزيدان ؟ وما مضروبٌ الزيدان . وأذاهبةٌ جاريتاك ؟ وأكريمة نساؤكم ؟

ومثال الابتداء بما جرى مجرى المشتق باطراد : أقُرَشِيٌّ قومُك ؟ وأقرشي أبواك ؟ وهذه الأمثلة من أمثلة سيبويه[1] ولو جعل مكان الهمزة منها[2] حرف نفى لم يختلف الحكم ، قال سيبويه[3] : ومن قال : ذهب فلانة ، قال : أذاهب فلانة ؟ وأحاضر القاضى امرأة ؟

وقُيِّد الوصف « بسابق » احترازا من نحو : الزيدان قائم أبواهما .

وقيدته « برافع » دون إضافة إلى فاعل ، لأعم بذلك الوصف الرافع فاعلا ، والرافع مفعولا ، نحو : ما مضروبٌ العمران .

وأشرت بقولى « بتقييد المرفوع بالانفصال » إلى أن المرفوع بالوصف المذكور لا يسد مسد الخبر إذا كان متصلا ، بل إذا كان منفصلا ، وذكر الانفصال أولى من ذكر الظهور ، فإن المنفصل يعم الظاهر والضمير غير المتصل ، وكلاهما يسد مسد الخبر إذا ارتفع بالوصف المذكور ، إذ لا فارق بين قولك : أضارب الزيدان ؟ وما ضارب هما . قال الشاعر[4] :

أمُرْتَجِعٌ لى مثلَ أيام حَنَّـةٍ وأيام ذى قارٍ علىَّ الرَّواجعُ

---

(١) الكتاب : ٣٦/٢ .

(٢) كلمة : منها ليست فى النسخة ب ص ١٠٥ ، ولا حاجة إليها .

(٣) الكتاب : ٤٥/٢ . .

(٤) البيت من الطويل ، ذكره اللسان فى « رجع » قال : أنشد ثعلب ... ولم ينسبه ، وفيه « حمة » مكان =

وقال آخر[1] :

أقاطِنٌ قومُ سلمى أم نَوَوْا ظَعَنًا إنْ يَظعَنُوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قَطَنا

وقال آخر[2] :

خَليلَيَّ ما وافٍ بعهدى أنتما إذا لم تكونا لِى عَلَى مَنْ أقاطِعُ

ومنه فى أحد الوجهين[3] : « أراغبٌ أنت عن آلهتى يا إبراهيم » .

واحترزت بكون المرفوع مغنيا من نحو : أقائم أبوه زيد ، فإن الفاعل فيه منفصل مرتفع بوصف سابق ، إلا أنه غير مُغْن ، إذ لا يحسن السكوت عليه ، فليس مما نحن فيه ، بل « زيد » مبتدأ ، وقائم خبر مقدم ، وأبوه مرتفع به . ويجوز كون قائم مبتدأ مخبرا عنه بزيدٍ ، كما قال سيبويه[4] فى : « مررت برجل خير منه أبوه » فخير عنده مبتدأ وأبوه خبر ، مع أن الأول نكرة ، والثانى معرفة ، وسيأتى بيان ذلك وأمثاله إن شاء الله تعالى .

والإشارة « بذلك » إلى ما عدم عاملا لفظيا ، و « بكذلك » إلى القيود التى قيد بها كل واحد من قسمى المبتدأ .

والحاصل أن الابتداء هو تقديم الشىء فى اللفظ والنية مجردا مسندا إليه خبر ، ومسندا هو إلى ما يسد مسد الخبر .

ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ ، صرح بذلك فى مواضع كثيرة ، منها قوله[5] : « المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه

= « حنة » وحمة : واد باليمامة . وذوقار : موضع بالعراق .

(١) البيت من البسيط . شذور الذهب ١٩٠ ، والعينى ٥١٢/١ ، قال : لم أقف على اسم قائله . قاطن : مقيم . الظعن : السير والرحيل .

(٢) البيت من الطويل . العينى ٥١٦/١ ، والدرر ٧١/١ غير منسوب فيهما .

(٣) يرى ابن عقيل ١١٢/١ أن هذا الوجه أولى لعدم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى ، لأن « أنت » فاعل لراغب ، وعن آلهتى متعلق به ، فكلاهما معمول له ، أما الوجه الثانى فراغب فيه خبر مقدم ، وأنت مبتدأ مؤخر ، وقد فصل المبتدأ بين الخبر ومعموله وهو الجار والمجرور ، والمبتدأ ليس معمولاً للخبر فهو أجنبى عنه .

(٤) الكتاب : ٢٥/٢ – ٢٦ .

(٥) الكتاب : ١٢٦/٢ .

كلام » ثم قال[1] : « فالمبتدأ الأول ، والمبنى عليه ما بعده ، فهو مسند ومسند إليه » ثم قال[2] : « واعلم أن المبتدأ لا بد أن يكون المبنى عليه شيئا هوهو ، أو يكون فى مكان أو زمان ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ به ، فأما الذى بنى عليه شيء هو هو فإن المبنى يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبد الله منطلق ، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق . وارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته » هذا نصه ، وقوله هو الصحيح ، لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة .

فأشهر الأقوال المخالفة لقوله أن الابتداء رافع المبتدأ والخبر معا ، وهذا لا يصح لأربعة أوجه : أحدها : أن الأفعال أقوى العوامل ، وليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع ، فالمعنى إذا جعل عاملا كان أضعف العوامل ، وكان أحق بألا يعمل رفعين دون إتباع .

الثانى : أن المعنى الذى ينسب إليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمنى والتشبيه أقوى من الابتداء ، لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه ، والأقوى لا يعمل إلا فى شيء واحد وهو الحال ، فالابتداء الذى هو أضعف أحق بألا يعمل إلا فى شيء واحد .

١/٤٥ الثالث : أن الابتداء / معنى قائم بالمبتدأ ، لأن المبتدأ مشتق منه ، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه ، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا ، فلو كان الابتداء عاملا فى الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوى الأضعف ، وتقديم معمول العامل[3] المعنوى الأقوى ممتنع ، فما ظنك بالأضعف ؟

الرابع : أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذى تضمنه ، فكما لا ينسب الجزم لمعنى

---

(١) الكتاب : ١٢٦/٢ ، وكلمة : قال « ليست بالنسخة ب ص ١٠٦ » .
(٢) الكتاب : ١٢٧/٢ .
(٣) من أول : « الأضعف إلى العامل » ليست بالنسخة ب ص ١٠٦ .

الشرط بل للاسم الذى تضمنه[1] ، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ .

وأمثل من قول من قال : الابتداء رفع المبتدأ والخبر معا قول أبى العباس[2] : « الابتداء رفع المبتدأ بنفسه ، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ » وهو أيضا مردود ، لأنه قول يقتضى كون العامل معنى متقويا بلفظ ، والمعروف كون العامل لفظا متقويا بلفظ ، كتقوى الفعل بواو المصاحبة . أو كون العامل لفظا متقويا بمعنى ، كتقوى المضاف بمعنى اللام أو بمعنى مِن . فالقول بأن الابتداء عامل مُقَوًّى[3] بالمبتدأ لا نظير له ، فوجب رده .

وقد جعل بعضهم نظير ذلك إعمال أداة الشرط بنفسها فى الجواب بوساطة فعل الشرط ، وليس كما زعم ، لأن أداة الشرط[4] وفعله لفظان ، فإذا قوى أحدهما بالآخر لم يكن بدعا ، وأما الابتداء والمبتدأ فمعنى ولفظ ، فلو قوى اللفظ بالمعنى لكان قريبا ، بخلاف ما يحاولونه من العكس ، فإنه بعيد ولا نظير له .

وقول من يقول : إنهما مرفوعان بالتجرد للإسناد مردود أيضا بما رد به قول من قال : هما مرفوعان بالابتداء ، وفيه رداءة زائدة من ثلاثة أوجه : أحدها : أنه جعل التجرد عاملا ، وإنما هو شرط فى صحة عمل الابتداء ، والابتداء هو العامل عند سيبويه وغيره من المحققين .

والثانى : أنه جعل تجردهما واحدا ، وليس كذلك ، فإن تجرد المبتدأ تجرد الإسناد إلى ما يسد مسد مسند إليه ، وتجرد الخبر إنما هو ليسند إلى المبتدأ ، فبين التجريدين بَوْن ، فكيف يتحدان ؟

الثالث : أنه أطلق التجرد و لم يقيده ، فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبرا

---

(١) فى ب : نصبه .

(٢) المقتضب : ٤/١٢٦ ، ومن أول : الابتداء رفع إلى : « أبى العباس » ليس بالنسخة ب ص ١٠٦ .

(٣) فى ب : معنوى .

(٤) من أول : بنفسها إلى : « أداة الشرط » ليس فى ب ص ١٠٦ .

ما جُرّ منهما بحرف زائد نحو : ما فيها من أحد ، و[1] :

هل أخو عيشٍ لذيذ[2] بدائم .

وأما كون المبتدأ والخبر مرفوعا أحدهما بالآخر ، فهو قول الكوفيين ، وهو مردود أيضا ، إذ لو كان الخبر رافعا للمبتدأ[3] كما كان المبتدأ رافعا للخبر[4] لكان لكل منهما فى التقدم رتبة أصلية ، لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله ، فكان لا يمتنع : صاحبها فى الدار ، كما لا يمتنع : فى داره زيد ، وامتناع الأول ، وجواز الثانى دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه .

ص : ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل ، ولذا لا يُصَغّر ، ولا يُوصَف ، ولا يُعَرّف ، ولا يُثَنى ، ولا يجمع ، إلا على لغة[5] « يتعاقبون فيكم ملائكة » ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفى ، خلافا للأخفش ، وأُجرى فى ذلك « غير قائم » ونحوه مجرى : ما قائم .

ش : قد تقدم أن أحد قسمى المبتدأ وصف يرفع ما يليه ، ويسد مرفوعه مسد خبره ، وإياه عنيت الآن بقولى : « ولا خبر للوصف المذكور » وبينت أن سبب استغنائه عن الخبر شدة شبهه بالفعل ، لأن قولك : أضارب الزيدان ؟ بمنزلة : أيضرب الزيدان ؟ فكما لا يفتقر : أيضرب الزيدان ، إلى مزيد فى تمام الجملة ، كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته . ولأن المطلوب من الخبر إنما هو تمام الفائدة بوجود مسند ومسند إليه ، وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه ، فلم يحتج إلى خبر

---

(١) هذا جزء بيت من الطويل ، وصدره :

يقول إذا اقْلَوْلَى عليها وأَقْرَدَتْ ألا

وقائله الفرزدق فى هجاء جرير ورهطه كليب . أقلولى : ارتفع . أقردت : سكنت . الدرر : ١/١٠١ . وقد ذكر البيت كاملا فى ص ٣٨٣ .

(٢) فى ب ص ١٠٧ : زيد .

(٣) فى ب ص ١٠٧ : للخبر .

(٤) من أول : للمبتدأ إلى : « للخبر » ليس فى ب ص ١٠٧ .

(٥) رياض الصالحين ٢١٨/٦ ، ومختصر الزبيدى ٢٣٧/١ .

لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، ولهذا خطىء من يعد هذا مع المبتدآت المحذوفة الأخبار ، لأن المبتدأ المحذوف الخبر لو قدرت له خبرا لم يلزم من تقديره ذكر ما لا فائدة فيه ، وهذا بخلاف ذلك .

ولما كان الوصف المذكور منزلا منزلة الفعل لم يجز تصغيره ، ولا وصفه ، ولا تعريفه ، ولا تثنيته ، ولا جمعه ، لأن ذلك كله من خصائص الأسماء المحضة .

ومن قال من العرب : يفعلان الزيدان ، ويفعلون الزيدون ، قال هنا : أفاعلان الزيدان ؟ وأفاعلون الزيدون ؟ وكان الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سادٌّ مسد الخبر . وإلى نحو هذه الإشارة أشرت بقولى : « إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة » وقد أشرت إلى هذه اللغة فى باب الإعراب[1] ، وسيأتى ذكرها مستوفى فى باب الفاعل إن شاء الله تعالى .

وأشرت بقولى : « ولا يجرى ذلك المجرى باستسحان » إلى أن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه[2] الابتداء به على الوجه الذى تقرر إلا بعد استفهام أو نفى ، وإن فُعِل به ذلك دون استفهام أو نفى قبح عنده دون منع . هذا مفهوم كلامه فى باب الابتداء ، ولا معارض له فى غيره . ومن زعم أن سيبويه / لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاما أو نفيا فقد قوّله ما لم يقل .

٤٥/ ب

وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسنا ، ويدل على صحة استعماله قول الشاعر[3] :

خَبِيرٌ بنو لِهْبٍ فلاتك مُلْغيا ... مقالةَ لِهْبِىٍّ إذا الطيرُ مرَّتِ

ومنه قول الشاعر[4] :

فخيرٌ نحن عند الناس مِنكم ... إذا الدَّاعِى المُثَوِّبُ قال : يا لا

---

(١) ص ٥٠ من هذا الجزء .

(٢) الكتاب ١/١٢٧ .

(٣) البيت من الطويل .

العينى ١/٥١٨ ، ونسبه لرجل من الطائيين لم يذكر اسمه . والدرر ١/٧٢ . بنو لهب : قبيلة من الأزد خبيرة بزجر الطير .

=

(٤) البيت من الوافر ، وقائله زهير بن مسعود الضبى .

فخيرٌ مبتدأ ، ونحن فاعل ، ولا يكون « خير » خبرا مقدما ، ونحن مبتدأ ، لأنه يلزم فى ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل ومِنْ ، وهما كمضاف ومضاف إليه ، فلا يقع بينهما مبتدأ ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه ، وإذا جعل « نحن » مرتفعا بخير على الفاعلية لم يلزم ذلك ، لأن فاعل الشيء كجزء منه .

والكوفيون كالأخفش فى عدم اشتراط الاستفهام والنفى فى الابتداء بالوصف المذكور ، إلا أنهم يجعلونه مرفوعا بما بعد وما بعد مرفوعا به ، على قاعدتهم ، ويوافقونه فى التزام إفراده وتجرده من ضمير ، ويجيزون أيضا إجراءه مجرى اسم جامد فيطابق ما بعده ، ويجيزون أيضا جعله نَعت منوى مطابق للآخر فى إفراده وتثنيته وجمعه ، ولابد حينئذ من كون النعت مطابقا ، ويسمونه خلفا .

ولم أخص من الاستفهام همزة ولا غيرها ، ليعلم أن أدوات الاستفهام كلها مستوية فى تصحيح الابتداء بالوصف المذكور على الوجه المذكور ، فكما يقال : أقائم الزيدان ؟ يقال : هل مُعْتَقٌ العبدان ؟ وما صانعٌ العُمَرَان ؟ ومن خاطبٌ البكران ؟ ومتى ذاهب العمران ؟ وأين جالس صاحبانا ؟ وكيف مصبح ابناك ؛ وكم ماكث صديقاك ؟ وأيان قادم رفيقاك ؟

وكما أطلقت الاستفهام أطلقت النفى ، ليتناول كل ناف يصلح[1] لمباشرة الأسماء ، وذلك : ما ، ولا ، وإنْ ، وليس ، إلا أن ليس يرتفع الوصف بعدها على أنه اسمها ، ويرتفع به ما يليه فيسد مسد خبرها ، كما سد مسد خبر المبتدأ . وكذلك الحكم بعد « ما » إن جُعِلتْ حجازية ، ولم ينتقض النفى . فإن جعلت تميمية ، أو انتقض النفى ، فالوصف بعدها مبتدأ ، والمرفوع به ساد مسد خبر المبتدأ . مثال ذلك بعد ليس : ليس قائم الزيدان ، وليس منطلق إلا العمران . ومثال ذلك بعد « ما » : ما ذاهب عبداك ، وما مقيم إلا أخواك .

= العينى ٥٢٠/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٢٥/٤ ، والدرر ١٥٦/١ . المثوب : من التثويب وهو أن يجيء الرجل مستصرخا فيلوح بثوبه ليرى ، فسمى الدعاء تثويبا لذلك . قال يا لا : أى قال : يا لفلان ، وهو حكاية صوت الداعى ، فلما حذف « فلان » وقفِ على اللام فقال : يالا ، فصار حكاية كما تحكى الأصوات ، وصار علامة للاستغاثة .

(١) « يصلح » ليست بالنسخة ب ص ١٠٨ .

وإذا قصد النفى بغير مضافا إلى الوصف فيجعل غير مبتدأ ، ويرتفع ما بعد الوصف به كما لو كان بعد نفى صريح ، ويسد مسد خبر المبتدأ ، وعلى ذلك وجه الزمخشرى قول الشاعر[(١)] :

غَيْرُ مـأسوفٍ على زمـن ينـقضى بـالهم والحَزَن

ومثله قول الآخر[(٢)] :

غيرُ لاهٍ عِدَاك فاطّرح اللّهْـ ـوَ ولا تَغْتَرِرْ بعارضِ سِلْم

وإلى نحو هذا أشرت بقولى : وأُجْرِىَ فى ذلك : غير قائم ، مجرى : ما قائم .

ص : ويحذف الخبر جوازا لقرينة ، ووجوبا بعد لولا الامتناعية غالبا ، أو قسم صريح ، وبعد واو المصاحبة الصريحة ، وقبل حال إن كان المبتدأ أو معموله مصدرا عاملا فى مُفَسِّر صاحبها ، أو مؤولا بذلك .

ش : من القرائن المجوزة لحذف الخبر الاستفهام عن المُخْبَر عنه ، كقولك : زيدٌ ، لمن قال : مَنْ عندك ؟ أى : زيد عندى . والعطف عليه نحو[(٣)] : زيدٌ قائم وعمرو ، أى وعمرو كذلك . فهذا وشبهه من الحذف الجائز ، لأن المحذوف فيه لا يزيد ذكره على ما حصل بالقرينة التى دلت عليه ، ولم يكن واجبا إذ ليس فى محل المحذوف غيره فيسد مسده ، كما فى المواضع التى حكم فيها بوجوب الحذف .

ومن الحذف الجائز الحذف بعد إذا المفاجأة ، نحو : خرجت فإذا السبع . والحذف بعد إذا قليل ، ولذا لم يرد فى القرآن مبتدأ بعد إذا إلا وخبره ثابت غير محذوف . كقوله تعالى[(٤)] : ﴿ فإذا هى حيَّةٌ ﴾ و[(٥)] ﴿ فإذا هى بيضاءُ ﴾ و[(٦)]

---

(١) البيت من المديد ، وهو لأبى نواس ، وبعده :

إنما يرجـو الحيـاة فتـى عـاش فى أمن مـن المحن

شرح أبيات مغنى اللبيب ٤/٣ ، ٨/٤٤ ، والعينى ١/٥١٣ ، والدرر ١/٧٢ .

(٢) البيت من الخفيف . حاشية الأمير على مغنى اللبيب ٢/٢٩٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤/٥ ، ٨/٤٤ .

(٣) من أول : زيد ، لمن قال إلى : « نحو » ليس بالنسخة ب ص ١٠٨ .

(٤) سورة طه ، آية : ٢٠ .

(٥) سورة الأعراف ، آية : ١٠٨ ، والشعراء ، آية : ٣٣ .

(٦) سورة يس ، آية : ٥٣ .

﴿ فإذا هم جميعٌ ﴾ و[1] ﴿ فإذا هم قيامٌ ﴾ .

ـ وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الا متناعية لأنه معلوم بمقتضى لولا ، إذ هى دالة على الامتناع لوجود ، والمدلول على امتناعه هو الجواب ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ . فإذا قيل : لولا زيدٌ لأكرمت عمرا ، لم يشك فى أن المراد : وجود زيد مانع من إكرام عمرو ، فصح الحذف لتعيّن المحذوف ، ووجب لسد الجواب مسده ، وحلولِه محله .

والمراد هنا بالثبوت الكون المطلق ، ولو أريد كون مُقَيّد لا دليل عليه لم يجز الحذف ، نحو : لولا زيد سَالَمَنا ما سلم ، ولولا عمرٌو عندنا لهلك . ومنه قوله ﷺ[2] « لولا قومُك حديثٌ عهدُهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم » .

فلو أريد كون مقيد مدلول عليه جاز الإثبات والحذف ، نحو : لولا أنصار زَيد حموه لمْ ينج ، فحموه خبر مفهوم المعنى ، فيجوز إثباته وحذفه ، ومن هذا القبيل قول المعرى فى صفة سيف[3] :

فلولا الغِمْدُ يُمْسِكه لسالا

وهذا الذى ذهبت إليه هو مذهب الرمانى والشجرى والشلوبين وغفل عنه أكثر الناس . / ومن ذكر الخبر بعد لولا قول أبى عطاء السندى[4] : ١/٤٦

---

(١) سورة الزمر ، آية : ٥٨ .

(٢) فى صحيح البخارى طبعة الشعب ١٨٠/٢ : « ولولا أن قومك حديث عهدهم بالجاهلية ... » وعنه : « لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت ... » وفى شواهد التوضيح ص ٦٥ : « يا عائشة ، لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة .... » ويروى : « حديث عهدهم بكفر ... » ... أخرجه البخارى ٣ كتاب العلم ٤٨٢ ، وفى إرشاد السادى ٢٨٧/١ : لولا قومك حديث عهدهم بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين ، باب يدخل منه الناس ، وباب يخرجون .

(٣) البيت من الوافر ، وصدره :

يذيب الرعب منه كل عضب

شذور الذهب ص ٣٧ ، شرح أبيات مغنى اللبيب ١٢٠/٥ . والعينى ٥٤٠/١ ، والدرر ٧/١ . العضب : السيف القاطع . الغمد : غلاف السيف .

(٤) البيت من البسيط .

قال العينى ٥٦٠/١ : قائله أبو عطاء السندى يمدح ابن يزيد بن عمر بن هبيرة ، بدليل ما روى : =

لولا أبوك ولا بعده عمـر ألقت إليك مَعَدٌّ بالمَقاليـد

وأما المبتدأ المقسم به فيجب حذف خبره بشرط كونه قسما صريحا ، نحو : لعمرك ، وايمن الله . وإنما وجب حذف خبره لأن فيه ما فى خبر المبتدأ بعد لولا من كونه معلوما ، مع سد الجواب مسده . فلو كان المبتدأ فى القسم صالحا لغير القسم ، نحو : عهد الله ، لم يجب الحذف ، فجائز أن يقال : علىّ عهد الله لأفعلن ، فيؤتى بالخبر ، وجائز أن يقال : عهد الله لأفعلن ، فيحذف الخبر ، لأن ذكر « لعمرك » و « ايمن الله » مشعر بالقسم قبل ذكر المقسم عليه ، بخلاف عهد الله ، فإنه لا يشعر حتى يذكر المقسم عليه ، ففرق بينهما ، وجعل أحدهما واجب الحذف ، والآخر جائزه ، فلذلك قلت : أو قسم صريح .

ومن الحذف الواجب حذف خبر المبتدأ بعد واو المصاحبه الصريحة ، كقولك : أنت ورأيك ، وكلّ عمل وجزاؤه ، وكل ثوب وقيمتُه . وإنما كان الحذف هنا واجبا لأن الواو وما بعدها قاما مقام « مع » وما ينجر بها ، مع ظهور المعنى ، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها فى حصول الفائدة ، وكذلك لا يحتاج إليه فى اللفظ مع الواو ومصحوبها ، لكن بشرط أن يكون نصًّا فى قصد المصاحبة ، فينزل اللفظ بهذه الواو ومصحوبها[1] فى الاستغناء بهما عن الخبر منزلة « سقيا » وأمثاله فى الاستغناء بها عن الأفعال ، فكما أن الحذف هناك لازم كان هنا لازما . قال أبو الحسن بن خروف فى هذا : ولا يحتاج فيه إلى حذفْ خبر لتمامه وصحة معناه ، وإن قدر « مقرونان« فلبيان المعنى . قلت : يلزم ابنَ خروف أن يكون الأمر كذلك فى كل موضع التزم فيه حذف الخبر ، ولا نقول بذلك . فالقول ما قاله غيره : أن الخبر محذوف .

فلو كان الكلام مع الواو محتملا لقصد المصاحبة ولمطلق العطف لم يجب الحذف ، نحو قولك : زيد وعمرو ، وأنت تريد : مع عمرو ، فإنه غير صالح ، فلك أن تأتى

= ولولا قبله عمر . وقال التبريزى ٢/١ من شرح ديوان الحماسة : اسمه مرزوق ، وقيل أفلح ، وهو شاعر إسلامى من شعراء بنى أمية . المقاليد : جمع مقلاد ، وهو المفتاح وزنا ومعنى .

(١) من أول : لكن بشرط إلى « ومصحوبها » ليس فى النسخة ب ص ١٠٩ .

بالخبر فتقول : زيد وعمرو مقترنان ، ولك أن تستغنى عن الخبر اتكالا على أن السامع يفهم من اقتصارك عليهما معنى الاقتران والاصطحاب .

- ومن الحذف الواجب حذف الخبر قبل الحال ، إذا كان المبتدأ أو معموله عاملا فى مفسر صاحبها ، أو مؤولا بذلك ، نحو : ضربى زيدا قائما ، وأصله عند أكثر البصريين : ضربى زيدا إذا كان قائِما ، فالمبتدأ « ضربى » وخبره « إذا » وكان تامة ، لأنها لو كانت ناقصة لكان خبرها قائما ، ولو كان خبرها لجاز أن يعرف ، ولامتنع أن تقع موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال ، ولكن العرب التزمت تنكيره ، وأوقعت موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال[1] ، فعلم أنه حال لا خبر . ومثال وقوع الجملة المذكورة موقعه قول النبى عليه السلام[2] : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » ومثله قول الشاعر[3] :

خيرُ اقترابى من المولى حليفَ رِضًى ... وشرُّ بُعْدى منه وهو غضبان

ومثال كون المصدر العامل فى مفسّر صاحب الحال معمولَ المبتدأ قولك : كلُّ شربى السَّويق[4] مَلْتوتا ، وبعضُ ضربك زيدا بريئا[5] .

وإلى نحو : أقربُ ما يكون العبد ، وخير اقترابى من المولى ، أشرت بقولى : « أو مؤولا بذلك » أى بالمصدر المقيد ، لأن « ما يكون » مؤول بالكون ، وأقرب الكون كون ، وخير الاقتراب اقتراب .

واحترزت بأن يكون المصدر المشار إليه عاملا فى مفسر صاحب الحال من مصدر لا يكون كذلك ، كقولك : ضربى زيدا قائما شديد ، فالمبتدأ فيه مصدر عامل فى صاحب الحال وفيها ، فلم يصح أن تغنى عن خبره ، لأنه من صلته . وكذا لو جعلت عاملها كان مقدرة مضافا إليها « إذا » أو « إذ » أو « ما » متعلقة[6]

---

(١) من أول : « ولكن العرب » إلى : « بواو الحال » ليس فى المخطوطة ب ص ١٠٩ .
(٢) ذكر فى صحيح مسلم شرح النووى ٤/٢٠٠ وبقيته . فأكثروا الدعاء .
(٣) البيت من البسيط ، العينى ١/٥٧٩ ، والدرر ١/٧٧ غير منسوب فيهما .
(٤) ما يتخذ من الحنطة والشعير .
(٥) « بريئا » ليست بالمخطوطة ب ص ١١٠ .
(٦) كلمة « متعلقة » ليست فى الأصل ، واستقامة العبارة تقتضيها .

بالمصدر فإن الحال حينئذ لا يغنى عن الخبر ، لأنها معمولة لما أضيف إليه معمول المصدر ، فالجميع من الصلة ، فلا يغنى شيء منه عن الخبر .

وتناول احترازى أيضا قولهم[1] : « حكمك مُسَمّطا » فإن المبتدأ فيه مصدر مستغن عن خبره بحال استغناء شاذا ، لأن صاحب الحال ضمير عائد على المبتدأ الذى هو حكمك ، بخلاف : ضربى زيدا قائما ، فإن صاحب الحال فيه فاعل كان المقدرة ، وهو ضمير عائد على زيد ، وزيد معمول المصدر المجعول مبتدأ . وإنما قلت : إن مسمطا حال من ضَمير عائد على المصدر ، لأن التقدير : حكمك لك مسمطا ، أى مثبتا ، فصاحب الحال الضمير المستكن فى « لك » وهو عائد على المصدر المجعول مبتدأ ، فهذا ونحوه الحذف فيه شاذ غير لازم[2] ، ونحو : ضربى زيدا قائما ، وأقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، الحذف فيه ملتزم .

وليس وجود المفعول فى نحو : ضربى زيدا قائما ، شرطا ، بل يجوز سد الحال مسد خبر المصدر مع كونه / من فعل لازم ، كقولك : قيامك محسنا ، وإحسانك قائما . وهذا النوع أيضا داخل تحت قولى : « إذا كان المبتدأ عاملا فى مفسر صاحبها » فإن المضاف عامل فى المضاف إليه .

٤٦ / ب

ص : والخبر الذى سدت مسده مصدر مضاف إلى صاحبها ، لا زمان مضاف إلى فعله ، وفاقا للأخفش ، ورفعها خبرا بعد أفعل مضافا إلى ما موصولة بكان أو يكون جائز ، وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع .

ش : فاعل سدّت من قولى : والخبرُ الذى سدّت مَسَدّه ضمير عائد على الحال التى أغنت عن الخبر فى : ضربى زيدا قائما ، ونحوه ، والغرض من هذا الكلام بيان ما هو أولى الوجوه فى هذه المسألة ، وينبغى أن يعلم أولا أن فيها ستة أوجه :

---

(١) فى مجمع الأمثال ٢١٢/١ رقم ١١٣٣ : حكمك مسمط ، أى مرسل جائز لا يعقب ، ويروى خذ حكمك مسمطا ، أى مجوزا نافذا ، والمسمط المرسل الذى لا يرد .

(٢) لأنه يصلح لأن يكون خبرا عن المبتدأ .

أحدها : أن يكون التقدير : ضربى زيدا إذا كان قائما ، وهذا هو المشهور عند البصريين .

الثانى : أن يكون التقدير : ضربى زيدا ضَرْبُه قائما ، وهذا مذهب الأخفش .

الثالث : أن يكون فاعل المصدر مغنيا عن الخبر كما أغنى عنه فاعل الوصف فى نحو : قائم الزيدان .

الرابع : أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف ، كما أغنى الظرف عنه .

الخامس : أن تكون الحال منصوبة بالمصدر ، وقد حذف الخبر حذفا لأجل الاستطالة ، كما حذف عند أبى على[1] الخبر فى قولهم : أول ما أقول إنى أحمد الله ، بالكسر ، والتقدير عنده : أول ما أقول إنى أحمد الله ثابت . وكذلك يكون التقدير فى هذه المسألة المشار إليها : ضربى زيدا قائما ثابت .

السادس : أن يكون « ضربى » فاعل بثبت مضمرا ، ويكون المسوغ لتقديره أولا كالمسوغ لتقديره « ثابت » آخرا .

وأجود هذه الأقوال الأول والثانى ، إلا أن الثانى أقل حذفا مع صحة المعنى ، فكان أولى . وإنما قلت : إن الثانى أقل حذفا ، لأنه لم يحذف فيه إلا خبر مضاف إلى مفرد ، والأول حذف فيه خبر ثم نائب عن الخبر مع فعل وفاعل ، لأن الأصل فيه عند من يراه : ضربى زيدا مستقر إذا كان قائما . وأيضا فإن الثانى حذف فيه خبر عامل بقى معموله ، ودلالة المعمول على عامله قوية ، والوجه الأول بقى فيه بعد الحذف معمول عامل أضيف إليه نائب عن الخبر الأصلى الذى هو مستقر ، فضعفت الدلالة لبعد الأصل ، وكثرة الوسائط . وأيضا فإن الحاذف على الوجه الثانى أبين عذرا فى الحذف ، لأن المحذوف لفظه مماثل للفظ المبتدأ ، فيستثقل لذلك ويقوى الباعث على الحذف ، وليس فى قول القائل : ضربى زيدا ضربه قائما ، تعرض لكون زيد وقع به غير الضرب المقارن لقيامه أو لم يقع به ، بل تعرض به كما تعرض بقولك ضربته قائما .

---

(١) فى المسائل المنثورة لأبى على ص ٢٣٥ ، مسألة / ٢٩٨ : تقول : أول ما أقول أنى أحمد الله ، فتكون فى موضع رفع بخبر الابتداء ، وإن أردت الحكاية قلت : « إنى أحمد الله » .

وأما الوجه الثالث من الخمسة ، وهو أن يغنى فاعل المصدر عن الخبر إغناء الفاعل عنه فى نحو : أقائم الزيدان ، فضعفه بيِّن ، لأنه لو صح لصح الاقتصار على المصدر والفاعل ، كما يصح الاقتصار على الوصف وفاعله ، فكان يقال : ضربى ، فيحسن السكوت عليه ، لأن فيه معنى ضربت ، كما يحسن السكوت على : أقائم الزيدان ؟ لأن فيه معنى : أيقوم الزيدان ؟ وفى امتناع ذلك ، وجواز هذا ، دليل على فساد القول بتساويهما .

وأما الوجه الرابع ، وهو أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف فغير صحيح أيضا ، لأن الحال إذا أقيمت مقام الخبر لشبهها بالظرف ، فإما أن لا يقدر لها عامل أو يقدر ، فإن لم يقدر لها عامل لزم من ذلك استغناؤها عما لا يستغنى عنه الظرف ، مع أنه أصل بالنسبة إليها ، ولو جاز ذلك مع المصدر لجاز مع غيره ، فكان يقال : زيد قائما ، لأنه بمعنى فى حال قيام . وإن قدر لها عامل لم يكن ذلك العامل إلا مثل المقدر للظرف ، فكما يقال فى قولك : زيد فى حال قيام ، تقديره : زيد مستقر فى حال قيا م ، كان يقال فى : ضربى زيدا قائما ، ضربى زيدا مستقر قائما ، فيلزم من ذلك الإخبار عن الضرب بما للضارب ، وذلك محال ، وما أفضى إلى المحال محال . وصاحب هذا الوجه الرابع هو ابن كيسان ، قال فى كتابه : وقد يجعلون الحال خبرا للمصدر كالوقت ، فيقولون : ضربك زيدا قائما ، وخروجك معنا راكبا ، قال : وقد يجعلون الواو خبرا للمصدر ، لأنها تكون بمعنى الحال والوقت ، كقولك : قيامك والناس قعود ، وخروجك والركب يسير . وقال : المصدر يكون خبره الحال كقولك : قيامك محسنا ، وإحسانك قائما ، يريد : قيامك فى إحسانك ، وإحسانك فى قيامك .

وأما الخامس فإنه وجه يلزم أبا على القول به[1] ، لأنه أجاز فى قولهم : أول ما أقول إنى أحمد الله ، بالكسر ، أن يكون « إنى » محكيا بالقول[2] ، فيكون من صلته ، ويكون خبر المبتدأ الذى هو : أول ما أقول ، محذوفا ، كأنه قال : أول قولى

---

(١) « به » ليست بالمخطوطة ، والسياق يقتضيها . وهى بالنسخة ب .

(٢) المسائل المنثورة ص ٢٣٥ ، مسألة رقم ٢٩٨ .

هذا الكلام ثابت . فكما جاز أن يحذف الخبر هناك بلا دليل زائد على الحاجة إليه ، كذلك يلزمه تجويز حذف الخبر هنا ، وتقديره بمثل ما قدَّره هناك ، لأن الحاجة إليهما سواء ، والمخبر عنه فى / الصورتين مصدر ، لأن أول القول قولى . والصحيح فى قولهم : أول ما أقول إنى أحمد الله ، بالكسر ، أن يكون كلاما تاما ، فيجعل « أول ما أقول » مبتدأ ، و « إنى أحمد الله » خبره . كأنه قال : مبتدأ كلامى هذا الكلام . ولا يصح أن يقدر « ثابت » خبرا ، لأن ذلك يقتضى ثبوت أول هذا القول ، وأول الشىء غير جميعه ، فيكون الثابت أول حرف من الجملة ، إن نويت حروفها ، وأول كلمة منها إن نويت كلماتها ، وكلاهما ليس مقصودا ، فتعين كونه مردودا . وأيضا فإن تقدير « ثابت » خبرا بعد : إنى أحمد الله ، وبعد : ضربى زيدا قائما ، وأمثالهما ، تقدير ما لا دليل عليه ، إذ ليس هو بالتقدير أولى من غيره من المقدرات الممكنة ، وحذف ما كان فى حذفه ذلك ممنوع .

١/٤٧

وفى رد هذا الوجه الخامس إشعار برد الوجه السادس ، لأن مبناه على تقدير ما لا يتعين تقديره ، وتقدير ما عدم نظيره . فثبت بمجموع ما ذكرته أن أولى الأوجه الستة بالصواب ما ذهب إليه الأخفش ، ويليه الأول ، وما سواهما ضعفه بيّن ، واطراحه متعين .

وأجاز الأخفش فى نحو : أخطب ما يكون الأمير قائما ، رفع قائم خبر أخطب ، فيلزم من ذلك ارتكاب مجازين :

أحدهما : إضافة « أخطب » مع أنه من صفات الأعيان إلى « ما يكون » وهو فى تأويل الكون .

والثانى : الإخبار بقائم مع أنه فى الأصل من صفات الأعيان[1] عن « أخطب ما يكون » مع أنه فى المعنى كون ، لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه ، والحامل على ذلك قصد المبالغة ، وقد فتح بابها بأول الجملة ، فعضدت بآخرها مرفوعا .

وإلى هذا أشرت بقولى : « ورفعها خبرا بعد أفعل مضافا إلى ما موصولة بكان أو يكون جائز . وقولى : وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع » أشرت به إلى نحو قول القائل : ضربى زيدا قائم ، على تقدير : وهو قائم ، فحقه أن يمنع مطلقا ،

---

(١) من أول : إلى ما يكون إلى : « من صفات الأعيان » ليس بالمخطوطة ب ص ١١٢ .

لأنه شبيه بقولك : جاء زيد راكب ، على تقدير : وهو راكب ، لكن الضرورة أباحت حذف المبتدأ المقرون بالفاء فى جواب الشرط وهو أضعف ، فإجازة حذف مبتدأ مقرون بواو الحال أولى . ومثال حذف المبتدأ مقرونا بالفاء قول الشاعر[1] :

بنى ثُعَل لا تَنْكِعُوا العَنْز شِرْبها بنى ثُعَل مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظالم

أراد فهو ظالم .

ص : وليس التالى لولا مرفوعا بها ، ولا بفعل مضمر ، خلافا للكوفيين ، ولا يغنى فاعل المصدر المذكور عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور ، ولا الواو والحالُ المشار إليهما ، خلافا لزاعمى ذلك[2] . ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلا خلافا للفراء ، ولا جملة اسمية بلا واو ، وفاقا للكسائى ، ويجوز إتباع المصدر المذكور ، وفاقا له أيضا .

ش : قد تقدم أن المرفوع بعد لولا الامتناعية مبتدأ ملتزم حذف خبره ، وهو الصحيح ، لأنه إذا كان مبتدأ محذوف الخبر كان نظير المقسم به فى كونه مبتدأ محذوف الخبر للعلم به وسد الجواب مسده ، بل يكون أولى بصحة حذف الخبر ، لأن فى لولا إشعارا بالوجود المانع من ثبوت معنى الجواب ، والوجود الذى يشعر به هو المفاد[3] بالخبر لو نطق به ، ففى حذف الخبر بعد لولا من العذر ما فى حذف خبر المقسم به وزيادة .

وروى عن الفراء أن لولا الامتناعية هى الرافعة للاسم بعدها . وروى غيره من الكوفيين أنه مرفوع بفعل مضمر . والقولان مردودان ، لأنهما مستلزمان مالا نظير له ، إذ ليس فى الكلام حرف يرفع ولا ينصب ، ولا حرف التزم بعده إضمار فعل رافع ، ولا يقبل ما يستلزم عدم النظير ، مع وجدان ماله نظير .

وأيضا فإن المبتدأ أصل المرفوعات على ما بين فى فصل إعراب الاسم[4] ، فأى

---

(١) البيت من الطويل وهو لفلان الأسدى .
الكتاب ٦٥/٣ ، والعينى ٤٤٨/٤ . واللسان « نكع » .
نكع الناقة : جهدها حلبا . شربها : حظها من الماء .

(٢) فى ب : « بل الأحرف » بعد : « ذلك » ، ولا معنى لها .

(٣) المفاد ليست فى ب ص ١١٢ .

(٤) ص ٢٦٤ من هذا الكتاب .

موضع وجد فيه اسم مرفوع محتمل للابتداء وغيره فالابتداء به أولى .

وأيضا فإذا حكم بالابتداء على الاسم الواقع بعد لولا كان المحذوف من الجملة مؤخرا ، وإذا حكم بفاعليته كان المحذوف منها مقدما ، والأواخر بالحذف أولى[1] من الأوائل .

وإذا ثبت أن الابتداء به أولى ، وأن موضعه لا يصلح للفعل ، وجب التحيّل فى تخريج ما وقع بخلاف ذلك ، كقول الشاعر[2] :

ولولا يحسَبون الحلمَ جهلا   لما عَدِم المسيئون احتمالى

أراد : ولولا أن يحسبوا ، فحذف أن ، ورفع الفعل ، والموضع موضع المبتدأ على تقدير أن ، كما قالوا[3] : « تسمع بالمعَيْدِىّ خيرٌ من أن تراه » .

وقد تدخل « لو » على « لا » التى بمعنى « لم » فيليها الفعل لزوما ، فيتخيل أنها لولا الامتناعية ، وليست إياها ، ومنه قول الشاعر[4] :

لا دَرَّ دَرُّكِ إنى قد رَمَيْتُهم   لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدُود

أراد : لو لم أحد ، ومجىء « لا » بمعنى « لم » كثير ، ومنه قول الراجز[5] :

لا هُمَّ إن الحارثَ بن جَبَلَه   زنا على أبيه ثم قتله

وأىُّ شىءٍ سَيِّئٍ لا فَعَله

---

(١) من أول : وأيضا إلى « أولى » ليس فى ب ص ١١٢ .

(٢) البيت من الوافر .

(٣) مجمع الأمثال ١٢٩/١ رقم ٦٥٥ : .... ويروى لأن تسمع .... ، وأن تسمع .... ، وتسمع بالمعيدى لا أن تراه . أول من قاله المنذر بن ماء السماء . يضرب لمن خبره خير من مرآه .

(٤) البيت من البسيط ، وهو للجموح أحد بنى ظفر ، ونسبه أبو تمام لراشد بن عبد الله السلمى .
خزانة الأدب ٢٢١/١ ، وابن يعيش ١٤٦/٨ .

الدر : اللبن ، ودرَّ النبات : التف ، والناقة بلبنها : أدرته ، ولا دَرّ دره : لا زكا عمله . المحدود : الممنوع ، أى منعت النصر . ولا يقبل عذر من لم ينتصر .

(٥) وبقية الأبيات :

وركب الشَّادخة المُحَجَّلة   وكان فى جاراته لا عهد له

قال التبريزى فى شرح أبيات الإصلاح : زنا : ضيق . الشادخة : الغرة يكنى بها عن الأمر اليسير . المحجلة : من التحجيل وهو بياض القوائم ، يقولون فى الشىء المشهور هو أغر محجل . —

وقد تقدم الكلام على مضمون قولى[1] : « ولا يغنى فاعل المصدر المذكور عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور » . وكذا تقدم الإعلام بقول ابن خروف فى نحو : كلُّ رجلٍ / وضيعتُه ، لا يحتاج فيه إلى حذف خبر ، لتمامه وصحة معناه ، وإن قدر : مقرونان ، فلبيان المعنى[2] ، وهذا الذى ذهب إليه ابن خروف هو مذهب مهجور . وكذا القول بأن الحال المذكورة فى نحو : ضربى زيدا قائما ، تغنى عن الخبر لشبهها بالظرف ، هو قول ضعيف ، وقد بينت ضعفه من قبل[3] .

٤٧ / ب

ومنع الفراء وقوع الحال المذكورة فعلا فرارا من كثرة مخالفة الأصل ، وذلك أن الحال إذا سدّت مسدّ الخبر فهو على خلاف الأصل ، وإذا وقع الفعل موقع الحال فهو على خلاف الأصل ، فلا ينبغى أن يحكم بجوازه ، فإنه مخالفة بعد مخالفة . وهذا الذى اعتبره قد دلت[4] العرب على أنه غير معتبر ، بوقوع الجملة الاسمية موقع الحال المذكورة ، فلو لم تقع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة نقلا ، لجاز وقوعها قياسا على وقوع الجملة الاسمية ، ومع ذلك فقد سمع من العرب وقوع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة ، من ذلك قول الشاعر ، أنشده سيبويه[5] :

ورَأْىُ عَيْنَىّ الفتى أباكا يُعطِى الجزيلَ فعليك ذاكا

والمشهور من قول النحويين غير الكسائى أن الحال التى تسد مسد الخبر إذا كانت

= قال ابن يسعون : هذا الرجز لابن العفيف العبدى ، أو عبد المسيح بن عسلة ، قاله فى الحارث بن أبى شمر الغسانى .

وقال ابن الشجرى فى أماليه : زنا على أبيه ، روى بتخفيف النون وتشديدها ، فمن رآه مخففا فمعناه : زنى بامرأته ، ومن رآه مشددا فأصله : زنأ مهموزا ، ومعناه ضيق عليه ، وهذا القول أوجه .

خزانة الأدب ٢٢٩/٤ ، وشرح شواهد المغنى ٦٢٤/٢ ، وكتاب تهذيب إصلاح النطق ٤/٢ – ٥ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٩٢/٤ .

(١) ص ٢٨١ .

(٢) ص ٢٧٧ .

(٣) ص ٢٨١ .

(٤) فى ب : دلت عليه العرب ص ١١٣ .

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج ، الديوان ص ١٨١ .

الكتاب ١٩١/١ وروايته : أخاكا بدل أباكا ، وهى رواية النسخة ب . والعينى ٥٧٢/١ ، والدرر ٧٧/١ .

جملة اسمية لا تستغنى عن الواو ، والذى حملهم على ذلك أن الاستعمال لم يرد بخلافه ، فأفتوا بالتزامه ، ولم ير الكسائى ذلك ملتزما بعد سدها مسد الخبر ، كما لم يكن ملتزما قبله ، وبقوله أقول . وقد كان مقتضى الدليل أن حذف الواو هنا أولى ، لأنه موضع اختصار ، لكن الواقع بخلاف ذلك ، وباب القياس مفتوح ، ومما حكى ابن كيسان : مسرتك ، أخاك قائما أبوه ، ثم قال : فإن قلت : مسرتك أخاك قائما أبوه ، أو مسرتك أخاك هو قائم ، جازت المسألتان عند الكسائى وحده ، فإن جئت بالواو قبل « هو » جازت المسألة فى كل الأقوال .

ومما أجاز الكسائى وحده إتباع المصدر المذكور على وجه لا يقدح فى البيان ، كقولك : ضربى زيدا الشديدُ قائما ، وشربى السَّويق كله ملتوتا . ومن منع احتج بكون الموضع موضِع اختصار ، وأنَّ السماع لم يرد فيه إتباع ، ومن أجازه تبع القياس ، ولم ير عدم السماع مانعا ، لأن الحاجة داعية إلى استعمال ما منعوه فى بعض المواضع ، فإجازته توسعة ، ومنعه تضييق .

ص : ويحذف المبتدأ أيضا جوازا لقرينة ، ووجوبا كالمُخْبَر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم ، أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله ، أو بمخصوص فى باب نعم ، أو بصريح فى القسم[1] ، وإن ولى معطوفا على مبتدأ يليه[2] فعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر صحت المسألة ، خلافا لمن منع . وقد يغنى مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر .

ش : ومن حذف المبتدأ جوازا لقرينة حذفه بعد استفهام عن الخبر ، كقولك : صحيح ، وفى المسجد ، وغدا ، وعشرون ، لمن قال : كيف أنت ؟ وأين اعتكافك ؟ ومتى سفرك ؟ وكم دراهمك ؟

ومن ذلك حذفه عند شم طيب ، أو سمع صوت ، أو رؤية شبح ، فيقال : مسك ، وقراءة ، وإنسان ، بإضمار : هذا ، ونحوه . ولو كان المذكور من هذه الثلاثة ونحوها معرفة جاز جعله خبرا لمبتدأ محذوف ، ومبتدأ لخبر محذوف .

---

(١) من أول : أو بمصدر إلى : « فى القسم » ليس فى ب ص ١١٣ .

(٢) « يليه » ليست فى الأصل وفى التحقيق ، وصحة العبارة تقتضيها لورودها فى الشرح ص ٣٥٧ – ٣٥٩ .

ومن القرائن المحسنة لحذف المبتدأ وجود فاء الجزاء داخلة على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ[1] ، كقوله تعالى[2] : ﴿ مَنْ عمِل صالِحا فلنفسه ومَنْ أساءَ فعليها ﴾ أى : فصلاحه لنفسه ، وإساءته عليها . فحذف المبتدأ لهذه القرائن وأشباهها جائز .

وأما الحذف الواجب فكحذف المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع لتعين المنعوت بدونه لكونه لمجرد مدح ، كقولهم : الحمدُ للهِ الحميدُ ، وصلى الله على محمدٍ سيدُ المرسلين . أو لمجرد ذم ، كقولك : أعوذُ بالله من إبليس عَدُوُّ المؤمنين . أو لمجرد الترحم كقولك : مررت بغلامِك المسكينُ ، فهذه ونحوها من النعوت المقطوعة للاستغناء عنهَا بحصول التعيين بدونها ، لك فيها النصب بفعل ملتزم إضماره ، والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدأ لا يجوز إظهاره ، وذلك أنهم قصدوا إنشاء المدح ، فجعلوا إضمار الناصب أمارة على ذلك ، كما فعلوا فى النداء ، إذ لو أظهر الناصب لخفى معنى الإنشاء وتوهم كونه خبرا مستأنف المعنى ، فلما التزم الإضمار فى النصب التزم أيضا فى[3] الرفع ليجرى الوجهان على سنن واحد .

ومن التزام حذف المبتدأ أن يحذف لكون خبره مصدرا جيء به بدلا من اللفظ بفعله ، كقول الشاعر[4] :

فقالتْ : حنانٌ ما أتى بك ههنا ... أذُو نَسَبٍ أم أنت بالحيِّ عارِف

ومنه قولهم : سمع وطاعة ، أى : أمرى حنان ، وأمرى سمع وطاعة . والأصل فى هذا النوع النصب ، لأنه مصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله ، فالتزم إضمار ناصبه لئلا يجتمع بدل ومبدل منه فى غير إتباع ، ثم حمل المرفوع على المنصوب فى

---

(١) مبتدأ ليست فى ب ص ١١٤ .
(٢) سورة فصلت ، آية : ٤٦ .
(٣) فى ليست فى ب ص ١١٤ .
(٤) البيت من الطويل ، وقائله المنذر بن درهم الكلبى ، كما فى خزانة الأدب ٢٧٧/١ قال : البيت من جملة أبيات للمنذر بن درهم الكلبى ذكرها أبو محمد الأعرابى فى فرحة الأديب وياقوت فى معجم البلدان .
والكتاب ٣٢٠/١ و ٣٤٩ . والعينى ٥٣٩/١ .

التزام إضمار الرافع الذى هو المبتدأ ، قال سيبويه[1] : وسمعت من يوثق بعربيته يقال له : كيف أصبحت ؟ فقال : حمدُ الله وثناء عليه ، أى : أمرى حمد الله . وأنشد قول الآخر[2] :

صبرٌ جميل فكلانا مُبْتَلى

ثم قال سيبويه[3] : « والذى يرفع عليه « حنان » و « صبر » وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره / كترك إظهار ما نصب به . قال : ومثله قول بعض العرب : من أنت ؟ زيدٌ ، أى : من أنت ؟ كلامك زيد ، فتركوا إظهار الرافع ، كترك إظهار الناصب » هذا نصه .

١/٤٨

ومن الملتزم حذفه المخبر عنه بممدوح نعم ، ومذموم بئس ، إذا جعلا خبرى مبتدأين ، فإن للقائل : نعم الرجل زيد ، أن يجعل « زيدا » خبر مبتدأ محذوف ، وأن يجعله مبتدأ مخبرا عنه بنعم وفاعلها ، فعلى القول بأنه خبر ، يكون ما هو له خبر واجب الحذف .

ومن المبتدأ الملتزم حذفه قول العرب : فى ذمتى لأفعلن ، يريدون : فى ذمتى ميثاق ، أو عهد ، أو يمين ، فاقتصروا فى هذا القسم على خبر المبتدأ ، والتزموا حذف المبتدأ ، كما فعلوا عكس ذلك فى قولهم : لعمرك لأفعلنّ . ذكر هذه المسألة أبو على رحمه الله ، ومن شواهد هذا الاستعمال قول الشاعر[4] :

تُسَاوِرُ سَوَّارا إلى المجد والعُلا   وفى ذِمّتى لئن فعلت ليفعلا

ومثال معطوف على مبتدأ يليه فعل لأحدهما قولهم : زيد والريح يباريها ، وفى

---

(١) الكتاب ١/٣١٩ – ٣٢٠ بتصرف .

(٢) هذا رجز ، وقبله : شكا إلىَّ جملى طول السرى ، و لم ينسب لقائل معين فى الكتاب ١/٣٢١ ، وتهذيب إصلاح المنطق ٢٣٠ ، والأشمونى ١/١٨١ – ١٨٢ ، ونسبه السيرافى فى ١/٣١٧ للملبّد بن حرملة الشيبانى .

(٣) الكتاب ١/٣٢١ .

(٤) البيت من الطويل ، وقائلته ليلى الأخيلية من شعر تهجو به النابغة الجعدى وتفضل عليه سوّار بن أوفى القشيرى . الكتاب ٣/٥١٢ ، والمقتضب ٣/١١ ، والعينى ١/٥٦٩ .

هذه المسألة خلاف : فمن البصريين والكوفيين من لم يجزها ، ومنهم من أجازها . فمن أجازها من البصريين جعل التقدير : زيد والريح يجريان يباريها ، فيجريان خبر محذوف ، ويباريها فى موضع نصب على الحال ، فاستغنى بها عن الخبر لدلالتها عليه . ومن أجازها من الكوفيين أجازها حملا على معنى يتباريان ، ولم يحتج إلى تقدير محذوف . واستدل أبو بكر بن الأنبارى على صحة هذا الاستعمال بقول الشاعر[1] :

واعلــم بــأنّك والمنيّــ ـــــةَ شاربٌ بعُقارهـــــا

وقد يقصد اشتراك المضاف والمضاف إليه فى خبر ، فيجيء الخبر مثنى ، كقول بعض العرب : راكب البعير طليحان ، والأصل : راكب البعير والبعير طليحان ، فحذف المعطوف لوضوح المعنى . وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولى : وقد يغنى مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر .

ص : والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر ، وقد يعرفان ، وقد ينكران بشرط الفائدة ، وحصولها فى الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون : وصفا ، أو موصوفا بظاهر أو مقدر ، أو عاملا ، أو معطوفا ، أو معطوفا عليه ، أو مقصودا به العموم . أو الإبهام . أو تالى استفهام ، أو نفى ، أو لولا ، أو واو الحال ، أو فاء الجزاء . أو ظرف مختص أو لاحق به ، أو بأن يكون دعاء ، أو جوابا ، أو واجب التصدير ، أو مقدرا إيجابه بعد نفى . والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه[2] فى نحو : كم مالك !؟ واقصد رجلا خيرٌ منه أبوه .

ش : لما كان الغرض بالكلام حصول فائدة ، وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد ، كان أصل المبتدأ التعريف ، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة ، بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية . ويلزم من كون المبتدأ معرفة فى الأصل كون الخبر نكرة فى الأصل ،

---

(١) البيت من مجزوء الكامل . الدرر ١/٧٨ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما . العُقار : الخمر .

(٢) الكتاب ٢/١٦٠ – ١٦٦ ، ٢٥ – ٢٦ ، بتصرف .

لأنه إذا كان معرفة مسبوقا بمعرفة ، توهم كونهما موصوفا وصفة ، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم ، فكان أصلا .

وأيضا فإن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله ، والفعل يلزمه التنكير ، فاستحق الخبر لشبهه به أن يكون راجحا تنكيره على تعريفه .

وقد يتعرفان ، كقوله تعالى[1] ﴿ الله ربنا وربكم ﴾ و[2] ﴿ محمد رسول الله ﴾ ، وقد ينكران ، كقوله تعالى[3] : ﴿ ولعبدٌ مؤمن خير من مشرك ﴾ .

ونبهت قائلا : « بشرط الفائدّة » على أن عدم حصولها مانع من كون المبتدأ والخبر كلاما ، سواء كانا معرفتين أو نكرتين ، أو معرفة ونكرة . وقولى : وحصولها فى الغالب بكذا وكذا » تنبيه على أن الفائدة قد يندر حصولها فى الإخبار عن نكرة خالية من جميع ما ذكر ، كقول من خرقت له العادة برؤية شجرة ساجدة ، أو بسماع حصاة مسبحة : شجرة سجدت ، وحصاة سبحت .

ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بظاهر قوله تعالى[4] : ﴿ ولعبدٌ مؤمن خير من مشرك ﴾ وفى الحديث : « شوهاء ولود خير من حسناء عقيم »

ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بمقدر قولهم : السمن منوان بدرهم ، أى : منوان منه بدرهم ، فمنوان نكرة ابتدئ بها لأنها موصوفة بوصف مقدر ، ومنه قوله تعالى[5] ﴿ يَغْشَى طائفة منكم وطائفةٌ قد أهمتهم أنفسُهم ﴾ فالواو واو الحال ، وطائفة مبتدأ خبره ما بعده ، وجاز الابتداء بها لأنها موصوفة بمقدّر ، كأنه قال : وطائفة من غيركم ، وهم المنافقون . ومن هذا القبيل قول الشاعر[6] :

---

(١) سورة الشورى ، آية : ١٥ .
(٢) سورة الفتح ، آية : ٢٩ .
(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٢١ .
(٤) الآية السابقة .
(٥) سورة آل عمران ، آية : ١٥٤ .
(٦) البيت من البسيط .
تاج العروس – شج – ... وأنشد الميدانى فى الأمثال : إنى لأكثر ...
وفى مجمع الأمثال ٤١٥/٢ رقم ٤٦٦٤ يضرب لمن يصيب فى التدبير مرة ويخطئ مرة . سامه : كلفه ، =

إنِّى لأكثر مما سُمْتِنى عجبا   يدٌ تَشُجُّ وأخرى منك تأسونى

أى : يد منك تشج ، فيد مبتدأ خبره تشج ، ومنك صفة مخصصة حذفت للعلم بها ، كما حذفت صفة طائفة فى الآية ، ومنه قول الآخر[1] :

وما برح الواشُون حتى ارتَمْوا بنا   وحتى قلوبٌ عن قلوب صوادفُ

أى قلوب منا ، عن قلوب منهم .

ومثال الابتداء بنكرة عاملة قوله ﷺ[2] : « أمر بمعروف صدقة . ونهى عن منكر صدقة » .

ويدخل فى هذا أيضا المضاف إلى نكرة كقوله[3] : « خمس صلوات كتبهن الله على العباد » .

ومثال الابتداء بنكرة لأجل عطفها قول الشاعر[4] :

= وأكثر ما يستعمل فى العذاب والشر . تشج : تجرح . تأسو : تعالج .

فيـد مبتدأ خبره تشج فى ب وليست بالأصل .

(١) البيت من الطويل . ذكره فى ديوان الحماسة ١٤٩/٢ ولم ينسبه ، وبعده :

وحتى رأينا أحسن الوصل بيننا   مُسَاكَنةً لا يَقْرِفُ الشرَّ قارفُ

صوادف : معرضة .

(٢) رياض الصالحين ١١٦/٢ ، ٢٩٦/٦ ، ٢٤٩/٧ . وشرح النووى ٢٣٣/٥ و ٩١/٧ – ٩٢ ، ونصه « وأمر بالمعروف صدقة ، ونهى من المنكر صدقة » . وفى رواية أخرى : وأمر بالمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة .

(٣) أخرجه أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه فى مسانيدهم عن عبادة بن الصامت ، نيل الأوطار ٣٤٤/١ .

(٤) البيت من البسيط . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٢/٧ – ٣٣ ، غير منسوب .

عندى اصطِبارٌ وشَكْوى عند قاتلتى   فهل بأعجبَ من هذا امرؤٌ سمعا / ٤٨/ب

ومثله قول رؤبة[١] :

حتى ترامَى بالظُّنون الظُّنَّنِ تَخْلِطُ قولِ الكاذبين المُيَّن

إذ مِنْ هنٍ قولٌ وقولٌ من هنِ

ومثال الابتداء بنكرة لأجل العطف عليها قوله تعالى[٢] : ﴿ طاعةٌ وقولٌ معروف ﴾على أن يكون التقدير : طاعة وقول معروف أمثل ، أو نحو ذلك ، وهو أحد تقديرى سيبويه .

ومن الابتداء بالنكرة لأجل العطف عليها قول الشاعر[٣] :

غرابٌ وظبىٌ أعْضَبُ القَرْنِ نادَيا   بِصَرْمٍ وصِرْدَانُ العَشِىِّ تصيح

---

(١) الشعر من الرجز . فى اللسان « هنا » البيت الأخير . والديوان ص ١٦١ وفى الأصل : حتى ترى ما ... تخلط .

(٢) سورة محمد ، آية : ٢١ .

(٣) البيت من الطويل . وهو لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود كما فى أمالى القالى ١٥٩/٢ ، وفيها ثلاثة أبيات بعد هذا البيت .

وفى شعر عروة بن أذينة للدكتور يحيى الجبورى ص ٤١١ فيما نسب لعروة ولغيره من الشعراء ، وروايته : غراب ... نادبا ببين . وعلق فى الهامش : البيتان فى جمع الجواهر للحصرى ص ٥١ ، وهما مع بيت ثالث فى مصارع العشاق ٣١٣/١ لعبيد الله ... وقال : نادبا : من الندب ، وهو البكاء وتعداد محاسن الميت ، أى منبئا بفراق .

ورواية :ناديا ، بالياء هى الصحيحة التى توافق المعنى .

أعضب : مكسور القرن . صرم : قطع . صرادن : جمع صُرَد وهو طائر يصطاد العصافير .

وقول العرب[1] : « شهرٌ ثَرَى ، وشهرٌ تَرَى ، وشهر مَرْعى » ومنه قول الشاعر[2] :

فيــومٌ علينــا ويــومٌ لنـــا   ويــوم نُسَاءُ ويـــوم نُسَرّ

ومثال النكرة المبدوء بها لأجل العموم ، ما روى من قول ابن عباس رضى الله عنهما[3] : « تمرة خير من جرادة ، ومن كلام العرب »[4] : خُبَأَةُ صِدْق خيرٌ من يَفَعة سَوْء .

ومثال المبتدأ بها لقصد الإبهام : ما أحسن زيدا[5] .

ومثال التالية استفهاما : أرجل فى الدار ؟

ومثال التالية نفيا : ما رجل فى الدار .

ومثال التالية لولا ، قول الشاعر[6] :

---

(١) فى اللسان – ثرا – والعرب تقول : شَهْرٌ ثرى ، وشهرٌ تَرَى ، وشهر مرعى وشهر استوى .. فأما قولهم : ثرى ، فهو أول ما يكون المطر ... والمعنى شهر ذو ثرى ... وشهر ترى أى أن النبت يُنَفَف فيه حتى ترى رءوسه ... وأما قولهم : مرعى فهو إذا طال بقدر ما يمكن النعم أن ترعاه ، ثم يستوى ويكتهل .

وراجع مجمع الأمثال ٣٧٠/١ رقم ١٩٩٧ يعنون شهور الربيع ... وترك التنوين فى ثرى ومرعى لإتباع ترى .

(٢) البيت من المتقارب ، وقائله النمر بن تولب . العينى ٥٦٥/١ ، والدرر ٧٦/١ ، وشرح المرادى على التسهيل ص ١٣٤ .

(٣) الموطأ حج / ٢٣٦ .

(٤) مجمع الأمثال للميدانى ٢٤٢/١ رقم / ١٢٨٥ . الخبأة : المرأة التى تطلع ثم تختبئ ، ويقال غلام يافع ويفعه وغلمان يفعه أيضا فى الجمع ، أى جارية خفرة خير من غلام سوء .

(٥) من أول : « ومثال » إلى : « زيدا » من النسخة ب .

(٦) البيت من البسيط . شرح المرادى ص ١٣٤ غير منسوب . والعينى ٥٣٢/١ ، والدرر ٧٦/١ ، =

لولا اصطبارٌ لأودَى كلُّ ذى مِقة حين استقلتْ مطاياهن للظَّعَـن

ومثال التالية واو الحال قول الشاعر[٣] :

عَرَضْنا فَسَلَّمنـا فسلَّـم كارهـا علينا وتَبْريحٌ من الوجد خانِقُه

وقال آخر[٤] :

سَرَينا ونَجْمٌ قد أضاء فمذ بَدا محَيّاك أخْفى ضوؤُه كلَّ شارق

ومثال التالية فاء الجزاء قول العرب فى مثل[٥] : إن ذهب عَيْرٌ فعيرٌ فى الرباط .

ومثال التالية ظرفا مختصا : عندك مال . وقُيِّد بالاختصاص تنبيها على أنه لو جيء به غير مختص لم يفد الإخبار به ، نحو : عند رجل مال .

وأشرت بقولى : « أو لا حق به » إلى الجار والمجرور المختص ، نحو : لك مال[٦] . وإلى الجملة المشتملة على فائدة ، نحو[٧] : قصدك غلامه رجل ، فإنه جائز

= غير منسوب فيهما .

أودى : هلك . مقة : حب . الظعن : الرحيل .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله عبد الله بن الدمينة .

شرح ديوان الحماسة ٨٢/٢ وفيه : الغيظ بدل الوجد .

وراجع شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٥/٧ – ٣٦ . وديوانه ص ٥٣ .

(٤) البيت من الطويل . شرح المرادى ص ١٣٤ وروايته : شربنا .. غير منسوب . والعينى ٥٤٦/١ ، والدرر ٧٦/١ ، غير منسوب فيهما . السرى : السير ليلا . شارق : طالع من الشرق .

(٥) فى جمهرة الأمثال ١٠٩/١ : إن هلك ، بدل ، إن ذهب . العير الحمار . ويضرب المثل فى الشىء يقدر على العوض منه ، فيستخف بفقده ، ومجمع الأمثال ٢٥/١ رقم ٨٢ .

(٦) من أول : « وأشرت » إلى « لك مال » ليس فى ب ص ١١٦ .

(٧) قال المرادى ص ١٣٥ : قال الشيخ أثير الدين : ولا أعلم أحدا أجرى هذه الجملة مجرى الظرف والمجرور إلا هذا المصنف .

جواز : عندك رجل ، لأن فى تقديم هذه الجملة وشبهها خبرا ما فى تقديم الظرف من رفع توهم الوصفية ، مع عدم قبول الابتداء .

ومثال الابتداء بنكرة لكونها دعاء قول الشاعر[1] :

لقد أَلَّبَ الواشون ألبا بجمعهم   فتُربٌ لأفواه الوشاة وجندلُ

ومثال الابتداء بنكرة لكونها جوابا قولك – لمن قال : ما عندك ؟ – درهم ، فدرهم مبتدأ ، خبره محذوف ، والتقدير : درهم عندى ، ولا يجوز أن يكون التقدير : عندى درهم ، إلا على ضعف ، لأن الجواب ينبغى أن يسلك به سبيل السؤال ، والمقدم فى السؤال هو المبتدأ ، فكان هو المقدم فى الجواب . ولأن الأصل تأخير الخبر ، فترك فى مثل : عندى درهم ، لأن التأخير يوهم الوصفية ، وذلك مأمون فيما هو جواب ، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب .

ومثال الابتداء بنكرة لأنها واجبة التصدير قولك : مَنْ عندك ؟ وكم درهما مالُك ؟ فمن وكم نكرتان ، وجاز الابتداء بهما لأنهما بمنزلة نكرة مسبوقة باستفهام ، لأنهما متضمنان معنى حرفه .

ومثال النكرة المقدر إيجابها بعد نفى قولهم[2] : شَرٌّ أهر ذا ناب ، فإنه بمعنى : ما أهر ذا ناب إلا شر . ومثله قول الشاعر[3] :

قَدَرٌ أحلَّكَ ذا المجاز وقد أَرَى   وأبيَّ مالَكَ ذو المجاز بدار

أى ما أحلك ذا المجاز إلا قدر . ومثله[4] :

---

(١) البيت من الطويل . الكتاب ٣١٥/١ ، والمقتضب ٢٢٢/٣ ، وابن يعيش ١٢٢/١ ، وفيها : لبينهم بدل بجمعهم . ألب : اجتمع . الجندل : الحجارة .

(٢) مثل يضرب فى ظهور أمارات الشر ومخايله ، القاموس المحيط « هر » ومجمع الأمثال ٣٧٠/١ رقم ١٩٩٤ . وأهره : جعله يهر ، أى يصوت .

(٣) البيت من الكامل . وقائله مُؤَرِّج السلمى من شعراء الدولة الأموية . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٠/٧ ، وخزانة الأدب ٢٧٢/٢ ، وشرح المرادى ص ١٣٥ . أرى : أعلم معلق عن العمل لوجود ما النافية بعده . أبى : مضاف إلى ياء المتكلم بعد رد اللام المحذوفة ، أو أصله أبين جمع أب ، حذفت النون للإضافة ، وأدغمت الياء فى الياء . وذو المجاز بدار : مبتدأ وخبر ، ولك متعلق بمحذوف حال .

(٤) البيت من الطويل .

قضاءٌ رمى الأشقى بسَهْم شقائه وأغرى بسبل الخير كلَّ سعيد

والمبتدأ عند سيبويه[1] فى نحو : كم مالك ؟ « كم » مع أنه نكرة ، والخبر « مالك » مع أنه معرفة ، وكذا نحو : مررت برجل أفضلُ منه أبوه ، أفضل عنده مبتدأ ، وأبوه خبر ، فجعل النكرة مبتدأ ، والمعرفة خبرا ، لأن وقوع ما بعد أسماء الاستفهام نكرة وجملة وظرفا أكثر من وقوعه معرفة ، وعند وقوعه غير معرفة لا يكون إلا خبرا نحو : من قائم ؟ ومن قام ؟ ومن عندك ؟ فحكم على المعرفة بالخبرية ليجرى الباب على سنن واحد ، وليكون الأقل محمولا على الأكثر ، والكلام على أفعل التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام .

ص : والأصل تأخير الخبر ، ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر ، أو فاعلية المبتدأ ، أو يقرن بالفاء ، أو بإلا لفظا أو معنى فى الاختيار ، أو يكنْ لمقرون بلام الابتداء ، أو لضمير الشأن أو شبهه ، أو لأداة استفهام . أو شرط ، أو مضاف إلى إحداهما .

ش : قد تقدم الإعلام بأن المبتدأ عامل فى الخبر ، وإذا كان عاملا فحقه أن يتقدم كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها ، لا سيما عامل لا يتصرف ، ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر ، لكن أجيز تقديمه لشبهه بالفعل فى كونه مسندا ، ولشبه المبتدأ بالفاعل فى كونه مسندا إليه . إلا أن جواز تقديمه مشروط بالسلامة من اللبس . فلو كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ ، لأنه لا يتميز من الخبر إلا بذلك ، فإن كان له قرينة معنوية يحصل بها التمييز لم يجب تقديم المبتدأ ، وذلك نحو قول حسان رضى الله عنه[2] :

قبيلةٌ ألأَمُ الأحْياء أكرمُها وأغْدَرُ الناس بالجيران وافيها

---

(١) الكتاب ٢/٢٥ – ٢٦ ، ١٦٠ – ١٦١ .

(٢) البيت من البسيط . الدرر ١/٧٦ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما . والديوان ص ٢٥٩ : وشرح المرادى ص ١٣٦ .

ونحو قول الآخر[1] :

وأغناهما أرضاهما بنصيبه وكلٌّ له رزقٌ من الله واجب

فألأم الأحياء ، وأغناهما خبران مقدمان ، وأكرمها وأرضاهما مبتدآن/ مؤخران ، 1/49
مع التساوى فى التعريف ، لأن المعنى إنما يصح بذلك . ومثل ذلك قول الآخر[2] :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناءُ الرجال الأباعد

فبنونا خبر مقدم ، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر ، لأن مراد القائل الإعلام بأن بنى أبنائهم كبنيهم ، فالمؤخر مشبه ، والمقدم مشبه به ، لا يستقيم المعنى إلا بهذا التأويل ، والأصْل تقديم المشبه وتأخير المشبه به ، كقولك : زيد زهير شعرا ، وعمرو عنترة شجاعة ، وأبو يوسف أبو حنيفة فقها ، وسهل فى البيت العكس وضوح المعنى ، والعلم بأن الأعلى لا يشبه بالأدنى عند قصد الحقيقة ، فلو تقدم زهير على زيد ، وعنترة على عمرو ، وأبو حنيفة على أبى يوسف لم يمتنع ، لأن المعنى لا يُجْهَل . ومن تقديم الخبر وهو معرفة للعلم بكونه خبرا قول الشاعر[3] :

جانيك مَنْ يجنى عليك وقد تُعْدى الصحاحَ مَباركُ الجُرْبِ

---

(1) البيت من الطويل . مجالس ثعلب ٨٥/١ .

(2) البيت من الطويل . شرح المرادى ص ١٣٦ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٤/٤ . والعينى ٥٣٢/١ ، والدرر ٧٦/١ ، غير منسوب فيها .

(3) البيت من الكامل . فى جمهرة الأمثال ٣٠٦/١ - ٣٠٧ : المثل من شعر لذُؤَيْب بن كعب بن عامر ، وروايته : جانيك .... فتجربُ الجُرْبُ ، وبعده :

والحرب قد تَضْطر جانيها إلى سوء المضيق ودُونها الرُّحْبُ

وفى اللسان - جنى - ومنه قوله : .... فتجربُ الجربُ

أبو عبيد : قولهم : جانيك من يجنى عليك ، يضرب مثلا للرجل يعاقب بجناية ، ولا يؤخذ غيره بذنبه ....
وقال أبو الهيثم ... يراد به : الجانى لك الخير من يجنى عليك الشرَّ وأنشد : .... تعدى الصَحاحَ مباركُ الجرب
وقد جاء البيت فى العقد الفريد ٣٥/١ و ١٥/٥ و ٢٣٧ ، وبعده :

ولرب مأخوذ بذنب عشيرة ونجا المقارف صاحب الذنب

والبيتان لذؤيب بن كعب بن عمرو .
ونسبه فى تهذيب الآثار لابن جرير الطبرى ٣٢/١ لزهير بن أبى سلمى .

أى جانيك الذى تعود جنايته عليك ، يعنى العاقلة ، فمن يجنى مبتدأ ، لأن المعنى عليه .

ومن تقديم الخبر لوضوح المعنى مع مساواته المبتدأ فى التنكير[1] قوله ﷺ : « مسكين مسكين رجل لا زوج له » .

ولو كان المبتدأ مخبرا عنه بفعل فاعلُه ضمير مستتر نحو : زيد قام ، لم يجز تقديم الخبر ، لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل . فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم ، كقولك فى : الزيدون قاموا : قاموا الزيدون ، على أن يكون « قاموا » خبرا مقدما ، ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة : أكلونى البراغيث ، لأن تقديم الخبر أكثر فى الكلام من تلك اللغة ، والحمل على الأكثر راجح .

ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بالفاء نحو : الذى يأتينى فله درهم ، لأن سبب اقترانه بالفاء شبهه بجواب الشرط ، فلم يجز تقديمه ، كما لا يجوز تقديم جواب الشرط .

ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بإلا لفظا أو معنى ، كما فى قوله تعالى[2] : ﴿ وما محمد إلا رسول ﴾ وكقوله تعالى[3] ﴿ إنما أنت نذير ﴾ وأشرت بقولى : فى « الاختيار » إلى أن تقديم الخبر المقترن بإلا قد يرد فى الشعر ، كقول الكميت[4] :

فيا ربِّ هل إلا بكَ النصرُ يُبْتَغى ... عليهم وهل إلا عليك المُعَوَّل

ومما يمنع تقديم الخبر اقتران المبتدأ بلام الابتداء ، لأن اقترانها به يؤكد الاهتمام بأوليته ، وتقدم خبرها عليها مناف لذلك فمنع ، ولأجل استحقاقها للتصدير امتنع تأثر مصحوبها بأفعال القلوب فى نحو : علمت لزيدٌ كريم ، فإن وقع ما يوهم تقديم خبر مصحوبها حكم بزيادتها ، أو بتقدير مبتدأ بينها وبين مصحوبها الظاهر ، كقول الشاعر[5] :

---

(١) « مع مساواته المبتدأ فى التنكير » لبس فى ب ص ١١٧ .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٤٤ .

(٣) سورة هود ، آية : ١٢ .

(٤) البيت من الطويل . شرح المرادى ص ١٣٦ . والعينى ١/٥٣٤ ، والدرر ١/٧٦ .

(٥) البيت من الكامل . شرح المرادى ص ١٣٧ والعينى ١/٥٥٦ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

خالى لأنت ومَنْ جريرٌ خالـه   يَنَل العَلاء ويكـرم الأخـوالا

فلك أن تجعل اللام من قوله : لأنت ، زائدة : كزيادتها فى قول الراجز[1] :

أمُّ الحُلَـيْس لعَجُـوزٌ شَهْرَبَـهْ   ترضَى من اللحم بعظم الرَّقبـه

ولك أن تجعلها لام ابتداء داخلة على مبتدأ خبره أنت ، كأنه قال : خالى لهو أنت . وزيادتها أولى ، لأن مصحوب لام الابتداء مؤكَّد بها ، وحذف المؤكَّد مناف لتوكيده .

ومن زيادتها مع الخبر قول كثير[2] :

أصاب الرّدى مَنْ كان يهوى لكِ الرَّدى   وجُنَّ اللواتى قُلْنَ عَزّةُ جُـنَّتِ

فهـنّ لأولى بالجنـون وبالجفـا   وبالسّيِّئـات ما حَيِين وحَـيَّت

ومن زيادتها قول الشاعر[3] :

وبنـفسى لَهُمـومٌ   فهـى حَـرّى آسفـة

ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ ضمير الشأن ، كقولك : هو زيد منطلق ، لأنه لو قدم خبره عليه فقيل : زيد منطلق هو لم يعلم كونه ضمير الشأن ، ولتوهم كونه مؤكدا للضمير المستكن فى الخبر .

وفى حكم ضمير الشأن قول القائل : كلامى زيد منطلق ، فإن تأخير « كلامى » وتقديم : زيد منطلق ، ممتنع ، لأن سامع قولك : زيد منطلق ، قد علم أنه كلامك ، فيتنزل قولك « كلامى » بعد ذلك منزلة قولك : كلامى هو كلامى ، ولا فائدة فى ذلك .

ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ بعض أسماء الاستفهام أو الشرط نحو : أيُّهم

---

(١) نسب لرؤية بن العجاج ، ولعنترة بن عروس . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٥/٤ ، والعينى ٥٣٥/١ ، وديوان رؤبة ص ١٧٠ . شهربة : عجوز .

(٢) البيتان من الطويل . غريب الحديث ٥٥٧/١ ، و ١٢١/٢ . ويراجع الديوان ص ١٠٧ ففيه البيت الأول ، والأغانى ٢٩/٩ .

(٣) من مجزوء الرمل .

أفضل ؟ ومَنْ يقمْ أقمْ معه . وكذا الحكم فى الابتداء بما أضيف إلى بعض أسماء الاستفهام والشرط .

ص : ويجوز نحو : فى داره زيدٌ ، إجماعا ، وكذا : فى داره قيام زيد ، وفى دارها عبدُ هند ، عند الأخفش .

ش : نحو فى داره زيد ، جائز بلا خلاف ، إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر ، ولا بأس بذلك ، لأنه مقدم الرتبة ، فأجمع على جوازه ، كما أجمع فى باب الفاعل على جواز نحو : ضرب غلامَه زيدٌ .

وأجاز الأخفش تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ، وسوَّى فى ذلك بين الصالح للحذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، نحو : فى داره قيام زيد ، وبين ما لا يصلح لذلك نحو : فى دارها عبد هند ، وبقوله أقول : لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد . فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه ما كان المضاف إليه مقدرا معه ، إلا أن تقديم ضمير ما يصلح أن يقام / مقام المضاف أسهل ، ومنه قول العرب : فى أكفانه درج الميت ، وقول الشاعر[1] :

٤٩/ ب

بمَسْعاته هلكُ الفتى أو نجاتُه ... فنفسَك صُنْ عن غَيِّها تك ناجيا

ص : ويجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام ، أو مضافا إليها ، أو مصحِّحا تقديمه الابتداء بنكرة ، أو دالا بالتقديم على ما لا يُفهم بالتأخير ، أو مسندا دون أمّا إلى أنّ وصلتها ، أو إلى مقرون بإلا لفظا أو معنى ، أو إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر ، وتقديم المفسِّر إن أمكن مُصَحِّح ، خلافا للكوفيين إلا هشاما ، ووافق الكسائى فى جواز نحو : زيدا أجَلُه مُحْرِزٌ ، لا فى نحو : زيدا أجلُه أحرز .

ش : قد تقدم التنبيه على أن الاستفهام له صدر الكلام ، وأن المبتدأ يجب تقديمه إن كان بعض أدواته ، نحو : مَنْ عندك ؟ أو مضافا إلى بعض أدواته نحو ، غلامُ مَنْ عندك ؟

---

(١) البيت من الطويل . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤١/٦ ، والفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ورقة ٩٨ ظ غير منسوب فيهما عن الرسالة .

وكذلك يجب تقديم الخبر إذا كان مضافا إلى[1] بعض أدواته ، نحو : صبيحة أى يوم سفرُك ؟

وقد تقدم أن من[2] مُصَحِّحات الابتداء بنكرة أن تخبر عنها بظرف مقدم مختص ، نحو : عندك رجل ، وإنما كان تقديمه مصححا لأن تأخيره يوهم كونه نعتا ، وتقديمه يؤمن معه ذلك . وكذلك النكرة المخبر عنها بجار ومجرور مختص نحو : لك مال ، أو بجملة متضمنة لما تحصل به الفائدة ، نحو : قصَدَك غلامُه رجلٌ ، فلولا الكاف[3] من « قصدك » لم يفد الإخبار بالجملة ، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الإخبار بهما .

وإلى الظرف المختص واللاحق به من الجار والمجرور والجملة أشرت بقولى : « أو مصححا تقديمه الابتداء بنكرة » وأما قولى : « أو دالا بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير » فأشرت به إلى نحو : لله درك ، من الجمل التعجبية ، فإن تعجبها لا يفهم إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، وكذلك نحو[4] : ﴿ سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تُنْذِرهم ﴾ من الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية ، فإن الخبر فيها لازم التقديم ، وذلك أن المعنى : سواء عليهم الإنذار وعدمه ، فلو قدم ﴿ أأنذرتهم ﴾ لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة ، وذلك مأمون بتقديم الخبر ، فكان ملتزما .

ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى أنّ المفتوحة وصلتها ، كقولك : معلوم أنك فاضل ، وكقوله تعالى[5] : ﴿ وآية لهم أنّا حملنا ذريتهم ﴾ وسبب التزام ذلك خوف التباس المكسورة بالمفتوحة ، أو خوف التباس أنْ المصدرية بالكائنة بمعنى لعل ، أو خوف التعرض لدخول إنّ على أنّ مباشرة ، وفى ذلك من الاستثقال ما لا يخفى ، فلو ابتدئ بأنّ وصلتها بعد أمّا لم يلزم تقديم الخبر ، لأن المحذورات الثلاثة مأمونة بعد أمّا ، إذ لا يليها إنّ المكسورة ، ولا أنّ التى بمعنى لعل ، فجائز أن يقال :

---

(١) الأصل ليس فيه « مضافا إلى » والسياق يقتضيها .

ولم يمثل الشارح للخبر إذا كان أداة استفهام مثل : كيف أنت ؟ ومتى سفرك ؟

(٢) « من » ليست بالمخطوطة ، والسياق يقتضيها .

(٣) فى ب بدل الكاف : القصد .

(٤) سورة يس ، آية : ١٠

(٥) سورة يس ، آية : ٤١ .

أمّا معلوم فأنك فاضل ، وأمّا أنّك فاضل فمعلوم ، ومنه قول الشاعر[1] :

دَأْبى اصطِبارٌ وأمّا أنّنى جَزِع   يوم النَّوَى فلِوَجْدٍ كادَ يبْرِينى

ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى مقرون بإلا لفظا أو معنى ، نحو قولك : ما فى الدار إلا زيدٌ ، وإنما عندك عمرٌو . وكذلك الخبر المسند إلى ملتبس بضمير ما التبس[2] بالخبر ، كقول الشاعر[3] :

أهابُك إجلالا ومابك قُـدْرةٌ   علىَّ ولكنْ ملءُ عينٍ حبيبُها

فحبيبها مبتدأ ملتبس بضمير العين ، وملء عين خبر واجب التقديم ، لأنه لو أخر وقدم حبيبها لعاد الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة ، فالتزم تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، ليؤمن بذلك المحذور .

وذكر الالتباس أولى من ذكر الإضافة ، لأن الالتباس يعم الإضافة وغيرها ، فمثال الالتباس بالإضافة ما فى البيت من قول الشاعر[4] :

ولكن ملء عين حبيبها

ومثال الالتباس بغير الإضافة قولك : معرض عن هند المرسل إليها .

وإذا التبس المبتدأ بضمير اسم ملتبس بالخبر وأمكن تقديم صاحب الضمير صحت المسألة عند البصريين وهشام الكوفى ، فى نحو : زيدا أجَلُه مُحْرزٌ ، لأنه لم يَفصِل بين المنصوب وناصبه أجنبى ، بخلاف : زيدا أجلُه أحرز ، فإن الأجل وإن كان الفعل خبره ، فإن الإخبار بالفعل على خلاف الأصل ، لأن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بهما كلام ، فعد المبتدأ قبلهما أجنبيا ، بخلاف وقوعه قبل اسم الفاعل ، فإن اتصال المبتدأ به على الأصل ، لأنه مفرد .

قلت : وقد يفرق بين الصورتين بأن اسم الفاعل[5] لا يجب تأخيره فلا يمتنع

---

(١) البيت من البسيط . شرح أبيات مغنى اللبيب ٩٣/٥ ، والعينى ٥٣٦/١ ، والدرر ٧٧/١ غير منسوب فيها . الدأب : العادة . النوى : البعد .

(٢) فى ب : ما لم يلتبس ص ١١٩ .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله هو نصيب بن رباح الأكبر . العينى ٥٣٧/١ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) هو رقم ٣ .

(٥) من أول : فإن اتصال إلى : « اسم الفاعل » ليس فى ب ص ١١٩

تقديم معموله ، بخلاف الفعل فإن تأخيره إذا وقع خبر مبتدأ واجب ، فلا يجوز تقديم معموله ، لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، وهذه شبهة شهرت عند النحويين ، وفيها – إذا لم تقيد[1] – ضعف ، لأن تقديم معمول العامل العارض منع تقدمه منبه على ما كان له من جواز التقدم قبل عروض العارض ، فالحكم بجوازه أولى من الحكم بمنعه ، ما لم يكن فى ذلك إخلال ملازم ، لأن منعه مفوّت للتنبيه على الأصل ، ولأجل ذلك جاز أن يقدّم على : لن ، ولا واللام الطلبيتين معمولات معمولاتهن نحو : زيدا لن أضرب ، وعمْرا / لم أكرم ، العلمَ لتطلبْ ، والجاهل لا تصحبْ .

١٥٠

وقول أبى على : إن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بهما كلام ، فعدّ المبتدأ قبلهما أجنبيا ، تخيّل جدلى لا ثبوت له عند التحقيق ، لأن الجملة لا توقع موقع المفرد إلا لتؤدى معناه ، وتقوم مقامه ، فلا يعدّ ما هى له خبر أجنبيا ، كما لا يعد أجنبيا ما المفرد له خبر .

فالحاصل أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون من التسوية فى الجواز بين : زيدا أجلُه محرزٌ ، وزيدا أجلُه أحرز ، بل الأخير أولى بالجواز ، لأن العامل فيه فعل ، وعامل المثال الأول اسم فاعل ، فمن منع الآخر دون الأول فقد رجح فرعا على أصل ، ومن منعهما فقد ضيق رحيبا ، وبعد قريبا . ومن حجج البصريين قول الشاعر[2] :

خيرا المبتغيـة حـاز وإن لم يقض فالسعى بالرشاد رشاد

فهذا مثل : زيدا أجله أحرز .

فصل : ص : الخبر مفرد وجملة ، والمفرد مشتق وغيره ، وكلاهما مغاير للمبتدأ لفظا ، متحد به معنى ، ومتحد به لفظا دال على الشهرة وعدم التغير ، ومغاير له مطلقا دال على التساوى حقيقة أو مجازا ، أو قائم مقام مضاف ، أو مشعر بلزوم حالٍ تُلْحِق العين بالمعنى ، والمعنى بالعين مجازا .

---

(١) فى ب : تعمد .

(٢) البيت من الخفيف . ذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٢٤ .

ش : المراد هنا بالمفرد ما لعوامل الأسماء تسلط على لفظه ، عاريا كان من إضافة وشبهها ، أو ملتبسا بأحدهما ، نحو : زيد منطلق ، وعمرو صاحبك ، وبشر قائم أبوه .

والجملة ما تضمن جزأين ليس[1] لعوامل الأسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما ، نحو : زيد أبوه عمرو ، وبشر حضر أخوه . فنحو : قائم أبوه من المثال الثالث ليس بجملة عند المحققين ، لتسلط العوامل على أول جزأيه .

والمراد هنا بالمشتق ما دل على متصف مصوغا من مصدر مستعمل أو مقدر ، فذو المصدر المستعمل نحو : ضارب ومضروب وحسن وأحسن منه ، وذو المصدر المقدر نحو : رِبْعة وحَزَوّر وحَضاجِر[2] ، من الصفات التى لا مصادر لها ولا أفعال ، فتقدر لها مصادر كما تقدر للأفعال التى لم تستعمل لها مصادر .

وغيرِ المشتق ما عُرِّى مما رسم به المشتق .

وكل واحد من النوعين إذا أخبر به عن مبتدأ فالأكثر أن يغايره لفظا ويتحد به معنى ، نحو : هذا زيد ، وزيد فاضل . فالشخص المشار إليه بهذا هو المعبر عنه بزيد ، فقد اتحدا معنى وتغايرا لفظا ، وكذا زيد فاضل . وقد يقصد بالخبر المفرد بيان الشهرة وعدم التغيير ، فيتحد بالمبتدأ به لفظا ، ويكون أيضا على نوعين ، مشتقا كقول رجل من طيىء[3] :

خليلى خليلى دون ريْبٍ وربّما ألَان امْرُؤٌ قولا فظُن خليلا

وغير مشتق كقول أبى النجم[4] :

أنا أبو النجم وشعرى شعرى

أى خليلى من لا أشك فى صحة خُلته ، ولا يتغير فى حضوره ولا غيبته ، وشعرى ما ثبت فى النفوس من جزالته ، والتوصل به من المراد إلى غايته . وقد يفعل مثل

---

(١) « ليس » من النسخة ب .

(٢) الحزور : الغلام القوى ، والرجل القوى والضعيف ضد . إبل حضاجر أكلت الحَمْض وشربت فانتفخت خواصرها . القاموس المحيط .

(٣) البيت من الطويل . ذكر فى المساعد ٢٢٥/١ .

(٤) البيت من الرجز . الكامل ٤٢/١ ، وابن يعيش ٢٩٨/١ ، وشرح شواهد المغنى ٣٤/٥ ، وخزانة الأدب ٢١١/١ ، والدرر ٣٥/١ ، والديوان ص ٩٩ .

هذا بجواب الشرط ، كقولك : من قصدنى فقد قصدنى ، أى فقد قصد من عرف نجاح قاصده . ومنه قول النبى ﷺ[1] : « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » .

وقد يكون الخبر المفرد مغايرا للمبتدأ فى لفظه ومعناه ، والحامل على ذلك الإعلام بالتساوى فى الحكم حقيقة ، كقوله تعالى[2] ﴿ وأَزْوَاجه أمهاتهم ﴾ أو مجازا كقول الشاعر[3] :

ومُجاشِعٌ قَصَبٌ هَوَتْ أجوافُها   لو يُنفَخُون من الخُئُورة طاروا

وقد يكون المغاير لفظا قائما مقام مضاف كقوله تعالى[4] ﴿ هم درجات عند الله ﴾ وكقوله تعالى[5] : ﴿ ولكنّ البرَّ مَنْ آمن بالله ﴾ أى : هم ذوو درجات ، ولكن البرَّ برُّ من آمن .

ويدخل فى هذا الدال على التساوى مجازا ، فيقدر « مثل » مضافا إلى الخبر فى قولهم : زيد زهير ، ومجاشع قصب ، ونحو ذلك .

وقد يكون المغاير لفظا ومعنى مشعرا بحال تلحق العين بالمعنى ، والمعنى بالعين ، فالأول كقولك : زيد صوم ، تريد بذلك المبالغة ، كأنك جعلته نفس الصوم ، ولا يراد بذلك : ذو صوم ، لأن ذلك الصوم يصدق على القليل والكثير . وهو صوم لا يصدق إلا على المدمن للصوم ، وكذلك ما أشبهه . والثانى قولهم : نهار فلان صائم ، وليله قائم ، ومنه[6] : ﴿ والنهار مبصرا ﴾ وقول الشاعر أنشده سيبويه[7] :

---

(١) رياض الصالحين ص ٣ وأوله : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرىء ما نوى .. » .

(٢) سورة الأحزاب ، آية : ٦ . ومختصر الزبيدى ٨٦/١ .

(٣) البيت من الكامل . فى اللسان « جشع وخور » : ومجاشع قصب هوت أجوافه . وفى ديوان جرير ص ١٥٨ :

لا يخفينّ عليك أن مجاشعا   لو ينفخون من الخئور لطاروا

(٤) سورة آل عمران ، آية : ١٦٣ .

(٥) سورة البقرة ، آية : ١٧٧ .

(٦) سورة يونس ، آية : ٦٧ ، النمل ، آية : ٨٦ ، وغافر ، آية : ٦١ .

(٧) البيت من البسيط . الكتاب ١٦١/١ غير منسوب . ونسبه المبرد فى الكامل إلى رجل من أهل البحرين ٣٣١/٤ ، وراجع المحتسب ١٨٤/٢ الساج : شجر .

أمّا النهارُ ففى قَيْد وسِلْسِلة والليلُ فى جوف مَنْحُوتٍ من السَّاج

ومن هذا القبيل قولهم : شِعرٌ شاعر ، ومَوتٌ مائت .

ص : ولا يتحمل غير المشتق ضميرا ما لم يؤول بمشتق ، خلافا للكسائى ، ويتحمله المشتق خبرا أو نعتا أو حالا ما لم يرفع ظاهرا ، لفظا أو محلا ، ويستكنّ الضمير إن جرى متحملُه على صاحب معناه ، وإلا برز ، وقد يستكن إن أمن اللبْس وفاقا للكوفيين .

ش : مثال الخبر الذى لا يتحمل ضميرا لكونه غير مشتق ولا مؤول بمشتق قولك مشيرا إلى الأسد المعروف : هذا أسد ، فأسد لا ضمير فيه لأنه خال من معنى الفعل . فلو وقع موقع مشتق لجرى مجراه فى تحمل الضمير ، كقولك مشيرا إلى رجل شجاع : هذا أسد ، ففى / أسد حينئذ ضمير مرفوع به لأنه مؤول بما فيه من معنى الفعل ، فلو أسند إلى ظاهر لرفعه كقولك : رأيت رجلا أسدا أبوه ، ومنه قول الشاعر[1] :

٥٠ ب

وليلٍ يقول الناسُ من ظُلُماته سواءٌ صحيحاتُ العُيُونِ وعُورها

كأنّ لنا منه بيوتا حصينة مُسُوحا أعاليها وساجا كُسُورها

فرفع الأعالى والكسور بمسوح وساج ، لإقامتها مقام سود ، وإذا جاز ارتفاع الظاهر بالجامد لتأوله بمشتق ، كان ارتفاع المضمر به أولى ، لأنه قد يرفع المضمر ما لا يرفع الظاهر ، كأفعل التفضيل فى أكثر الكلام . وإذا رفع الجامد القائم مقام مشتق ضميرا أو ظاهرا ، جاز أن ينصب بعد ذلك تمييزا وحالا ، كقول الشاعر[2] :

تُخَبِّرنا بأنك أَحْوَذِىٌّ وأنت البَلْسَكاءُ بنا لُصوقا

---

(١) البيتان من الطويل ، وهما لمضرس بن ربْعى الأسدى ، ونسبا إلى شبيب بن البرصاء ، ولعوف بن الأحوص الكلابى . خزانة الأدب ٢/٢٩١ ، والحماسة البصرية ٢/٢٤٣ وروايتها :

يقول القوم .... سواء بصيرات ....

مسوح : جمع مسح بكسر الميم ، وهو نسيج من الشعر الأسود . ساج : نوع من الشجر .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله أبو العميثل . اللسان — بلسك .

والبلسكاء : بفتح الباء والسين وبكسرهما ، نبت ينشب فى الثياب ، القاموس المحيط وفى النسخة ب البلكساء ص ١٢١ .

وإذا ثبت تحمل الجامد ضميرا ، ورفعه ظاهرا التأوله بمشتق ، لم يرتب فى أن المشتق أحق بذلك ، وقد حكم الكسائى وحده بذلك للجامد المحض ، كقولك : هذا زيد ، وزيد أنت . وهذا القول وإن كان مشهورا انتسابه إلى الكسائى دون تقييد ، فعندى استبعاد فى إطلاقه ، إذ هو مجرد عن دليل ، ومقتحم بقائله أوعر سبيل . والأشبه أن يكون الكسائى قد حكم بذلك فى جامد عرف لمسماه معنى لازم لا انفكاك عنه ، ولا مندوحة منه ، كالإقدام والقوة للأسد ، والحرارة والحمرة للنار[1] ، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان المحذور ، وأمكن أن يقال معذور . وإلا فضعف رأيه فى ذلك بين ، واجتنابه متعين .

وأما الخبر المشتق إذا لم يرتفع به ظاهر لا لفظا نحو : زيد قائم غلامُه ، ولا محلا نحو : عمرو مرغوب فيه ، فلا بد من رفعه ضميرا ، فإن جرى رافعه على صاحب معناه استكن الضمير دون خلاف ، فإن برز فالبارز مؤكد للمستكن . وإن جرى رافعه على غير صاحب معناه لزم إبرازه عند البصريين ، والكوفيين عند خوف اللبس ، كقولك : زيد عمرو ضاربه هو ، والزيدانَ العمران ضاربهما هما ، « فهو » فاعل مسند إليه ضاربه وهو عائد على زيد ، والهاء عائدة على عمرو ، و « هما » فاعل مسند إلى ضاربهما ، وهو عائد على الزيدان ، والمضاف إليه عائد على العمران ، وأفرد « ضارب » المسند إليه المثنى ، لأنه واقع موقع فعل مجرد مسند إلى فاعل بارز ، فالإبراز فى مثل هذا مجمع عليه ، لكون المعنى ملتبسا بدونه ، فلو كان المراد صدور الضرب من المبتدأ الثانى ووقوعه على الأول لاستكن الضمير بإجماع ، لعدم الحاجة إلى إبرازه . ومثال الإبراز المجمع عليه قول الشاعر[2] :

لكلِّ إلفَيْن بَيْنٌ[3] بعد وصلهما ... والفرقدان حِجَاه مقتفيه هما

والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه ، ليجرى الباب على سن واحد . وخالفهم الكوفيون فلم يلتزموا الإبراز عند

---

(١) فى النسخة ب : للشمس ص ١٢٢ .

(٢) البيت من البسيط ، راجع المساعد على تسهيل الفوائد ٢٢٩/١ ، غير منسوب . الحجى : اللزوم . حَجِىَ به كرضى لزمه .

(٣) بين ليست فى ب ص ١٢٢ .

أمن اللبس ، وبقولهم أقول لورود ذلك فى كلام العرب ، كقول الشاعر[1] :

قومى ذُرا المجدِ بانُوها وقد علمت بكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطان

فقومى مبتدأ ، وذرا المجد مبتدأ ثان ، وبانوها خبر جار على ذرا المجد فى اللفظ ، وهو فى المعنى لقومى ، وقد استغنى باستكنان ضميره عن إبرازه لعدم اللبس ، ومثله قول الشاعر أيضا[2] :

إن الذى لهواكِ آسَفَ رهْطَه لجديرةٌ أن تصطفيه خليلا

ومثله أيضا قول الآخر[3] :

تـرَى أرْبَاقَهُم مُتَقَلِّدِيها إذا حَمِىَ الحديدُ على الكُماة

وتكلف بعض المتعصبين فقال : تقدير البيت الأول : قومى بانو ذرا المجد بانوها ، وتقدير البيت الثانى : لأنت جديرة أن تصطفيه ، وتقدير البيت الثالث : ترى أصحَاب أرباقهم متقلديها . والصحيح حمل الأبيات على ظاهرها ، دون تكلف ما يتم المعنى بعدمه .

والكلام على المشتق الواقع نعتا وحالا كالكلام عليه إذا وقع خبرا ، فمَنْ الْتزم إبراز الضمير عموما مع الخبر الجارى على غير صاحب معناه ، التزمه مع النعت والحال الجارين على غير ما هما له ، أمن اللبس أو لم يؤمن ، ومن لم يلتزم الإبراز فى الخبر إلا عند خوف اللبس ، لم يلتزمه فى النعت والحال إلا عند خوف اللبس ومن النعت الجارى على غير ما هو له دون إبراز ضمير قراءة ابن أبى عبلة[4] : ﴿ يُؤْذَنَ لكم إلى طعامِ غير ناظرين إناه ﴾ بخفض « غير » .

---

(١) البيت من البسيط . العينى ٥٢٧/١ ، والدرر ٧٢/١ ، غير منسوب فيهما . ذرا : جمع ذروة ، وهى أعلى الشيء . كنه : حقيقة .

(٢) البيت من الكامل .

(٣) البيت من الوافر . الإنصاف مسألة / ٨ غير منسوب .

الأرباق : الحبال جمع رِبق ، وهو حبل به عدة عُرًى يشدبه البَهْم .

(٤) سورة الأحزاب ، آية : ٥٣ ، وأولها : ﴿ يأيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبى إلا أن يؤذن لكم ... ﴾ فى مشكل إعراب القرآن لمكى ٢/٢٠٠ – ٢٠١ : ونصب « غير » على الحال من الكاف والميم فى « لكم » والعامل فيه « يؤذن » .... ولا يحسن أن يجعل « غير » وصفا لطعام لأنه يلزم فيه أن يظهر الضمير الذى فى =

وإن كان الجارى على غير ما هو له من خبر ونعت وحال فعلا ، وأمن اللبس ، اغتفر ستر الضمير ، كقولك : زيد الخبز يأكله . فلو خيف اللبس وجب الإبراز كقولك : غلام زيد يضربه هو ، إذا كان المراد أن زيدا يضرب الغلام .

ص : والجملة اسمية وفعلية ، ولا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الأنبارى وبعض الكوفيين ، ولا قسمية خلافا لثعلب .

ش : الجملة الواقعة خبرا إن كانت اسمية فمثالها : الله فضله عظيم ، وإن كانت فعلية فمثالها[1] : ﴿ الله يجتبى إليه من يشاء ﴾ ويدخل فى الاسمية المصدرة بحرف عامل فى المبتدأ ، والشرطية المصدرة باسم غير معمول للشرط / ، ويدخل فى الفعلية الشرطية المصدرة بحرف ، أو باسم معمول للشرط ، فمثال الإخبار بجملة مصدرة بحرف عامل فى المبتدأ[2] : ﴿ الله لا إله إلا هو ﴾ و[3] ﴿ والذين يُمَسِّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نُضيع أجرَ المصلحين ﴾ ومثال الإخبار بشرطية مصدرة باسم غير معمول للشرط : الله مَنْ يطعه ينج . ومثال الإخبار بشرطية مصدرة بحرف : الله إن تسأله يعطك . ومثال الإخبار بجملة شرطية مصدرة باسم معمول للشرط : الله مَنْ يَهد فلا مضل له .

١/٥١

ومنع أبو بكر بن الأنبارى ومن وافقه الإخبار بجملة طلبية ، نظرا إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملا للصدق والكذب ، والجملة الطلبية ليست كذلك . وهذا

= « ناظرين » فيلزم أن تقول : غير ناظرين أنتم إناه ، لأن اسم الفاعل إذا جرى صفة أو خبرا أو حالا أو صلة على غير من هو له لم يستتر فيه ضمير الفاعل ، وذلك فى الفعل جائز .. والقراءة بجر « غير » لابن أبى عبلة فى معجم القراءات ١٣٣/٥ ، ومراجعة العكبرى ١٠٥/٢ ، والبحر ٢٤٦/٧ ، والكشاف ٢٧١/٣ ، وقراءة الجر خطأ عند البصريين ، التبيان للعكبرى ١٠٦٠/٢ ، وفى الكشاف ... وليس بالوجه لأنه جرى على غير ما هو له .

(١) سورة الشورى ، آية : ١٣ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٢٥ .

(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٧٠ .

نظر واه ، لأن خبر المبتدأ لا خلاف فى أن[1] أصله أن يكون مفردا ، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب ، فالجملة الواقعة موقعه حقيقة بأن لا يشترط احتمالها للصدق والكذب ، لأنها نائبة عما لا يحتملهما .

وأيضا فإن وقوع الخبر مفردا طلبيا نحو : كيف أنت ؟ ثابت باتفاق ، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع ، ومع ذلك فهو مسموع شائع فى كلام العرب ، كقول رجل من طيىء[2] :

قلتُ مَنْ عِيلَ صبرُه كيف يَسْلو ... صاليا نارَ لَوْعة وغرام

وروى عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية ، وهو أيضا منع ضعيف إذ لا دليل عليه ، مع ورود الاستعمال بخلافه ، كقول الله تعالى[3] : ﴿ والذين هاجروا فى الله مِنْ بعد ما ظُلِموا لَنُبَوِّئنَّهم فى الدنيا حسنة ﴾ وكقول الشاعر[4] :

جَشَأَتْ فقلت اللّذْ خشيت ليأتِيَنْ ... وإذا أتاكِ فلاتَ حينَ مَناص

ص : وإن اتحدت بالمبتدأ معنى هى أو بعضُها استغنت عن عائد ، وإلا فلا ، وقد يحذف إن علم ونصب بفعل أو صفة ، لفظا أو محلا ، ويجوز حذفه بإجماع إن كان مفعولا[5] : [والمبتدأ كل أو شبهه فى العموم والافتقار ، ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك ، ولا يخص جوازه بالشعر خلافا للكوفيين] .

ش : فالجملة المتحدة بالمبتدأ معنى كحديث وكلام ، ومنه ضمير الشأن والقصة كقوله تعالى[6] : ﴿ قُلْ هو الله أحد ﴾ وكقوله[7] : ﴿ فإذا هى شاخصة أبصار

---

(١) « أن » ليس فى ب ص ١٢٣ .

(٢) البيت من الخفيف . الدرر ٧٣/١ . وحاشية يس ١٦٠/١ .

(٣) سورة النحل ، آية : ٤١ .

(٤) البيت من الكامل .
شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٤٥/٦ غير منسوب
جشأت نفسه : نهضت وثارت للقىء .

(٥) مابين المعقوفتين ليس بالمخطوطة وهو منقول من تحقيق د . بركات وهو موجود بالنسخة ب و لم يشر الشارح هنا إلى نهاية المتن وبداية الشرح ، فالجملة المتحدة بالمبتدأ معنى ، ليست بالمخطوطة والسياق يقتضيها .

(٦) سورة الإخلاص ، آية : ٢ .

(٧) سورة الأنبياء ، آية : ٩٧ .

الذين كفروا ﴾ ومن الإخبار عن مفرد بجملة اتحدت به معنى قول النبى ﷺ[1] : « أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلى لا إله إلا الله » .

والجملة المتحد بعضها بالمبتدأ معنى كل جملة تتضمن ما يدل على ما يدل عليه المبتدأ بإشارة أو غيرها ، كقوله تعالى[2] : ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو وعاصم وحمزة ، وكقوله تعالى[3] : ﴿ والذين يُمَسِّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين ﴾ لأن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة ، فيتحصل به ما كا ن يتحصل بضميره ، مع تأكد الاعتناء ، ومزيد الثناء .

ويكثر الاتحاد لفظا ومعنى تعظيما لأمر المحدَّث به[4] ، كقوله تعالى[5] : ﴿ وأصحابُ اليمين ما أصحاب اليمين ﴾ .

فإن لم يتحد بالمبتدأ معنى الجملة ولا بعضها لم تستغن عن ضمير ، وإلى هذا أشرت بقولى : وإلا فلا ، ونبهت بكون الجائز الحذف منصوب اللفظ والمحل بفعل أو صفة ، على أن[6] غير ذلك لا يحذف كالمرفوع مطلقا ، وكالمنصوب بحرف ، وكالمجرور بإضافة غير صفة . ثم بينت جواز حذف الضمير إذا علم ، ونصب بفعل أو صفة لفظا أو محلا . فمثال المنصوب بفعل لفظا قول الشاعر[7] :

ثلاثٌ كلُّهن قتلتُ عمدا ... فأخزى الله رابعة تعود

---

(١) الأشمونى ١٦٢/١ ، والموطأ ٢١٥/١ كتاب القرآن ، ٤٣٣ كتاب الحج .
(٢) سورة الأعراف ، آية : ٢٦ . فى الإتحاف : واختلف فى « ولباس التقوى » فنافع وابن عامر والكسائى وكذا أبو جعفر بنصب السين عطفا على لباسا﴿ يا بنى آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يوارى سوآتكم وريشا ، ولباس التقوى .... ﴾ووافقهم الحسن والشنبوذى . والباقون بالرفع إما مبتدأ ، وذلك ثان ، وخير خبر الثانى ... وإما خبر محذوف أى وهو ...
(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٧٠ .
(٤) فى النسخة ب : المحدث عنه أو المحدث به ص ١٢٣ .
(٥) سورة الواقعة ، آية : ٢٧ .
(٦) فى النسخة ا : على أن ذلك ....
(٧) البيت من الوافر ، الكتاب ٨٦/١ ، خزانة الأدب ١٧٧/١ غير منسوب فيهما .

ومثال المنصوب بفعل محلا قول الآخر[1] :

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نساءُ ويوم نُسَرّ

أراد الأول : ثلاث كلهن قتلتهن عمدا ، وأراد الآخر : ويوم نساء فيه ، ويوم نسر فيه .

ومثال المنصوب بصفة لفظا قول الراجز[2] :

غَناءُ نفس العفافُ المغنى والخائفُ الإملاقِ لا يستغنى

ومثال المنصوب بصفة محلا قول الشاعر[3] :

سُبْلُ المعالى بنو الأعلين سالكة والإرثُ أجدرُ مَنْ يَحْظَى به الولدُ

ومثال الجائز حذفه بإجماع لكونه مفعولا به والمبتدأ كل ، قراءة ابن عامر[4] : ﴿ وكلٌّ وعد الله الحسنى ﴾ ، ومثال ذلك قول الراجز[5] :

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدّعى علىّ ذنبا كلُّه لم أصنع

فلو كان المبتدأ غير كل ، والضمير مفعول به ، لم يجز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلا فى الاضطرار ، والبصريون يجيزون ذلك فى الاختيار ، ويرونه ضعيفا ، ومنه قراءة السلمى[6] : ﴿ أفحكمُ الجاهلية يَبْغُون ﴾ بالرفع . ومثل هذه القراءة

---

(١) ذكر من قبل فى ص ٢٩٣ .

(٢) فى الأصل ، وفى المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٣٣ غير منسوب فيهما ، وروايتهما : غنى نفس العفاف ... ولعل ما ذكرناه أقرب إلى الصواب . فغناء نفس : مبتدأ ومضاف إليه ، والخبر العفاف المغنيها ، وإنما كان الضمير هنا منصوبا لفظا لدخول « ال » على الصفة .

(٣) البيت من البسيط . وذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٣٤ غير منسوب . وإنما كان الضمير هنا منصوبا محلا لخلو الصفة من « ال » والأصل : سالكتها .

(٤) سورة النساء ، آية : ٩٥ ، والحديد ، آية : ١٠ .

فى الإتحاف ٤٠٩ : واختلف فى ﴿ وكل وعد الله الحسنى ﴾ هنا ، فابن عامر يرفع اللام على أنه مبتدأ .... وقد أجازه الفراء وهشام ، وورد فى السبعة فوجب قبوله ، انتهى . والبصريون لا يجيزون هذا إلا فى الشعر ، قال السمين : لكن نقل ابن مالك إجماع الكوفيين والبصريين عليه إذا كان المبتدأ كلا ... والباقون بالنصب .

(٥) مطلع قصيدة لأبى النجم العجلى ، خزانة الأدب ١/١٧٣ ، والدرر ١/٧٣ . وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧/٤٨٠ ، والديوان ص ١٣٢ .

(٦) سورة المائدة ، آية : ٥ . وقراءة الرفع للسلمى وابن وثاب وأبى رجاء والأعرج وإبراهيم النخعى . معجم =

قول الشاعر[1] :

وخالدٌ يَحْمَدُ أصحابُه بالحقِّ لا يُحْمَدُ بالباطل

هكذا رواه أبو بكر بن الأنبارى برفع خالد وأصحابه[2] .

ص : ويغنى عن الخبر باطراد ظرف ، أو حرف جر تامٌ معمول فى الأجود لاسم فاعلِ كَوْنٍ مطلق ، وفاقا للأخفش تصريحا ولسيبويه إيماء ، لا لفعله ، ولا للمبتدأ ، ولا للمخالفة ، خلافا لزاعمى ذلك . وما يعزى للظرف من خبرية وعمل فالأصح كونه لعامله ، وربما اجتمعا لفظا .

ش : ذهب الكوفيون إلى أن الظرف من نحو : زيد خلفك ، منصوب بمخالفته المبتدأ ، حكاه ابن كيسان والسيرافى . وهذا القول فاسد من أربعة أوجه : أحدها : أن تخالف المتباينين فى معنًى نسبته إلى كل واحد منهما كنسبته إلى / الآخر ، فإعماله فى أحدهما ترجيح من غير مرجح . ٥١ ب

الثانى : أن المخالفة بين الجزأين محققة فى مواضع كثيرة ، ولم تعمل فيها بإجماع ، نحو : أبو يوسف أبو حنيفة ، وزيد زهير ، ونهارك صائم . وأنت فطر ، وهم درجات ، فلو صلحت المخالفة للعمل فى الظرف المذكور لعملت فى هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها .

الثالث : أن المخالفة معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال ، فلا يصح أن تكون عاملة ، لأن العامل عملا مجمعا عليه لا يكون غير مختص ، هذا إذا كان العامل لفظا ، مع أنه أقوى من المعنى ، فالمعنى إذا عدم الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه .

الرابع : أن المخالفة لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل فى الظرف عند تأخره ، لأن فيه عندهم عائدا هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدم ،

= القراءات ٢/٢١٥ . وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧/٢٨١ .

(١) البيت من السريع ، وقائله الأسود بن يعفر .

شرح أبيات مغنى اللبيب ٦/٤٨ ، ٧/٢٨٠ ، وضبط « يحمد » الثانية بفتح الياء وضمها أولى .

(٢) فى ب : .... أبو بكر الأنبارى وأصحابه برفع خالد .

فإعمال ذلك العائد فى الظرف لقربه منه أحق . فبان بهذه الأوجه فساد ما ذهب إليه الكوفيون .

وذهب ابن خروف إلى أن عامل النصب فى الظرف المذكور المبتدأ نفسه ، وقال : هو مذهب سيبويه ، وحمله على ذلك أن سيبويه قال فى باب ما ينتصب من الأماكن والوقت[1] : قد تنتصب لأنها موقوع فيها ، ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها ، كما أن العِلْم إذا قلت : أنت الرجل علما ، عمل فيه ما قبله ، وكما عمل فى الدرهم عشرون إذا قلت : عشرون درهما ثم قال سيبويه[2] : « فالمكان هو خلفك » ثم أردفه بنظائر وقال[3] : « فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، وصار بمنزلة المنون الذى عمل فيما بعده نحو العشرين ، ونحو : خير منك عملا ، فصار : زيد خلفك ، بمنزلة ذلك ، والعامل فى خلف الذى هو فى موضعه ، والذى هو فى موضع خبره ، كما أنك إذا قلت : عبد الله أخوك ، فالآخر رفعه الأول ، وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام ، وهو منفصل منه » هذا نصه ، وهو يحتمل أربعة أوجه : أحدها : كون الظرف منصوبا بعامل معنوى ، وهو حصول المبتدأ فيه ، بقوله : فانتصبت لأنها موقوع فيها ، ومكون فيها . ويحتمل قوله : عمل فيها ما قبلها على عمل المبتدأ فى المحل . فيكون للظرف على هذا التقدير عامل نصب فى لفظه وهو المعنى المذكور ، وعامل رفع فى محله وهو المبتدأ ، وهذا الوجه باطل إذ لا قائل به ، ولأن الحصول لو عمل فى الظرف العرفى وهو الخلف وشبهه لعمل فى الظرف اللغوى كالكِيس والكُوز ، فكان يقال : المالُ الكيسَ ، والماءُ الكوزَ ، بالنصب ، بل الحصول المنسوب إلى الكيس والكوز ونحوهما أولى بالعمل ، لأنه حصول إحاطة وإحراز ، وإذا لم يصلح للعمل وهو أقوى ، فغيره بعدم العمل أولى .

والوجه الثانى : « كون الظرف منصوبا بالمخالفة كقول الكوفيين ، فإنه يوهمه سيبويه بقوله فى الباب المذكور : فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره »

---

(١) الكتاب ١/٤٠٣ .

(٢) الكتاب ١/٤٠٤ .

(٣) الكتاب ١/٤٠٦ .

فظاهر هذا القول شبيه بما حكاه ابن كيسان من قول الكوفيين : إن الظرف منصوب بالمخالفة ، لأنك إذا قلت : زيد أخوك ، فالأخ هو زيد . وإذا قلت : زيد خلفك ، فالخلف ليس بزيد ، فمخالفته له عملت فيه النصب ، وقد تقدم إبطال هذا القول . فسيبويه برىء ممن عوّل عليه ، وجنح إليه ، لأنه قال حين مثل بظروف بعد مبتدآت : « وعمل فيها ما قبلها » وهذه عبارة لا تصلح أن يراد بها إلا شيء متقدم على الظرف ، والمخالفة بخلاف ذلك . فتيقن أن مراده غير مراد الكوفيين .

الوجه الثالث : ما ذهب إليه ابن خروف من أن عامل النصب فى الظرف المذكور المبتدأ نفسه ، واحتماله أظهر من الوجهين المتقدمين ، وهو أيضا مخالف لمراد سيبويه . وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى ، ولو قصد ذلك سيبويه نصا لم يُعَوَّل عليه ، لأنه يبطل من سبعة أوجه : أحدها أنه قول مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين ، مع عدم دليل ، فوجب اطراحه .

الثانى : أن قائله يوافقنا على أن المبتدأ عامل رفع ، ويخالفنا بادعاء كونه عامل نصب ، وما اتفق عليه إذا أمكن أولى مما اختلف فيه ، ولا ريب فى إمكان تقدير خبر مرفوع ناصب للظرف . فلا عدول عنه .

الثالث من مبطلات قول ابن خروف : أنه يستلزم تركيب كلام تام من لفظين : ناصب ومنصوب ، لا ثالث لهما ، ولا نظير له ، فوجب اطراحه .

الرابع : أنه قول يستلزم ارتباط متباينين دون رابط ، ولا نظير لذلك ، ومن ثمّ لم يكن كلاما نحو : زيد قام عمرو ، حتى يقال : إليه ، أو نحوه .

الخامس : أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل ، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغنى عن تقدير الفاعل ، فكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغنى عن تقدير الخبر .

السادس : أن الظرف الواقع موقع الخبر / من نحو : زيد خلفك ، نظير المصدر من نحو : ما أنت إلا سيرا ، فى أنه منصوب مغن عن مرفوع ، والمصدر منصوب بغير المبتدأ ، فوجب أن يكون الظرف كذلك ، إلحاقا للنظير بالنظير . ١٥٢

السابع : أن عامل النصب فى غير الظرف المذكور بإجماع من ابن خروف ومنا لا يكون إلا فعلا أو شبيهه ، أو شبيه شبيهه ، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك ، فلا يصح

انتصاب الظرف المذكور به .

الوجه الرابع من محتملات كلام سيبويه : أن ينتصب الظرف المذكور بمستقر أو استقر أو شبههما ، وكلام سيبويه قابل لاستنباط ذلك منه ، لأنه قال قاصدا للظروف الواقعة بعد المبتدأ : وعمل فيها ما قبلها ، كما أن العِلْمَ إذا قلت : أنت الرجل علما ، عمل فيه ما قبله . فما قبلها يحتمل أن يريد به الذى قبلها فى اللفظ وهو المبتدأ ، ويحتمل أن يريد به الذى قبلها فى التقدير وهو مستقر أو استقر أو شبههما ، إلا أن الاحتمال الأول يفضى إلى المحذورات المتقدم ذكرها ، والاحتمال الثانى لا يفضى إليها ، فكان أولى بمراده ، ويؤيد أولويته فى إرادته أنه شبه ناصب الظرف بما نصب التمييز فى قوله : خير عملا ، وناصب التمييز خبر لا مبتدأ ، فينبغى أن يكون ناصب الظرف خبرا لا مبتدأ ، فإن ذلك أليق بالنظير ، وأوفق فى التقدير . وكذا قوله : « فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره » يحتمل أن يريد بما هو فيه المبتدأ ، ويحتمل أن يريد به ما حذف من مستقر ونحوه وهو الأولى ، لما ذكرت من أن تقديره لا يفضى إلى المحذورات السالفة ، ويؤيد ذلك أيضا قوله : « وهو غيره » أى ما هو فى الظرف غير المبتدأ ، واحتاج إلى هذه العبارة لينبه على أن بين الظرف والمبتدأ مقدرا ، وهو خبر للمبتدأ ، وعامل فى الظرف ، وأنه غير للمبتدأ ، ولا يصح أن يعاد هو إلى المبتدأ ، والهاء من غيره إلى الظرف ، لأن الإعلام بذلك إعلام بما لا يجهل ، بخلاف الإعلام بأن ثم مقدرا هو غير المبتدأ وعامل فى الظرف ، فإن الحاجة داعية إليه . ويتأيد ذلك أيضا بقوله : « وصار بمنزلة المنون الذى عمل فيما بعده ، نحو العشرين ، ونحو خير منك عملا » فإن فى « صار » ضميرا عائدا على ما هو فيه وهو غيره ، و قد ثبت أنه ما يقدر من مستقر ونحوه ، وجعل نسبة هذا المقدر من الظرف كنسبة خير من عملا ، وفيه أيضا إشعار بأنه لا يريد بما المبتدأ بل الخبر المقدر ، لأن خيرا من قوله : « خير عملا » خبر مبتدأ محذوف تقديره : أنت أو هو خير عملا ، وجعل ما هو خبر نظيرا لخبر ، أولى من جعله نظيرا لمبتدأ . ثم قال : « فصار زيد خلفك بمنزلة ذلك » أى صار زيد قبل خلفك بمنزلة مستقر ، لأنه يدل عليه ، ويجعله فى الذهن مشارا إليه ، ثم قال : والعامل فى خلف الذى هو فى موضعه »

أى الذى خلف فى موضعه ، والذى خلف فى موضعه[1] هو مستقر أو نحوه من أسماء الفاعلين ، فإنه الخبر فى الحقيقة ، فالظرف فى موضعه لأنه عمدة ، والظرف فضلة ، ثم قال : والذى هو فى موضع خبره » يعنى استقر ونحوه من الأفعال الدالة على كون مطلق ، فإن الظرف إذا علق بفعل فذلك الفعل فى موضع الخبر الأصلى ، وهو اسم الفاعل ، فأشار سيبويه بهذا إلى جواز تعليق الظرف باسم فاعل وبفعل ، ونبه على أن تقدير اسم الفاعل أولى ، بأن أضاف الموضع إلى ضميره ، ولو قال : أو الذى هو فى موضع خبره ، لكان أبين ، لكن من كلام العرب وقوع الواو موقع أو حيث لا تصلح الجمعية ، كقوله تعالى[2] : ﴿ مَثْنى وثُلاث ورُباع ﴾ ووقوع أو موقع الواو حيث تتعين الجميعة ، كقول الشاعر[3] :

مِن بين مُلْجِم مُهْرِه أو سافِع

ويدل على أن تقدير[4] اسم الفاعل أولى أربعة أوجه : أحدها : أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد ، كقول الشاعر[5] :

لكَ العِزُّ إنْ مَوْلاك عَزَّ وإن يَهُن ... فأنت لدى بُحْبُوحَةَ الهُونِ كائن

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف فى كلام يستشهد به ، وإلى هذا البيت ونحوه أشرت بقولى : « وربما اجتمعا لفظًا » .

الثانى : أن الفعل لا يغنى تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على أنه فى موضع رفع ، واسم الفاعل مغن عن تقديره ، وتقدير ما يغنى أولى من تقدير ما لا يغنى .

الثالث : أن كل موضع وقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل ، وبعض مواضعه غير صالح للفعل ، نحو : أمّا عندك فزيد ، وجئت فإذا عندك

---

(١) « والذى خلف فى موضعه » ليس فى ب ص ١٢٦ .

(٢) سورة النساء ، آية : ٣ ، وفاطر ، آية : ١ .

(٣) البيت من الكامل ، وقائله حميد بن ثور الهلالى ، وصدره :
قوم إذا سمعوا الصَّريخ رأيتهم . سافع : ممسك بناصية فرسه . الديوان ص ١١١ . العينى ١٤٦/٤ ، وشرح شواهد المغنى ٥١/٢ ، وروايته : ما بين ...

(٤) فى ب : تقديم .

(٥) البيت من الطويل ، العينى ٥٤٤/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٢/٦ ، والدرر ٧٥/١ ، وبحبوحة: وسط .

زيد ، لأن « أمّا » وإذا المفاجأة لا يليهما فعل .

الرابع : أن الفعل المقدر جملة بإجماع ، واسم الفا عل عند المحققين ليس بجملة ، والمفرد أصل ، وقد أمكن ، فلا عدول عنه . فلهذه المرجحات وافقت الأخفش بقولى فى الأصل / : « معمول فى الأجود لاسم فاعل كون مطلق ، وفاقا للأخفش تصريحا ، ولسيبويه إيماء » وخالفت ما ذهب إليه أبو علي والزمخشرى من جعل الظرف جملة . ورجح بعضهم تقدير الفعل بأنه متعين فى صلة الموصول ، وهذا ليس بشيء ، لأن الظرف الموصول به واقع موقعا لا يغنى فيه المفرد ، بل إذا وقع فيه مفرد تأول بالجملة ، والظرف المخبر به واقع موقعا هو للمفرد بالأصالة ، وإذا وقعت الجملة فيه تأولت بمفرد ، فلا يصلح أن يعامل أحدهما معاملة الآخر .

٥٢ ب

ونبهت بقولى : « لاسم فاعل كون مطلق » على أن اسم فاعل كون مقيد ، كمعتكف ، وقارئ لا يغنى عنه مجرد ذكر الظرف إذا قصد البيان .

والذى اخترته من تعرية الظرف من الخبرية والعمل هو مذهب أبي الحسن بن كيسان ، وهو الظاهر من قول السيرافى ، وتسميته خبرا على الحقيقة غير صحيح ، وكذا إضافة العمل إليه لا تصح إلا على سبيل المجاز . وللكلام فى هذا مواضع يأتى ذكرها إن شاء الله تعالى معتضدا بعضها ببعض .

والكلام على حرف الجر المستغنى به كالكلام على الظرف ، وقيدته بالتمام تنبيها على أن الناقص لا يغنى ، وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به ، نحو : زيد عنك ، وعمرو بك ، فلا بد لنحو هذين من ذكر المتعلق به نحو : زيد عنك معرض ، وعمرو بك واثق . فإن فهم المراد بدليل جاز الحذف نحو قولك : « أما زيد فبعمرو مأخوذ ، وأما بشر فبخالد ، أى فبخالد مأخوذ ، فحذف مأخوذ[1] لدلالة الأول عليه . وحرف الجر التام ما يفهم ما يتعلق به بمجرد ذكره نحو[2] : ﴿ الحمد لله ﴾ و[3] ﴿ والأمر إليك ﴾ و[4] ﴿ مَثَلُ نوره كَمِشْكاة ﴾ .

---

(١) « فحذف مأخوذ » من النسخة ب ص ١٢٧ .

(٢) سورة الكهف ، آية : ١ ، وفاطر ، آية : ١ .

(٣) سورة النمل ، آية : ٣٣ .

(٤) سورة النور ، آية :٣٥ .

ص : ولا يغنى ظرف زمان غالبا عن خبر اسم عين ، ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتا دون وقت ، أو تُغْنَ[1] إضافة معنى إليه ، أو يَعُمّ واسم الزمان خاص أو مسئول به عن خاص . ويغنى عن[2] خبر اسم معنى مطلقا ، فإن وقع فى جميعه أو أكثره وكان نكرة رفع غالبا ، ولم يمتنع نصبه ولا جره بفى خلافا للكوفيين . وربما رّفع خبرا الزمانُ الموقوعُ فى بعضه .

ش : لا يفيد الاستغناء بظرف[3] زمان عن خبر اسم عين غالبا إلا إذا كان العين مثال المعنى فى حدوثه وقتا دون وقت ، كالرطب والكمأة ، فإن الاستغناء عن خبر هذا النوع بظرف الزمان يفيد ، كقولك : الرطب فى شهر كذا ، والكمأة فى فصل الربيع .

وكذلك إذا كان دليل على إضافة معنى إلى العين كقولك : « أكل يوم كذا ثوب تلبَسُه ، وأكل ليلة ضيف يؤمك » ، ومنه قول الراجز[4] :

أكـلَّ عـام نَعَـم تَحْوُونـه   يُلْقِحُـه قـوم وتُنْتَجُونـه

أى : أكل يوم تَجَدُّدُ ثوب تلبسه ، وأكلَّ ليلة إتيانُ ضيف يؤمك ، وأكل عام إحراز نعم .

---

(١) فى النسخة ب تعم ص ١٢٧ .

(٢) عن فى النسخة ب ص ١٢٧ وليست بالنسخة ا .

(٣) بظرف زمان ليس فى ب ص ١٢٧ .

(٤) قائله صبى من بنى سعد ، أو قيس بن حصين بن يزيد الحارثى . الكتاب ١٢٩/١ ، وخزانة الأدب ١٩٦/١ ، والعينى ٥٢٩/١ .

يلقحه : يتولى إخصابه . تنتجونه : تأخذون نتاجه ، وفى ب : يلحقه .

وكذا إن عم المبتدأ وكان اسم الزمان خاصا ، أو مسئولا به عن خاص ، كقولك : نحن فى شهر كذا ، وفى أى الفصول نحن ؟

وأشرت بقولى : « غالبا » إلى أنه قد يُخبَر عن اسم عين بظرف زمان فى غير ذلك إذا ثبت دليل ، كقول امرئ القيس : اليوم خمر ، وغدا أمر ، وكذا قول الشاعر[1] :

جارتى للخَبِيص والهِرُّ للفأ ... ر وشاتى إذا أردت مجيعا

وأما اسم المعنى فيغنى عن خبره ظرف الزمان الموقوع فى بعضه ، والموقوع فى جميعه ، لكن الموقوع فى جميعه إن كان نكرة فرفعه أكثر من نصبه ، كقوله تعالى[2] : ﴿ وحمله وفِصاله ثلاثون شهرا ﴾ وكقوله تعالى[3] : ﴿ غُدُوُّها شهر ورواحها شهر ﴾ وكذا الموقوع فى أكثره كقوله تعالى[4] : ﴿ الحجُّ أشهرٌ معلومات ﴾ ولو جُرّ هذا النوع بفى ، أو نصب على مقتضى الظرفية لم يمتنع عند البصريين ، وامتنع عند الكوفيين ، وحجتهم فى المنع من ذلك صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق ، وهذا مبنى على قول بعضهم إن « فى » للتبعيض ، حكاه السيرافى . وليس ذلك بصحيح ، وإنما « فى » حرف مفهومه الظرفية بحسب الواقع فى مصحوبها ، فإن كان

---

(١) البيت من الخفيف ، فى ديوان الأدب ١/٤١٤ ، وفى نظام الغريب للربعى ص ٦٤ :

إن فى دارنا ثلاث حبالى ... فوددنا أن قد وضعن جميعا
جارتى ثم هرتى ثم شاتى ... فإذا ما وضعن كن ربيعا
جارتى للخبيص والهر للفأ ... ر وشاتى إذا أردت مجيعا

ويروى : اشتهيت ربيعا . الخبيص : طعام معمول من التمر والسمن .

(٢) سورة الأحقاف ، آية : ١٥ .

(٣) سورة سبأ ، آية : ١٢ .

(٤) سورة البقرة ، آية : ١٩٧ .

الواقع يستلزم استغراقا كالصّوم بالنسبة إلى النهار ، فلا يمنع منه معنى « فى » ولا لفظها ، وإن كان صالحا للاستغراق وغيره فصلاحيته لذلك موجودة قارنته « فى » أو لم تقارنه ، ولذلك صح فى الاستعمال أن يقال : فى الكيس درهم ، وأن يقال : فى الكيس[1] ملؤه من الدراهم . فعلم بهذا أن القول ما قاله البصريون ، والله أعلم .

ومثال رفع الزمان الموقوع فى بعضه قولك : الزيارة يوم الجمعة . ولا فرق فى هذا بين المعرفة والنكرة ، وروى قول النابغة[2] :

زعم البَوَارحُ أن رحلتنا غدا ... وبذاك خبرنا الغُرَابُ الأسود

بنصب « غد » ورفعه ، ذكر ذلك السيرافى ، والوجهان فى هذا النوع جائزان بإجماع ، إلا أن النصب أجود ، لأن الحذف معه أقيس ، واستعماله أكثر ، وإلى هذا أشرت بقولى : وربما رُفع الزمان الموقوع فى بعضه .

ص : ويُفْعَل ذلك بالمكان المتصرف بعد اسم عين ، راجحا إن كان المكانىّ نكرة ، ومرجوحا إن كان معرفة ، ولا يخص رفع المعرفة بالشعر ، أو بكونه بعد اسم مكان خلافا للكوفيين ./ . ١/٥٣

ويكثر رفع الوقت المتصرف من الظرفين بعد اسم عين مقدّرا إضافة بُعْدٍ

---

(١) من أول : « درهم » إلى « فى الكيس » ليس فى ب ص ١٢٨ .

(٢) البيت من الكامل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٩١/٤ ، والدرر ٧٥/١ . والديوان ٢٨ . البوارح : جمع بارح ، وهو ما مر مِن ميامنك إلى مياسرك ، وكانت العرب تتشاءم من البارح وتتفاءل بالسانح . الغداف : النسر الكثير الريش ، والشعر الطويل الأسود ، والجناح الأسود . وفى النسخة ب زعم الغداف بأن .. .

إليه ، ويتعين النصب[1] فى نحو : أنت منى فرسخين ، بمعنى : أنت من أشياعى ما سرنا فرسخين .

ش : « ذلك » من قولى : ويفعل ذلك « إشارة إلى الرفع المفهوم من قولى : وربما رفع خبرا الزمان الموقوع فى بعضه » وراجحا ومرجوحا حالان من « ذلك » المشار به إلى الرفع . ومثال ما قصد مما يكون الرفع فيه راجحا لتنكير الظرف المكانى مع كونه مؤقتا متصرفا مخبرا به عن اسم عين قولهم : المسلمون جانب ، والمشركون جانب ، ونحن قدام ، وأنتم خلف ، والنصب جائز عند البصريين وعند الكوفيين ، ومن زعم أن مذهب الكوفيين فى مثل هذا التزام الرفع فقد وهم .

فإن كان اسم المكان معرفة متصرفا اختير النصب ، وجاز الرفع عند البصريين ، ولم يجز عند الكوفيين إلا فى الشعر إذا كان المخبر عنه اسم مكان كقولك : دارى خلفك ، ومنزلى أمامك . ويكثر رفع الظرف متصرفا مؤقتا إذا وقع بعد اسم عين مقدرٍ إضافة بُعْدٍ إليه ، كقولك : زيد منى يومان أو فرسخان ، أى : بعد زيد منى يومان أو فرسخان . وقريب منه : دارك من خلف دارى فرسخان ونصب فرسخين وشبههما فى مثل هذا الوجه أجود منه فى نحو : زيد منى فرسخان . ونصب فرسخين فى[2] نحو : دارك خلف دارى فرسخين ، على التمييز ، أجود من نصبه ظرفا . فإن قلت : أنت منى فرسخين . على تأويل : أنت من أشياعى ما سرنا فرسخين ، تعين النصب ، وكان « أنت » مبتدأ ، ومنى خبره ، وفرسخين ظرفا ، ومعنى « منى » من

---

(١) النصب ليس فى ب .

(٢) « نصب فرسخين فى » من النسخة ب .

أشياعى وأصحابى وأهلى ، كقول الله تعالى ـ حاكيا عن إبراهيم عليه السلام[1] : ﴿ فمن تَبِعنى فإنه منى ﴾ .

ص : ونصب اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها ممّا يتضمن عملا جائز ، إلا إن ذكر مع الأحد ونحوه مما لا يتضمن عملا ، خلافا للفراء وهشام . وفى الخلْف مخبرا به عن الظُّهر رفعٌ ونصب ، وما أشبههما كذلك ، فإن لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه .

ش : إذا قلت : اليومُ الجمعةُ ، واليوم السبت ، جاز نصب اليوم ، لأن الجمعة بمعنى الاجتماع ، والسبت بمعنى الراحة . وكذا اليوم العيد ، واليوم الفطر ، واليوم النّوروز ، كل هذه يجوز معها نصب اليوم بلا خلاف ، لأن ذكرها منبه على عمل يوقَع فى اليوم ، بخلاف قولك : اليومُ الأحدُ ، واليوم الاثنان ، واليوم الثلاثاء ، واليوم الأربعاء ، واليوم الخميس ، فإنها بمنزلة اليوم الأول ، واليوم الثانى ، واليوم الثالث ، واليوم الرابع ، واليوم الخامس ، فلذلك لا يجوز فى اليوم معها إلا الرفع ، هذا مذهب النحويين إلا الفراء وهشاما ، فإنهما أجازا النصب على معنى : الآن الأحد ، والآن الاثنان ، ومعنى هذا أن الآن أعم من الأحد والاثنين ، فيجعل الأحد والاثنين واقعا فى الآن ، كما تقول : هذا الوقت ، هذا اليوم ، وقد قال سيبويه ما يقوى هذا ، لأنه أجاز : اليومَ يومك ، بنصب اليوم بمعنى الآن ، وقال[2] : « لأن الرجل قد يقول : أنا اليوم أفعل ذلك ، ولا يريد يوما بعينه » فهذا مما يقوى قول الفراء . وللمحتج لسيبويه أن يقول : إن قول القائل : اليوم يومك ، بمعنى : اليوم أمرك الذى تذكرته ، فأجريا مجرى واقع وموقوع فيه ، بخلاف : اليوم الأحد .

---

(١) سورة إبراهيم ، آية : ٣٦ .

(٢) الكتاب ٤١٩/١ .

وتقول : ظهرك خلفَك ، بنصب الخلف على الظرفية ، ويجوز رفعه لأنه الظهر فى المعنى ، مع أنه متصرف . ومثله فى جواز الوجهين : رجلاك أو نعلاك، أسفلَك وأسفلُكَ ، وقرئ[١] : ﴿ والركب أسفلُ منكم ﴾ وأسفل[٢] .

فلو كان الظرف غير متصرف تعين نصبه ، وإن كان هو الأول فى المعنى ، ولذلك قال أبو الحسن الأخفش : اعلم أن العرب تقول : فوقَك رأسك ، فينصبون الفوق ، لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفا ، والقياس أن يرفع لأنه هو الرأس ، وهو جائز ، غير أن العرب لم تقله ، قال : وتقول : تحتَك رجلاك ، لا يختلفون فى نصب التحت .

ص : ويغنى عن خبر اسم عين باطراد مصدرٌ يؤكده مكرّرا أو محصورا ، وقد يرفع خبرا[٣] وقد يغنى عن الخبر غيرُ ما ذكر من مفعول به وحال .

ش : الاستغناء عن خبر اسم عين بمصدر مكرر نحو قولهم : زيدٌ سيرا سيرا ، وبمصدر محصور كقولهم : إنما أنت سيرا . والأصل : زيد يسير سيرا ، فحذف الفعل واستغنى عنه بمصدره ، وجعل تكرره بدلا من اللفظ بالفعل ، فامتنع إظهاره ، لئلا يجتمع عوض ومعوض منه . وكذلك الأصل : إنما أنت تسير سيرا ، فحذف الفعل ، واستغنى عنه بمصدره ، وقام الحصر مقام التكرار فى سببية التزام الإضمار . وقد يجعل هذا النوع من المصادر خبرا قصدا للمبالغة ، فيرفع ، نحو[٤] :

فإنّما هى إقبالٌ وإدْبار

وأشرت بقولى : « وقد يغنى عن الخبر غيرُ ما ذكر من مفعول به وحال » إلى قول بعض العرب : إنما العامرىُّ عمامتَه ، ويروى : إنما العامرِىَ عمّتَه ، فمن روى :

---

(١) سورة الأنفال ، آية : ٤٢ ، وقراءة الرفع لزيد بن على ، معجم القراءات ٤٥٢/٢ وفى البحر ٥٠٠/٤ : وقرأ زيد بن على « أسفل » بالرفع ، اتسع فى الظرف فجعله نفس المبتدأ مجازا .

(٢) وأسفل من النسخة ب .

(٣) وقد يرفع خبرا من ب .

(٤) البيت من البسيط ، وقائلته الخنساء ، وصدره :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت . قال سيبويه : جعلها الإقبال والإدبار مجازا على سعة الكلام ، كقولك : نهارك صائم . الكتاب ٣٣٧/١ . وخزانة الأدب ٢٠٧/١ . والخنساء فى مرآة عصرها ١٠١/١ وروايتها : ترعى إذا نسيت حتى ...

عمامته ، جعله مفعولا به ، كأنه قال : إنما العامرى يتعهد عمامته ، ومن روى : عمته ، نصبه على المصدرية ، كأنه قال : إنما العامرى يتعمم عمَّته ، فيكون نظير : إنما أنت سيرا ، ولا يكون من القليل ، بل من الكثير المطرد .

ومن / الاستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به ما رواه الكوفيون من قول العرب : حسبت العقرب أشدَّ لسعة من الزُّنبور فإذا هو إياها . أى : فإذا هو يساويها . ٥٢/ ب

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به أن يكون الخبر فعل قول ، فيحذف ويستغنى بالمقول ، كقوله تعالى[1] : ﴿ والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى * إن الله يحكم بينهم ﴾ أى يقولون : ما نعبدهم ، فيقولون خبر ، وما نعبدهم فى موضع نصب به ، فأغنى عنه ، وحذف . ومثله[2] : ﴿ فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم ﴾ أى : فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم[3] .

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بحال مغايرة لما تقدم ذكره ما روى الأخفش من قول بعض العرب : زيد قائما ، والأصل : ثبت قائما ، أو عرف قائما . وأسهل منه ما حكاه الأزهرى من قول بعض العرب[4] : « حكمك مُسَمَّطا » أى حكمك لك مُثَبَّتا ، فحكمك مبتدأ ، خبره لك ، ومسمطا حال استغنى بها ، وهى عارية من الشروط المعتبرة فى نحو : ضربى زيدا قائما . وعلى مثل هذا يحمل فى الأجود قول النابغة الجعدى رحمه الله تعالى[5] .

بَدَتْ فعلَ ذى وُدٍّ فلما تبعتها تَوَلَّتْ وأبقت حاجتى فى فؤاديا
وحَلّت سوادَ القلب لا أنا باغيا سِواها ولا فى حبِّها متراخيا

أى : لا أُرَى باغيا ، فحذف الفعل ، وجعل « باغيا » دليلا عليه ، وهو أولى

---

(١) سورة الزمر ، آية : ٣ .
(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٠٦ .
(٣) من أول : « أى فيقال إلى إيمانكم » ليس فى ب ص ١٣٠ .
(٤) سبق ذكره ص ٢٧٩ .
(٥) البيتان من الطويل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٧٨/٤ ، والدرر ٩٨/١ .

من جعل « لا » رافعة « لأنا » اسما ، ناصبة باغيا خبرا ، فإن إعمال « لا » فى معرفة غير جائز بإجماع .

ص : وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدا ، بعطف وغير عطف ، وليس من ذلك ما تعدد لفظا دون معنى ، ولا ما تعدد صاحبه حقيقة أو حكما .

ش : تعدد الخبر على ثلاثة أضرب : أحدها : أن يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه كقوله تعالى[1] : ﴿ وهو الغفورُ الودودُ ذو العرش المجيدُ فعّالٌ لما يريد ﴾ وكقول الراجز[2] :

مَنْ كان ذابَتٍّ فهذا بَتِّى مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّى

ومثله قول الشاعر[3] :

ينامُ بإحدى مُقْلَتَيْه ويَتَّقى بأُخرى المنايا فهو يَقْظانُ نائم

وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار .

والثانى : أن يتعدد لفظا ومعنى لتعدد المخبر عنه حقيقة كقولك : بنو زيد فقيه ونحوى وكاتب . ومنه قول الشاعر[4] :

يداك يدٌ خيرُها يُرْتَجى وأُخرى لأعدائها غائظة

أو لتعدد المخبر عنه حكما ، كقوله تعالى[5] : ﴿ اعلموا أنما الحياة الدنيا لعبٌ ولهوٌ وزينةٌ وتفاخر بينكم وتكاثُرٌ فى الأموال والأولاد ﴾ وكقول الشاعر[6] :

والمرءُ ساعٍ لأمرٍ ليس يدركُه والعيشُ شُحٌّ وإشفاقٌ وتأميل

---

(١) سورة البروج ، آيات : ١٤ - ١٦ .

(٢) هو رؤبة بن العجاج ، العينى ٥٦١/١ ، والدرر ٧٨/١ ، وروايتهما : من يك ... والديوان ص ١٨٩ .

(٣) البيت من الطويل . وقائله حميد بن ثور الهلالى . العينى ٥٦٢/١ ، والحماسة البصرية ٣٣٩/٢ ، وهو من قصيدة عينية وروايته فيهما : .... يقظان هاجع ، والديوان ص ١٠٥ .

(٤) البيت من المتقارب . وقائله طرفة بن العبد البكرى ، وقيل الخليل بن أحمد . العينى ٥٧٢/١ .

(٥) سورة الحديد ، آية : ٢٠ .

(٦) البيت من البسيط ، وهو لعبدة بن الطبيب .

شعر عبدة بن الطبيب ص ١١ و ٧٥ من قصيدة طويلة . وص ٢٢ من هذا الكتاب .

والثالث : أن يتعدد لفظا دون معنى ، لقيامه مقام خبر واحد فى اللفظ ، كقولك : هذا حامض حلو ، بمعنى مُزٌّ ، وكقولك : هو أعسر يسر ، بمعنى : أضبط ، أى : عامل بكلتا يديه .

فما كان من النوع الأول صح أن يقال : فيه خبران وثلاثة بحسب عدده . وما كان من النوع الثانى والثالث فلا يعبر عنه بغير الوحدة إلا مجازا ، لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعض المجموع .

ويجوز استعمال الأول بعطف ودون عطف ، بخلاف الثانى فلا يستعمل دون عطف ، وأما الثالث فلا يستعمل فيه العطف ، لأن مجموعه بمنزلة مفرد ، فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض . وقد أجاز العطف أبو على ، فعنده أن قول القائل : هذا حلو وحامض جائز ، وليس كذلك ، لما ذكرته .

ص : وإن توالت مبتدآتٌ أُخْبِر عن آخرها مجعولا هو وخبره[1] خبرَ متلوه ، والمتلو مع ما بعده خبر متلوه ، إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده . ويضاف غيره إلى ضمير متلوه ، أو يجاء بعد خبر الآخر بروابط المبتدآت أول لآخر ، وتال لمتلو .

ش : توالى المبتدآت على ضربين : أحدهما بتجرد ، والآخر بإضافة .

فمع التجرد يخبر عن آخرها ، ويجعل هو وخبره خبر متلوه ، والمتلو مع ما بعده خبر متلوه ، إلى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده ، ويؤتى بعد خبر الآخر بروابط مجعولا أولها للأقرب ، وتاليه لمتلو الأقرب ، إلى أن يكون آخرها لأول المبتدآت ، نحو : بنوك الزيدان هند عمرو الدراهم أحطته بها عندهما فى دارهم[2] . ومع الإضافة يخبر عن الآخر ، ويجعل هو وخبره خبر متلوه ، والمتلو مع ما بعده خبر متلوه ، إلى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده ، نحو : زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم ، فقائم خبر الأب ، والأب وخبره خبر الأخ ، والأخ وخبره خبر الخال ، والخال وخبره

---

(١) خبر ليس فى ب ص ١٣٠ .

(٢) هذا المثال يبدو فيه الاضطراب فوق أنه من الأمثلة المفترضة ، ولعل صحته : بنوك الزيدان هند الدراهم عمرو أحطته بها عندها أمامهما فى دارهم .

خبر العم ، والعم وخبره خبر زيد ، والمعنى : أبو أخى خال عم زيد قائم .

فصل : ص : تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوبا بعد أمّا ، إلا فى ضرورة أو مقارنةِ قولٍ أغنى عنه المقول ، وجوازا بعد مبتدأ واقع موقع « مَنْ » الشرطية ، أو « ما » أختها . وهو « ال » الموصولة بمستقبل عام ، أو غيرها موصولا بظرف أو شبهه ، أو بفعل صالح / للشرطية . أو نكرةٌ عامة موصوفة بأحد الثلاثة ، أو مضاف إليها مشعر بمجازاة ، أو موصوف بالموصول المذكور ، أو مضاف إليه . وقد تدخل على خبر كُلٍّ مضاف إلى غير موصوف ، أو على موصوف بغير ما ذكر . ولا تدخل على خبر غير ذلك خلافا للأخفش ، وتزيلها نواسخ الابتداء إلا إنّ وأنّ ولكن على الأصح .

١/٥٤

ش : نسبة خبر المبتدأ من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل ، لأنه معمول أول الجزأين وثانيهما ، فحق الخبر ألا تدخل عليه الفاء ، كما لا تدخل على الفاعل ، فإذا دخلت فلا بد لدخولها من سبب ، والسبب على ضربين . موجب ، ومجوز :

فالموجب تقدم أمّا ، كقوله تعالى[1] ﴿ فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحقُّ من ربهم ﴾ ولا تحذف بعد « أمّا » إلا فى ضرورة كقول الشاعر[2] :

فأمّا القتالُ لا قتالَ لديكم ... ولكن سيرٌ فى عِراض المواكب

أو مع قول مخبر به مستغنى عنه بمقوله ، كقوله تعالى[3] : ﴿ فأما الذين اسودت وجوهُهم أكفرتم بعد إيمانكم ؟ فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون ﴾ أى : فيقال لهم : أكفرتم .

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٦ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للحارث بن خالد المخزومى ، كما ذكرت خزانة الأدب ٢١٧/١ ، وفيها : قبل هذا البيت بيت هو :

فضحتم قريشا بالفرار وأنتم ... قُمُدُّون سودان عظام المناكب

والقمد : الطويل ، أو ضخامة العنق فى طول . وشعر الحارث بن خالد المخزومى ص ٣٨ ، ٤٥ ، وقال العينى ٥٧٧/١ ، هذا البيت مما هجى به قديما بنو أسد ... ولم ينسبه .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٠٦ .

والمجوز لدخول الفاء على الخبر كون المبتدأ واقعا موقع مَنْ الشرطية أو « ما » أختها ، فيتناول ذلك « أل » الموصولة بما يقصد به الاستقبال والعموم ، كقوله تعالى[1] : ﴿ والسارقُ والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ فلو قصد به مضى أو عهد فارق « أل » شبه من وما ، فلم يؤت بالفاء .

ومثال غير « أل » موصولا بظرف قول الشاعر[2] :

ما لدى الحازم اللبيب معارا فمصونٌ وما لَهُ قد يَضيع

ومثال الموصول بشبه الظرف قول الله تعالى[3] : ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ .

ومثال الموصول بفعل صالح للشرطية قوله تعالى[4] : ﴿ وما أصابكم من مصيبة فبما كسَبَت أيديكم ﴾ وقرأ نافع وابن عامر : « بما كسبت » بحذف الفاء ، فدل ذلك على أمرين : أحدهما : أن ما هذه موصولة لا شرطية ، إذ لو كانت شرطية للزمت الفاء ، لأن بما كسبت لا يصلح أن يكون شرطا ، فإن الفاء لا تفارقه إلا فى ضرورة .

والثانى : أن اقتران الفاء بخبر المبتدأ الذى نحن بصدده جائز لا لازم ، لأنها لم تلحقه إلا لشبهه بالجواب ، فلم تساوه فى لزوم لحاقها ، ليكون للأصل على الفرع مزية . وقد خلا الخبر المشار إليه من الفاء بإجماع القراء فى قوله تعالى[5] : ﴿ والذى جاء بالصدق وصدّق به أولئك هم المتقون ﴾ .

وقيدت الصلة التى تقع بعدها الفاء بكونها فعلا صالحا للشرطية ، ليعلم أنها لو كانت فعلا خالص المضى لم تدخل الفاء ، وكذلك لو قرن بما لا تدخل عليه « مَنْ » الشرطية ، ولا « ما » أختها ، نحو : الذى إنْ حدّث صَدَقَ مكرمٌ ، والذى ما يكذب

---

(١) سورة المائدة ، آية : ٣٨ .

(٢) البيت من الخفيف ، الدرر ٧٩/١ ، غير منسوب .

(٣) سورة النحل ، آية : ٥٣ .

(٤) سورة الشورى ، آية : ٣٠ .

(٥) سورة الزمر ، آية : ٣٣ .

أو لن يكذب مفلحٌ .

ومثال النكرة العامة الموصوفة بأحد الثلاثة : رجل عنده حزمٌ فسعيد ، وعبدٌ لكريم فما يضيع ، ونفس تسعى فى نجاتها فلن تخيب .

ومثال المضاف إلى النكرة المقيدة مشعرا بالمجازاة : كل رجل عنده حزم فسعيد ، وكل عبد لِكريم فما يضيع ، وكل نفس تسعى لنجاتها فلن تخيب[1] .

ومثال دخول الفاء على خبرِ موصوفٍ بالموصول المذكور قول الشاعر[2] :

صِلُوا الحزم فالخطبُ الذى تحسبونه يسيرا فقد تَلْقَوْنَه متعسرا

وقد دخلت على خبر الموصوف بعد دخول إنّ فى قوله تعالى[3] : ﴿ قُلْ إن الموتَ الذى تَفرُّون منه فإنه مُلاقيكم ﴾ فدخولها عليه مع عدم « إنّ » أحق .

ومثال دخولها على خبر كلِّ مضاف إلى غير موصوف ما جاء فى بعض الأذكار المأثورة عن بعض السلف ، وهو : بسم الله ، ما شاء الله ، كل نعمة فمن الله ، ما شاء الله ، الخير كله بيد الله ، ما شاء الله ، لا يصرف السوء إلا الله ، ما شاء الله ، لا قوة إلا بالله .

ومثال دُخُولها على خبر كلِّ مضاف إلى الموصوف بغير ما ذكر ، قول الشاعر[4] :

كـلُّ أمـرٍ مباعـدٍ أو مُـدَانٍ فَمَنُـوطٌ بحكمـة المتعـالى

وأجاز الأخفش دخول الفاء على خبر المبتدأ الذى لا يشبه أداة الشرط نحو : زيد فمنطلق . ورأيه فى ذلك ضعيف ، لأنه لم يرد به سماع ، ولا حجة له فى قول الشاعر[5] :

---

(١) هذه الفقرة ليست فى ب ص ١٣٢ .

(٢) البيت من الطويل ، وذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد ص ٢٤٥/١ غير منسوب .

(٣) سورة الجمعة ، آية : ٨ .

(٤) البيت من الخفيف ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٣/٦ ، والدرر ٧٩/١ ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٥) البيت من الطويل ، وذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد ٢٤٧/١ ، والدرر ٧٩/١ غير منسوب فيهما .

وقائلةٍ خَوْلانُ فانكح فتاتهم ... وأُكْرُومةُ الحيَّين خِلْوٌ كما هيا

ولا فى قول الآخر[1] :

أرَوَاحٌ مودِّع أم بكور ... أنت فانظر لأىّ ذاك تصير

لأن معنى الأول : هذه خولان ، فخولان خبر مبتدأ محذوف . ومعنى الثانى :انظر أنت ، فأنت فاعل فعل محذوف . على أن زيادة الفاء فى مثل هذا قد سهلها كون الخبر أمرا ، كما سهلها كون العامل مفرّغا فى نحو : زيدا فاضرب ، و[2] : ﴿ إلى ربك فارغب ﴾ لأن الأمر يطرق إلى ما يعلق به معنى المجازاة ، فالقائل : زيدا فاضرب ، كأنه قال : ما يكون من شيء فزيدا اضرب ، وما يكن من شيء فزيد اضربه ، فلا يلزم من جواز هذا ، جواز : زيد[3] فمنطلق ، إذ ليس الخبر أمرا ، فيطرق إلى ما تعلق به معنى المجازاة .

وإذا دخل بعض نواسخ الابتداء على مبتدأ دخلت الفاء على خبره أزال شبهه بأداة الشرط ، فامتنع دخول / الفاء على الخبر ، ما لم يكن الناسخ إنّ أو أنّ أو لكنّ ، فإنها ضعيفة العمل ، إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء ، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء ، و لم يعمل فى الحال . بخلاف كأنّ وليت ولعل ، فإنها قوية العمل ، مغيرة بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء ، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء ، صالحة للعمل فى الحال ، فقوى شبهها بالأفعال ، فساوتها فى المنع من الفاء المذكورة . ٥٤/ ب

ومن بقاء الفاء مع دخول إن قوله تعالى[4] : ﴿ إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يُقْبَلَ من أحدهم مِلْءُ الأرض ذهبا ﴾ و[5] : ﴿ إن الذين كفروا وصدُّوا

---

(١) البيت من الخفيف ، وقائله عدى بن زيد العبادى .

الكتاب ١٤٠/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٩/٤ ، والدرر ٧٩/١ . وشعراء النصرانية فى الجاهلية ٤٤٥/٤ ، وروايته :

.... لك فاعمد لأى حال

(٢) سورة الشرح ، آية : ٨ .

(٣) زيد ليس فى ب ص ١٣٤ .

(٤) سورة آل عمران ، آية : ٩١ .

(٥) سورة محمد ، آية : ٣٤ .

عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم ﴾ وقوله تعالى[١] : ﴿ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوفٌ عليهم ولاهم يحزنون ﴾ .

ومن شواهد بقائها مع أن المفتوحة قوله تعالى[٢] : ﴿ واعلموا أنَّما غَنِمْتُم من شيء فأنّ لله خُمسَه ﴾ ومنه قول الشاعر[٣] :

علمت يقينا أن ما حُمَّ كونُه فسعْىُ امرِىء فى صَرْفه غير نافع

ومن شواهد بقائها بعد دخول لكن قول الشاعر[٤] :

بكل داهية ألقِي العُدَاة وقد يُظَن أَنِّـىَ فى مكْرِى بهم فزِعُ

كلّا ولكنّ ما أُبْديه من فَرَق فكَىْ يُغَرُّوا فيُغْرِيهم بى الطمعُ

ومثله قول الآخر[٥] :

ولكنّ ما يُقْضَى فسوف يكون

---

(١) سورة الأحقاف ، آية : ١٣ .

(٢) سورة الأنفال ، آية : ٤١ .

(٣) البيت من الطويل ، وذكر فى الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ورقة ١٠٣ و ، عن رسالة دكتوراه ١٨٦ . وفى النسخة ب : ..... أن ما تم ... ص ١٣٢ .

(٤) البيتان من البسيط ، وذكرا فى الفاخر ورقة ١٠٣ ظ ، عن الرسالة ١٨٦ . والأشمونى فى ١/٢٢٥ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٤٧ ، غير منسوبين فيها .

(٥) البيت من الطويل ، وقائله الأفوه الأودى ، وصدره :

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم

العينى ٢/٣١٥ ، والدرر ١/٨٠ ، قاليا : مبغضا .

باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

ص : فبلا شَرْطٍ : كان ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وليس ، وصار .

وصلة لما الظرفية دام .

ومنفية بثابت ، متصل النفى ، مذكور غالبا ، متصل لفظا أو تقديرا ، أو مطلوبة النفى : زال ماضى يزال ، وانفك ، وبرح ، وفتىء وفتأ وأفْتأ ، ووَنى ، ورام مُرَادِفَتاها .

ش : شرط الفعل المنسوب إلى هذا الباب أن يدخل على جزأى إسناد ، مباين ثانيهما للحالية بتمحض تعريف ، أو بتمحض جمود ، أو بعدم الاستغناء عنه دون عارض ، نحو قولك : صار الذى آمَنَ أخانا بعد أن كان عدونا ، وكان مالك فضة فصار ذهبا ، ففى منصوبى كان وصار من مباينة الحال ما ذكرته ، فمن ألحق بهما فعلا لا يساويهما فى هذا الاعتبار فهو محجوج ، وسيأتى القول فى ذلك مبسوطا إن شاء الله تعالى .

ولأفعال هذا الباب انقسامات بنسب مختلفة : فأول انقساماتها إلى ما يعمل بلا شرط ، أى موجبا وغير موجب ، وصلة وغير صلة ، وهو الثمانية الأول .

وإلى ما يعمل بشرط كونه صلة لما الظرفية المصدرية التى يقصد بها وبصلتها التوقيت كقولك : نجاتُك مادام الله ملجأك .

وإلى ما يعمل بشرط كونه منفيا أو منهيا عنه ، وهو أربعة أفعال مشهورة ملحق بها اثنان . فالأربعة : زال ، وانفك ، وبرح ، وفتىء ، وقد يقال : فَتَأَ وأفتأ . والملحقات بهن : ونى ورام ، التى مضارعها يَرِيم . ومعنى الستة إذا نفيت داخلة على الجملة ، الإعلام بلزوم مضمون الجملة فى المضى أو فى الاستقبال نحو : ما زال العلم حسنا ، ولن يزال الجهل قبيحا .

وقد تناول قولى : منفية ، المنهى عنه ، لأنه منفى فى المعنى ، والمنفى بليس ، فالمنهى عنه كقول الشاعر[1] :

صاحِ شَمِّر ولا تزلْ ذاكر المو ت فنِسْيانُـه ضلالٌ مـبين

والمنفى بليس كقول الشاعر[2] :

ليس ينفكُّ ذا غِنًى واعتزازِ كلُّ ذى عِفَّةٍ مُقَلٌّ قَنُـوع

وقيدت « زال » بكون مضارعها يزال ، احترازا من زال بمعنى تحول ، فمضارعه يزول ، وهو فعل لازم . واحترازا من زال الشىء بمعنى عزله ، فمضارعه يزيل .

وقيد : وَنَى ورام ، الملحقتان بهن بمرادفتهما لهن ، احترازا من ونى بمعنى فتر ، ومن رام[3] بمعنى حاول ، وبمعنى تحوّل ، ومضارع التى بمعنى حاول يروم ، ومضارع التى بمعنى تحول يريم ، وهكذا مضارع المرادفة زال ، وهى وونى بمعنى زال غريبتان ، ولا يكاد النحويون يعرفونهما ، إلا من عُنِىَ باستقراء الغريب . ومن شواهد استعمالها قول الشاعر[4] :

لاينى الخِبُّ شِيمةَ الخَبِّ ما دا م فـلا تحسبنَّـه ذا ارعـواءِ

وقال آخر فى إعمال يريم العمل المشار إليه[5] :

إذا رُمتَ ممن لا يَريم متيما سُلُوًّا فقد أَبْعدتَ فى رَوْمِك المرمى

وأشرت بقولى فيهما وفى أخواتهما : « منفية بثابت متصل غالبًا » إلى أن نافيهما قد يحذف ، كقوله تعالى[6] : ﴿ تَفْتَأُ تذكر يوسف ﴾ أى لا تزال تذكر يوسف . ومن حذف لا فيهما قول الشاعر[7] :

---

(١) البيت من الخفيف . العينى ١٤/٢ ، والدرر ٨١/١ ، غير منسوب فيهما .

(٢) البيت من الخفيف ، العينى ٧٣/٢ ، والدرر ٨٠/١ ، غير منسوب فيهما .

(٣) « بمعنى فتر ، ومن رام » ليس فى ب ص ١٣٣ .

(٤) البيت من الخفيف ، الدرر ٨٢/١ ، غير منسوب . ومعجم شواهد العربية .
الخب : بالكسر الخداع والغش ، وبالفتح الذى يخدع .

(٥) البيت من الطويل ، الدرر ٨٢/١ . غير منسوب .

(٦) سورة يوسف ، آية : ٨٥ .

(٧) البيت من مجزوء الكامل ، وقائله خليفة بن براز . العينى ٧٥/٢ ، والدرر ٨١/١ ، ومعجم شواهد العربية .

تَنْـفكُّ تسمــعُ مــا حَيِيــــ ـــت بهالكٍ حتى تكونَه

ومنه قول امرأة من العرب[1] :

تزال حبالٌ مُبْرَماتٌ أعَدّهــا لها مامشى منها على خُفِّه الجمل

أى لا تزال . وأشرت بقولى : « متصل غالبا » إلى أن النافى قد يوجد منفصلا كقول الشاعر[2] :

ما خِلْتُنى زِلتُ بعدكم ضَمِنًا أشكـو إليكـم حُمُــوَّة الألم

أراد : خلتنى ما زلت بعدكم ، وخلت جاءت هنا بمعنى أيقنت ، وهو أيضا غريب .

ومن الفصل بين النافى والمنفى فى هذا الباب قول الآخر[3] :

ولا أُراهــا تــزال ظــالمةً / تُحْدِثُ لى قُرْحةً وتَنْكَؤُهـا ١/٥٥

أراد : وأراها لا تزال .

ص : وكلها تدخل على المبتدأ إن لم يخبر عنه بجملة طلبية ، ولم يلزم التصدير ، أو الحذف ، أو عدم التصرف ، أو الابتدائية لنفسه أو مصحوب لفظى أو معنوى ، وندر[4] :

وكُونِى بالمكارم ذَكِّرِينى .

ش : جرت عادة النحويين بإطلاق القول فى كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ ، فلا يبينون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليها ، وقد تعرض لذلك بعضهم دون حصر ، وقد بينت ما أغفلوه من ذلك ، فإن الحاجة داعية إلى معرفته .

---

(١) البيت من الطويل ، وقائلته ليلى امرأة سالم بن قحفان قالته مع أبيات أخر ، وقبله :

حلفت يمينا يابن قحفان بالذى تكفل بالأرزاق فى السهل والجبل

(٢) البيت من المنسرح . الصحاح – ضمن – وأنشد ابن أحمر .

وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٢٢/٦ ، والعينى ٣٨٦/٢ ، غير منسوب فيهما .

الضمن : الذى به زمانة أى مرض مزمن . حموة : شدة .

(٣) البيت من المنسرح ، وقائله إبراهيم بن هرمة .

شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٢١/٦ ، والدرر ٨١/١ .

(٤) البيت من الوافر ، وعجزه : ودَلِّى دَلَّ ماجدة صَناع

قال فى شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٢٧/٧ – ٢٢٨ : والبيتان – يعنى هذا البيت وبيتا قبله – نسبهما =

فمن ذلك المبتدأ المخبر عنه بجملة طلبية ، نحو : زيدٌ اضربه ، وعمرٌو لا تصحبه ، وبشْرٌ هل أتاك ؟ لا تدخل عليه هذه الأفعال ولا غيرها من العوامل اللفظية ، وقول من قال(١) :

وكُونى بالمكارم ذَكِّرِينى

نادر لأن الخبر فيه جملة طلبية .

ومن المبتدآت التى لا تدخل عليها هذه الأفعال كل مبتدأ تضمن معنى الاستفهام أو الشرط فاستحق لذلك أن يكون مُصَدَّرا نحو : أىُّ القوم أفضل ؟ وأيُّهم يأت فله حق . وكذا المبتدأ المضاف إلى ما تضمن ذلك .

ومما يجب تصديره فيمتنع دخول هذه الأفعال عليه المقرون بلام الابتداء ، لأن لها صدر الكلام ، فلا يعمل فيما اقترنت به غير الابتداء .

ومما لا تدخل عليه هذه الأفعال ما لزم حذفه ، كالمبتدأ المنوى قبل النعت المقطوع ، كقولك : الحمدُ للهِ الحميدُ ، بالرفع ، وقد تقدم الإعلام بما يحذف من المبتدآت على سَبيل اللزوم .

ومما لا تدخل عليه هذه الأفعال ما لا يتصرف . نحو : طُوبَى للمؤمن ، وسلامٌ عليك ، وويلٌ للكافر . وما لزم الابتدائية بنفسه نحو قولك : أن تفعل ، أقاموه مقام ينبغى لك أن تفعل ، فلم تدخل الأفعال عليه ، كما لا تدخل على ما أقيم مقامه . وكذا قولهم : أقلُّ رجل يقول ذلك إلا زيدا ، أقاموه مقام : ما يقول ذلك رجل إلا زيد ، فعاملوه معاملته فى امتناع دخول الفعل عليه ، ومجىء إلا بعده .

ومما لزم الابتدائية لمصحوب لفظى المبتدأ الواقع بعد لولا الامتناعية ، والواقع بعد إذا المفاجأة .

ومما لزم الابتداء لمصحوب معنوى « ما » التعجبية ، وما بعد « لله » فى التعجب ، نحو : لله درك . ومن اللازم الابتدائية لمصحوب معنوى ما جرى مَثَلا ،

= أبو زيد إلى بعض بنى نهشل ، وقائلهما جاهلى . والدرر ١/٨٣ .

دلَّت : تدَل من الدلال .

(١) البيت السابق .

نحو قولهم[1] : الكلابُ على البقر ، و[2] العاشيةُ تهيج الآبية ، و[3] الإيناسُ قبل الإبساس . فهذه وأمثالها من المبتدآت التى وردت أمثالا لا تفارقها الابتدائية ، لأن الأمثال لا تغير .

ص : فترفعه ويسمى اسما وفاعلا ، وتنصب خبره ويسمى خبرا ومفعولا ، ويجوز تعدده خلافا لابن درستويه .

ش : الشائع فى عرف النحويين التعبير عن مرفوع هذا الباب ومنصوبه باسم وخبر، وعبر سيبويه عنهما باسم الفاعل واسم المفعول ، فقال قاصدا هذا الباب[4] : « هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد » وكذا فعل المبرد ، فإنه ذكر هذه الأفعال فى بابها ثم قال[5] : « وهذه أفعال صحيحة كضرب ، ولكنا أفردنا لها بابا ، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد » . فأىَّ التعبيرين استعمل النحوى أصاب ، ولكن الاستعمال الأشهر أولى .

وإذا دخل شىء من هذه الأفعال على خبر متعدد نصب الجميع ، كما ينصب الخبر الذى لم يتعدد ، فيقال فى : هذا حلوٌ حامضٌ : كان هذا حلوا حامضا ، وذلك أن ارتفاع الخبرين فصاعدا ثبت بعامل ، أى بالابتداء ، وكان وأخواتها أقوى منه ، ولذلك انتسخ عمله بعملها ، فكما جاز للعامل الأضعف أن يعمل فى خبرين فصاعدا ، كذلك يجوز للعامل الأقوى ، بل هو بذلك أولى .

---

(١) فى القاموس المحيط – كلب – مثل يضرب فى الخبير يترك لصنعته ، أى أرسل الكلاب على بقر الوحش . وفى مجمع الأمثال ٢/١٤٢ رقم ٣٠٣٦ : ويقال الكراب على البقر ، يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة ، يعنى : لا ضرر عليك فخلهم .

(٢) مثل يضرب فيمن يقبل على الشىء فيدفع غيره إلى أن يفعل فعله ، والعاشية التى تقبل على تناول العشاء ، والآبية الممتنعة . جمهرة الأمثال ٢/٥٧ .

(٣) مثل يضرب للتلطف فى الطلب ، وأصله فى الناقة تداريها وتمسحها لتسكن للحلب ، والإبساس أن يقال لها : بِسْ بِسْ ، وناقة بسوس إذا كانت تدر على الإبساس . جمهرة الأمثال ١/١٩٦ .

(٤) الكتاب ١/٤٥ .

(٥) المقتضب ٤/٨٦ .

وذهب ابن درستويه إلى منع تعدد الخبر فى هذا الباب ، لأنه شبيه بمفعول ما يتعدى إلى مفعول واحد ، فكما لا يتعدى الفعل المتعدى إلى واحد إلى أكثر من واحد ، لا يُنْصَب بأفعال هذا الباب إلا خبر واحد . وهذا منع لا يلتفت إليه ، ولا يُعَرَّج عليه .

ص : وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع ، لا لأنها تدل على زمن دون حدث ، فالأصح دلالتها عليهما إلا ليس .

ش : زعم جماعة منهم ابن جنى وابن برهان والجرجانى أن كان وأخواتها تدل على زمن وقوع الحَدَث ، ولا تدل على حدث ، ودعواهم باطلة من عشرة أوجه : أحدها : أن مدعى ذلك معترف بفعلية هذه العوامل ، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا ، إذ الدال على الحدث وحده مصدر ، والدال على الزمان وحده اسم زمان ، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان ، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر .

الثانى : أن مدعى ذلك معترف بأن الأصل فى كل فعل الدلالة على المعنيين ، فحكمه على العوامل المذكورة / بما زعم إخراج لها عن الأصل ، فلا يقبل إلا بدليل . ٥٥/ ب

الثالث : أن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان ، لجاز أن تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى ، كما ينعقد منه ومن اسم زمان ، وفى عدم جواز ذلك[1] دليل على بطلان دعواه .

الرابع : أن الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث كقولنا : أهان وأكرم ، فإنهما متساويان بالنسبة إلى الزمان ، مفترقان بالنسبة إلى الحدث . فإذا فرض زوال ما به الافتراق ، وبقاء ما به التساوى ، لزم ألا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة ، ولو كان الأمر كذلك ، لم يكن فرق بين : كان زيد غنيا ، وصار غنيا ، والفرق حاصل ، فبطل ما يوجب خلافه . ولو كان الأمر كذلك[2] لزم تناقض قول من قال : أصبح زيد

---

(١) فى ب : وفى جواز عدم ذلك ، ص ١٣٥ .

(٢) من أول : لم يكن فرق إلى : « كذلك » ليس فى ب ص ١٣٥ .

ظاعنا وأمسى مقيمًا ، لأنه على ذلك التقدير بمنزلة قوله : زيد قبل وقتنا ظاعن مقيم ، وإنما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلية على الإصباح والإمساء ، وذلك هو المطلوب .

الخامس : أن من جملة العوامل المذكورة انفك ، ولابد معها من ناف ، فلو كانت لا تدل على الحدث الذى هو الانفكاك ، بل على زمن الخبر ، لزم أن يكون معنى : ما انفك زيد غنيا : ما زيد غنيا فى وقت من الأوقات الماضية ، وذلك نقيض المراد ، فوجب بطلان ما أفضى إليه .

السادس : أن من جملة العوامل المذكورة دام ، ومن شرط إعمالها عمل كان كونها صلة لما المصدرية ، ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر فى موضعها ، كقولك : جُدْ ما دمت واجدا ، أى : جد مدة دوامك واجدا ، فلو كانت دام مجردة عن الحدث لم يقم مقامها اسم الحدث .

السابع : أن هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها أنْ ، كقوله تعالى[1] : ﴿ إلا أنْ تكونا ملكين ﴾ لأنّ أنْ هذه وما وصلت به فى تأويل المصدر ، وقد جاء مصدرها صريحا فى قول الشاعر[2] :

ببذلٍ وحِلْم سادَ فى قومه الفتى   وكونُك إياه عليك يسيـرُ

وقد حكى أبو زيد فى كتاب الهمز مصدر فتىء مستعملا ، وحكى غيره : ظللت أفعل كذا ظَلولا . وجاءوا بمصدر كاد فى قولهم : لا أفعل ذلك ولا كيدا ، أى[3] ولا أكاد كيدا ، وكاد فعل ناقص من باب كان ، إلا أنها أضعف من كان ، إذ لا يستعمل لها اسم فاعل ، واسم فاعل كان مستعمل ، ولا يستعمل منها أمر ، والأمر من كان مستعمل ، وإذا لم يمتنع استعمال مصدر كاد ، وهى أضعف من كان ، فأن لا يمتنع استعمال مصدر كان أحق وأولى .

---

(١) سورة الأعراف ، آية : ٢٠ .

(٢) البيت من الطويل ، العينى ١٥/٢ ، والدرر ٨٣/١ ، غير منسوب فيهما .

(٣) « ولا كيدا ، أى » ليس فى ب ص ١٣٦ .

الثامن : أن هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل ، كما جاء فى الحديث[1] : « إن هذا القرآن كائن لكم أجرا ، وكائن عليكم وزرا » وقال سيبويه[2] : « قال الخليل : هو كائنُ أخيك على الاستخفاف ، والمعْنى : كائنٌ أخاك » هذا نصه . وقال الشاعر[3] :

وما كلُّ مَنْ يُبْدِى البشاشة كائنا أخاك إذا لم تُلْفِه لك مُنْجِدا

لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان ، بل هو دَال على الحَدث وما هو به قائم ، أو ما هو عنه صادر . ومثل ذلك قول الآخر[4] :

قضى اللهُ يا أسماءُ أنْ لستُ زائلا أحِبُّك حتى يُغْمِضَ العينَ مُغْمِضُ

أراد : لست أزال أحبك ، فأعمل اسم الفاعل عمل الفعل .

التاسع : أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان ، لأن دلالته على الحدث لا تتغير بقرائن ، ودلالته على الزمان[5] تتغير بالقرائن ، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان .

العاشر : أن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث ، مخلصة للزمان لم يُبْن منها أمر ، كقوله تعالى[6] : ﴿ كونوا قوّامين بالقسط ﴾ لأن الأمر لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث .

وما ذهبت إليه فى هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالة على مصادرها ، هو الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيرافى . وأجاز السيرافى الجمع بين كان ومصدرها توكيدا ، ذكر ذلك فى شرح الكتاب .

فإذا ثبت بالدلائل المذكورة أن هذه الأفعال غير ليس دالة على الحدث والزمان

---

(١) سنن الدارمى ، كتاب فضائل القرآن ٤٣٤/٢ .
(٢) الكتاب ١٦٦/١ .
(٣) البيت من الطويل ، العينى ١٧/٢ ، والدرر ٨٤/١ ، غير منسوب فيهما .
(٤) البيت من الطويل ، وقائله الحسين بن مطير الأسدى ، العينى ١٨/٢ ، والدرر ٨٤/١ .
(٥) من أول : لأن دلالته إلى الزمان ليس فى ب ص ١٣٦ .
(٦) سورة النساء ، آية : ١٣٥ .

كغيرها من الأفعال ، فليعلم أن سبب تسميتها نواقص إنما هو عدم اكتفائها بمرفوع ، وإنما لم تكتف بمرفوع ، لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التى بين معموليها ، فمعنى قولك : كان زيد عالما ، وجد اتصاف زيد بالعلم ، والاقتصار على المرفوع غير واف بذلك ، فلهذا لم يستغن به عن الخبر التالى ، وكان الفعل جديرا بأن ينسب إلى النقصان .

وقد أشار إلى هذا المعنى سيبويه بقوله[1] : « تقول : كان عبد الله أخاك ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوّة » فبيّن أن كان مسندة إلى النسبة ، فمن ثمّ بينا عدم الاكتفاء بالمرفوع .

ص : وإنْ / أريد بكان ثَبَت ، أو كَفَل ، أو غزل ، وبتواليها الثلاثِ دخل فى الضُّحَى والصباح والمساء ، وبظل دام أو طال ، وببات نزل ليلا ، وبصار رجع أو ضَمّ أو قطع ، وبدام بقِى أو سكن ، وببرح ذهب أو ظهر ، وبونى فتر ، وبرام ذهب أو فارق[2] ، وبانفك خلص أو انفصل ، وبفتأ سكّن أو أطْفأ ، سميت تامة ، وعملت عمل ما رادفت . وكلها تتصرف إلا ليس ودام ، ولتصاريفها ما لها ، وكذا سائر الأفعال .

١/٥٦

ش : جميع هذه الأفعال تكون ناقصة وتامة ، إلا ليس ، وزال التى مضارعها يزال ، وفتِئ بكسر التاء مهموزا ، وكذا فَتَأ وأفتأ مراد فتاها ، وحكم ما ينسب إلى التمام حكم ما هو بمعناه .

وأجاز أبو على فى الحلبيات وقوع زال تامة ، وقد يعضد رأيه فى ذلك بقول الراجز[3] :

---

(١) الكتاب ١/٤٥ .

(٢) وبرام « ذهب أو فارق » ليس فى ب ص ١٣٦ .

(٣) المنصف ٣/٨٣ ، وقبلهما :

لا يَضْغَمَنّ مُخْدِرٌ دَلَهْمَسُ　　　ضِرْغامــــةٌ فى مَشْيِــــه تَخَــــيُّسُ

وبعدهما :　　　يأكل أو يَحْسُو دمًا أو يَلْحَسُ .

الألوى : الملتوى المعوج ، والشديد من الرجال وغيرهم . وفى فقه اللغة للثعالبى ص ١٥ : فى ترتيب الشجاعة : رجل شجاع ثم بطل ... ثم أهيس ثم أليس .

وفى حُمَيّا بَغْية تَفجُّسُ   ولا يزال وهو أَلْوَى أَلْيَسُ

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر . ولنا أن نقول : الخبر محذوف ، والتقدير : ولا يزال متفجسا ، وهو ألوى ألْيَس ، والتفجس التكبر ، والأليس الشجاع .

وتتم كان بأن يراد بها معنى ثبت ، وثبوت كل شيء بحسبه ، فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو : كان الله ولاشيء معه . وتارة يعبر عنه بحَدَث ، كقوله[1] :

إذا كان الشتاءُ فأَدْفِئونى   فإنّ الشيخَ يُهرِمه الشتاءُ

وتارة يعبر عنه بحضر ، كقوله تعالى[2] : ﴿ وإنْ كان ذو عُسْرة ﴾ .

وتارة يعبر عنه بقدر أو وَقَع نحو : ما شاء الله كان .

وتتم كان أيضا بأن يراد بها معنى كفل ، فتتعدى بعلى ، ومصدرها كِيانة . وتتم كان أيضا مرادا بها معنى غزل ، ذكر ذلك أبو محمد البطليوسى .

وتتم توالى كان الثلاث وهن : أضحى وأصبح وأمسى ، بأن يراد بهن الدخول فى الضحى والصباح والمُسْى ، كقوله تعالى[3] : ﴿ فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ﴾ وكقول الشاعر[4] :

ومِنْ فَعَلاتى أننى أُحْسِنُ القِرَى   إذا الليلةُ الشهباءُ أضْحَى جليدها

وتتم ظل بأن يراد بها معنى دام أو طال .

وتتم بات فى قولهم : بات بالقوم ، أو بات القومَ إذا نزل بهم ليلا ، فتستعمل متعدية بالباء وبنفسها .

وتتم صار بأن يراد بها معنى رجع فتتعدى بإلى ، أو معنى ضم أو قطع فتتعدى

---

(١) البيت من الوافر ، وقائله الربيع بن ضبع الفزارى أحد المعمرين ، يقال إنه عاش ثلثمائة سنة ، وهو مخضرم . شذور الذهب ٣٦٩ ، والدرر ٨٤/١ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٨٠ .

(٣) سورة الروم ، آية : ١٧ .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله عبد الواسع بن أسامة .
شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٧ ، وشرح الأشمونى ٢٣٦/١ ، والدرر ٨٥/١ .
القرى : إطعام الضيف . الشهباء : الباردة . أضحى جليدها : بقى حتى وقت الضحى .

بنفسها إلى مفعول واحد .

وتم دام بأن يراد بها معنى بقى ، كقوله تعالى[1] : ﴿ خالدين فيها ما دامت السموات والأرض ﴾ أو سكن ، ومنه الحديث[2] : « نهَى أن يُبال فى الماء الدائم » أى الساكن .

وتم برح بأن يراد بها معنى ذهب ، أو معنى ظهر ، وقد فسر قولهم : برح الخفاء ، بالوجهين .

وتم ونى بأن يراد بها معنى فتر ، وهو أشهر من استعمالها بمعنى دام الناقصة .

وتم انفك بأن تكون مطاوع فك الخاتم وغيره إذا فصله ، والأسير إذا خلصه .

وتم فتىء إذا أراد بها كسر وأطفأ ، قال الفراء : فتأته عن الأمر كسرته ، وفتأت النار أطفأتها .

وما سوى ليس ودام من أفعال هذا الباب يتصرف ، أى يستعمل منه ماض ومضارع وأمر واسم فاعل ومصدر ، إلا أن الأمر لا يتأتى صوغه من ملازمات النفى ، ولمضارعها والأمر ما لماضيها ، وكذا جميع الأفعال المتصرفة .

ص : ولا تدخل ليس وتوابعها على ما خبره مفرد استفهامى أو مضاف إليه ، ويوافقهن فى عدم الدخول على ما خبره فعل ماض صار باتفاق ، والبواقى على رأى ، وقد تخالفهن ليس .

ش : المراد بتوابع ليس دام وزال وانفك وبرح وفتىء وونى ورام ، لأنهن تبعن ليس حين ذكرت فى أول الباب .

والحاصل أن ليس والمذكورات بعدها متساويات فى عدم الدخول على مبتدأ خبره مفرد استفهامى نحو : كيف زيد ؟ وأين عمرو ؟ أو مضاف إلى مفرد استفهامى ، نحو : غلام من زيد ؟

---

(١) سورة هود ، آية : ١٠٨ .

(٢) فى شواهد التوضيح ١٦٢ : لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل فيه ، أخرجه البخارى فى ٤ كتاب الوضوء ، و ٦٨ باب الماء الدائم .

وصار مساوية لليس وتوابعها السبعة فى عدم الدخول على مبتدأ خبره فعل ماض ، وربما خالفتهن ليس فوليها فعل ماض ، كما جاء فى الحديث من قول النبى ﷺ[1] : « أليس قد صليت معنا ؟ » وحكى سيبويه عن بعض العرب[2] : « ليس خلق الله أشعر منه ، وليس قالها زيد » وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولى : « وقد تخالفهن ليس[3] » أى قد تخالف ليس صار ودام وما ذكر بعدها بالدخول على فعل ماض .

وأشرت بقولى : « والبواقى على رأى » إلى ما ذهب إليه بعض النحويين من أن كان وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات لا تدخل على ما خبره فعل ماض ، فلا يقال على هذا الرأى : كان زيد فعل ، ولا أصبح عمرو قرأ . وهذا الرأى باطل ، إذ ليس لصاحبه حجة مع الاستعمال لخلافه ، كقول الشاعر[4] :

وكنّا حَسِبنا كلَّ بيضاءَ شحمةً ليالىَ لاقَيْنا جُذام وحِمْيرا

وكقول الآخر[5] :

أمست خلاءً وأمسى أهلُها احتملوا أَخْنى عليها الذى أخنى على لُبَد

ص : وتَرِد الخمسة الأوائل بمعنى صار ، ويلحقها ما رادفها من : آض ، وعاد ، وآل ، / ورجع ، وحار ، واستحال ، وتحوّل ، وارتد ، وندر الإلحاق بصار فى : ما جاءت حاجتك ؟ وقعدت كأنها حربة ، والأصح ألا تلحق بها آل ولا قعد مطلقا ، وألا يجعل من هذا الباب غدا وراح ، ولا أسحر وأفجر وأظهر .

٥٦/ ب

---

(١) فى رياض الصالحين ص ٢٠١ رقم ٤٢٤ برواية مختلفة .

(٢) الكتاب ١/ ١٤٧ .

(٣) ليس ليست فى ب ص ١٣٧ .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله زفر بن الحارث بن معاوية الكلابى .

شرح ديوان الحماسة للتبريزى ١/ ٤١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧/ ٣٣٠ ، والعينى ٢/ ٣٨٢ ، والرواية فى الأخيرين : .... عشية لا قينا ... .

(٥) البيت من البسيط ، وقائله النابغة الذبيانى من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر وأولها :

يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد

خزانة الأدب ٢/ ٧٩ ، والدرر ١/ ٨٤ ، وذكر فى ص ٣٤٦ .

لبد : آخر نسور لقمان ، القاموس المحيط ، والديوان ص ١٧ وروايته : أضحت خلاء وأضحى ....

ش : الخمسة الأوائل هى : كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل .

والأصل فى كان الدلالة على دَوَام مضمون الجملة إلى زمن النطق بها دون تعرض لانقطاع ، ولذا قيل فى قول الله تعالى[1] : ﴿ وكان الله على كل شيء قديرا ﴾ أى : لم يزل على كل شيء قديرا ، ومنه قول الشاعر[2] :

ولكنى مضيت ولم أُجَدِّف   وكان الصبر عادةَ أولينا

ومثله قول الآخر[3] :

وكنت إذا جارى دعا لِمَضُوفةٍ   أُشَمِّرُ حتى يُنْصِفَ الساقَ مئزرى

فإن قصد الانقطاع جيء بقرينة ، كقوله تعالى[4] : ﴿ إذ كنتم أعداءً فألف بين قلوبكم ﴾ وكقول الشاعر[5] :

وكانوا أناسا يَنْفَحُون فأصبحوا   وأكثرُ ما يُعطُونك النَّظرُ الشَّزْرُ

وتستعمل بمعنى صار دالة على التحول من وصف إلى آخر ، كقوله تعالى[6] : ﴿ وبُسَّت الجبال بَسًّا * فكانت هباءً مُنْبثا* وكنتم أزواجا ثلاثة ﴾ .

وكقول الشاعر[7] :

بتَيهاءَ قَفْرٍ والمطيُّ كأنها   قَطا الحَزْن قد كانت فِراخا بُيُوضُها

والأصل فى : أضحى وأصبح وأمسى وظَل النواقص الدلالة على ثبوت مضمُونِ

---

(١) سورة النساء ، آية : ١٣٣ ، والأحزاب ، آية : ٢٧ ، والفتح ، آية : ٢١ .

(٢) البيت من الوافر ، ذكر فى اللسان – جدف – ولكنى صبرت ... غاية .... ولم ينسبه ، وقال : وفى الحديث : شر الحديث التجديف ، قال أبو عبيد : يعنى كفر النعمة ، واستقلال ما أنعم الله عليك .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله أبو جندب الهذلى .

ابن يعيش ٨/١٠ ، وروايته : ..... حتى يبلغ الساق .... وديوان الهذليين قسم ٣ ص ٩٢ .

قال : والمضوفة : الحاجة ، وهى يائية ، فمضوفة بالواو شاذة .

والعينى ٥٨٨/٤ قال : قال أبو سعيد : هذا البيت يروى على ثلاثة أوجه : المضوفة والمضيفة والمضافة .

(٤) سورة آل عمران ، آية : ١٠٣ .

(٥) البيت من الطويل ، وقائله أعشى تغلب ربيعة بن نجوان وكان نصرانيا . شرح المرادى ص ١٦٤ والحماسة البصرية ٩٨/١ ، والدرر ٨٦/١ .

(٦) سورة الواقعة ، آيات : ٥ – ٧ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لابن أحمر . خزانة الأدب ٣١/٤ . وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٧ . تيهاء : مفازة لا يهتدى فيها . كانت فراخا بيوضها ، صار بيضها فراخا . والقطا : جمع قطاة ، وهى طائر .

الجملة فى الضحى والصباح والمساء والنهار ، وقد يَرِدْن بمعنى صار ، كقول الشاعر[1] :

ثم أضْحَوْا كأنهم ورقٌ جَـــفَّ فألْوَتْ به الصَّبا والدبورُ

وكقوله تعالى[2] : ﴿ فأصبحتم بنعمته إخوانا ﴾ وكقول الشاعر[3] :

أمست خلاءً وأمسى أهلُها احتملوا أخنى عليها الذى أخنى على لُبَد

وكقوله تعالى[4] : ﴿ فظلت أعناقهم لها خاضعين ﴾ وزعم الزمخشرى أن بات قد تستعمل بمعنى صار ، وليس بصحيح ، لعدم شاهد على ذلك ، مع التتبع والاستقراء ، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبى ﷺ : « فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده » ، ولا حاجة إلى ذلك ، لإمكان حمل بات على المعنى المجمع عليه ، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلا ، كما أن ظل غير المرادفة لصار لثبوت مضمون الجملة نهارا ، كما قال الشاعر[5] :

أظلُّ أرعَى وأبيتُ أطحنُ الموتُ من بعضِ الحياةِ أهْوَنُ

ومن أصلح ما يتمسّكُ به جاعلُ بات بمعنى صار قول الشاعر[6] :

أجِنِّى كُلَّما ذُكِرَتْ كليبٌ أبيت كأننى أُطْوَى بجمر

---

(١) البيت من الخفيف ، من مقطعة لعدى بن زيد . شعراء النصرانية فى الجاهلية ٤٤٣/٤ ، ثم صاروا ... الدرر ٨٤/١ ، ومعجم شواهد العربية . ألوت به : ذهبت به .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٠٣ .

(٣) سبق فى ص ٣٤٤ .

(٤) سورة الشعراء ، آية : ٤ .

(٥) هذا رجز لم أعرف قائله .

(٦) البيت من الوافر ، وقائله عمرو بن قيس المخزومى كما ذكر معجم شواهد العربية نقلا عن شرح السكرى للهذليين ص ٨٠١ . وفى اللسان – جن – : فأما قولى الهذلى : أجنى ... أكوى بجمر . وقال فى الدرر ٨٤/١ ، لم أعثر على قائله .

لأن كلما[1] تدل على عموم الأوقات ، وأبيت إذا كانت على أصلها مختصة بالليل .

ومثال استحال قول النبى ﷺ[2] : « فاستحالت غَرْبا » ومثله قول الشاعر[3] :

إنّ العداوةَ تستحيلُ مودةً   بتدارُكِ الهَفَوات بالحسنات

ومثال تحول قول امرئ القيس[4] :

فيالَكِ من نُعْمى تحوّلن أبْؤُسا

ومثله قول الآخر[5] :

لا يُوئِسَنّكَ سُؤْل عِيقَ عنك فكم   بُؤْسٍ تحوّل نُعْمَى أنست النِّقَما

ومثال ارتد قول الله تعالى[6] : ﴿ ألقاه على وجهه فارتد بصيرا ﴾ وإنما استحق ارتد أن يكون بمعنى صار لأنه مطاوع رَدّ بمعنى صيّر ، كقوله تعالى[7] : ﴿ وَدَّ كثيرٌ من أهل الكتاب لو يَرُدُّونكم من بعد إيمانكم كفارا ﴾ وكقول الشاعر[8] :

فردّ شعورَهن السُّود بيضا   وردّ وجوهَهن البيض سودا

وندر إلحاق جاء وقعد بصار فى قولهم : ما جاءت حاجتك ؟ وفى قولهم : أرهف شفرته ، حتى قعدت كأنها حربة .

---

(١) لأن كلما ليس فى ب ص ١٣٨ .

(٢) صحيح مسلم طبعة الشعب ٢٥٣/٤٣ و ٢٥٥ و ٣٦٤ . وصحيح البخارى طبع الشعب ٢٥٠/٤ فى حديث رؤيا طويل : ... ثم أخذها عمر فاستحالت بيده غربا فلم أر عبقريا فى الناس يفرى فريه .... وتكرر فى ٤٩/٩ .

(٣) البيت من الكامل ، الدرر ٨٣/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما .

(٤) البيت من الطويل ، يذكر الحلة التى ألبسه إياها قيصر وكانت مسمومة ، وبهذا البيت سمى ذا القروح ، الديوان ص ٧٢ وصدر البيت :

وبُدِّلتُ قَرْحا داميا بعد صحة

(٥) البيت من البسيط ، ذكر فى الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ورقة ١١٧ ظ ، عن الرسالة ص ٢١٦ .

(٦) سورة يوسف ، آية : ٩٦ .

(٧) سورة البقرة ، آية : ١٠٩ .

(٨) البيت منّ الوافر . نسب للكميت بن معروف الأسدى فى الأمالى لأبى على القالى ١١٥/٣ ، وذكر بعده =

والفراء يرى استعمال قعد بمعنى صار مطردا ، وجعل من ذلك قول الراجز[1] :

لا يُقْنِعُ الجاريةَ الخِضابُ ولا الوشاحان ولا الجِلباب
من دون أن تلتقى الأركاب ويقعدَ ... لـه لُعاب

وحكى الكسائى : قعد لا يُسْأَلُ حاجة إلا قضاها ، بمعنى : صار . ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر[2] :

ما يَقْسِمِ اللهُ أقبلْ غيرَ مُبْتَئِسٍ منه وأقعد كريما ناعمَ البال

وألحق قوم بأفعال هذا الباب : غدا وراح ، وقد يستشهد على ذلك بقول ابن مسعود رضى الله عنه : « اغد عالما أو متعلما ولا تكن إمّعة » . وبقول النبى ﷺ[3] : « لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما ترزق الطير ، تغدو خِماصا ، وتروح بِطانا » والصحيح أنهما ليسا من الباب ، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة .

ص : وتوسيط أخبارها كلها جائز ، ما لم يعرض مانع أو موجِب ، وكذا تقديم خبر صار وما قبلها ، جوازا ومنعا ووجوبا .

وقد يقدم خبر زال وما بعدها منفية بغير « ما » لابها ، خلافا لابن كيسان وللكوفيين إلا الفراء .

ولا يتقدم خبر دام اتفاقا ، ولا خبر ليس على الأصح .

١/٥٧ ش : / وتوسيط الخبر كقوله تعالى[4] : ﴿ فما كان جوابَ قومه إلا أن قالوا ﴾

= بيتين آخرين .

ونسب لعبد الله بن الزَّبير الأسدى فى العينى ٤١٧/٢ ، وراجع : شعر عبد الله بن الزبير الأسدى ص ١٤٤ .

(١) راجع البيان والتبيين ١٣٤/٣ ، وروايته :

لا ينفع .... من دون أن تصطفق الأركاب
وتلتقى الأسباب والأسباب ويخرج ....

وشرح المرادى ص ١٦٠ .

(٢) البيت من البسيط ، وقائله حسان بن ثابت . اللسان – بأس – وشرح ديوان حسان بن ثابت الأنصارى ص ١٩٢ وشرح المرادى ص ١٦٠ .

(٣) فى رياض الصالحين ص ٥٧ : لو أنكم تتوكلون على الله .... رواه الترمذى وقال حسن .

(٤) سورة النمل ، آية : ٥٦ ، والعنكبوت ، آيتا : ٢٤ ، ٢٩ .

والاستشهاد بهذا أولى من الاستشهاد بقوله تعالى[1] : ﴿ وكان حقا علينا نصرُ المؤمنين ﴾ لأن بعض القراء أجاز الوقف على « حقا » ناويا فى كان ضميرا . وأمثلة التوسيط مع غير كان من أخواتها سهلة ، فاستغنى عن ذكرها ، والتوسيط أيضا جائز مع ليس ودام ، وإن كانا لا يتصرفان ، لأن الأقل محمول على الأكثر ، ومثال ذلك مع ليس قول الشاعر[2] :

سَلِى إن جَهلتِ الناسَ عنا وعنهم ... فليس سواءً عالـمٌ وجهـولُ

ومثال ذلك مع دام قول الآخر[3] :

لا طيبَ للعَيْشِ ما دامت مُنَغّصَةً ... لذّاتُه بادّكار الموتِ والهَـرَم

وإنما اختصت ليس ودام بالاستشهاد على توسيط خبرهما لأنهما ضعيفتان لعدم تصرفهما فى أنفسهما ، فربما اعتقد عدم تصرفهما فى العمل مطلقا . وقد وقع فى ذلك ابن معط رحمه الله فضمن ألفيته منع توسيط خبر ليس وما دام[4] ، وليس له فى ذلك متبوع ، بل هو مخالف للمقيس والمسموع ، أما مخالفته للمقيس فبيِّنه ، لأن توسيط خبر ليس جائز بإجماع ، مع أن فيها ما فى دام من عدم التصرف ، وتفوقها ضعفا بأن منع تصرفها لازم ، ومنع تصرف دام عارض ، ولأن ليس تشبه « ما » النافية معنى ، وتشبه ليت لفظا ، لأن وسطها ياء ساكنة سالمة ، ومثل ذلك مفقود فى الأفعال ، فثبت بهذا زيادة ضعف ليس على ضعف دام ، وتوسيط خبر ليس لم يمتنع ، فأن لا يمتنع توسيط خبر دام لنقصان ضعفها أحق وأولى .

ونبهت بقولى : « ما لم يمنع مانع » على أن توسيط الخبر قد يمتنع ، وذلك إما لسبب يقتضى وجوب تقدمه نحو : كم كان مالك ؟ وأين كنت ؟ وإما لسبب يقتضى وجوب تأخيره نحو : كان فتاك مولاك ، وما كان زيد إلا فى الدار .

---

(١) سورة الروم ، آية : ٤٧ .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله السموأل بن عادياء ، وقيل : للجلاج الحارثى والأول أشهر . العينى ٧٩/٢ ، وراجع : ديوانا عروة بن الورد والسموأل ص ٩٢ .

(٣) البيت من البسيط ، العينى ٢٠/٢ ، والدرر ٨٧/١ ، غير منسوب فيهما .

(٤) يقول ابن معط فى ألفيته : ولا يجوز أن تقدم الخبر على اسم ما دام وجاز فى الأخر . ومنه يظهر أنه يمنع توسط خبر ما دام ، ولكنه يجيز توسط خبر ليس . وقد قال ابن مالك نفسه ذلك فى الأسطر التالية .

ونبهت بقولى : « أو موجب » على أن توسيط الخبر قد يجب ، وذلك إذا كان الاسم مقصودا بحصر ، نحو قوله تعالى[1] : ﴿ وما كان حجتَهم إلا أن قالوا ﴾ وقد يحمل الموجب على موجب تقديم أو توسيط على سبيل التخيير ، وذلك إذا اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر نحو : كان شريكَ هند أخوها ، ووليَّها كان أبوها ، فواجب فى هذه المسألة وشبهها تقديم الخبر أو توسيطه ، وممتنع تأخيره لئلا يتقدم الضمير على مُفَسِّرٍ مؤخرٍ رتبة ولفظا . فلو كان فى مثل هذه المسألة قبل الفعل ما له صدر الكلام تعيّن التوسيط ، نحو قولك : هل كان شريكَ هند أخوها ؟

وأشرت بقولى : « وكذا تقديم خبر صار وما قبلها » إلى أنه يجوز تقديم الأخبار المذكورة إن لم يعرض مانع ولا موجب ، فمن أسباب عروض المانع خوف اللبس نحو : كان فتاك مولاك ، فمثل هذا لا يتميز فيه الاسم إلا بالتقديم ، ولا الخبر إلا بالتأخير ، فالتزم ، وكان غيره ممنوعا ، وكذا نحو : صار عدوى صديقى .

ومن أسباب عروض المانع حصر الخبر نحو : إنما كان زيد فى المسجد ، فتأخير الخبر فى مثل هذا ملتزم ، وغيره ممنوع ، لأن حصر الخبر مقصود ، ولا يفهم إلا بالتأخير .

ومن أسباب عروض المانع اشتمال الخبر على ضمير ما اشتمل عليه الاسم نحو : كان بَعْلُ هند حبيبَها ، فتأخير الخبر فى مثل هذا ملتزم ، وغيره ممنوع ، لأنه لو توسط أو قدم لزم عود الضمير إلى متأخر لا يتعلق به العامل . وبعض النحويين لا يلتزم تأخير الخبر فى مثل هذا ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ، فلو وسط الخبر فقيل : كان حبيبَها بعلُ هند ، لم يضر ، لأن الضمير عائد على ما هو كجزء مرفوع الفعل ، ومرفوع الفعل مقدر التقديم ، وما هو كجزئه معه ، إذ لا يتم معناه إلا به . ويلزم من جواز هذا جواز كان حبيبَها الذى خطب هندا ، لأن ما يتم به المضاف بمنزلة ما يتم به الموصول ، وهذا لا يجوز ، فكذلك ما أشبهه .

وأما عروض موجب تقديم الخبر فإذا كان فيه معنى استفهام نحو : كم كان مالك ؟

---

(١) سورة الجاثية ، آية : ٢٥ .

وكيف كان زيد ؟ وكذا إذا كان مضافا إلى ما فيه معنى استفهام نحو : غلام من كان زيد ؟

ولاحظّ لزال وما بعدها فى وجوب تقديم الخبر ، لأنهن لا يدخلن على مبتدأ مخبر عنه بأداة استفهام ولا مضاف إليها ، وقد تقدم التنبيه على ذلك .

وتشارك زال وأخواتها إذا نفيت بغير « ما » صار وأخواتها فى جواز تقديم الخبر ، نحو : قائما لم يزل زيد . وفى التخيير بين تقديمه وتوسيطه عند امتناع تأخيره ، نحو : فى الدار لم يبرح صاحبها ، ولا ينفك مع هند أخوها .

فلو كان النفى بما لم / يجز التقديم ، لأن لها صدر الكلام ، ولذلك جرت مجرى حرف الاستفهام فى تعليق أفعال القلوب . وقياس « إنْ » النافية أن تجرى مجراها فى غير التعليق كما جرت فيه مجراها ، كقوله[1] : ﴿ وتظنون إنْ لبثتم إلا قليلا ﴾ .

٥٧ ب

وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفى بما ، مع أنه موافق للبصريين فى أن « ما » لها صدر الكلام ، لأنه نظر إلى أن : ما زال زيد فاضلا ، بمنزلة : كان زيد فاضلا ، فى المعنى ، فاستويا فى جواز تقديم الخبر[2] . وهذا الذى اعتبره ضعيف ، لأن عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم ، ولذلك استصحب للاستفهام فى نحو : علمت أزيد ثَمّ[3] أم عمرو ، ما كان له من التزام التصدير ، مع أن معنى الاستفهام قد تغير . وأجاز الكوفيون إلا الفراء ما أجازه ابن كيسان ، لأن « ما » عندهم ليس لها تصدير مستحق ، حكى ذلك ابن كيسان .

واختلف فى تقديم خبر ليس عليها ، فأجازه سيبويه ، ووافقه السيرافى والفارسى وابن برهان والزمخشرى . ومنعه الكوفيون وأبو العباس وابن السراج والجرجانى ، وبه أقول ، لأن ليس فعل لا يتصرف فى نفسه ، فلا يتصرف فى عمله ، كما وجب لغيره من الأفعال التى لا تتصرف كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب ، مع أن ليس شبيهة فى المعنى بحرف لا يشبه الأفعال وهو « ما » بخلاف عسى ، فإنها تشبه حرفا يشبه الأفعال وهو « لعل » ، والوهن الحاصل بشبه حرف لا يشبه الأفعال أشد

---

(١) سورة الإسراء ، آية : ٥٢ .

(٢) فى ب ص ١٤٠ : فى تقديم جواز الخبر .

(٣) ثم ليست فى ب ص ١٤٠ .

من الوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الأفعال . وكان مقتضى شبه ليس بما وعسى بلعل امتناع توسيط خبريهما ، كما امتنع توسيط خبرى شبيهيهما ، ولكن قصد ترجيح ما له فعلية على ما لا فعلية له ، والتوسيط كاف فى ذلك ، فلم تجز الزيادة عليه تجنبا لكثرة مخالفة الأصل .

قال السيرافى : بين ليس وفعل التعجب ونعم وبئس فرق ، لأن ليس تدخل على الأسماء كلها مظهرها ومضمرها ومعرفتها ونكرتها ، ويتقدم خبرها على اسمها ، ونعم وبئس لا يتصل بهما ضمير المتكلم ولا العلم ، وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة ، ولا يكون فاعله إلا ضمير ما ، فكانت « ليس » أقوى منها .

قلت : فعلية نعم وبئس أظهر من فعلية ليس من ثلاثة أوجه : أحدها : أن معنى نعم وبئس يستقل باسم واحد ، لأن معنى نعم الرجل ، مدح الرجل ، أو كمل الرجل ، إلا أن الرجل مبهم ، والمراد تعيين ممدوح ، فاحتيج إلى مخصوص بعد الفاعل ، أو إلى ما يدل عليه قبل نعم ، فالحاصل أن مطلوب نعم إنما هو الفاعل ، و[1] المخصوص بالمدح إنما يطلبه الفاعل لا نعم ، لأنها غير عاملة فيه بإجماع ، بخلاف الجزء الثانى من مصحوبى ليس ، فإنه معمول لها ، فمعنى ليس لا يستقل إلا بجزأين : مسند ومسند إليه ، فكانت أشبه بالحروف ، وكانت نعم وبئس أشبه بالأفعال .

الثانى : أن نعم وبئس يقوم كل واحد منهما مقام فعل صريح ، ويقوم الفعل الصريح مقامه ، فمن كلام العرب الفصيح ، عَلُم الرجل فلان ، بمعنى نعم[2] العالم فلان ، وليس لا تقوم إلا مقام حرف ، ولا يقوم مقامها إلا حرف .

الثالث : أن ليس ونعم وبئس مشتركة فى مفارقة الأصل ، لأن أصل كل منها فعل ، لكن ليس فارقت أصلها فراقا لازما على وجه عدم به النظير فى الأفعال ، وثبت به شبه الحرف ، ونعم وبئس بخلاف ذلك ، لأنهما لا يفارقان[3] أصلهما فراقا لازما ، بل أصلهما مستعمل ، ولم يعدم بما فعل بهما النظير فى الأفعال ،

---

(١) الواو ليست فى ب ص ١٤١ .

(٢) نعم ليست فى ب ص ١٤١ .

(٣) فى ب : لم يفارقا ص ١٤١ .

ولا ثبت به شبه الحرف ، لأن الذى فعل بهما من كسر الفاء وسكون العين مطرد فى كل فعل على فَعِل ثانيه حرف حلق ، وفعلية ما روعى أصله ، وسلك به سبيل مطردة فى الأفعال أقوى من فعلية ما لم يعامل بهذه المعاملة .

وأما تفضيل ليس على نعم وبئس بإعمالها فى الظاهر والمضمر ، والمعرفة والنكرة ، فشىء ثبت على خلاف الأصل ، لأن شبهها فى اللفظ والمعنى بالحرف أقوى من شبهها بالفعل ، فأن يسلك بها سبيل الأشبه بها أولى ، ولكن لو فعل بها ذلك لم يبق ما يدل على فعليتها ، فرفعت الضمائر المتصلة لذلك ، وإذا كان هذا التفضيل محوجا إلى اعتذار ، فلا يجعل سببا لتفضيل آخر ، فيستباح من أجله تقديم الخبر ، لأن ذلك تكثير لمخالفة الأصل ، ومُحْوج إلى اعتذار ثان . ومع هذا فقد شاركتها نعم وبئس فى رفع الضمير مستترا وبارزا ، قال الكسائى : روى عن بعض العرب : الزيدان نِعْما رجلين ، الزيدون نِعْموا رجالا . وقال الأخفش : ناس من العرب يرفعون النكرة بنعم مفردة ومضافة .

وأما فعل التعجب فهو – وإن لزم طريقة واحدة – راجح على ليس من أربعة أوجه : أحدها : تمكنه فى الفعلية لفظا ومعنى ، لأنه على وزن أفعلَ ، وهمزته معدية كأكرم وغيره من الأفعال المعداة بالهمزة ، وهو مع ذلك متضمن لحروف مصدر ، ودال على معناه ، وليس بخلاف ذلك .

الثانى : أن فعل التعجب تلزمه نون الوقاية مع ياء المتكلم ، كما تلزم سائر الأفعال المتعدية ، وليس بخلاف ذلك .

الثالث : أن لفعل التعجب صيغتين : إحداهما كصيغة الماضى ، والأخرى كصيغة الأمر ، وذلك ضرب من التصرف . وليس بخلاف ذلك .

الرابع : أن فعل التعجب يعمل فى الظرف والحال والتمييز بخلاف ليس ، فإنها لا تعمل إلا فى جزأى إسناد .

وأما عسى فشاركت ليس فى إعمالها فى الأسماء كلها ، مظهراتها ومضمراتها ، ومعارفها ونكراتها ، وتفوقها بأشياء منها :

إن فعليتها مجمع عليها ، وفعلية ليس مختلف فيها .

الثانى : أن ليس من الأفعال المعتلة العين ، وعسى من الأفعال المعتلة اللام ، وهى

جارية على ما يجب لنظائرها من اعتلال بالقلب كرمى ، وليس جارية على خلاف ما يجب لنظائرها من اعتلال[1] كاعتلال هاب ، وسلامة كسلامة صَيِدِ البعير .

الثالث : أن عسى وإن لم تتصرف بأن يجعل لها مضارع وأمر واسم فاعل ، فقد جعل لها حظ من التصرف ، بأن أجيز فى عينها الفتح والكسر ، فقيل : عسَيت وعسِيت ، وبنوا منها فعل تعجب فقالوا : ما أعساه بكذا ، وأعس به أن يكون ، وقالوا : هو عَسٍ بكذا ، أى خليق ، وبالعسى أن تفعل ، وهو مصدر عسيت ، وهذا كله موجب للمزية على ليس ، فلو قدم خبر ليس مع كون هذه الأفعال لا يُقدَّم عليها شيء مما يتعلق بها لكان ذلك تفضيلا للأضعف على الأقوى ، فوجب ألا يصار إليه .

وعضد قوم جواز تقديم خبر ليس بـ[2] : ﴿ ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفا عنهم ﴾ قالوا : لأن يوم معمول مصروفا ، ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل . ولنا ثلاثة أجوبة :

أحدها : أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل ، نحو : أمّا زيدا فاضرب ، وعمرا لاتهن ، وحقك لن أضيع ، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد أمّا تقديم الفعل ، ولا من تقديم معمولى المجزوم والمنصوب على « لا » و « لن » تقديمهما عليهما ، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر .

الثانى : أن يجعل « يوما » منصوبا بفعل مضمر ، لأن قبله « ما يَحْبِسُه » « فيوم يأتيهم » جواب ، كأنه قيل : يعرفون يوم يأتيهم ، و« ليس مصروفا » جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة .

الثالث : أن يكون « يوم » مبتدأ فبنى لإضافته إلى الجملة ، وذلك سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضى ، وللاحتجاج على بناء المضاف إلى المضارع موضع آخر .

---

(١) من أول « بالقلب كرمى إلى : اعتلال » ليس فى ب ص ١٤٢ .

(٢) سورة هود ، آية : ٨ .

ص : ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة خلافا لقوم ، ويمنع تقديم الخبر الجائز التقديم تأخرُ مرفوعه ، ويُقَبِّحه تأخر منصوبه ، ما لم يكن ظرفا أو شبهه . ولا يمتنع هنا تقديم خبرٍ مشارك فى التعريف وعدمه إن ظهر الإعراب . وقد يخبر هنا وفى باب « إنّ » بمعرفة عن نكرة اختيارا .

ش : ذكر ابن السراج أن قوما من النحويين لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسيطه إذا كان جملة ، والقياس جوازه وإن لم يسمع ، فأجاز أن يقال : أبوه قائمٌ كان زيد ، فهذا مثال التقديم ، وأجاز أيضا أن يقال : كان أبوه قائمٌ زيد[1] ، وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح ، لأنه وإن لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء ، كقول الفرزدق[2] :

إلى ملكٍ ما أمُّه من محارب أبوه ولا كانت كليبٌ أقاربه

أراد : أبوه ما أمه من محارب ، فأبوه مبتدأ ، وأمه مبتدأ ثان ، ومن محارب خبره ، وهما خبر المبتدأ الأول ، فقدم الخبر وهو جملة ، فلو دخلت كان لساغ التقديم أيضا ، كقولك : ما أمه من محارب كان أبوه . والتوسيط أولى بالجواز كقولك : ما كان أمه من محارب أبوه .

وإذا كان للخبر المقدم معمولٌ مؤخر امتنعت المسألة إن كان مرفوعا ، مفردا أو مصحوبا بغيره ، نحو : قائما كان زيد أبوه ، وآكلا كان زيد أبوه طعامك .

فإن كان المعمول منصوبا لا مرفوع معه ، جازت المسألة على قبح ، نحو : آكلا كان زيد طعامك .

فإن كان المعمول ظرفا أو شبهه حسنت المسألة نحو : مقيما كان زيد عندك ، وراغبا كان عمرو فيك .

وسبب ذلك أن حق العامل ألا يفصل بينه وبين معموله ، فإن كان مرفوعا كان فصله أصعب لكونه كجزء رافعه ، فلم يجز بوجه . وإن كان / مفعولا به قبح و لم ٥٨ ب

---

(١) أصول ابن السراج ١/٨٨ – ٨٩ .

(٢) البيت من الطويل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٣٤ ، والدرر ١/٨٧ وفيهما : تصاهره ، مكان : أقاربه . وشرح الديوان ص ١٢ ، وكذا فى النسخة ب ص ١٤٢ .

يمتنع ، لأنه ليس كجزء ناصبه . فإن كان ظرفا أو شبهه حسن فصله ، لا تساعهم فى الظروف وشبهها . وإلى هذا أشرت بقولى : ويَمْنعُ تقديمَ الخبر الجائز التقديم تأخرُ مرفوعه .

وإذا اشترك فى هذا الباب الخبر والمخبر عنه فى تعريف أو تنكير ، لم يلزم ما لزم فى باب الابتداء من تأخير الخبر ، إلا إذا لم يظهر الإعراب ، نحو : كان فتاك مولاك ، ولم يكن فتى أزكى منك . فإن ظهر الإعراب جاز التوسيط والتقديم نحو : كان أخاك زيد ، وأخاك كان زيد ، ولم يكن خيرا منك أحد ، وخيرا منك لم يكن أحد[1] .

ولما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل ، والمنصوب مشبها بالمفعول جاز أن يغنى هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع ، كما جاز ذلك فى باب الفاعل ، لكن بشرط الفائدة ، وكون النكرة غير صفة محضة ، فمن ذلك قول حسان رضى الله عنه[2] :

كأنّ سُلافةً فى بيت رأس ... يكون مِزَاجَها عَسَلٌ وماءُ

فجعل مزاجها وهو معرفة خبر كان ، وعسل اسمها وهى نكرة ، وليس القائل مضطرا لتمكنه من أن يقول : يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ ، فيجعل اسم كان ضمير سلافة ، ومزاجها عسل ، مبتدأ وخبر فى موضع نصب بكان . ومثله قول القطامى[3] :

قِفى قبل التَّفَرُّق يا ضُباعا ... ولايكُ موقفٌ منكِ الوَدَاعا

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختارا لا مضطرا ، لتمكنه من أن يقول : ولا يك موقفى منك الوداعا ، أو : ولا يك موقفنا الوداعا . والمحسن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول ، وقد حصل هذا الشبه فى باب إنّ ، على أنْ

---

(١) هذه الجملة الأخيرة ليست فى ب ص ١٤٣ .

(٢) البيت من الوافر ، الكتاب ٤٩/١ ، وخزانة الأدب ٤٠/٤ ، وشرح ديوانه ص ١٢ وفيها : سبيئة بدل سلافة . والسلافة والسلاف الخمر . وبيت رأس : مكان .

(٣) البيت من الوافر ، الكتاب ٢٤٣/٢ ، وخزانة الأدب ٣٩١/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٥/٦ و ٢٤٤/٧ ، و ١٢١/٨ ، والدرر ٨٨/١ ، والديوان ص ٣١ . ضباع : مرخم ضباعة ، اسم امرأة .

جعل فيه الاسم نكرة ، والخبر معرفة ، كقول الشاعر[1] :

وإنّ حَرَاما أن أسُبَّ مُجاشِعا   بآبائـىَ الشُّمِّ الكرام الخَضارِم

فصل : ص : يقترن بإلا الخبرُ المنفيُّ إنْ قُصِد إيجابُه وكان قابلا ، ولا يفعل ذلك بخبر برح وأخواتها ، لأن نفيها إيجاب ، وما ورد منه بإلا مؤول .

ش : يتناول الخبر المنفى خبر ليس وما قبلها من أفعال هذا الباب إذا تلت نفيا ، ويتناول أيضا ثانى مفعولى ظنَّ وأخواتها إذا تلت نفيا أيضا ، فإن قصد إمضاء النفى جيء بالخبر مجردا ، نحو : ليس زيد قائما ، وما زال منطلقا ، وما علمته عاجزا .

وإن قصد إيجاب جيء بإلا ، نحو : ليس زيد إلا قائما ، وما كان إلا منطلقا ، وما علمته إلا عاجزا .

فإن كان الخبر مما لا يستعمل إلا فى نفى لم يقترن بإلا نحو : ما كان مثلك أحدا ، وما كنت تعيج[2] ، أى تنتفع . فلو قرنت أحدا أو تَعِيج بإلا لم يجز ، لأن إلا تنقض النفى ، وأحد وتعيج من الكلم التى لا تستعمل إلا فى النفى ، فإليهما وإلى مثلهما أشرت بقولى : إن قصِد إيجابه وكان قابلا » ثم قلت : « ولا يفعل ذلك بخبر برح وأخواتها » أى لا يقترن خبر برح وأخواتها بإلا ، لأنه موجب[3] ، وإنما يجاء بإلا لإيجاب ما ليس موجبا ، فكما لا يقال : كان زيد إلا قائما ، لا يقال : ما زال زيد إلا قائما ، لأن مقتضى كان وما زال واحد ، فأما قول ذى الرمة[4] :

حَرَاجِيجُ ما تنفكّ إلا مُناخَة   على الخَسْف أو نَرْمِى بها بلدا قفرا

ففيه أربعة أقوال : أصَحها : أن تنفك فعل تام ، وهو مطاوع[5] فكه إذا خلصه

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق . الدرر ٨٨/١ ، ومعجم شواهد العربية . الخضارم : جمع خِضْرِم . وهو الجواد المعطاء ، والسيد الحمول .

(٢) هذه الجملة ليست فى ب ص ١٤٣ .

(٣) بإلا لأنه موجب ليس فى ب ص ١٤٣ .

(٤) البيت من الطويل . الكتاب ٤٦/٣ ، والمحتسب ٣٥٩/١ ، وخزانة الأدب ٤٩/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٠٩/٢ ، والدرر ٨٨/١ . حراجيج : جمع حُرجوج وهى الناقة السمينة الطويلة أو الشديدة أو الضامرة الوقادة القلب .

(٥) فى ب : مضارع .

أو فصله ، فكأنه قال : ما تتخلص من السير أو تنفصل منه إلا فى حال إناختها على الخسف .

الثانى : أن تكون « تنفك » ناقصة ، والخبر على الخسف ، ومناخة حال ، فكأنه قال : ما تنفك كائنة على الخسف ، أى الذل والتعب ، أو مرميا بها بلد قفر إلا فى حال إناختها .

الثالث : أنّ إلا زائدة ، قاله ابن جنى فى المحتسب ، وحمل عليه قراءة ابن مسعود رضى الله عنه[1] : ﴿ وإن كلٌّ إلا ليوفينّهم ﴾ .

الرابع : أن ذا الرمة أخطأ بإيقاع إلا موقعا لا يصلح إيقاعها فيه ، وهذا أضعف الأقوال .

ص : وتختص ليس بكثرة مجىء اسمها نكرة محضة ، وبجواز الاقتصار عليه دون قرينة ، واقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بإلا ، وتشاركها فى الأول كان بعد نفى أو شبهه ، وفى الثالث بعد نفى[2] ، وربما شبهت الجملة المخبر بها فى ذا الباب بالحال فوليت الواو مطلقا .

ش : قد تقدم فى باب الابتداء أن من أسباب تجويز كون[3] المبتدأ نكرة وقوعه بعد نفى ، واسم ليس لإفادتها النفى كالمبتدأ الواقع بعد نفى ، فلذلك اختصت ليس بكثرة مجىء اسمها نكرة محضة كقول الشاعر[4] :

كم قد رأيتُ وليس شىءٌ باقيا   من زائرٍ طُرُق الهوى ومَزُور

ولإفادتها النفى أيضا اختصت من بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة ، لأنه بذلك يشبه اسم لا ، فيجوز أن يساويه فى الاستغناء به عن الخبر ، كقول الشاعر[5] :

---

(١) سورة هود ، آية : ١١١ ، مختصر ابن خالوية فى الشواذ ص ٦١ .

(٢) وفى الثالث بعد « نفى » ليس فى ب ص ١٤٤ .

(٣) فى ب ص ١٤٤ : كون تجويز .

(٤) البيت من الكامل ، شرح المرادى ص ١٦٤ ، والدرر ٨٩/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٥) البيت من الوافر ، وقائله عبد الرحمن بن حسان .
الكتاب ٣٨٦/١ ، والدرر ٨٥/١ . وشرح المرادى ص ١٦٤ .

ألا يا ليلُ وَيْحَكِ نَبِّئِينا ... فأما الجودُ منكِ فليس جُودُ

أراد فليس منك جود ، أو ليس عندك جود . ومثله قول الآخر[1] :

يَئِسْتم وخِلْتُم أنه ليس ناصر ... فَبُوِّئْتُمُ من نصرِنا خيرَ مَعْقِل

وحكى سيبويه[2] : « ليس أحدٌ » أى ليس هنا أحد .

ومثال اقتران خبرها بواو لكونه جملة موجبة بإلا قول الشاعر[3] :

ليس شيءٌ إلا وفيه إذا ما ... قابَلَتْهُ عينُ البصير اعتبارُ

ومثال ذلك فى مجىء كان بعد نفى قول الشاعر[4] :

ما كان من بَشَرٍ إلا ومِيتَتُه ... مَحْتُومةٌ لكن الآجالُ تختلفُ

وأما مشاركة كان بعد نفى ليس فى مجىء اسمها نكرة محضة فكثير ، ومنه قول الشاعر[5] :

إذا لم يكنْ أحدٌ باقيا ... فإنّ التأسِّى دواء الأَسَى

ومثال ذلك بعد شبه النفى قول الشاعر[6] :

ولو كان حَيٌّ فى الحياة مُخَلّدا ... خَلَدْتَ ولكنْ ليس حيٌّ بخالِدِ

ومثله قول الآخر[7] :

فإن يكُ شيءٌ خالدا أو مُعَمَّرا ... تأمَّلْ تَجِدْ من فوقه اللهَ غالبا

ومثال تشبيه الجملة الخبرية[8] بالحالية فى اقترانها بالواو قول الشاعر[9] :

---

(١) البيت من الطويل .

قال فى الدرر ٨٥/١ : لم أعثر على قائل هذا البيت ، ومعجم شواهد العربية .

(٢) الكتاب ٣٤٦/٢ .

(٣) البيت من الخفيف ، شرح المرادى ص ١٦٤ والدرر ٨٦/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٤) البيت من البسيط ، شرح المرادى ص ١٦٤ ، الدرر ٨٦/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٥) البيت من المتقارب ، شرح المرادى ص ١٦٤ ، والدرر ٨٩/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٦) البيت من الطويل ، شرح المرادى ص ١٦٤ وروايته : ... ولكن لا سبيل إلى الخلد ، والدر ٨٩/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٧) البيت من الطويل .

(٨) الخبرية ليست فى ب .

(٩) البيت من الطويل . شرح المرادى ص ١٦٤ ، والدرر ٨٦/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

فظلُّوا ومنهم سابِقٌ دَمْعة له وآخر يثْنى دَمْعةَ العَيْنِ بالمَهْل

ومثله قول الآخر[1] :

وكانوا أُناسا يَنْفَحُون فأصبحوا وأكثر ما يُعْطونك النَّظَرُ الشَّزْرُ

ص : وتختص كان بمرادفةِ « لم يزل » كثيرا ، وبجواز زيادتها وسطا باتفاق ، وآخرا على رأى . وربما زيد أصبح وأمسى ومضارع كان ، وكان مسندة إلى ضمير ما ذكر ، وبين جار ومجرور .

ش : الأصل فى كان أن يدل بها على حصول معنى ما دخلت عليه فيما مضى ، دون تعرض لأولية ولا انقطاع ، كغيرها من الأفعال الماضية ، فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه ، كقوله تعالى[2] : ﴿ واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألّف بين قلوبكم ﴾ .

وكقول الشاعر[3] :

وتركى بلادى والحوادثُ جمةٌ طريدا وقِدْما كنتُ غير مُطَرّد

وقد يقصد بها الدوام كما يقصد بلم يزل[4] ، كقوله تعالى[5] : ﴿ وكان الله على كل شىء قديرا ﴾ وكقول الشاعر[6] :

وكنتُ امْرَأً لا أسمعُ الدهرَ سُبَّةً أُسَبُّ بها إلا كشفتُ غطاءها

وتختص كان بجواز زيادتها بلفظ الماضى ، متوسطة بين مسند ومسند إليه ، نحو :

---

(١) ذكر البيت فى ص ٣٤٥ .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٠٣ .

(٣) البيت من الطويل .

(٤) فى ب ص ١٤٥ : يكن .

(٥) سورة الأحزاب ، آية : ٢٧ ، والفتح ، آية : ٢١ .

(٦) البيت من الطويل ، وقائله قيس بن الخطيم . شرح المرادى ص ١٦٤ . وديوان الحماسة للتبريزى ١/٥٤ ، والديوان – صادر – ص ٤٩ .

والمعنى : أنه لا يرمى بنقيصة إلا نفاها ، وأبان حقيقة الأمر فيها .

ما كان أحسنَ زيدا ، أو : لم يُرَ كان مثلُهم[1] . أو بين صفة وموصوف ، كقول الشاعر[2] :

فكيف إذا مررتُ بدار قومٍ   وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير ، كما لم يمنع من إلغاء ظن إسنادها فى نحو : زيد ظننت قائم ، هذا مذهب سيبويه .

وشذت زيادتها بين على ومجرورها فى قول الشاعر[3] :

سراةُ بنى أبى بكرٍ تسامَوْا   على كان المُطَهَّمةِ الصِّلاب

وزعم السيرافى أن كان الزائدة مسندة إلى مصدر[4] منوى ، ولا حاجة إلى ذلك ، ولا يُبَالى بأن يقال : خلوُّها من الإسناد إلى منوى يلزم منه كونُ الفعل حديثا عن غير محدّث عنه ، لأن كان المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد ، فلا يُبالى بخلوها من الإسناد ، كما أن الضمير الواقع فصلا لمّا قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى فى غيرها استُجيز ألا يكون له موضع من الإعراب .

وأيضا فإن كان قد زيدت بين على ومجرورها ، فإذا نوى معها فاعل لزم الفصل بين جار ومجرور بجملة ، ولا نظير لذلك ، وإذا لم ينو معها ضمير فاعل كان الفصل[5] بكلمة واحدة ، فلا يمتنع ، كما لم يمتنع فى « ما » بين عن ، ومن ، والباء ، ورب ، والكاف ومجروراتها .

وأجاز بعض النحويين زيادة كان آخرا قياسا على إلغاء ظن آخرا ، والصحيح منع ذلك لعدم استعماله ، ولأن الزيادة على خلاف الأصل ، فلا تستباح فى غير مواضعها المعتادة .

---

(١) فى التوطئة ص ٢١١ : ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله الفرزدق ، من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك أو سليمان بن عبد الملك ، ويهجو جريرا . العينى ٤٢/٢ .

(٣) البيت من الوافر . خزانة الأدب ٣٣/٤ ، والعينى ٤١/٢ قال : أنشده الفراء ولم يعزه ، وروايته : جياد .... تسامى   على كان المسومة .. والدرر ٨٩/١ ، قال : لم أقف على قائل هذا البيت ، وروايته : المسومة ....

(٤) فى ب ص ١٤٥ مضمر .

(٥) من أول : « بين جار ومجرور » إلى « الفصل » ليس فى ب ص ١٤٥ .

وشذت زيادة يكون فى قول أم[1] عقيل بن أبى طالب[2] :

أنت تكونُ ماجــدٌ نبيــل إذا تَــهُبُّ شمأل بَلِيــــل

وأجاز الفراء زيادة تكون[3] بين « ما » وفعل التعجب ، نحو : ما يكون أطولَ هذا الغلام ، ويشهد لقوله قول رجل من طيىء[4] :

صَدَّقتَ قائلَ ما يكون أحقَّ ذا طفلا يَبُذُّ ذوى السيادة يافعا

قال الفراء : وأخوات كان تجرى مجراها .

٥٩ ب قلت / ولا خلاف فى زيادة كان بعد « ما » التعجبية ، كقول الشاعر[5] :

ما كان أسعدَ مَنْ أجابك آخِذا بِهُداك مُجْتنبا هوى وعنادا

وشذت أيضا زيادة أصبح وأمسى فى قول بعض العرب : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها . وأجاز أبو على زيادة أصبح فى قول الشاعر[6] :

عَــدُوٌّ عَيْنَــيْك وشانيهمـــا أصبــح مشغــولٌ بمشغـــول

وكذا أجاز زيادة أمسى فى قول الآخر[7] :

أعاذِل قولى ما هوِيتِ فأوِّبى كثيرا أرى أمسى لَدَيْك ذُنُوبى

ص : ويختص كان أيضا بعد « إنْ » أو « لو » بجواز حذفها مع اسمها ، إن كان ضمير ما عُلِم من حاضر أو غائب ، فإن حَسُن مع المحذوفة بعد « إنْ » تقدير : فيه أو معه أو نحو ذلك ، جاز رفع ما وَلِيها ، وإلا تعيّن نصبه ، وربما جُرّ مقرونا

---

(١) أم ليست فى ب ص ١٤٥ .

(٢) رجز لفاطمة بنت أسد ترقص ابنها عقيل بن أبى طالب . العينى ٣٩/٢ ، والدرر ٨٩/١ .

(٣) فى ب : إذا تكون ص ١٤٥ .

(٤) البيت من الكامل ، وذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد ٢٦٨/١ غير منسوب .

(٥) البيت من الكامل ، وقائله عبد الله بن رواحة الأنصارى الصحابى رضى الله عنه ، يخاطب النبى ﷺ . العينى ٣/ ٦٦٣ .

(٦) البيت من السريع ، الدرر ٩٠/١ ، والأشمونى ١٩٦/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها . شانيهما : مبغضهما .

(٧) البيت من الطويل ، الدرر ٩٠/١ ، والأشمونى ١٩٦/١ غير منسوب فيهما . أوِّبى : رجعى .

بإن لا ، أو بإن وحدها ، إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف . وجَعْلُ ما بعد الفاء الواقعة جواب « إنْ » المذكورة خبر مبتدأ ، أولى من جعله خبر كان مضمرة ، أو مفعولا بفعل لائق ، أو حالا . وإضمار كان الناقصة قبل الفاء[1] أولى من التامة . وربما أضمرت الناقصة بعد « لَدُن » وشبهها .

والتزم حذفها معوضا منها « ما » بعد « أنْ » كثيرا ، وبعد « إنْ » قليلا .

ويجوز حذف لامِها الساكنِ جزما ، ولا يمنع ذلك ملاقاةُ ساكن وفاقا ليونس .

ش : مثال حذف كان بعد « إنْ » مع اسمها وهو ضمير غائب معلوم قول الشاعر[2] :

انطِقْ بحقٍّ وإنْ مستخرِجا إحَنا فإنّ ذا الحق غلّابٌ وإنْ غُلِبا

ومثال الحذف مع كون الاسم ضمير حاضر[3] قول الآخر[4] :

حَدبت عليَّ بُطونُ ضبّةَ كلُّها إن ظالما فيهم وإن مظلوما

ومثال الحذف بعد لو والاسم ضمير غائب قول الشاعر[5] :

لا يأمنُ الدّهر ذو بَغْي ولو ملِكا جنودُه ضاقَ عنها السهلُ والجبل

ومثاله والاسم ضمير حاضر[6] :

علمتك منّانا فلستُ بآملٍ نداك ولو غَرْثانَ ظمآن عاريا

فالنصب فى مثل هذا متعين لعدم صلاحية تقدير ما يجعل خبرا من « فيه » أو « معه » أو نحوهما . فلو صلح تقدير شيء من ذلك لجاز الرفع نحو[7] : الناس

---

(١) من أول : « مضمرة أو مفعولا .... إلى : الفاء » ليس فى ب ص ١٤٥ .

(٢) البيت من البسيط ، الدرر ٩١/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما .

(٣) فى ب ص ١٤٥ : غائب .

(٤) البيت من الكامل ، من قصيدة للنابغة الذبيانى يخاطب بها يزيد بن سنان المرى ، العينى ٨٧/٢ ، والدرر ٩٠/١ ، والديوان ص ٧٠ .

(٥) البيت من البسيط ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٨١/٥ ، والدرر ٩١/١ غير منسوب فيهما .

(٦) البيت من الطويل . الدرر ٩١/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما ، غرثان : جائع .

(٧) فى شواهد التوضيح ص ٧١ لم يقف عليه المحقق .

مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر . ومثله : المرء مقتول بما قَتَل به إن سيفا فسيف ، وإن خنجرا فخنجر . ومما مثل به سيبويه[1] : مررت برجل صالح ، إن لا صالحا فطالحٌ ، وإلا صالحا فطالحا[2] ، أى : إن لم يكن صالحا فقد لقيته[3] طالحا ، هذا تقدير سيبويه ، فنصب طالحا على الحال ، وحكى يونس : إن لا صالحٍ فطالحٍ ، والتقدير : إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح وأجاز[4] : امرر بَأيُّهم أفضلُ ، إن زيدٍ وإن عمرٍو ، على تقدير : إن مررت بزيد وإن مررت بعمرو . وجعل سيبويه إضمار الباء بعد إنْ هذه أسهل من إضمار رب بعد الواو .

وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى : وربما جُرَّ مقرونا بإن لا ، أو بإن وحدها إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف .

ثم بينت أن الاسم الواقع بعد الفاء فى الحديثين المذكورين ونحوهما ، يرفع على أنه خبر مبتدأ ، وينصب على أنه خبر كان مضمرة ، وقد يجعل مفعولا به ، أو منصوبا على الحال ، إلا أن رفعه أجود ، لأن المحذوف معه شىء واحد ، ومع النصب شيئان : فعل واسم مرفوع به . وأن وقوع الجملة الاسمية بعد الفاء المجاب بها الشرط أكثر من وقوع الجملة الفعلية . ويجوز جعل ما بعد الفاء مفعولا به ، فيكون التقدير : إن كان عمله خيرا فيجزى خيرا ، أو فيعطى خيرا . ويجوز جعله حالا ، فيكون التقدير : إن كان عمله خيرا[5] فيلقاه خيرا ، ونحو ذلك . وقد أشار سيبويه إلى ذلك كله .

ثم بينت أن ارتفاع الاسم قبل الفاء فى مثل : إن خير[6] فخير ، بكان الناقصة أولى[7] من ارتفاعه بكان التامة ، وسبب ذلك أن إضمار الناقصة مع النصب

---

(١) الكتاب ١/٢٦٢ .

(٢) فى ب ص ١٤٦ : فطالح .

(٣) « فقد لقيته طالحا » ليس فى ب ص ١٤٦ .

(٤) الكتاب ١/٢٦٣ .

(٥) من أول : « فيجزى » إلى : « خيرا » ليس فى ب ص ١٤٦ .

(٦) فى المخطوطة : خيرا ، بالنصب ، وما ذكرناه هو المناسب .

(٧) من أول الفقرة إلى : « أولى » ليس فى ب ص ١٤٦ .

متعين ، وهو مع الرفع ممكن ، فوجب ترجيحه ، ليجرى الاستعمالان على سنن واحد ، ولا يختلف العامل . ولأن الفعل التام إذا أضمر بعد إن الشرطية لا يستغنى عن مفسر ، نحو[1] : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأَجِرْه ﴾ فخولف هذا فى كان الناقصة ، لوقوع ثانى جزأيها موقع المفسر ، ولأنها تُوُسع فيها بما لا يستعمل فى غيرها . فمقتضى الدليل ألا تشاركها التامة فى الإضمار المشار إليه ، لكن أجيز فيها لشبهها بالناقصة ، فلا يستويان فى التقدير .

ومثال إضمار كان الناقصة بعد لدن قول الشاعر[2] :

من لَدُ شَوْلا فإلى إتلائها

يصف إبلا ، والتقدير : من لد أن كانت شولا ، كذا يقدره الجمهور ، وعندى أن تقدير « أنْ » مستغنى عنه ، كما يستغنى عنها بعد مُذْ .

١٦٠ ومثال إضمار كان بعد شبه لدن قول الشاعر[3] : /

أزمانَ قومى والجماعةَ كالذى لَزِم الرِّحالةَ أن تَمِيل مَمِيــلا

أراد : أزمان كان قومى مع الجماعة كالذى لزم الرحالة ، كذا قال سيبويه .

ومثال التزام إضمار كان بعد « أنْ » معوضا منها قول الشاعر[4] :

أبا خُرَاشَةَ أمّا أنت ذا نفرٍ فإن قومى لم تأكلهم الضّبع

أراد : لِأن كنت ، فحذف اللام ، فبقى « أنْ كنت » ثم حذف « كان » وجاء بالمنفصل خلفا عن المتصل ، وبـ « ما » قبله عوضا من كان ، فالتزم حذفها ، لئلا يجتمع العوض والمعوض منه . ومثال : أما أنت ذا نفر : أمّا أنت مرتحلا ، من قول

---

(١) سورة التوبة ، آية : ٦ .

(٢) البيت من الرجز ، الكتاب ٢٦٤/١ ، والعينى ٥١/٢ ، والدرر ٩١/١ غير منسوب فيها . والشول : التى جفت ضروعها ، والمفرد شائلة ، وحذفت نون لدن لكثرة الاستعمال . والإتلاء : أن يتلوها ولدها .

(٣) البيت من الكامل ، وهو للراعى النميرى .
الكتاب ٣٠٥/١ ، وفيه : منع بدل لزم . والعينى ٥٩/٢ ، والدرر ٩٢/١ الرحالة : الرحل والسرج . يتحدث عن اجتماع الكلمة قبل فتنة عثمان .

(٤) البيت من البسيط ، للعباس بن مرداس يخاطب خُفاف بن نَدْبة فى ملاحاة وقعت بينهما . الكتاب ٢٩٣/١ ، والعينى ٥٥/٢ ، والدرر ٩٢/١ .

الشاعر[1] :

إمّا أقمت وأمّا أنت مرتحلا فالله يَكْلأُ ما تأتى وما تذرُ

ومثال إضمار كان معوضا منها « ما » بعد « إنْ » قول العرب : افعل هذا إما لا ، أى : إن كنتَ لا تفعل غيره . ومثله قول الراجز[2] :

أمرعت الأرضُ لو انّ ما لا لو انّ نُوقا لك أو جِمالا
أو ثَلَّةً من غَنَم إمّا لا

أراد : إن كان لا يكون لك غيرها .

وأمثال : أمّا أنت ذا نفر ، كثيرة ، بخلاف « إما لا »[3] فإن استعماله قليل ، لأن الحذف فيه أكثر .

ومما تختص به كان جواز حذف لام مضارعها الساكن جزما ، كقوله تعالى[4] : ﴿ و لم يك من المشركين ﴾ وكقوله تعالى[5] : ﴿ ولا تك فى ضَيْقٍ مما يمكرون ﴾ فإن ولى ساكن امتنع الحذف عند سيبويه ، و لم يمتنع عند يونس ، وبقوله أقول ، لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف ، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك ، فالحذف حينئذ أولى . إلا أن الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف ، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن فى قوله تعالى[6] : ﴿ ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم ﴾ وفى قوله[7] : ﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾ وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيرا ، ومنه قول الشاعر[8] :

---

(١) البيت من البسيط ، شرح أبيات مغنى اللبيب ١/١٧٩ ، وابن يعيش ٢/٩٨ ، وخزانة الأدب ٢/٨٢ ، غير منسوب فيها .

(٢) الأشمونى ١/١٩٨ ، والدرر ١/٩٣ . غير منسوب فيهما . الثلة : جماعة الغنم أو الكثير منها .

(٣) من أول : أراد « إلى : إما لا » ليس فى ب ص ١٤٦ .

(٤) سورة النحل ، آية : ١٢٠ .

(٥) سورة النمل ، آية : ١٢٧ .

(٦) سورة النساء ، آية : ١٣٧ .

(٧) سورة البينة ، آية : ١ .

(٨) البيت من الرمل ، وهو لحسيل بن عرفطة ، وهو جاهلى . =

لم يكُ الحقُّ سِوى أنْ هاجَه   رسْمُ دار قد تَعَفَّى بالسَّرر

ومنه قول الآخر[1] :

فإنْ لم تكُ المرآةُ أبدت وسامةً   فقد أبدت المرآةُ جَبْهَة ضَيْغم

ومنه قول الآخر[2] :

إذا لم تك الحاجاتُ مـن همة الفتى   فليس بمُغْنٍ عنه عقد الرتائم

ولا ضرورة فى هذه الأبيات[3] ، لإمكان أن يقال فى الأول : لم يكن حق سوى أن هاجه ، وفى الثانى : فإن تكن المرآة أخفت وسامة ، وفى الثالث : إذا لم يكن من همة المرء ما نوى .

ص : ولا يلى عند البصريين كان وأخواتها غيرُ ظرف وشبهِه من معمول خبرها ، واغْتَفَر ذلك بعضُهم مع اتصال العامل ، وما أوهم خلاف ذلك قُدّر فيه ضمير الشأن اسما ، خلافا للكوفيين .

ش : لا يجوز عند البصريين أن يفصل بمعمول خبر كا ن بينها وبين اسمها والخبر متأخر ، نحو : كان طَعَامَك زيدٌ يأكل ، وكذا لو لم يتأخر الخبر نحو : كان طعامك يأكل زيدٌ ، وهو أيضا غير جائز عند سيبويه كالأول .

ومن الناس من أجاز الأخير دون الأول .

وكلاهما عند الكوفيين جائز ، ومن حجتهم قول الشاعر[4] :

قَنافِذُ هدَّاجُـون حولَ بُيوتهم   بما كان إياهم عطيَّةُ عـوَّدا

= خزانة الأدب ١٠٢/٤ ، والدرر ٩٣/١ .

تعفت : درست . السرر : موضع .

(١) البيت من الطويل ، وهو لأبى صخر الأسدى ، أو الخنجر بن صخر .

خزانة الأدب ٧٢/٤ ، والعينى ٩٣/٢ ، والدرر ٩٣/١ ، وفى النسخة ب : فإن لا تك ...

(٢) البيت من الطويل ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٦/١ ، والدرر ٩٣/١ ، غير منسوب فيهما . الرتائم : جمع رتيمة ، وهى كالرَّتمة خيط يعقد فى الإصبع للتذكير .

(٣) هذا يدل على أن الضرورة عند ابن مالك هى : ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو فى هذا مخالف لما ذهب إليه الجمهور من أنها ما جاءت فى الشعر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لم يكن .

(٤) البيت من الطويل ، من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريرا وقومه .   =

ومثله قول الآخر[1] :

فأصبحوا والنَّوَى عالى مُعَرّسِهم ... وليس كُلَّ النوى يلقى المساكِينُ

وهذا وما أشبهه عند البصريين محمول على أن يُضْمر قبل المنصوب ضمير الشأن اسما فيندفع الإشكال . ويجوز جعل كان فى البيت الأول زائدة ، ويجوز جعل ما بمعنى الذى ، وفى كان ضمير ما ، وهو اسم كان ، وعطية مبتدأ خبره عَوّد ، وهو ذو مفعولين : أحدهما إياهم ، والثانى ها عائدة على ما ، فحذفت وهى مقدرة .

فلو كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، جاز بإجماع تقديمه على الاسم متصلا بالخبر نحو : كان عندك مقيما زيدٌ ، ومنفصلا نحو : كان عندك زيدٌ مقيما ، لأن الظرف والمجرور يتوسع فيهما توسعا لا يكون لغيرهما ، ولذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه ، كقول الشاعر[2] :

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوما ... يَهُودىٍّ يُقَاربُ أو يُزيلُ

وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن ، نحو : أغدا تقول زيدا منطلقا ، ولو قلت : أأنت تقول ، لبطل النصب ، ولزمت الحكاية فى اللغة المشهورة .

وقد أجيز : ما غدًا زيد ذاهبا ، بإيلاء الظرف « ما » ، وهو معمول خبرها ، فإجازة ذلك فى كان أولى .

فصل : ص : ألحق الحجازيون بليس « ما » النافية ، بشرط تأخير الخبر ، وبقاء نفيه ، وفَقْدِ إنْ ، وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر . وإنْ المشار

= العينى ٢/٢٤ ، والدرر ١/٨٧ . والأشمونى ١/١٩٣ .

قنافذ : جمع قنفد بالذال والدال ، بضم القاف وضم الفاء وفتحها . هداجون : جمع هداج ، صيغة مبالغة من هدج يهدج – والهَدَجان والهُداج مشية الشيخ . عطية : أبو جرير الشاعر .

(١) البيت من البسيط ، وهو لحميد بن ثور الأرقط أحد البخلاء المشهورين .

الكتاب ١/٧٠ و ١٤٧ ، والعينى ٢/٨٢ . المعرس : موضع النزول آخر الليل .

٢) البيت من الوافر ، وقائله أبو حية النميرى .

الكتاب ١/١٧٩ ، والعينى ٣/٤٧٠ ، والأشمونى ٢/٢٠٨ ، والدرر ٢/٦٦ .

إليها زائدة كافة لا نافية ، خلافا للكوفيين . وقد تزاد قبل صلة ما الاسمية والحرفية ، وبعد « ألا » الاستفتاحية ، وقبل مَدَّة / الإنكار . وليس النصب بعد « ما » لسقوط باء الجر ، خلافا للكوفيين . ولا يغنى عن اسمها بَدَلٌ مُوجَب ، خلافا للأخفش . وقد تعمل متوسطا خبرُها ، وموجبا بإلا ، وفاقا لسيبويه فى الأول ، وليونس فى الثانى . والمعطوف على خبرها ببل ولكن موجب فيتعين رفعه .

٦٠/ب

ش : للعرب فى « ما » النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان : أحدهما : مذهب أهل الحجاز ، وهو إلحاقها فى العمل بليس ، وعلى مذهبهم نزل القرآن ، قوله تعالى[١] : ﴿ ما هذا بشرا ﴾ وقوله تعالى[٢] : ﴿ ما هن أمهاتِهم ﴾ .

والثانى : مذهب غير أهل الحجاز ، وهو إهمالها ، وهو مقتضى القياس ، لأنها غير مختصة ، فلا تستحق عملا ، كما لا تستحقه هل وغيرها من الحروف التى ليست بمختصة .

وذكر الفراء أن أهل نجد يَجُرُّون الخبر بعدها بالباء كثيرا ، ويدعون الباء فيرفعونه . فجعل بعض النحويين هذا مذهبا ثالثا فى « ما » . وضعف هذا الرأى بيّن ، لأن دخول الباء على الخبر بعد « ما » فى لغة بنى تميم معروف ، لكنه أقل منه فى لغة أهل نجد فمذهبهما واحد .

ولما كان عمل « ما » استحسانيا لا قياسيا اشترط فيه تأخر الخبر ، وتأخر معموله ، وبقاء النفى ، وخلوها من مقارنة إنْ ، لأن كل واحد من هذه الأربعة حال أصلى ، فالبقاء عليها تقوية ، والتخلى عنها أو عن بعضها توهين ، وأحق هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة إنْ ، لأن مقارنته « لما » يزيل شبهها بليس ، لأن ليس لا تليها إنْ ، فإذا وليت « ما » تباينا فى الاستعمال ، وبطل الإعمال دون خلاف . ولا يلزم مثل هذه المباينة بنقض النفى ، ولا بتوسط الخبر ، كما سيأتى ذلك مبينا إن شاء الله تعالى .

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٣١ .

(٢) سورة المجادلة ، آية : ٢ .

ومثال إبطال العمل لنقض النفى قوله تعالى[1] : ﴿ وما محمدٌ إلا رسولٌ قد خلت من قبله الرسل ﴾ .

ومثال إبطاله لتوسط الخبر قول الشاعر[2] :

وما خُذَّل قومى فأخضع للعدا ولكنْ إذا أدعوهُمُ فهمُ همُ

ومثال إبطاله لتوسط معمول الخبر قول الشاعر[3] :

وقالوا تَعَرَّفْها المنازلَ من منى وما كلَّ من وافى مِنًى أنا عارفُ

على رواية من روى : كلَّ ، بالنصب ، وأما على رواية الرفع فكل اسم « ما » ، وأنا عارف خبرها ، وكان ينبغى أن يقول : أنا عارفه ، لكنه حذف الضمير ونواه ، كما فعل من قال : كلُّهْ لم أصنع[4] .

فلو كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا لم يبطل عمل « ما » كقولك : ما عندك زيد مقيما ، وكقول الشاعر[5] :

بأُهْبة حرب كُن وإن كنت آمنا فما كلَّ حين مَنْ تُوالى مواليا

ومثال إبطال العمل لاقتران « ما » بإنْ قول الشاعر[6] :

بنى غُدَانةَ ما إنْ أنتم ذهبٌ ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزف

ومثله قول الآخر[7] :

---

(1) سورة آل عمران ، آية : ١٤٤ .

(2) البيت من الطويل ، العينى ٩٤/٢ ، والتصريح ١٩٨/١ ، والأشمونى ٢٠١/١ غير منسوب فيها .

(3) البيت من الطويل ، وقائله مزاحم بن الحارث بن الأعلم العقيلى ، شاعر إسلامى . الكتاب ٧٢/١ و١٤٦ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٠٧/٥ و ٢٨١/٧ ، والعينى ٩٨/٢ ، وشذور الذهب ٢٠٥ .

(4) إشارة إلى بيت أبى النجم العجلى الذى سبق ذكره فى ص ٣١٢ :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كلُّه لم أصنـع

(5) البيت من الطويل . العينى ١٠١/٢ ، والتصريح ١٩٨/١ ، والأشمونى ٢٠١/١ ، غير منسوب فيها ، وروايتها : بأهبة حزم لذ .... والأهبة : الاستعداد .

(6) البيت من البسيط . قال العينى ٩١/٢ : أنشده ثعلب فى أماليه و لم يعزه إلى أحد .

والدرر ٩٤/١ – ٩٥ غير منسوب فيه . الصريف : الفضة .

(7) البيت من الوافر ، وقائله فروة بن مُسَيْك المرادى .

الكتاب ١٥٣/٣ ، وخزانة الأدب ١٢٢/٢ ، والدرر ٩٤/١ .

=

فما إن طِبُّنا جُبْن ولكِنْ   منايانا ودولة آخرينا

وإن هذه زائدة كافة لما ، كما هى « ما » كافة لإنّ وأخواتها فى نحو[1] : ﴿ إنما اللهُ إلهٌ واحد ﴾ .

وزعم الكوفيون أنَّ إنْ المقترنة بما هى النافية جىء بها بعد ما توكيدا . والذى زعموه مردود بوجهين : أحدهما : أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل ، كما لا يتغير لتكرير ما ، إذا قيل : ما ما زيد قائما ، كما قال الراجز[2] :

لا يُنْسِك الأسَى تأسِّيا فما   ما مِنْ حِمامٍ أحدٌ معتصما

فكرر ما النافية توكيدا وأبقى عملها .

الثانى : أن العرب قد استعملت إنْ زائدة بعد ما التى بمعنى الذى ، وبعد ما المصدرية التوقيتية ، لشبههما فى اللفظ بما النافية ، فلو لم تكن زائدة المقترنة بما النافية ، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ . ومثال زيادتها بعد الموصولتين قول الشاعر[3] :

يُرَجِّى المرءُ ما إنْ لا يراه   وتعرِض دون أدناه الخطوبُ

أراد : يرجى المرء الذى لا يراه . ومثله قول الآخر[4] :

ورَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيته   على السِّنِّ خيرا لا يزال يزيد

فما فى هذا البيت مصدرية توقيتية ، فزادوا إن بعدها لشبهها فى اللفظ بما النافية ، فتعين الحكم بالزيادة على التى بعد النافية ، وزيدت أيضا إن بعد ألا الاستفتاحية ،

= طبنا : عادتنا .

(١) سورة النساء ، آية : ١٧١ .

(٢) الأشمونى ٦٢/٣ ، والدرر ٩٥/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٣) البيت من الوافر ، نسبه فى شرح أبيات مغنى اللبيب ١٠٧/١ – ١١١ نقلا عن أبى زيد فى النوادر لجابر ابن رألان الطائى ، ونقلا عن السيوطى إلى إياس بن الأرت . والدرر ٩٧/١ قال : لم أعثر على قائله .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للمعلوط بن بدل القريعى . الكتاب ٢٢٢/٤ ، وابن يعيش ١٣٠/٨ ، والعينى ٢٢/٤ ، والدرر ٩٧/١ .

كقول الشاعر[1] :

أَلا إنْ سَرَى لَيْلِى فبِتُّ كئيبا   أُحاذر أن تَنْأى النَّوَى بِغَضُوبا

وزيدت أيضا قبل مدة الإنكار ، كقول رجل من العرب لِمن قال له : أتخرج إن أخْصَبَت البادية ؟ ـ أأنا إنيه[2] .

وزعم الكوفيون أن « ما » لا عمل لها ، وأن نصب ما ينتصب بعدها بسقوط الباء . وما قالوه لا يصح ، لأن الباء قد تدخل بعد هل ، وبعد ما المكفوفة بإنْ ، وإذا سقطت الباء تعين الرفع . بإجماع ، فلو كان سقوط الباء / ناصبا لنصبه فى هذين الموضعين .

١٦١

ومثل تعين الرفع فى هذين الموضعين عند سقوط الباء تعينه عند سقوطها فى نحو : كفى بزيد رجلا ، وبحسب عمرو درهم . وتعينه عند سقوط مِنْ فى نحو : ما فيه من رجل .

وأجاز الأخفش فى نحو : ما أحد قائما إلا زيد ، أن يقال : ما قائما إلا زيد ، بحذف اسم ما ، والاستغناء عنه ببدله الموجب بإلا . ومثل هذا لو سمع من العرب لكان جديرا بالرد ، لأن المراد فيه مجهول ، لاحتمال أن يكون أصله : ما أحد قائما إلا زيد ، وأن يكون أصله[3] : ما كان قائما إلا زيد ، وما كان هكذا فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه ، لأن شرط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعينا لا محتملا . ولذلك لا يجوز لمن قال : تمرون الديار ، أن يقول : رغبت زيدا ، لأن المراد مجهول ، لاحتمال أن يكون أراد : رغبت فى زيد ، وأن يكون أراد : رغبت عن زيد .

ومن العرب من ينصب خبر ما متوسطا بينها وبين اسمها ، أشار إلى ذلك سيبويه ،

---

(١) البيت من الطويل . شرح أبيات مغنى اللبيب ١/١١٤ ، والدرر ١/٩٧ ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٢) فى حاشية الأمير على مغنى اللبيب ١/٤٢ : أأنا إنيه ، الهاء للسكت ، وحركت نون إنْ الزائد بالكسر لالتقاء الساكنين ، فقلبت ألف الإنكا ر ياء .

(٣) من أول : « ما أحد قائما » إلى : « أصله » ليس فى ب ص ١٤٩ .

وسوى بينه وبين قول من قال : ملحفة جديدة ، بالتاء ، وبين من قال : ولات حينُ مناص ، بالرفع . فإن المشهور : ملحفة جديد ، بلا تاء ، ولات حينَ مناص ، بالنصب . وأنشد سيبويه على نصب الخبر متوسطا قول الفرزدق[1] :

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتَهم إذ هم قريش وإذا ما مثلَهم بشرُ

واستشهد أبو على فى التذكرة على نصب خبر ما مقدما على اسمها بقول الشاعر[2] :

أما واللهِ عالِم كلِّ غَيْب ورب الحجر والبيت العتيقِ
لو انّك يا حُسَيْن خُلِقتَ حرا وما بالحُرِّ أنت ولا الخليقِ

بناء على أن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

ورد على سيبويه الاستدلال ببيت الفرزدق ، لأنه سمع من لغتهم منع نصب الخبر مطلقا . لكنه رفع بشرا بالابتداء ، وحذف الخبر ، ونصب مثلهم على الحال . أو يكون تكلم الفرزذق بهذا معتقدا جوازه عند الحجازيين فلم يصب .

والجواب عن الأول أن الحال فضلة ، فحق الكلام أن يتم بدونها ، ومعلوم أن الكلام هنا لا يتم بدون مثلهم ، فلا يكون حالا ، وإذا انتفت الحالية تعينت الخبرية .

والجواب عن الثانى أن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين ، ومن مناهم أن يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليه ، مبادرين إلى تخطئته ، ولو جرى شىء من ذلك لنقل ، لتوفر[3] الدواعى على التحدث بمثل ذلك لو اتفق ، ففى عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله ، فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده ، والله أعلم .

وروى عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال « ما » فى الخبر الموجب بإلا ،

---

(١) البيت من البسيط ، الكتاب ٦٠/١ ، وخزانة الأدب ١٣٠/٢ . والديوان ٢٢٣/١ .

(٢) البيت من الوافر ، خزانة الأدب ١٣٣/٢ قالت : أنشده الفراء . وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٥٧/١ قال : أنشده بعض البغداديين .

(٣) فى الأصل : لتوقف مكان : لتوفر .

واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول الشاعر[1] :

وما الدهرُ إلا مَنْجَنُونا بأهله ... وما صاحبُ الحاجات إلا معذبا

وتكلف فى توجيه هذا البيت بأن قال : منجنونا منصوب نصب المصدر الذى يستغنى به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره ، فكأنه قال : وما الدهر إلا يدور بأهله دوران منجنون ، أى : دولاب ، ثم حذف الفعل على حد تسير إذا قيل : ما أنت إلا سير البريد ، ثم حذف المضاف وهو دوران ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو منجنون . وأما إلا معذبا فمثل : إلا تعذيبا ، لأن مُفَعّلا من فَعّل بمنزلة تفعيل ، ومنه قوله تعالى[2] : ﴿ ومَزَّقناهم كل مُمَزَّق ﴾ .

وهذا عندى تكلف لا حاجة إليه ، فالأولى أن يجعل منجنونا ومعذبا خبرين لما منصوبين بها ، إلحاقا لها بليس فى نقض النفى ، كما ألحقت بها فى عدم النقض . وأقوى من الاستشهاد بهذا البيت الاستشهاد بقول مغلس[3] :

وما حقُّ الذى يعثُونهارا ... ويسرقُ ليله إلا نَكالا

وإذا عطف على خبر ما المنصوب ببل ولكنْ لم يجز فى المعطوف إلا الرفع ، كقولك : ما زيدٌ قائما بل قاعدٌ ، وما خالد مقيما بل ظاعن ، وإنما لم يجز ههنا فى المعطوف إلا الرفع لأنه بمنزلة الموجب بإلا . وقياس مذهب يونس ألا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن .

ص : وتُلْحق بها « إنْ » النافية قليلا ، و « لا » كثيرا ، ورفعها معرفة نادر ، وتُكْسَعُ بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه ، مُقْتَصرا على منصوبها بكثرة ، وعلى مرفوعها بقلة ، وقد يضاف إليها « حين » لفظا أو تقديرا ، وربما استغنى مع التقدير عن « لا » بالتاء . وتهمل « لات » على الأصح إن وليها هَنّا .

---

(١) البيت من الطويل . شرح أبيات مغنى اللبيب ٢/١١٦ ، والعينى ٢/٩٢ ، والدرر ١/٩٤ ، غير منسوب فيها .

(٢) سورة سبأ ، آية : ١٩ .

(٣) البيت من الوافر ، وقائله مغلس بن لقيط الأسدى ، شاعر جاهلى . العينى ٢/١٤٨ . والدرر ١/٩٤ وفيها : يعتو بدل : يعثو . ويعتو : يتكبر . ويعثو : يفسد .

٦١ ب

ش : مقتضى النظر أن يكون إلحاق « إنْ » النافية بليس راجحا / على إلحاق « لا » ، لمشابهتها لها فى الدخول على المعرفة ، وعلى الظرف والجار والمجرور ، وعلى المخبر عنه بمحصور ، فيقال : إنْ زيد فيها ، وإن زيد إلا فيها ، و[١] : ﴿ إنْ عندكم من سلطان ﴾ كما يقال بما . ولو استعملت « لا » هذا الاستعمال لم يجز .

ومقتضى النظر أيضا أن يكون إلحاق لات بليس راجحا على إلحاق « ما » و « إن » و « لا » ، لأن اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم . وشبيهة بليس فى اللفظ ، إذ صارت بها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كليس ، إلا أن الاستعمال اقتضى تقليل الإلحاق فى « إنْ » وكثرته فى « لا » مجردة ، وقصره فى « لا » مكسوعة بالتاء على الحين أو مرادفه .

وذكر السيرافى أن المرفوع بعد لات فى مذهب الأخفش مرفوع بالابتداء ، وأن المنصوب بعدها منصوب بإضمار فعل . وكلام الأخفش فى كتابه المترجم « بمعانى القرآن » موافق كلام سيبويه فى أنّ لات تعمل عمل ليس على الوجه المذكور .

وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه فى إنْ النافية الإهمال ، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال ، وذلك أنه قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم[٢] : « وأما إنْ مع ما فى لغة أهل الحجاز ، فهى بمنزلة ما مع إنّ الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء ، وتمنعها أن تكون من حروف ليس » فعلم بهذه العبارة أن فى الكلام حروفا مناسبة لليس من جملتها ما ، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة ما فى هذه المناسبة إلا إنْ ولا فتعين كونهما مقصودين .

وصرح أبو العباس المبرد بإعمال إنْ عمل ليس ، وتابعه أبو على وأبو الفتح بن جنى ، ومن شواهد ذلك ما أنشد الكسائى من قول الشاعر[٣] :

إنْ هو مستوليا على أحد ... إلا على أضعف المجانين

---

(١) سورة يونس ، آية : ٦٨ .

(٢) الكتاب ٤/٢٢١ .

(٣) البيت من المنسرح ، خزانة الأدب ٢/١٤٣ ، والعينى ٢/١١٣ ، والتصريح ١/٢٠ ، والأشمونى ١/٢٠٥ ، والدرر ١/٩٦ ، غير منسوب فيها .

وقال آخر[1] :

إن المرءُ ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يُبْغَى عليه فيُخذلا

وذكر أبو الفتح فى المحتسب أن سعيد بن جبير رضى الله عنه قرأ[2] : ﴿ إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم ﴾ على أنَّ إنْ نافية ، والذين اسمها ، وعبادا خبرها ، وأمثالكم صفة ، وقال : معناه : ما الذين تدعون من دون الله أمثالكم فى الإنسانية ، وإنما هى حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل ، فضلا لكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم .

ومن عمل « لا » مجردة من التاء عمل ليس قول الشاعر[3] :

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيا

ومثله قوله[4] :

نصرتُك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذل فبُوِّئتَ حصنا بالكُماة حصينا

ومثله قول سواد بن قارب رضى الله عنه[5] :

وكن لى شفيعا يومَ لا ذو شفاعةٍ بمُغْنٍ فتيلا عن سواد بن قارب

ومثله قول الآخر[6] :

من صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيسٍ لا بَرَاح

---

(1) البيت من الطويل ، خزانة الأدب ١٤٤/٢ ، والعينى ١٤٥/٢ ، والأشمونى ٢٠٥/١ ، والدرر ٩٧/١ . غير منسوب فيها .

(2) سورة الأعراف ، آية : ١٩٤ ، شواذ ابن خالويه ص ٤٨ ، والكشاف ١١٠/٢ ، والبحر المحيط ٤٤٤/٤ عن معجم القراءات ٤٣٠/٢ ، ومعانى القرآن للأخفش .

(3) البيت من الطويل . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٧٧/٤ ، والعينى ١٠٢/٢ ، والدرر ٩٧/١ ، غير منسوب فيها .

(4) البيت من الطويل ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣٧٨/٤ ، والعينى ١٤٠/٢ ، غير منسوب فيهما .

(5) البيت من الطويل ، من قصيدة لسواد بن قارب . شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٧١/٦ ، العينى ١١٤/٢ ، الدرر ١٠١/١ .

(6) البيت من مجزوء الكامل ، وقائله سعد بن مالك . الكتاب ٢٧/١ ، خزانة الأدب ٩٠/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٧٦/٤ ، والدرر ٩٧/١ .

فحذف الخبر ، ومثله قول الراجز[1] :

والله لـولا أن يَـحُشَّ الطُّبَّــخُ بـىَ الجحيمَ حين لا مُسْتصرَخُ

فهذا وأمثاله مشهور ؛ أعنى إعمال لا فى نكرة عمل ليس .

وشذ إعمالها فى معرفة فى قول النابغة الجعدى رضى الله عنه[2] :

بَدَت فعلَ ذى وُدٍّ فلما تبعتُها تولّت وخلَّت حاجتى فى فؤاديا

وحلّت سوادَ القلب لا أنا باغيا سواهـا ولا فى حبها متراخيـا

وقد حذا المتنبى حذو النابغة فقال[3] :

إذا الجودُ لم يُرْزَق خلاصا من الأذى فلا المجدُ مكسوبا ولا المال باقيا

والقياس على هذا شائع عندى .

ولم تستعمل لات إلا فى الحين أو مرادفه مقتصرا بها على الحين كله ، كقوله تعالى[4] : ﴿ ولات حين مناص ﴾ وكقول الشاعر[5] :

غافـلا تعـرضُ المنيـةُ للمـــر ء فيُدْعَـى ولات حين إبـــاء

ومثال إعمالها فى مرادف الحين قول رجل من طيئ[6] :

ندم البغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْـدم والبغـى مرتـع مبتغيـــه وخيم

وأنشد أبو الحسن الأخفش ، وأبو زكريا الفراء[7] :

---

(١) هو العجاج كما فى سيبويه ٣٠٣/٢ ، والدرر ٩٨/١ ، وفى اللسان – طبخ – والطبخ : جمع طابخ ، والمقصود الملائكة الموكلون بالعذاب ، وشرح الديوان ص ٤٥٩ .

(٢) البيتان من الطويل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٧٨/٤ ، والعينى ١٤١/٢ ، والدرر ٩٨/١ .

(٣) البيت من الطويل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٨٢/٤ ، والدرر ٩٨/١ ، وروايتهما : فلا الحمد بدل فلا المجد .

(٤) سورة ص ، آية : ٣ ، وراجع معانى القرآن للأخفش ٦٧٠/٢ .

(٥) البيت من الخفيف ، العينى ١٦١/٣ ، والأشمونى ١٣٦/٢ ، غير منسوب فيهما .

(٦) البيت من الكامل ، وقائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمى ، أو مهلهل بن مالك الكنانى ، كما فى العينى ١٤٦/٢ ، والأشمونى ٢٠٥/١ ، والدرر ٩٩/١ .

(٧) البيت من الخفيف ، من قصيدة لأبى زبيد الطائى النصرانى ، خزانة الأدب ١٥١/٢ و ١٥٦ ، والأشمونى =

طلبوا صُلْحَنـا ولات أوانٍ   فأجبنا أن ليس حين بقـاء

أراد : ولات أوان صلح ، فقطع أوانا عن الإضافة ونواها ، وبنى أوانا على الكسر تشبيها بفعالِ .

وإضافة حين إلى لات لفظا كقول الشاعر[1] :

لعل حلومَكم تأوى إليكـم   إذا شمَّرْتُ واضطرت شذاتى

وذلك حين لات أوانِ حلم   ولكـن قبلهـا اجتنبـوا أذاتى

وإضافة حين إليها تقديرا كقول الآخر[2] :

تذكر حُبَّ ليلى لات حينا   وأمسى الشيب قد قطع القرينا

وأشرت بقولى : وربما استغنى مع التقدير عن لا « بالتاء » إلى قول الشاعر[3] :

العاطفونَ تحين لا من عاطف   والمنعمون يدا إذا ما أنْعَمُوا

أراد : هم العاطفون حين لات حين ما / من عاطف ، فحذف حين مع لا ، وهذا أولى من قول من قال : إنه أراد « العاطفونَهْ » بهاء السكت ، ثم أثبتها وأبدلها تاء . ١/٦٢

وقد تجىء لات وبعدها هَنّا ، كقول الشاعر[4] :

حنّتْ نوارِ ولات هَنّا حنت   وبدا الذى كانت نوار أجَنّت

ولا عمل للات فى هذا وأشباهه ، ولكنها مهملة ، وهنّا فى موضع نصب على الظرفية ، والفعل بعده صلة لأنْ محذوفة ، وأن وصلتها فى موضع رفع بالابتداء ، والخبر هنّا ، كأنه قال : ولا هنالك حنين ، هكذا قال أبو على .

= ١/٢٠٥ ، والدرر ١/٩٩ .

(١) البيتان من الوافر ، وبيت الشاهد فى خزانة الأدب ٢/١٤٨ ، والدرر ١/٩٩ ، غير منسوب فيهما . ولعل الصواب : اضطرمت شذاتى . والشذاة : بقية القوة . والأذاة : الأذى .

(٢) البيت من الوافر ، قال الدرر ١/١٠٠ : لم أعثر على قائله ، وروايته : تذكر حب ..... ، أى : حين لات حين تذكر ومعجم شواهد العربية .

(٣) البيت من الكامل ، وقائله أبو وجزة السعدى من أبيات فى مدح الزبير ، خزانة الأدب ٢/١٤٧ ، والدرر ١/١٠٠ .

(٤) البيت من الكامل ، وقائله شبيب بن جعيل التغلبى . الخزانة ٢/١٥٦ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧/٢٤٧ ، والدرر ١/٩٩ .

وزعم ابن عصفور أن « هنّا » اسم لات ، وما قاله غير صحيح ، لأن هنا ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى « فى » .

ص : ورفع ما بعد « إلا » فى نحو : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، لغة تميم ، ولا ضمير فى ليس خلافا لأبى على .

ش : روى أبو عمرو بن العلاء فى نحو : ليس الطيب إلا المسك ، وليس البِرّ إلا العمل الصالح ، النصب عن الحجازيين ، والرفع عن بنى تميم . فأما النصب فعلى ما تستحقه ليس من رفع الاسم ونصب الخبر ، وأما الرفع فعلى إهمال ليس وجعلها حرفا .

وقد أشار سيبويه إلى جواز ذلك فى بعض الكلام ، وأجاز فى قول من قال[1] : ليس خلق الله أشعر منه ، كون ليس فعلا متحملا ضمير الشأن اسما ، وكونها حرفا مهملا .

واضطرب قول أبى على فى ليس ، فرجح فى بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهور عملها ، والتزم فى موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها فى نحو : ليس الطيب إلا المسك ، وذهب إلى أنها متحملة ضمير الشأن اسما ، وما بعد ذلك خبرها . وما ذهب إليه غير صحيح ، لأن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن فى حكم مفرد هو المخبر عنه فى المعنى ، ولذلك استغنى عن عود ضمير منها إلى صاحب الخبر .

فإذا قصد إيجابها بإلا لزم تقدمها على جزأيها وامتنع توسطها ، كما امتنع توسطها بين جزأى خبر مفرد قصد إيجابه ، فلو كان اسم ليس فى : ليس الطيب إلا المسك ، ضمير الشأن ، لزم أن يقال : ليس إلا الطيب المسك ، كما يلزم أن يقال فى : كلامى زيد قائم ، عند حصر الخبر : ليس كلامى إلا زيد قائم ، ولو وسط إلا فقيل : ليس كلامى زيد إلا قائم ، لم يجز ، فكذا لا يجوز : ليس الطيب إلا المسك ، على تقدير : ليس الشأن الطيب إلا المسك ، بل الواجب إذا قصد الحصر فى خبر ضمير الشأن

---

(١) الكتاب ١٤٧/١ .

أن يجاء بإلا مقدمة على جزأى الجملة ، كما قال الشاعر[1] :

ألا ليس إلا ما قضى اللهُ كائن ⁂ وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا

ويمكن فى : ليس الطيب إلا المسك ، إبقاء العمل على وجه لا محذور فيه ، وهو أن يجعل « الطيب » اسم ليس ، والمسك بدل منه ، والخبر محذوف ، والتقدير : ليس الطيب فى الوجود إلا المسك ، ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر ، كالاستغناء به فى نحو : لا فتى إلا على ، ولا سيف إلا ذو الفقار .

ص : ولا تلزم حاليةُ المنفى « بليس » و « ما » على الأصح .

ش : زعم قوم من النحويين أن « ليس وما » مخصوصان بنفى ما فى الحال ، والصحيح أنهما ينفيان ما فى الحال ، وما فى الماضى ، وما فى الاستقبال . وقد تنبه أبو موسى الجزولى إلى ذلك ، فقال فى كتابه المسمى بالقانون : وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقا . قال أبو على الشلوبين : قال أبو موسى ذلك ، وإن كان الأشهر عند النحويين أن ليس إنما هى لانتفاء الصفة عن الموصوف فى الحال ، لأن سيبويه حكى : ليس خلق الله مثله ، وأجاز : ما زيد ضربته ، على أن تكون « ما » حجازية . ثم بين الشلوبين أن مراد القائلين : إن ليس لانتفاء الصفة فى الحال ، أن الخبر إذا لم يكن مخصوصا بزمان دون زمان ، ونفى بليس ، فإنه يحمل نفيها على الحال ، كما يحمل الإيجاب عليه أيضا . فإن اقترن الخبر بالزمان أو ما يدل عليه فهو بحسب المقترن به ، موجبا كان أو منفيا بليس[2] .

قلت : قد ورد استقبال المنفى بليس فى القرآن العزيز وأشعار العرب كثيرا ، وكذا ورد استقبال المنفى بما . فمن استقبال المنفى بليس قوله تعالى[3] : ﴿ ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفا عنهم ﴾ وقوله تعالى[4] : ﴿ ولستم بآخذيه إلا أن تُغْمِضُوا فيه ﴾

---

(١) البيت من الطويل ، حاشية الأمير على مغنى اللبيب ١/٣٨٧ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥/٢٠٨ ، غير منسوب فيهما .

(٢) التوطئة ص ٢١٣ .

(٣) سورة هود ، آية : ٨ .

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٦٧ .

وقوله تعالى[1] : ﴿ ليس لهم طعام إلا من ضريع ﴾ ومثله قول حسان[2] :

وما مثلُه فيهم ولا كان قبله ... وليس يكون الدهرَ ما دام يَذْبُل

ومثله قول زهير[3] :

بَدَا لى أنى لستُ مُدركَ ما مضى ... ولا سابقا شيئا إذا كان جائيا

ومثله[4] :

إنى على العهد لست أنقُضُه ... ما اخضر فى رأس نخلة سَعَف

ومثله[5] :

ولست بمُسْتَبقٍ أخا لا تَلُمُّه ... على شَعَث أىُّ الرجالِ المهذبُ

ومثله[6] :

هَوِّنْ / عليك فإن الأمور ... بكف الإله مقاديرها

فليس بآتيك مَنْهِيُّها ... ولا قاصرٍ عنك مأمورها

٦٢/ ب

ومثله[7] :

ولستَ لما لم يقضِه الله واجدا ... ولا عادما ما الله حَمّ وقدّرا

ومن استقبال المنفى بما قول الله تعالى[8] : ﴿ وما هو بمُزَحْزِحه من العذاب أن يُعَمّر ﴾ و[9] ﴿ وما هم بخارجين من النار ﴾[10] ﴿ وما هم بخارجين منها ﴾

---

(١) سورة الغاشية ، آية : ٦ .

(٢) البيت من الطويل ، العينى ٢/٢ ، شرح ديوانه ط دار إحياء التراث ببيروت ص ٢٠٠ : فما ...

(٣) البيت من الطويل ، الكتاب ٨٣/١ ، وقال فى الدرر ١٩٥/٢ – ١٩٦ : نسب لزهير ، ولعبد الله بن رواحة ، ولصرمة الأنصارى ، شرح ديوان زهير ص ٨٧ .

(٤) البيت من المنسرح ، اللسان – سعف – والسعف أغصان النخلة ، وأكثر ما يقال إذا يبست ، وإذا كانت رطبة فهى الشَّطْبة ، واحدته سعفة . و لم ينسبه .

(٥) البيت من الطويل ، وقائله النابغة الذبيانى ، المصون ص ٩ ، ومعَاهد التنصيص ٣٥٨/١ . والديوان ص ١٤ .

(٦) البيتان من المتقارب ، وقائلهما الأعور الشنى . الكتاب ٦٤/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٦٩/٣ ، والحماسة البصرية ٢/٢ ، والدرر ١٠٢/٢ .

(٧) البيت من الطويل .

(٨) سورة البقرة ، آية : ٩٦ .

(٩) سورة البقرة ، آية : ١٦٧ .

(١٠) سورة المائدة ، آية : ٣٧ .

[1] ﴿ لا يمسهم فيها نَصَب وما هم منها بمخرجين ﴾ [2] ﴿ يَصلَوْنها يوم الدين وما هم عنها بغائبين ﴾ ومن ورود ذلك فى غير القرآن قول الشاعر[3] :

وما الدنيا بباقية لحيٍّ ... ولا أحدٌ على الدنيا بباق

ومثله قول امرئ القيس[4] :

وما المرء ما دامت حُشاشة نفسه ... بمدرك أطراف الخطوب ولا آل

وشواهد ذلك شائعة ذائعة .

ص : وتزاد الباء كثيرا فى الخبر المنفى بليس وما أختها ، وقد تزاد بعد نفى فعل ناسخ للابتداء ، وبعد : أو لم يروا أنّ ، وشبهه ، وبعد « لا » التبرئة ، وهل ، وما المكفوفة بإنْ ، والتميمية ، خلافا لأبى على والزمخشرى ، وربما زيدت فى الحال المنفية ، وخبر إنّ ولكنّ .

ش : زيادة الباء فى الخبر المنفى بليس قوله تعالى[5] : ﴿ أليس الله بكاف عبدَه ﴾ وفى الخبر المنفى بما قوله تعالى[6] : ﴿ وما ربك بغافل عما تعملون ﴾ وقلت : فى الخبر المنفى ، و لم أقل فى خبر ليس ، ليعلم أن الموجب بعد ليس وغيرها لا تدخله الباء .

ومثال دخولها بعد نفى فعل ناسخ للابتداء قول الشاعر[7] :

وإنْ مُدّت الأيدى إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم إذ أجشعُ القوم أعجلُ

---

(١) سورة الحجر ، آية : ٤٨ .

(٢) سورة الانفطار ، آية : ١٦ ، فى ب بغافلين .

(٣) البيت من الوافر ، الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة رقم ١٠ ، وروايته :

فى الدينا بباقاة .... ولا حى ....

ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما .

(٤) البيت من الطويل ، الديوان شرح السندوبى ص ١١٣ .

الحشاشة : بقية الروح فى المريض والجريح ، ألا ألَوْا وألَّوْا قصّر ، وما ألَوْت الشىءَ ما تركته وما استطعته .

(٥) سورة الزمر ، آية : ٣٦ .

(٦) سورة هود ، آية : ١٢٣ ، والنمل ، آية : ٩٣ .

(٧) البيت من الطويل ، وقائله الشنفرى من قصيدته : لامية العرب . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٨٩/٧ ، =

ومثله[1] :

دعانى أخى والخيل بينى وبينه فلما دعانى لم يجبرنى بأقْعَد

ومثال دخولها بعد أنَّ المسبوقة بأَوَلَمْ يرَوْا ، قوله تعالى[2] : ﴿ أَوَلَم يَرَوْا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يَعْىَ بخلقهن بقادر ﴾ وهذا من إجراء الشىء على ما هو فى معناه ، لأن معنى : أو لم يروا أن الله ، أو ليس الله .

ومثال دخول الباء بعد « لا » التبرئة قول العرب : لا خير بخير بعده النار ، إذا لم تجعل الباء بمعنى فى .

ومثال دخولها بعد هل قول الشاعر[3] :

يقول إذا اقْلَوْلَى عليها وأَقْرَدَت ألا هل أخو عيش لذيد بدائم

ومثال دخولها بعد ما المكفوفة بإنْ قول الشاعر[4] :

لعَمْرُك ما إن أبو مالك بواهٍ ولا بضعيف قواه

ومثال دخولها بعد ما التميمية قول الفرزدق[5] :

لعمرك ما مَعْنٌ بتارك حقه ولا مُنْسِئٌ معْنٌ ولا مُتَيسِّرُ

وزعم أبو على أن دخول الباء على الخبر بعد ما مخصوص بلغة أهل الحجاز ، وتبعه فى ذلك الزمخشرى ، وهو بخلاف ما زعماه لوجوه :

أحدها : أن أشعار بنى تميم تتضمن الباء كثيرا بعد ما ، كقول الفرزدق المتقدم .

= والعينى ١١٧/٢ ، والدرر ١٠١/١ ، والنوادر للقالى ص ٢٠٣ .

(١) البيت من الطويل . من قصيدة لدريد بن الصمة ، وأخوه هو عبد الله . العينى ١٢١/٢ ، والدرر ١٠١/١ ، وروايتهما : بقعدد ، والأقعد والقعدد : العاجز ، وكذا النسخة ب ص ١٥٣ .

(٢) سورة الأحقاف ، آية : ٣٣ .

(٣) البيت من الطويل ، من قصيدة للفرزدق يهجو جريرا ، وقد ذكر جزء منه فى ص ٢٧٢ . العينى ١٣٥/٢ ، ١٤٩ ، والدرر ١٠١/١ . اقلولى : ارتفع . أقردت : سكنت .

(٤) البيت من المتقارب ، وقائله هو المتنخل الهذلى يرثى أباه ، وأبو مالك : كنية عويم بن عثمان الذى هو والد المتنخل . خزانة الأدب ١٣٥/٢ ، والدرر ١٠٠/١ ، وديوان الهذليين قسم ٢ ص ٢٩ .

(٥) البيت من الطويل ، قاله الفرزدق فى هجاء رجل اسمه معن يضرب به المثل فى شدة التقاضى . الكتاب ٦٣/١ ، والدرر ١٠٢/١ .

الثانى : أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفيا ، لا كونه خبرا منصوبا ، ولذلك دخلت على خبر لم أكن ، وامتنع دخولها على خبر كنت . وإذا ثبت أن كون المسوغ لدخولها النفى ، فلا فرق بين منفى منصوب المحل ومنفى مرفوع المحل .

الثالث : أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل ، وبعد هل ، كقوله[1] :

بواه ولا بضعيف قواه

وقوله[2] : ألا هل أخو عيش لذيد بدائم

وإنما دخلت على الخبر بعد هل لشبه هل بحرف نفى ، فلأن تدخل على ما التميمية أحق وأولى ، لأن شبه ما بما ، أكمل من شبه هل بما ، وقد تقدم أن الفراء حكى أن أهل نجد كثيرا ما يجرون الخبر بعد ما بالباء ، وإذا أسقطوا الباء رفعوا ، وهذا دليل واضح على أن وجود الباء جارة للخبر بعد ما لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل ، بل جائز أن يقال : هو منصوب المحل ، وأن يقال هو مرفوع المحل ، وإن كان المتكلم به حجازيا ، فإن الحجازى قد يتكلم بلغة غيره ، وغيره قد يتكلم بلغته ، إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصب إن كا ن المتكلم حجازيا ، ورفع إن كان المتكلم تميميا أو نجديا .

فمن دخول اللغة التميمية فى الحجازية كسر هاء الغائب بعد كسرة أو ياء ساكنة ، وإدغام نحو[3] : ﴿ ولا يضار كاتب ولا شهيد ﴾ ورفع الله من قوله تعالى[4] : ﴿ قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا اللهُ ﴾ لأن اللغة الحجازية بهُ وفيهُ بالضم ، ولا يضارر بالفك ، وإلا اللهَ بالنصب ، لأن الاستثناء منقطع . وإذا جاز للحجازى أن يتكلم باللغة التميمية ، جاز للتميمى أن يتكلم باللغة الحجازية ، بل التميمى بذلك أولى لوجهين : أحدهما : أن الحجازية أفصح ، وانقياد الفصيح[5]

---

(١) هو رقم / ٤ فى الصفحة السابقة .

(٢) هو رقم / ٣ فى الصفحة السابقة .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٨٢ .

(٤) سورة النمل ، آية : ٦٥ .

(٥) فى ب : الأفصح .

لموافقة الأفصح أكثر وقوعا من العكس .

الثانى / أن معظم القرآن حجازى ، والتميميون يتعبدون بتلاوته كما أنزل ، ولذلك لا يقرأ أحد منهم[1] : ﴿ ما هذا بشرا ﴾ بالرفع إلا من جهل كونه منزلا بالنصب . ٦٣/١

ومثال دخول الباء على حال منفية قول الشاعر[2] :

فما رجعتْ بخائبة ركابُ حكيمُ بنُ المُسَيَّب منتهاها

ومثله[3] :

كائن دُعيت إلى بأساءَ داهمةٍ فما انبعثتُ بمَزْءُود ولا وَكَل

ومثال دخولها على خبر إنّ قول امرىء القيس[4] :

فإنْ تَنأَ عنها حِقْبة لا تُلاقها فإنك مما أحدثت بالمجرِّب

ومثال دخولها على خبر لكن قول الشاعر[5] :

ولكنّ أجْرًا لو فعلتِ بهين وهل ينكرُ المعروف فى الناس والأجرُ

ص : وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها ، ويندر ذلك مع غير ليس وما ، وقد يفعل ذلك فى المعطوف على منصوب اسم الفاعل المتصل .

ش : لما كثر دخول الباء على خبر ليس وخبر ما ، جاز للمتكلم أن يجر المعطوف بعدهما على الخبر المنصوب كقول الشاعر[6] :

مشائِيمُ ليسُوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ إلا ببَيْنٍ غرابُها

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٣١ .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله القحيف العقيلى .
شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٩١/٢ ، وحاشية الأمير على المغنى ١٧٩/١ ، والدرر ١٠١/١ .

(٣) البيت من البسيط ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٩٣/٢ ، وحاشية الأمير على المغنى ١٧٩/١ ، غير منسوب فيهما . المزءود : الخائف . الوكل : العاجز الكسلان .

(٤) البيت من الطويل . العينى ١٢٦/٢ ، والدرر ٤٤/١ و ١٠١ ، والديوان شرح السندوبى ص ١٤ .

(٥) البيت من الطويل ، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٨ ، العينى ١٣٤/٢ ، والدرر ١٠١/١ ، غير منسوب فيها .

(٦) البيت من الطويل ، وقائله الأخوص اليربوعى . الكتاب ١٦٥/١ ، والقصائد العشر ص ٤٦ .

وقال آخر فى جر المعطوف على المنصوب بما[1] :

ما الحازمُ الشهمُ مِقداما ولا بطلٍ إنْ لم يكنْ للهوى بالعقل غلّابا

فكأنه قال : ما الحازم بمقدام ولا بطل .

وقد عومل بهده المعاملة المعطوف على منصوب كان المنفية ، كقول الشاعر[2] :

وما كنتُ ذا نَيْرَبٍ فيهمُ ولا مُنْمِشٍ فيهم مُنْمِلِ

وإلى هذا أشرت بقولى : ويندر ذلك بعد خبر غير ليس وما .

فجر منمشا لعطفه على منصوب كان المنفية لشبهه بمنصوب ليس[3] فى صلاحيته للباء ، حتى كأنه قال : وما كنت بذى نيرب ولا منمش ، والنيرب النميمة ، والمنمش المفسد ذات البين ، والمنمل كذلك .

ونبهت بقولى : « الصالح للباء » على أن المعطوف على خبر لا يصلح للباء لا يجوز جره ، نحو : لست تفعل ولا مقاربا .

وقد يجر المعطوف على المنصوب باسم الفاعل كقول امرىء القيس[4] :

فظلّ طُهاةُ اللحم من بين مُنْضِجٍ صَفيفَ شِواء أو قديرٍ مُعَجَّل

لأن المنصوب باسم الفاعل يجر كثيرا بإضافته إليه ، فكأنه إذا انتصب مجرور ، وجواز جر المعطوف على منصوب اسم الفاعل مشروط بالاتصال ، كاتصال منضج بالمنصوب ، فلو كان منفصلا لم يجز الجر ، نحو أن يقال : من بين منضج بالنار صفيف شواء ، لأن الانفصال يزيل تصور الإضافة المقتضية للجر ، فلذلك لا يجوز جر المعطوف مع انفصال اسم الفاعل من معموله .

ص : وإن وَلِىَ العاطفَ بعد خبر ليس أو ما وصفٌ يتلوه سببى ، أَعْطِىَ الوصفُ

---

(١) البيت من البسيط ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٤٩/٧ ، والدرر ١٩٦/٢ ، غير منسوب فيهما .

(٢) البيت من المتقارب ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٥٠/٧ ، واللسان – نمش – والدرر ١٩٦/٢ ، غير منسوب فيها .

(٣) كلمة – ليس – ليست بالمخطوطة ، والسياق يقتضيها .

(٤) البيت من الطويل ، القصائد العشر ص ٤٦ ، والدرر ١٩٥/٢ ، والديوان شرح السندوبى ص ١٠٣ .
الصفيف : ما صف على الجمر ليشوى . القدير : ما طبخ فى القدر .

ما له مفردا ، ورفع السببى ، أو جعلا مبتدأ وخبرا . وإن تلاه أجنبى عُطف بعد ليس على اسمها ، والوصف على خبرها . وإن جُرَّ بالباء جاز على الأصح جرُّ الوصف المذكور ، ويتعين رفعه بعد ما .

ش : إذا وقع بعد معمولى ليس أو ما عاطفٌ يليه وصف بعده سببى نحو : ليس زيد قائما ولا ذاهبا أبوه ، وما عمرو مقيما ولا ظاعنا أخوه ، فلك أن تعطى الوصف من النصب والجر ما كنت تعطيه دون مذكور بعده ، وترفع به السببى ، أو ترفعهما مبتدأ وخبرا فتقول : ليس زيد قائما ، ولا ذاهب أبوه ، وما عمرو مقيما ، ولا ظاعنٌ أخوه .

وإن تلا الوصفَ أجنبىٌّ والعامل ليس ، جاز رفعه عطفا[1] على اسمها ونصب الوصف عطفا على الخبر ، وجاز جعلهما مبتدأ وخبرا ، نحو : ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو ، وليس زيد قائما ولا ذاهبٌ عمرٌو .

وإن كان خبر ليس مجرورا بالباء جاز جر الوصف المذكور بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ، وهو كثير فى الكلام ، ومنه قول الشاعر[2] :

وليس بمُدْنٍ حَتْفَه ذو تقدم ... لحرب ولا مُسْتَنْسِئٍ العُمر مُحْجِم

ومنه قول الآخر[3] :

فليس بآتيك مَنْهِيُّها ... ولا قاصرٍ عنك مأمورُها

ومنه قول الآخر[4] :

وليس بمعروف لنا أنْ تَرُدَّها ... صِحاحا ولا مُسْتنكرٍ أن تُعَقّرا

وليس هذا من العطف على عاملين ، بل من حذف عامل لدلالة عامل مثله عليه ، وحذف حرف الجر من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير ، ومنه قوله تعالى[5] :

---

(١) « على اسمها » ليست بالمخطوطة ، وقد ذكرها فى المتن .

(٢) البيت من الطويل ، ذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد ٢٩١/١ ، ولم ينسبه .

(٣) ذكر البيت فى ص ٣٨١ .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله النابغة الجعدى ، الكتاب ٨٤/١ ، وضبط فيه : مستنكر ، بالرفع .

(٥) سور الجاثية ، آيتا : ٤ – ٥ .

﴿ وفى خلقكم وما يَبُثُّ من دابة آياتٌ لقوم يوقِنون * واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آياتٌ لقوم يعقلون ﴾ فحذف فى الجارة لاختلاف الليل والنهار لدلالة الجارة لخلقكم عليها . ومثله قول الشاعر[1] :

٦٣/ ب

أَخْلِقْ بذى الصَّبْر أن يحظى بحاجته ومُدْمِن القَرْع للأبواب أن / يَلجا

وإذا استسهل بقاء الجر بمضاف حذف لدلالة مثله عليه ، كان بقاء الجر بحرف الجر المحذوف لدلالة مثله عليه أحق وأولى ، لأن حرف الجر فى عمل الجر أمكن من الاسم المضاف . ومن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه قول الشاعر[2] :

أكلَّ امرِئ تحسبين امْرَأً ونارٍ تَوَقّدُ بالليل نارا

ومثله قراءة بعض القراء[3] : ﴿ تُرِيدون عَرَض الدنيا والله يريد الآخرةِ ﴾ على تقدير : عرض الآخرة . ويستقصى الكلام على نظائر هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

وليس بعد « ما » فى الوصف التاليه أجنبيٌّ بعد عاطف إلا الرفع كقولك : ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو ، لأن المعطوف عليه مع قربه من العامل لو قدم فيه الخبر لبطل العمل ، فبطلانه بالتقديم فى المعطوف لبعده من العامل أحق وأولى ، ومثال ذلك قول الشاعر[4] :

لعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حقه ولا مُنْسِئٌ معنٌ ولا مُتَيَسِّر

---

(١) البيت من البسيط ، وقائله محمد بن بشير الخارجى .
شرح ديوان الحماسة للتبريزى ٢/٣٣ - ٣٤ ، والأشمونى ٢/١٧٧ .

(٢) البيت من المتقارب ، وقائله أبو دواد الإيادى . الكتاب ١/٦٦ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥/١٩٠ ، والدرر ٢/٦٥ .

(٣) سورة الأنفال ، آية : ٦٧ . ومعجم القراءات ٢/٤٦٤ القراءة بالجر لسليمان بن جماز عن الكشاف ٢/٣٤ ، والبحر ٤/٥١٨ .

(٤) ذكر البيت فى ص ٣٨٣ .

باب أفعال المقاربة

ص : منها للشروع فى الفعل : طَفِق ، وطبق ، وجعل ، وأخذ ، وعلق ، وأنشأ ، وهبَّ .

ولمقاربته : هلهل ، وكاد ، وكرب ، وأوشك ، وأولى .

ولرجائه : عسى ، وحرى ، واخلولق . وقد ترد عسى إشفاقا .

ويلازمهن لفظ المضى إلا كاد وأوشك .

وعملها فى الأصل عمل كان ، لكن التزم كون خبرها مضارعا مجردا مع هلهل وما قبلها . ومقرونا بأن مع أوْلى وما بعدها . وبالوجهين مع البواقى ، والتجريد مع كاد وكرب أعرف ، وعسى بالعكس .

ش : حق أفعال هذا الباب أن تذكر فى باب كان ، لمساواتها لها فى الدخول على مبتدأ وخبر ، ورفع الاسم ونصب الخبر ، إلا أن هذه الأفعال رفض فيها غالبا ترك الإخبار بجملة فعلية ، فلذلك أفردت بباب . وجملتها ستة عشر فعلا : ثمانية منها للشروع ، وهى : طفق وهبّ وما بينهما ، نحو : طفق زيد يقرأ ، وهبّ عمرو يصلى . والأصل : طفق زيد قارئا ، وهب عمرو مصليا ، إلا أنه من الأصول المرفوضة . وأغرب الثمانية عَلِق وهبَّ .

وخمسة منها للدنو من الفعل حقيقة ، وأشهرها كاد ، وأغربها أولى ، كقول الشاعر[1] :

فعادَى بين هادِيَتَيْن منها ... وأولى أن يزيدَ على الثلاث

والثلاثة البواقى للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء ، وأغربها حرى ، يقال : حرى زيد أن يجىء ، بمعنى : عسى زيد أن يجىء .

---

(١) البيت من الوافر . خزانة الأدب ٨٩/٤ ، واللسان – ولى – والدرر ١٠٢/١ ، غير منسوب فيها . =

والتزم فى غير ندور كون خبر[1] جميعها مضارعا مجردا من أن مع القسم الأول ، لأن أنْ تقتضى الاستقبال ، والشروع ينافيه .

ولا بد من مقارنة أن للمضارع المخبر به بعد أولى وحرى واخلولق . وترك ذلك بعد كاد وكرب أولى من فعله ، وفعله بعد عسى أولى من تركه ، والأمر بعد أوشك سواء .

وورود عسى فى الرجاء كثير ، وورودها فى الإشفاق قليل ، وقد اجتمعا فى قول الله تعالى[2] : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم ﴾ ومن ورودها إشفاقا قول الشاعر[3] :

عسيتم لدى الهيجاء تلقَوْن دوننا ... تضافر أعداء وضعف نصير

وقال الشاعر فى طفق[4] :

طفق الخَلِيّ بقسوة يلحى الشجى ... ونصيحة اللاحى الخلى عناء

وقال آخر فى جعل[5] :

وقد جعلت إذا ما قمتُ يُثْقلنى ... ثوبى فأنهضُ نهض الشّارب الثَّمِل

وقال آخر فى علق[6] :

أراك عَلِقْت تظْلم من أجرنا ... وظلـــمُ الجار إذلالُ المجير

= الهاديتان : المتقدمتان .

(١) « كون خبر » ليس فى ب ص ١٥٦ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢١٦ .

(٣) البيت من الطويل .

(٤) البيت من الكامل .

(٥) البيت من البسيط . وقائله أبو حية النميرى ، ونسب مع أبيات لابن أحمر الباهلى ، وهى رائية لا لامية ، وقبله :

وكنت أمشى على رجلين معتدلا ... فصرت أمشى على رجل من الشجر

وقد جعلت .... الشارب السكر

شرح أبيات مغنى اللبيب ٢١٣/٧ ، والعينى ١٧٣/٢ ، والدرر ١٠٢/١ و ١٠٩ .

(٦) البيت من الوافر . شذور الذهب ص ٢٨٩ ، والأشمونى ١٧٨/٢ تحقيق محيى الدين . والدرر ١٠٣/١ ، غير منسوب فيها .

وقال آخر فى أنشأ[1] :

لمّا تبيّن مَيْن الكاشِحين لكم   أنشأت أعربُ عما كان مكتوما

وقال آخر فى هب[2] :

هَبَبْتُ ألومُ القلب فى طاعة الهوى   فلجّ كأنى كنت باللوم مُغْريا

وقال آخر فى هلهل[3] :

وطئنا بلاد المعتدين فهلهلتْ   نفوسُهم قبل الإماتة تزهق

أى كادت .

والشائع فى خبر كاد وروده مضارعا غير مقرون بأن كقوله تعالى[4] : ﴿ كادوا يكونون عليه لبَدا ﴾ ووروده مقرونا بأن قليل ، ومنه ما جاء فى حديث عمر رضى الله عنه[5] : « ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب » ومثله قول الآخر[6] :

أَبَيْتم قبولَ السّلم منا فكدتم   لدَى الحرب أن تُغْنوا السيوف عن السَّل

وقال الشاعر فى خبر كرب غير مقرون بأن[7] :

وما أنت أمْ مارُسُوم الديار   وسِتُّوك قد كرَبَت تكمُل

---

(١) البيت من البسيط ، شذور الذهب ص ٢٨٩ – ٢٩٠ ، والدرر ١٠٣/١ ، غير منسوب فيهما . المين : الكذب .

(٢) البيت من الطويل . شذور الذهب ص ٢٠٠ ، والدرر ١٠٣/١ ، غير منسوب فيهما .

(٣) البيت من الطويل . شذور الذهب ص ٢٠١ ، والدرر ١٠٢/١ ، غير منسوب فيهما .

(٤) سورة الجن ، آية : ١٩ .

(٥) فى شواهد التوضيح ص ٩٨ : « ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب » أخرجه البخارى فى ١٠ – كتاب الأذان ، ٢٦ – باب قول الرجل ما صلينا .

(٦) البيت من الطويل . الأشمونى ٢٠٩/١ ، العينى ٢٠٨/٢ ، غير منسوب فيهما .

(٧) البيت من المتقارب . من قصيدة للكميت بن زيد يمدح بها عبد الرحمن بن عنبسة . خزانة الأدب ٥٥٨/١ ، وروايتها : وما أنت ويك ورسم .. والدرر ٢١٠/١ ، وشعر الكميت ٢٩/٢ ، وروايته :

وما أنت ويك ورسم الديار   وستُّك قد قاربت تكمل .

وقال آخر[1] :

كرب القلب من جواه يذوب   حين قال الوُشاة هند غَضُوب

وقال فى اقترانه بأن[2] :

وقد كرَبَت أعناقُها أن تقطعا

وقال آخر[3] :

قد بُرْتَ أو كَرَبْتَ أن تبورا   لمّا رأيت بَيْهَسًا مَثْبُورا

وقال فى خبر أوشك غير مقرون بأن[4] :

يوشك من فرّ من منيته   فى بعض غِرّاته / يوافقها   ١/٦٤

وقال آخر فى الاقتران بأن[5] :

ولو سُئِل الناسُ التراب لأوشكوا   إذا قيل هاتوا أن يملُّوا ويمنعوا

ص : وربما جاء خبراهما مفردين منصوبين ، وخبر جعل جملة اسمية أو فعلية مصدرة بإذا وليس المقرون بأن خبرا عند سيبويه . ولا يتقدم هنا الخبر ، وقد يتوسط ، وقد يحذف إن علم ، ولا يخلو الاسم من اختصاص غالبا .

ويسند أوشك وعسى واخلولق لأن يفعل فيغنى عن الخبر ، ولا يختلف لفظ المسند لاختلاف ما قبله ، فإن أسند إلى ضميره اسما أو فاعلا طابق صاحبَه معها ،

---

(١) البيت من الخفيف ، نسب لكلحبة اليربوعى ، وقيل لرجل من طيىء . العينى ١٨٩/٢ ، والدرر ١٠٥/١ ، ومعجم شواهد العربية .

(٢) البيت من الطويل ، من قصيدة لأبى زيد الأسلمى يهجو بها إسماعيل بن هشام المخزومى ، ويمدح آل الزبير ، وصدره : سقاها ذوو الأحلام سُجْلا على الظما الأشمونى ٢٠٩/١ ، والعينى ١٩٣/٢ ، والدرر ١٠٥/١ . السجل : الدلو العظيمة بها ماء .

(٣) رجز ، قائله العجاج . الأشمونى ٢٠٩/١ ، والعينى ٢١٠/٢ ، وروايتهما : مثبورا مكان متبورا ، برت : هلكت : بيهس : اسم رجل . مثبور ومتبور : هالك .

(٤) اليت من المنسرح ، وقائله أمية بن أبى الصلت .

الكتاب ١٦٠/٣ - ١٦١ ، والعينى ١٨٧/٢ ، والدرر ١٠٣/١ ، وشعراء النصرانية فى الجاهلية ٢٣٥/٢ .

(٥) البيت من الطويل ، شذور الذهب ٢٨٢ ، والعينى ١٨٢/٢ ، والدرر ١٠٥/١ . غير منسوب فيها .

كما يطابق مع غيرها . وإن كان لحاضر أو غائبات جاز كسر سين عسى .

ش : من عادة العرب فى بعض ما له أصل متروك ، وقد استمر الاستعمال بخلافه ، أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل ، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر كاد وعسى مفردا منصوبا ، كقول الشاعر فى أصح الروايتين[1] :

فأُبْتُ إلى فَهْم وما كدت آئبا   وكم مثلِها فارقتها وهى تَصْفِر

فبقوله : ما كدت آيبا ، علم أن أصل : كادوا يكونون ، كادوا كائنين ، كما علم بالقَوَد واستحوذ ، أن أصل : قال[2] ، واستعاد ، قوَلَ واستَعْوَد .

ومثال جعل خبر عسى مفردا منصوبا قول العرب[3] : عسى الغُوَيْر أَبْؤُسا ، وقال الراجز[4] :

أكثرتَ فى العَذْل مُلِحّا دائما   لا تَلْحَنى إنى عسيت صائما

وقد يجىء خبر جعل جملة اسمية ، كقول الشاعر[5] :

وقد جعلتْ قَلُوصُ بنى سُهَيل   من الأَكْوَار مرتعُها قريب

وقد يجىء جملة فعلية ماضوية ، كقول ابن عباس رضى الله عنه[6] : فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا .

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله تأبط شرا . التصريح ٢٠٣/١ ، والأشمونى ٢٠٨/١ ، والعينى ١٦٥/٢ ، والدرر ١٠٧/١ .

(٢) فى ب : مال .

(٣) مثل قيل : يضرب للرجل يخبر بالشر فيُتّهم به ، أو للشىء يظن مأمنا فيأتى منه الشر ، جمهرة الأمثال ٥٠/٢ .

(٤) نسب الرجز لرؤبة بن العجاج ، وقيل قائله مجهول . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٧/٣ ، والديوان ص ١٨٥ . وروايته : ...... لا تكثرن ....

(٥) البيت من الوافر . شرح ديوان الحماسة ١١٢/١ ، وروايته : ابنى سهيل . والأشمونى ٢٠٨/١ ، والعينى ١٧٠/٢ ، والدرر ١٠٨/١ ، غير منسوب فيها .

القلوص : الناقة الشابة . الأكوار : جمع كَوْر ، هو الجماعة الكثيرة من الإبل ، مرتعها : مرعاها .

(٦) فى شواهد التوضيح ص ٧٨ : ... أخرجه البخارى فى ٦٥ كتاب التفسير ، و ٢٦ سورة الشعراء ، و ٢ باب : وأنذر عشيرتك الأقربين . وفى النسخة ب : ..... جملة فعلية مصدرة بإذا ... ص ١٥٧ .

وليس المقرون بأن فى هذا الباب خبرا عند سيبويه ، بل هو منصوب بإسقاط حرف الجر ، أو بتضمين الفعل معنى قارَبَ ، قال سيبويه[1] : تقول : عسيت أن تفعل ، فأن هنا بمنزلتها فى قولك : قاربت أن تفعل ، أى[2] : قاربت ذلك ، وبمنزلة : دنوت أن تفعل . وأخلولقت السماء أن تمطر ، أى : لأن تمطر . وعست بمنزلة اخلولقت السماء ، ولا يستعمل المصدر هنا كما لم يستعمل الاسم الذى الفعل فى موضعه فى قولك : « بذى تسلم » هذا نصه .

قلت : والوجه عندى أن تجعل عسى ناقصة أبدا ، فإذا أسندت إلى أن والفعل وجه بما يوجه وقوع حسب عليها فى نحو[3] : ﴿ أحسب الناس أن يُتركوا ﴾ فلما لم تخرج حسب بهذا عن أصلها ، لا تخرج عسى عن أصلها بمثل[4] : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئا ﴾ بل يقال فى الموضعين : سدَّت أن والفعل مسد الجزأين . ويوجه نحو[5] : ﴿ عسى الله أن يأتى بالفتح ﴾ بأن المرفوع اسم عسى ، وأن والفعل بدل سدّ مسد جزأى الإسناد ، كما كان يسد مسدهما لو لم يوجد المبدل منه ، فإن المبدل فى حكم الاستقلال فى أكثر الكلام ، ومنه قراءة حمزة[6] : ﴿ ولا تَحْسَبن الذين كفروا أنما نُملى لهم ﴾ بالخطاب على جعل أنّ بدلا من الذين ، وسدّت مسد المفعولين فى البدلية ، كما سدت مسدهما فى قراءة الباقين ﴿ ولا يحسبن ﴾ بالياء ، على جعل ﴿ الذين كفروا ﴾ فاعلا ومثله[7] : « حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا فى فضل » على رواية من رواه بالفتح فى صحيح مسلم .

ولا تتقدم أخبار هذه الأفعال ، فلا يقال فى : طفقت أفعل : أفعل طفقت .

---

(١) الكتاب ٣/١٥٧ .

(٢) « قاربت أن تفعل ، أى » ليست فى ب .

(٣) سورة العنكبوت ، آية : ٢ .

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢١٦ .

(٥) سورة المائدة ، آية : ٥٢ .

(٦) سورة آل عمران ، آية : ١٧٨ ، ومعجم القراءات ٢/٨٧ .

(٧) صحيح مسلم ، عن أبى سعيد الخدرى : « .... من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ... فذكر ﷺ من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا ... » .

والسبب فى ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالا ، فلو قدمت لازدادت مخالفتها للأصل . وأيضا فإنها أفعال ضعيفة لا تصرف لها ، إذ لا تَرِد إلا بلفظ الماضى إلا كاد وأوشك ، فإن المضارع منهما مستعمل ، فلهن حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف ، وحال قوة بالنسبة إلى الحروف ، فلم تتقدم أخبارها لتَفْضُلَها كان وأخواتها المتصرفة ، وأجيز توسيطها تفضيلا لها على إن وأخواتها ، فيقال : طفق يصليان الزيدان ، وكاد يطيرون المنهزمون . وحكى الجوهرى مضارع طفق .

ويجوز فى هذا الباب حذف الخبر إن علم ، كقوله[1] : « من تأنَّى أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد » . ومنه قول المرقش[2] :

وإذا ماسمعتِ من نحو أرض ... بمُحِبٍّ قد مات أو قيل كادا
فاعلمىْ غيرَ علم شك بأنى ... ذاكِ وابكى لمُقْصَدٍ لن يُقَادا

أى لن يؤخَذ له بقَوَد . وقال آخر[3] :

قد هاج سارٍ لسارٍ ليلةً طربا ... وقد تَصَرَّم أو قد كاد أو ذهبا

السارى الأول البرق .

ومن حذف الخبر لدليل قوله تعالى[4] : ﴿ فطَفِق مَسْحا بالسُّوق / والأعناق ﴾ ٦٤/ ب فحذف الخبر وهو يمسح ، وترك مصدره دليلا عليه .

وحق الاسم فى هذا الباب أن يكون معرفة أو مقاربا لها ، كما يحق ذلك لاسم كان ، وقد يرد نكرة محضة كقول الشاعر[5] :

عسى فرجٌ يأتى به الله إنه ... له كلَّ يوم فى خليقته أمرُ

---

(١) أخرجه الطبرانى عن عقبة بن نافع وضعفه النسائى ، الفيض القدير شرح الجامع الصغير ٩٨/٦ .

(٢) البيتان من الخفيف ، وهما مذكوران فى الكافية الشافية ٤٦٢/١ ، وشرح المرادى ص ١٨٠ .
المقصد : من يمرض ويموت سريعا . يقاد : يؤخذ له قود ، وهو القصاص .

(٣) البيت من البسيط .

(٤) سورة ص ، آية : ٣٣ .

(٥) البيت من الطويل ، شرح المرادى ص ١٨٠ ، والعينى ٢١٤/٢ ، والدرر ١٠٩/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

وقد يسند أوشك وعسى واخلولق لأن يفعل ، فيغنى عن الخبر ، كقوله تعالى[1] : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ﴾ فلو وقعت عسى وأن يفعل خبر اسم قبلها ، فللمتكلم بذلك أن يضمر فى عسى ضميرا هو اسمها أو فاعلها ، ويحكم على موضع أن يفعل بالنصب ، وله أن يجرد عسى من الضمير ، ويحكم عل موضع أن يفعل بالرفع مستغنى به عن زائد ، كما استغنى به بعد حسب عن مفعول ثان .

وأوشك واخلولق مثل عسى فى هذين الاستعمالين ، فيقال : الزيدان أوشكا أن يفعلا ، وأوشك أن يفعلا ، والعمران اخلولقا أن يفوزا ، واخلولق أن يفوزا ، أشار إلى ذلك فى الثلاثة سيبويه رحمه الله تعالى .

وإن أسندت عسى إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو إناث غائبات جاز كسر سينها وفتحها ، والفتح أشهر ، ولذلك قرأ به ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكوفيون ، و لم يقرأ بالكسر إلا نافع[2] .

ص : وقد يتصل بها الضمير الموضوع للنصب اسما عند سيبويه حملا على لعل ، وخبرا مقدما عند المبرد ، ونائبا عن المرفوع عند الأخفش ، وربما اقتصر عليه .

ويتعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم ، وكون الفاعل غيره قليل .

وتُنْفى كاد إعلاما بوقوع الفعل عسيرا ، أو بعدمه وعدم مقاربته .

ولا تُزَاد كاد خلافا للأخفش .

واستعمل مضارع كاد وأوشك خصوصا ، وندر اسم فاعل أوشك .

ش : إذا كان معمول عسى ضميرا ، فحقه أن يكون بلفظ الموضوع للرفع ، نحو : عسيتُ وعسينا وعسيتَ وعسيتُم ، كما يقال كنتُ وكنا وكنتَ وكنتم . وهذا الاستعمال هو المشهور ، وبه نزل القرآن ، قال الله تعالى[3] : ﴿ قال هل عسَيْتُم إن كُتِب عليكم القتالُ ألا تقاتلوا ﴾ ومن العرب من يقول : عسانى وعساك وعساه ،

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٢١٦ .

(٢) معجم القراءات ١/١٩٠ : القراءة بالكسر لنافع والحسن وطلحة .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٤٦ .

فيكتفى بالموضوع للنصب عن الموضوع للرفع ، كقول الشاعر[1] :

ولى نفسٌ أقول لها إذا ما   تُنازعنى لعلى أو عسانى

وكقول الآخر[2] :

أَصِخْ فعساك أن تُهْدَى ارعواء   لقلبِك بالإصاخة مستفاد

فالتكلم بهذا وأمثاله جائز بإجماع ، ولكن اختلف فى الضمير : أهو منصوب المحل أم مرفوعه ؟ فاتفق سيبويه والمبرد على أنه منصوب المحل ، وأن الفعل فى موضع رفع ، إلا أن سيبويه يجعل المنصوب اسما والمرفوع خبرا حملا على لعل . والمبرد يجعل المنصوب خبرا مقدما ، وأن والفعل اسما مؤخرا .

وذهب الأخفش إلى أن الضمير – وإن كان بلفظ الموضوع للنصب – محله رفع بعسى نيابة عن الضمير الموضوع للرفع ، كما ناب الموضوع للرفع عن الموضوع للنصب[3] فى نحو : مررت بك أنت ، وأكرمته هو . وقول الأخفش هو الصحيح عندى لسلامته عن عدم النظير ، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له ، وذلك موجود كقول الراجز[4] :

يابنَ الزُّبير طالما عصيكا   وطالما عَنَّيْتَنا إليكا

أراد عصيت ، فجعل الكاف نائبة عن التاء . ولأن نيابة الموضوع للرفع موجودة فى نحو : ما أنا كأنت ، ومررت بك أنت ، فلا استبعاد فى نيابة غيره عنه . ولأن العرب قد تقتصر على عساك ونحوه ، فلو كان الضمير فى موضع نصب لزم منه الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه ، ولا نظير لذلك . بخلاف كونه فى موضع

---

(١) البيت من الوافر ، وقائله عمران بن حطان . الكتاب ٣٧٥/٢ ، والخزانة ٤٣٥/٢ ، والعينى ٢٢٩/٢ ، وروايته :

ولى نفس تنازعنى إذا ما   أقول لها لعلى أو عسانى

(٢) البيت من الوافر .

(٣) « الموضوع للرفع عن الموضوع للنصب » من ب وليس بالأصل .

(٤) البيت لرجل من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٢٠٢/٣ ، والشيخ يس ٢٥٦/٢ ، وخزانة الأدب ٢٥٧/٢ ، وشرح شواهد المغنى ٤٤٦/١ ، واللسان – قضى – .

رفع ، فإن الاستغناء به نظير الاستغناء بمرفوع كاد فى نحو : « من تأنى أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد » . ولأن قول[1] سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف فى العمل ، ولا نظير لذلك .

وقال السيرافى : وأما عساك وعسانى ففيه ثلاثة أقوال :

أحدها : قول سيبويه وهو أن عسى حرف بمنزلة لعل ، وذكر القولين الأخيرين[2] . وفى هذا القول أيضا ضعف ، لتضمنه اشتراك فعل وحرف فى لفظ واحد بلا دليل ، إلا أن فيه تخلصا من الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه فى نحو : علك أو عساك ، فى نحو : عساك تفعل بغير أن ، ولا مخلص للمبرد من ذلك .

ويلزم المبرد أيضا مخالفة النظائر من وجهين آخرين : أحدهما : الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى .

والثانى : وقوع خبر فى غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه ، وذلك أنك إذا قلت فى : عساك أن تفعل ، عسى أن تفعل / إياك لم يجز ، وما لم يجز فى الحالة الأصلية حقيق بألا يجوز فى الحالة الفرعية .　　١/٦٥

فتبين أن قول أبى الحسن فى هذه المسألة هو الصحيح والله أعلم .

ولابد من عود ضمير من الخبر فى هذا الباب إلى الاسم ، كما لابد منه فى غير هذا الباب ، ولكن الضمير فى غير هذا الباب[3] لا يشترط كونه فاعلا ، بخلاف الضمير فى هذا الباب فإن الفاعل لا يكون غيره إلا على قلة ، ولا يكون ما ورد على قلة إلا مؤولا بأنه هو ، فمن ذلك قول الشاعر[4] :

وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يُثقلنى　　　ثوبى فأنهضُ نَهْضَ الشارب الثَّمِل

فجاء[5] فاعل الفعل المخبر به غير[6] ضمير الاسم ، لأن المعنى : وقد جعلت إذا

---

(١) « قول » ليست فى ب .

(٢) فى ب : الآخر .

(٣) « ولكن الضمير ... الباب » ليس فى ب .

(٤) ذكر فى ص ٣٩٠ .

(٥) فى ب : بعد فاعل .

(٦) فى ب : عن .

ما قمت أثقل وأضعف ، فصح لذلك . وكذا قول الآخر[1] :

وَقَفْتُ على رَبْعٍ لميةَ ناقتى فما زلت أبكى عنده وأخاطبه
وأسقيه حتى كاد مما أُبِثُّـه يكلمنى أحجاره وملاعبُـه

فجاز هذا لأن معناه : كاد يكلمنى . وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى : « وكون الفاعل غيره قليل » .

وزعم قوم أن كاد ويكاد إذا دخل عليهما نفى فالخبر مثبت ، وإذا لم يدخل عليهما نفى[2] فالخبر منفى ، والصحيح أن إثباتهما إثبات[3] للمقاربة ، ونفيهما نفى للمقاربة ، فإذا قيل : كاد فلان يموت ، فمقاربة الموت ثابتة ، والموت لم يقع . وإذا قيل : لم يكد يموت ، فمقاربة الموت منفية ، ويلزم من نفى مقاربة الموت نفى وقوعه بزيادة مبالغة ، كأن قائلا قال : كاد فلان يموت ، فرد عليه بأن قيل : لم يكد يموت . وقولك : لم يكد يموت أبلغ فى إثبات الحياة من قولك : لم يمت ، ولهذا قيل فى قوله تعالى[4] : ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ إن معناه : لم يرها و لم يقارب أن يراها . وفى قوله تعالى[5] : ﴿ يتجرعه ولا يكاد يسيغه ﴾ إن معناه : لا يسيغه ولا يقارب إساغته .

وقد يقول القائل : لم يكد زيد يفعل ، ويكون مراده أنه فعل بعسر لا بسهولة ، وهو خلاف الظاهر الذى وضع له اللفظ أولا . ولإمكان هذا ، رجع ذو الرمة فى قوله[6] :

---

(١) البيتان من الطويل . وقائلهما ذو الرمة . الكتاب ٤/٥٩ ، والعينى ٢/١٧٦ ، والدرر ١/١٠٨ و ١٠٩ ، والديوان ط المكتبة الأهلية ببيروت ص ١٤ .
(٢) « فالخبر مثبت ... عليهما نفى » من النسخة ب .
(٣) كلمة « إثبات » ليست بالمخطوطة والسياق يقتضيها .
(٤) سورة النور ، آية : ٤٠ .
(٥) سورة إبراهيم ، آية : ١٧ .
(٦) البيت من الطويل ، خزانة الأدب ٤/٧٤ . وفيها : أجد بدل يجد ، وهو المناسب . والديوان ص ٢٠ . الرسيس : ابتداء الحب .

إذا غير النَّأْىُ المحبين لم يكد   رسيسُ الهوى من حبِّ ميةَ يبرحُ

إلى أن جعل بدل : يكد ، يجد ، وإن كان فى يكد من المبالغة والجزالة ما ليس فى يجد .

وأما قوله تعالى[١] : ﴿ وما كادوا يفعلون ﴾ فمحمول على وقتين ، وقت عدم الذبح وعدم مقاربته ، ووقت وقوع الذبح ، كما يقول القائل : خلص فلان وما كاد يخلص .

وأجاز الأخفش استعمال كاد زائدة ، ومما استشهد به قوله تعالى[٢] : ﴿ إنّ الساعة آتية أكاد أخفيها ﴾ وقول حسان[٣] :

وتكادُ تكسَل أن تجىء فِراشها   فى جسم خَرْعَبَة وحُسن قوام

والصحيح أنها لا تزاد ، وأما قوله تعالى : ﴿ أكاد أخفيها ﴾ فقيل معناه : إن الساعة آتية أكاد أخفيها فلا أقول : هى آتية . وقيل معناه : أكاد أخفيها عن نفسى . وقراءة أبى الدرداء وسعيد بن جبير : « أَكاد أَخفيها » بفتح الهمزة ، من خَفَيْتُ الشىء أخفيه إذا أظهرته ، وبه فُسّر قول امرئ القيس[٤] :

فإن تدفنوا الداء لا نَخْفِـه   وإن تبعثوا الحرب لا نقعد

وأما قول حسان فالمعنى فيه وصف المذكورة بمقاربة الكسل دون حصوله ، وذلك بين .

ولازمت أفعال هذا الباب لفظ المضى إلا كاد وأوشك ، فإنهما اختصا باستعمال

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٧١ .

(٢) سورة طه ، آية : ١٥ .

(٣) البيت من الكامل . الديوان ص ٤١٨ ، وروايته : فى لين ، بدل فى جسم ، الخرعبة : اللينة الحسنة الخلق . وشرح ديوانه ص ٢١٥ .

(٤) البيت من المتقارب . فى اللسان – خفا – : فإن تكتموا السر .. والديوان شرح السندوبى ص ١٩ ، يتوعد بنى أسد .

مضارعيهما ، وشذ استعمال اسم فاعل أوشك فى قول الشاعر[1] :

فموشِكَـةٌ أرضنـا أن تعـود خلافَ الخَليط وحُوشا يَبابا

وذكر الجوهرى : يَطْفَق ، ولم أره لغيره ، والله أعلم .

---

(١) البيت من المتقارب . وقائله أبو سهم الهذلى ، ونسبه فى معجم شواهد العربية لأسامة بن الحارث . الأشمونى ٢١٠/١ . والعينى : ٢١٢/٢ ، والدرر ١٠٤/١ .

وحوش : بضم الواو جمع وحش ، وبفتحها صفة كصبور . يبابا : خرابا .

فهرس مقدمة التحقيق

الموضوع	الصفحة
تصدير	٥
مقدمة :	١٠
ابن مالك	١٠
النسخ المخطوطة	١٧
توثيق النسخة الأولى ورمزها ا	١٧
وصف النسخة ا	٢٦
النسخة جـ	٣٠
منهج ابن مالك فى شرح التسهيل	٣٢
أدلة ابن مالك :	٤٦
القرآن الكريم	٤٦
الحديث الشريف	٤٨
كلام العرب	٤٩
القياس	٥٠
من أصول ابن مالك	٥٤
العلة عند ابن مالك	٥٩
المصطلحات النحوية عند ابن مالك	٦٨

فهرس الجزء الأول

الموضوع	الصفحة
باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به	٣
علامات الأسماء	١٠
علامات الأفعال	١٤
باب إعراب الصحيح الآخر	٣٣
ما لا ينصرف	٤١
المجموع بالألف والتاء	٤٢
الأسماء الستة	٤٣
الأفعال الخمسة	٥٠
البناء وأنواعه	٥٣
باب إعراب المعتل الآخر	٥٥
باب إعراب المثنى والمجموع على حده	٥٩
المثنى	٥٩
الجمع	٦٩
باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح	٨٩
ما يتم فى التثنية	١٠٤
ما يجمع بالألف والتاء	١١٢
باب المعرفة والنكرة	١١٥
باب المضمر	١٢٠
الضمير المنفصل	١٤٠
وجوب انفصال الضمير	١٤٧
مفسر ضمير الغائب	١٥٦

الموضوع	الصفحة
ضمير الفصل	١٦٧
باب الاسم العلم	١٧٠
باب الموصول	١٨٦
الموصولات المشتركة	١٩٦
حذف العائد	٢٠٣
الموصولات الحرفية	٢٢٢
الموصول والصلة	٢٣١
باب اسم الإشارة	٢٥٠
الإشارة إلى المكان	٢٥٠
باب المعرف بالأداة	٢٥٣
مدلول إعراب الاسم	٢٦٤
باب المبتدأ	٢٦٧
باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر	٣٣٣
ما النافية	٣٦٨
إن ولا ولات	٣٧٤
زيادة الباء فى الخبر المنفى	٣٨٢
باب أفعال المقاربة	٣٨٩